



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران
بخش دیجیتال

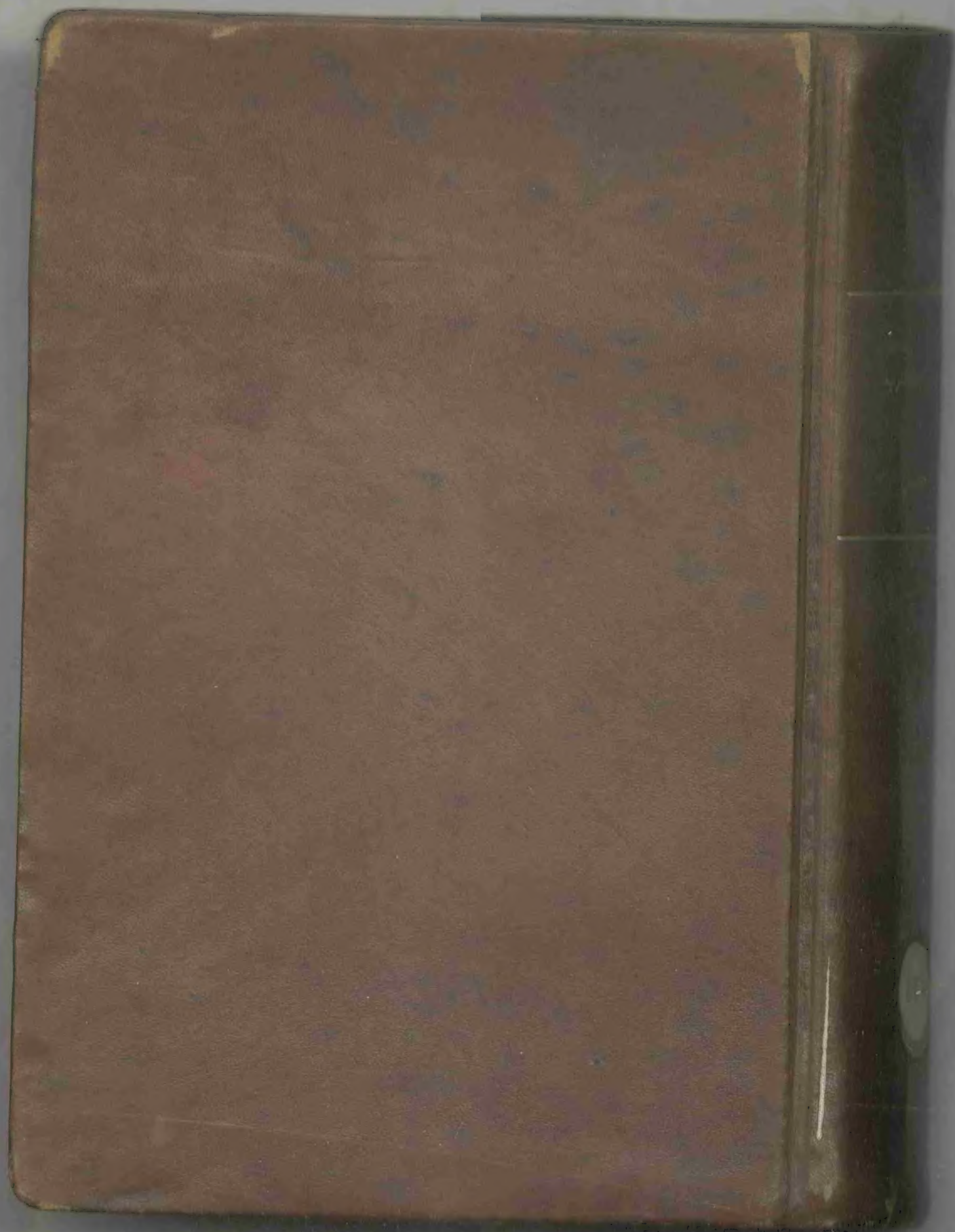
نام کتاب: کر

مؤلف: علاء حلی

شماره کتاب: ۱۱۲۷ مکتوب

اندازه: ۲۴x۱۵/۵

تاریخ تصویربرداری: ۱۳۸۹ اردار





کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

مجله خطی



کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

سید محمد مشکوة

بحر الاحكام السبعه

على مدح الاماميه

luna

[illegible]

اس کتب و نسخہ کا نام

دخل في نومه ابو لا قل محمد
صين / فخره يدي الله

صاحب هذا الكتاب
ملك العصر الى الابد

محمد عبد الوهاب

Love 2

建

مكتبة

باب الكلب

وعلانی فی خان

ی قاضی محمد

وعدت

بجی فاعطی نسو

علي

فان وجد في

... (illegible) ...

Fragment of a page with Hebrew text, showing the letters "ה" and "ו" (He and Vav).

1954

کتاب

والموت

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

محمّد و الحنفی

عبد بن عبد

والتاريخ

2017

09/20

X

کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران
۳۲۸

...

...

وہابیہ

مجلد

ط

⑤ 卷之五

سورة الدعاء

كتاب الكفاية في معرفة معاني العبادات
فيما احتج به الفقهاء من العبادات في الوطى لورودها معان النية
قال الله اذ انتم في المراتم لم تعلموا من قبل ان يبعث فيكم نبي فاجابوا
جمعته في الاول لعلمه الاسعاليه وصحة نفيه عن الثاني معان هذا السماع وليس بكاف واد
المجاز على الاستراك تدان على محازنه في الثاني فيكون الكفاية شرعا حقيقه في عقد الزوج ومجازا
في الوطى في الكفاية شرع بالصدق والاجماع قال الله ما كنوا ما طاب وانكوا الا ما بينكم وبالله
التي علم ما خسر الشبان من استطاع منكم البائة فليتردد فان اغض للبصر واغشى للفرج ومن لم
يستطع فليصم فان الصوم له وجاء واجمع المسلمون كانه على مشروعيه في الكفاية مندرج اليه
وعنه في قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تزوج احزن نصف دينه وقال صلى الله عليه وسلم بني الاسلام اهل الله
من التزوج وقال صلى الله عليه وسلم ما من نكاح الا كان له ثمر في الاثم عدان العاصه حتى ان القطع عن تحصيلها على اب
الحكمه معان له اذ لم يقع الا على رجل اولى قبله وعندنا علم الركعتين صلتهما من قبل
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتان صلتهما من زوج افضل من رجل عزب
يقوم لله وصوم هاربه وقال صلى الله عليه وسلم اراذل هؤلاء العزباء وقال اكثر اهل النار العزباء وقال صلى الله عليه وسلم
امر ما من احد الاسلام افضل من زوجي من قبله تيسره اذ ابطوا اليها وطبعه اذ اوجها وبخلفه
اذا عاب عنها في نفسها وما له ذلك الناس على امام الله خائف على نفسه من الوقوع في محذور
اذا ترك الكفاية هذا يجب عليه اعفاف نفسه بالكفاية ومن له شبهه وان من معها الوطى
في محذور فهذا مستحب له الكفاية وهو اصله من العمل للعبادة ومن الشهوة له كالفكر والكفر
واللغف من حاملها ما قال القريب في هذا عدم استحباب الكفاية لاسهامها في ولحق الزوج
من المحض نفع والاستعمال في العلم والعبادة مما لا مائدة فيه الكفاية سبب للفتن والعقير
والاستغنى ان تركه مخاف العييل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم حذر لم يقدّر على حرام صديد والوجد
له الا اذ لم يكن له راد او قال من سره ان يلقى الله شاهدا مطهرا فليلقه بزوج ومن ترك
التزوج مخاف العييل فقد اساء الظن بالله عز وجل ان الله عز وجل يقول ان يكونوا امورا
يعلم الله من يصلح للفصل الثاني في خصائص النكاح وهو واجب ومحرم ومباح وكراهي
والنكاح والاحبة والتحريم النكاح اخصر اخصر من باب واذ ليس الاثمة وهي

كتاب الكفاية في معرفة معاني العبادات

سورة الدعاء

كتاب الكفاية في معرفة معاني العبادات

سورة الدعاء

الادب

واطلقت اربعه ولو كانت الكفاية فاطمة والصوى حدى معان زحكة الكفاية صح وكذا الوطى فاطمة
وكذا في الصوى ولو قال زحكة الكفاية ضد صح الكفاية اعتبارا باللازم ولو قال زحكة بنتي
ونوى الكفاية معان الزوج فاطمة ولو قال زحكة الكفاية اسنى فاطمة ونوى الصوى معان
فبطلت كفاية فاطمة ونوى الكفاية صح طاهر الكفاية لاسهامها على الاسم وسطر فاطمة ان الاول اذ
للصوى والزوج قبل اخوها ولوصدقة بطل طاهر ايضا ولو كان له عن بنت وزوج واحد لم
سمها عند العقد فان لم ينو واحدة معن بطل على ما قلناه وان نوى معن صح فان احلف هو
والزوج في المعقود معلما وان كان الزوج قد رافق كلين بالقول قول الله ان الطاهر انه وكل
الحلف على العمل ان يزوج اليه المتوهم وان لم يكن الزوج رافق كلين بطل العقد كما لو كتبت
الى الولي فقال زوجي وليك معناه الولي ادعى محصورا حديث وقال زوجة لم يعقده
في السر في كفاية الرشد الولي وسطر في غيرها واما الاهدان فلا شرطان في شيء من النكاح
و يجوز له اوقف الاهدان او الاول ما يراسوا او الكتمان او لا يجوز له اذ في زوجه او مفسدة فيه
او ادعت من وصدة فيها بغير ان زوجه بسمها طاهر او تواريا ولو اذ عاها احد ما حكم عليه به وبغير
معنى العقد زوجه خافه دون صاحبه ولو اذ في زوجه او مافى اذعت اخوها زوجه وانما
كل منهما بغير حكم لئلا يمتنع ما لم يمتنع الا في او يكون بدخل المذمة فان حصل احد الزوجين
بغيرها بغيره لو اذن المولى الجيد في شرا زوجه فاستراها المولى كان العقد باقيا وكذا ان استراها
لغيره على اخراها من ان العبد المملوك شرا على القول الا فسطر ولو حوّر بعض ما استراها
بطل العقد سواء استراها بالزوجه او بالمتزوج منه ومن المولى في نكاحه محذور الصيغة من
الشرط فلو قال ان كان ذلك ابنى فقد زحكتها لم يصح وان كانت ابنتي ولو قال زحكتك من عمل
ان تزوجني منك فالزوجه الصحيحة اما لو جعل بغير احد مما يكاف الا في مانه سطر مطعا بغيره
بغيره ويصح ويصح في الاول موافا عليها بالاعمال عن الكفاية مسلان يقول ان اردت ان تزوجك او المملوك
والثاني ان يحاطها بما يحمل من مسلان يقول رب رافقك او مطلق عليك او مطلق او اتفق
لما زوج او اذن لم المراه ان كانت طالبة من عمل وعنه حاز التوقف لها بالمطبخه والفرج وان كانت
ذات بعل او اذت عن زوجه لم يحل الفرج لها بالمطبخه والتوقف وان كانت مطلقة لم يحل لها
التوقف لها بالمطبخه من الزوج وعنه والفرج بغيره منها لانه ان كان الطلاق تحال للعدوم حرمه
في بغيره ايضا وقد عاين الزوج وحوز من عن بعض الاصلح لو فرج العبد حاز من الفر

كتاب الكفاية في معرفة معاني العبادات

سورة الدعاء

نقحاً وإن كان الطالب ماساً غير محتاج إلا المحلل كالمحلح وشبهه حاز التوفيق من الزوج
 والنفقة من الزوج حاقه ويحوز بعد العن النفقة من الزوج وغيره والمعوق عنها زوجها
 لها لا النفقة بعد العن يحوز النفقة إذا عرفت هذا فإن جواب المراء من الخطبة يحوز لها
 فيما يحوز له التوفيق فيه ولكن أن نواعد هاتين أو معناه أن يحطب بالحق من القول والحر
 سئل أن يقول عند حجاب رضيعه وكذا الوعوض به بأن يقول رب حجاب رضيعي ووجه الخطبة من
 من النفقة به أو نواعد هاتين أم أضفت العن وتزوجها في النكاح **ج** إذا خطب امرأة فاجبت
 قال الشيخ حرم على من خطب عليها إلا أن ياذن له أو ترك ما نخطب وتزوج على خطبه إجماعاً كان
 النكاح صحيحاً أم لا فخطب فامسحت أو سكبت أو رصيت به فلم ينصح بالاحباب سئل أن يقول ما لا
 الإرضاء وما لم يعب لم يحرم على من خطبها أو إذا أدب المرأة ولو لم يأن تزوجها لم يشأ كان للكل أحد
 خطبها **العن** الثاني في أدبها العقد ومنه **ج** محتمل المراء أن كانت صغرة أو محنونة كانت
 الولاء في نكاحها للكل واحد من الأب والجد للأب وإن علا سوا كان مكرراً ذهبت نكاحها بوطي
 أو عن فأن فقد أمعا كانت ولله المحنونة إلى الحاكم بزوجها مع إحصاء المصلحة قال الشيخ المراء الحاكم
 هنا الإمام أو من أمه الإمام خاضه والدلالة له على الصغرة ولو فقد الحاكم أسف والدلالة عنها النطا
 وإن كانت بالغاً ربيك فإن كانت سناً كانت الوالية لها خاضه وتولى أوها من شئت ولو عدرت فيها
ج وإن كانت نكراً لم تكن على أقوى القول في الأحكام والأصل في أن لها أن تزوج نفسها مع
 ولها **ج** يحوز للمرأة المألف الرشيد أن سول عقد نفسها وغرها ولا تزوج غيرها عقدتها بنفسها
 من أن يكون دفعه أو وضعه بل يحوز للوصيف ذلك كما يحوز للمنفعة والشرط أن يكون
 في ذلك كل **ج** إذا تزوج من له الولاء كالأب والجد لم يكن للمول عليه شيء النكاح بعد
 زوال عدوه في الذك والائتي **الالآت** إذا تزوجها مولاها لم أعقت ما ن لها حصار الفسخ
ج سوط الشيخ **ج** من دالة الحد في الزوج خاضه بقا الأب ولو كان مساس سقطت
 دالته في النكاح والأقرب عندى عدم الاستراط **ج** للمول أن تزوج مملوكه صغرى
 كانت أو كسراً مكرراً أو سناً ماملة أو محنونة وكذا العبد وليس لأحد من أن تزوجه
 من دون إذن المول وله إحصاء مع النكاح من به عيب بوجوب العيب وغيره ولا تزوج
 في ذلك من أن يكون المول ذكراً أو أنثى **ج** والأمور أن الوصي الأول له على النكاح وإن كان
 الأب أو الجد قد أسند إليه ذلك سوا كان الموصى عليه ذكراً أو أنثى وسوا

أما
 ج

سقط
 ج

سوط

أو كسراً وسوا **الأب** زوج الصغرة أو لا ثم له أن تزوج من بلغ فأسد العقل
مادة **ال** النكاح **ج** المحرم عليه لنفسه أن تزوج مع أسفا الصغرة ولو فعل
 لم كان العقد باطلاً ولو دخل ما لا تزوج شئت مهر المثل إماماً محتاجه فإن يحوز له أن
 زوج مهر المثل وإن لم ياذن له الحاكم وإن زاد عليه بطل الزائد ويحوز للحاكم أن ياذن له أن
 نكاح مهر المثل مع بعض المراء والمطلقات **ج** ليس للأب ولا الجد إحصاء الرشيد الكسرة
ال النكاح إجماعاً وكذا الوكاتب مكرراً سداً ولو كان صغراً كان لها إحصاءها على النكاح
 سوا كانت سناً أو مكرراً أو سوا كانت صغراً أو معنونة وليس لعمر بمان العصباء كالأب
 والعم ذلك **ط** قد ساء استراط الأذن في المألف مطلقاً لكن يكفي في النكاح بالكويت الخصال
 عن قرينة الكراهية والذنب في الشئ من النطق وهل ردول الكاره بوطي الربا مالاً أو جسد
ال لقوله علم النكاح صلا مانه ونفرت عام والدلالة فيه إجماعاً من أن ما كان **ج** ليس للوكيل
 المألف أن تزوجه من بعده ولو أذن له في ذلك ما لا الأب المحوار ويحوز للجد تولي طرف النكاح
 على خافه وللأب تزويج مكرله ولا يلقى الإحصاء فيها مجرداً عن القول وليس للوكيل ولما
 للمول أن تزوجه من مهر المثل فإن فعلاً كان لها نصيب المسمى وهل لها نصيب النكاح فيه نظير
 وكذا الزوج في الصغرة أكثر من مهر المثل ولو زوجها الول بالمحمون أو المحض **ج** لكن لها الفسخ
 وكذا الزوج في الطفل بذات عيب موجب للفسخ ولو زوجها بغيره لم يفسخ خيار الفسخ
 مع الحب ولو زوجها بملوك ملاء إحصاءها بعد الطول أو المصلى لوزوجه مملوكه متى شئت
 المحار له أسكال ولو مصادق الزوجان على النكاح الأب أو الجد فأن لم ينفذ ما نكاه به
 النكاح وكذا الواسع على النكاح يحضه شاهدت وأكراً أو أهدان ولو بلغ بعد تزوج
 الول فذكرت أنه بينهما من الزوج رصاعاً أو ما يوجب بطلان النكاح في موافق لها نظر أن العن
 بالنسبة إليها أم لا واذن المألف في زوجها من محض عينه أو زوجها مكن الزوج من نفسها
ج أذعت النكاح فأنه لا تقبل منها **ج** ما قال الشيخ به عقد النكاح اتفق على إحصاءه ولو زوجها
 الأختي كان العقد باطلاً في نفسه لا يصح إحصاءه وكذا في طرف الزوج مال لكن مدروى إحصاءها
 في تزويج العبد خاضه أنه موقوف على إحصاءه مولاها فأن نكاح الأم موقوف عليه أنه زما
 غير أن سندها ولو نقل موقوف على إحصاءه كان زوجها **ج** السكبت المفق وانه
 أكانت ولله إحصاء كالأب والجد أو إحصاء أكثرهما أوهما من حق المألف وسوا

البكر

كالمع

كان الفيت محدودا او لا اما الكاف فلا والله على الله سواء كان حيا او ميتا او كان عدلا
او لا مال له او لم يورثه الذي منه الدية من لم يورثه العقد عند من اجاز العقد من لم يورثه
له الوالد وهو حيد وبسبب ولاية المسلم على الكافر والحرس السلب والاعراض اشارة
وكذا النعي والصناعة الدية كالحارس والكفاس والحجام والحائك نحو المحسن المورث والبيع الحاد
ما نراه مبيع الساب ولو كان له حال امانة اسطرها وكذا صاحب البرام ^ن اذا كان الاب كافرا
او محبوا او عبدا كانت الوالد للجد مع اسفا الصلح ولو زال المانع عن الاب عادت ولاية
ولو اصاب الاب زوجا والحد اخر مان سق عقد له مما هي بكاف ولو اصاب مبيع عقد الحد ولو
شاق ان اصاب العقد دم اصاب الحد ^ن اذا زوج الصوف من له الوالد من ماله العقد ولو ما
احد مما وردته الا ولو عقد عليها من الاول له دفع على الاحراز بعد الملوغ فان مات احد ما قبل
ملوغه بطل العقد والامارات سواء كان الاخر مد اواز النكاح بعد ملوغ او اذا لم يلغ احد ما واذا
ماتت غز امرار الاخر منه فان احازه بعد ملوغ حلف انه لم يجز الملوغ في الميراث وورث ما ن استخرج
فلا مراث له ^ن الحوز بكاف الام بدون اذن موالها سواء كانت له اولاد او لا وسواء كان النكاح
دائما او مقطعا ^ن مبيعها يصير صوف ولو كانت لمن عليه ولاه نكاحها بعيد الول فان ردها
لم يكن للمول عليه المبيع بعد رد العدة ^ن من بحر بعض الاولاد عليه لمواله فلا يحوز له اصاب
على النكاح ولو اذن المول الجيد في العقد في مان من المهر طرزا كان الزيادة في دية العبد
مبيع بها بعد العتق وان اطلق انصرف ال مهر المثل والبحث في الزيادة كما عذم وهل ثبت غير
المثل مع الاطلاق او المسمى مع العتق دية المول او ن كسب العبد الاقرب الاول وكذا البحث في نفع
الزوجه ^ن الاولاد للام والاعزها من الوارات سوى الاب الجدة ومع ملوغها ورثها مالا ولاه عليها ^ن
كما يعرف لكن يجب لها ان تساد ان امانها في العقد وان توكل اخاها مع معد ولو كان لها اخوان
استحق ان يجعل الاموال الاكبر ولو اصابا كل من الاخره وجلا استحق لها احتساب حصة الاكبر ولو
ردها الاخوان بالوكالة بالعقد للسانق ملو دخل بالآخر ردت لال الاول بعد العتق وكان لها المهر
ولحق به الولد لو حملت ولو امرن العقد ان الاقرب البطالان المول اذا ن فان لها ان تحرم عتق مراث
منها والا ولعقد الاكبر ولو دخل باحد ما هو احاد له ولو زوجت التولية الم دلها فان ردت لم
والا بطلت تملولها المهر ويحل مل اذعها بالوكالة ولو زوجها احسن ما دعت الاذن وقال الزوج
زوجك من غير اذن ما تقول موالها المثل ^ن للمول اعتبار العبد على النكاح وكذا الملة

بها حتى ملق العدة ومما لليل لم ينج بقوله متحدة ما له كذا المثل
وعلمه واخذ الصدق الواجب والمنذوبه ونكاح الكفاسات وحاشه
لو كان علمه بفتح بالشي من غير تعريف والمناجات الوصال حتى انه كان بطر
بفتح صيام الهاد الا ان يكون حاشا وان يحلف وارجع له العتاق والى وان يصطفي
ل ان شاق من الارض وسطرها الى ترابها كان ولم يكن لا حد قبله ذلك ومن ارجع
العطبان وارجع ل ان يزوج ما ن تحرفه ان يزوج ماله مهر فاحلف في نفس
دول ولا شهود وبما ما سان عند مالك واحد وان يزوج فحرفا مل حالات ماله المهر الطاهر
لله ايضا ويغبط الله واذا تم لواحد من ربه ومات عندا هل يجب عليه الفدية للثقات
والكفو امات بعث ال الجميع واحص كل مني بعثه ال قوم وسوى الاسا كلهم في محرابهم و
بالعوان وبما له ال العتق ونصر بالرعب وحلفت روحا امهات المومنين ومومنين
ن وكان سام عتق والاسام تملك ويرى من حلف كما يرى من قدام الفصل الثالث في مباحات
تتفرقة في هذا الباب ^ن كل املة مات التي صام عنها لم يحل لاصدان نردها سواء دخل بها او
لكن ردها ن علمه بفتح دخل بين امان من فارتقا في حيوة امانه كالمراه التي وجد كسختها بياضا
صحت نكاحها او طلاق كالتى قالت له اعود بالله منك فطلقها من نكاحها الاصح يحرمها ايضا
ن التحريم في اردها غير محلل بكونه علم ابا ولا يكون امهات بل بوجوب من الله ^ن ان ازاله علم
ولهذا التحريم ثبات ولا امهات ولو كانت امهات حصة لحرم ^ن قال بعض الناس انصبي العجب
على النبي صلى الله عليه وسلم او لا الاقرب وهو به اسها كمن من الامه وعدم وجوبه ابتداء كما في
حق غريم من امته ^ن الحوز للاحسن النظر الى المراه الاضرة كالطبيب للعلاج وان كان
ال العورة وكذا من ريد الشهادة على العيب الذي يذم به الزوج او الحاجة كمن ريد ان يشهد
على راء لا يعرفها الا بالنظر الى وجهها ومن ريد معاملتها وكالحاكم المصالح الى ربه وجهها الحكم
عليها ويجليها ^ن يحوز ان ينظر الى وجه اول ريد نكاحها وان لم يستاذنها وكفها وشعرها وان
ولن تكره النظر اليها مائة ومائة ولا يحوز النظر الى غير الوجه والكف من غير ساتر وكذا الحوز
ان يسطر ال امر ريد شراها وال شعرها وال الذمب وشعرها الا لمنزلة الام والحوز للملذ
او ربه ويحوز ان ينظر الى وجهه الا حشفه وكفها وم ^ن الحوز معاودة النظر ^ن يحوز للرجل
ان ينظر الى جيد زوجته وكذا اراها ما طاهر او يكن العورة وليس يحرم وكذا اللان في حق

بها حتى ملق العدة ومما لليل لم ينج بقوله متحدة ما له كذا المثل
وعلمه واخذ الصدق الواجب والمنذوبه ونكاح الكفاسات وحاشه
لو كان علمه بفتح بالشي من غير تعريف والمناجات الوصال حتى انه كان بطر
بفتح صيام الهاد الا ان يكون حاشا وان يحلف وارجع له العتاق والى وان يصطفي
ل ان شاق من الارض وسطرها الى ترابها كان ولم يكن لا حد قبله ذلك ومن ارجع
العطبان وارجع ل ان يزوج ما ن تحرفه ان يزوج ماله مهر فاحلف في نفس
دول ولا شهود وبما ما سان عند مالك واحد وان يزوج فحرفا مل حالات ماله المهر الطاهر
لله ايضا ويغبط الله واذا تم لواحد من ربه ومات عندا هل يجب عليه الفدية للثقات
والكفو امات بعث ال الجميع واحص كل مني بعثه ال قوم وسوى الاسا كلهم في محرابهم و
بالعوان وبما له ال العتق ونصر بالرعب وحلفت روحا امهات المومنين ومومنين
ن وكان سام عتق والاسام تملك ويرى من حلف كما يرى من قدام الفصل الثالث في مباحات
تتفرقة في هذا الباب ^ن كل املة مات التي صام عنها لم يحل لاصدان نردها سواء دخل بها او
لكن ردها ن علمه بفتح دخل بين امان من فارتقا في حيوة امانه كالمراه التي وجد كسختها بياضا
صحت نكاحها او طلاق كالتى قالت له اعود بالله منك فطلقها من نكاحها الاصح يحرمها ايضا
ن التحريم في اردها غير محلل بكونه علم ابا ولا يكون امهات بل بوجوب من الله ^ن ان ازاله علم
ولهذا التحريم ثبات ولا امهات ولو كانت امهات حصة لحرم ^ن قال بعض الناس انصبي العجب
على النبي صلى الله عليه وسلم او لا الاقرب وهو به اسها كمن من الامه وعدم وجوبه ابتداء كما في
حق غريم من امته ^ن الحوز للاحسن النظر الى المراه الاضرة كالطبيب للعلاج وان كان
ال العورة وكذا من ريد الشهادة على العيب الذي يذم به الزوج او الحاجة كمن ريد ان يشهد
على راء لا يعرفها الا بالنظر الى وجهها ومن ريد معاملتها وكالحاكم المصالح الى ربه وجهها الحكم
عليها ويجليها ^ن يحوز ان ينظر الى وجه اول ريد نكاحها وان لم يستاذنها وكفها وشعرها وان
ولن تكره النظر اليها مائة ومائة ولا يحوز النظر الى غير الوجه والكف من غير ساتر وكذا الحوز
ان يسطر ال امر ريد شراها وال شعرها وال الذمب وشعرها الا لمنزلة الام والحوز للملذ
او ربه ويحوز ان ينظر الى وجهه الا حشفه وكفها وم ^ن الحوز معاودة النظر ^ن يحوز للرجل
ان ينظر الى جيد زوجته وكذا اراها ما طاهر او يكن العورة وليس يحرم وكذا اللان في حق

من دالة الاخبار كالأب والجد ومن دالة الاحسان كالوكيل وكما يجوز القول ان لو كان حراً
 فكذلك يجوز مطلقاً كمن لو زوجها الول غير الكفو كان لها الفسخ ولو زوجت هي نفسها كان الزنا والكفاه
 فسرهما الشيخ بالامان وقوام النفقة ولو زوجت نفسها بدون مهر المثل لم يكن لغيره الا عرق
 ولو ادعى كماله الغائب في التزوج فزوجها له وفي المهرم حلف الموكد رجعت على الكيل نصف
 المهر لا تحقعه ولو مات الغائب لم ترثه الا مع النسب ما لو كان له او تصدق الورثة ولو زوجها بالكره
 من المأمور لم يصح المهر وكذا الزوج في غير المحس ولو زوجها بغير مال لان زوجك
 الغائب طلعك وكلني في اسساف العقد بالف عقد وضم الموكد الغائب فالتكاح الاول عالة
 وعلمت في ذمة الصان فتزوجت من راء ذمة الاصيل فالزوج اول ومن اعترف بالزوج سوت الحق
 في ذمته كرا اذا اذنت لحلف في التزوج وزوجها لغيره رجل كان العقد السابق وان دخل بالثاني وكره
 ال الا ذل بعد العن والماهر المثل ولو لم يدخل المهر ولا عتد ولو اقتربا ولم يعلم سبق وعرف اولم
 علم من ال ان يتطال الحرج ولو علم سبق اصدما لم اسكل بوقف حتى سبق ولو ادعى كل منهما علمها سبق
 محلفت او بكت محلفت او بكتا سطل الكا ط ولو اعترف لهما مال السبق فهو كلا الاعراف وسطل العمل
 ولو قبل سفا الذنوك كان زوجها ولو بكت محلفت اصدما وبكت الفرج بكاح الحلف ولو اعترف لهما
 ببت بكاح وقوى الشيخ اطلاقها على عدم العلم للثاني انهما لو اعرفت انهما مهران المثل ما اذ اطلقت في
 المدعى بينهما وكذا الواضي وجوبها اسان ما عرف اصدما فان اعترف للثاني من ال اهما المهر المثل
 وجهان وان بكت اطلقت الثاني والحكم بهالة وقوى الشيخ ان دم مهر المثل ملا امله حسن وان
 به الاقرب عدم سماع الذنوك على الول ولو ادعى وارث الزوج ان احاها زوجها بغير اذنها ما يجوز
 قولها ولو يجمع من الدجل اذ عار وجه المراء وكذا المراء حكم بالموارث بينهما ولو سمع من اصدما
 الاقرب ورث الساكن المقر دون العكس ولو زوج امرأ في عقد وامر اتر في الف وثلثة في لو اسكل
 صح عقد الواصل حاضه ان ملما سلطان العقد فيما اذا تزوج رابعة وخامس في عقد والاطراح
 العبد لما دون له في التجارة اذا كان له امة فهي لسيده ان سكرها من شاسوا كان على العبد
 دن مسوق لعمها اولاوله ان يطاها والاعتز في ذلك كله رضي العبد والاطراح على العبد
 وليس للعبد والاب الكاح على اسب بل امرها ال ماكلها ان كانت مملوكة ولو تزوج حرة عتد في عقد الكاح
 حازر سواء كان احكاما او موالا كذا يقول الولي للوكيلة المهور ووجه ملائمة من دالة القول منك
 ويقول الوكيل صلت لعلان ولو مال صلت وسكت ما اوسد الانعقاد ولو قيل الوكيل كذا طابوا

له حاسبه
 مهورا بحسب رجع
 الوكيل بالرجع

لغيره
 لغير الله

عدم

مملوكة

من دالة الاخبار كالأب والجد ومن دالة الاحسان كالوكيل وكما يجوز القول ان لو كان حراً
 فكذلك يجوز مطلقاً كمن لو زوجها الول غير الكفو كان لها الفسخ ولو زوجت هي نفسها كان الزنا والكفاه
 فسرهما الشيخ بالامان وقوام النفقة ولو زوجت نفسها بدون مهر المثل لم يكن لغيره الا عرق
 ولو ادعى كماله الغائب في التزوج فزوجها له وفي المهرم حلف الموكد رجعت على الكيل نصف
 المهر لا تحقعه ولو مات الغائب لم ترثه الا مع النسب ما لو كان له او تصدق الورثة ولو زوجها بالكره
 من المأمور لم يصح المهر وكذا الزوج في غير المحس ولو زوجها بغير مال لان زوجك
 الغائب طلعك وكلني في اسساف العقد بالف عقد وضم الموكد الغائب فالتكاح الاول عالة
 وعلمت في ذمة الصان فتزوجت من راء ذمة الاصيل فالزوج اول ومن اعترف بالزوج سوت الحق
 في ذمته كرا اذا اذنت لحلف في التزوج وزوجها لغيره رجل كان العقد السابق وان دخل بالثاني وكره
 ال الا ذل بعد العن والماهر المثل ولو لم يدخل المهر ولا عتد ولو اقتربا ولم يعلم سبق وعرف اولم
 علم من ال ان يتطال الحرج ولو علم سبق اصدما لم اسكل بوقف حتى سبق ولو ادعى كل منهما علمها سبق
 محلفت او بكت محلفت او بكتا سطل الكا ط ولو اعترف لهما مال السبق فهو كلا الاعراف وسطل العمل
 ولو قبل سفا الذنوك كان زوجها ولو بكت محلفت اصدما وبكت الفرج بكاح الحلف ولو اعترف لهما
 ببت بكاح وقوى الشيخ اطلاقها على عدم العلم للثاني انهما لو اعرفت انهما مهران المثل ما اذ اطلقت في
 المدعى بينهما وكذا الواضي وجوبها اسان ما عرف اصدما فان اعترف للثاني من ال اهما المهر المثل
 وجهان وان بكت اطلقت الثاني والحكم بهالة وقوى الشيخ ان دم مهر المثل ملا امله حسن وان
 به الاقرب عدم سماع الذنوك على الول ولو ادعى وارث الزوج ان احاها زوجها بغير اذنها ما يجوز
 قولها ولو يجمع من الدجل اذ عار وجه المراء وكذا المراء حكم بالموارث بينهما ولو سمع من اصدما
 الاقرب ورث الساكن المقر دون العكس ولو زوج امرأ في عقد وامر اتر في الف وثلثة في لو اسكل
 صح عقد الواصل حاضه ان ملما سلطان العقد فيما اذا تزوج رابعة وخامس في عقد والاطراح
 العبد لما دون له في التجارة اذا كان له امة فهي لسيده ان سكرها من شاسوا كان على العبد
 دن مسوق لعمها اولاوله ان يطاها والاعتز في ذلك كله رضي العبد والاطراح على العبد
 وليس للعبد والاب الكاح على اسب بل امرها ال ماكلها ان كانت مملوكة ولو تزوج حرة عتد في عقد الكاح
 حازر سواء كان احكاما او موالا كذا يقول الولي للوكيلة المهور ووجه ملائمة من دالة القول منك
 ويقول الوكيل صلت لعلان ولو مال صلت وسكت ما اوسد الانعقاد ولو قيل الوكيل كذا طابوا

لغيره
 لغير الله

لغيره
 لغير الله

مملوكة

من كل من سبب الالف من الموالاد وان زلوا يحرمون على هذا الموضع سواء كانوا اولاد اب
 رضاعا وكل من سبب الالف الموضع بالولادة وان زلوا يحرمون عليه ولا يحرم عليه من سبب اهلها باليه
 رضاعا حر الحوز لاب الموضع ان يكن في اولاد صاحب اللب ولادة والارضاع والاولاد ووجه
 الموضع ولادة لا يحرم في حكم ذلك وقد يعدم روابه اجماعا فان ذلك اما اولاد الذين لم يرضعوا من هذا
 اللبن فهل لهم ان يسكروا في اولادهم الموضع واولادهم لها الوجه الحواز ولو ارضعت امرأه اثناسا
 لا تترك حازه اخوه كمنها ان يكن في اخوه الا في ذلك الزمان بشرطه اذ سبق الموضع من رضى
 واذا جعل عقبة اطلقه فلور زوج رضى فارضعها امرأه يحرم عليه وان كان عنه وخاله لا يحرم
 وان ارضعها امرأه او اخته ارضعته عليه وان ارضعها امرأه ابنته فان كان لبن ابيه حرم عليه والا
 فلا وكذا التفصيل لو ارضعها امرأه ابنته او اخيه وسبب للرضع نصف المسمى ان نزلت للرضع اهلها
 ورضع الزوج به على الموضع ان قصدت النكاح وان لم يصد ولا رجع على سكال في نكاحه الموضع وان
 اعدت الموضع بالارضاع مثل ان سكت اليها فامست ثديها من غرس عور الموضع سقط
 مهرها ولو روج ام ذلك بعين الصغر فارضع من لبن مولاه حرم على العبد والمولى وكذا
 لو روجت كسب بغيره تحت العيب او لعين متحدة او بغيره ما لم يزوج ولو روجت لبن الناق
 حرم عليها ما عدا لو ارضع احدى زوجة الاخرى فان كان لبن حرم ما موبدا وان كان من
 غرس فاما ام كذلك واللبث ايضا ان كان دخل بالام والاحرمت جميعا وللصغير نصف المسمى ورضع
 به الزوج على الكسرة وللكنه مهرها ان كان دخل بها والامالي لها لان الوقفات مما ينزل الاولاد
 ولو ارضع الكسرة زوجته حرم ان كان دخل بالكسرة والا فالكسرة موبدا والصغريات حوا ولو
 ارضع زوجته الصغرة احدى الكسرة في الاولى حرم كل من دخل يحرم الموضع واولى الموضع
 وموا الشئ هو صيغة ولو ارضع بعد طلاق زوجته الاولى حرم ايضا ولو ارضع امته الموطوءة
 زوجته حرم معا وعلمه نصف مهر الصغرة والارضع به على الام والابن ملكه عنها ولو كانت
 امته غرس موطوء لم يحرم الزوجه ولم يفسح نكاحها ولو كانت مكاتبته رجع عليها لان السيد
 ثبت له حق على مكاتبه ولو كانت موطوءة بالعقد رجع به عليها بعد العتق ولو تزوج كذا الزوج
 بامر الله بعد الطلاق ثم ارضع احدى الاولاد حرم الموضع عليها معا الموضع على دخل الموضع
 ولو طلق زوجته فزوجها اخر ارضع احدى الاولاد حرم الكسرة عليها معا موبدا والصغرة على
 دخل الكسرة ولو زوج ابن الصغرة ابنته اخيه الصغرة ثم ارضع جدتها احدى الصغرة الكسرة لان الموضع

ان

هذا الذكر موزع زوجته او خاله او ان كان الاثنى منى عمة او خاله ح لو ارضع روحه حرم
 شصا على غير ذلك واحد ان تغلق كل واحد يداهم الرضعة الاخرى حرم الكسرة عسا و
 نزيان كذا ان كان دخل بالكسرة والاحكاما ان ارضع الثالثة حرم عسا ان كان دخل با
 و الام يحرم عسا ولا يجع ولو ارضع احدى الثلث ثم الاخرى في حق حرم الكسرة عسا واولى
 كذا ان كان دخل والاحكاما والاخرى ان عسا ان كان دخل والاحكاما ايضا ولو ارضع من المعاق
 حرم عسا واولى ان كان دخل بها والاحكاما واما الثالث فان كان دخل بالام حرم عسا واولى
 عسا والاحكاما واما الثالث فمحمول على ما حاشه كمن روج مائة امرأة فان التزم بمائة حرم
 على ما حاشه السابعة لا يمارضع الثالث حاشا احتج في حالة واحد فافسح نكاحها دفع واحد وهو موبد
 هذا اذا دخل بالام فان كان دخل حرم كل موبدا ط لو ارضع روحه الثلث الرابع حرم
 الموضع موبدا والصغرة كذلك ان كان دخل باحد من والاحكاما ولو ارضع سائر زوجة الثلث
 ثلث زوجة كل من روج دفعه فان رضع الرضعة الاخرى في حالة واحد حرم الكسرة انما جاز
 زوجة فان كان دخل بها حرم الصغرة موبدا الا انفسح نكاحها وحازله بعد العقد لمن حاشا
 لا ينسب سائر حالات ولكن الصغرة نصف المسمى رجع به الزوج على الموضع وللكنه نصف المسمى ان لم يكن
 دخل والجميع من الذخول رجع به الزوج ايضا على الساب ولو عاقب الارضاع حرم الكسرة بالاول
 وحرم الصغرة ان كان دخل بالكسرة عسا والاحكاما الثالث والثالث ان كان دخل بالكسرة ما بها
 حرم ان موبدا ولما نصف المسمى ورجع على موضع كل واحد به وان لم يكن دخل فان نكاحها محالة ولو ارضع
 ام زوجته الكسرة الزوج الا في النكاح كما حاشا لان الصغرة اخت ولو ارضعها احدى نكاحها حاشا
 ولو ارضعها اخت الكسرة فالكسرة محالة فان رضيت فلا مانع الا حوز الجميع من المراء وخالها واولادها
 ام ابن الكسرة فالصغرة على الكسرة لا بها اخت ايها وانفسح النكاح هنا اذا لم يكن عسا رضاعا لحي
 لصغرها ولو ارضع امرأه افي الكسرة الصغرة فالكسرة على ان رضيت لم يفسح النكاح وفسخ النكاح
 في كل هذه المواضع المحرم ولا يحرم للساب موبدا دخل بالكسرة او لا في كل من المصاحف في الرضاع
 ما يحرم منها في النكاح فمن تزوج اولاه لها ام من الرضاع او سكرتها على موبدا ولو كان لها اخت
 من الرضاع حرمت جميعا لا عسا ولو كان لها بنت افي او بنت اخت حرمت جميعا ان لم تزوج ابني الحال
 والا فلا يحرم ولو كان الاب من الرضاع او ابا ابن امه حرم على الاب نكاحها ولو زنا ما لم يحرم عليه
 اهلها من الرضاع ان ملأ بالتحريم في النسب ولو اوطأ بالام حرم عليه امه واخوه وبنات من الرضاع

لمع
 الله

لمع
 الله

الزوج
الزوجة
الزوج

كن ربات زوجة او لم تكن تحت ما مودا بالعقد الدائم والمقطوع ومكك النكاح ولو عقد لم
يدخل حرم ام الزوج وان علت تحت ما مودا على اثر الرضا والعتق وحرم ما بها وان زلت تحت
جمع معنى ان لو طلق الام قبل الدخول حازله العقد على السات لكن كل ذلك اذا نظر الام ما علم
على عن النكاح لها وكذا يحرم على الزوج اخ الزوج سواء دخل الزوج او لم يدخل فان طلق الزوج
طلما ما ما سا حازله العقد على ايهما في الحال وان كان رجعا لم يحرم حتى يحكم من العقد فان عدل
دفع واحد كان عقدا ما طلا على اصدار في الموطوع وهو مذموم ان ادرس وفي الهاميه
بما راسها ثوبه واداه صحبه وان عقدت ما كان مقدما ما طلا دون الاول ومحرم
انما على الجمع بنت اخ الزوج وبنت اختها الارضا والعتق والحال ولم يحرم له الجمع بين العمه و
بنت الاخ والابن الحاله وبنت الاخ الارضا والعتق والحاله سواء عدم عقد ما او ما فر وسوا
كانت العمه والحاله حقيقه كالعمه الدنيا والحاله الذساو بمازا كالعليا والحاله العليا
مان عقد على بنت الاخ او بنت الاخ ومع العمه او الحاله كان العقد موقوفا ان احاداه
صح ولم يكن لها بعد ذلك احساو وان سمى بطل ما لم يدرس كان العقد باطلا او ادرس
بغيره تحريم مع الرضا ومثل للعمه والحاله فح كاحها واعية الى الزوج ما لم يزوجها واحدا
ان ادرس وجعل ذلك نكاحا او لا فان له ان يزوجها في الحال عندى
نظ فان طلق واحد منها ما سا حازله العقد على بنت الاخ او بنت الاخ في الحال وان كان رجعا
لم يحرم الارضا ما او بعد العدة ومكك احم الرضا في جميع ما عدم وله ان يدخل العمه والحاله مثل بنت الاخ
او بنت الاخ والاعتراض المدخول عليها في محرم حليله الان وهي مكروهه بالعقد او الملك
او الاما تحت ما مودا ولو عقد الان لم يدخل حرم ايضا مودا على الاب ويحكم ان المعقود عليها
وكذا يحرم مكروه الاب على الولد سواء كانت مكروهه بالعقد او الملك او الاما تحت ما مودا
كانت المعقود عليها مدخولا لها او لا ولا فرق بين الاب المعقود والحازي وكذا ان طرقت الولد محرم من الولد
مكروهه الحاد اليه او الاب وان علما وعلى الاب مكروهه ابنه او ابن عمه وان زل وسوا كان
السبب او الرضا وكذا الولد ولا يحرم ام مكروهه احد ما على الاخر وان علت ولا ساها وان زلت
مكن للاجل ان تزوج ابنه بنت امه المدخول بها اذا كانت قد زفت بعد معارصها ولو كانت
والادها بعد على نكاح الام لم يكن مكروها ولا يحرم مكروه الاب على الابن مودا
لمحمد الملك والامه الملكة الاب على الابن مودا ولو دخل احد ما على مكروهه حرم على الاخر مودا

ما دخل

مذموم
او لم يدر

والحوز للولد ان يزوج مملوكه ابنته الا بالاذن او الملك فان فعل من غير شبهه كان ذاما وعليه الحد
والمهر مع الاكره ون المطاوع اسكال وعوى السج سقوطه لعدم النكاح من مهر النكاح ولو لم يولد
مملوك للولد لا يعتق عليه ولو كان شبه سقط الحد فان حلت من شبهه عتق على الاب والاعتق على الابن
واما المهر فكلما سدم والنصير لم ولد الا بها علق مملوك ثم عتق بالملك لاهل البيت وكذا الحوز للام
ان طاحا ربه ابنه من غير ان او عقد مان فعل فلا حد سواء وطها الابن مثل ذلك او لا وعليه المهر
مع الشبه واما مع العلم فان كان مكروهه وبنت الابن الاقرب سقوطه ولو علت لم ينعى وعمل
الاب مكره الا ان يكون ابني والاقرب انها النصير لم ولد ولو كان الولد صغرا حازل الاب ان يقوم مملوكه
سلف لم يطاها الملك كحوز الجمع من الاعتراض الملك والحوز الجمع بينهما في الوطى باذ الوطى
حرم الاخر حتى يزوج الموطوءة من الملك مع او مكروهه وكذا الجمع بينهما من عمد او احوالها
في الوطى الارضا والعتق والحاله وحوز الجمع بينهما في الملك والكن في حليل الاخرى ومن الاول ان
المخ من الوطى تحت المهرس النكاح والاسقرارها ايضا فان باع الموطوءة او كاتها موطى الاخرى لم
رذت عليه الاول يعيب او ينج كباية لم يحل له المرح وده حتى يزوج التي وطها مان وطى البنت بعد
وطى الاول بغير اذها عا و كان عالما حتى ذلك عليه مال السج حرم عليه الاول حتى يموت البنت
فان افرج البنت عن ملكه لم يرجع الى الاول لم يحل له الذمخ الهام وان افرجها من ملكه الا ذلك
حازله الذمخ الى الاول بال وان لم يعلم حتى ذلك عليه حازله الذمخ الى الاول على كل حال
اذ افرج البنت من ملكه والاقرب عندي ان البنت محرم دون الاول لكن يجب له الرضا
حتى يسرى البنت ولو افرج الاول من ملكه حلت البنت والحد عليه على النكاح ولو كان
له امان احسان موطى احد ما حرم الاخرى وان كانت الموطوءة حلت له الاخرى فان سمى اسمها
للعمى بطل وطى الاخرى كان محراما على البنت اذا تزوج اياه حازله شرا اهلها او طها ملكا النكاح
سوا كان شرا لها بعد ما على النكاح او صافرا ولو كانت له ابنة بطاها ملكا النكاح حازله ان يزوج
باختها محرم عليه الامه مادامت البنت في حمله وبحل المكروه وان لم يزوج التي وطها معى و
شبهه وبحوز له تزوج اخيه اذا لم يكن اخيه له دروي ان ركه افضل وكذا الحوز للسيد ان يزوج
اخرى بعد (اذ كانت احدهما احده من ابنته والاولى من امه وبحوز ان يزوج من المرأة ووجه ابنته او ابنته
اذا لم يكن لها من اوله الرجل وبنت امه (اذ كانت من عمه وان يزوج الرجل ابنته ام امراته
او ابنتها وروى كراهية ان يزوج الرجل ابنته امه من غير ان او من طاحا ربه مسموم او لمها كذا لم

ما دخل
ما دخل
ما دخل

ما دخل
ما دخل
ما دخل

فعلق سخرم اصبها وكذا الوتر الزحما والحيتم امها والاسماء والحيتم وهو ممنوع وفلحي مل ايه
 رانه نخذ النظر او القتل او النفس من غير دخل فالحيتم وعين منع ذكره ويحذف النفي على الكراهه على الأصل
 ولو نظر الى سخر لعرف ما كلف النظر اليه او قبل او لم يشره لم يشره لم يشره لم يشره لم يشره لم يشره لم يشره
 الحرب ملورا نام اولية بعد العقد او اسمها او الطاحنها او ابناها او ابها لم يشره امارة عليه وكذا الوزا
 الاب بحارة الاب والعكس لم يشره على ما كلفه ولا يشره على سواها بل الوطى او بعد وما لا يشره اياها
 بحارة ابيه ملورا نام الاب حرم على الاب المالك وطوها وان كان قد وطها بعد دخل الاب لم يشره
 ليس بعد اس الزنا المات على العقد المسمو ران من زانية او خالته حوت عليه اسمها ايدا
 ويخرج من كلامه ان ادريس المنع وكذا الوطى يعلم او دخل فاقرب منه على الالة ام المفعول به
 وراحتة واسم محرم وما سوا كان الوطى مانع الحذف كما لا بد من ثبوتها بعد ان يحقق الاعراب
 وسواها ما عرفت او كرسب او بالمقرب والحيتم على المفعول به امارب الفاعل والحيتم مع عدم الفاعل
 من الطرف والحيتم مع الاعراب على المفعول وان علت وساه وان ركب لو كان ليام طاحت او تمت
 الدخايع نا الوتر يشره ايضا والحيتم بنت اخيه ولا اخيه ولولا المحرم ما اوجب التحريم عليه
 بعد روال عذره ولولا ما كلفه على اسكال او ثبت عليه بولاية فكذلك اس الزنا السابق غير ذكره
 فنه رواه ان احدهما انه يشره المصاهرة كالوطى الصحيح والاخرى لا يشره واحلف علما او باعتقاد
 الروايت على قولين فعند النسخ يحرم ام المزن بها وانها ويحرم على الاب من زناها بالان والعكره
 حالف المودة والسد المبيض في ذلك وحظر الشبهة وعقد جاهل بشرح المصاهرة ام المالح
 مع دفعه اسكال اقر به انه اشترى ان سقط الحذفه ولحق به الولد والافق من شبه العقد كمن
 ناسدا مثل نكاح الشغار مع عدم علمه بالحيتم وبشره الوطى كن دخل اوله تسبته عليه روعه
 ومن الملك كتر استرى حادثة شرا فاسدا او تسبته عليه امة الغير امة الحكم في ذلك كل سوا حكم
 الدخايع في جميع ما سخره حكم النسب ط اقام الوطى ملته مباح طلق فمعلق به حكم المصاهرة سوا
 كان يعقد او ملكه من او اناحه محرم به ام الموطوءة وان علت مل الوطى وساهها وان زن وحرم
 الموطوءة حاض على اب الوطى وان علما وعلاسه وان زل تحمها مودا وبصير به هو الموطوءة تحمها تحوز
 له النظر الى ام الموطوءة واسمها وحرام محض كالماتة السخلق به حكم المصاهرة على الاوك
 والاصغر حرم المحرم اجماعا ودخل شبهه مع مصاهرة حكم المصاهرة حلال بعدد والاصغر حرم
 المحرم اجماعا ولو اكل اوله على الزنا لم يثبت تحريم المصاهرة على الاقربى لان هذا الوطى زاني حق

ملح رواه
 لسن الله

الفصل الثالث في باقي الاسباب الموصية للتحريم المودوفة وصاحته آ الحوز للرجل
 ان يدخل زوجته اذ لم يسلح سنها مع سنه فان دخل فعلا ما لم ان اوضاها في سنها ولم يحل
 ل ايدا وعلى دسها والاساق عليها حتى موت احد ما وان لم يقضها في التحريم الا ذلك اسكاله الحان
 بعلم الله اطلقا القول بالحيتم على من دخل اولا له دسح سنه ولم يشرط الاعضا وكذا الطلاق
 ادريس التحريم الا ذلك ملح الوطى قبل التسح كنهه قال اياها السنه الا بطلاق الموت والابن من
 الفرق بينهما والتحريم ايدا بينتهما منه والظاهر ان راجح التحريم وهو حرم الموقوف ادا البيوت
 وفي الحديث ما ساعد على ان ادريس من تزوج اوله في عذتها عالما بالحيتم والعن معاوية
 عنهما ولم يحل ل ايدا سوا دخل بها ولم يدخل وسوا كانت على الطلاق الرجعي او الناس او على الزنا
 وان لم يكن عالما بالعدة والتحريم معا او كان عالما باحد ما من دخل بها حرمت ايدا وعليه المهر وعليها
 عدا ما نام العن من الزوج الاول وعلى اقر من الثاني وان لم يدخل كان العقد ماسدا ول
 اسبابه بعد الاعضا والدخول يحقق الوطى في القبل اما الوطى في الذكر ما اوجب ان كذا كس
 ولو دخل من غير اسباب عقده مع علمه سلطان الاول فالزوب دخوله تحت الزنا يذال العن
 وان كان المراه عالمه بذلك لم يحن لها الدخول الى هذا الزوج بعقد اقر والافق من تزوج الدوام
 والسق في ذلك ولو دخل مع الجهل لم يثبت لحيته الولد ان حالته اشهد فصاعدا عند دخولها ولا
 سقط مهرها على الاول ولو علت بالحيتم فلا يصح لها على الثاني هذا اذا اعار الزوج اما لو تزوج بها طلق
 لما في عذتها من غير محله من التحريم المودوفه ولو تزوج بذات بعول شمه كمن طلق رجعيما راح
 ولم تعلم المراه بزوجته ما فر بعد رضا العدة طاهرا ودخل بها الثاني فان النكاح الثاني باطل اجماعا
 وعلى حكم مودوفه الخوف لعلمه بانه فتيبا دخله على ذات العدة فناس مع الاثر بذكره وسوت
 الحكم منه بطريق التنبؤ العباس وكذا الوطى لموت زوجها او طلاق بزوجها على طاهر الحال
 ولو تزوج بذات بعول عالما حرمت ايدا ونزوانه يحكم من عبد الزمن ان النكاح عن ابي عبد الله
 علم ان من زوج اوله ولها زوج وهو العلم وطلوها القول ادمات منها علم الله اير اجمعها حال
 الحنن بعض عدها ومن رداه عن الماوع علم في اوله فعدت زوجها ونفى الممازة رجعت
 م عدم زوجها بعد ذكره وطلوها قال تجد منها حوا بلث اشهر على والعن وليس للاجر ان مردوها
 ايدا ونظرها ان كمر وهي بدل على ما داه النكاح العن حرم من زنا ذات بعول او سوا دخل
 بها البعد اذ لا اذن على رجعيه حرمت عليه ايدا سوا علم في حال زنا كونه ذات بعول او عده

الفصل

وحسب اول علم ولو ما بذات عقد بان ادعته واما الوجه انه لا يحرم عليه علم الاصل بل هو
الاجتهاد في ذلك نفسه وعلى ما ملأه من التفتيش بحمل الحق مع العلم اننا قد بينا شئنا مع العقد مع
التجديد اول وهو الاقرب ولو ما بالمتبع بها في المنع حرمت ابد او لو انقضت المدة قبل
انقضاء العقد ما الاكسال كما علمناه في عقد المالك والحقم يحصل مع الزمان العبد او الذي لم يصدق
ايام الزمان علمها ولو ما بذات بعل يشبهه فالوجه التحريم اما الله الموطوع فالوجه انها لا يحرم
ولها ما امرت لم تذا بتبعل والاني عنده ما بها لا يحرم عليه وان لم يثبت بشرط الشيخ في بعض
اقواله الثوبه وكذا لو كانت مشهورة الزمان ولو زنت او لا فكذلك لا يحرم عليه وان اقرت في الحق
اذ اعتقد على اوان كان عالما بالحقم حرمت عليه ابد او دخل بها او دخل بها وان لم يكن عالما
بالحقم فيد عقله ولا يحرم موبدا لم يحوز له العقد عليها بعد الاحوال وان كان عالما بالاحرام
ولم يترك علماء ما من الدخول عدله بل اطلقوا القول بحواز المراجع مع الجهالة الا ان ادرى بان
حال ابا يحرم ابا مع الدخول وان كان جاهلا والعرف سمس في عدم الفرق من ان يكون الاوالم
او اللحن والاشق الوارث او الموطوع والوجه ان الاحرام في الحق العايد كذا في الحق علمه ما يحرم
في الصحيح ولو ما بها في الوارث فالوجه انه لا يحرم موبدا والفرق من الروح الدام والمقطع في ذلك
والظاهر ان ما علمنا بالعقد في الحق والعقد في ذات العقد اما هو العقد الصحيح الذي لو انا
تثبت عليه اشر اما العقد العايد فان كان العاقد يعلم فساد ما اعصابه وان لم يعلم فانه
اعتقد سوي مع كمال الشك شبهة في الاعتقاد به اسكال اقرب انه كالتصحيح في من (المراد)
حرمت عليه ابد كذا في الوقت في وجهه البصا والحيث لما وجب اللعان لم يكن مما اوجب ولو
قدما ما لا يوجب اللعان لو لا المانع لم يحرم عليه وكذا لو مدف عن سب من الساسوا كانت ذايغيب
اولا ولو كانت مما اوجب اللعان حرمت ابد على اسكال وسرطان امراته
مع مطلقات لعنه سبها سبها وعلان في عمل المطلق ابد طاهر عن العوى سبوا الحق
ان الله يقول ان يكاح اربعه رجل جعلت في البيت اذ الطلعان للاب عسر له الت
لحق ومنه ضعف ونحوها في الدارعة اذ لم يسهل اربعة رجال لصدق المطلقات البيع وكذا
رجل عليها موصوف ايضا وعدم التحريم في الله بطلعا وهو اموالها وان كان اخلوا عن شرط ولا
فرق في التحريم في طرف الحق في الزوج الحن وعنه ولو تخلص من المطلقات البيع للحق مطلقات لهن
ويكفيها اكثر من رجلين فالوجه موت التحريم الموبد الفصل الرابع في ان المحل لم يتناول مطلق

هذا ما كان في الراجح
منه في بعض
منه في بعض

طوف

منه

وهو

وفيه مدحها آتيا احكام المحل على العايد ونحو حكم المحل في حال دون افرق وهذا الفصل
مقصود على ذلك من عقد على اوان حرم على من يكاحها سواء كان العقد داما او مقطعا مادامت في
حياله فاذا امارها موت او طلاق حاز بكاحها وكذا لا يجوز للحق في المكاح الدام والمقطع ومكده
الحق ومنه عدم فان عقد على احدى الاخت حرمت الاخرى حتى يطلق الاول فان طلقها باسحا حاز العقد
على احمائها في الحال وكذا الوارث وان طلقها رجعا لم يحل له النكاح حتى يحرم الاول من عدها فان عقد
على النكاح والاول في حاله كان العقد باطلا فان وطئ النكاح فزنت بينهما فالسبح والارجح الى الاول
حتى يحرم التي رطبها من عدها وان كانت بولد وكان جاهلا بالحق به والاقرع عندي حواز الرجوع
الى الاول من غير اسطر العقد والفرق في ذلك كل من الدام والمقطع وروى في المصحح اذ انقض
اعلمها انه لا يجوز العقد على احمائها حتى يعض عدها والوجه عندي الاحتجاب في ذلك وهو ان العقد
على احدى بعد ايضا الاجل في الحال في يجوز العقد على الام وعنه حرمة الا اذا نكحها فاعتقد
من غير اسباب فالسبح يحرم الحق في السبح والافاض والاعمال وقال ابن ادرس يقع باطلا الا ان
الرضا في محله بل يقع الى الحد من ولو لم يوفى موفوفا كان حسنا اما القول بحواز مح عقد
الحق المصنف فصنف ولو عقد عليها في حال واحد كان العقد على الحق ما فيها وعقد الله
اطل عند السبح وان ادرس ولو لم يوفى موفوفا كان وعدها ولو عقد على الحق وعنه روه
انه كان العقد ما فيها والافاض رلاه هيا والافاض عدم ان كان الحق عالما فلا خيار لها ايضا
وان لم يكن عالما ان له روجه انه كان بالخيار في عقد بعضها من السبح والافاض والافاض لها عقد
الاب وسبق احكام الحق العقد على الاب المصنف او المضاف لم يكن لها بعد ذلك خيار
للحق لو كانت له امة سبها بالملك وحكم المصحح بالحق الدوام ولو لم يبيع اب على حق كان الحق في
عقد ما ادفع باطلا على الخلاف ولو جمعها في عقد صحيح عقد الحق وبطل عقد الام ولو عقد
على الحق وعنه امة ممتنع بها حرمت الحق في من يكاحها ولو عقد على الحق داما وعنه امة
ممتنع بها فالوجه موت الخيار الى ايضا كذا في الوعد على حق داما على اب ممتنع بها فان الحق يحرم
وكذا لو جمعها في عقد وكذا التحريم لو كانت الحق ممتنع بها والاب داما في شرط بعض علماء
في كماله داما امر من عدم الطول وهو العجز عن المهر والعقد وحوف العيب وهو المشق
من الترك من وجد الطول او امن العت لم يحل له كمال الاب ومن جملة الشرط حاز له العقد
علاوة واحد الغر والازب ابنا مسرطان في التوبة الحواز في كل لقائهما العقد على اب

في هذا ما كان في الراجح
منه في بعض
منه في بعض

وان كان سائغا **د** الحوز للحى ان يعقد على اكثر من اربع حراير بالعقد الدائم من زوج اربع
من الحواير بالدادام حرم عليه ما راد غنيته الا ان عادت احدى الاربع موت و طلاق
او ما اشبه من اللعان وشبهه فان ماتت احدى بنت لو طلقها ما ساهل العقد على افرق في الحال
وان طلقها رجعا لم يحل له العقد حتى يحل المطلق من عتقها ولو ادعى امرائها ما ساهل العقد
فانكثرت فالقول قولها وعليه العقد وكان له ان تزوج بالاربع او بالالف ولو كان به ملك
مزوج است في عقد ولقد قتل بحرايرها ثا و قتل مع ما طلاقا وكذا الزوج في عقد طلاق
الرابع او غيرها ولو ثبت عقد الاول حاصلا ولو زوج حيا في عقد واحد فالزوج المطل
مع افعال المحرم وبحوزة له العقد المتفق على من شام من حصة اربع وان كان الاصل ان
الاسماء ذهبت وكذا المحرم من انى عدد كان في الوطى ملكه المهر **هـ** الحوز للحى ان يعقد من الاسما
د اما على اكثر من امرأتين وبحوزة له العقد مسقطا على اكثر من امرأتين وبحوزة للحى ان يجمع في الدائم من
حزق امرأتين ومن ثلث حواير وامه والحوز له ان يجمع من ثلث حواير وامته والزوج اربع حواير
وامته والعل بثلث اما وان لم يكن منهن حرة ولا فرق في الامانة الفقه وامهات الاولاد والمساكنات
المشروطات والمطلقات اللواتي لم يردن شيئا اما المطلق اذا ادت شيئا و اعتق بعضها في حق
ما زاد على امرأتين اسكال اقرب به الترخيم عليها الحائز لحرمة وبحوزة له العقد على الباقي عدد
شأن في المتعة وكذا اسكن ملكه المهر ثا وكذا الاباح **و** الحوز للحى ان يعقد على اكثر من امرأتين
غنيته وبحوزة له العقد على اربع اما كذا وكذا وعمل زوج وامته والحوز له العقد على زوج و ثلث
اما ولا على حرة وامه والاص في الميعط والجميل في الحواير والايما كالحى ولو اعتق بعض
الامنة فهي كالحقة بالنسبة اليه بعين الحقة وان اختلفها بالامنة في الحر لعله امام العتق
بعضه فالاقرب ان يحكم الحقة في العقد وحكم العبد بحساب ما منه من الحقة ما ساهل له اكثر
من حوتت او امت او حرة وامته **ز** لا يحرم الحامل من الرضا على الدائم والعل غنى والامتنع
في اباحه العقد عليها الى الوضوح **ح** من طلق الحرة ثلث طلقات منها رجعت حرة عتق
حتى يسكن روحا غنى سواء كانت تحت حرة او عتق ما ذ اطلقها البان او مات عنها حاز الاول العقد
عليها ان حصلت شروط المحلل الله منها بعد وهكذا وانما في طلاق السن يحرم بعد كل ثلث
وعمل مع المحلل اما طلاق العتق فسد بها ما يحرم في تنسح اما الامانة فاذا اطلقها زوجها المحرم
او العبد طلعتان حرت على الزوج حتى يسكن غنى فاذا انكح غنى وعادتها حاز الاول العقد
عليها

في العقد

عليها وهكذا يحرم بعد كل طلق وعمل مع المحلل والاسكال في الوقت بين طلاق العتق والسن في
الام بعد ذلك ومن اعتق بعضها في عدد طلاقها اسكال **ط** من منع من نكاح الاب مع وجود
الطول واس العتق سوي نكاحها مع وجود من نفرض المهر ومع رضا المحرم بتأخير صداقتها
منع من نكاحها لان لها ان تطالب بغير صداقتها في الذم بلحقة الضر وكذا بحوزة وجود
واهب وامته في السويج على الرقعة فان زوج امته في نكاح العقد فسد وان رتب
عقد الاول ولو عقد دفع على اربع حراير وامه في عقد الام خاصة ولو زوج الام
مع وجود الطول لم يفسد عقده اقلها ولو مال بعد العقد كمت ولقد الطول حتى العقد وصلة
المول حكم بعد العقد في جميعها وان كذا في حق خاف ولو كان ذاملا فقال اسفدت بعد
العقد فالقول قوله ولو زوج ماله امه ثم درهما بطل النكاح فان رضى بها الوه لعزم وخرجت من الثلث
فان اضرار المولى له ايضا العقد صحيح والا كان له ماله ولو كان العتق بعد الوفاء ولما الملك ب
بطل النكاح وان فلما انه كاشف عن الملك حتى الوفاء والاطلاق وهذا المصير لو لم يمسك
المولى به ان الوارث (ما ذ اقلها ساهل على حكم مال المير وهو الحق والاطلاق على العتق من
الحوز للعبد ان تزوج الام على الحقة كما طلق في الحقة الارضا الحقة وكذا لا يجمع بينهما في عقد
واحد من دون الرضا **ي** لو كان تحت حرة صخر المكنة وطها حاز له نكاح الام على القول وكذا
لو كانت كسرة غاشة اصلها على اسكال ولو وجد ما سرك ان حاز له العقد على الام اذ امره
البيح **ك** من تزوج امرأته علم انها كانت موزنة لم يكن له نكاح العقد ولها الصداق عليه **ل**
منع به على الول وفي رواية له الزوج **م** لو اذ ارد وجه المطلق فلما وسرطت على المحلل
في العقد انه النكاح معها بطل العقد وقيل بغير الشرط خاصة ولو شرطت الطلاق صح النكاح
وطلق الشرط والمهر والمهر المثلح الذبول ولو لم يصح بالشرط وكان في مهاد كذا اونه الزوج
او الولي لم يفسد النكاح وكذا موضع حكم منه بطل العقد ما بها على الزوج الا ذلح الذبول
والفرق ايضا العتق وكذا موضع حكم منه بطل العقد فاما لا عمل **ن** نكاح العتق باطلا
وهو ان تزوج منه ادليه رجل على ان تزوجه له رجل غنى او دليبه ومحل الصبح كل واحد
مهر للفرق ولو عقد كذا كذا لا نكاح بينهما ولو مال روهم كذا حتى يسكن على اكثر
نكاح متى مهر السكح **هـ** نكاح من بطل نكاح من المحاطب ولو مال على ان يكون نكاح سكر
مهر السكح بطل نكاح من **و** نكاح من المحاطب ولو مال روهم كذا حتى يسكن على ان تزوجه سكر

منع من نكاحها لان لها ان تطالب بغير صداقتها في الذم بلحقة الضر وكذا بحوزة وجود

على حاسب

على ان صدق كل واحد منها ما في النكاح فلا يبيح وسقط المهر ان جعل صدق كل واحد من الزوجين
 وشا اخر وسقط الشوط وسقط المهر والوقت من + احدهما في المهر وانما حكم النكاح
 هذا لان لم يترك في النكاح ايمان اهل الذل الذي جعل في كل واحد منها ملكا للرجل بالروحه
 ولست بالمهر ولو مال زد حكمة متى عمل ان تزوجني منك على ان يبيع كل واحد منهما عشرة دراهم
 ليس في النكاح ان يبيع كل واحد منهما عشرة دراهم حاشي على ان تزوجني منك ويكون رقة حاشي صدرا
 والمقعد وما جئت لدفن فصول الاول في نكاح الشركات وانكح الكفار والامام واجيد
 الكليات من ساير اصناف الكفار سواء كان يعقد دوا او متعة او ملك من ماله اطلاقا
 الكليات من اليهود والنصارى والمجوس فالمرءة تحتها بالعقد للذام وفي المتعة ملك
 اليمن رواه ابن ابي عمير الخوازمي على ان في المحرمية هذا ان الابتداء بخوض في الكليات ابتداء
 كان بمسلم الذم وعند كتابه فانه يستند بكما في اليهود ولم يكتف بالمواراة والنصارى لم يكتف
 اما المجوس فصل كان لم يكتف ببيع وبيع من من المهر بمسلمه كذا - بل يفتقر الكليات اتمام
 احكامهم من المهر من اليهود والنصارى في بعض الفروع محكم حكم اهل الذم وقيل لسواهم محكم
 انكح بالحق وبعدون الكواكب محكم حكم الحرب ايضا وامان له كتاب غز الموراء والاحليل
 من الكفار محكم حكم المجوس ايضا وذلك من ضعف ابرهم وزبور داود وامان اسفل ال ذن اهل
 الكتاب فان كان بعد البيع كانوا محكم الحرب وان كان قبل محكم حكم اهل الذم كذا اذا قلنا
 بجواز نكاح الذميه بنت لها ما يبيع للزوجهات المسلمات من المحقوق كالسكنى والنفقة الم
 واحكام الامانة مطالبه بالعد عند محمد اسما المن او الطلاق وبنت له علمها حق
 الارواح كالتمك من الاستماع والسكنى حيث شا وخوز له وطوها قبل العمل من الحنف او النكاح
 عند انقطاعها ولو لم يملك في المثل فكذا هنا قبل ما الفعل وان لم يبيح منها الت محصلا
 لحق الاردم وان تعذر تحصيل حق الله وكذا لو كانت مسلمة محبوبة فانه يحرمها على العمل وان لم
 يبيح منها الت واما الفعل في العباة ما لا يزوج انه ليس له اجبارها عليه والحاصل ان كل
 ما يبيح من الاستماع فله اجبارها على ازاله وكل ما يمنع من كمال الاستماع في اجبارها عليه
 نظر وما يمنع منه والامن كما له ليس له اجبارها عليه فكل من شرب الخمر والاطعام ان منع من

وسقط المهر لان شرطه احوال
 في ما جرى من العمل بها
 في النكاح
 والله اعلم

في نكاح الشركات

الاستماع احرم على ازاله والا فلا دل معها من البينة والكذب والخروج منها
 وشرب الكسر من الخمر ومما دون الاسكار احوال ولو كانت مسلمة وارتدت شرب البسمل على
 الحنفى معتد وفي منع الكافرة من اكل لحم الخنزير احوال قوي السج عدم المنع وكذا المنع
 للمسلم عن اكل الخمر والبصل واشيا منها ذلك منع المشركه من لمس جلد الملبس ومن الحاسات
 التي سوى الله الفصل الثاني في اسلام احد الزوجين بغير علم الآخر اذا لم يزوج الكتابه
 دونها فبأن عمل نكاحها سواء لم قبل الذخول او بعد وكوز له نكاحها بالعقد السابق
 صح كغيرها ويكون حكمها ما يعدم سواء كان في دار الاسلام او في دار الحرب او اختلف الداران
 بها ولو اتممت الكتابه دون زوجها فان كان قبل الذخول اتمم العقد والمهر لها وان كان بعد
 اسقطت عن الطلاق فان اتم فيها كان النكاح باقيا وان انعصم عن قول ما من منه ولها
 المهر فمال السج ان كان الزوج مثرابطا للذم كان النكاح ما عدا عن اتمم من الخمر بها وال
 من الذخول عليها للمهر ليس يعقد والعن لحي ذات الاولين وللامه وآت وغرفا لانه
 اشهر ولو كانت امة اسقطت العن بالاشهر ايضا مع الذخول في اذا اتمت دونه بعد
 الذخول بعد طلاقها بسط العن وعلمه بمعها سواء جرت العن وهو مات على الشرك او
 اتم قبل الاغتصاف كثر الكفاس من ان اصناف الكفار كانوا اذا اتم بعد الزوجه منع فان كان
 قبل الذخول اتمم النكاح في الحال سواء كان المسلم الرجل او المرأة ولو كان بعد الذخول اسطر
 العن فان اتم الاخر منها كان النكاح ما عدا والاشيح العقد افرقت من ان يكون المسلم الرجل
 او المرأة والاعتبار بالذات في هذا الحكم وعلى الزوج نصف العن مع الذخول كما قلنا هناك
 ان كانت هي المسلم ولو كان المسلم هو فان انقضت العن قبل اسلامها لم يكن لها نصف وان اتمت
 في الاثنا كان لها النصف عن المسقبل ومما في وهما اتوا بما لا يقطع ولو قال اتمت
 بعد شهر من اسلامي ملا ينفق معها لم ينفق ومات قبل بعد شهر ما لقول قوله مع التمسك والو
 مات قبل انقضاء العن فان زوج باقية في النصف فعلا بل بعد الاغتصاف ملا ينفق بالو
 موله ولو اتم احد ما عطف الاخر حتى انقضت العن دفع السنونه لموا اختلفا
 الزوج اما اتمت وحلف ان لا ينفق بكذ قالت بل اتمت ايا في النصفه (احتمل تقدم
 قول عملا بسوء السوءه واحاله برأه الذميه وقولها لوجوب النصفه عليه او اذا اتمت البعا
 واذ اتم الكافر فعنده اكثر من اربع حرامه ونسبات بالعقد الدائم ما سلم او كن كذا

من من يحضر

وان لم يسلن محررا بعد فادرك البواقي سائرت عقد عليهن او دفع واصل وسوا
احبار الاول او الادب في المرسات ان كان حرا ولو كنت اما وحرار عراقيين فربا اربع
حرار ولو كنت ادبا الا يزيد بيت عقد عليهن والاحبار ولو اسلمت المرأة وقد تزوجت
فان كان مرسيا كان عقد النكاح باطلا وان دفعها بعد الاصل او احبارها فيها ولو اخرجت
اسلامه كان له الاضمار حال الاطعام لانه ليس ابتدأ عقد والعبد يستدم حرمه او حرمه
او اربع اما اذا اسلم الكافر عن ام وبها زوجته فان كان قد دخل بها حرمها معا ادا ادا كان
قد دخل بالثبوت خاضع بيت عقد ها وحرم الام موبدا وان كان قد دخل بالام خاضع حرم
البنف موبدا وهل يحرم الام موبدا لمخزذ العقد على البنت هنا بالشيخ وان لم يكن قد دخل بها مال سوي
بمحراسها اذا عقد المبرك لا يحكم بصحة الاضمار في حال الاسلام ولهد التورج
عشر افاخا رهنه اربع لم يحجب للبواقي مهر والنقود ولا سعة مبركة من لم يبع عليهن عقد
فاذا اخبر الام كان منزله من لم يبع على البنت ويحمل لزم بكاح البنت اذ عود المبرك
صحيح كالتورج احتت فانه محار بها شامكون صحا فيها وصحة الكاح في البنت بعضي المحرم
الموند في الام واحتمار الشيخ هنا الاضمار احبار في الثالث ولو كانت الام والبنت امتا له فان كان بينهما
حرم معا ادا وان دخل احداهما حرم الاخر كذا وان لم يكن دخل سائهما محرم ولو اسلم من احتر
محرماتهما دخل سبيل الفوك سوا دخل بها ادا وكذا لو كان عنده امرأه وعملها او خالها اذ لم يخ
العي وكالحال بكاح بنت الاخ او بنت الاخف ولو اخرجها من كاح المحرم وكذا لو اسلم من عرق دابة ولو اسلم
المحر من اكرم من امت زوجات محرمات من رت عقد من ادفع سوا دخل من ادا وسوا كان
واحد للطل ولو اسلم من عرقه وملت اما فان اسلمت حرمه بكاح الحرة وبطل بكاح اما ان لم يرض
الحرم وان رضى احبار اس منهن وانفج بكاح الثالث ولو اسلمت الحرة خاضع بيت بكاحها وقف
بكاح اما على رضاها فان اجازته احبار اس ان اسلمت في العن اذ كنت كما سار ولو اسلمت الامام
فان اسلمت الحرة في العن بيت بكاحها وكان حكم الاما ما عذم وان انقضت على الشرك بطل بكاحها واحبار
اس من الاما ولو طلق الحرة قبل اسلامها ما ساقان انقضت العن على الشرك سبب لذلوق وقف
حين اختلف الدين ان اسلمت في العن من الطلاق واحبار من الاما اس من منع من بكاح الاما
مع الطول بطل بكاح الاما سوا بكاح الحرة قبل الطلاق ح لو اسلم عند ما حرار فاسلم مع اربع كان له
احبارهن واسطار النامات فان زوجت العن ومن على الشرك وتبع الشيخ في الشركات وبيت بكاح الاربع

م
لو اسلمت الحرة في العن بيت بكاحها وكان حكم الاما ما عذم وان انقضت على الشرك بطل بكاحها واحبار
اس من الاما ولو طلق الحرة قبل اسلامها ما ساقان انقضت العن على الشرك سبب لذلوق وقف
حين اختلف الدين ان اسلمت في العن من الطلاق واحبار من الاما اس من منع من بكاح الاما
مع الطول بطل بكاح الاما سوا بكاح الحرة قبل الطلاق ح لو اسلم عند ما حرار فاسلم مع اربع كان له
احبارهن واسطار النامات فان زوجت العن ومن على الشرك وتبع الشيخ في الشركات وبيت بكاح الاربع

واحد

والاعتداد من حين اختلف الدين واز اسلم في العن كان له الخيار اربع اشهر من سفح بكاح الاح
من حين الاضمار ويحدد من ذلك الوقت ايضا ولو اسلم اربع وكان البواقي كما سات كان له ان يحار الكسبات
وان بقيت على الكفر سفح بكاح الملمات من حين الاضمار ط لو اسلم اربع اما زوجات فاسلمت اصل
كان له احبار الملمات واسطار النامات فان اسلم قبل ان يفسد العن كان له ان يحار اسب وانفج بكاح
الناس من حين الاضمار وان اسلم على الكفر حتى انقضت العن حصلت السنون باحلاف الدين وكان
بكاح الاول اربعة احبار له ولو احبار في بكاح المسلم لم يكن له ان النامات ودا اسلمت الى انفسا العن
مكون بكاحها الا ما مله في بكاحها لم يبع الشيخ في الحال الا ان اسلم اسان وبكاحها سفح بكاح الاول
وان اسلم على الاسلام ولو احبار بكاح الاول اصل عند صحة الاضمار ان نفي لم يبع والشيخ لان الشيخ اما
الشيخ اذا دام البواقي على الكفر الى انفسا العن فاما اذا اسلمت فيها فان في بكاح من شيخ وكذا لو
كان عند ما حرار فاسلمت اربع لم يكن له في بكاحها الا ان اسلم النامات فان في بكاحها من اسلامها
م اسلمت من حوز احبارهن ما تقدم من الاعمال في تدبير ان يحوز ان سكي الامام وجود الطول
ومن بعض علماءنا من ذكر فعل النكاح لو اسلم فاسلم بعض وهو غير م اسلم بعض وهو موز احبار
بكاح من اسلم وهو غير الانفاج بكاح من اسلم وهو موز اذ الاضمار على الاضمار اسلام واسلامها
وهو حال الاضمار والبار النكاح من الاضمار للاول للحدود ما لو اسلم عرقه وارب زوجات
اما فاسلم الامام م اعقب وما رت الحرة قال الشيخ لم يكن له احبار الا ما قبل العن لم يكن المحرم
والعن ان وقت الاضمار وفيها جميع اسلام واسلامه ومن حسد اما وان لم يحتر واسلمت
الحرم في العن بيت بكاحها والشيخ بكاحها الا ان يجتهد في ان يحار اسب ان لم اسلم احبار اسب
من الاما الا يزيد لان السراحي وقت عقد الاختيار ومن حسد اما اذوق وجوده ولو خالف احبار
فان اسلمت الحرة في العن انفج بكاح الثواني والى احبارها الا ان يحار المحرم وان لم اسلم من في بكاح
الاسب اللس احبارها اعمال اما لو انقضت قبل اتمام النكاح واسلامه من اسلم واسلمت اربعة اسلام
قبل اسلامه من اسلمت كان له ان يحار اربعة حال الاضمار على الاضمار اسلام واسلامه من احبارها
الشيخ بكاح الحرة ما حبار ان اسلمت في العن وما حلاف الدين انه لم اسلم وان اخر الاحبار حتى
اسلم عامه قال الشيخ كان له ان يذكر ويحمل لزمه باحبار مته وبما اخر احبار اذ اسلمت على حال الحرام اذ
لم يبع بكاح مته ولا على ما اخر الثلث الا ان اسلمت العن محرماتهما وبس الراعي وان انقضت على الشرك
بيت عند اربع من لو اسلم العبد عن امت اربع حرار فاسلم كان له ان يحار امت دفع او حرم وليس

لمع راء
ابن

لاعتب ان يحار افراف وهل الحار افراف كمال الشئ نعم فسق عنه ايمان ثبت عقل عليها
لو كان تحت العبد اربع اما ما سلم لم اعتق وما فراسا له كان له اخصار الفصح في كل من الحار
ان اسلم في العن وان في الشك حتى انقض العن بن الاحلاف وطهر بطلان الفصح لمقادير
المسونة وهل يكفل عن الحار افراف وجهان والمعام فان اسلم في العن اخصار اسن وان نعت
على الشك الفصح الكاح من جن الاحلاف ونسب العن منه وهل يكفل عن الحار افراف في الشئ
عدم ذلك للبراء ولو اخرجت المعام قبل اسلامه لم تعد به ولا سقط حق من الفصح عند اسلامه وان
سكن من اخصار الفصح والمعام لم يبطل لانه على المراهي وان امام الزوج على الشك حتى انقض العن
ونقض الفصح ما حلف الدين وكان اسد العن من جن الفصح وقوى الشئ اسن لا يمكن عن الحرة
وان اسلم بها فان احتزن فزاقه الفصح الكاح واعمدون حسنة عن الحار وان اخرجت المعام
محراسن ولو اسلم العبد ملهن لم اعتق كان له اخصار الفصح فان كن شركا والحق العباد
المعام معان انقض العن على الشك الكاح وان اسلم محراسن وحار الحق على
النور ولو اذعت عدم علمها بالعتق وكان مما يحفي عنها كان القول قولها مع النور والادلولة
حمله الحكم مولى الشئ القول قولها بالعتق ولو اعتق العبد والادلولة معان الشئ اخصار
لها ولو اعتق دون ولم يعلم حتى اعتق في صوت الحار وجهان وما ان بعض علمها بصوت الحار
للعق وان كانت تحت حر فلا سقط خوارها بحقة هذا لو اسلم العبد من اربع حراسن اسلم
مع اسنان لم اعتق لم اسلم بالاسنان كان له ان يحار اسن لان حر سوب الاحصار كان عدا
ماذا اخصار اسن وما و اسن كان له ان يزوجها لانه حر ولو اسلم واعتق لم اسلم لان الفصح في
لانه يجوز له الكاح اربع وقت اجماع الاسلام الفصل الثالث في الاحصار وكيفية منه
مختا اذ اسلم الحر وبخته اربع كماسات بنت عقده علمهن ولو كن ومسات او محوسات
اسقط العن فان اسلم بنت عقده علمهن والاحصار له وان انقض العن على الشك الفصح
الكاح من جن الاحلاف والاحصار اما لو كن اكثر من اربع حراسن ومسات فاسلم في العن مع
الدخول وهب علمه ان يحار اربع وعاد بقوق الولي من جن الاحصار وبعد من يك الحار
فان امتنع من اخصار حبه الحاكم فان احصاره والا لفرجه وعزوه فان امتنع اعاده الى السجن
فان احصاره والا لفرجه بما وعزوه فان احصاره والا لفرجه هكذا الى ان يحار وليس للحكم
ان يحار عنه ولو هن بعد اسلام احصار الاول عنه لم يحجب عن الزوج الاعان على
الصح

هذا هو الحق
في الاحصار

الحج ان يحار مستقط العقه على من احصار فراها فان مات قبل الاحصار وبخته على نسوة
وحبت على الوفا على الجمع فان كن حوامل بعد دن مابعد الحلف وان كن ايات واصفا بعد
ماربع اشهر وعشره امام وان كن من دوات الاثرا بعد دن مابعد الحلف ايضا وهو اربع
اشهر وعشره امام وثمة اربع وبوقت سهم الروف لمران اصطحن اما بالخصم لبعضهن
او بالفضل له او بالماواة دفع الهن وان لم يصطحن بق موقوما فان طلبت الاربع فادون
منه ما لم يحطين وان طلبت منهن اعطين ربع التيمم مع الولد ربع الربع مع عدت يصنع
به ما يصطحن عليه وان طلبت است اعطين نصف وهكذا وبوقت الباقي ولا سقط حق من احد
من حلف ولو كان منهن مولا عليها لم يكن للول ان يأخذ اهل من يد الموقوف لانه اهل بصدها
مع القم ولو كن اربع ومسات واربع كماسات فاسلم الوسات مع اسنان بمات قبل الاحصار
احمل ان الوقف شي ان الاعان اما لو كن مع سبع الوارات ويحمل هذا ان يحار الكماسات
ملا من دفعوا الشئ فيكون ميراثا لها في الورثة ويحمل الاعان حتى يصطحن لما وقف الميراث في الحمل
وان سكتا في اربع الا ان يصيبن الدخ الهن مع اصطلاحهن حتى يصطحن اربع بقية الورثة
الذين يكون لم يصيب الزوات ان لم تكن دارات لردده بينهم بخلاف الاول لسوء الكفا
مما كن احلاف الدين مع الاطالات وكذا الاحصار فلاخذ في الثلث فان اسلم وعنده منه
او محوسية قبل الدخول الفصح الكاح وكان لها نصف التيمم ان كان مباحا والاصف ميراثا
وان لم يتم شي مني موقوف لها المتع وان كان بعد الدخول رجب التيمم كمالا وميراثا
ان لم يتم ادعي حراما ولو اسلمت على اولا فان كان قبل الدخول سقط الميراث حقه وان كان بعد
بنت الجمع ولو اسلمادفعه او كانت كماسه فالكاح محاله وكذا الصداق المباح ولو فالاسق
اسلام احدا فطعا واخلم العن فان لم تكن الماء نصف شي من الميراث ليس لها المطالبة
الان سبوا وان كانت قصته ربع الزوج نصف خاف وليس له المطالبة بالباقي الا ان
سبقه موقوف حتى سب ولو اطلقا في اثنى القول قولها اسما بالمهر ولو اذني الا
في الاسلام واذا عتبت سب احد ما في الاقوى تقدم قول ان ربع علمها سبها الكاح كذا الاحصار
قد يكون قولها ميراثا او حرة كاحك او احررت حرك او امكك او امكك
كاحك او بنتك او بنت كاحك وما سب ذلك وقد يكون قولها ميراثا او ميراثا او ميراثا
هل اسكال منها ولورثت في الاحصار بنت عقد الاربع الاول وادفع التواني ولو قال لما زاد

مع
الاحصار

على الاربع احتزت فراكت اندفع وبكاح البواقي ولو قال للاربع احتزت او امكنت
صح بكاحن وانذغ البواقي ولو قال للاربع طلعك ببت بكاحن وطلعت وابتكاح
البواقي وكذا وطلعت واحد ببت بكاحن وطلعت وكان له احسار ببت وان قال للاربع ما
لم يكن احسارا وانذغ بكاحن وبت عقد البواقي والظهار والامساك احسارا بل
اسكال اذ لو حلف على الاحسار الاطهاها ثم تزوجها ودطها وجب الكفارة والظهار بوجه
به عز الزوجه فان احسار عن ظاهر او الى مفسد حكمها وان احسار احد عما علق بها حكمها
وكان العود من حين الاحسار ان لم يعارضا ومنه الا ان من حين الاحسار وقال الشيخ ان
بعضيه مذهبا ان الظهار والامساك احسار اذ اللعان نفي الزوج ولو قدف احد من اجلها
سقط الحد بالنسبة او باللعان وان احسار عنها ببت الحد اجمع النسبة هذا اذا اطلق او طهر
او الى اذ قدف بعد اسلامه ولو كان قبل فان انقضت العدة غرر على العدة وله دفع بالنسبة
خاضه وسقط حكم البواقي وان اسلم منها فان احسار عنها فلا حكم وان احسارها ببت الحكم المصحح في
العدة المعززة ايضا وله دفع بالنسبة واللعان لو اسلم ما راد على الاربع مع وجوب
بكار اربع وليس له احسار ما دونها كما ان ليس له احسار الوايد والحب احسار من دفع
لم يحوز معاها ولو قال الاربع تحت بكاحن وقصد حل الكاح في النكاح عقد من ان كان
الباقي اربع اجمارا ولو كان الباقي اقل من اربع لم يحل وهل يكون حتى نسب له الاحسار للاربع من
المصحح او ثبت بكاح البواقي ويحرم امام الاربع من البواقي في بكاحن الا في الثاني ولو قصد
بالنكاح الطلاق لم يقع الطلاق الا ان يكون ممن يعتقد ذلك مفعول واما في غيره فلا وهل يكون احسار
لمن قصد من الطلاق لفظ الصحيح في اسكال اقرنه ذلك ولو كان اربعيا اعز بالحق ببت
بكاحن والاحسار له وان قال تحت بكاحن لم يصح سواء قصد حل الكاح او الطلاق ان الصحيح اما
يكون بالعبية والاحسار ليس ابتداء عقد واما هو من من كان صحيح الكاح من غير
للعقد الاول منه لم يملك من ما دام اسلم مع اربع فان احسارها في صحيح بكاح البواقي وان
برر اسلام البواقي بمات الملمات قبل الاسلام لم يملك الاحسار فان احسار الاحسا
لم يبرئت الموت وان احسار الموت ورتب ح لئس الاحسار كالنكاح بل بينهما مخالفة في الحكم ولو لم
وبت تحت خمس فاسلمت واحد فاحسارها صح ولو اسلمت باسمه ما احسارها انصاح وهكذا الى الاربع
سقط عن الحاسة ولو احسار في بكاح المسلمة او الممكنة له ذلك لانه لا يملك في الكاح في

دفعه فوه

لغيره
الملك لله

الغيا

واحدة حتى يرد عدد الملمات على الاربع ولو اسلم البواقي ما الاقرب حوان احسار بكاح من في
بكاحها او الوفاق الصحيح الغيا ولو قال حسن اسلم كل اسلمت واحدة فقد لغت في بكاحها لم
يصح سواء قصد الصحيح او الطلاق والابتن احسارها ولو قصد الطلاق لانه علق بالبيع بالشرط
ومن شرطه النكاح وعلى الطلاق به وكان باطلا ايضا ولا اعتداد به في الاحسار لانه يعلم للكاح
على شرط اذ علق الطلاق عليه سلمه ما لو اسلم تحت وثقه مدخول بها مائة على الشرك
متردح ما فيها الاربع سواء في عقد واحد قبل انقضائه بها كان العقد ماسدا او موقوفا
وكذا لو كان تحت اربع ومات متردح بالحامة قبل انقضائه ولو اسلم الوثقة دونه فتردح
ما فيها ما انقضت العدة وهو على الشرك انصح بكاح الاول من احسان الدين وصح بكاح
الثاني ولو اسلم هو والفرق في العدة بغير من شيئا من الاحتياز لو متردح المشترك متى لم اسلم
بعد انقضائه فلا كاح بينهما وان اسلمت كلها كان الكاح تاما الى حين انقضائه ولو اسلم الزوج
او لا بعد الدخول اسقط العدة فان اسلمت وقد من من الاصل شي كان امكدها ملك المدة والاملا
بكاح دخل رجع من المهر من المدة الفاتية بعد اسلامه الا في ذلك ولو اسلم قبل الدخول ما نقض
المدة او العدة وهو شك ما لا في ببت نصف المهر لها ولو اسلمت دونه قبل الدخول فالزوب
عدم المهر ويصح الكاح في الحال ولو اسلم في المدة لم يملك بكاحها وان كان بعد الدخول ببت المهر المهر
نقد واستوفاه والايام والا في ببت الموت الا ان لا يصح في ما لو متردح المشترك بشرط
الحمار ابد العقد فاسد اما ان اسلم بقدر الكاح لا يعقد مسانف سواء كان الحمار لها
او لغيرها ولو كان الحمار لغيرها فان اسلم قبل انقضائه لم يملك عليه وان اسلم بعد انقضائه اقرا
عليه لو متردح بهاد من محله فان اسلم بهاد في العدة لم يملك عليه لانه لا يحوز اسداوه
في حال الاسلام وان اسلم بعد انقضائه لم يملك عليه ولو متردح محله اسم او ابية او اراء طلغها
لها او انهما بم اسلام بقرا عليه ولو عصمها حاله الشرك بم اسلام بقرا عليه وكذا الوطائة
على الوطى من غير عقد لو اسلم بعد ان طلق كل واحد من الاثنى لم يملك اسلاما واراد
التردح باحدهما قبل ان يزوج غيره لم يكن له ذلك احسار ايضا طلاق المشترك كما يصح بكاحه
ولو اسلم واسلمت طلعها لم يملك له بطل من كسبه بحارهما فاذا عتق حاربه العقد على
الفرق ولو اسلم من ما يزوج واسلمت معه فطلغها لم يملك احسار اربع فاذا عتقهن وقع
من الطلاق وهل له نكاح الملمات الفصل الرابع في الزنا وفه ومساكنة اذا ارتد

واحدة

احدا من عن الاسلام قتل الذخول اسبح السكاح في الحال فان كان المرتد الذخول بغيره لما نصت
 المسمى الصحيح ونصف من الممل ان كان سبي ماسدا والمقت ان لم يسم وان كان المراء سقط المهر
 وان كان بعد الذخول بغير المهرم ان كان المرتد الذخول عن فلق اسبح السكاح في الحال
 ووجب قتل وعتد الماء عنه الوفاء والعاد عليه لوتاب وان كان عن غير فلق وقت الفسخ
 على بعضا عنه الطلاق فان اعطيت ولم يرجع فلا سكاح بينهما وان رجع في اسبائها كان امكها
 ولو كان المرتد الماء اسقطت عنه الطلاق فان رجع كان امكها بها والامام السكاح بينهما وسن
 اسبح السكاح من حين الارتداد الفسخ في بعضا عنه ولو ارتد معا والعصبي كما علمنا
 في المرتد صحيح من دخل الزوجه الممل المدخول بها لان السكاح موقوف على بعضا عنه وان وطها
 ولم يرجع في العلق كان عليه مهر المثل وكذا لو كانت من المرتد فوطها لوارتد معا ما رجع
 المرتد معها في العلق فطهر لكذا ولو طهر عليه في المرتد اسبح السكاح بها للمهر لشرها والامام
 ليجزها بالاسلام اذا السلم زوجه المهر كذا في المرتد اسبح السكاح بها للمهر لشرها والامام
 العلق من حين السلم فقد مات منه من حين الاسلام ما حصلت الذمة وان سلمت في الاساس
 عدم السنوية ما حصلت الذمة مضرب لها عنه من حين ارتد فان عاد الى الاسلام قبل بعضا بها
 فما على الزوجه وان لم يودع حتى اعطيت فقد مات منه من حين الارتداد ما اذا كاه تحت المهر
 ما في من المهر كات ما سلم واسلمن معه فارتد قبل ان يحار وقف السكاح على بعضا عنه وان اراد
 ان يحار اربعا حال ارتداده لم يكن له ذلك فان عاد قبل القضاء كان له الاخصار واد اعطت
 فتل رصوع حصلت السنوية منه من حين الارتداد واذا كان تحت السلم كاهه فاسقطت عندها
 الى ان انقضت اهل عليه كعادته الاضنام لم يقر عليه اجماعا صحيحا عدم تنول غير الاسلام منها وقول
 الذخوع وقول ان دنت بمرأه عليه فان كان الاسفل قتل الذخول اسبح السكاح ونكاحه
 فان رجعت الى دين الاسلام او دنها او دنت بمرأه على الخلاف في العلق مما على السكاح الامانة
 بعضا العلق وان اسفلت الدين فخر عليه وان كان الى اليهودية او النصارية فان طهر بقوله
 كان السكاح محال ولا يفسخ العقدان كان قبل الذخول ووقف على بعضا عنه وان كان بعد وان
 اسفلت الى المحوسية اسبح العقد قتل الذخول ووقف على بعضا عنه وان رجعت في العلق او كاهت
 فمما على السكاح ان طهر بقوله الذخوع وان رجعت العلق اسبح السكاح ولو اسفلت روجه الذي لم يرد بها
 من ملك الكفر وقح السبح في الحال ولو عادت الى دينها فكذا نكاحها على ان لا يعبر منها الاسلام الفصل
 الحادس

لعمري
 ان الله

الحادس من مباحث سعلت ما كى الكفار ومنه ومباحث آية المشركي صحى وطالتم وابع
 مدخلت المهر زوجه طهر اسلام الممل ولا يعبرها الا بالمحل ولو كان السلم زوجه ذمية بطلها لما
 مزوجت بدمي وطلها حلت الاول في الاسلام الذي دعت اكثر من اربع حواير ذمات اخصار
 اربعين كالحق في الوقت بينهما الا في شي واحد وهو ان المحوي اذا قهر امره منهم وكان بعد ذلك
 سكاحا واسلموا او على ذلك خلاف الذي ما لا يعبر على مثل ذلك لان اهل الذمة المحوز لم يذكروا على
 الامام اللب عنهم ودفع من قهرهم والمشاف اذا قهر امره على نفسها وكان بعد ذلك سكاحا
 عليه اذا السلم لان المسامين لا يلزم الامام نصهم وانما هم امنون من الممل واهل الذمة ولهذا لو
 نصهم اهل الحرب لم يلزم الامام دفعهم علات اهل الذمة كذا اذا تزوج بجوسي او دثي بزمية او غيرها
 الحاكم اذا تزوج اليه وكذا لو تزوج ذمي بجوسية او دثية ولو تزوج من غير ذمة لم يقر عليه وان
 ما لا يحوز للذمي ان تزوج بحسب من اهل الكتاب وغنم اما السلم فلا محل له ذلك ولا الذمات
 من اهل الكتاب كذا المحوز للسلم كذا دمي الكفار وان كانوا اهل كتاب والسكاح سابع وكذا
 المتولد من الحناني واهل الذمة فالسبح وان اجماعا من احوال سكاح اهل الذمة واكثر ذمهم و
 الولد سبي السلم من ابوين في الاسلام وفي الارار بالبيعة يبيع الاب اذا كان من مكرن بمخلف مال
 بعض المحوز ويبيع الام في الحية والدقة اذا تزوج الكفار الى الحاكم بخبر من الحكم بينهم ومن
 دفعهم الى اهل حكمهم سواء كانوا من اوسن او مسامين او اهل ذمة او كان احد الحمير من حين
 من هذه والاخرن الف والحب على الحاكم الحكم بينهم وان كانوا اهل ذمة والحب على الحاكم اعد الحكم
 ان اسعداه على خفي والحب على الخفي اذا استدعا الحاكم الرافع اليه لانه اذا لم يحكم الحاكم
 الحكم لا يلزم الخفي ان يرفع اليه واذا حكم الحاكم من الكفار وجب ان يحكم ما نصيبه من عاقله
 اراد المشرك ابتداء سكاح شركه عنده فله ان يفتقر للسلم واجبارا المكروه وعدمه كما في
 السلم وان اراد الاستدانة حكم بصحته ان كان سويح له ابتداءه عليها بكونه ذميا او ارباع
 في الشرك بعتق ذمة صحى الزما والمحال ان كل سكاح لو اسلما عليه او اعلى فانه يحكم بينهما بصحة
 اذا برافعا للمهر سركن والمهر الصحيح حكم بصحة سواء كان مغبوضا او وان كان فاسدا وان كان
 مغبوضا لم واسفد الاسقط ونقص مهر المثل وان نقص نصف سقط من مهر المثل ما رايه
 فانه كان في عشرة ارباق وقبض منه خف فان كانت مساوية وجب نصف مهر المثل وان كانت
 مختلفة ما لوجب اغتنامه بالقيمة عند محلي ولو كان كالا او خزانة وما لقي من غير الغات الا الخدر

سبح
 الله

ولو كان للكافران صفة كان له تزويج كالمسلم **الفصل السادس في مباحث معلق بالحي**
المالك وفيه كونه مباحا أو قديما ان لا يجوز للعبد واللامه ان يروحا **اعضا** الا اذا اذن المولى
فان ما زاد من غير اذن مطلق والا قرب انه موقوف على اذن المولى فان احازه في
الابطال وعلى المولى مهر عيده ونفقة زوجته وله مهر ائتمه وكذا لو كان كل واحد منهما مالكا
او اكثر فاذا انحصرت **بعض** الا اذا انقضى وكذا العجل وطى المكاتبة مطلقة فان اشترط
والعقد عليها الا اذا اذن المولى وكذا المكاتبة **ت** ان كان الاوان رقيا فالولد للمولى فان كان
مولا ميا واحدا فالولد له والا كان لها باليومية سوا شرط اذ كان لولدها ولو اطلقا ولو اطلق احد
او شرط زاده فله ان لم ولو كان احدهما حراسه الولد سوا كان الخواص او الامم الا ان شرط
المولى رق الولد فليس له كونه تزويج الخواص من غير اذن المالك ووطئها قبل الاقرار به العلم بان
كان عليه الحد فان كان عليه فلا مهر **الاب** المهر للمولى والولد رق له ولو كان الذويج
جاهلا او حصلت له شبه سقط الحد دون المهر وسقط الولد جزا وعلى الاب صفة يوم سقوط
حيها لمولاه وكذا لو عقد عليها لمجرد دعواها الحرة من المهر وقتل عشر من مباحات النكاح
مع البيوبة ولو كان دفع اليها مهر اسعاد ما وجد منه وكان الولد رقيا وميل الذويج
بالقيمة ويجب مل المولى ومعه اليه ولو لم يكن له مال سعى في قتميم وان اقتنع قبل وجب **على** الا
ان يقدم من سهم الذئاب **د** اذا تزوج العبد جنى على انه حرة ثم بان انه عبد وكان مائة
له في التزويج بحرية المراه في النسخ والا مضى فان محنة قبل الذوق فلا مهر وان كان يعلم قبل
المهر وعليها العدة والنصف لها والاسكنى وان كانت حاملا او فلها النصف للمحل بسببها والا فلا
وان كان ما دون مال الكاح موقوف على الاذن ولو شرطت نيا فان مخالفة اعل او ادور
او صف كالمسافر او السواد او الطول او القصر او الحسن او القبح فان اختلف في العقد
بنت لها الخيار في طرف العبودية اذا شرطت حرة وفي طرف النسب اذا شرطت ربة
فان دونه سوا كان ما واولها او ادون او ارفع منها وقول الشيخ سقوط خوارها اذا بان دور
الشرط وكان مساويا او اعل ولو كان الغرور من جهتها فان كان في الخربة بان تزويجها على
ابا حرة فان ائتمه فالشيخ الاطهر في الرداءات المطلان فان لم يدخل فرقت بينهما والمهر
دخل فلها المهر ويكون للمسد انه من كسبها ورضع الزوج به على المدلس فان كان الزوج
اسعاده منه مع ساره وسطر المسار مع غيره وان كان الزوج سحبا به بعد

وان احبها مالو لزوج وميل الاب صفة يوم سقط حيا ورضع به على العار ايضا مال وميل الكاح
صحيح وحسنه مل بنت الحمار للزوج المذهب بخ وان كان العرو وبغ الخربة من النسب
او الصقات كالحسن وعين ثم طهر الخلاف فالنكاح صحيح وهل ثبت الخيار فيه احوال ولو
رد حيا على اهلها صفة فان كان به بطل العقد ومن قال مباحي العقد علمهن اوجب الخيار
هـ كونه زوج عيده مائة كان عقدا صحيحا **الاب** محذره ميل ويجب ان يعطها المولى شيئا من
ماله والاول استحباب وكان العراق هنا بيد المولى ما من باعها ما عثرها ما عثره وان لم
يوقع طلاقا ويكون ذلك مباحا لهما ولو مات المولى بخر الوارث في فسخ العقد وامضاه واذا اوج
لعقد محسوس عليها عدم التقي لم يكن لها مهر والنفقة كان او ادورها فالمولاه ولو كانت جاهلة
بالاولاد احرار والتمتع عليها لها المهر مبيع به العبد بعد عتقه ولو تزوج العبد بامر غر مولاه كان
الولد لمولاه ومول الحار معاسو اذا بان النكاح او لم ياذ ما ولو اذن احد ما دون الاخر كان الولد
لمولاه من لم ياذن المولوا بالعبد بامر غر مولاه فان الولد هو المولى الا ان خاف من لو يزوج حرة
اسم من اسر حرة احدها بطل العقد وحرم وطئها سوا اذن الشريك العقد بعد الاستماع على حال
اولاد ولو حللها له الشريك من ابيه الوطى موان وكذا لو ملك نصفها وكان الباقي حرا لم يحزله وطئها
بالمالك والا بالعقد الدائم ولوهاها ما مل حاز له عقد المتق عليها في زمانها المحض بها ح محوز
للمولى ان تزوج مائة ويجعل صداها عتقا فيقول رد حرك واعطيك وجعلت مهر كعتقك
ممل بها وحسنه النكاح فالشيخ ولو قدم العتق على التزويج عتقت وكانت الحمار في النكاح
ومعهم من مخ ذلك وجعل المعتر يقدم العتق لان العقد الاسا والاب جعل قول الشيخ لو قدم العتق
عتقت فان اختلفت النكاح فلاحث وان اصبحت منه فعلمها صحتها يوم العتق فان رضى
ان ردها بالعتق وكانت معلومة صحيح والا فلا ولو تزوجها بغير العتق صحيح ولها عليه المسمى وله عليها
تتمها ولو طلق التي جعل عتقا صداها قبل الذوق فالشيخ رجع نصفها رقا واسعت فان
اصبحت كانه من خدمها يوم ولها يوم وكحوز ان سرى من سهم الرباب وقال ابن الزيات يرضع
نصف العتق وهو حرة واحدا ان ادرى وهو عندك موك ولو قال لها اعطيكك على ان ازوج
كك لم يعمل وعطتك صداك بعد العتق على تردد والا قرب عدم وجوب مول النكاح فان
اصبحت فالوجه صوت العتق ولو كان للحرة مملوكه فعالت له اعطيكك على ان تزويجني رجع
العتق ولم يجب الزوج مال الشيخ والشيء ان النكاح حقه والحظ له ولو قال لغير اعطيكك

لملوك عن باذن مولاه والاعوز للملوك الرطى بدون الاذن متى اذا اخل حارته للمحرمان شرط
رفقه الولد لم شرط وان شرط الخ به كان حرا وان اطلق فمواسان احد عيما ان الولد لم يل
الحاربه وعلى خبز الشح والمانه انه حر وهو المعتد على قول الشيخ بحسب الباب فكذلك الولد بالثقة
يوم سقوطه حيا وعند ما اثنى عليه ما اشترط الشيخ في بعض امواله في التحليل ضبط المدينه ونظر
متى اذا استرى انه حامل ما قال الشيخ في الهام لم يحزله وطها حتى يضع او يرضع عليها ارضه اشهر
عشره ايام فاذا اراد وطها قبل ذلك وطها فيها دون الفرج وفي الحلات انه مكروه وهو الاودع
تحت اذا طلقت الام بعد الدخول بها بمواعيدها في العدة انت العدة فالتسوية ويجب عليها
الاستبراء بعدها الا بما كان الاستبراء والاقرب حواز وطها للمتزى بعد العدة بعد الحج اذا
استترت روعها للملوك او ورثه او اسفل لها ما دونه المملكات بطل النكاح وليس لها ان تنسج
او تعقد عليه ما ان ارادت ذلك لم يكن الا بان يحق وروج به **نه** اذا تزوج العبد باذن مولاه
فالمعق على المول ما انق المملوك قال الشيخ سقطت النفقة وما من من الزوج وعليها العدة منه
فان عاد فقل زوج العدة فهو امكدها وان خرجت العدة قبل عوده انقطعت العصى وليس بحيد
بل النفقة ما بنته وكذا الزوج **نه** يجوز ان يطا الحاربه وفي الست عن دان سام برافعة بكن
ذلك في الحوازم وكذا بكن وطا العاص ومن ولد من الزنا **نه** اذا زوج مملوك محرم كان المهر في ذم المول
فان ما من قبل الدخول بالشيخ وجب نصف المهر على المول وقال ابن ادرس بحسب الجمع وفيه نظر **نه** اذا
اعتق امته المزدحم مات الزوج ورثه ولو علق عصبها بموت الزوج قال الشيخ لم يكن لها ميراث
كان عليها عن عصب الجمع ومنع ابن ادرس من هذا العصب ان العقب شرط باطل والديبر اياهم اذا علق
موت المول **نه** اذا اعتق ام ولد ماتت بعد ذلك وتزوجت ذميا وانت منه بولد ما بالشيخ كان اداها
من الذي رفا للذي اعتقها فان لم يكن حيا كانوارا لاداده ويعرض عليها الاسلام فان رجعت والا وجب
عليها ما يحب على المهر على الاسلام ومنع ابن ادرس وفاة الاداد الفصل الثامن في نكاح المتعة وفيه
عما اشكاح المتعة هو النكاح المسقط وهو ان تزوجها مدة معينة كالنوم والسهو والسنة وغير ذلك والاشكاح
المحصوره وقد انصف الامامية على شوقي على ان النكاح والموافقة غير النكاح انما النكاح هو النكاح
على ذلك وادعا الشيخ لم يثبت الاستباده الى غيره فلهذا لا يجوز في هذا العقد من الاعجاب وهو ترك
ادراكه او معك منه كذا المهر كذا والعقول وهو ما دل على الرضا ملئ نكاح او المتعة ولو مال
ملت او رصيت وانقص حاز ولو بدلا بالقبول فقال تزوجت معك روجك معي وانقص لفظ النبي

والنبي المملوك والاعارة والعارة مسترط في الاحباب والعقول الاسان بصيف الما في ملو مال امل اوارض
رفقة رفقة الان لم يتع وقيل لو مال تزوجك منه كذا المهر كذا او قصد الان معات مع اوروصك مع **نه**
انه الذي هذا العقد من ذكر الاجل المعلوم والمهر الموجب ملو اخل بما يطل اجماعا وكذا الوافل بالمهر ولو ذكر
المهر المهر واحل الاجل ما بالشيخ سجد داما وقيل بطل العقد وهو الاقوى **نه** ليس للاجل بعد شرعي
بله بل يتعدى منوط بوفاء ما اطال او نقص كمن يحب ان يكون معيا لا سطر الى الزيادة والنقصان
ولو ولو عقد عليها بعض يوم محي اذا اذره بالغاه المجينه كالزوال والودوب ولو ذكر اطلها بالطل
الو العقد على ايج القول ولو ذكر المدة بالفعل كالمخ والمتر فان فيه زمان معلوم محي ولم يخل الزيادة
على على المشرط في تلك المدة وان اطلق بطل من قبل سجد داما وفي روافد يصح الاطراف لها بعد اتمام ما شرطه
وهو ضعف ولا شرط في الاجل ايضا بالعقد لم يجوز ان يعقد عليها شهر اصلا بالعقد لو صافا لم
على على اسكال ملا يجوز لها نكاح عن ممان العقد والمدة والنكاح منها **نه** بعد اخذ **نه** ان تزوج ممتنا
ما مل حصور الشهر وانقصه ولو ذكر شهر او اطلق انقص الاصل بالعقد لمور كما حاي بعض بدر الاجل
المخرج من عقد واستقل لها الاجر وقال ابن ادرس بطل النكاح **نه** المهر ليس له بدور في نظر الشرع
بل يصح على سقان عليه من قليل وكثير شرط ان يكون معلوم بالكيل او الوزن او الماشية او الوصف
مملوكا ملو عقد على الممول من الماشية او على ما بالشيخ ملكه بطل العقد ويجوز ان يعقد على صفة طعام
مشاهدة او كف منه **نه** شرط في الزوج ان يكون سلم او كتابه وفي المحوسب اسكال ومعها شرط
الجمع والكل الحزير واستعمال المحامات والاعوز الجمع بالوصية والناصب المعلن بالحداده كالحواج
والاعوز للمسلم ان يمتنع الاسلام واللكونه ان يمتنع المخالف **نه** المتعة كاله دام في محرم المطاهرة
ملو يمتنع اهل حرم علي اياها طلقا وبها مع الدخول وان على الاول وسحب النانية وقد بعد
وكذا الاعوز ان يمتنع ما وعنه حرم على الدوام الا اذا بها مان مادم من دون اذ بها وقف على طها
فان احازنه محي والاصل بطل الاصح الاذن والاقر بان الحق لو كانت متعة كانت كالدام ولو يمتنع
عما في عقد واحد محي على الحق ووقف بعد الام على الرضا او كان ما طلا على الحلات ولو ادخل الحق
على الام كان الحق الخيار في نسخ عقدها والرضا به وكذا الاعوز ان يدخل عليها ما اخذها واست
احدا الاصح رضا الحق وبالحال فان فعل كان ما طلا **نه** يجب ان يكون المراه موفقه عفيف وبكن يمتنع
ما الزان فان فعل منها من المحرم وليس شرطا ويجب له ان ما لها عن حالها مع التهم فان كان لها
زوج بر كذا لا يجب على السوال وبكن الجمع بالكم من دون اذ ركبها مان لم يكن لها اسكر ذلك

ان لم يخلو من الاربع ^{نحو} اذا دخل بها وانقضت ايامها فان كانت من ذوات الحشف وجب عليها
الاغتسال كحصى وان لم يكن من ذوات الارواح في سنين اعدت حتى وارتفع ما ولو لم يكن
دخل بها فلا يعلن عليها ولو مات عنها في الاجل اعدت ما روى اشهد عشره امام سواد دخل بها وان كان
حامل بالمال وقيل نهان وفي امام والمعتد الاول وان كانت حامل اعدت ما بعد الاصل ولو كانت لمة اعدت
حامل بالمال ^{نحو} اذا انقضت ايامها لم يكن له وطئها الا بعقد صريح
كان ان المص من اومها ولو منعها امام لم يكن له المطالبة امام عوصها بل يرجع عليها بالمهر ان كان سلمه
الها ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
المهر لم يفسد ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
اما الا ان كان له ايجاب ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
وفي ر. ن. ر. د. ان يجوز من غير اذنها وانكول للمنفذ ^{نحو} ان كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
ومرور محسن وان كانت حرة بالحق ارشيد كان لها العقد من غير ولي ^{نحو} ان كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
المعتد لم يفسد ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
ان يكون عقد عمل اصبها بعد الاجل ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
عليها ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
العقد ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
فان كان مال ردها ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
ويظهر ان الشرط ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
شرط ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
النكاح ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
ذلك لان ذلك ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
محمي ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
حافظ ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
لكن ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
ان لم يشر ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
الكلام ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان

جميع

لمعناه

ان نفل كره له اقتضاها ولم يحرم ولو شرطت عدم حرم عليه ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
العقد ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
او خرج ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
العقد ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
خرج ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
ولو كان ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
على رضا ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
وطئ ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
بعضها ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
الملك ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
اشبه ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
وليس ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
منع ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
المهر ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
شي من ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
سعدت ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
او بها ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
ان ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
الحق ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
به ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
البيع ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
اسكال ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
وان كان ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
او احد ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان
والعقب ^{نحو} انما لا يفسد الا اذا كان له ايجاب ^{نحو} ان كان ما يجب في نكاح العطف الا ان كان

لعمري

الانساب

صاحب الصنف الذي منه كالحاكم والحام والحارس والعلم والحامي ان يترفع المرفعة وصلاحه
 الشريف والصنف الحليله كالحمار والنباتية ولو رضيع المراه دون مهر المثل لم يكن للاولياء الا ان
 عليها ويجوز انكاح الحق بالعبد والعكس ولو غلب الموت العاد على العقد حب احابه وان كان
 ادون في النسب ولو انت الرجل القتل فان من غيرها كان للزوج الفسخ مال السج والاقرب
 عندي انه ليس لها ذلك ولكن ان تزوج العاق خصوصاً اذا كان ساربه في ولوزوج اولاً علم انها
 كانت زنت لم يكن له فسخ العقد والادخوع على الولي المهر على القولي ^{في} دخل الحائض مخمخ في الفرج
 فاذا اسطح الدم حل بها وعلى سوط العبل الا قرب عدم فسخ ساحتها كذا اول وطها حاضاً
 اسعف الله ٢ وعزوز وفي وجوب القاءه موانعها كذا كذا للمحمل ان يحامق قبل العبل ولو دخل
 اولاً لم ينفق له وطها ماساً واول طها من غير عيل ^{في} الا في ذلك في الدركه وليس يحامق ويعلق به ما
 سعلق بالوط في العبل من احواد الصوم ووجوب الكفارة والعبل والمهر والعقد الا في شتر الاضاد
 فانه لا يثبت به وعدم التحليل للمطلق لما ^{في} الاستحسان بالندحرام بحسب العزير المعقد
 الخامس في العيوب والبدليس وفيه دخول الولي في العيوب وفيه بحثا آ العيوب
 اربعة في الرجل يسوق في الماه معيوب الرجل الحنون والخصاء والعنق والجذ في المراه الحنون
 والمخام والبرص والقوت والاضاد العي والعوج ^{في} الحنون هو فساد العقل وسبب لظهور الرض
 حمار الفسخ لو وجد الا في مخنوسا او كان مطعماً او الا ان المراه اذا تزوجت فوجده مخنوسا فان
 كان الحنون قبل العقد كان لها الفسخ وان كان بعد اومات العلوات وان حدث بعد كان لها الفسخ
 الا ان يعقل اومات العلوات فلا تضاد لها فانه يفسد احباباً والقرب عندي موت الحمار سواء كان ذكراً
 او اؤداراً عمل معها اومات العلوات او اؤمارت قبل الدخول او بعد ولا يفسد الحمار بعد ما يحرم
 السرج ووالد والاب والاعما العارض لم يفسد كالمهر فان زال المرفق ^{في} الا في ذلك لان الفسخ ^{في} الخصاء
 هو من الاستمناء وسقط المراه على الفسخ ان سبق العقد وان حدث بعد فلا تضاد لها ومنع للمحار
 والوجاهة مرض الحصن وهو في معنى الخصاء محكم حكى ولو تزوجت فوجده حصباً او موصواً
 واحبات الصبر لم يكن لها بعد ذلك خمار وان ائتت نوت منها مال الفسخ ان كان قد صلاها
 كان لها الصدقات وعمل الامام ان يعزير للمعاود المثل ^{في} ديك وليس له بعد ^{في} كالمهر ان استوفى
 العضو او ائتت بحسب العبد مفسد على الكاح ^{في} لم يفسد الحمار وان درم على الحام فان سقمه ما يوط
 مثله بعد ما يحب منه في الفرج ودر حشفة الذكر فلا تضاد لها ^{في} العنق مرض يصحف من

العنق
 الذي له

الغزوة من شتر العنق بحيث يحجر من الايلاج وهو من عتق اي اعرض والعين الاعلى ان الذكر
 يعزى من اذ اراد الايلاج وسببت به خمار الفسخ للمراه ان كان قبل العقد وكذا ان يجد بعد
 قتل المذنوب ولو وجد بعد فلا تضاد لها وكذا الاضاد لها لو عجز عن وطها وامكنه وط غيرها
 وكذا لو وطها ذراً ومن قتلها فلا تضاد ^{في} لو جحد الحب فلا تضاد لها وفيه قول اخر ولو كان
 حشيشي وهو الذي له الفرجان وحكم له بالدهوليه لم يكن لها خمار وكذا المراه الحنفي اذا حكم لها بالانوشيه
 فلا تضاد للزوج ^{في} لو كان الزوج عسماً او ولد او كان المراه كذا فلا تضاد للآخر ^{في} الحرام
 مرضه في طهر مع بس الاضاد وتناثر اليه ولا ينفق فوزه الا حراف والعجز الوجه والاستدارة
 العنق من كان في المراه كان للرجل حمار الفسخ وان كان في الرجل لم يكن للمراه الحمار ولو كان
 ما علمت حالات الحرام لم يثبت به الحمار ما لم تشهد عدلان عارفاً بان حرام فان لم تكن فغلي المسكن
 المهر لمن ط البرص هو الساق الطاهر على صفه البدن لعلبه السليم فان كان في المراه كان للرجل
 خمار الفسخ به وان كان في الرجل لم يكن لها خمار ^{في} الاستحسان بالندحرام بحسب العزير المعقد
 فانه كان لمذغ البرص منه والا كان القول قولها مع اليمن ومليل البرص والحزام مثل كثرهما
^{في} كذا في القول مع العاق وسكون الداء على عظم الفرج يمنع الوطى وقيل الحكم الكون في
 الع العوج لكن لم يفسد الولاده حال ساق الفرج في فزحها وهو الذي يسمى القفل والبرق لم يثبت
 في اني الفرج منع دخول الذكر ما الاطاط الثلث ^{في} فزاد في حسنه فان كان هذا العمل لا يمنع
 من دخول الذكر لم يكن له حمار سواء كان لصغر كذا او لحلول المدخل عن المانع وان حصل في
 بعضه وان منع من دخول الذكر ببت له الحمار وان اراد الزوج منق الموضع لم يكن له ذلك
 ولو ولوا رادته هي لم يمنع فان زال سقط خماره ولو حط الشعر ان كان الحكم منه كالمهر ايضا
 يثبت به الحمار مع المنع من دخول الذكر وامساعها من المعالي ولو مات عاقراً فلا تضاد
 له ^{في} الاضاد ما الاضاد مال ابن ادرس هو نصير مخمخ البول ويدخل الذكر واحداً وقال غيره هو
 في ضرورة مدخل الذكر ومخمخ العاط واحد او كل القدرين يثبت به الحمار للزوج لعدم
 الا الاستماع بها ^{في} العي هو ذهاب البصر من العينين معا بسبب به الحمار للزوج حاقه
 في الفسخ عليه في الهابة وهي رواية اودس سر حان الصحيح عن الصادق علم وقال في الحمار
 والمسوط بعد عيوب المراه ^{في} وفيها ما من الحق به العا ولم يحمله معرو دان
 ار است وهو شرا منه ليس عسماً الاضاد له لو كانت عوراً او على احد عسماً ساقاً او كان

منيما ماصرا اجماعا **في العوج** ان كان سنان المرأة ثبت للرجل به الحنار والا فلا بد من رواية
 صحيحان وهو الذي اخبره احبارة في الهامة والهديب ولم يحل في المسوط والحلاف
 محدودا في العيوب **الفصل الثاني** في احكام العيوب **وقد** تدعى آيرة الرجل عيب
 سوى الاربعة المعذمة وقد روي ان من استب القبله فان من عجزها سمح بكاحه والا
 ردة الماء من عيب سوى التبعه المعذمة وقتل المحرمة في الزنا اذ لم يعلم الزوج بذلك
 ثبت له خيار فسخ بكاحها **ت** اذ كان نكلا واحد منهما عيب ثبت لكلاهما الخيار سواء
 العيب او اختلف **ت** ان كان العيب المرأة ففسخ الزوج قتل الذخول فلا مهر وان كان بعد
 الذخول ثبت لها المسمى كمالا ورجحة الزوج ممل المدلس ولو كان العيب بالرجل ففسخت
 المرأة قبل الذخول فلا مهر الا ان العنه ثبت لها نصف المهر وان فسخت بعد الذخول فلها المسمى
 وكذا لو كان الخصاص بعد الذخول فلها المهر كمالا ان حصل الوطى ولو كان العيب بالمرء ولم يعلم
 فطلها ببل الذخول وجب لها نصف المهر والاسقاط عن لو طهر العيب بعد الطلاق واذا
 فسخ الزوج او الزوجه بعد الذخول وجبت العنه والنفقة لها منها والسكنى ان كانت حايلا
 وان كانت حاملا فكذا ان ملأ ان النفقة للمراء وان ملأ الحمل وجبت **ك** اذ ابرح الزوج في
 العار فان كان ممن يحوز له النظر اذ له كالأب والجدة والابن والعم كان له الرجوع مع علم
 الولي لغزيره ومع عدمه لغزيره بترك الاستغلام وان كان ممن اسقطها كإبن العم وال
 الاجنبى فان علم العيب رجع عليه وان لم يعلم كان الزوج عى المرأة فان ادعى الزوج علمه
 بالقول قوله مع التمسك بالكاره وكذا القول بوجه مع التمسك لو ادعت المرأة علمه وانكر ذلك
 موضع رجع منه على المرأة فان الزوج رجع بحجج المهر الذي اذاه وان كان الزوج
 على المرأة ما اقرب انه رجع به الا ما حوز ان يكون مهرا **ه** عيوب الرجل اربعة ما تجدد
 منها بعد الذخول ان كان خصاصا او عينا او عنة لم يسقط المراء به على الفسخ وكذا ان جدد
 بعد العقد قبل الذخول الا العنه وان كان جنونا باند لها الحمار وان جدد بعد الوطى
 والا قرب في الحب المتجدد بعد الوطى موت الحمار لها **و** اما عيوب المرأة فان تجددت
 بعد العقد والوطى **الفسخ** به وان تجددت بعد العقد وقتل الوطى ما اقرب انه كذا وكذا **و** اما
 ثبت بها الفسخ لو حصلت قبل العقد فالسج والاطهر في الاخبار موت الحمار في المتجدد
 والحلفت ما حمل المحرمة قبل الوطى وبعده فان كان يسج احدهما قتل الذخول فلا مهر

لعيب وله
 اذن الله
 بلع وله
 ليد الله

تار

وان كان كان يحن فان كان العيب حدث بعد العقد قبل الذخول سقط المسمى وذهب مهر المثل
 لان الفسخ استند الى حال حدوث العيب فصار كانه كان مفسوخا وان كان يحن ثبت المسمى
 ولو لم يعلم العيب قبل العقد فاختار له وكذا المرأة ولو حدث بها عيب آخر قبل العقد ولم
 يعلم به لم يملكه فان كان محالفا لا الاول لم يسقط خياره وان كان من حب في موضع اخر وان يكون
 ما برصا برص في موضع واحد فكذا كذلك وان كان في ذلك الموضع بان السج ما اقرب سقوط
 خياره ان الذي ضا به رضا ما تولد منه **ر** خيار الفسخ في العيب والمدلس معا على الفور
 فلو علم احد الزوجين عيب صاحبه واخبر الفسخ لمقدار ابعاده لان العقد والعقد العاصم
 ال الحان الحاكم وانما يحاج اليه مع موت العنه لضرب الاجل ولها البعوض بعد ابعاده وتقدر الوطى بالفسخ
 حلا والاعلان بالسج فانه اوجب الحاكم ولو لم يعلم احدهما يسقط خياره مع العلم لم يكن عذرا اما لو لم يعلم
 موت الحمار له ما اقرب عدم السقوط والازيد بالفورهما ان له الفسخ سفه والما ريد به
 ان الفسخ مطالب بالفسخ على الفور باق الى الحاكم ومطالب بالفسخ فان افعال العيب والا كان المثل
 المستعينة على المثل المسمى **ح** الفسخ بالعيب ليس بطلاق ولا طردح بصيف المهر والعذر
 في اللين البت والاسقرار ما يعقد اليه الطلاق من الشرايط كالسود والظهارة من الحفظ
 اذا احدث اختلفا في العيب فالقول قول المبرح عليه وعدم النية والسبب العن الا اوارا الرجوع
 او الدية والى ما رآه اذ يقول مع عنها ولو ادعت العن فانكر بالقول قوله مع عينة وقيل يعام
 في المان الماء البارد فان سلع على بقوله وان نقي حتر خاسم لها وليس معتد ولو ثبت العن
 ثم اذ لم اذ على الوطى فالقول بوجه مع التمسك وكذا القول بوجه لو ادعى وطها براء او وطى عنهما
 ولو ادعى العن فملا وكانت نكرا فان شهد اربع نسوة بالسكارة فقال الزوج كذبت لم
 سمح سمح منه وان قال وطها وعادت عذرها فالا قرب ان القول قول المرأة مع التمسك اما عدم
 وطى وطية او ان هن نكارة الاصل ولو نكلا حلف وسقط خيارها ولو نكلا فالوجه بعدم قولها
 لان الا ان الظاهر ان هن نكارة الاصل **ح** اذ ايت العيب وان رضيت به فلا خيار لها بعد ذلك وان
 رغبة رغب امرها الى الحاكم اهلها منه من حسن المرافع لقرية الفصول الاربعة فان كان ذكر وطية
 زال ازال في فضل المدس وان كان من حرارة رال في البرودة فان واقعا معها او بعدها او ادعى عن غيرها
 فلا خيار لها وان لم يمكن كان لها الفسخ ونصف المهر **ما** اذ اتى من المحبوب بعت عليه الوطى
 ما ر ما سقط خيارها فان اذعت عدم امكانه وانكر اتمل فقدم قول عمرا اصال سلامة العقد

الغورد

ويعملها بالظاهر اذا ظهر عجز المقلوع ذكر وان ثبت عجزه ما عترف او كوله مع غيرها

ثبت لها الحصار في الحال والاعتقال من ولو احلها على الباقي فاعتقل الوطى به اصل عدم قولها الا اصل
السلامه رال والزوج ال اعساره بالصغر والكبر الالهيا است اذا كان له اربع وعشرون شهرا
المدة لمن وان عجز عن بعض لم يكن لها حيار والحكم بانفادها نحو صحيح الذكر يخرج من العتق
بعبودية الحشف في الفرج حتى يلقى الحماة وانما مقطوعة قبل يخرج منها بعبودية الجميع او بعد
فنه تزدد ولو وطئها في الذر خرج من العتق وكذا الوطئها على حاض او غائبة لو غلبت با
لعتق نصرت مطلقا رجعا م راجعها لم يكن لها حيار الفصح ولو كان الطلاق سابقا فربما عقد
جديدا فالأقرب سقوط حصارها ولو تزوجها فاذعت عنته فوطئ وسقطت دعواها م طلعها ما بنا
وتزوجها بعقد جديد فاذعت عتق سمعت دعواها الفصل الثالث في المدلس وفنه ط
مباحث آتوزوج امرأة على ايهامه فانه امه كان له الفصح فان كان قبل الذخول والمهر وان كان
بعد فلو اها المهر وقتل العتق الكارة ونصف مع البويبة وسقط المسمى والاول اوب ورجع ماعز
على المدلس فان كان هو المول لم يكن لها مهر فان كان قد لفظ ما يعطى الحرة كانت حرة ولو كانت
هي المدلسه كان المهر للمول ورجع به الزوج عليها بعد العتق ولو كان الزوج عبدا ما ذ والمال المالك
فالأقرب سوت الحصار لم فان احصا الاماكت لسدها المهر وان احصا الفصح قبل الذخول والمهر
وان كان بعد المسمى على السيد وان كان عتقا ذون له فان فلتا سلطان العقد وكان قد دخل بعبه
بالمهر بعد عتقه وان لم يكن دخل فله مهر وان فلتا بعت وتنف على احازة المول فان احادى العقد
وكان للعبد الحصار في الفصح ويجب المهر على المول بعد الذخول على اسكاه وان بحث كان باطلا فان
او حبسا المهر على العبد او المول كان له الرجوع على العاد منهما او من الوكلاء فان عتبه على الوكلاء
رجع بالنصف على الوكلاء معجلا والنصف عليها بعد العتق والاشح ولوات بولد كان حرا لانه
دخل في العقد على ذلك وعليه المسمى يوم سقوطه حيا لسيد الامه وفي محلها اقوال عليه اصد هان كسه
والثاني في رقبته والثالث في ذمته ورجع بها على العار وهذه الغزاة للمهر والحكم في المدة وام الولد
حكم الامه العتق است كوزوج امرأة على ايهامه فانه مكات قوى السج سلطان وحكم
الصحة وسوت الحصار فان احصا الاماكت ثبت لها المسمى للسيد وان احصا الفصح فان كان قبل
الذخول والمهر وان كان بعد ثبت لها المسمى وقال السج مهر المثل وكذا الوكلاء سلطان العقد واذا
رجعت بالمهر ورجع هو على المدلس فان كان الوكلاء رجع بالجميع وان كانت هي رجع بالواحد عن اهل ما

كون مهرها ولوات بولد كان حرا وعليه مسمى فان فلتا بعت ولد المكاتة الميعول للسيد فالتق فنهاله
فان كان كان العار الوكلاء رجع عليه بكماله وان كانت هي رجع عليها ما في يدها لانه كالدنس وان فلتا
لللام فكذا فكذا فان كان العار الوكلاء رجع عليه بالقيمة وان كانت هي ففاسا ولو فنه بها حان فالفصح
ميبا وحاو ب عليه الكفارة وعليه منه الحنف لابل ان لم يكن الفان ولمن عليه ان كان هو الفان لا
السيد لانه انما اخذ مع فزوجه حيا للام لانها مكاتة الاثره كوزوجت المحرم رجلا على انه
خرج فخرج عتقا كان لها حصار الفصح فان بحث قبل الذخول والمهر لها وان كان بعد فلتا المسمى ثم
ان كان ما زاد وما كان الزنا للسيد او في كسه على الحلات وان لم يكن ما ذ وما كان بايان ذمته
مبيع به به بعد العتق كوزوج امرأة على ايهامه ميرة فكانت بعتا فان شرط كان له الحيا
فان نسي نسي قبل الذخول والمهر لها وان كان بعد كان لها المهر ورجع به على المدلس اما كان او غي كثر
ان كانت كانت هي المدلس لم يرجع ما قبل ما صلح مهره كوزوجت منه من المهر وادخل عليه ميرة من
امه رفته وفهاج المهر ان كان دخل بها ورجع به على الابق ورتد عليه امراته ولا تقطع مهرها وكذا
كل من لم ادخل عليه عز ورجت فظننا روجب سوا كانت ارفع او اخفض ثبت مهر المثل للوطء بالشبه
وكوزوجت رجلا ما رات فادخل كل منهما على تزوجها ثبت لكل منهما مهر المثل وعلى
زوجها ايهام المسمى ورد كل واحد على رزقها وللمرلة وطئها حتى ينقض عدها من الوطئ ورجع كل عادم
عن الوطئ على الابق ولومات المراتب في العدة ورت كل واحد روصته وكذا الوماة الرجحان
ورب كل روصه زوجها وتوبيد بعد العراج من العدة الاول عتق الوفاء ولو حبلها من الوطئ اعدا
بوضع فقه الوطئ لم عتق الوفاء بعد للزوج كوزوجت بشرط الكارة فاحت بمالم يكن له الفصح
وكان لان ان يفسد من مهرها شاة وهو ما من مهر النكرو والست ورجع فنه ال العادة ح قد سنان
الامون امون المنع من نكاح الكاهنة والما وهو اوزه يبق ملوا استخج اول فاحت كتابه لم يكن له الفصح الا
سبه الحية المذ ولا اسقاط شي من مهرها وكذا الوزوجها دام على القول الا فر ولو اسقط اسلامها خرجت
كتابته فليكن كان له الفصح في الموضع وثبت لها المهر مع الذخول وسقط مع عتق ولو تزوجها على انها كانت
مفق اسبق او دوا ما فليما حوا فخرجت على ما الاقرب سقوط الحصار ولو فلتا المسمى في الدوام في الكتابيه
لوزوجت زوجها دام على انها كانت فانه مولى السج سلطان لاننا ي عقد اعتقد سلطان ط كل
موضع موضع حكم سلطان العقد فانه ثبت للمراه مع الذخول مهر المثل وكل موضع حكم كنه بعتة فله
المسمى مع الوطئ وان حقه الفصح سوا كان الفصح تحت سابق على الوطئ او تنجيد ولو لم يكن دخول

مبيع واه

لمعقول

ص

لم يكن لها مهر في المطلاق والصحة والنصفه الا في الطلاق والنفقة بالوجه على ما سلف العقد
 السادس في الصداق وفيه فصول الاول في المسمى وفيه ثمانية اقسام الاول في الصداق الكتابي
 والسنة والاجام قال الله تعالى واتوا النبي بما تيسر من خيل وامتنوا وهو ما هو من الاموال وهو الذي
 اوداه من الحمل وهي البهائم لان اسمها مع مشترك بينهما صوت المهر لما تحل اذ ان الصداق
 في الشرايع القديمة لا اوداه من خيل بل من كل ما يملك من المهر في العقد ليس بواجب لكنه مستحب وكذا
 ما ملكه يهر ان يكون مهر اسوا كان عنده او مضع ولو عقد على نصف حتى كقولهم الصنف او شي
 من الثمرات او غير ذلك من الاموال المحللة صح وكذا اهل اعادة الروح فيه من ماله حلالا للشرع
 في بعض اقوالهم اذ اعد المهر على خمر او خمر لم يهر المسمى واذا كانت الزوجة مسلمة او كتابية
 وهل سطر النكاح قتل بغيره قتل لا وهو الاقرب وعلى تقدير الصحة قتل بغيره المسمى عند محله
 وقتل مهر المثل وهو ارب ولو سماه الذي صح ولو اسما ادا لم يهر احد ما بعد العقد بغيره
 الزوج وان كان قبل دفع القيمة سواء كان عينا او مفعولا لا التقدير في المهر في العقد والكره
 بل ما تراضى عليه الزوجان من العليل والكثير صح ان يكون مهر ما يرضى اهل من صاب القطع في الرقة
 لم حاز ان يكون كفاسا او مالا من كسبه ما لم يصر عن المقوم تحت من حنطة وكذا ان طرف
 الكثر لو سمي از يد من حسن ديارهما كانت الزيادة زنت ولو لمع ما به قطار وقول السيد الميرزا
 بن لوزاد على المحسن رذ البها غير معتد به الاصل الاستحسان السنة المحمدية وهي خمسة درهم وخمسة
 الصداق افضل من زيادة في تعلم القرآن بخلاف ان يكون صداقا وليس بمكروه ولا يدرى من المهر
 من البيورة او الامانات المسترطة ويحوز ان يقدّر بالمدة كالنوم والشهر وتعلم ما سأت ولو اعم
 في المهر ووجب مهر المثل في الذخول والاقرب انه الاشرط بعض الحروف كفواة حتى او غير ذلك لها
 الحائز في السعد دون الا ولو اصد بها علم سورة معينة وهو الاحتشاش فان قال على ان حصل
 كذا يعلم ذلك حاز لاها نصف في الذم وان قال على ان اعلمك اياها علمك كما لو اصد بها ما لا ولا شيء له
 والطلاق لحيه بفعل وهو غير مادي والاقرب ولو طلبت منه تعلم غير السورة المسترطة لم يجب
 عليه سواء كانت اسهل او اصعب ولو طلبت منه ان يعلم المسترطة غير هاتين الاشخاص لم يجب عليه
 الاحتشاش الناس بالذكاء والبلادة ولو علمت المسترطة من غير او بعد تعليمها ما لا اؤت
 بيوت اجرة تعلم البيورة ولو اصد بها معات علمها من غير معات لم يرض بالقول قولها مع المسمى
 وكذا الوالت على غير البيورة لان الاصل عدم الامناف وان لعنها البيورة فمهرها ريت

هذا هو المهر المسمى
 في المهر المسمى
 في المهر المسمى

هذا هو المهر المسمى
 في المهر المسمى
 في المهر المسمى

ذمته لم يحصل العنف والضرر طرديا وان لعنها العنف منه فان كان بعض آية لم يكن لها
 لانه قد اكره وان كان انه مما زاد كان اضا والحب عليه اعادة العلم لما سلفه ولو روج المهر
 كتابيه على ان يصد بها يعلم شي من القرآن فان قصدت به الذكر وطلع الروح في الاستصا رجع وا
 ان قصدت المناهاه بحفظ كتاب المسمى لم يهر قال الشيخ ووجب مهر المثل في الذخول ولو اصد
 الذي يعلم البيورة والاحيل وترافوا اليها اطلها المهر ان لم يكن علمها او حبها مهر المثل لا في
 غير الا يجوز جعل مهر او ان كان قد علمها فقد استوفى الا ان انقص ما تقابضوه ولو روج المهر
 منه فاما اصدتها علم البيورة او الاحيل لم يهر ووجب لها مهر المثل سواء علمها او لا ولو اصدتها علم
 شعر يجوز جعله كالحكم والمواضع والاداب حاز وان لم يرض علمه كمال المومن والحوصل المسمى
 ووجب مهر المثل او مسمى العلم على لسانه اذ اطلها مهر المثل في البيورة المسترطة بعد الذخول
 استحققت الصداق وهل علمها من ور الحجاب قال الشيخ الاول ذلك كما يجوز سماح المرأة في المعاملات
 ويحرم للمهر حرف الامانة منسب لها الا ان كان قبل الذخول فان علمها بالاحص استحققت اجرة
 المصنف وان علمها بالعلم احصل هذا الاجرة لاختلاف الامانات في السهولة وصحتها وقيمة الامانات با
 كثر من ان تطلق بعد العلم فان كان بعد الذخول فلا بحث وان كان قبل رجع عليها نصف
 الاجرة ان اذ اردوها ان يعلم علمها نصف او قرأها وجعلها حاز ولو اصدتها رذ عيها
 الا بغير وجهها السارد فان كان الموضع معلوما صح فان علمها قبل الذخول رجع عليها نصف اجرة
 الرد وان علمها والارصحت هي نصف الاجرة وهل لها الزيادة بصدف المسألة الاقرب عدمه
 اما لو اطلها بعد الذخول قبل الرد فانه يلف الرد بطعا ولو لم يجد في ذلك الموضع ووجب عليه اجرة
 الرد بعد استقام ما بالفعلة وان كان مجهولا بطل المسمى ووجب لها مهر المثل في الذخول الاجرة لعدم
 العلم علم مقدارها قبل العقد وبعد ط مافع الحق بخلاف ان يكون مهر اشرط العنف فاذا اصدتها
 خاطط ما يوجب نصف قبل الخياط كان لها اشرط قبل الخياط وكذا كل مهر يلف وجهت قيمة وان
 كان ما من ماله مهر المثل في الذخول وان تعطل الخياط وكان المهر خاطط نصف وجه عليه الا ان
 ويطل المهر وان كان خاطط مطلق لم يهر ووجب وان كان ما سلف فطلها بعد الذخول رجع عليه
 الخياط الخياط ان لم يكن معها وان كان قبل ما اقرب ووجب نصف الا ان كان خاطط نصفه
 ان انزل انضبط ولو اجد حياطة الجمع لم يكن لها المطالب بغيره كذا قال وان طلق بعد الخياط
 قبل اقبل الذخول رجع عليها نصف الا ان كان شرط المهر العنف فان اهدى مهر المثل في الذخول

التشكك

المعروف

على ما سلف
 في البيورة الخياط

من عبد باطل وفنه نظر واما الكتابه فصحيه ونقط العوض وكسح وكاح ملر وحك سني وعيك
عندها مكذا اما لصحان وسط التمر على مهر المثل وقته العبد ولو مال روحك سني وهذه الف
كسح عيك هذا صحا وكان بعض العبد مهر او بعض مسعا منقطة عليه ولو مال روحك
سني وعيك هذه الف مالف بطل السبع والمهر دون الكاح وبت مهر المثل ولو مال روحك هذه الحارة
وبعكها مالف صح السبع وبطل الكاح والمهر وكان عليه من التمر بسبب الفقه ومهر المثل وهل يحز
الباح الوجه ذلك ولو است المرأة زوجها صح السبع وبطل الكاح وسقط المهر سواء كان قبل
الذخول او بعد وليس لها معاودة الا انما عاقب والعقد عليها ما لا يسعها انا هم تحديد العقد
الفصل الثالث في الشرائط المبررة للعقد وفنه ما بحثنا في اطلاق العقد بعضه يحيل
المهر فان شرط الطول او اطلاقا وجب دفعها بالعقد مع المطالبة وان شرط الاجل وجب
ان يكون الاجل محروسا من الزيادة والنقصان فان شرط اطلاق المهر او وجهه بطلان المهر وسور
مهر المثل وجب دفع مهر المثل مع الذخول من غير ما قبل واذا سماها اطلاقا لم يجب دفع
قبل الاجل سواء دخل بها او لا وليس لها الاستماع من سلم نفسها من طوله ولو شرط ما قبل
بعض وحلول الباقي صح ^ت اذا كان الصداق حالا كان لها ان تسح نفسها حتى بعضه فان
كانت قد سلمت نفسها فان لم يدخل كان لها الاستماع بعد ذلك لان السلم هو العوض والعوض
في الكاح هو الوطى وان كان قد دخل بها حال في الحلال لم يسح لها الاستماع ولها احصاء على الصداق
وقوى في المشرط حوازا احصاءها حتى يتوفى ^ت اذا كان الزوج معبرا لم يكن لها الاستماع
بعد الذخول وهل لها ذلك قبل الذخول قبل نفي وهو قوى ويخرج من كلام ابن ادرس عدمه
واذا سمى الزوج المهر لم يحل لها بعد ذلك الاستماع فان امسعت كانت ماثرا ان كانت كسح ولو
طلب امهال يومين او ثلثة فوى الشيخ سور ذلك لها الاصلاح امرها والاستعداد لزوجها والاقرب
عندي عدم وجوبه وان كانت صغرى دون البلوغ لم يجب سلمها اليه وان الرم بمخاضتها
ورمها ولو امتنع من تقصيره لم يجب عليه لو طلب اعطائها نقلها اليه ^ت لو كان المهر
موجلا فلم يحصل الذخول حتى حل لم يكن لها الاستماع من سلم نفسها حتى نصف ولو كان بعض
حالا وبعض موجلا وجب بحر الاجل وبعض قدر الموصل ولها الاستماع حتى نصف الحال اذا
بضته لم يحل لها ان تسح من حلول الباقي والاعون على مقدم ^ت اذا كان الزوج كمراد المرأة
لك ذلك وامسح كل منها من سلم ما عليه مال الشيخ الا ان نصيب عدل ما من الزوج سلم الصداق

اليه فاذا فعل امرها سلم بها اليه فاذا فعلت اعطاها العدل الصداق واذا امسعت من سلمها
ينزل دفع الزوج الصداق كان لها ذلك على ما شاء والسقط بفقها من من اسماها الامانة فيها ان
دفع الواجب لها فاذا امتنع لم يسقط معها ولو كانت بقوا ^ت سلم مهرها لم يكن لها الاستماع
والاستماع بان الفرج مع بضرها من غير وجوب اسماها كذا وكذا بطلها مع استرجاع
نصف المهر منها وليس له الفسخ كالدماء وان لم يصور كان له الاستماع في الفرج وان كان لعارف
كان لها تسح نفسها حتى تبرأ لانفقه لها حتى يراو سلم نفسها ولو سلمت نفسها ذلك الوطى
بمهرها وهي صحيحة فمضت وتخلت بغيره النصف والمكن من جاءها مع الضرر وان كانا صغيرين لم يكن
لها نفقه وهو السح عدم وجوب سلم الصداق وكذا لو كانت كمراد وهي صغرى وان كان صغرا وهي كسح
مدلت نفسها ما الذي فواه السح عدم النصف وعدم وجوب المهر وفنه نظر ^ت والروايات المذكورة
في العقد لان نافذة معضاه كانت باطله مثل ان شرط عليها ان العقد ان التزوج عليها والابير
وان النصف لها باليراث والعقد صحيح وكذا التمس ولو شرط عليها ان تزوج عليها او مسرك او
ساق بها او سبق عليها فالشرط صحيح لان من معصيات العقد اجماعا ولو شرطت عليها ان اطلقها
في الفرج لم يلح بالشرط بطل الكاح لان اخلال المقصود قال وروى اصحابنا ان الشرط صحيح والعقد صحيح
والمكن ان له وطها ما ن ادت بعد ذلك كان له وطها قال وعندك ان هذا يخص عقد المتعة
دون الذم والزام وفي طريق الرواية ضعف ولو شرطت ان يطها ليل حاصه او شرط هو ذلك مال المهر
العقد مدله وطها حتى شاء وكذا الوشرط عليها الا يدخل عليها سنة او شرطت هي ذلك فان سطل
الشرط وبيع العقد ولو شرطت عليه الا يخرجها من بلد ما مال في الحلال والمشرط لا يلزم الشرط
ويصح البيع العقد والمهر وهو احصاء ابن ادرس ومال من الهاء سلم الشرط انصا به رواية صحيحة عن
ابي العباس عن ابن عبد الله عليه السلام في رواية حيت عن ابن رباب عن الكاظم عليه السلام في رجل
تزوج امرأة طرية على ما دسار على ان يخرج مع ال بلاده فقال ان اراد ان يخرج بها ال بلاد الشرك
ملا شرط طرية عليها في ذلك والها ما دسار التي احدها اناها وان اراد ان يخرج بها ال بلاد المسلم
و دار ال ارام الله ما اسيرط عليها والمسلمون عند شرطهم وليس له ان يخرج بها ال بلاده حتى
يودي الى الهاء صدها ادرسي من ذلك عارضي وهو حازله وان ادرسي مع هذه الرواية
وصحح الشيخ العقد ووجب عليها الخروج مع ان شاء ولم ^ت سحرى لما يجب عليه من المهر و
الا موى موى عندك ما نصحه الرواية لمجوده سندها واحكام الاعراف مكذا يكون ان يكون

على حاشية
النفق الخمسة المثلثة المجمع

عليه السلام

دکن

بجای
آنها

مجلسه اوله

[illegible]

وأنزله المتوسط بحقه دأمره بخوها والعقد بدأه بخوها وما في المبرر الاعتبار بها جميعا
عند ما دأب يوم الاعتبار بالحل خاص وهو الإبري وهو يدل على تزوجه في ذلك الاعتبار بالبار
والاعتبار بالعادة والحق المتق الا المطلقة التي لم تفرز لها مهر ولم تدخل بها لم تحصل النسوة
بمهر او موت او لعان او غير ذلك سواء كان من قبله او قبلها او منهما فلا مهر والعتق ولو استتر
المملوكة المفوضة زوجها بطل العقد والمهر والعتق ولو دخل بعت مهر المثل لا المتق وبسبب
العتق سواء كان الزوج حرا او عبدا وسواء كانت الزوجه حرة او امته في المفوضه اذا طلب
مهر المثل لم يجز له وان طلب فرضه كان لها ذلك قبل الدخول او بعده وان برأفعال الحاكم فرض لها
مهر المثل من غير زياده ولا نقصان ما لم يسجدوا راسه فزاد اليها ولا يجوز له فرضه حتى يعلم قدر
مهر مثلها وان تراضيا بفرضه فان فرضا مهر المثل حاز وان زاد على مهر النسوة وان فرضا
اكثر او اقل من مهر المثل لم يجز له وان جهل مهر المثل لم يجز له فرضها الا احسنه ودفع
اليها مهر المثل من الزوج قبل الدخول احسنه رضى الجميع الى الاجنبي والرام الزوج بالمتق لعدم سيرة
الولاءه والوكاله مكان فرضه كالعدم وهي الفرضه اما مع رضى الصف الى الزوج انما صحت
واحب على الزوج وهي اداء عنه له وما اذا ملكه للزوج واما مع رضى الصف الى الاجنبي لانه
حرة واهب على الزوج قضي ما وجب عليه وبالطلاق سقط الصف فلم يسقط به من عتقها
عنه فعدا اليه وكذا الاسكال لو تزوج اجنبي ما دأب المهر قبل الطلاق لم يملك الزوج عليه
الصف الى المشرع او الزوج ولو فرض الزوج شيئا لم ترضه لم يصح الفرض اذا كان دون مهر المثل
ولم يلزمه فاذا اطلبها قبل الدخول كان لها المهر والا عسار عاقرة ما سحت ان لا يدخل بالمفوض
حتى يفرض لها المهر وكذا سحت لمن سعى مهرها ان لا يدخل بها حتى يوفى بها اماه او شامتة او
غيره ولو هديه ولو لم يسم مهرها وتقدم لها شيئا ودخل بها قال الشيخ كان ذلك مهرها وليس بعتق
بعت لها مهر المثل ويجب ما دفعه منه ان لم يسجدوا راسه اماه سحت مفوض المهر ان سجدوا راسه
حكما او صلح فصح ما كان الحاكم الزوج له بما حكم به قبل او كثر وجاز ان يحكم بها شيئا ما يصح ان
يكون مهرها وان كان الزوج له لم ما حكم به فله الا كان او كثر ما لم يسجدوا راسه وهو من مهرها
فرد اليها ولو جعل الحاكم النكاح ما سجدوا عليه فلا كثر وان احلفا وقت حتى يصطفا
وعلى العادة والملازمة الحث مهر المثل ولا المتق بل ما حكم به الحاكم منهما ولو طلق مفوضه المهر قبل
الدخول بعد الحكم لزب نصف ما حكم به وان كان قبل الحكم ايضا ان لم يات اليه الحكم وكان

لها النصف فان كانت هي التي لزمه نصف ما حكم به فالمهر في الحكم عن مهر النسوة ولو مات الحاكم
قبل الحكم وقبل الدخول فالمرءى سوت المتق لها وان ادريس قال المهر لها والعتق
الدخول بها المتق لها بل ان كان لها مسمى بعت خاصة دون المتق وان لم يكن لها مسمى بعت مهر المثل
خاص دون المتق كمن سجد لها المتق في الموضع وعليه حمل الرواية الدالة عليه وقوله لا يطلعا
ساج لعدم الاحسان الفصل الخامس في الباب للطلقات وفيه كذا اذا تزوج
وطلق قبل الدخول فان لم يكن سعى شيئا بعت لها المتق كما تقدم وان كان قد سعى المهر بعت لها
نصف وسقط عن الزوج نصف وان كان الطلاق بعد الدخول فان كان قد سعى بعت ماسماه ان
كان صححا والا فقيمة وان لم يكن سعى بعت لها مهر المثل اذا عرفت هذا فيقول اذا اصدقها
عينا وطلعا قبل الدخول بعد تسليم الصداق اليها فان كان حاله يرجع في نصفه وان كان باصا
نصفان عن بخر من الزوج نصف العن او ما امل من قيمه العن يوم العقد والامان وان
كان نصفان قيمه لم يكن له الزوج بالبعاءت بل حقه في العن خاصة وان كان رايدا زاده فيحصل
كالولد والتم كالف الزاده باجمعها لها ورجع نصف العن خاصة وان كانت ايرسوة متصل
كالتمتع والقلم الصنفه بخرت من اعطاه نصف العن مع الزاده وس اعطاه الفقه فان اعطاه
نصف العن ذهب عليه اخذها الا باحقه وزاده وان اسعت رد الشئ واحداها ورجع
والا قرب عندي عدم احبارها واحدا الفقه بها وليس بها ثمة لا يتبع الاصل ويبلغ من
الزوج ان كان من المله وان راد من وجهه ونصف من اخره بل ان سميت وسيت نصف
مخير كذا منتهما فان اتفقا على نصف العن حاز وان اسعت من تسليم نصفها او اسع هو الزوج
في الصفه كان لها ذلك وعلى تقدير الاصباح من احد ما يرجع الزوج نصف العن طالبة عن
العتق او الزاده وان طلعا بعد بعت العن فيدها فان كانت سلمه رجع نصف المله وان لم
يكن مسلمه رجع ما امل الا من من مسمى ما حين العقد الحسن المسلم وان طلعا والعن يرد
عالمها كان ن لها صفها ما زادت زاده مصله فالزاده باجمعها لها ولها نصف العن وان كانت
مصله بخرت من اخذ الصف ودفع الاخر ومن اخذ الكل واعطاه في الصف غير راد
وان نصفه بخرت من احد نصف العن ما دفع والا قرب ان لها الارش وس اخذ نصف العن
عز ما تصف ان رادت من وجهه ونصف من اخره بخرت من احد نصف واعطاه الاخر مخير
عليه حسسه ان العن معون عليه وس سحت ومطالبة نصف العن والاقوى ان لها ايضا

سقت
لعمري
الله

مع وله
الصلوات

الزوج في نصف العن من ارش البصان والجر الماده وكل موضع حكما منه الزوج بالقيمة
فما سببه له اقل القيمة من يوم العقد ويوم الاماض **م** اذا طلقها قبل الدخول ما لا يرجع اليها
انه ملك النصف من اقسامه مما النصف من حين الطلاق ولا يحتمل ان يملك ان يملك ما لهما المحدد
بعد الطلاق ما جمعه لهما من الاقسام ولا يعترف في ملك الزوج للنصف الحكم ولا في نصيبها
اياه ولو مجرد العيب في يدها بعد الطلاق بان بدلت باسمها للاحد مطالبة حقت البصان بطلان
وكذا لو لم يطالب على اكمال نصفه **م** ولو اصدقتها حالها فاشترى في يدها ثم طلقها قبل الدخول
ما نطالها نصف الحمل ونصف الثمن لم يكن له ذلك ويكون حقه في نصف ثمن الحمل خاض وان بدلت
نصف العن ونصف الثمن لهما العنول سوا كان الحمل مورا او غير مورا وان طلب قطع الثمن لرجع
في نصف العن مائة لم يكن لها ذلك ولو قالت اما اطلع الثمن الا ان لرجع في النصف اجبر على ذلك ولو
لو كانت حاربه سميت ثم هزلت فعليه نصف النصف ولو طلبت البصره لذكر الثمن ثم وضع
في العن لم يكن له ولو بدل ما خسر الزوج الى وقت الجهاد لرجع في نصف العن لم يجرى بها ذلك
ولو قال لانا ارجع في النصف وامضه لرجع في النصف الصان ثم ادفعه اليك ويكون حقه امانه في يدك
والثمن ما حو بها لك ما اتوى اجارا عليه ولو طلب الزوج في نصف الحمل دون الثمن
ويكون النصف في يد سقي الثمن الى الجهاد كان له ذلك وكذا البحث في النصف الثلث ولو
اصدقتها حالها اما مورا او غير مورا ثم طلقها بعد الماده كان حكمها حكم النما المتصل
وقد سلف **م** ولو اصدقتها ارضا محررها ثم طلقها قبل الدخول لم يجب عليها دفع العن
للمزاده ما حثرت المتصل ولو اصدقتها سلمها بالمزاده لزم العنول بحال الحمل المثل ولو
زرعت الارض او عرستها كان حكمها حكم النخل اذ التمت عندها وقد سلف **م** ان في
واحد وهو ان اذ ادفع نصف الارض المزروعة لم يجب عليه العنول استيوائه مما اودعه
ولو طلقها بعد الحصاد لم يجز على العن ان كان قد اضر الزرع بها ولا الاجبر وكذا لو طلقها
او ان الحصاد **م** اذا كان الصداق حاربه حالها او سميت مجت في يده وولدت ثم طلقها قبل
الدخول كان الولد ما جمعه لهما ونصف عن الام ولو زادت الام كان لها دفع نصف القيمة وان نصت
رجعت ارش البصان وان لم يولد في يده رجعت بغيره عليه سوا سمعها او لم يطالب ولو
ملف الام خاضه اخذت الولد ورجعت نصف ثمن الام ولو كانت حاملًا فماتت ثم طلقها قبل الدخول
بحبرت المرأة من نصف الام ونصف الولد ومن ردة نصف ثمنها ويقوم الولد من الزوج

والزاده

نصف البصان اذا تعلق
الصلوات من ارش البصان
ما لا يرجع اليها
كانت الزاده لهما ما كانت
محدث من دالعن الزاده

والزاده في الدم من محبت ولو كانت الامه حالها ثم طلقها بعد الحمل قبل الوضع كان لها الوارث نصف
القيمة لحدوث المقتضى الحمل واخذ الجميع ودفع نصف القيمة للمزاده ايضا **م** واذا رجعت القيمة
احتمل رجوعها اكثر القيمة من حين العقد الى حين الطلاق ومن ردة القيمة من دون الزاده **م** يجوز
للريرة ان تصرف في الصداق قبل العن ولو اعتادوه بنت ثم رجع اليها بطلانها قبل الدخول
رجع في نصف العن **م** اذا كان المهر حاربه فولدت في يده ثم طلقها قبل الدخول رجع في نصف
الحمل من دون الولد سوا كان للولد سبع سنين او اقل لكن كان الغزو وكسبه اخذت النصف
والسبع واصحابها الشيخ في بعض اقواله **م** اذا تزوج الذي على خي رخصتها بغير خلا ثم
طلقها قبل الدخول رجع الزوج نصف العن ويحمل الزوج بشي لان زاده فقط حقه من العن
والاربعه السنين ولو اسبكت الحمل طلقها لم يرجع بشي طلقا لان حقه من اسبلاك العن حقه من العقد
فان لو اصدقتها حاشا وشق ابوابا فزادت فطلقها قبل الدخول سقط حقه من العن ما نذلت
نصفها لم يملك العنول اما لو اصدقتها سببها صاعها مدلت له النصف من العن لزمه العنول
ولو اصدقتها حليا بكبرته وصاعته على ما كان عليه لم يكن له الرجوع في العن لان صاعها زيادة
ومحتمل رجوع في نصف العن ان لم يحصل زاده على ما ملكته منه وكذا لو كانت الحاربه سميت فولدت
ثم سميت اما لو اصدقتها على غير ذلك النصف الاول فللزوج المطالبه نصف القيمة ولها الثلث من الزوج
في نصف العن ولو اصدقتها بريا وما حالها وان واهم ثم طلقها عاد الصيد اليه ولف
ارساله **م** ولو رخصت الصداق فطلقها لم يكن له فسخ الرهن وكذا لو وهب وامضت وان لم
تفصح في اصدقاها على السج نظر وكذا لو اصدقتها بغيرها فطلق في يد الخيار ولو اقرته لم يكن
لم يكتف له فسخ الحاربه ورجع في نصف القيمة ولو اصدقتها حتى يخرج المدة لم يكن لها ذلك لانه يكون معها
عليها ولها الامساك منه على اكمال **م** ان يقول الامضا وارذه الى المساجر امانه فله ذلك
بما لو طلقها بعد بدبر المهر لم يرجع في النصف على اكمال اما لو اصدقت به كان له الرجوع في
العن طلقا ولو طلقها بعد رجوعها في البدبر فانه رجع في العن طلقا ولو طلقها قبل الرجوع ثم
رجعت بعد ان اصد الزوج القيمة سقط حقه من العن وان كان قبله احتمل ان اخذ حقه من العن
وعليه لسوت حقه في القيمة وموول الشيخ الاقرب ولو طلقها بعد عتفه رجع نصف القيمة
موت اذ ارجع الرجل انه الصخر على مهر معلوم وكان الولد موسرا بعلق المهر بذهن الولد
في امانه وان كان معيرا بعلق بذهن ويكون الاب ضامنا فان مات الاب خرج المهر من اصل

المهر
المد

معفت المهر عنه او عن بعضه صح معفوفا دينا كان او عينيا فاذا قلنا قبل الدخول فان كان
 قد عفت قبل الطلاق عن جميع المهر رجع الزوج عليها نصفه سواء كان دينا او عينيا وان كان
 قد عفت عن النصف لم يرجع عليها شي والرجع هو ايضا عليه متى ان كان دينا غير مقبوض
 وان كان عينيا كان ميمما ولو وهبته صداها قبل الدخول لم اريدت ما اقرب رجوعه عليها
 بجميع الصداق ولو خالها قبل الدخول بجميع مهرها رجع عليها بالنصف سواء كان الصداق
 دينا او عينيا معفوفا او غير مقبوض وان خالها على نصف وكان ديناريت ذمته منه
 اجمع والرجع عليها شي وان كان عينيا كانت ميمما **قوله** مفضو البض اذا ارادت الزوج من
 مهر المثل فان كان بعد الدخول صح الابراء وان لم يعلم كميته وان كان قبله لم يصح لعدم بروتة
 وكذا الواراة من جميعها ولو روجها وذكر مهر صحح ابراءته عن المهر قبل الطلاق لم يصح ولو
 ابراءته منها بعد صح ولو روجها وذكر مهر صحح ابراءته منه صح الابراء ولو ابراءه من غير
 جهته صل ان كان دينا ابراءته من الذرايم لم يصح وان كان مهرا ماسدا وبنت مهر المثل
 فابراوته منه صح وكذا الواراة من بعضه اذا كان البعض معلوما كالنصف ونسبه وان لم يعلم
 كنه المهر ولو روجها على ما حد غير معلوم المعدل صح ولو لم يبين فابراوته منه صح قبل
 الطلاق وبعد لان الابراء لا يستلزم العلم بالمقدار وكذا الواراة من ما به وهو لا يعلم بها كانه
 اختلف عليه شي لا يعلم به من صح الابراء اسكاله مما من مصادفة الابراء السبوت في الذم صح
 ومن انه ابراء ما يعتقد انه ليس له عليه فلم يصح وكذا البحث لو باع مال مورثه وقد اسفل اليه
 لموته ولم يعلم **قوله** ونحو تقدم المهر قبل الدخول فان دخل قبله كان دينا عليه ولم يقط الدخول
 سواء طالت المدة او لا وسواء طالت به او لا **الفصل السابع** في احكام الرجوع وفيه
 ما بحث **قوله** اذا اختلفا في اصل المهر ما اذا دعت استحقاق مهر في ذمته وانكره هو مان
 كان قبل الدخول فالقول قوله مع لبيته اذا لم يكن هناك بينه عملا بالبراء الاصلية مع امكان
 جبر العقد عن المهر ولو كان بعد الدخول فالمرشور ان القول قوله ايضا عملا بالبراء وعند
 فيه اشكال والقرب فيه ان يستغفر هل عني ام لا فان ذكر اسمه كان القول قوله مع الثمن
 وان ذكر عدلها الزم مهر المثل وان لم يجب شي جيب حتى سن والا اسكال لو ذكره مامل
 ما يصح ان يكون مهر ولو قال هذا شي منها فن وجوب مهر المثل نظره لو اختلفا في قدره او
 وصفه او جنسه ولا يسه القول قوله مع الثمن سواء كان قبل الدخول او بعد وسواء اوقف

لمعوله
 لعله الله

محله ما به
 ما لا ان في محله ما به
 وجوب مهر المثل

احد مهر المثل او لا ولو اقام كل منهما منه على ما يدعيه فالأقرب تقدم ميمما مع الثمن **قوله** لو اوقف
 اوقف اقبان المهر وانكرته والقول قوله مع الثمن سواء كان قبل الدخول او بعد وفي رواية عندنا
 ان ان القول قوله بعد الدخول ولو دفع ودر المهر فقالت دعوته هبه معال بل صداقا والقول
 قوله مع الثمن **قوله** اذا مات الزوجان واحلف ورثتهما كان الحكم حكمهما لو اختلفا وكذا
 لو لم يمت احدهما واحلف الآخر وورثته الميتة **قوله** اذا خلا ما دعت المواقف فان امكن الزوج
 اقامت البس على الانكار فان تدين المواقف قبل او ظهر ينكر معتمد على ثبوت الكار والحق للبينة
 وان كان القول قوله مع الثمن عملا بالاصل وهو عدم المواقف وميل القول قوله عملا بالاحكام
 في حق الزوجين محليته ولو تزوجها على علم سورة او صنفه فعالت علمني غير الصداق
 ماله والقول قوله مع الثمن ولا يسه له على علمها ما ادعته **قوله** لو اقامت بينه على انه روجها في قبر
 مهر مهرته فاذا نكر العقد الواحد دعت المواقف والقول قوله مع الثمن سواء اوقف المهر ان حيا
 وودد وصفا وودا او اختلفا وهدى المهر ان كمل او مهر ووصف فيه نظر وكذا الوفاق بينه انه
 ادى اية الرب بعثت يوم الخميس وسلبت يوم الجمعة لم الحرك البمان لا مكان رجوعه الى
الباب السابع في يجوز لولي الصفر والمجنونة نصف مهرهما وسأ ذمه الزوج بذلك اما الكبير الرشيد
 ملت ملت الاب والآخر نصف مهرها سواء كانت بكر او سبا الا مادها **قوله** اذا وطئها فافضاها
 مان كان مان قبل لموطئها حرمت عليه ابدا ولو لم يقضها لم يحرم وحب عليه المهر ميمما والدنه في الاول
 والاب والاعان حتى يموت احدهما ولو كان بعد لموطئها لم يحرم ووجب عليه المهر والماضيه حتى يموت
 بوايها **قوله** انما يبين مع النكاح فاذا اذ لم يحكم ان بها ملكة فان اختلفا فقال الزوج ان لم يملكها
 وانكره وانكرت فالقول قوله مع الثمن فالسج والادبه لها عندك فيه نظرم مال هذا اذا كان في
 عفا عقد صح او عقد شبهه مان كان مكرها لها عليه الذم على كل حال والمهر والا قرب وجوبه
 عليه عليه **قوله** لو كان في ملكه اوها واما فقال احدكم اياك فعالت بل ام حلف وعق الاب
الفصل الثامن في الولية وهي مسة من الولم وهو القيد يبي بذلك انه يجمع ويضم وهي هنا
 كذا كذا لان بها اصحاب الزوجين وهو مع كل طعام يتخذ لحا دث سرور واستهوا سواها
 في طه في طعام العرس وفي الطعام عند الوالد الخرس وعند الحمان العذيرة وعند القذوم
 النقية النقيحة وعند البناء الزكينة وعند حلفت راس المولود يوم السابع العصف وعند جزاء الصبي
 الجزاء الجزاق وليس شيء من هذه الاطعمه واجب الا اجماع الا عند السيد المرفي في العصفه فانه وجبها

مع ما به
 لعله الله

منه بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وليس معتد برهن الاطع كلها بحسب دأبه الذي الى الولي وعزها بحسب ليت دأبه على
الاعمال ولا على اللعان سواء كان الداعي مسلما او مشركا ولو ادعاه ايمان استحب احابه الى ان يمان اتقا
احاب الاقرب الى داره ولو كان المدعو صالحا مان كان دأبه استحب الحضور الا ان كان طوعا
كان افطاره عنده افضل واستحب على الخاص الاكل سواء كان صائما طوعا او مفطرا بل استحب ولو علم
استمال الولي على الممكوك كثر الخي وحب العود والمواخير حرم عليه الحضور الا ان يعلم ان زوال
مانكاه يحض ويكفر ولو لم يعلم محض وشاهد الممكوك مان امكته ازلت وحب وان لم يمكنه ذهب
عليه الحضور فان لم يمكنه جلس والام عليه بالسماح وعنه ما لم تمتح ولو كان في الدار صوم
منزلة اتارواح كالشجر وعزها حازله الحضور ولو كان فيها صور الحيوانات فان كان ما يوطا جاز
الحضور ايضا وان كان على البثور او على من يوطا او ما سكا عليه مال السج لم يحضر الحضور ولا يمكن
الدخول الى دار مستورة المحدثان بالستور فخرجوا المصداق في القم والشور والسكا
وفد فقول الاول في القم وفي كآحتا لكل من احد الزوجين حق على الاخر بحسب عليه العام
به صاحب الحق الرجل على المرأة المكن من الاستمتاع وان لا يخرج من بيته الا اذنه وحرم المرأة
المهر والنفقة والكره والكنى والاقدام والقمي بحسب على كل واحد منهما ان يكف عما كرهه صاحبه
من مول او نفل وان يولي الحفوف من عرسا حانه بعزم ومراعاة الى الحاكم وان الطهر الكراهي في
نأديه الحق بل يوده باستتار واطلاق وجه وان المطلق صاحبه من حقوقه مع قدرته عليها
فان مطلق حنن انتم مال الشح القم الحب ابتداء بل له ان يبيت عند اصدافه او في المأجد
الا ان يريد ان يبيت في المكن بحسب عليه القم حنن وهو حنن وقيل القم
بحسب ابتداء اذ عرف هذا القم حق على الزوج سواء كان حرا او عبدا وسواء كان حصيا او عسما
او مسلما وسواء كان عابلا او محنونا لكن المحنون يقسم عنه الولي فمن كان له زوجة واحدة كان لها
ليله من اربع ليلال وله ثلث سنت منها ان شا ولو كان له زوجتان كان لهما الليلان وله ليلتان
ان شا ان جميعا عند احد عا او قسمها عليهما او عند عزما ولو كان له ثلث كانت الزوجه له
بعضها ان شا ولو كان له اربع كان لكل واحد ليله الحوز له الاحلال بها الا مع العذر او اليفر
او الاوف منهن او من صاحبه الليله اذا ذهبت احدى الاربع ليلها له حاز وبعضها ان
شا ولو كان له اربع كان لكل واحد ليله الحوز له الاحلال بها الا مع العذر او اليفر وله الاضاع
من مولد كذا لان القم حق مشترك بين الزوجين ولو ذهبت لاحدى الاربع غرضية او للامات
او

محبوبه
ان الله

او اسقط جميعها من القم صارت الليله مضافه اليهن الا ان الاخر بيت عند كل واحد ليله ثم
يرجع الى الاول بعد يومين وقد كان يرحع اليها بعد ثلثة ايام وان ذهبت لوان جنيته مح ولا يعتبر
رضاها الموهوبه لها ولا عزها مان كانت ليله الموهوبه على ليله الواحبه والى المالمق ان لم لها لم
يمكن له ان يوال لها ليلت ولو ذهبت لث منهن لالهن للراجه كان عليه ان يحلها ان تو فر
ملها لها وليس له ان يبيت عند عزها اذا لو رجعت الواحبه بما مضى لم يرحع ولا يعفى لها ولو رجعت
في الماسفل حاز حتى لو رجعت في بعض الليل كان عليه ان يسفل ليلها ولو رجعت ولم يعلم الزوج
حتى ياتي بآت عند ساه ليل لم يعف لها بما مضى بل عليه ان يودعها عوضا عن ليلها فمضت
مال البيل الشح لم يرحع وكان عليه ان يعدل لها بموئها ما ركن من القم الا بما عاوضه على ما ركن من القم
مضعف ولما هو ما وى واذا تم من نياه ما الاقرب حوا ان يعدل عن شأه حتى ياتي بآت يملين
ثم بحسب البيوة على الزنت وميل بدا بالفرقة والوجه حل على الاستحباب معبر حاجب الحزم
واحد واحد وحاصب الثلث است وصاحب الاربع ملأ والواحد في القم الكون عند ذن و
المضاجعة لهن بحسب عليه السوية في ذلك اما الجماع فليس يوجب لكن الاول السوية بينهما في
ذلك الا الاذلى الشور في فاضل العف على الواجب ح القم اما بحسب بالليل دون النهار فليس له ان
يدخل حل في ليله لهما الى الاخرى وله ان يدخل بالنهار ان شا ومنه ولو كان معاش بالليل
كالخام الحارس والبرار ومن اشبهها يتم هارا وكان الليل في حق كالهارة في حق ط لو كانت
له زوجه زوجات حراير واما يتم للمح ليلت وللامة ليله والسوى سمان القم ولو كانت الاما
ملك عندك من لم يكن لهن قمي وكذا لو كانت الزوجات سبعة لم يكن لهن قمي ايضا ولو كانت عند
امته امته او متعته ليله لم يعطها للزوجات والذمية كالأف ملوكا له زوجات حراير وكلمات
ضم القم لليل ليلت ولكنا بيه ليله والاساوي سمن ولو كانت له زوجتان ذمية حرة وامه ملية
كاشا سنا سوا في القمي ولومات عند المح ليلت فاعقت الام ورضيت بالعقد كان لهما الليلان سوا
معتقت في اول الليل او في اسايه ولو عقت في اخر ليلها لم يبيت عندها افرى الا ان استوفى حقا
وامه اسانف القمي عليهما السوية ولومات عند الام ليله فاعقت قبل استيفاء المح قبل قضى الام
ليله لالها لاساوت الحق ولو ذهبت الام ليلها للزوج او لعف الضاري حاز وليس للول في ذلك
كأن لو ولد ولد الزوج عينا او خصيا او محنونا فوضيت به لم يكن للول الاعراض في النهار باع
ليله ليله الما ضيه ملصا حبتها هار ملك الليله لكن له ان يدخل في اخرها حاجه كعاد او دفع نفقه

ازدواجها او اسعلاهم حالها او لغز حاجه وليس له الاطالة والا اقرب حوازل الخايع ولو استوعب
النهار قضاء لصاحبه الليل وكذا الوارد في القسم فانه بعض ولو حاج في الليل ^{بعض} غرض حاجه الليل
لم بعض الخايع وكذا ان النهار وليس له الدخول لئلا الى غرض حاجه الليل الا بغيره فان استوعبت
الليل بعض ولو دخل لغز حاجه لم يطرق فان حاج في الزمان السير لم بعض الخايع ^{بعض} ولا الليل
ما الاول ان يقيم ليله ليله لان النسي حلفه ولا انه انوب يمدد من به فان اراد ان يقيم لليلتين او ثلثا
او ازيد فالوجه اعتبار رضاهن لما منعت الاضرار والتغير بادق يحصل لبعض القسم ولحقه
ما سطع عن القسم للامان ^{بعض} بقسم للربها والمرضة والحائض والنفاء والحمل والماء الى منها
المطاهة الا الصفر والناشره والمخونه المطبقه لحيث انه بعض لمن سلف وكذا يجب على العين
والمحبوب القسم ولو مات احدهما عند احد من بعض اللامات ^{بعض} يجب على الذبح ان ينزل كل واحد
من الاثني اذ هما غير مارك فيهن روحا او اواربه وليس له ان يجزى احدى روحا على الكفر
الا في ولو اسكنها في بيت وغان او في دار كسر وكان سكني مسلما حاد والاعلان برل هو مقودا
عنه حاد ويخبر المضى اليهن وهو الاول والاستدعاء اليهن وله ان بعض الى البعض ^{بعض} مستدعي
فان استدعى احد منهن فاستغفرت سقط جميعها القسم والنفقة حتى تحوز الى طاعته وكذا
المخونه سقط جميعها القسم ان حاف على منة منها والاملا على ولها ان يسلمها للقسم مع الآت
ولو سافرت مغراذنه فمن اشترى النفقة لها والاقم ولو سافرت مع زوج باذنه او في حاجته باذنه وان
كانت سفيهة كان لها النفقة والقسم ولو سافرت باذنه لحاجه لها فاقرب ان لها النفقة والقسم
بد اذ كان للمخون اربع روحيات وابتد اجمال عقله كان على الول ان يطوف على اللامات ليقوم
حقوقه وان كان جنونه قبل القسم وراى الول بيده اليهن طاف به عليهن او استدعاهن
الي او حملهن البعض واستدعى البعض وان لم يبرهن اليهن لم يطف به عليهن فان حمل الى
عضه فسد جوار وعليه العضا الا ان كان المخون مضى لحارفة الولي ^{بعض} فاذ فرغ من عند
حاجه الليل ن اشأ الليل لغزوه او اكل على ذلك بعض لها ان ^{بعض} الا على مثل ذلك ان مداد بحر
من ان بعض في الصف الاول او الا في كل المسحت فضا مثل ما فات زمانا فاذا قضى من اول الليل
لم يبق الليل عندها واذا عند غزها لم يبق عندها وكذا ان قضى من اخره لم يبق اوله
عند اجازة الا مع الضرورة فمسموح بها ^{بعض} تو اذا طرد اصراره المراه اسكنها التام ^{بعض} ال
بعض لم يطع على احوالها مع الحاكم من طلبها وكذا الذبح ^{بعض} للذبح مع روجه من الخبز

كدام

لا ينفذ
ان الله

عن

عن منزله الا اذ نه عن عماده اهلها وامارها في مرضه عنه وعرضه بغيره وادعاهم بغيره
كثيرا كره له معها عن مثل هذه الحقوق ^{بعض} لو قسم الاربع ليله ليله مشورت الاربع لو قسمها
الليلت سقط جميعها ما عادت لم بعض لها ولو طلقها بعد حضور ليلها من غز نور لم لا سقط
جميعها بعد روجه ما اذا راعها او روجهها بعد مساف بعض لها ملك الليل فانه السج وانه نظر
والقسم لكل واحد من الاربع عشرين يوما في ثلثين يوما في العشر الا في بعض الاربعه عشر
درولت العشر عند الليل ^{بعض} بعض ليله عشر ليله ليله ولو قسم لكل واحد من خمسة عشر
معتشروا حدة وطم اذ في واما عند الاخيرين ليلت يوما فقدت الناسه من المطلومة
للماء للامان يوما حتى ادوار يحصل المطلومة عشر يوما حتى للامان لم يقيم بعد ذلك
من الاربعه قسما مبتدا ^{بعض} بط كوكبان له روحان في بلد من قسما بينهما وليس له ان يقطع احد هما
بغيرهما ما ان يحضرها او بعضها فموتها قسما ولا يجب عليه في الطرقت مرقع
احد هما ولو قسم ليلت روحان من اربع محس ليله الاربع فان امكته اياها فهاهنا الحسن ان
كان مكن مثلها او دونه درجيب استدعاهما وفاها مهادان لم يكن مضاها بعد روجه
ولو لو قسم على القسم فاستدعى احد من اليه لزم استدعاء اللامات فان احسنت واحد سقط
حقها كذا لو تزوج بكوا حصيا بسح ليلال وعصر الليل سلك والاقصى ذلك بعد ما على
عنه فاما يحصل للمعدم والآخر ملوم ليلت كل واحد من عشرة فون اسن وطم الثالث ^{بعض} والخصيف
وتتزوج بكوا حصيا بسح ثم قسم للمطلومة وواحد للحد من خمسة ادوار ولو تزوج اوتت
كله ان يزين اليه ليله واحد فان نقل قدم الساحة في الذخيرة ان زاولا اقرب منهما ولو كان له
او امران قسم لهما ليلت مائت عند احد هما ثم زفت الثالث بلامهم نصي للعنف يوما نصف للجدد
ثم اتم انتا بالقسمة والخصيف للسكر بالسح والليلت الثالث اما هو بالليل واما النهار فاصح
ما دوى اليها فو عند مضا حواحه الواحبه المنزوبه والمباحه وله صرف الهاد اجمع في نهائه انا
الليل ولا يخرج منه الا الضرورة ولوروف الله روجه ما ^{بعض} الا اقرب تخصيها نصفها بحكم به
للمخنة مع افعال المساواة كذا لو اراد اليه دون روحان حاز وليس له منعه لان الحاف
مخونه له المفرد عن الجمع واما عليه السوية اذا قسم ولو اراد اوا من معه لزمه حاجته
وكذا كن مع كافي الحصر اليه بعض من حاز له الحيا ^{بعض} في الخصيف لكن الاول الفرعه ولو اراد
والا لانه المسافر من يخرجه الفرعة لكن لو اراد اسفحها بغيرها مالا السج ليس له ذلك واذا

بعض
لله

والخصيف

مله اطعموا حبلاكم اللبان فان يكن في رطبها علام خرج دكي العلب عالما سجا عاوان كثر خارج حبلها
 وحلقها ومطت مجرىها وخطبت عند روعها الفصل الثاني من سن اليوم السابع وهو الحلق واللبان
 وثقب الاذن والعنف منها مباحث اسحب يوم السابع ان علق راس الصبي قبل العنفة وسحب
 بوزنه ذهباً او فضة ولكن الصارخ وهو ان يخلق موضع من الراس ويترك اخره **ثالث الحنان** تحت
 يوم السابع ولولا فجاره والاحور اخبر ان اللبوع فان لم يلع ولم يحق وجب ان يحق بشفة وان طعن
 في السن والبراء لو اسلمت اسحب بعضها ولم يحق ولو مار الحلق غرضه من مع بلوعه لم يحق حنته
رابع سحب ثقب اذن المولود يوم السابع ايضا وليس بواجب للاصناف **د** العنفة سحب احبابا
 موكلها وقال المرفعي انها واجب وليس بحتد وسحب ان يكون العنفة والحلق في موضع واحد وان
 يعق عن الذكر بذكر وعن الانثى مائتي والابوي في اليوم الثالث الصدق بثمنها ولو عيى الاب اخبرها الى الكنة
 ولو لم يعق الوالد استحب للولد مع بلوعه ان يعق عن بشفة وسحب ان يحق العنفة صفات الاحمية
 وان يحق العنفة بشفة الذي على الودك بالخذ ولو لم يكن له مابل اعطيت الام ذلك سددت به
 ولو مات الصبي يوم السابع قبل الزوال سقط ولو مات بعد لم يسقط اسحبها وبكى للابون ان
 ما كل من العنفة وروي ولا احدث عياله وان يكسر عظامها بل يفضل اعضاؤه روي ان تحت
 الطعام عسره من الحلق في العنفة مال الصادق علمه فان رادوا هو افضل ومال ان كان للفقير يودي
 لا ما كل من دعيه المسمل اعطيت قيمه ربع الكباش وروي عن الباقر علمه مال اذا دعت فقل بسم الله
 وبالله الحمد لله والله اكبر انا بالله وشاء على رسول الله صل والعه لاص والكر لوزف
 والمعرف بصل عليها اهل البيت فان كان ذكرا فعلى اللهم اذكر وهبت لها ذكرا وان اعلم بها
 وهبت ومنك ما اعطيت وكل ما صنعنا فعليه منا على شئتك ومنه منك وروى كحل و
أخراً عنا السلطان الزهم كرسفك الذماء لا شريك له والحمد لله رب العالمين الفصل
 الثالث في الدضاح وفيه مباحث اسر السنة ان يرضع المولود حولن كاملين فان بقي ثلث اشهر
 لم يكن به ناس وان نقص عن ذلك كان حورا على الصبي عز حازه وبحوز الزيادة على الحولن الا
 انه لا يكون اكثر من شهرين ولا سحق المرفع على الرأيد على الحولن **ح** افضل اللبان الذي يرضع
 بها الصبي لبان الام فان كانت حرة لم يحجر على ارضاعه سوا كانت شريفة او مشروفة موسرة
 او معيرة دينه او مثله وسوا كانت ممن حرص ولدها في العادة او لا وكذا لو كانت الزوجة
 او ممتحباها اما ام الولد فلهول اصرارها على ارضاع ولدها **د** لو كانت الحرة مطلقا اما ماسا وطلب

الحنف والشافعي والحنابلة والظاهرية واليهودية والنصرانية والصابئة والمجوسية والفرس والروم والهند واليونان والارمن والحبشة والاثيوپيا والاندلس والاسبانيا والبرتغال والفرنسا والبرصيا والارمن والحبشة والاثيوپيا والاندلس والاسبانيا والبرتغال والفرنسا والبرصيا

حب واه

بلع واه

على ارضاع الولد حاز للاب العقد عليها واعطاهم الاية ولو كانت في جبال او مطلقا طلاقا
 وحرصا مطلقا نوان احد ما انة الاية لها والصحيح للاب ان يعقد عليها عقد اجارة للارضاع والبا
 حو ازيد ذلك وهو الاقرب عندك مال وكذا لو استاجرها لخدمته او خدمه عن لم يحز استنواف
 وورعها ان حقيرة من الاستماع **د** لو تبرعت الام بارضاعه لم يحجب عن الزيادة في نفعها و
 لو لم يرضع طفلا الاجرة وجب على الاب دفعها اليها ان لم يكن للولد مال ولو تبرعت احدهما بارضاع
 فوفرت الام بالبرع فحق به وان لم يرض كان للاب سلمه الى المتبرعة وكذا لو طلبت الام اجرة
 وطلب الاب الاجرة اقل كان للاب سلمه الى الامينة ولو اذني الاب وجود متبرعة وانكرت الام
 فانما القول قول الاب مع مية على اسكال واذا اذنت الام الاية كان لها ان يرضع معها وبغيرها
 ولو اذنت على الاب فحق له ما زاد على الحولن وليس للاب سلمه الى المتبرعة مع تبرع الام والا الاية
 بما عارض به الام **هـ** لو سلم الى المتبرعة او امسحت الام من ارضاعه سلم الى المسامحة لم يسقط حضانه
 الا الام وباني المرفع فترض عنها ولو عجز رجل الصبي دت الارضاع وان عجز سقط حضانتها
 والوالد الصالح في الحضانه وفيه مباحث **أ** الحضانه والان وسلطته لهما بالانثى التيق فاذا
 اتمت تروق الابوات وبنهما ولد وسارعا فان كان العارض شامرا الى ان ينضم الزنا سوا كان
 ذكر او اناثي ولا حق لاحد الا ان يرضع عنه ان يرضع للانثى معارف اها حتى تبرع وان كان طفلا مالا
 اصراف بالذكور حولن من الدضاح وبعد ذلك يكون الاب اولي بها منها **ب** اما بنت الحضانه للام
 حولن للذكر سعا للانثى مالم يتزوج فان تزوجت بغير الاب سقطت حضانتها عنها وان كان
 الام ابا اولي بها فان طلعتها للزوج رجعا لم يعد الحضانه وان كان بائنا عادت الوالدة اليها مالم
 يتزوج يخرج الخوات في الذكر والسبع في الانثى فان تزوجت باخر سقطت حضانتها فان طلعتها اليها
 عادت وهكذا والمفترد جعل الحضانه للام في الانثى وسحب والصح في الخلاف والمنسوط لم
 يفرقت سن الذكر والانثى بل جعل الحضانه للام من سن سنه ولم يفضل وما اخترا به هو الاصل
ج لو كانت الام مملوكة سقطت حضانتها وكذا لو كانت كافرة والاب مسلم وكذا الاب لو كان
 ممل مملوكا والام حرة فمن اول الحضانه الى ان يبلغ الولد او يعق الاب ولو كان كافرا والمرأة مسلمة
 فمن اول الحضانه الى البلوغ او اسلامها سوا تزوج الام الحق المسلم او لا وكذا الاب كانت الام
 اول اول بالذكر والانثى الى دت بلوعها من الرضع **د** اذا جاز الاب اول الولد اما ان يرضع ولده
 او ان يرضع الممل التي ترضعها لم يمنع من الاصحاح بانه فانه كذا يذهب الى ان الحاربه ماله اها

الحنف والشافعي والحنابلة والظاهرية واليهودية والنصرانية والصابئة والمجوسية والفرس والروم والهند واليونان والارمن والحبشة والاثيوپيا والاندلس والاسبانيا والبرتغال والفرنسا والبرصيا

اومات

الهام من غير طاله والاساطير من تطلقها ولو مرض الولد لم ينجح له من رعايته وعرضه وان
 مرض الام لم ينجح الولد من الردد اليها ذكرنا ان اداني ولومات الولد حصه اب وبوت امره
 واخرجه وكذا لومات الام حصها الولد ^ه اذا كان للولد ام كانت احب به منه لخصانه فان مات
 كان الاب اول به من كلاهما فان تقدمت بالخصانه للاب وبوت امه ^ه والاخت
 للاب والام اول من الاخ لا بعدهما والاخت للاب اول من الاخ لان مال الشئ بطر الام الحبيب
 ثم يردد مال لولدها بالقرعة كان قويا ثم مال العم والحالة سواء يقرع بينهما وان الاب اول
 من الحالة وام الاب مع ام الام مساوات والجدة اول من الاخوات وان درس من مخرج الخصانه
 لغز الابوت والجدة للاب خاض بطريق الولاي ^ه واذا حتمت قرابة مساوون في الذرحه
 كالعم والحالة اول الاخوات اقرب منهم من قرابة القرعة له كان اول بالخصانه ^ه وكذا يخرج
 من الخصانه نفيس او كذا روق فهو كالميت ويكون الحدار له ولو كان الاب غابا اسعد حضانته
 الالحده ولو كان الابوان مملوكين ملاعظانه لما على الحد والحد المملوك بل اوم السيد لكن الاول
 لسيد ان يهره مع ابه ولو اراد ان ينقله عنها الى غيرها لخصنه كان له ذلك وكذا لو كان احد
 ابويه حرا وهو مملوك اما لركان احد ابويه حرا والولد عز مملوك بالخصانه للحج حاضه ومن لم يكن
 منه الحبيب فهو كالقن سوا ^ه لا يقطع عن الاب الموير بعهده وله خصانه اب ط الخون
 اوم ال الاب وان بلغ والكبر السالفة العاقله الاولايه للاب عليها وان اتفق ^ه الى الانثى التي لا حرمه
 لها كسنة العمة وبنت الحالة هل ميت لها لخصانه الاقرب ذكره ولو اتممت الذكور والامات من
 الام اب المساوون في الذرحه كالعم والحالة والجدة والاخت والاقترب مقدم الانثى في الخصانه لم
 اقدم منه على بنت من الفصول الخامس في احكام الاولاد ومنه ثم بحثا ^ه اراد المعتبر عليها
 داما لمحقون بالزوج شرط عليه الدخول ومنه من شهر من حين الوطى وعدمه ^ه راضى الحمل
 وهو من شهر اربعه عشر وقيل سنة وليس يعتد بملو بجد العقد عن العقد ^ه في الوطى
 به الام من سنة اشهر من حين الوطى حيا كاملا او اكثر من عشرة اشهر اما بانها قد بعثت
 المنه الزائد عن اقص الحمل ^ه مع احمال احد الشرايط لا يجوز له الحاق به ويجب بغيره
 ولو حصلت شرائط الحاق لم يحز له منف وان حازت به ايل الحمل سوا اتمت باليجور او بغيره
 ولو نفاه حسمه لم يسف الا باللعان اما لو علم احمال احد الشرايط فانتهى عنه بغير لعان
 ولو اعترف بالحق في الدخول ^ه الزوج له ايل الحمل او اكثرها وجب عليه الاموار به ولو امكن
 له من ماله

ذكرنا ان داني

منه

لم يسف الا باللعان وكذا لو احملها في المنه ^ه لو احملها في الدخول فالقول قول الزوج مع يمين
 وكذا لو احملها في الولاده ^ه لانه عليها اقامة السنة عليها فان ابعثا على الولاده والدخول والمنه
 واحملها في النيب فالقول قولها ولحقه الولد ولو اعترف بالولد ثم نفاه بعد ذلك لم يعمل بغيره
 والام الاول ولو وطئها غرض خورا كان الولد لصاحب الغرائب لا يجوز له بغيره ^ه فان نفاه
 الا عن واحد ^ه اطلق زوجته ثم حازت بولد ما من الغرائب الا اكثر من ذلك ولم يوطأ بعد
 ولا شهده عقد لحق به ولو اعدت وترد به ثم حازت بولد لدونته اشهد كاملا من وطئ
 الثاني من الاول ^ه ما لم يحاذر اقصى الحمل وان كان لست اشهد صاعدا كان للسان وكذا لو ابعث السيد
 ج جاريته الموطوءة مات بولد لدونته اشهد من وطئ الثاني كان لاحقا بالمول الاول وان
 كان لست اشهد صاعدا كان للسان ^ه لو احمل امرأة من الزنا ثم تزوجها او استرها من
 موبرها لم يحز له الحاق به وكذا ولد الذي ما مطلقا لا يجوز له ابد ابويه الحاق به ^ه واذا دخل امته
 ثم ماتت بولد لست اشهد صاعدا ان مات الاقرب به ولو نفاه لم يسف الى لعان وطئ سفنه طاهرا
 ما ما لم يسفم النكاح اعترف وكذا لو اعترف به بعد النكاح بانه لمحق به ولو وطئها المولى ثم الاحبني كان
 الو الولد للمول ولو اسفلت الى موال ^ه وطئها كل واحد منهم حكم بالولد لمن هي عنده ان جاء لست
 اشهد صاعدا ^ه والا فله الذي قبله وهكذا لو كانت الام لشركاء فوطئها من طهر واحد وولدت
 دقا وتدا عمه اقرب منهم من خرج اسم الحق به وان حاصص الباقين من ماله والام والولد ^ه
 لا يجوز بني الولد مع وطئ المرأة او الحارسه في السيل المكان العزل ولو نفاه كان عليه اللعان
 ان كان كانت العقد وجه اما مملوكه فسبني الولد من غير لعان ^ه طعيب الاعتراف بولد المتزوج جرح
 شرائط الطلاق الحاق وهي الدخول وجبه لست اشهد صاعدا وعدم محاذر اقصى الحمل و
 محموز له بغيره لمكان الشبهه والمكان العزل سواء استرط الحاق به في العقد ام لا ولو نفاه
 لم ثم ولا يحب عليه لعان وسب طاهرا ^ه لو وطئ امته ثم وطئها غرض خورا لمحق الولد بالمول
 ولا لا يجوز له بغيره اذا لا سب عليه الام فان نفاه اسب طاهرا من غير لعان ^ه مال السج فان غلب على
 طهظنه انه ليس منهن من الامارات لم يحمقه بغيره ولا يجوز له بغيره وسبني ان يوصي له شيء من ماله
 والورثة ميراث الاولاد ومنه اشكال لو جات جاريته بولد ولم يكن مد وطئها حاز له مع الولد
 على كل حال ^ه مال السج اذا استرط حارة حبيل فوطئها فتل مضي اربعه اشهر وعشر ايام
 لم يمسح وكذا الولد لانه غداه سطفه وكان عليه ان يعزل له من ماله شتا وبقية وان

من ماله ولو كان لا يملكه كان له من ماله ولو كان لا يملكه كان له من ماله

من ماله ولو كان لا يملكه كان له من ماله ولو كان لا يملكه كان له من ماله

كان وطية لها بعد اربع اشهر وعشرة ايام حازل مع الولد على كل حال وكذا لو كان الوطى قبل ذلك لكان
يكون ودخل عنها فان حوزل مع الولد والا قرب حوازل مع الولد في الوطى بالشبهة لمحق النسب
كالصحيح فلو استشهد عليه اربعة فطها روجته او مملوكة فوطها وحلت منه بولد لمحق به و
كذا لو وطى امته غريم لشبهه كلف هذا بلف قمي الولد يوم سقوطه حيا لوطن خلوا المرأة
عن زوج وطنت هي موت روجها او طلاقه فزوجها بمات حيا وكذب المخبر بالطلاق رذ على
الاول بعد الاعتدال من النان ولو حلت من النان لمحق به الولد مع الشرايط سواء استتدت في الموت
او الطلاق الحاكم او شهادة شاهدين او اقرار واحد والنفق لها للزوج الاخير في عدة
لا بها لغز بل على الاول الامار ووجهه ولو اكدب فهو الطلاق انهم غزوا ولم يسهل الحكم
يرجع عليهم بالدرك ^ب اذا وطى انسان امرأ في طهر واحد وكان وطيا لمحق به النسب اما ان
يكون وطى شبهة من كل واحد منهما فان نظنها كل واحد انها روجته فبطاها او يكون بكاح واحد
منها فاسدا فان وطى احدما في بكاح فاسد ثم سرج باخر بكاحا ماسدا بطاها او لم يوطى
احدما في بكاح صحيح والفرق في فاسد وباقى به لطف يمكن ان يكون من كل واحد منهما مائة نوع منها
من خرج اسمي الحق به والحق بينهما معا والامن بلحقه القافة ^ب لا تزني من ان تكر المساواة
حزني او عديني وسلمت اذ كان من اذ مختلف او ابا وابنا فان القرعة مائة في ذلك كله ولو
كان من احدهما بيقينه حكم لها وتبع الولد من مات له البينة في الاسلام والكفر وكذا الوالحقة
القرعة ما احدهما فانه بلحقه دينيا ونسبا والاحتجاج ال فرعي للدين ^ب في الاسباب التي لمحق
بها الاسباب الفرائض المفردة فان سجد بوطيها وطيا لمحق به النسب والذعوى المفردة
ان يدعي مجهول النسب وحل من غير منازع والفرائض المشتركة مع الباري حكم منه بالقرعة كما
عدم او البينة ولو اقر واحد من الذعوى حكم له وان استرك الفرائض واما المرأة ملحق بها
الولد بالنسبة او دعوىها اذا كان مملوكا ولو تداعاه او اقرت بينهما كما لا جدل ^ب في الجليل
موال الذي يخلب من ملا الشراك اما ان اوغز اذا سلم او كان مسلما لم يقدم واعترف بدين
مجهول النسب في دار الاسلام وكان المذكور طعنا لمحق به به وان كان كسرا اقره الى الصلة
منه موال ذى مائة او اخوته او عزمها من جهات النسب الفصل السادس في النفقة والنظر
واسبابها بالنسبة الزوجية والعوايه والمملوك بينهما مطالب الاول في نفقة الزوجات والنظر
في معاشيتها ^ب الاول في الشرط ومنه ^ب انما الزوجية سبب في وجوب النفقة على الزوج بشرط

دوام العقد والممكن العام من الزوجية ولو كان العقد منقطا لم يجب النفقة ولو كان داما
ومفت الزوج من نفسها سقطت النفقة عنه ايضا دام الحب النفق لها لو مكنت نفسها ليكيا
اما بان تحل منها ويمنه بحيث التخص موصفا والدقيا لم يذلت نفسها في زمان دون زمان
اذا كان دون مكان ^ب كما يجوز فيه الاستمتاع سقطت نفقتها الا ان يعود الى عام الممكن ^ب
اما المهوران وجوب النفقة يتوقف على التمكّن لا محذور العقد وحسب ان كانا بالفرع مكنت
بها بان يقول قد سلمت يمين النكاح اني مكان شد وجبت لها النفقة ولو مات اسم نفس المكن فمحل
او دون الخوارج الطلاق او البطلان دون عن لم يكن مسلما اما كما لو مال البائع اسم المكنة لفق
على ان سرها في مكان معين لم يكن مسلما لمحق به احد العوض وكذا المولى لمسلم الامه الى
زوجها للافاء لم يكن لها نفق على الزوج ولو عاود النكاح ولم يطاها بالممكن والاطالته با
لنفق تسليم وسكتا وفي زمان على ذلك لم يكن لها نفق عن ذلك الزمان ان النفقة يجب بالممكن
ما لمكانه ^ب لو كان الزوج عايبا فان كان عيبه بعد ان مكنته وجبت النفقة عليه وفي جارية
عنده زمان عيبه وان كان قبله فلا نفقة لها فان رغب امرها الى الحكم وبذلت له التسليم
لم يكن لها نفقة حتى تكت الحكم الحاكم البلد الذي فيه الزوج ليستدعيه فان سارها وكما
وتسليمها او كل على التسليم وبذلت وجبت النفقة حسنة وان امتنع نظر الحاكم الى مدة السر
فاذا نازا التخص فرض لها النفقة ^ب لو كان الزوج مراهق يطلح للوطى بالشبهة حكما حكم الدين
الا ان فصل واحد وهو ان الخطاب مع الكبير في موضع السكنى والممكن الكامل وهذا اذا اقام ولها
مناخاها من التسليم اسحقه النفقة ولو لم يكن لها اول او كان غايبا او منعها سلمت هي نفسها
وجبت النفقة وان لم تكن ممن يصح صدها لان الزوج اسحق العصف وقد حصل والاعتبار
في كون المعقود من مائة من اهل الامان كما لو دفع الثمن وصر المسح من صبي او محنون او جرح
في اله الطديق ^ب لو كان الزوج كسرا او من غير الاحتجاج مثلها لم يجب لها نفقة ماله الصحيح وقال
ابن الزبير ادرس محبة عليه النفقة مع ان شرط في وجوب النفقة التمكّن ولو امكن الاستمتاع
منها ما دون الوطى لم يعتد به لانها استمتاع نادر لا يرغب اليه عالما ولو كان الزوج صغيرا وهي
كبرى وبذلت نفسها ماله الصحيح لا نفقة لها ولو قبل زوجها كان وجبا الحق للمكن من طهرها ولو
كانا صغيرين فلا نفقة ^ب والمرضى اسقط نفقها وكذا الرقيقا والقرنا ومن يزوجها بغير بيع
من وطىها والصيغة اذا كان الزوج عظيم الا انه فتح الزوج من وطىها ولا سقط نفقها ^ب اذا

سافرت الحج واجب او غير ذلك لم يسقط بغيرها سواء كان باذنه او غير اذنه ولو كان الحج مندوب فان كان باذنه لم يسقط سواء كان معها او لا وكذا غير الحج من المنذوبات والمباحات ولو كان احرامها باذنه لم يسقط والاسقط بغيرها ان كان معها ولو كانت مفردة سقطت ولو سافرت للحاجه لها مفردة عنه فان كان باذنه لم يسقط بغيرها وان كان غير اذنه سقطت ولو اعسكت باذنه لم يسقط بغيرها سواء كان معها او لا وان اعسكت غير اذنه لم يسقط اعسكتها فان كان معها لم يسقط بغيرها والاسقطت ^{الحج} لو سافرت معها فان كان له منعها فان انقضت استحققت النفقة وان استعت لم يسقط بغيرها لان له وطئها فان منعها من الوطئ سقطت النفقة واطلق الحج به سقوط النفقة مع الاستمتاع من الاطوار ولو كان واحدا مضيقا كرمضان والبدن المعين باذنه او قبل بكاه لم يكن له منعها والاسقط بغيرها وكذا اضار رمضان اذا تغيرت شعاعه المعجل لم يسقط سوى ايام الغضا وان كان موسعا كالبدن المطلقت وهو الكفار ووضار رمضان قبل النسيق مال الحج له منعها منه لعدم نصيفه وان استعت سقطت النفقة ولما انقضت استحققتها ومنه نظير ولو بذرت الصوم في حباله باذنه صح بذرها وان كان غير اذنه لم يسقط سواء اطلق الذر او مذهب ولو طلقها الزوج لم يحجب عليها فاعل سواء كان مطلعا او مقيدا مات وحيته او لم يحجب على ايكال وايضا الطول وليس له منعها عن العريضة في اول مهرها وان كانت فضا او مبدوره عن معصية الوقت كان له منعها من المبادره قاله الشيخ وله معها عن نوافل الطلوق ط كونه رب منه كانت ماضيا لانفق لها سواء كانت في موضع يعرفه او لا وكذا لو منعته عن التملك العام ولو زوج احت كان له اسكانها بهار المخذة وعليه ارسالها للملك لا للملك فان ارسلها للملك وبارا كانت بغيرها على الزوج ولا حرمه لها عليه وان ارسلها للملك اخاف سقطت جميع بغيرها عن الزوج ^{في سبب النفقة للزوج} سواء كانت مسلمة او ذمية او اممية او مع التملك العام والمطلقة رجعيها كالزوجه اما النكاح فلا نفقة لها ولا السكنى سواء كانت المستعنة عن طلاق او فسخ الا ان يكون المطلق ماسا حاملها لها النفقة والسكنى حتى يصح قال الشيخ والنفقة للحمل الا لام للدران ويظهر العادة في الحز اذا تزوج امة وشرط موالاتها وقت الولد وفي العبد اذا تزوج حرة اودات وشرط موالاته او ان يفراد بالولد في النكاح العايد اما المعلن عنها زوجها فلا نفقة لها ولو كانت حامله او اسان امرها سقطت النفقة والافرك بغيرها عليها من نصيب وادها ما النكاح المصوح من اصله كاشعار لاسحق بالعتد

لعمري الله اعلم

منه مهر والنفقة ومنعت معها ولو دخل حاملين الفاء فان كان قد نكح بب المهر والمهر المثل ومنعت منهما والنفقة لها والسكنى ولو حملت قال الشيخ لها النفقة عند العموم الاضداد ولو وقع صحهما ثم فسخ لعيب مثل الذلول فلا نفقة والامهر وان كان بعد ملاءمته ايضا ولها المهر المثل ان لم يسم ولو كانت حاملها لها النفقة ايضا ^{بما} النفقة على الحامل بحسب يومها ونوما كغيرها فان ادعت وشهد لها القوايل اطلقت لها النفقة من حين الطلاق الى حين الهادة ثم لها يومها ونوما وهو سكر على قدر ان يكون النفقة للحمل فان كان البطلان ردة ما اخذت ولو انقضت بالولد لم يحجبها بالنفقة الى حين الاسقاط ولو لم يكن طمخ النفقة فان لملا النفقة لتمام الاجل الحمل اخذت منه النفقة من حين الطلاق الى حين الاسقاط وان لملا الحمل باسكال ولو بدل الورثة السكنى للحامل او البطلان لم يحجبها من ذلك ولو ادعى الزوج بعد وضعها انه كان طلقها مثله والقول قولها مع التمسك على من العلم انه نكحها سقط حقها من النفقة والسكنى ما اذا حملت استحققت النفقة والسكنى وليس له مراجعتها وله نكاح راجع غيرها واخبرها وكذا الوطئ بها رجعيه واذا عت ان الطلاق بعد الوضع وانكرها القول قولها مع التمسك والنفقة والحمل عليه البنوة ^{لأنه} لو نكح من قبل رجعة لا نفقة لها حينئذ والسكنى وبغية بوضعه وكذا لو طلقها وطهرها حمل بحق به طاهره معناه والاعنها ولو اكد بفسخ بعد اللعان واستحققت رجعت النفقة وعاد النكاح من طرفه من طرف الولد على معنى ان الولد يورث اياه ومن ينسب به دون العكس ولو كانت قد ارصحت قبل النكاح بسبب الكذب بفسخ لازم اية الرضاع والحمل كمال سقط اللعان بسبب الكذب ^{لأنه} ولو طلقها رجعيها طهرها امارات الحمل ثم ان البطلان استرجع ما زاد عن العدة والقول قولها من اقربها ولو ماتت الا على من كتم انقضت عدة الا ان عادى في الطهر والحضف كذا عمل به ولو ماتت انقضت رجوع ما زاد عن الاصل ولو ماتت الا على من كتم ماله الرجوع ما زاد عن اصل ما يمكن القضاء الاقرب به ولو كانت حاملها دانت به لم تكن ان يكون ميتة فالولد له والنفقة عليه الى حين الوضع وان انت به الاكثر من اقصر منه الحمل من حين الطلاق لحق به الولد في هذه المدة وقد روي ان الطلاق رجعي وان انت به الاكثر من ذلك اسنى عنه نكاحان والاسعفى عدلها به عن مكرن عدتها بالاقتران بسبب غير الزوج وذكر ان عدتها بعد الامر استعيد الباطل وان ماتت بعد قترن معها بغيرها والاش لها من هذا الحمل وعليها ستم الاعتداء والقول الثالث بعد الوضع ولها نفقة وان ماتت عفت الطلاق فعدتها بعد الوضع ثلثة اقربا ملا نفقة لها عن

لعمري الله اعلم

من الحمل في ذهابها وماخذ نفقة الاقارب بعد الوضوح وان نسيتموه انكم ما تقول قوله من ان
 مالت وطني بعد الامارات الوالد وان مالت بعد الطلاق ما اقرب سقوط النفقة عنه
 عما اراد عن ثلثة اقارب ولو اريدت المسئلة سقطت معها فان رجعت في العدة عاد لها استقلال
 فان كانت حاملا دلتها النفقة لها فكذا وان كانت للحمل وحيت على اسكال المعام الثاني
 في قدر النفقة وفيه ما حثت في الواجب من النفقة ستة الطعام والادم والاخذام
 والكسوة والاهل السطيف والكنى والضايط صام الذجل لما يحاج المرأة اليه من ذلك سعا
 للعادة في امساها من اهل لها ^{في} النفقة الزوجية معتقته بحال الزوج الحاملا
 فان كان موسرا فعليه كل يوم مدين وان كان متوسطا فمدين ونصف وان كان معيلا فدين
 وقال ابن ادرس انها غير معتق بل الواجب كما سها زاد عن المقدار انقص وهو جيد والمعتبر
 هو غالب قوت اهل البلد من العراق البر وفي الحجاز التمر وفي اليمن الذرة فان لم يكن فاما
 بلسق بالزوج مال السج ويدفع الحب فان طلبت عنه لم يجب ولو دفع عنه لم يلزمها القول ولو
 انفعاعل اخذ الذراع او غيرها عوضه حاز وكذا لو دفع دقفا او خيرا ولو كانت من ذوات
 الاخذام انفق على خادما واحدا بعد رسل الخلل والسود بعدد ^{بحسب} عليه ادم الطعام
 ورجع في حنطه ما عالب ادم البلد والعراق بالشرح وخراسان باليمن والام بالذيت و
 رجع في قدره ال العادة وكذا يجب عليه ادم خادما مال الشح ويغفر لها اللحم في كل اسبوع من
 ويكون يوم الجمعة لان العود والعذر بصرح ال العرف وكذا الخادم ولها اهدا ادم وان لم تأكل
 ولو ترحمت بحسن واحد من ادم ابدله باخر ^{بحسب} عليه الكسوة للزوج والمرجع في جسد
 وعددها ال العادة معطى الروجه القيص والراول المعنف والمعل والحب الراويل
 لخادما ولها عوض العل الخف الا ما دخل يخرج ^{بحسب} عليه في الشتاء رماه جبهه محشوة
 نقطن للنقط والحاف للنوم ورجع في حنطه ال عاده امسا المرأة ويراد ذال الحمل زيادة
 على ما بال النذله ما يتجمل امساها به ولو كانت عادية بالحرير والكان ما اقرب الوام الزوج به
 مع ساره والاذلها من فرائس مجلس عليه ما راد وساده للنوم وملجف والحب فرائس
 للنوم وللخادمة وكيا للخطا والاذلها من فرائس ومن الة الطمخ والثوب من قدره وخوف
 وكوز وجرة وكفن ان يكون من الحرز والجحر والخشب وان شح خفا بالحادثة ^{بحسب}
 يجب عليه الاخذام ان كانت المرأة من ذوات الحشم والمسا حب المعتضه للخدمة والحب

يجوز له
لعله

سادته

عليه

عليه شراخامة وملكها بل الوهاب الاخذام اما باستثمار حرة او مملوك او شرا او لو
 د طوفد بها سفه اجراه والاذلها اكثر من خادم واحد وان كانت من ذوات الحشم التي
 خدمت من بيت اسها باكثر من واحد ولو خدمت نفسها لم يكن لها المطالبة بسفها الخادم
 ولو ماتت اما اخدمت بنفسها او خذ النفقة لم يجب ولو لم يكن من ذوات الخدم خدمت نفسها ولم
 يجب عليه الاخذام الا ان حال المرض وله ابدال خادمتها بالمالوف لغريبه وله ان يخرج ما ي
 خدمها الا الواحدة وله منع ابوها من الدخول لها والرقعة المملوكة لا تحج حادما وان
 كانت مملوكة لم يخدم لها والمريض في الاخذام ال العرف في مثلها ولا اعتبارا تربت هي بنفسها
 ما ملوكة من ذوات الادار سوا حمت وخدمت كان لها ان يطالب بالاخذام وان كانت بالخذ
 مة مملكت وترفت عن الخدمة لم يستحق الخدمة ولو كان لها مال فبها زبحاح الخدمه لم
 يجب عليه واما يجب اخذها من ^{بحسب} عليه الخادم بخير من اربعة اشيا ان ترضى خاد
 ما او ترضى ان يكون لها خادم سفق عليه باذنها او عدها سف فبكرها ما يكفه الخادم
 والاخذام لها في العنف ولو كان الخادم مستعرا اذ كان لها وانفق عليه كانت فطرة عليه ولو
 الساجر ولو اخذت المرأة خادما واخذت الخادم من ذوات الحشم ^{بحسب} عليه
 الة السطيف وهو الشطو الذهب والحب الكحل والطيب والحادها الله السطيف
 هو عمل للزوج من مغان من عاظم اكل التوم ومال راحة يؤذيه فاسكال والاقترب ان له
 من مغان من ساول السم والاطعمة المبرف والاحت الذ والمرض والاين الحمام والفضاد
 والاذلها الحمام اما لو استد البرد واجاحت اليه ما اقرب اسماها له ^{بحسب} عليه
 الكنى في دار بحري عاده امساها بالكنى فيها وملكها اما عاربه او اعادة او مكره ولها
 المطالبة بالفرد بالممكن عن شراك غير الزوج المعام الثالث في كفها الا انفاق
 وفيه ما حثت ^{بحسب} عليه عليه الحب ومون الطحن والجحر واصلاح اللحم وليس عليه ان
 يكلفها الا كلفه ولو دخل بها واستمرت ما كلفه وشرب على العادة لم يكن لها مطالبة
 بسفق مده مملوكة ولو لم يدخل بها ومضت مده لم يطالبه بالنفقة فيها لم يكن لها المطالبة
 بعد ذلك ما اذا وثقت بحصول التكن لوطلبه اما لو بذلت نفسها فانه يجب عليه النفقة عن
 ما كلفه المده وان لم يدخل بها ^{بحسب} لها طلب النفقة صبيحة كل يوم وليس عليها الصبر ال الليل
 ولو ماتت في امساها لوطلبها منه لم يترد ما ذهب لها ولو وثقت في الاسترداد نظر

مكتري

من النفقة

ان في الجواز والمناجب العقد مع المكنن وما منوما ولو طلبت ان يدين نفق يوم لم يجز اجازتها
 ولو دفع نفق شهر ثم طلقها او ماتت قبل ان يدين نفق كان له ان يدين نفق من الشهر النفق يوم
 الطلاق **ح** كفى في الكوة الاحتياج دون المملوك على اسكال ولو اعطاها كوة مله جوت
 العادة بها ما حلقها قبل ان يدين نفق لم يكن لها المطالبة بالدول كما لو سرق ولو اعطاها جوت
 يوم فبلغت قبل ان يدين نفق ولو اعطت المكنن وهي باقية اصل عدم المهرود لحصول الكفالة الا
 بما عليها ودخوبه كما لو دفع اليها قوت يوم فلم ياكله ان الغد فانه السقط قوته وموت الشجر
 ولو دفع كوة ولم يجز مله فان احلها قبل ان يدين نفق العادة لم يكن لها المطالبة بالدول **ح**
 لو دفع اليها كوة مله فاردت سعيها فان لم يكن لها اصابع لم يكن لها ذلك وان لم يكن لها ملك
 كان لها ما لو دفع اليها القوت ما بها صرف منه كيف شئت من سحر واكلا غنم ما لم يصرها
 ما ان ادى الى خرها ما الاقوى ان له المنع وعلى القول بان الكوة اصابع واراد الزوج سد لها
 كان له ذلك ولو اراد ان يكرها ما باستباحه فله ان ينادي لئلا لا يستباح وفيه نظر للمحل
 فالرد عندى في ان الكوة اصابع او ملك اما المكنن فانه اصابع قطعا لو ملك من
 نفقها لم يسقط عليها وايضا ذلك اليوم على المكنن اسقطت النفقة في ذمته ولم يسقط بالنفقا
 اليوم سوا ذلك الحاكم او لا اصابع حكم الحاكم ولو اعطت مله على المكنن لم يسقط عليها
 كانت النفقة في ذمته ولها المطالبة بها سواء طلقها بعد ذلك او لا ولو دفع نفق مله فانقضت
 وهي ممكنة منها ملكها ولو دفع اليها كوة مله فطلقها قبل ان يدين نفق كان له اسعادها ولو
 اعطت المكنن المضروب لم يكن له الاستحادة ولو كان عاها محضت عند الحاكم وبذلك المكنن
 لم يجز النفقة الا بعد اعلانه وان علم ولم يعد او لم يسفد وكله سقطت عنه قدر وصوله ولو لم
 الزايد ولو شرت وعادت الى الطاع لم يجز النفقة حتى يعلم وبعض زمان ملكه الوصول
 اليها او وكله ولو ارتدت سقطت نفقها ولو عارب واستلمت عادت نفقها عند اسلامها
 والنفقة ان الرد سبب سقوط قدرات وفي الاول الوجه الخروج عن حصته بالنفقة
 واليزول الا بالعود الى حصته وعندى فيه نظرا لو كان له على زوجته من حاله
 حرة حازله ان يعاها بما منوما ولو كانت معيرة او كان الذين موجبا للمنفقة المعافاة
 ان يضا الذين مما يفصل عن القرب والاعب الذم على الاجل ولو رخص بذلك لم يكن له
 الاصابع **ح** نفق الزوج معذرة على نفقه العارب فالعاضل عن قوته بصرفه اليها

ما

فانما نفق دخل العاقل الى امارته ولا يدفع اليهم الا ما فضل عن واجب نفقه الزوج ط ان
 ما مله ان النفقة يجب بالقدرة شرط عدم النور لو احلها في الشور كان عليه المنع وان قلها
 او المكنن كان عليها اليه المكنن ولو شرت بعض يوم سقطت نفقه البعض الصحيح على اسكال
 ولو لم يصر المحض سقطت نفقها ولو احسست العاقله عن الدوام ماسره ولو حلت
 الا الطلق رجعي من شهره سقطت النفقة عن الزوج مله الحمل ما اذا عادت الى عدته كان لها
 الا النفقة بها عليه وله الرجعة في عدته لان مله الحمل ولو اعطت على الولد المنع باللعان لم يكره
 بعضه فليس لها الرجوع بالنفقة لشرعها والمحل عن شهره لا نفق لها سواء كانت في ركاع او
 وطوطى وسوا ذلك او لا ان يجعل النفقة للحمل بالاقرب اعصار كعاصه على اسكال في الجملة
 ولو مات قبل الزوج سقطت نفق اهل البادية كاهل الحضر في النفقة مله من جنس طعامهم
 وكسوتهم وما كلفهم ما اذا سلمت ومنه والاسلم زوجه ما معها في العدة او بعدها ملها النفقة
 ولو اسلم زوجها ملا نفقة وان اسلمت كان لها النفقة من جنس اسلامها وليس لها نفقة الزمان الذي
 به بعض مل الشرك اما لو كانت ذمية فان النفقة لها في ذلك الزمان لو اراد استيفائها روجه والاسلمت
 على كل كفرها ولو ارتدت زوجه الممل بعد الدخول سقطت نفقها فان عادت الى الاسلام قبل ان يدين
 عدتها وجبت لها النفقة من جنس الاسلام والنفقة لها في زمان الرد ولو دفع الوثي الى امة
 نفق نفق مله ثم اسلم وامامت مل الشرك حتى اعطت العدة استرد ما دفع ولو ماتت فنفقة
 مع المال لسلطان النفقة فان كان بد شرط وقت الذم لها نفقة مسعلة استردها وان طلق
 ما لا الاقرب انه كذلك والقول قوله ولو كانت المولى حاملا سقطت نفقها زمان رد بها ان لم يكن
 ان نفقة لها وان لم يكن الحمل والاقرب السوت على اسكال وكذا الواسم وسقطت في الشرك
 حاملا ملا المقام الرابع في الحيز بالنفقة والعبد والمكات وفيه ح حاشا اذا عارب
 الرد حل نفقة زوجته او كسوتها او مسكها او يادها او نفق حادها الطرعي بوح الله
 عاا عليه والاضار للمرأة في مسج الكا والافصح الحاكم والامنة والاقرب سقوط حق من
 الحيسين والمرل لم يحوز لها الخروج للمكسب ولا عمل لها الا اصابع من العكس فاذا ايسر ما رجه
 ان الا المطالبة ما اخرج لها وقت اعصاره هذا لانه لم يسقط عليها بالكله اما لو انفق نفق العجز
 ثم ايسر لم يكن لها المطالبة بالمعاقرة عن الباقي **ح** الواجد اذا اطلق بالنفقة وسعها اخرج
 الحاكم على دفعها وان امتنع حية الى ان يدفع ولو طهر له على مال انفق منه ولو كان عاها وبنت

المحصل في
 ايم الله

امير لم يكن لها الفسخ بل تبصر الاليار ولو كان موثرا او امكن مطالبة طالب الحكم
والانفق عليه من ماله الموجود ولو لم يكن له مال اسطر به ولو وصرت له مالا ولم يتمكن من الترفع
ال الحاكم حاز لها ان واحد منه بقدر ما يحب لها من النفق سواء كان من خير حقها او من غيره
بحسب المعير بالصدق بطريق حتى يخرج الله به عليه وليس للميراث في نكاحه مع لها الامتناع
من تسليم نفسها حتى يرضى ذلك لا يقطع النفقة للزوج عند ما لمضى الزمان سواء فرضها الحاكم
او لا ^{هـ} اذا احتلها في الاعاق صالت لم تنفق على واذي هو الاعاق فان كان قبل الحكم لم يملكها
اذا لم يحب لها شي وان كان بعد ذلك كما يجب منضا احمل تقدم قولها عملا الاصل وعدم تولد عملا بالمظاهر
من شاهد المال من انه انفق عليها في مدة تسليمها فيها والافق من ان كثر الزوج حاضر ادغيا بالانفاق
فمنها واذي بعد عوده انه كان قد خلف لها نفقة فان عليها المهر مع عدم يمينه ولو كانت الزوجه انه
كانت الذموى مع السيد ولو انفق على الاعاق واذعت ساروا انفاق نفقة المعير والمكر اليار
لم يقبل قوله الا بيمينه ان علم له اصل مال والا فقلح المهر ولو اوفى على اليار واذي نفق الميراث
واذعت نفقة المعير فالاقترب ان القول قولها مع المهر مع عدم اليمين ^و والنفقة يجب لزوجه المعير
الفرع المدبر والمكات اذا كانت حرة ممكنة من نفقاتها اما اذا كانت مكرمة سيد فانها لا يمكنها انما يجب
على الحر المعير سواء شرطت النفقة عليه حال العقد او اقال الشئ ويجب ان يكره الجيد ان كان ذا كسب
والا فحق رقبته سابع منه كل يوم قدر نفقته فان عجز سرح كله ودفع عنه على النفقة وقد اسفل
ملك سيدك عنه ال اخر والاقترب عندك ان نفقته على سيدك فله ان ينفقه به وعلى والي الشئ له
ذلك الا ان يضر النفقة ولو طلق الجيد زوجته ماسا فلا نفقة لها ولو كانت حاملا مال الشئ النفقة لها
لان النفقة للحمل عم مال ولو لم يكن ان عليه النفقة لعموم الاخبار في ان الحامل لها النفقة كان قريبا ^و
المكات المشروط نفقة زوجته في كسبه وكذا ان طلق اذا خسر بعضه فالشئ ويكون نصيب الرقبة
نفقة المعير ونصيب الحرة بحسب حالها مال والاحب على المكات نفقة ولحق من زوجته و
لمنفقة الولد من امته ^ح اذا كانت عبدة حاز للعبد شر الوقت لان له يمينه المالك ولو
حاربه لم يكن له وطئها الا اذن المول فان اذن كان مملوكا لا يملكه ولا ينفقه عليه ولا يجوز له بيعه ولا
دفعته عليه بخلاف ولد زوجته الحر او الامه مال الشئ ونفقة له المكاتب من زوجته الحر
او الامه مال الشئ ونفقة له المكاتب من زوجته الحر عليها وان كانت مملوكه فليس سيدها ولو
كانت مكاتبه لم يكن ولدها مكاتبه والنفقة لمذهبا انه موقوف بعق حوت امه مسقة على

ام امه كما نفقت على نفسها فان بها ولو كانت مكاتبه ليدك فكذا الا انه اذا ابحار المكاتب ان نفقت
على ولدك منها جاز المطلب الثاني من نفقة الا عارب وفيه كى صاغت آسماحب الاعاق بالعرف
عمل على الولد وان نزل كذا كان او انشئ وعمل الاب وان مالا والام وان علم والحب على احد عز هو الامن
لزوج او اخ او اخوت او عم او عمة سواء كان من يمين عليه او لا سواء كان وارثا او لا سواء كان ذارعا محترما
كما كالاخ والاولاد والعلم والحال والحال او عزدى محرم نعم سخط الاعاق عليهم وما كان في الوارث
من ستر في زوج الاعاق على الاعارب الفقير ملاحب النفقة على العني حفر كان او كرا عالا
كما كان او محضوا عارف الزوجه ما بها حب مع العني والعقر والا فترية اسراط العجز عن الكسب فلو
كان كان مادرا على تحصيل الكسب بالنكس سقطت زوجة النفقة ولا سترت النفقة من طرس الخلع
كما كان من والي سطر الحكم كالصفر والخون بل يجب الاعاق على سوى الحلقة البالغ العاقل مع عجز
عز عن الكسب وفقره ^ح ستر في زوجة النفقة على المهر قدرته فلو لم يتمكن الا من مدر كفايته ^{من الكتاب}
اله النفقة عنه وانصر على نفقة بغيره فان فضل له شي فله زوجته وان فضل للابن والاولاد ولو كان سفضل
عز عن مدر كفايته ما تولى به من يجب نفقته عليه من ذوي ارحامه حاز له ان ينكح وان علم عجز عن النفقة
ما عليهم ^د السطر في المنفق عليه الامانة والا لعدال محب النفقة على القريب وان كان فاسقا او كافرا
مع الشرائع نعم سطر الحرة ولو كان مملوكا سقطت نفقة عنه ووجب عمل له ولو عجز المالك
عز عن نفقة او ما طل بها ما العوب سقط لها عن القرب والزوم معها او النفقة ^{هـ} يجب نفقة الولد
على امه ما عجز او عجز او عدم نفل اب اب فان عجز او عدم فعل جد الاب وهكذا وان عدم الاب
او او عجز او فعل ام الولد فان عجزت او عدت فعلى امها وامها وان علوا الاقرب والاقرب
ولو لو سادوا استركوا ان الاعاق ولو ايسر الاقرب عادت النفقة عليه ^و اذا اجمع الاب
والام فالفقة على الاب وكذا الحد مع الام والاسقط النفقة على الجيد والام والحد من قبل
الاب وان علوا اول الاعاق من الحد من قبل الام ومن الام معها ولو اجمع اموات وام
اقرقه ثما سواء كذا ام الام وام الاب او اب الام وام الاب ^و يجب النفقة على اب المنفق
واو اب اذا كان المنفق مورا او ميرا مع ان سوا كانا محضين او لا اما اذا كانا مورا على
الا ككتاب لو كان الولد فقرا معجز عن استعصال نفقتهما فانها لا يجب وكذا يجب النفقة على
الا حلال المذكور والامات والام من الحاي والحب على الولد اعفاف الاب والنفقة زوجته
ولو لو كان الاب والام معيرين ولا يجب الولد سوى نفقة لهما ساديا وكذا احد الام من ح الولد

تتم للولد موصعة تلقه وليس لها نظام ولها قبل الحول ولا الزاده الا ما ذن السيد
الح لو امتنع العبد من المحاربه فالوجه ان السيد اهان على ذلك ما لم يحاوره بل
المحمود وقال الشيخ ليس للسيد ذلك ولو طلب العبد المحاربه لم يجب على المولى اجاب طجب
النفقة لليهام المملوك سواء كانت مأكوله او لا والواجب الصيام مما تنجس اليه فان احترات
بالزنى اخذوها الى الموتى والا وجب عليه عليها فان امتنع اخر على سعيها او دبحها ان كان ^{مرددا}
يقصد للدخ او الاتفاق عليها ولو كان لها ولد احد من لهما ما فضل عنه ولو لم يفضل لم يخرج احد
شي من لهما ولو اسعفى الولد بالدعى او الخلف جاز لعده البين الحق ويحوز حصص العلف
والخط للمخرج الداه عند العجز لو اجدت الارض وصعب علف الابل ولو امتنع سوا عليه
والاجب عمارة العمارة والدار اما حتى الذرع وما سلف ترك العمل فالاقترب ان اب بالعمال
حيث انه يصيح المال فلا تقدر عليه

تسعة
لله

الحمد لله

ولو ادعى انه وكذا الحق وله
 روجت لم يقع منه خط الطلاق وهو
 ولو ادعى في الطلاق ما وقع الوكيل حال غيبه الموكل
 ولو ادعى انك اطلق او شرط الصماع لم يقع
 الوكيل وهو حاض والصحح لا يقع والصحيح عندنا منه
 والحق ونوعه ولو ادعى طلق بك لما نزلت واحد فقل بطل الوكيل او ما يقع واحد وكذا الوكيل المني
 واحد مطلق لما ادعى طلق بك ان ثبت واحد فطلق لا اطلق بك ان ثبت لما نزلت
 واحد فالوجه البطلان لان شرط مشيئة الواحد والثالث ولم يحصل ركن العبد ان تزوج ما ذن مواد حرة
 او ادعى لغيره كان الطلاق بيد العبد ليس للمولى اهباده عليه والامتنع منه ولو كان بام السيد كان له ان يفوت
 بينهما بطلاق وغيره بان يار كلاً منهما باعتراف صاحبه وقال ابن الحنفية طلاق العبد احواله سواء كان
 الزوج حراً او ادعى السيد او غير السيد المطلب الثاني المعلن وقد صححت الحمل الطلاق
 كذا امره عليه ولا يلايه الطلاق ما تم العقد صحيح دام ولا يقع الطلاق الرجل سوا ما لم ياتي به اطلاق او قال
 هو انا منك طالق وان نوى والا با احدثه سوا علق المكاح او لا وسوا كان حقيقته بان يقول ان ركنه
 فان طلق او ادعى طالق من غير حصة كان يقول كل من ارادها مني طالق وسوا علق الاسم حاق كقوله
 والله طالق او مع قيد الوصف كقوله والله لا احبب ولا اعصم العبد ولو كلفها وعينها بنام الوالد استأجر
 العقد ولو طلق المطلق منه لم يقع سوا كان مطلقاً رجعية او مائة مالم يرجع في الرجعية ثم طلق
 فمصادق التام وسوطاً العقد لعدم وقوعه بالامه والمحلل والمستتمه وشرط ما في العقد لعدم
 عقد الشبهة والعقد القاسم ولو طلق في عقد فاقبله يصح بل يفوت بينهما بغير طلاق وشرط ما دامه
 لا سماعاً لغيره عن المتعة وشرط ما اضاف الطلاق اليها بالتلفوض الحذف والعاس شرطان
 صحة الطلاق ان كان المراد مدخولاً بالاحاطة من ارضاها عن عاب عنها مده علم اسماها من قوله لا اطلق
 الحاض او الغيبا وهي مدخول بها عن رجل والزوج حاضر معها ادعيا دون المدة لم يقع الطلاق سوا
 علم بذلك اولا ولو طلق من المدخول بها او الحامل او التي غاب عنها قدر علم اسماها منه من طهر الى اخر
 جاز طلاقها مطلقاً وان افق في الحذف وكذا الزوج في طهر لم يقع طلاقها مطلقاً او غير الشيخ
 في الغيب شهراً بما زاد والمعتد ما علمه حتى انه لو علم انها حصة جاز طلاقها باجود
 شهراً ولو علم انها الحصة الا ان كل من اشتهر به لم يكن له طلاقاً حتى ينفق هذه المدة ولو عاد من غيبه
 ٥٥

فوجد اراء حاضلم في له طلاقاً حتى طهر وان لم ينف واقعا وقال الشيخ هو اذا كان الزوج حاضراً
 وهو الاصل ان زوجة بحيث علم حصة من طهر العايب فاذا اراد طلاقها منه علمها ما من شهري
 طهر شهر ثم طلقها ان شاء الله منه وحصل جواز طلاق الحاض بالاحاطة المدخول بها بالغا
 حاضه او شرط كون المدة منه هناك طهر لم يقع بقاءه بحاج ولو ادعى ان طهر لم يقع
 طلاق في ذلك الطهر وهذا الشوط منه مانعه غير الناب الخال ولو كان صغير لم يقع الحذف
 ايات ادية منه ومسلماً لا حص او كانت حاملاً حاضراً لها في طهر المواقف ولو كانت متزوجة ما يقع
 في طهرها وهي من ذوات الحذف فانه يجوز له طلاقها الا ان ينفق عليها لمدة شهر من جملة المواقف معتزلاً
 بها فيها ولو طلقها قبل ذلك لم يقع منه هل شرط بعض المطلق ام لا او ان اقوالهم المستراط ولو طلق
 لاعتبار بطله والاطلاق معاً وهو يكون بالام كقوله ولان طالق او بالاشارة كقوله هذه ولو قال زوجتي
 طالق دل واحد صح ولو كان له اكثر من نون حصة صح اجماعاً ما نواه ودين منه وان اطلق فعلى احتراجه
 الطلاق على الاثر صح ومصحح الفوعة وكذا النوال واحد من زوجات او رب وله ان ينفق منها زينة
 احد كما ولو قال من طالق اذ هو قال الشيخ يعين الطلاق من شأ ولو قال من طالق اذ هو قال طلقته
 الشة وعين من شأ من الاول والثانية ولو مات استوجب واحد بالفوعة وحمل على المواضع الاولى
 فحاضه او الفرس معاً ولو قال احدكم طالق وشار الى الزوج والاحد منهم قال اردت الاحد من
 منه وكذا لو كان له حرة وزوجه اسمها رقب فقال في غيب طالق وقال قصدت الحرة فهل هو ولو قال
 لا احبب طلاقاً ارضاها زوجة ان طلق لم يقع زوجته ولو قال رقب فاحاطة بزوج وهما فعال الشة
 طالق طلقته المصوية لا المحببة ولو قصد المحببة طلاقاً بها ذنب قال الشيخ بطل رقب وقد نظر
 من حيث عدم قصد المحببة ونوجه للطلب الاخر المصوية ولو قال في غيب طالق وزوجه رقب فاحاطة بزوج
 هذه الاحتمية فلا الشيخ قبل قوله مادامت في الحال اذ في العقد ويجوز دهما من العود الاعلى ولو لو
 احدهن زوجته فاحاطة ولم يعلم عينها فقال ان طالق وقصد المحببة وقع الطلاق وكذا لو قالها تحت
 سائر ولم يعلم عينها وراي طهرها ولم يحينها بطلها لان المطلق هنا محببة في نفسها فاذا اذرك
 المطلق واحد محببة واسميتها كلف الاشياء ممن وقع الاسماء منه وان كان ادعيا كما لو انطلقت
 وزوجه مائة واشتمت او عليه ان ينفق المطلق مكان آخر او اخبار لا مانع من يوم واختيار وان كان
 هذه المطلق حكم طلاقاً وزوجه البواق وكذا لو قال من اطلقها بعين لا رقبه ولا رقبه الا ان
 ان كان رقبته والاس البواق ولو قال طلقته عن ابد من حكم طلاقاً بها معاً وكذا لو كانت الشة

لمعذرة
 ارجع الله

قول الحق فان القول قول السيد والزوجه ايضا لا بد
فانكرت الذخول واذا عاها والقول قولها مع الم
المعروف ويرجع هي النصف مع عدم البص
لاصفه والاسكن والرجعه له ويرجع عليها نصف
ولو قال اخرتني باقضا العلق وراجعهها ثم قالت لم سقط
ولو ادعت استغنى العلق بالخصف في الحمل فدم قولها مع الم
ولو ادعى الزوج الاضا فدم قولها الاضام بها ان وجهيه ولو ادعت الحامل الوضع قبل قولها من تركه
احصار الولد لموت ارجاعه سرقه ولو ادعت الحمل فاكل ولا فاكل ولا ادهاله
واذعي المعاطاه فدم قوله ان لو ادعت الاضا وصد بها واذا على الرجعه فدم قوله
مع المين ولو راجعها فادعت بعد الرجعه الاضا فدم قوله مع المين ولو ادعى راجعه الامة
في العلق وصدفته واذا في المول فدم قوله قبل الرجعه فدم قوله في الزوج والاقراب بوج المول
رجوع الحق قبل الاضا راجعك بالرجوع فدم قوله لقدرته على الاضام ولو صد ماها
ما الاقراب ان اضراره انت انت لا اسها على الرجعه مستحق عز واجب ولا سوطا والقول قول المين
مع المين ولو قال في العلق كتمت راجعك اس مع الرجوع ولو قال راجعك للمحبه او لاهاهه و
مال اردت كتمت لبعها في المكاح او اهيها منه فراجعهها البصحة الرجعة لان راجعها الى البص
ولو قال اردت ان اكس احبها قبل المكاح او اهيها قبله فراجعهها الى ذلك لم يكن رجعه الى الم
برضاها الى المكاح ولو مات قبل السان حمل على الدعوة بناعل الطاهر وكذا الرجوع ولو قال راجعك
ولا استرظ الى المكاح رج العلق كونه اما بالانزاع والقول قولها في اعضاها مع المين اذا ادعت
المحتمل واهله ستة وعشرون يوما ولحطمان والاخره داله الاجزاء في الامة ثلثة عشر يوما
ولحطمان واما ما لو رجع قال الرجوع واهله عند المخالفة ثمانون يوما لان المطفة سحبل علقه بعد الاجز
والعلق مضعه كذلك يزوج المصغ او ما تصور مسقط ادمي يخرج من العلق ما ليس لها نص
فيه ما لا احساظ ان نقول بهذا واما ما لا استمر ولو قال طلقك في ثوال فعلى بل في رمضان
مدم قوله مع المين والعكس القيل قولها مع المين والنفقة في الزائد على اقربه ولو انكر الرجعه
بعد التضا مدم قولها ما رجع صدقته وان كان في انكارها او اراها الختم اما محدث
حق الزوج ثم ادرت رجح حاشه ان لو اقرت بتخوم رطاح او سب لم يكن لها الرجوع وكو

في عودت اهلها ثم ينفق العقد المدة
وتمت رجعت (اذ اطلق)
سواها فان مدخولها اولا حرة
والو الوط قبلها بحسب عيب
ولم يملك هذه الشرايط حلت الاول بعد مائة اربعة اشهر وانما المدة والامانة ولا المتعة ما اذا اطلق
او بعد اربعة اشهر والامانة المطلق لما لا اربعة اشهر وانما المدة والامانة ولا المتعة ما اذا اطلق
او لا لا يتردد اما المطلق فانه كالطلاق حواصلها فمخا اولا فاما نصف به عدد الطلاق ولو اطلقها لثا
حرمته حتى يحكم على القولين بانه لا يترط الا ان كان مولا كليل بعد البصحة الحاشية حلت ولو كان خصبيا
وعنه الحشف فذلك في رواية الاطلاق وكذا المحبوب اذا اقر منه ما تقدم على اطلاق قد كسفته به ولو في
دونه ون ذلك اول من شئ لم يملك بانه لا فرق بين ان يكون المحلل حرا او عبدا مسلما او ذميا ولا بين ان يكون المراجعة
او اولا فاما سلمه او ذميا ولو اضا بها محتمل لغرض كالاحرام والنعوم والحشف والمعاش مال السحر الاقوى عدم
اليمين بمليل لصادق المين عنه ولو تزوج الذميه بدمي حلت للمسلم ان يزوجها الكاح وكذا لو اطلق بعد
ولم يملك الذميه ولو تزوجها او تدم وطها في حال ردة او ردة بها ثم رجع الى الاسلام لم يحل بذلك الوط وهذا
غير مستصور لان الرد ان كان قبل الوط افسح المكاح وصار وطى احسن لا يملك مطلقا وان كان بعد حلت
ما الا الاول لا يحل للمطلق لما او اسر لامة مكاح المطلق بعقد دائم ولا متعة ولا مكره من الاطلاق
حتى يحكم عنه موقوف عليها فتمتع لم يملكه وكذا لو ملك الام بعد طلقه وكذا لا يحل الاول لو رطبها المحلل
نفسه او ملك المين او التحليل ولا يحل الوط في الذم وان استند الى العقد الدائم وعقد السهمه الاعلى فيحل الاول
ولو اضاها المحلل او اضاها على محبته او هو محنون اوهاة لو افضت منه ما ذعت الزوج والنفقة والعقد
اللعنة وان كان قبل وفي رواية حماد الصفي عن الصادق عليه السلام ان كان ثقه ولو رجع قبل العقد حرم العقد
ولو لا يعلل رجوعها بغيره ولو ادعت احبها المحلل لها وصدفها حلت الاول وان انكر المحلل قبل رجوعها عليه طنة
منه ولو لم يعلل رجوعها فان رجعا اذ اطلقها مع اذنت مزوج بغيره واردها معه واما ما اذا رجعا
انها سعي مع الاول على ما تقي من العلق ما لا استوفى الثلث فمخا الى الطلاق الاول حرم حتى يحكم عنه
ويجوز روات صحيحة السند والثاني وهي التي عمل عليها الشيخ واكثر علماء ما انما سعي على ثلث مسامات ومدم
السان الطلاق كما مدم الثلث وعند في ذلك تردد وحل السحر الزمانه لعدم الدم على كون الزوج متعة او
مواها اوله يدخل في كونه التوصل الحيل المباه الى المباح دون المحرم ولو توصل المحرم حصل الغرض وام

العقد المحل الزوج
العقد الخامس في المحلل
يعملها بغيرها اسن ان كانت امة على الشرايط
مع رجوعه

لوارثه لم يصب كساح الزوج فخلعها واسمها كساحه ولو جاز
او البسر حرمت الموطوعة ان تشر الحرج بالما ولو زود
من الاقرار بالبراءة والعصا حاز الخلف مع صدقه بشرط
الاستدانة لو كان فقيرا وخاضع الحبس وبوري والسنه ابدية معالف اذا كان مطلوما في الذنوب وبنه
المتدعي المحقق وبوري لو اكرهه على ان يخلف على عدم الفعل السام انما لا يملكه الا في السما ولو اكرهه
على الطلاق معال زوجتي طالق ونوى طلاقا سابقا او ساقط الوالت ونوى العارب حاز وكذا يجوز ان لم
يوشا ان يطلق المكر عندنا باطل وكذا وكذا لو طلق كل واحد من الزوجين ونوى السيف ولو اكره على التبر
معال فخلع وجعل ما عوط محج ولو اكره على الخواب سمع معال وعنى الابل او مال عام وعنى به عام البتر
فقد السملح حاز ولو خلف ما كانت مملالا ونوى كتابه العبد او العتق اي ما جعله عتقا او املكه
اي ما سقطت شفته ومسالمة حاة وعنى شح صغير في البتر او ما اخذ سله جلا او اراد السحاب او غيره
واراد العيال او ثورا وعنى به العتق الكبير من الاقط او عتق او عني الاكس السود او حاة وعنى به العول
او فز وجع عني الدراعة او ما شرت له ماء وعنى التي لم تحب ولو خلف لصدقة فخلع من المحلح ان يحبر
بالعصف فخلع الصدق في احداهما المعصدا الثاني في الخلع والمباراة وفيه فصول الاول في حقيقته
وقه رخصات آ الخلع بذل المراه لزوجها ما لا يديه لفسها لكرهية واحلف على ما في وقوع
الخلع محترمة من غير لفظ بالطلاق ما الذي افضى به الشح عدم الوقوع وذكر انه مذهب السلفين ما فعل
من ما يوه وعمل بها وعزمهم مال وما في السلفين لا يعرف لهم في ذلك فتنا اكثر من الزمان التي لا بد
على علم ما ما وجب السح اساعه الطلاق ان يقول خلعك على كذا فان طلق او يقول فلان محله كذا
ففي طالق ونظر السيد للبري وان الحنفية على وقوعه محترمة وهو الطاهر من كلام ابن ابي عمير وسلازمه
روايات صحيحة وعليها عملت ب اذ اطلقا وقوع الخلع محترمة كان طلاقا لا يصح على ما شهد به الزمان
الصحيح يجب من عدد الطلاق واليقع الا بالصرح من ان يقول خلعك على كذا او ان محله كذا
مال ان جمع او يقول المراه اخلفت سكر يني على كذا فيجب اليه ولا يصح بالكفاية من ما سمحك
او اسك او سكر او ما دسك ولا بالعالم وبيع لفظ الطلاق من طلعك على كذا مع سواها ومع
الطلاق حسنة ما لم يصرح في البذل كذا لو قال خلعك ولم يذكر يديه لم يقصها ولا يصح طلاقا
وان نوى المال ولو طلب منه طلاقا بعوض فخلعها محج اعني لفظ الطلاق لم يقع ولو طلبت خلعها بعوض
مطلقا قال الشح سعي ليس لهما ذلك من ايجابا ان لا يقع لانه اسطفاها غير ما طلب قال ولو قال

ما عني

خالع اعني على الف دون الطلاق ما طلعك محج الخلع عندا وعندهم ولو مات طلعني على الف معال العكس
على اعل الف ونوى الطلاق لم يقع
ايها العالمين وقوع الفزقة بالطلاق الخلع سعي
لو جاز الوقوع اذ لو لم يمتد يات
حكم الله ولا يصح المطلقة كانه لو لم يطق
نوى تزوجت بعد ذلك نصها ولو
بالعالم كان الحواب على العود
مكرههما حطما فخر حق لعدى نفسها سعي يخلع وعليه رد ما اخذت عوضا وقع الطلاق ان
اتبع سعي به رجعيًا ولو تزوجت فان شح حله عطفا راجعا بها الفصل الثاني في اطلاقها ولو سعيها حقا بعت
الف الفدية واخلفت نفسها مال السح الذي يعضيه المذهب انه ليس براه ومنه ما هو صحيح بان تخافا
ان ان لا يصح حله فان كان كل المراه المقام معه متخافا من حقه الذي اوجه الله عليها لم يحل لها
الا اعدا ر اذا قالت المراه زوجها ان لا طبع لك امرا ولا ابرك فتسا ولا اعتل كمن حباه والاطن
فرا فز الشك من كرهه او علم من حاله اذ ك وان لم يسلط به حل الخلع وحاز له ان يقترح عليها ما شا
من من بديل كثر سوا كذا اكثر مما اسطاها من المهر او مال وسوا كان من حقه او من غير حقه وحل خلعها
مع يوفد القول الطاهر من كلام الشح ذلك ومنه ان ادريس وجود عدم الخلع اما لو كان الاطلاق مسمية
والاولا هي احد سمها صاحب مدلت له شتا لخلعها عليه كان الخلع اطلاقا عندا ولو طلعها لحنند بعوض
وقرقر رجعيًا ولم يملك العود الفصل الثاني في اركانها وشروطه وفيه وجبات اركانها خمسة محوله
المطالعة والمحلعة والعوضان والصيغة اما المطالعة فشرط استعماله بالطلاق واليقع من الصبي وان كان
مراها باذن وليه او بعنه ولا من المحزون ولا من المكر ولا الكدان ولا الاعضان غضا من رفع العقد
ومسح من السعة ككن لا يبر الخلع مسلم العوض اليه بدل ال الولي وبه من المعلن والذمي والمرا
ولمواضلع ول الطعل بطل لانه طلاق اب سترط ان المحلعة شروط الطلاق من كونها طاهرة امرا
لم يمتز بها منه بجام ان كانت مدخولا بها عن رايه ولا صفر ولا جمل وكان الزوج حاضر معها والاملا
يصح صلح الحامل وان كانت حائضا كما صح طلاقها ولو دخل العاه او الصفر او الجمل حار حلقها في ذلك
الوقت وسرط كوما اعلا الرام المال ملوا الترتيب الاله تبعته به بعد العتق ان لم اذن المول ولو
اذن محج وهل كون ضامنا فيه اسكال وصرف اطلاق اذنه ال مهر المثل فان عيني وبذلك زيادة
سعت بها ولو بذلت عينا ما حاز المولى صح الخلع والبذل لا يصح الخلع خاصة وكان عليها القيمة
او المثل بعد العتق ولو خالف السعته يد ولو اذن لها ال الولي الوجه الصحيح المصلحة ولو بذلت

ملكاته المطلقة هي وليس للمول الاعراض والمشرط كالن ج شرط في العوض
 مملوكا للزوج ملكا اما بالعقد الدائم فلا يصح خلع
 والا المكروه بالمع او ملك الف او عتقك
 حوازه اسكال بالواحدة فاما عتق المطلقة
 الوصف الرابع لحرها العتق والكنس والوصف والتمول مملوكا كان محروقا في الخلع وكذا
 لو خالها على الف ولم يذكر الزواج ولا عقد او عمل حل الفاره او الذاب ولو اطلق العتق
 الى غلب نعت البلد ومن غنم لو عتق ولا يدرى بل بحر الزاير على ما لا يحد احد الا
 عنه ولو خالها على غنم مملوك كالغني والخير في الخلع فان لم يخلع كان رخصيا ولا يدرى
 ولو خالها على غنم من خي صح وله خل بقدره ج شرط في الصيغة الصحيح اما لفظ الخلع او الف
 خاصة على عدم وجوبه فان لم يخلعها ثمة او طلقها كذلك بطلان لم يكن الشرط
 من مضمينات الخلع منع بل ان يقول ان رجعت رجعت او شرط في الرجوع في العتق
 لو مال حاله على ان سيق لم يصح ولو شات وكذا لو مال ان يمتد لي العا او اعطيتي او ما كان
 متى او مالا او وقت او اي حين كذا بطل و شرط في الخلع ما شرط في الطلاق يجوز
 شاع من عديدين والنية كالطلاق وان وقع بالقرع وغنم ما عزم مع صحت مع ما
 مالم يرضع المرأة فبذلك ثبت له الرجوع ان شاع ولا يصح المحلعة طلاق عال ولا المولا
 طهار ولحق بها ذلك اذا رجعت ورجع العتق الثالث في احكام ولواحق وقته
 بحثا اذا خالها وكانت ذات عد رجعت في الدار في عد ما صح رجوعها وكان له ان رج
 مالم يكن عد من ماحيها او رابع مملوك له الرجوع ولا يسل ذلك رجوعها لو رجعت في العتق
 ولم يعلم الرجوع حتى رجعت العتق مالا لا يربح رجوعها والرجوع له وقال ان رجوع ان
 اطلق الخلع لم يكن الرجوع في البضع ولا المالا الرجوع في البدل الرضا الا في ان قيد الرجل
 له رجوع في بضعها والمراة الرجوع فيما امتدت به حاز الرجوع في العتق وقته نظا والرجوع في العتق
 سواء شرط ما ان رجعت كان الرجوع او اطلقا لو رجعت لم يربح رجوعها
 ح استمر الجهد مالا لا رجوعا ان رجعت قبل رجوعها لم رجعت ما ربح صح رجوعها
 حاص ولو مال ان كانت رجعت رجعت ايتي على صح الرجوع الشرط ببحر الخلع
 سلطان وغنم وقال من الجسد لا يكون الا عند سلطان فتم امر المسلم وعلمه دلت رواه

خلع او موطر الخلع
 لا يربح الرجوع
 في البضع
 في المالا

في الرجوع
 في البضع
 في المالا

زوا زوا من الباقي علم ما حاد
 رد رة العتق او لا ولو شات
 طلق طلق واحد الف حال طلق
 با الاستدعاء الخاب وكذا
 له لما مال طلقك لما من رجوع لا يقع واحدة الامانة العتق في معاملة الثلث ما لم
 يطل من امة ولو مات ان طلق في يدك على الف مطلقا فالوج شرت العتق ه لو افعل ذلك
 انه بعدد واسلفا في نفس قدم حوالا لرجوع الثمين ولو اتفقا على العتق وعدم ذكر الف والعتق في
 الا لاداء فالا فانه كذا حلقا للشيخ حيث ابطل الخلع وكذا لو ادعى احد مما اطلاق والاخير
 بع حسن العقد او مال حاله على الف في يدك فعالت بل على الف في ذمه زيد او مال على الف في
 بل على الف او مال طلقك بالعوض نحو بالسؤالك فعالت بعد ايضا مدته فاذا جعلت مات
 واد العوض ولو مال طلقك بالف صحتها لك فلا رجوعه على فالك فدم قوله مع الرجوع لا يعمل بها له
 او اقامت شاهدا وامر له او شاهدا وذلعت عسا ولو اقامت شاهدين احلها فقال له عدا
 حاله على الف وقال الف الف لم يثبت الخلع لعدم اتمام واحد ولو اخلها في اصل العوض
 ما قال قولها مع التمس وحصل التسوية وبطل لو اقام شاهدا ومنا و يصح بذلك اقدانها
 وومن وكلها ومن يضمن ما ذنها وفي ضمان التبرع اسكال ولو مال له اونها طلقها وان روى عداها
 وطلقها طلق رجوعا ولا يربح الا ان على الاب سوا مال في طلق و اطلق او مال او اربح من عداها
 لها لو مال طلقها على الف من مالا وعلى جان الذكر مطلقا ومع الطلاق مالا ولا يدرى في مالا وعلى
 الاصام الذكر لالف الامور المثل ان لم يرضع مدفع الف وكذا لو مال طلقها على عداها
 عقد او على ضمانه مطلقا لم يفسد العتق ومن القم مملوكا حاله على الف في يدك فعالت في ذمه
 فزيد قدم مولا مع الرجوع والعتق عليها ولا على زيد ومات منه وكذا لو مات بل حاله على الف
 و العوض عليه اما لو مات حاله على الف صحتها فلان غني او دعهها او اربح منها او ربحا غني
 فزيد معلقا الف مع عدم النية ر اذا مات طلق في الف افضي الخلول والحدود والاذا
 من مالا مان مات موجه اوردية او يضمنها غني وان صح لها ما شرط شرط بعد الاجل وحشر
 الرداء ولو مات طلق على الف قال الرجوع لا يصح لو طلقها ان شرط وقته نظر اذ الدار في معاملة
 الطلاق لا بعد شرط ما ان قصدت الثلث والمصحح البدل وكذا لو بذلت في معاملة طلاق فابعد

في الرجوع
 في البضع
 في المالا

وميل يبيع له المثلث اذا اطلعها لما ولا ولو صدقته لما
 واحد جيل له المثلث الا ان كان على طلق معه
 كما ان الف مطلقا واحد فالسبح ان
 كان على ما بها مع على طلقه كان عليها الف وا
 قد لمها فان اذ على ما واكثره فالوجه
 عدم قولها مع الممن وكذا الوالت بذا الف في معاملة طلق في هذا النكاح وطلعت بكاه
 صيد واذا في البدل في معاملة الباقي ح لو قالت طلقني واحد الف مطلقا لما اسمح
 الف سواء ارسلها او رجع على كمال ضعف وكذا الوالت طلقني واحد وكذا الف او و
 على الف ولو قالت طلقني عشر طلقات الف مطلقا واحد اسحق العشران في طلق العوم على
 الاجر وان طلقها اسحق اسحق وان طلقها لما اسحق الف على كمال ولو قالت طلقني
 واحد الف على كمال ان طلق ان طلق است طلق اسحق الف فان قال الف في معاملة
 النافه مطلق الفديه والنايه وحيت الاول رجب وان قال في معاملة السبع تحت الاول ول
 المثلث ولو كانت على طلق فعالت طلقني لما الف واحد بكاه المثلث وانسان في نكاح بعد المحلل
 مطلقا ما مانه وكان له المثلث الف وطلعت الاسم ولو قالت خذ هذه الف وطلعتي بعد
 شهر لم يبيع الا انه سلف في طلاق ط لو جعلت الفديه رضاء وله حاز شرط المثلث دون قدر
 اللبن وكذا يبيع على بقاء الولد بشرط طهر المثلث والعد من المأكول والمطبوخ جنيا ووصفا
 وعلمها معا فاذا انقضت منه الزواج كان للاب ارضه العدم من الطعام والا دم مان فضل
 كان للاب وان هفق عليه العام وان مات الصبي بعد انقضائه الزواج اخذ الاب العدم
 من الطعام والا دم ادوارا او ما يبيعوم واد دفعه فان مات قبل ان يضره باجر مثل الباقي
 وما قدره من النفعه وليس له المطالبه بارضاع غيره فان امكن ان اذا احبها بغير مطلق
 قبل النصف لانها المثل او القيم ان لم يكن مملوكا ولو عابت عليه البش ان امكها او الرز و
 المطالبه بالمثل او القيم ولو كان على موصوف قد عت على الوصف وجب عليه قبوله
 فان كان صحيحا اسف مملكه وان كان معيبا يحترس الامساك والرد مع مطالبه العوض على ما
 وصف ولو خالف على حبش فمان رجبيا او على ثوب نفق فمان اسف مختبرين الامساك
 بالارضى والرد مع المطالبه بالمثل او القيم ولو خالفها على انه ابريسم فمان كما ما في الخلع
 وله منه الاريسم وليس له امساك الكفان ولو خالفها على اني الله من الماع والماع ف
 قيد الخلع ان لم يعين العدمه والا وجه له المثل او القيم ولو خالفها على عى ماب

في المثلث اذا اطلعها لما ولا ولو صدقته لما
 واحد جيل له المثلث الا ان كان على طلق معه
 كما ان الف مطلقا واحد فالسبح ان

لمعبر له
 الله الله

مستحق ميل سطر الخلع وعمل الصبي وسوت المثل او القيم ان لم يكن مملوكا ما قال الشيخ
 ليس للاب ان يحالج على ماله الصبي
 اسقاطها لها وعندي منه نفق
 فان طلق كان رجبيا والالف
 ولو ما لاطلعا مالف وطلعت
 بطا العوض وكان رجبيا لما في الحوب من الاستدعاء المعضي للعجيل ولو قال انما طالعنا
 طلعنا ما سا وكان له العوض ولو قال لاطلعا مالف واريدنا مطلقها على الفور عقت الارتداد
 فان لم يكن دخل بطل النسخ بالارتداد فان كان قد دخل فان عاد الى الاسلام في العدم وقبض الطلاق
 من ذلك الوقت وعلمها العدم من حبس الوقوع وسحق العوض وان اقامت على الف لم يقع الطلاق
 في اذ احالج الا حبس الماع من روجها فان كان ما ذها من ماله ما لانه دكد وان كان من
 ماله بغرا ذها والذي مواء الشيخ عدم الصبه وعندك منه نظر الله يبيع الخلع من العبد وان لم
 ياذن المول والعوض لسله فان دفعه الى العبد ما ذن السيد او غرا ذنه ككن ارضه السيد
 عنه رت ذمها والا لم يبرأ فان استرحته دفعته الى السيد فان تلف او تلف في ملك
 عن مته للسيد المثل او القيم ورجع على العبد بعد عتقه اما لو دفعته اوام الصفيه
 العوض اليه وتلف في ملك او تلف ما لها بحرم المولى والرجع عليه في الحمال والا بعد العدم ولو دفع
 ما ذن المولى فالوجه براه ذمتها به نه بحرم الوكيل في الخلع من المراه في استدعاء الطلاق و
 قدر العوض وسليمه ومن الرجل بشرط العوض وقضه وانما الطلاق ويصح الوكيل
 من كل منهما مطلقا معضي الاطلاق من المراه جعلها من روجها لمهر مملها حا لان نقد البلاء ولو
 جعلها بدون مهر المثل او موصلا او دون نقد البلاء حاز وان جعلها ما كثر من مهر المثل قال الشيخ في الخلع
 وسقط المسمى وعلمها مهر المثل وان عتف قدرا محالج الوكيل به او بدونه لانها فان حاله كثر
 مال الشيخ بقوى في نفق فاد الخلع جعل قوله هل سطر الاطلاق او يقع رجبيا الوجه الثاني والا
 لم يها بدنه والنفق الوكيل والرجع اذا اطلق انضفي بافضيه الاطلاق للمراه فان حاله وككل كثر
 من مهر المثل صح وان كان بدونه او موصلا او دون نقد البلاء بطل الخلع ولو طلق بغير علمه ايضا
 ولو عس قدرا محالج ما ذه صح وان حاله بدونه بطل الوكيل صح من كل من يبيع منه ماع
 الخلع والا فرب حواز مول الواحد الطرفين لو خلع المراف حاز مهر المثل ولا ذنه ان له

بدونه

71145
7146
7147
7148

واحد 2

5
pair
o

به الطهارة قال الشيخ وقد قالوا ما انت في ذلك
الطهارة وبقية بقوله كطهراني ومن في ذلك ما
ولو قال ان على حرام كطهراني قال الشيخ لا
او نوى به الطهارة او الطلاق او الاصل او
زاره الصحيح عن الباقر علم وقد سأل عن كنفه الطهارة فقال يقول الرجل المرأة وهي طاهرة
من عندها ان على حرام طهراني او احتج وهو يريد بذلك الطهارة ولو قال ان طاهر ونوى به
الطهارة او ان على كطهراني ونوى به الطلاق كان لغوا وكذا لو قال ان على حرام وان نوى الطهارة
ولو قال ان على كطهراني حرام وقع الطهارة ان قصد حج تسترط في الصيغة الفقه طهارة
الاسمي والنام وغير العاصدة والقاصدة ومن سأل في ذلك ودفعها خصوصا عن عذر
سبحانه لموطاه ولم سمع الا هذا ان طهر ولم يلقه حكم وهل شرط نحو هذا في الشرط قال السيد
المصنف نعم واحتمل ان ادريس وقال الشيخ لا شرط ولو قال ان على كطهراني ان دخل الماء وطهر
وقع الطهارة مع حصول الشرط وبه ودان صحيح موطاه احدى زوجته ان طاهر من باه طاهر الفهم
وقع الطهارة ان ولو طاهر زوجته ان طاهر ولان الاحتمال والحق ان نوى طهارة شرعا ما طاهرها
وهي احسن لم يقع الطهارة ان فان زوجها وطاهر منها وجعل مع طهارة المسرطف اسكال
بما من جعل الشرط موطا بالاسم يقع والوصف مبطل ونوى الشيخ الثاني وان قصد الموطاه لفظ
الطهارة وقع طهارة الشرط عند موافقه الاحتمال به ولو قال ان طاهر من ملان احسنه ان
على كطهراني وقصد الشرع مع الطهارة ان طاهر الاحتمال ولو زوجها وطاهرها وقع طهارة منها
دون الشرط لعدم الصفه المعين بها الشرط ولو قال ان طاهر من ملان على كطهراني
وكان احسنه وقصد الشرع لم يقع الطهارة ان طاهر الاحتمال ولو زوجها وطاهرها وقع طهارة
فيها وهي احسنه وان قصد النطق بطهارة منها وقع عند موافقتها وان زوجها وطاهرها وقع
الطهارة ان ان قصد الشرع ولو قال ان على كطهراني ان شاذ به فقال في ذلك وقع ولو قال ان
الله لم يقع ولو قال ان لم تزوج عليك ما نوى على كطهراني لم يحقق الطهارة الا عند الموت ولا كفارة في الزك
ط لا يقع الطهارة اذ احل منسأ ولا في اقراره ولا علما ايضا الشهور ادخل الحنف مبالا على
موقعا كان يقول ان على كطهراني شهر او سنة مثلا مال الشيخ لا يقع ولو لم يلقه من كلام الحسن وقوله
فحسب اذ الاضغ الملق بطهارة طهارة وحلت من غير كفارة في يقع الطهارة مع التشبه بالام
اما

الطهارة

اجماعا ولو علق بطهر غير هاتين المحرمات الموقوتين كما لو قال كطهراني او متى او حتى او غيرها المحرمات
ليس اذ ارضا ما الذي يحرم عليه ان لا يقع الا في وقت او في مكان او في فعل او في شيء او في
لا يقع والاقرب عندي الاول وهو
من المحرمات ما عدا لفظ الطهر لم
واحد ما دلت لغتها وزوجها والاقرب والاقرب ولو قال كطهراني او حتى او متى او حتى او متى او حتى او متى
الاحتمال وكذا لو قال ان على كطهراني او حتى الفصل الثاني في احكام دفعه
اذا نوى الطهارة بشرط حرم عليه الوطى قبل الكفارة وهل يحرم ما دونه من القتل والملاصق
قال الشيخ الاقرب عندي التحريم لكونه من قبل ان يمسأ وهو صادق على ما دون الوطى وفيه نظر هذا
اذا كان مطلقا وان كان مشروطا لم يحرم حتى يقع الشرط ولو كان الشرط الوطى او غيره
ما لم يحرم الكفارة الا بالعود وهو العزم على الوطى متى اراد الوطى وجبت عليه الكفارة وهل
لها استقرار او معنى وهو ما يحرم الوطى حتى تكفر فيه نظرا لقرينة الاول له الله الا لا يمكن فان
وطى قبل الكفارة لزمته كفارة وان كمل كره الوطى قبل التكفير بكره الكفارة ووطئها بعد الطهارة
بأنها سقطت الكفارة والعود عليه لو حذر العقد وكذا لو طهرها رجعا وفجر العذر وتزوجها
فدها او ارتد احد ما او العتمة او طهرها رجعا وفجر العتمة عادته الكفارة عليه وان
ان نفس الزوجه ليست عودا ولو استراها بطل العقد ولو طهرها لم يحرم الكفارة ولو اساعها
غير الزوج من غير سقط حكم الطهارة ولا كفارة وان تزوجها ثانيا ولو باع احته المظاهر بها سقط حكم الطهارة
ان استراها لم يحد ولو جازن الزوج ثم عاد لم يسقط الكفارة ولو طهر بعد العود في الكفارة اسكال
جرح الطهارة محرم لانهم وصفه بالملك وسيل الاعقاب في تحقيقه العفو كذا لو طهر بايع لفظ
واحد مثل ان يقول ان على كطهراني كان عليه من كل واحد كفارة والآخر كفارة واحد ولو
طاهر من واحد مرارا وجب عليه بكرة كفارة سواء في الطهارة او بايع ما لم يقصد التاكيد ولو
وطئها قبل التكفير لم يحد ولو طئ كفارة واحدة بحكم الوطى مثل الكفارة سواء كفر بالعقود او
الصيام او الاطعام ولو طهرها في حلال الصوم اسبغت سواد طهرها للادبار او ولو طئ غيرها بارا
بطل السباغ الا بالعدا ولو عجز عن الكفارة قال الشيخ يحرم عليه حتى تكفر وقال ابن ادریس بحرية الاستبراء وهو
نوى وكذا لو طاهرها من غير مسأ ولا عجز عن كفارة الكفارة في اذ طاهرها فان صيرت المرأة فلا بحث وان
رافع جيز الحاكم من الزوجه في التكفير من الطلاق وطرب له مد للتحريم لاشهر من حيث

او ما

المرافعة فان اعصمت ولم يحترق صيق عليه في المطعم والمشراب حتى يحترق حماره مما والعبر على الطلاق
 ولا يطلق منه ولو طاهى ولم يولد له اعود كافت لم يحترق ولو طاهى حماره اكثر من اربعة اشهر
 ولم تكفر لم يكن موليا ولو طاهى طاهرت من ربه **طاهر** اي ومماز وحصان من اخصاص الشرط
 بذكر النكاح **نظر** **المقصود الرابع** في الاملا وقد **من الاول** في اركانه وفيه كساعت
 اركان الاملا اربعة الخائف والمخلوف به والمخلوف عليه والمخلوف مسترط في الخائف المملوك وقال
 العمل والاعمار والقصد حرا كان او عبدا املا او كافرا مسلما اخصيا صحيا او مريضا وفي المخلوب
 اسكان اقر به الخوار وفيه كالحاج **ب** المخلوف به مولاه تعالى واما و المخلوف الخائف وحقاثة
 ولا يقع الاملا بغير ذلك من طلاق او عتاق او محرم اطلاق صوم او صدقة او غيره ذلك وتشرط في الاملا
 النطق بالتمتع مع الاقصد ما كان ولو كان من روجه وقال لا يفرى شركك معها لم يقع بالنيابة
 وان نواه ولو امتنع وطها بغير من لم يكن موليا وان طاهى محرم لها ولا يفسد له الملك وان قصد الاقصد
 المخلوف عليه هو المخلوع في العبد وحرجه تعيين الخلف في الفرج والاملا الذكر النكاح المخلوع
 المخلوع والوطى بان يصدر بهما صح ولو قال لا جمع راسي وراك مخذعة او مت او لا سافقتك فصل **الطلاق**
 اقر بما لا يوجب وكذا لا شؤنك لا طلقن عتقتك لا انا شركك لا اسكنك لا اجبتك لا اباضحك
 والافق من الصريح والمحمل عند ما في افعار ما الى الله والنقد طوما في الصريح لم انقضد من منه وقال
 والله لا اجنبت منك كان موليا وكذا ان قال لا اعسل منك واراد الا اجماعك ولا من الغل اجماع
 لا اعسل من جاحك لان الارى وهو الغيل من الغل الحاسن او لان الطاهر كمودر ماعسل من
 جاحها ورك او لان اترك الغسل ون الحاح او لا اجماعك الا اجماع صيغ الا اجماعك في تركه اذ في
 المحض انه في العباس ما لو قال الان في تركه كان موليا وكذا اجماع سو واراد في الدبر او لا اعيل الخلف
 اجمع كان موليا بخلاف الا اجماعك جاح سو كذا تسترط في النول منها ان تكون موكوبة بالحق والام
 مدخولا بها ملول من مملوكه او الممتنع بها او من غير المدخول بها وان كانت روجه دوام لم يقع
 والافق من الحرم والام اذ كانت روجه في وجه الاملا منها والامر للمسل والزمية والمرافعة للام ورا
 اعتراض النول وبتع بالطلق رجعا في العدة ولا يحيت عليه من العدة في هذه الاملا ان ركها حتى
 سفي عذبات وان رجعا اسد الملك من حرم الرجعة ولا يقع بالنسب الا بالاحدية وان ملعه
المكاح **الفصل الثاني** في احكامه وفيه بدحا استرط في وقوع الاملا الله ملوحد عنها ما
 ودموعه في امر ملو حلف لصلح اللب لاجل الولاد في صلاحه اما لوفور على العباد او الحى او

الاضرار

لعنوا له
 الله له

روعزما او صلاحها لم يقع وهل مسترط من من الشرط الا في ذلك **ب** **البيع** الا احس كبر الحلف
 مطلقا او مقيدا بالزمان او مكان **الشرط** او مضاما الى فعل يحصل الاملا او طاهى ما كقول
 ما عتقت او حتى امضي من بعد اد الى ان **ب** **موت** ملو حلف الاملاها اربعة اشهر مادون من مع **ب** **الاملا**
 بفعل عتقت له وها عابا او محملا ولو قال لا اوطسك حتى ادخل النار لم يقع الاملا كان المحلف العار
 مع الوطى بالذخول وكذا لا اصبك سنة الا ان بان بطل وقع الاملا وكذا الا عشر مرات او ما من مع
 اسفا العود ان حلف بغير الترتيب وصاعدا او ابطل حلف لكن متى وطى قبل السنة حن وكذا
 لا اوطسك سنة الا يوما **ب** **اذ** الى وان عتقت في ما في الملك حن وحب عليه كقوله عتقتك
 الاملا وان استمر اغتراله محترق سنى الصبر عليه حتى ينى او يطلق والى افع الى الحاكم سفيها ووكيلها
 فان رافعه حن الحاكم سنى الفقه والكفر وسى الطلاق وخرس له التخرار اربعة اشهر ما ان شي مبداها
 من حين المرافعة الا من حن الاملا وفيه نظر فان خرج المثل ولم يحترق مما الزم وصيق عليه في المطعم
 والمشرط بان امتنع حبيب حتى ينى الى المباشرة او يطلقن الملك في الحرم والاملا للزوج الموطى المحل
 سو اربعة اشهر وهي حق للزوج لسر لان روجه ما طالبته ورج ايضا بها بغير وطى لا تطلق من غير طلاق
 وليس للحاكم طلاقها عيب ولا احصاءه على اهد ما عتقا واذ اطلق الزوج خرج من حقها وكان الطلاق
 رجوعه فان وطى في ملك الرخص من منه كقوله التمس اجماعا وان وطى بعدها فليس هو ان احو دما
 الزوم ولو وطى المولى ساهما او محنوما لو اسبعت خرها من خلالها اعلم حكم الاملا والاملا
 وكذا الوصف من معن ودافع بعد المرافعة حتى اعصت **ب** **كوا** سقطت حقها من المطالب لم
 سقط في المستقبل ولا يوجب لها مد اوى ولو اجمعا في انقض المدة مدم مولى مدعى العارح التبر
 وكذا ان قدم مولى مدعى اخر الاملا ولو اذ عى الاصابه فقدم مولى مع التمس وكذا لو اكر اصل الاملا وادعت
 ما اذ اختلف على الاصابه وطلق ولزاد الرجعة مدعوى الوطى الذي حلف على ما اقر به انه لا مكف
 وكان القول موليا في نفي العدة والوطى على ما من الخصومات **ب** **لو** حن في المدة بعد رجها
 احتسب زمان المخلوف ويرى به حتى ينس لو استمر ولو انقض الملك وهناك ما منع الوطى
 كالحض والمرف كان لها المطالب بغيره العام على اسكان ولو حدت اعذارها في اسالين
 مال السج سقط الاستداف عدا الخصم ولا سقط اعذار الرجل اسدا واعترافا ولا **ب** **الاملا**
 من الموقوف اسها ملو اعصت وهو مسمى الم بغيره العام وكذا الصام ولو طاهى اربعة اشهر او ثمانية اشهر
 وكذا اكل وطى محن كمان المحض والعاس اما لو ارتد في اسال الملك او طلق رجعا ما سقطت الاملا

على طه
 قال فيكون موليا ان العود
 المسمى من اخر السنة
 بوجاهة التمس الاول

الوطي مع

عند النجس فيها ما تاب اود راجع استوفى المدة
 نحو ثوبها عليه او تعيد الكرم ونظر والعاور
 لما حوت الحادة للاكل وتوقع خفته والنوم والار
 احكم من حكمها موجب شرعا من ردها الى اهل علمها
 رضاء منه الطاهر فان طلق في غيرها وان امتنع الزم الوطى
 نحو لو استزى الميول منها واعبها وتزوجها لم يعد الا
 بها ولو حلف من احبها الاطاهها بعدت لفسخه ولم يكن مولى
 اليمن اكثر من اربع اذ لا الاضرار شرط في الاملاء هو مسف عن الاحب
 والله لا وطسك لم يكن مولى في الحال والحب لا يوطى المحرم
 للتحريم وراعه لم يقع بعد المدة ولو مات احد من
 اربع او مالا ولو طاب لا وطسك يمكن حلق الاملاء بالجمع
 بوطى واحد وحمل اللان البوان ولو طلق بغيره من الاملاء
 لا وطسك كذا واحد ممكن كان مولدا من كل واحد
 وكذا الووطى من الطلاق فلهذا الكفار عنها منى الاملاء في المحلف
 سوا قصد التاكيد او المعارة او اطلاق الا ان يعاير الا ان
 انقضت فوالله لا وطسك بين مسعود الاملاء ان فلما يوقو
 حتى انقضت حقه اشهر اكلت ودفعت الاملاء الثاني
 الثاني وقال الشيخ يقع الثاني علما بالطاهر المتناول
 مال فان تكرر بين الزوجين من الاكل وان طلق بغيرها
 دخل وقت الثاني فان كان في الاول فادخل حتى انقضت
 لان نظره اربع بعد الحقة فان فاتح من حكمه وان دفع حتى
 طلق رجعيا وراجع وقد تكرر اربع رجع وقف بعد الترتيب
 اليمن بحيث لو وطى قبل الاضا والحب عليه ان من حرم الطلاق
 الا حبسك في اشهر والله لا حبسك منه كما ان الاملاء محرم
 السب اربع ما فخرج منها وكذا ان ادخل حتى انقضت
 الترتيب

المحلف

لج

للمحلف من الطويله فان طلق المحلف الاول وكذا الناسه ان لم يراجع اود رجع ولم يس من الترتيب
 وسبق حكم الترتيب الاخر وان تكرر الترتيب وقف وترجع ما اذ اطلق المولى رجعيا وفي ما نرجع
 ضبت له من اذك ووقف بوجه ان طلق وفي ما راجع ضبت له اذك ووقف بوجه
 مان طلق انما بان ان اذا قال ولا اصبحتك اربع فاذا انقضت فوالله لا اصبحتك اربع
 مال الشيخ لا تكرر مولا ان المولى من توقف بعد الرجع للعبه او اللطاف وبعد الاول لا يطالب نفسها
 الاضماها ولا ناسه الناسه لان الرجع لها واحد نحو لو قال ان وطسك مات راسه لم يكن الا
 ولا قد فان وطسها لا سعا لعمال الصدق والمكذب ولو قال ان وطسك فوالله لا وطسك لم يكن
 في الحال مولا وعلى القول بخواره مشروطا مع عند عبويه الحقة فان لم يراجع حتى وفور حال
 الا لا سوانى على حاله او كمل الاملاء فان لم يراجع لم يحسب به ولو قال لا وطسك ان سبت وهو زنا
 المشروط فالصفه مشيتها لا يقر بها فان لم تشر الاوقات في غزو وقت الحقة بحيث يكون حلالا لها
 حر الكلام كالقبول في السبع لم يحقد وان شات في وقتها العقد ولو مال والله لا اقرك ان سبت ان
 اقرك حلقه ضد الصفه الاول ومعناه ان سبت ان اقرك فوالله لا مقلت فان سات في وقتها العقد
 والاعلاء ولو مال والله الاقرك الا ان تسان ان اقرك فان سات في غزو وقتها العقد ان سات
 في وقتها الحلف الاول ان الصف موضوع لا يعادها هاك وهذا لحملها ولو مال والله لا
 الاقرك لم يكن مولا ان اذا ضرب المولى مع المطالب منها ملوا وهو غاب في الاملاء لكن لا يضرب
 الحاكم المدة فاذا بلغ المدة فاربعحت الى الحاكم وضرب لها المدة حتى فاذا انقضت كان لها المطالب
 سبها او وكلها فان طالب الوكيل وطلق وادها وان امتنع طوبى بالنفسه بحسب العدة فاذا
 نأفته العابر طوبى بالمسير اليها او استبد ماها ومع خوف الطريق طوبى باصديها مع العدة ولو قال
 وهو محرم عليه الوطى لو فعله احمل الاملاء وهل للمرء الامساع من عكس حسمه الاقرب ذلك
 وكذا في كل من يحرم كالحض ولو وطى المحن حال حنونه او غنوها وادهاها لا يطالب لها بعد
 الاماقت ولا حبس به العدة الحاس في اللعان ودفعت لاول في اركانها وفيه
 يحسب ثا اركان اللعان اربع سبب والملاعن والملا عنه والكسبه والسب اركان
 العدة وراكرا لو لد وستر في الاول مدف الى وجه المحض المدفول بها السلم من الصم
 والحرس ما نزا فلما اود راجع دعوى المأهه وعدم العدة وفي الثاني لحوقه طاهر ان
 نعه لست اشهر صاعدا من حين وطسك كونه موطو له بالعقد الدام صغر الحد لورم

المحلف على ما كان في الصفه
 من الوجه الذي يعلق بها العقد
 لما قال لا وطسك ان سبت
 مشها وكان الحسية
 الا بعد ما
 المحلف على ما كان في الصفه
 من الوجه الذي يعلق بها العقد
 لما قال لا وطسك ان سبت
 مشها وكان الحسية
 الا بعد ما
 المحلف على ما كان في الصفه
 من الوجه الذي يعلق بها العقد
 لما قال لا وطسك ان سبت
 مشها وكان الحسية
 الا بعد ما

لما قبل اللعن والعصبة في حوز العيلة ط المالك ان ملاعن الحاكم سبها ان كان ملك من الركن
والمعام وفي المدة من العبد والمنزول ان كان سب المعديس في المسجد عند الصحة وان كان في غير
ذلك في الخارج والراي انما عهده العصبة وجميع الناس وبالقول وهو تكرار الهاديات
اربع مرات وهو شرط في اللعان والزمان والمكان والاصحاب ليست شروطا واحدة
الحائض لا يدخل المسجد مسحت للحكم من يستوفي الشهادة سبها وسبها ان يكون اربعون واوله
واحد وكذا الوكالات محذرة ولا يكلفها الخروج ولو كانا ذممتا لعائن الموضع الذي جحدان
يعظم من السب والكيف وبنت النار ولو كانا ذممتا لعائن سبها في جبل كجدة
الرجل او لا لللعان فلو بدلت للامم حذبه وكذا حبسها في الفاط على ترينها وبغض
احدهما او غير الترتيب لم يحنده ايضا ولو حكم الحاكم بالوقت في ذلك لم يفتد حكمة في وقت
بالقدف وجوب الحد على الزوج ولعانه سقوط الحد في حقه ووجوبه في جهادها بها سقوط
الحد من انتفاء الولد عن الزوج دون المرأة وزوال الفرائض وما يبد النجوم والاعني في هذه الحكم
الاربع لعان الزوج خاصة ولا تقف بعد اللعان الى حكم الحاكم فلو كذب بغيره في اما اللعان
او بغيره ولا ولا سبب من الحكم ولو بكت او ادرت بغيره ولا حذ عنه وكان لفراش
ما قتا اما لو كذب بغيره بعد اللعان فانه لا يعود الفرائض والزوج النجوم الموبد والبرت
هو والامر بغيره به الولد المني ورثة الولد والقب سقط الحد عنه ولو اعرب بعد
اللعان لم يحد الا ان يقر او على اسكال وزنه اللعان فتح الاطلاق والاربع نجوم
الموبد بالكذب وتشرط في كل شهادة من الاربع ان يقول شهد بالله اني لمن الصادق
فما شهد به من الزنا وان في الولد زاد وان هذا الولد من زنا وليس مني ولو اقر على
اعداءه لم يحد وكذا في اللعن ولو لاعنها وسكت عن بني النحر حرمته وله بغيره بعد ذلك
باللعان حلالا كان او مفعلا ويقول المراه شهد بالله انه لمن الكاذب من مما رما به ولا يذكر
في النيب وتبين البيوع حصوره وتثبت مع عصبه لو انما العصب عوض الاعوان او
انت هي اللعن بغيره لم يحد وكذا لو ابدل لفظ الشهادة بالخلف او القسم او الاما حذرها
برجل من ارجاء كذا حد لاء هذا كمالا وكذا السك واحد مان لعن سقط الحد الماحض
وان امام السب سقط الحدان ولو حذ منه المراه حذت للرا واللعن حذ هو الحد من
مذنب عند الحاكم عن وعلم الحاكم حمل المذنب بالعدف انقد واعلم لطالب الحد بحلاف
ما

ما لو قال سمعت ما يقولون ان ملانا زنا فعلا ط اذ اعرفه قبل اللعان سقط الحد عن الزوج
المع والحب عليها الحد الا ان يقر او يعا ولا يعني السب الا باللعان لان تصادفها على الراء لا يعني
النيب البات بالفراش ملل زوج ان ملاعن لعنه وفيه نظر وليس له ان ملاعن للرا بحد السب
اجماعا بل يجب عليها الحد لا يقف الفرائض ولا سب النجوم ولو رجعت عن حدقة سقط الحد وحذ
الى اللعان لان الزوج عن اقرار الزنا مقبول في اذابات الزوج قبل اللعان او قبل اكمال
ورسه الماء ودلها المني وان مات قبل لعانه او قبل اكمالها ورها هو عليه الحد للوارث ولو
اراد دفعه باللعان حاز على اسكال ولو اراد في السب كان له ان ملاعن لعنه وقال الشرح ان
قام رجل من اهلها معاها واللعنه سقط ميراثه وهو صنف ما لو بكت عن اكمال اللعان حذ للعدف
وكذا لو بكت هي عن اللعان بعد لعانه او عن اكمالها بكت ولو اطلع كلام بعد القذف لعن
بالاشارة وان رجعي عود يطع يبيد اذ اقال هذا الولد لمن في اصيل الزوجين را يكون ورافد حذ بغيره
الا ان ملاعن واحمل ان السب خلعي وخلعي فلا حد والقول قول في ارادته مع التمس فان بكت
حلف المراه على ارادة العدف محذ او ملاعن او نعم السب واحمل ان من زوج غير في مان لم
يعلم لها زوج لم يعمل هذا السب لولادته والرم بالمحمل وان علم فان عرف بران الاول بكت
الساى وودت الولاده الحق بالاول ان اسبه لاول من ستة اشهر من وطى الثاني ولدون عشرة
من فراق الاول والثاني ان اسبه لاكثر من عشرة من فراق الاول واسبه فمأرا من بكت الثاني
الا ان ملاعن بغيرهما ان ات به لاكثر من عشرة واول من ستة وان اعمل منها اربع واحمل انها العطف
او اسعاره معلما السب بالولاده وسمع منه شهادة النساء وان انفردت فان بعد حلف الزوج
على بني العلم بالولاده واسفي السب بغير لعان وان بكت حلفه لحي النيب الا ان ملاعن وان بكت
بردد الشرح من اعاد المني على بلوغ الصبي اختلفت سببه ومن عدده لان النجم جمعها وط
عنهما فقط ولا سب بعد ذلك فعلى الاول يحلف الصبي حد بلوغه والنيب الا ان ملاعن بالاب
وعلى الثاني لا الحق للام السب الا بالاثنية ولو قال لاوليه هذا الولد ليس مني اذ بان ذلك
ان ملاعن وسفي السب وكذا العلم من المسوب اليه ولو قال ليس مني ولا اجبتك دلت بزياده
لم يكن فاذ قال انه قد كتمت وانه ان يطا دون الفرح فيسبوا اليه وان لم يصحها او ان شغل
ماه ملاعن ولو قال وطك طان شهده وهذا ولد فالزوجه عند ما باللعان لان كل زوج
مكن من السب بغير لعان لم يحد بغيره باللعان ولو قال عصبك هو اذ في له دورها وله

ان لا عن لغير النبي وعليه هذا العذر له لو قال لا اراي الله لانه لم يأت ان قال اردت
 ان الشرح من من فليس بعدد فان حذوه الله ولا حلف فان نكح حلف وحدث
 وان قال اردت ان امة انت به من زنا هو قدت حذوله وكذا الحجة لو قال بعد اكد امة
 فنه بعد اللعان **ثاني** اول ما عن النبي فوضعه في مبل ستة اشهر مما حمل احداهما
 في اسنى وان امة مسكة لمحت به دون الاول وان الاعن على الحمل فوضعتهم وضعتهم
 اشهر اسنى اللعان لساوله جميع الحمل وان كان بعدها اسنى المان نخل لكان لسوسها الاول
 وحلت بالمان وفي السبونة خلاف ما اذا الاعن عن المفضل اصحابها وطها مبل اللعان اذا
 اسلمحت احد الولدين النؤمن لحقة الاخران كان بينهما دون ستة اشهر فان صحح العذر في نفي
 الاخره والاعن **ثاني** لو الاعن زوجه الامة لغير النبي او لغيره امة وان استراها بمزله
 وطوها وكذا لو طلعها اسرى استراها لم يحل له فالسبح وما لا ياد من اهما ما ابا حل ولا لغيره اللعان
 باللعان والسكنى الا ان يكون حاملا ولم يفسد حملها **ثالث** لو نكح اللعان لغير سب الولد المبتسوا
 كان للولد ولدا ولا ولد ولدت توامن ومات احدهما ونفى الاخر كان له ان يلائم لغيرهما لو
 مال زوجه مارانه معالت ربه بكحة الرجل دون المرأة ان قصدت نفي الزا عنهما وان قصدت
 زناهما عا سقا عكها الحذ عنه ووجب عليها حذوف وحدث الزمان اعرف ارجاء حصة
 زناها عا فان تقول وطشني للشه مع على الختم الحذ للقدف وحدث للرا ان اعرف رجلا
 والقول قولها في قصدها ح الممن لو اذعي بصددها فان نكح حلف وحدث ولو قالت اسنى
 ان نفي اصمل العذر وعدم ولو قال لها انت اذن من ملانة وقصد ان ملانة راتته وهي انما
 حذ لها وله اسقاط حذ زوجه باللعان وان لم يقصد التبرك حذ زوجه لاحتماله كما في بول اهما
 الحنة ولو قصد نفيه عنها فمبل مع الممن لو اكرهه ولو قال انت اذن الناس لم تكن مداف السفا
 الزمان عن جماعة الناس ولو قصد اذن من رماه الناس حذ لها حافة ولو قال لها انت اذن من
 ملانة وبب زنا ملانة بالنسبة وكان عالما حذ وان كان جاهلا لم يحذ ولو قال لها انت اذن من
 عدم الحذ ان كان من اهل الاعراب والاوجب وكذا اعوى العذر لو قالت له مارانه ولو قال له
 زنا انت في الجبل لعمل الصخرة فلاحذ والدا فيه محذ وبعل نفس مع الممن ولو نكح حلف
 مدعي العذر وحدث ولو قال زنا انت من غير قيد مان كان مبل اهل لفي رجع اليه في العذر
 وان كان عاميا حذ لان العامة لا فرق زنا انت ورتيت والوه عندي مبل بغير اعمى
 لو

لغيره
 امة الله

لو فيه بغيره ولو حذر اليها معالت ربه في الحمل ومالك اردت الترتي وركت المرقع ما ان في العبول
 ولو قال ان وجهه زنت وانت صغره وبغير الصغره ما اعلم حذ العذر كتب مسر او عذر
 لليب دون العذر ولا سقط باللعان ولو فيه ما يحمله كتب شح او عذر حذ للقدف
 وله اسقاطه باللعان والقول بول مع الممن لو اذعت عدم اراده قدف حاله الكفر وان كذبه بينهما
 ربه ولا دعي في الاسلام حذول ان لا عن وان لم يعلم حالها فالقول قوله مع الممن ويعود للاعن
 ليعوطه ان ساد يحمل بعدم قولها فان نكح حلف وعذر ولو قال لها زنت ثم مال بعد المارة
 زحال ما كتبت نخل منه ومالك لم اردت ان يذم قولها مع الممن ولو قال زنت وانت اب وعرف
 البرقية عر بول اللعان وان عرف الحنة في الاصل حذ وان حمل اصمل الامم ولو قال انت اذن
 امة معالت بل حرم وحمل الحال اصمل الامم ايضا ولو قال اكرهت على الزنا لم يحذ والا اعوى بحوره
 على السب وكذا اكرهت امة او راكبة صبي الاحام سب له ولو مال نحاح مبل حذ نكح لو طلعها بعد
 العذر فزوجه حذ مخمقدها وجب لها علمها حذ فان لا عن او مسعت حذ حذ ولو
 مدت لعنته مخمقدها عذر وان قدما بافر حذ ما سا وان قدما ما قبل حذ نكح
 حذ حذوا حذ وان كان عزم حذ وان ولوردها بعد حذ قدما ما سا فان امام منه سقط الحذ
 والا يتبادر اسقاط المان خاصة اللعان ولو قدت زوجه ثم قدما بخمير اللعان فحذ حذ
 واحد وكفى لعاف واحد ومذكر في كذا شهاده موجهة من الزمان او العاقل وان لم يصحها بل
 الملق قال معا ربه من الزمان ولو الاعن ثم مدت ما سا نكح حذ ال ابا مبل اللعان حذ
 والقول بول لو قالت قد نفي مبل الروح وقال حذ او حذ السبونة وقال فطها وولها لومات
 مدني ورا احسبه معا لجات زوجه واكت الزوجه بط لو قال لها مارانه معا ل
 انت زان عور او له اسقاطه باللعان ولا سقط عن المرأة الا بالنسبة ولو قال للزوجه و
 الاجنبه ربهما وامام النسبة حذ ما وان الاعن سقط حذ زوجه خاصة وان لم يعلمها حذ لكل
 واحد حذ كما ملاد لو قدت جماعة لمفط واحد فان حاذبه جميع فعليه حذ واحد وان حاذبه
 حذ لول واحد حذ كما لو اذ كورا او ابا او البعيرت وسواكن زوهات او حات او
 البعيرت فان امام النسبة حذ من امام النسبة عليه وله اسقاط حذ الزوهات باللعان ويعقوال
 بعده ولا يجوز حذ اللعان واحد وسدا للعان من حذ القوم مع السام كذا اذوف
 روجه نذافي لم يراجها عنه واس مبل كان له ان لا عن لعنت ولو قدت محصنا حذ فان

لو فيه بغيره ولو حذر اليها معالت ربه في الحمل ومالك اردت الترتي وركت المرقع ما ان في العبول
 لو قال ان وجهه زنت وانت صغره وبغير الصغره ما اعلم حذ العذر كتب مسر او عذر
 لليب دون العذر ولا سقط باللعان ولو فيه ما يحمله كتب شح او عذر حذ للقدف
 وله اسقاطه باللعان والقول بول مع الممن لو اذعت عدم اراده قدف حاله الكفر وان كذبه بينهما
 ربه ولا دعي في الاسلام حذول ان لا عن وان لم يعلم حالها فالقول قوله مع الممن ويعود للاعن
 ليعوطه ان ساد يحمل بعدم قولها فان نكح حلف وعذر ولو قال لها زنت ثم مال بعد المارة
 زحال ما كتبت نخل منه ومالك لم اردت ان يذم قولها مع الممن ولو قال زنت وانت اب وعرف
 البرقية عر بول اللعان وان عرف الحنة في الاصل حذ وان حمل اصمل الامم ولو قال انت اذن
 امة معالت بل حرم وحمل الحال اصمل الامم ايضا ولو قال اكرهت على الزنا لم يحذ والا اعوى بحوره
 على السب وكذا اكرهت امة او راكبة صبي الاحام سب له ولو مال نحاح مبل حذ نكح لو طلعها بعد
 العذر فزوجه حذ مخمقدها وجب لها علمها حذ فان لا عن او مسعت حذ حذ ولو
 مدت لعنته مخمقدها عذر وان قدما بافر حذ ما سا وان قدما ما قبل حذ نكح
 حذ حذوا حذ وان كان عزم حذ وان ولوردها بعد حذ قدما ما سا فان امام منه سقط الحذ
 والا يتبادر اسقاط المان خاصة اللعان ولو قدت زوجه ثم قدما بخمير اللعان فحذ حذ
 واحد وكفى لعاف واحد ومذكر في كذا شهاده موجهة من الزمان او العاقل وان لم يصحها بل
 الملق قال معا ربه من الزمان ولو الاعن ثم مدت ما سا نكح حذ ال ابا مبل اللعان حذ
 والقول بول لو قالت قد نفي مبل الروح وقال حذ او حذ السبونة وقال فطها وولها لومات
 مدني ورا احسبه معا لجات زوجه واكت الزوجه بط لو قال لها مارانه معا ل
 انت زان عور او له اسقاطه باللعان ولا سقط عن المرأة الا بالنسبة ولو قال للزوجه و
 الاجنبه ربهما وامام النسبة حذ ما وان الاعن سقط حذ زوجه خاصة وان لم يعلمها حذ لكل
 واحد حذ كما ملاد لو قدت جماعة لمفط واحد فان حاذبه جميع فعليه حذ واحد وان حاذبه
 حذ لول واحد حذ كما لو اذ كورا او ابا او البعيرت وسواكن زوهات او حات او
 البعيرت فان امام النسبة حذ من امام النسبة عليه وله اسقاط حذ الزوهات باللعان ويعقوال
 بعده ولا يجوز حذ اللعان واحد وسدا للعان من حذ القوم مع السام كذا اذوف
 روجه نذافي لم يراجها عنه واس مبل كان له ان لا عن لعنت ولو قدت محصنا حذ فان

خط طه
 بعد قول الحنف ان اذا جامعها
 فاذكروا له ولو لم يمسها
 ان يكون الولد منه من
 الزمان فلا يلزم ولا والله

بنت زنا المعدوف قبل عن سقط مال الشجر ونحو ذلك
 وهو الخ المكلف المسلم العفيف عن الزنا وكذا المراه وحيد عن العبد وعن المحسن
 عن اصفه بالوطي المحرم الذي لم يصادف ملكا كالعاود على المحرم او والي جارية اسمه اياه او المهره
 عنك وحجب به الحد اما المصادف كالحاض والمحب والمطاه والمول بها فلا حد للزنا باللقود
 والادراج عن الاصلان وكذا اوطى الشبه والوطي في البهي والعبد والملاسه ومعدلات الزنا و
 الرد الطاريه تحت العتق لا الرأ الطاريه ولو في العتق وامم شاهد من حد العتق
 حتى ثبت العتق له ماله الشجر بخلاف ما لو اقام واحد وحيد في المال الواحد والصح الكمال بالحد
 لمحمد الله او لحد الادمي كت قول الرجل اياه رعا فراه او رماز حك صريح في الحد وكذا
 السك والملاح الحقه دون رب يدك او رحك او عسك والاقرب في يدك الصريح ولا اصل
 قول في الصريح لو يبرغ من خلاف الكفاية فيعمل بوله لو اراد الحد مع النكران كونه وليس
 له ان يحلف كما دأ على اخفايته وان لم يحلف فله ان لا يبرأ بالتيه حتى لا تؤذي المودود
 لكن يجب عليه الحد منه ومن الله مع افعال رجب الاعتراف لعمومه الحد ولو ماله باطلال
 ابن الحلال لو ما احسن ذكر في الجيران او ما ابا بن والافني زانه او للفرش باسلي لو ما احسن
 او با غلبه او شفته فان قصد العتق حد والاعتذار ولو قال يارك الله كذا او ما احسن
 وحكم لم يكن دفا وان قصد كذا اذ شهدا رجب على اولا بان ما اهدم زواجا فان كان
 قد عتق ماله حد والجمع ول حاصه اسقاط حد اللعان وان لم يعدم العتق منه راسا
 اخذ اهلها انه كذا لفظه لم ياتوا اربعة شهدا واستدل الشجر بقوله ولم يكن لهم شهدا
 الا انهم ليس بذلك العوى كذا لو قدما رجب في الولد واما رجب ما لم يسقط اليه
 وانما تنقذ باللعان سواء كان جملا او مفصلا كذا يجب عليه الحد بالعدت استنظ
 ما عتق اهلها فلو اذاعه وانكثت فاما ما عتق ما عتق اهلها مال الشجر مذهبنا انه لا يثبت الا
 ماريه كان ما ولو اقام اربعة سقط الحد عنه لا حاصه كذا سقط عنها لان الزوج هو الزوج
 سقط الزحم ولو عجز العادف عن المسه فهل له مطالبه المودود بالتمسك انه لم يبرن في نظر
 وليس دعوى الاقرار بخبرتها دفا ولو عدم المسه كان له اهلها ان كان قد دف اولا فان
 نكك حلف العادف اهلها امرت مسقط حد ولا يجب عليها حد كذا لو ادعى ان المودود
 مشترك او اومه حاله العتق وقال فله قدم قوله مع التمسك وكذا الواكبه اهلها ولو قال

فانك تراه انما اذا كان
 قولا في نفسه كذا
 كذا

١٢٠

كتب مريد حاله العتق فانكثت بالقول قولها مع التمسك ولو اقام منه بصغر حاله العتق وافت
 بالكر فلان كما مطلق منها معا وان اتخذ الباري عارضا فالشجر وسجل القزعه ونظر
 كذا لو شهدا به ودف زوجته وقد فعل لم يعمل بها معا لما ولا للزوجه فان اسقطا حدها
 ومضت من عتق صلاح الحال منهم ثم اعاد السهاده للزوجه مال الشجر بقوى عندك قبولها
 ولو ادعى عتقها وارياه ثم شهدا بعدت الزوجه بعد ذلك للعداوه منها العتق اول وكذا لو
 شهدا بعد ما يحكم ثم ادعى عتقها اياها لم يحكم الا اقرب الرد للعداوه وسجل لو شهدا اياه بحد
 زوجته وقد فئا لكن عتقها وحسن الحال نسبا ولو شهدا بعدت زوجته وانما قبل لما ولو
 شهدا به فدف فخرهما بطل وكذا لو شهدا بطلها كذا كذا البت دعوى العتق الا شاهدت
 مسقط ولو شهدا اياهما بالعدت بالعمه او يوم المحسن والاقر بالعمه او يوم البت لم يثبت اما
 لو شهدا بالادوار بالصيف او في الوقت فاعلم ان عتقها بالعدت اياهما بالعدت والاف
 بالادوار به او شهدا اياهما ان اقرا بدهما بالعمه والاخر انه اقرا بدهما بالعمه لان العمه
 والعجه هما عاتقان الى العتق الا الاقرب به ولو شهدا اياهما ان مال العتق الذي كان منى
 كان بالعمه وهو شهد الاقرا ان مال العتق الذي كان منى كان بالعمه (يعمل بعد العتق) انما
 دفان وسواء الادوار بالعدت وقول بالعمه او العمه اسقاط الادوار كذا في الولد عمل
 الفور ولو اضرح العتق بطل منه والحب محالفه العتق في منتهى الحاكم فان اضرح وال
 لم اعرف ولادها قدم قوله مع التمسك ان كان بعد عنها وان كان داروا من لم يعمل ولولا
 عتق الولاد ولا اعرف ان لي النفي مذم قوله مع التمسك انما عمل الصدق بان يكون في العهد
 بالاسلام او ثانيا في بلاد حده عنه ولو لم يكن كذا لم يعمل ولو لم يمكن من النفي لم يرض
 او حسن وحفظ مال واستعماله بمطالعه عزم كان له النفي عند زوال العتق ويجب عليه
 الاستهاد على مائة عمل النفي ان يمكن فان لم يستهد مع المكنة بطل عنه ولو كان بعد اوجب
 عليه الحضور والنفي فان ما خسر بطل عنه الا الحوف في الطريق او عن الحاكم مع الحاكم فان
 ما عتق ولو حصر وقال لم اسمع بولادها قدم قوله مع التمسك وكذا لو قال سمعت اياه
 مالم يبلغ النواثر كذا انما لم يولد مع امكن الوطى ولا يكتفى العقد المحتمل للعداوه على الوطى
 اذ لم يعلم امكن وطيه ولو تزوج عند الحكم بطلها في المجلس بتمام ايه بوله من جسد العقد
 ستة اشهر لم تحق وكذا لو تزوج مشرق مغربه ثم استولد ستة اشهر من جسد العقد

كذا

هذا اذا كانت عادتها مسبقه وان اختلفت صيرت الى العقب ان الحنف والشافعي منه
 عند الحنف ستة وعشرون يوما ولخطبان الاخر دلاله الاجماع على ان العقب
 ولو اجبرت بعد انقضائه الا انما يحصل الاثر الثلثه صدمت سواء كان لها عاده او لم يكن ذلك
 اولها وعليها التمسك ان كثرها الزوج فان اختلفت بغيرها العقب في دون ذلك لم يسل ما في زمان
 الامكان وقالت وفتحت في الاخبار والافان انقضت عدي قبل قولها وان كانت معه على ما
 احدثت به فالوجه انه الحكم بالانقضاض ولو ادعت الانقضاض بالوجه قبل قولها اذ امر بعد
 الوطى او امكانه وحيث كان ولا شرط صبر وقت مضى ولو كانت معدة بالمهر فان
 انقضاضه وان الطلاق او الرقاه احتسب له شهر او اربعة وعشره ايام وان اختلفا فالقول
 قول الزوج لان القول بوله في اصل الطلاق وكذا في وجه حاشي الحنف وهي في سبب كحيف
 بعد من الطلاق والصحح مع القول بسله شهر اما الناييه لكن في الصفه التي لم يسلخ
 فالاحكام ان اختلف عليها وان دخل بها على ما عزم طلاقا لا يسلخ ولو كان من قبل الحنف لسلخه
 ان شهر فان خرجت اليه ولم تزكها فخرج من العقب وكذا النورث الاظهار للسلخه وان لم ينقض
 الا شهر اما النورث الدم في الشهر الثالث واخرت الحنفه الناييه او الناييه ما بها بغير سنه
 الاحمال الحنفه تعتد بعد ذلك بسله شهر وهذا على المسترايه والشافعي ما في الهاء ان
 باخرت الحنفه الناييه صيرت عام سعه شهر ثم بعد سله شهر وان رأت الحنفه الناييه
 قبل عام سعه شهر وافر الناييه صيرت سنه ثم بعد سله شهر وانما مات ما سله
 ومن حجه عشر شهر او ثلثه الافرد في اسكال والروايه صحيحه اذا رأت الدم بعد الطلاق
 من ثم بلغت سن الناييه اعدت شهرين افرس ولو طلق المسحاح وعرف انما حنفها اعدت
 بالاداء فان لم تعرفها اعتبرت صفه الدم واعتدت بما يابيه دم الحيف فان اسسه رجعت
 الى عادته فاما فان اختلفت او معدت بسله شهر ان فلما ان هله تخيرون على شهر
 منه وعمل قول بعض علماء ارباعا جعل عشره ايام طهره وعشره حضا كانت عدتها اربعه ايام
 ولخطبت ولو كان لها عاكه مسبقه لم اضطرت قصار بعد ان كانت كحيف في كل شهر فزم
 لا الحنف الا في شهر اوله وصار عادته اعدت بالاداء المجدده لا بالحاده الا ان ولو
 صارت لا الحنف الا بعد ثلثه شهر او ازيد اعدت بالانقضاض والصادق ما عزم من الاعتبار
 بالانقضاض من بسله الا شهر اليه الاول ولو كانت الحنف الا في كل اربعه شهر
 فان

هذا اذا كانت عادتها مسبقه وان اختلفت صيرت الى العقب ان الحنف والشافعي منه

ما زاد من اعدت بالانقضاض الحنف بالانقضاض ان طلق في اول الهاله اعتدت بسله شهر
 اهل وان طلق في ارباعه شهر اعدت بهلاليين واحد من الرابع وكله ثلث الاول ونوى السج بكملة
 الناييه من الاول وتلقوا العات والاصناف ولو ارباب الحنف بعد انقضاض العقب والشافعي لم يسل
 الا ان طهر الحنف ويحصى ان من الاول ولو عدت اليه بعد العقب وقبل النكاح حاز لها ان سلك الناييه
 اما لو ارباب الحنف بعد انقضاض العقب ما بها لا سلك ولو انقضاض العقب حتى يحصى الحنف او يصح الحنف قال الشافعي
 اذ اطلقها فارباب الحنف بعد الطلاق اذ عدته صبر عليها ثقه شهر ثم بعد ثلثه شهر
 فان اذعت ثلثه شهر كحلها لم يلف الهاء وقال ابن ادرس السعه كافه وهو صدمت الصفه
 عند السيد المصنف او التي لم يحصى في ن بين من يحيف عدتها اذ اعدت بالانقضاض شهر ثم رأت الدم
 بعد العقب فان عدتها مضت والاصل ما عدت بالاداء اجماعا وان رأت الدم قبل انقضاضها فاما
 فعمل الا ان عدتها لم يسلخه قبل الدم من الاثني عشر لانه اسفل من طهر الحنف ويحصى
 لان العقب هو الطهر من الحنف **الفصل الثالث في عدل الحامل في الطلاق** وما في سبب
 الحامل بعد من الطلاق بوضع الحنف سواء كانت حرة او اب وسواء حرة بعد الطلاق لا قبل
 او ما في اكثر من الحنف والاصل ما يورث بعد ما يورث الا حلف بان مضت بسله شهر ولم يصح حرج
 من العقب وان وضع قبل بسله شهر حرجت انضاض العقب والمعتد الاول في الزف من
 ان كثر الحنف ما لا يورث ما بعد ان علم ان حمل ولان كان عليه سوا طهره حله ادى من عيني
 او طهره او بدا ورجل اوله بغير كفن بقول القائل ان منه يحيطها ما لا يعرف الا اهل
 او تلقى وما يتجسس ليس منه يحيط طاهر ولا باطن كفن هذا القول انه حله ادى
 لوقتي الحنف وتصور لما لو الفت ما لا يعلم هل هو ما حلفت فيه للادمي او اما ان العقب لا ينفق به
 قال الشافعي لو الفت بطفه او علق انقضت بها العقب ولو طلق ما دعت الحنف صبر عليها سوا شهر
 حتى اقصر من الحنف لا ينفق دعواها وفي روايه سنه وكذا لو وضع ولد او اذنت ما افرع
 احد القوائيم ولو كانت حاملا ما سكت ولدتها وبعثها اهل من سنه شهر للسج فوالان احدهما
 انما من موضع الاول لا يحل للزوج حتى ينقض النكاح وانما انما من موضع الحنف وهو
 وكذا لو ارضعها ودفن حنف ولدها صحت الرضعه والاصل ان الرضعه حله الولد كعلمها
 فوالان في ان الحامل هل يورث دم الحنف ام لا فان فلما الاول لم ينفق العقب به بل بوضع الحنف
 بعد الحنف من الرضا اذ اطلقها الزوج ما لا شهر الا بالوضع من حنف الطلاق والا عمار بالحمل ومن

هذا اذا كانت عادتها مسبقه وان اختلفت صيرت الى العقب ان الحنف والشافعي منه

هذا اذا كانت عادتها مسبقه وان اختلفت صيرت الى العقب ان الحنف والشافعي منه

السهم بعد الوضع لمن الحي به وبالأثر بعد للطلاق ولا بد اخل العدان ولو دخل اوله حاله
 من جعل محله يكن عليها عد من الرضا وحار لها الزوج ولو لم يحمل ما اقر ان عليها العد
 اذا افعاعل زمان الوضع ثم اذعت وموع الطلاق قبله واذا عي هو البعدية فدم مولد مع الزوج
 على زمان الطلاق وادعي عدم الولاده عليه واذا عت لم يدم موالع الزوج ولو حملها لم يكن
 ادعي سبق الولاده واذا عت سبق الطلاق فدم بوله لا حياه بقا الزوج ولو حملها البت انها
 ملكت زوج الزوجه الا حاله العاوضت له تركها لجواز الاقضاء ولو اذعت من اخر الطلاق عن الولاده
 معالت الا يعلم لم يكن حوايا والزمت الصدق او الكذب وان سكنت حلفت وكذا الولات لم يفر
 الولاده معال الا يعلم كلف احد الامرين فان نكل حلف ^{ان} لو اتت بولد بعد الفلانة لمسه فادع
 من حسن الطلاق لحقه في المان والرجعي سواء ^{ان} حلف باعضا العد او اذا استخف العفد واستخفي
 حتى يضع وان كان اكثر وكان ما سلم لحقه وسفي بغير احان وبعض العد بوضعه انكار كونه
 منه وان كان رجعا لحق به ان ات به لدون اكثر زمان الحمل من وقت افعال العد وان ت
 به اكثر لم لحقه ولو وضعه اكثر من مرسه اشهر من حسن الطلاق المان او من حسن افعاله
 الرجعي فاذا عت انه زوجه انعقد صديده بعد ما حكم عليه بالمرور والعفد وبسبب الغراس من مان
 اعترفت او ما بت السنه بولاده هذا الولد لمعه والاما قول مولد مع النكاح على من العلم بالادها
 وان انكر قبل مولد مع النكاح فان نكل حلفت وبسبب النكاح فان ثبت الولاده لزوج الولد بالعرش
 ولم ينف الا اللعان وان نكل لم بسبب النكاح وفي احوال الولد اسكاه ولو مات الزوج فحلف
 ولدا وادع الحكي حكم الزوج الا ان يحلف على من العلم بالنكاح المصنف وليس له ان لا يزوج
 بالعرش والولاده وكذا لو كان اكر وصدوها وان صد بها واحد وكذا ما اكر وحلف اخذت
 المصدق بسبب حصته من المرات ولا يثبت السبب ما مره الا ان يكون عدلين وكذا المرأة
 ثامه بالسهم من حصه المتوفى ولو كان عدلين اهدت من المصح وكذا النكاح لو كان الوارث عزوز
 ولو اكل الوارث حلف وان نكل حلفت وبسبب المهر والعراش وان نكلت مولى الشيخ عدم ايقاف المهر
 الممن الى ان سلح الولد ^{ان} لو تزوجت في عدتها في منيها ولا يقطع العدة للاول ان لم يده
 المان او دخل مع علم النكاح والعدة ولو دخل مع جهل احد ما لحقه النكاح وجازت فرائض
 وانسلطت على الاول وسفوق منيها وبكذلك على الاول ثم ساقف لفرق المان ان لم يكن حلالا
 وان كانت حامل من الاول بان ثاب به الاصل من منه اسهر من وطى المان ولمسه فادع من وطى
 الاول

نسبه
 الولد

الاول اعدت بوضعه من الاول واساقف ليه او اعدت للماني فعلى الاول العفد
 وله الزوجه منه الحمل وان الحي الماني اعدت بوضعه له م اساقف كما العدة للاول
 وله مراحمها بعد الوضع في كمال عدته وهل له الزوجه في زمان الحمل مولى الشيخ ذكره والصح
 في الموطي من الزوجه كالا حرام وان امكن الحواي بها اودع من خرج اسمه الحي به واعدته
 بوضعه له ولا خلاف ليه ان اعدت وان لم يمت الحواي بها اخلت بوضعه على الاول ثم
 اساقف اذى للماني ^{ان} كل من عدا اللعان والموت فان حكم الطلاق في العداد
 بوضع الحمل منه ^{ان} الفصل الرابع في علة الوفاء فانه من مباحث ^{ان} الحق المكروه العقد
 الصحيح اذا ماتت زوجه لم تحمل اما ان يكون حاملا منه او لا فان لم يكن حاملا اعدت ما ربع
 اشهر وعشره ايام سوا كان صغيرا او لا العا كان زوجه او لا دخل بها او لا وان كانت حاملا
 اعتدت ما بعد الاخلت فان وضع قبل افعاله اربعه اشهر وعشره ايام صبرت حتى يسقط وان
 اقصت قبل وضعها صبرت حتى يضع للحامل يكون اول عدتها من حين الموت فان واقع اول
 اللعان اعتدت ما ربعه اشهر عدا ليه م عشره ايام من الحاميس وسر غروب الشمس من عاين ان
 كان في ايام الشهر ادى بعض يوم حسب ما من الشهر واحسب سله اشهر بالمال ومن من
 الحاميس لم يمت بومال ملى ذلك الوقت الذي مات منه ولا فرق في الاعتداد بالابوعه الاشهر وعشره
 الايام بين ان يحلف فيها او لا لم ان كان الحمل شبهة ^{ان} لو ماتت صبي له دون ربع سنه وامر الحمل
 اعدت بالسهر دون الحمل سوا طهر الحمل عدونه او قل ثم ان كان الحمل شبهة او عقد
 ما يد اعدت به عن المصح به ثم بعد الوضع بعد ما لا شهر على الوفاء وان كان من زمان اعتد
 له واعدت ما ربعه اشهر وعشره ايام من حين الموت ^{ان} اذا وضع بعد السهر خرجت من العد
 لمحن الوضع والاستراط في ذلك فزوجها من العاين وكذا في الطلاق واذا ارجعت لم يحن ان تحول
 حتى تظهر ^{ان} المكروه بعقد الشبهة ان لم يدخل بها ومن منيها ما اعدت سوا ما العايد
 او لا وان دخل وفرق بينهما اعتدت سله او من حين الفرقه ان كانت من ذوال الحيف وان كانت
 من ذوات الشهرة اعتدت سله اسهر وان كانت حاملا اعدت بوضع الحمل والعد على الوفاء
 لم يحد لو مات قبل ان يعقن منيها ما وصلها ^{ان} اذا طلق زوجه باسمات في العد
 اكملت على الطلاق وان كان رجعا اساقف على الوفاء وانسلطت على الطلاق فان كان
 مرد في العد مات لم يكن عليها عد اذى ولو اصرها في العد ثم طهرها وجبت من السبب

لغير المان بالاصل
 ما لا يزوج من عدتها
 ما لا يزوج من عدتها
 ما لا يزوج من عدتها
 ما لا يزوج من عدتها

لغيره
 لغيره

الاعمال الواحدة سواء كانت حاملا او حاملا ولو اسرى الحارس بعد طلاقها ومضى بعض الحقان لم يجر
في الصحيح فان احراز الامساك او كان عالما سقط حصاره ولسر له وطها حتى يوفي العدة واذ انقضت
مال السج الحبل حتى يسير بها والفضل لا يسير ان العدة انما هي ايام الحيض وعندي في ذلك
نظامه لو طهر حرم على مراته ووجبه وطها ملاحظة وعلى هذا المثل وحقق النبي صلى الله عليه وسلم
على الحن ولو كانت المرأة حامله بالتحريم وحمل الواطى لحق النسب ووجبت العدة بحد المرأة
والامهر ولو كانت امه فكذا في العدة فانها على امه والمراد ان عليه عوض مهر الامة
العشر ونصف على التفصيل وعلى الواطى ثمة الولد يوم سقوطه حيا للبعد ولو اعتد
من الحمل من وجهها الاول في العدة كان حكمه حكم الحائض في التحريم المبرور وعدمه ^{بأنه} ولو المطلقة
رجعيا لها العدة وان كانت حاملا منه العدة يوما ونوما والانسب لها ان كانت حاملا و
ان كانت حاملا ملكا العدة يوما ونوما ولا يسقط عنها وكما في الشبهة لا ينقضه الا ان كثر
حامله بنسب العدة للحمل فاذا تزوجت في حداثها وحلت وملكها العدة الحامل لم تكن ما هي
احتمال ان يكون من الاول مسج العدة ومن الثاني فلا يحق طلاقها ما لم يكن بان صوت
وله مال انف منه والامه حتى ينجى احد منها بالوقوع ومطالب الزوج نصف اقص المذنب من
منه الحمل او من الارواح وان ملكا الحمل استحققت العدة عليها نصف من المهر والوضع مفقود
مال الولد ان كان له مال والا وجبت نصف اقص المذنب لا ما قد اخذت العدة لماله المهر والامه
المطالبة بغيره ولو كان الطلاق ماسا فكذا الا بالاربع بعد الوضع كما ملهاها كرجع عقة
اعلى المذنب الفصل الخامس في المفقود وقته ومباحث آ العاين ان كانت عتبت
عز سقطت بغير خرم مال وجهه ما قته وان بعدت المان وطالت العدة مالم ينفق وانه
وان كانت مسقطه لا يسبح خرم ولا يعلم جاله من موت وجهه فان جبرت المرأة والحل فان وقع
امر حال الحاكم احلها اربع سنين من حن الذبح ونحوه في طلبه وموقفه حاله في الايام ما يترتب
حماة وجه عليها البصر ابدا واعق عليها الحاكم من بدت المال ان لم يكن له مال وان لم ينفق
ختم ومضت المدة فان كان للعاين بدل نفق عليها وجه عليها البصر ابدا وان لم يكن له مال
موت الحاكم عليها اربعة سنين من حن البقر وقيل لها التزويج عند خروج العدة
لو جاز العاين وقد خرج من العدة ويكفي الاستيلاء عليها لان عدل سقط احصاءه
في نكاح الشرح وكذا ان حاد خروج العدة قبل النكاح على التوك اما لو جاز على العدة فهو ملك
ها

بالطاعة وكذا الوطير مودة بعد نكاح الثاني ولا عدل ماسه عليها سواء كان مودة قبل العدة او بعدها
او بعدها اذا جرت وجبت لها العدة دائما وان نفق امرها الحاكم واحلها اربع سنين
وجبت العدة فيها انما ان من العدة ولا نفق لها سواء عاين زوجها قبل العدة او اذ طهر
العاين او اذ نفقت او طلق وان كان في زمن العدة او قبلها وجب له ما لم ينزل من الحائض
وان انف بعدها لم يحددها لو اتت بولد بعد التزويج لستة اشهر فصاعدا حكم به للمنفق
فان ادعاه الاول بسبب الزوجه العدة لم يسمع منه وان قال انني دخلت سرا ووطئتها مال
الشيخ يستحق التزويج وليس لعهد الزوجه الحق بالثاني ولو مات العاين بعد العدة لم يترتب
معدله ماسا وكذا الوماة هي سواء عقد الثاني او الاول ومات احد من العدة مالا ان بان الاخر
رثة الفصل السادس في عدل الاب والابن برادق تحكما اذا كانت الزوجه او طلقت
قتل الذلول ولا عدل عليها وان كان عدل وكانت حاملا بعد ما قران بها طهر ان ان كانت من
دوات النسب واعل من اعصابها ثلثه عشر يوما والحظيان الاضرب دلال كالحرم وان كانت من
الشهر بعد ما شهر ونصف سواء كان زوجها او عبدا ولو كانت حاملا بعد ما وضع الحمل اجماعا
بـ لو اعقت قبل الطلاق بعد ما عدل الحرم ولو اعقت بعد ما كان الطلاق ماسا لم يحد
الامه وان كان رجعيا اكمل عدل الحرم هذا اذا اعقت في العدة وان اعقت بعد ما لم يحد
خـ لو طلق العبد الاب واحد بعد الذلول لم اعقت فان احضرت الفسخ ولا رقة لو اكملت
عدل الحرم ولا يجب اسفاف العدة وان امسكت من غير احضار وانقضت العدة من غير رجوع
مانت والعدة على الحرم وان راجع عدل لها الحمار على الفور وان احضرت الفسخ ما اقرت بها ساف
على ختم الاستيلاء ولو طلق رجوع او امه رجعيا لم راجعها اسقطت العدة فان طهرها ساف
العدة ولا اكملها مطلقا سواء طهرها بعد المراجعة او لا ولو طهرها ثم تزوجها لم طهرها ثم راجعها
ثم طهرها قبل الذلول لم يكن عليها عدل مال الشيخ والاعوط اسفاف العدة وكذا الوماة بعد
الذلول ان عليها عدل مال الشيخ والاعوط ثم تزوجها لم طهرها قبل الذلول وكذا عدل
الذنب كالحرم في الطلاق والوفاة ^{بأنه} عدل الام في الوفاة ان كانت حاملا اشهر ونحوه
وام وان كانت حاملا ما بعد الاصل ولو كانت امه لم طهرها ومات زوجها بعد ما راجعها
وعشره وام وان كانت حاملا ما بعد الاصل او امه لم طهرها ومات زوجها ومات
في العدة فان كان رجعيا ساف عدل الحرم اربع اشهر وعشره ايام وان كانت حاملا طهر

الجلت وان كان اما املك عد الطلاق ولو كانت الامه غرام ولد ومات زوجها العدة
اسما في الموماء علة الاقامة ان كان الطلاق رجوعيا وان كان اما املك عد الطلاق خاصة
ر لومات زوج الامه لم اعقت في العدة انت عن الحق ولودر المولى حاربه التي طارها
م مات اعنت بعد وفاته مائة شهر وعشرة ايام ولو اعتمها في حياته اعنت سله ارا
لو طبع لا فرق بين اسما في الحاربه بالسبع وعشر من وجوه الاسعالات كالاسعالم العظمى
والمرات وعز ذلك في الاسير افرح حب اسير او مباح السبع بحسب عمن ومن سنة اسير
هناك سقط جنا وكلمن اسرى حاربه حرم عليه وطوها الا بعد الاسير انوز و حد
ما لم يكن صغر دون البلوغ او اسه ولو كان له زوج فاسما على بطل النكاح وحله وطوها
من غير اسير او اسير المملوك كانت في حق المولى وحرم على المكاتبه فاذا اعنت
من غير اسير ولومات المولى من المولى او الال لم يحب الاسير او لو طلق الال بعد
الذخول حرم على المولى الوطى قبل العدة وكعت عن الاسير ولو اصاب حرم فاسير اهل بيوطها
حتى سلم فان اسلمت كنى الاسير الاول وكذا لو اصاب المحرم واسير اهل بيوطها او اسير
من غير اسير ان ط لومات حول الامه الذي كان طارها اعنت بغير واحد سوا كانت ام
ولد او لا ولو زوج السدام ولد حرم عليه وطوها فان مات السد لم ينزها الاسير ان
ولومات الزوج او لا اعنت اربع اشهر وعشرة ايام وروى نصف ذلك فان ما السد قبل
انصاعها لم ينزها الاسير عنه انصاعا ولو انقضت العدة قبل موت السيد لم يكن عليها اسير
له ولومات السيد بعد انصاعها الاسير اعنت في اذ اسرى حاربه وطوها باحجاب
عليه اسير اوها ان اراد وطها او تزوجها ولو اراد ان يصنعها ونزوحها قبل الاسير افرح
لم يكن له ذلك وروى في بعض اصارها حوازه والاول احوط ولو لم يطاها السبع مان كان غير النجس
او عسا او امه او كان قد وطها واسيرها قال السجلم حله وطها قبل الاسير او حرمها
قبل ذلك وروى في بعض اصارها حوازه وطها اذ اشترها من اراء او دفع اخيرا اسيرها
قال والاحوط الاول ما حرم السرى الحاربه وسايها المملوك غنيا شربها والسطر الهامية
وساير انواع الاسميا والفسد عز ذلك سوى الوطى في القبل فانه الاحقر قبل الاسير في غيرة
وحرمه ان اذ اورث حاربه واسيرها قبل العدة اعنت ذلك الاسير افرح السج ولم كان
اسماها ولم يعصها ما سترت بحضه ثم مصها لم يحده به وليس بجيد واسير الحامل
موم

موضع الحمل ولو اذ في السرى سبق الحمل على السبع صدق ان وضعه الاقل من ستة اشهر من حين
الوطى والا كان القوا يول السبع مع الحمل ان اسببه والا فلا ولو طهر الحمل فادى السبع انه منه و
صدق السرى بطل السبع وان كذبه ولم يكن السبع اقرب قبل السبع لم يعقل دعواه في بطلان السبع
وكوبها ام ولد قال السج والاقوى قوله في النيب لعدم بضر السرى به وفه نظر وان كان قد اوى به
او لا ووضوته الا من ستم اشهر بعد الاسير الحق الولد وبطل السبع فان ات به الاكر من
سنة اسير لم يحس به عم ان كان السرى قد وطها فانت به لدن ستة اشهر من وطه او لم يكن
قد وطها لم يحقه وكان لموكاه وان ات به ستة اشهر فصاعدا لحق به وكانت ام ولد
تزوج الامه من الاسير عند السرى سوا كانت حية او ميتة الفصل الرابع في بقاء
الطلقات وفه بطحا المطلقة رجوعيا سحر السبع والكنى والحدود لها الخروج من منزل
الرجل الذي طلق فيه ويحرم عليه تزويجها منه الا ان يات بها في طهره وهو ان جعل ما يوجب الخلع
مخرج لامته وادى ما يخرج لاجل ان يودي اهلها ولو اضرت الخلع حارها بعد انصاع
الليل ورجع قبل الفجر ولا شرط اذنه وكذا الخلع لاد الخ الوجب وان لم ياذن والحدود لها في الذب
الا اذ به انت لا كنى المطلقة ما سوا لها ان يخرج من سات من غرا ذن وله افرها ايضا الا ان
يكون حاملا وكذا العتق لها الا لا الخ الحمل ملها الكنى والعنف حتى ينقض العقد بحسب بومها
مده العدة وكذا الكنى سوا كانت الزوج سله او ذمه او امه رسلها هو الها للملا وها او لو
سحبها للملا وها رسلها لافق لها ولا كنى ولا يقع للموطه ما شمه من العدة الا ان يكون حاملا
مسبت لها العتق حتى ينقض عند السج كذا الرجوع اس لها ان يخرج وليس لزوجه ان يات من المكن العتق
طلقته فنه ولو انصاع ال اسعالم عنه فالاق بكونه ولوات بالفاضة وهي شتمه اهل او ما وجب
الحد فعلت عن المكن الى اقرب المواضع البية ولو سمها اهل علم عنها هذا اذا اخلد المكن
ولو كانت في مفرد لم يعقل عنه لعدم الفاعل ولو كانت المكن صيفا اسعالم الزوج واهله و
اسقوت طه منه العدة اذ افرحت من المنزل لامام الحد ردت اليه بعد اسعالم
ولو افرحت ستم بعد البية واسكها في غيرة ولا سقط اسكها جمعها من الاسكان فان حث
والا يذا ولا يجب اسكها في منزل الطلاق لو كان ملكا للزوج او كانت له في اعادة او اعاره
لم يرجع صاحبها الى بعضا العدة ولو انصاع هذه الاعاره قبل انصاع العدة او رجع المعر
عليها الى اقرب المواضع وكذا الفرج المنزل ولو كانت قبل الطلاق في ملكها وطهرتها

عج واه
لكنه

فنه فان اقامت فيه ما حاره منه او اعاره حاز وان اطلب كفى غرضه وكذا لو كانت الدار
 لا يجرها مع سكنى معها الحكم كالاخبري ربح عليه ان كان في منزل مسكنا ومحلها لنفسه
 اليها مال في في منزل متبرع والوصي في حيت والمعتز عاها حاله الطلاق ولو كان صله في
 منزل اذن كان لها المطالبة بالواجب والارحال عن سكنى الطلاق اليه ولو كانت له اذ في
 كان للزوج عليها ان لا يلام ويقتادها ولو اراد السكنى معها حاز مع اسباب المنزل مع لو كان
 المنزل بعد الطلاق فان كان مستند بالشهر مع البيع وان كان بالافز او الوصع مطلقا لم يجر عليه
 قبل الطلاق حرمت ما هو المبيع العوا ولو كان بعد ولا يمكن له فكذا لو كان السكنى له كان
 احق بالسكنى منه ويحوز البيع للحاكم ان كان معناه بالشهر قبل الافضاء والمخلف لها امر في
 السكنى كون في ذمته ان الميسرة طأ السجل بالاشهر تقرب ما هو المثل فيها وفي المحامل
 ما هو امر الجمل وذات الاقربا بالامل ايضا فان لم ينف والا احدث نصيب الزايد واعادته في
 الجمل قبل الاصل لم يضر فيه في العزم ما يجب ما بقي لم وهل يضر في اول الملك الجرح او كل يوم
 باقوله فيه نظر فان اكتمل اسباب السكنى الطلاق ما حارب لها بعد سكناها فيه ولا سكنى
 في اقرب المواضع اليه كى لو امرها بالاسعال ثم ملها فان كان قبله اعتدب فيه واز كان
 بعد استقرادها في الثاني اعدت فيه وان كان في الطريق اعدت في الثاني والاعتبار
 بالاسعال للدين دون العاش والعيال ولو حاربت في الثاني لم عادت لتعمل ماشيا ومساها
 مطلقا فيه اعدت في الثاني ولو امرها بالسفر فمطلقا بالخرج لم يحل لها السفر واعدت
 في منزلها وان خرجت ولم تعارق المأزل سوى الشجر وجوب العود الى الاقرب وان فارقت
 بنيان البلد لم يكن لها العود وحاز لها وان كان اذن لها في الحج او الزارة او غيرها لم يجرها العود بعد
 فضا الحج ومعنى له انام للزارة والزهة فان لم يجره فنه وصافه ملها الاقامت وان دوت
 رفق واجب ان لها العود مع الامر به ان علمت وصولا الى البلد وقصا الى العود وان
 علمت عدم سكناها مال الحج الاوى وجوب العود ايضا الا بما موره به وهو حسن ملكا كان اذن
 لها في مقام ملك في البلد الثاني حاز لها المعام فنه ملك المذموم **يا** اذا اذن لها في الاوام فاجرت
 ثم طلقها خرجت لاد الحج ان حازت ثوابه لم يعود ومعنى ما في العود وان اسح لها او كانت حرة
 نعم قال الشيخ الاتق بذهبها اليها نعم وبعض عدلها مع وعين ولو طلقها لم ارجعت اليه
 العود ثم اكملت العرق وان كان المحج مكد كذا ان لم يكن قد مات الوقت وان مات بحلث

الاوام

عرقه ونصب ان كان راجعا في العاقل لو اذن لها في الخروج الى بلد او منزل فخرجت مطلقا
 واحلها ماعالت بغير العدا فافكر ودم قوله لانه اعوت بصله ثم لو طلق الدوتيه
 حاز لها الاسعال ان اسفل جميع اهل جملها او جميع اهلها وان كان في الباني شقة ولو اسفلوا
 دون اهلها وكان منهم منعه لم يحل لها الاسعال وكذا الوهر اهلها الحوف احصاها الا ان سلك
 في الحوف اذ لو حازت المرأة اهدام السكن او اللوص او ما شدة ذلك حاز لها الاسعال
 ولو وجب عليها حوت وكانت روزه استدعاها الحاكم لاسفاهه والمحاكمة انه لو طلقها ولا يكن
 له وجب عليه ان يسار لها مسكنا ولو كان عاسا اسباب الحاكم لها من مال فان لم يجد له
 مال امره عليه ويحوز ان يقوض اليها النقوض عليها ما تيسر به مسكنا ولو اسار حوت
 او اخرجت من غيرة الحاكم لم يكن لها الرجوع مع وجود الحاكم وصرح مع صله ولو وجد الحاكم من طوع
 سذل السكن لم يكن له الا اوص ولو طلقها من منزلها وانقض العدة ولم يطلب بالافرة
 لم يكن لها الرجوع ما ذكره الاكثر وسكناها ولم يطلب بالافرة حتى انقضت العدة ولو طابت
 في الاسكالان لها الا افر من وقت المطالبة ثم لو طلق الاكن في السفينة فحكمها حكم الدار
 ولو لم تكن مسكنا او كانت دون سكنى مثلها اسكنها حيث شاء ثم لو مات فورث السكنى
 جامع لم يكن لهم مسمته ان كان بقدر مسكنها الا اذا بها اوج انقضت بها هذا اذا كانت حاملا
 بح لا تعق للموت غيرها زوجها ولا سكنى لها ولو كانت حاملا وقال الشيخ لو ببت لها العقة
 من مال ولدها واوصفه المعند ولاوى حزم المعند بطا المتمد عن فطر تبيين روجت
 في الحال ونظم امواله من ورثته ويعتد عد الوفاة من حين الارتداد وعن غير ذلك بعد روجت
 على الطلاق والزنديق من بطن الكفر والظهر الا ان يقل ولا يعمل بوجه **كتاب**
 العتق وتواجه وفي معاصد الاول في العتق وفيه فصول الاول في فضله وما يجب
 وصيحه وشرايطه وفيه ح مناجات آ العتق فيه فضل كثير وبواب عظيم بالمعنى والاصحاح
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعق رقبة مؤمنة كانت فداؤه من النار وقال صلى الله عليه
 وآله من اعق مؤمنا اعق الله بكل عضو منه عضوا من النار وان كان ابى اعق الله
 بكل عضو من منها عضوا من النار وقال الصادق عليه السلام من سخط للرجل ان يسقط عيشه يعرفه
 ويدم عرقه بالعتق والصدق والاصلاح في قوله **يا** العتق لغير العتق ومنه عتاق
 الجليل وعتاق الطير او الصلته واسم البنت عتقا لكونه من ابدى الحسنة ومنه عتاق

العتق

الرتبة من الرق تعاقب العبد واعقته انا وهو عتق ومعتق **ح** حقيق العتق اما في
 وهو لعل ان الحرير والاعناق واما كانه مثل مكك رقيقك او سابه او لا يسل في ملكك او
 لا سلطان لو اذ هب حيث شئت وقد حلتك واما مع الصبح حاضه دون الكتاب سواء نزل
 بها العتق او لا **د** تسترط في العتق الامان باللفظ الصبح مع الله فلا مع لمجرد الله مسكة
 عن اللفظ ولا اللفظ الذي ليس بصبح وان نوى العتق ولا اللفظ الصبح محذوف عنه ولا
 كني الاشارة مع العدة على السقط ولا الكتابه ومن شرطه الترخيد عن الشرط والعقد ولو علمه
 ما حدها لم ينع وكذا لو مال بذكره او حرلك او غزها من الاعضاء لم ينع بخلاف المانع مثل
 نصفك او ملك او غزها وكذا ينع ما عجز به عن الحمله مثل بذكر او جردك والنع بالخالف
 به ولو مال يافقه وقد العتق فنه نظر من بعد احوال الاشياء ولو مال لمن اسم حرة
 انت حرة فخرت مع قصد الاشياء تصدق في نقد الاجناس ولو جعل لم يحكم بالحيه سواء كان اسمها
 العدم وكذا لو مال بذكر او مال بذكر او مال بذكر او مال بذكر او مال بذكر او مال بذكر
 ولو مال العبد غنم اعطيتك من ثلثا لغا ومجرا استخرج بعد شرائه من شرائه العتق حذوه من
 النافع العامل المحارر القاصد الى العتق المقرب به الى الله **هـ** الحاز القوم من المانع من الظل وان
 بلغ عشرة اهل الاوك والامن المحنون والامن للمكرم ولا السامح والعاقلة والكرام والامن من الموقر
 به الى الله كمن اعقب لغرض ديني من جلب نفع او دفع ضرر وسطرا ستره التوقيع
 الكافي سواء كان ذميا او حرا لانه لا خوف الله **و** وتوزع في الخلاف والانع من المحرر عليه
 ليعه او يلبس **ز** تسترط في العتق الملك فلا يصح العتق قبله سواء علمه به او لا علم له
 بدر عتقه عند ملكه **ح** وكذا في كل عتق مشروط فانه ينع بالذبح حاضه ولو اعقب بعد
 غنم لم ينفذ وان استراه بعد ذلك وكذا لو اصابه المالك ولو كان العبد ثوبه الصبر
 لم يصح عتقه فان قوته على نفسه **ط** اعقبه **ح** عتقه **ح** لا الاقرب عدم استرطه عن
 المعق ولو اعقب احد المالكه كان العتق الله مع احوال وجوب القربة ولو عدل عايشه
 الى غنم لم يعقل رجوعه والعق كونه بالقول مثل اجتره بعينه في هذا وهو لم يصح بفعل
 الاقرب ذلك مثل ان يطارد في الحارس سبعين الاقرب للعتق على سبيل الاستمال
 في المس ساهق والنظر كذا كذا **ا** اما الاستحداق فالوجه انه لا يعتق ولو مات قبل العتق
 فالاقرب القربة دون حسن الوارث ولو ادعى ارادة معين من الطلاق صدق وحلف
 للعتق

للعتق ان اذاعه ولو اعقب معينام سبه ذهب الصبر حتى يذكر ويعمل بقوله في الذكر **ب** العتق
 لو ادعى غير المعين اراد به ولا يعقل رجوعه والاقرب عنهما ولو لم يذكر لم يصح القربة مادام
 حيا ولو مات اذاعه ولو ادعى الوارث العلم رجوع اليه مع العتق لو اذاعه الغنم ان ينع
 عليه ولو حله الى من لا يصح عتقه كما لو مال عبدي او حاربه حر من تحت ذلك فظهره مسترط
 اسلام محل العتق فلا يجوز عتق المملوك الكافر وبيل يصح وبيل مع الذبح وبيل مع
 المخالف والعاجز عن التكسب فان فعل استحق له اعانته وبيل عتق المومن خصوصا
 اذا ملك سبع سنين وبيل عتق المصعف وولد الزنا وولد ابن ادرس ضعف عند
 الفصل الثاني من بيع استرقاقه وفيه طماحت آ اما استرقاق اهل الحرب ومم مبيع
 الكفار عدا اليهود والنصارى والمخوس القانتين بشرط الذمة ولو اصلوا بها حاروا حرا
 ثم سيري القوت في اعقاعهم وان اسلموا بعد الاسترقاق استحوذوا بغيرهم الكفار ان
 كان ابيهم لم يملكوا كافر او فاسقا وكذا يجوز شرما سبه بعض الكفار غنم وان سري القوت
 بعض اولاده او زوجته او احد ذوات ارحامه اذا كانوا محصن للبي وكذا يجوز شرما سبه
 الطالمون وكذا سبي المومن **ح** كل من اقترع على نفسه من المانغ العقل العبودية مع
 حباله مرقه بحكم بدقه وكذا من قامت عليه البيته بالعبودية وان كان صبييا او محنونا
 لو انك وكنا الملقط في دار الحرب ولو كان العبد سابع في اسوار المسلمين وبدا المالك عليه
 حاز شراره ولا يعقل دعواه بالحيه **ا** بالبيته **ح** من ملك احد ابوه وان علما او احد اولاده
 وان ذل ذكورا كانوا او انا اعقب عليه في الحال سواء كان المالك ذكرا او انثى وكل ذكر ملك
 احدى المحرمات عليه فيما عتق عليه في الحال والمحل كل من ملك بعض ابعاض اعني اصره
 وفردعه عتق عليه سواء كان المالك احساره كاشرا او الاله اب او غير ما ارثت **و** **ا** **ح** **ح**
 ويجوز ان ملك من الذكور والامات عدان ذكره كالاخ والعم وبنت الحال وكذا المرأة
 سواء كان دارا او لا **ح** عتق **ح** عتق **ح** لو ملك وكذا اني دوى الارحام وساكن في الوارث
 ويصح العتق في العمود والمحرمات من الامات حتى استقرار البيع ولو اسرى بحسار
 المانع عتق حسن العقد لاجن الاعضاء اختلف علما وا في الرضا فبالسبح على ان
 العمود منه والمحرمات من الامات كالاخت ولها وبنت الاخ والعم والحالة كالبي
 في الحق والمعتد وان ادرس على جواز استرقاقهم والفقهاء **و** لو ملك بعضا من غنم

لم ينع
 اية الله

معق عليه عتق ذلك العتق فان كان معيرا او ملكه بغير احصائه لم يقوّم عليه وان ملكه
 مويرا محتثاره قال الشيخ يقوّم عليه ولولا موال الوصية للطفل والمحمون في عتق عليه
 مع اسفال الصرا لا معه وان فعل الوصية بالعتق منه ان كان معيرا لا مويرا بل موال
 الشيخ ولو اسرى الميراث فربما عتق من الثلث ما يحمله ولو ملكه وصية او هبة اعلم ان
 عتق من راس المال او من الثلث يغفل الاول عتق على المحور عليه للفس والمدين الميراث
 لو استراه لمحاياه فقدّر الحماة بحج على الاحمالين والمانى لا عتق ولو قهر الحن من ماله
 سعه ولو قهر اياه فاسكال من دوام القهر المثل للعتق مع فسخه ودوام الغرابة اوجه
 للعتق ولو اسرك وكمل من عتق عليه فكشرايه ولو وصى له بعض ابيه مات قبل ان يترك
 فعلى اخوه له سري على الميراث ولو الشرح ان خرج من الثلث كما لو مصلحها ولو اوصى له بعض
 ابن اخيه مات فعلى اخوه اعلم على قوله عدم العتق على الاب ولو باع على الاب والابن
 صفق عتق بصيب الاب وسري الى بصيب الشريك ووجب عليه القيمة على ما احصاه الشيخ
 ولو قال لمن هو اكبر منه هو اني لم عتق عليه ملكه له ولو ملكه من ذلك من الرابا اوجه انه لا
 عتق عليه ولو استرى اياه وجعلها عتق عليه خاصه فان وصيته اني عتق ايضا والا فلا ولو اسرك
 الابن والزوج الام الحامل منه مع الحمل صفع عتق الام على الابن ومن حصه الزوج عند الشرح
 بان كان الولد اني عتقت عليهما والزوج احد ما على الاخر شي والاعس على الزوج ورجع
 المالك بعد بصيبه منه عليه ولو زوج السركان الحاربه من اياهما فقلت عتق بصيب
 على الحد ولا سري اذا الاحتيار **ر** اذا على المملوك او حذم او اقعد او بكل به صاحبه عتق
 ونزاع ابن ادرس في الاجنح صفع لده الى بصير الصحيح عن الباقر علم **ر** اذا اسم المملوك
 في دار الحرب ساعا على مولاه وخرج البينا قتل عتق عليه ط من مات وله وارث مملوك لا يخرج
 وحلف ما بقي ثمنه دفع الى مولاه وعتق الفصل الثالث في عتق السرايه وفيه ثمان مسائل
 من عتق بعض عبده على او كثر سري الى الباقي ان كان مشاعا ولا يسمع العبد ولو اعقب
 وضا او عتق لم يصح سواء امكن حياه بدونه كاليد والدجل او العتق كالراس والطن **ر**
 لو اعقب شركا له في عتق يقوم عليه الباقي شرط عليه ان يكون مويرا مال باصل عن موت دم
 ودمت يوب لم عليه دس بعد ماله في كونه معيرا اسكال والميراث معبر بالزاد عن
 الثلث والميراث مويرا ولو قال اذا انت مصيبي منك حر لم يبر اسفال مال الى الورث ولو

كان

كان معيرا بالعتق بالاقرب اليه نذكر العتق وان عتق لحياته ولو ورث نصف ماله
 لم يبر ولو اتت او استرى بعد الشيخ سري ويقوّم عليه بصيب الشريك وعندك في نظر
 وان عتق العتق من بصيب او لا موال عتق بصيب شركه او لا فاعا لو مال اعقت نصف هذا
 العبد عتق جميع بصيب او لا ويقوّم عليه بصيب الشريك والارب ان لو مال موت نصفه
 او اقر نصفه المصيف بصيب ميم **ر** الشريك المعتق يقوّم عليه بصيب شركه
 ان كان مويرا وان كان معيرا سعي العبد في ملك باقته فان اسير بعد العتق لم يبر العبد
 عليه شي وقال الشيخ ان نقد الاضرار في ملكه مع ساره ويطلع عتقه وان نقد العتق
 سعي العبد في ملكه حصه الشريك مع ساره المعتق واعاذه وما اعتراه اقر بان العتق
 لا ضرر باطل **ر** لو اشترى العبد من البعي او عجز كان له من نفسه ما عتق وللشريك حصه
 والكتب ميمها والنفق والقطر عليهما وكجز الماياه مساو للمعاذ وغيره ومع يمكن العبد
 من السعي لسر المولى استخفاف ولا مطالبه بالصرونه ولو ورث لم ساركة المولى لان شريكه
 الحقة الاقرب عدم استرطاسا عتق حق لازم او غير محل السرايه كالزمن والكتاب
 والاسلاد والحمايه والديبرغ لو كان وقفا لا ارب عدم اليون **ر** لو نقد المعتق **ر**
 احد رماه فموت حصص المخلص عليهم بالسويه وان عادت الخصف ولو كان احدهما معيرا
 احتسب يقوّم الميراث ولو اعير احد من العتق فمزم عليه بعد ساره وعلى الموير ساق
 الميراث **ر** الاوى ان حصه الشريك عتق بالاد او يحمله العتق وموى الشيخ انه ان دفع تنقيا عتقه
 وقت العتق واللام عتق يغفل الاول لو احلفان العتق ودم مولى الشريك انه سري منه ولو
 اعقب الشريك ما اقر في نفوده لمصادمه الملك خلاف ما لو باع او هب لا يحلفان العتق ولو
 يجب على المعتق قيمه البصيص ولو هرب او فليس اقر حتى اذا اهدى وعتق بالاد او الولد
 قوله في عدم العتق مع التمسق بصيب الشريك على الربط على الابن ويجوز على الاول
 واذع كل عتق عتق شركه كالحلفا واستقر بينهما على الباقي ويجوز على الاول ولو كان معيرا
 حازله ان يحلف جميعا ان كانا عدلين ويجوز او يحلف احدهما ويجوز نصفه ولو كان
 احدهما ماسقا حاز ان يحلف مع العدل ويجوز النصف ولو كانا ماسقا فلو هب انه يستع
 في ميمتها لا يعتد بذكر ميمتها عتق الشريك ولو استرى احد ميمتها بصيب صاحبه عتق عليه
 ولم يبر ولا لاله ولو الكذب نفسه في سعادته لم يعمل ولو اسرى بصيب صاحبه يجوز

لعمري

والاولا لاصدها عليه وان اكذبها على اسكاله ويعبر القيمة حتى الحق والقول
حول الشريك في نفي العيب ولومات المعق اخذت القيمة من الشريك من الاصل مع الصحة والاول
من الثلث والاقوم مع الوصية تحققة لولم يحلف سواه والحق الوصية بعين الصبي خاصة
وان حلف ولا مع التدبير ولومات العبد قبل دفع القيمة على الثاني من وجهها مطعاً وكذا
على الاول على اسكاله ولا فرق بين ان يكون الشريك مسلم او كافراً او بالغاً او قاصراً
ملكاً او ائماً معق على العادى ويكون الاول كله للمعق هذا مع السار والملك
مع الاعيار بل السدس للعبد فله من الاول بعد ما عتق كما لو ادعى الشريك صفة زبدها
القيمة فالارب بعد مولى المعق على العادى حتى المعق يجبر على دفع القيمة ساره
والشريك على دفع ماله ادا المعق القيمة ولو ادعى عتق نصيب لم يقوم عليه نصيب
شريكه وان كان عناء اموالاً عتق عند الموت فانه يقوم عليه ما يحتمل الثلث وكذا لو
ادعى عتق الصبي والمكمل وهل يعتبر في الاخر رضا الشريك اسكاله بالاعتق
نصيبه من حمل لم يقوم عليه حتى وصفه هو موصى فوحت عليه جلي وعتق معها ولها
ان ولها بالسرابة ما اعاق وسعيه للحل وان فلها بالاداسرى العتق في الحل وقوم نصيب
حتم يوم سقوطه متى لو كان المعق مجبر لم يقوم عليه واستثنى العبد من
حكم عتقه اجماع وثبوت بقيمة في دمه سعى فيها او الرقعة في الثاني حتى يردى العاه
الارب الثاني ملو له وفي ماله كان له بقاء بقاءه والثاني ماله موروث ورثته
ان فلها بالاول وعلى الثاني يكون نصيب الرقعة ملو له ويستسعى حين عتق الاول ولو
اعتق الثاني نصيبه مع على الثاني لا الاول وهل يسلّم اسقاط حق العاه الارب ذلك
ان اذ ادعى المعق عتق الموصى وشهد عدل اذ له الحلف وان احتج العبد بالحق
سب له قيمة نصيبه على الموصى ولو لم يكن شاهد عن نصيب المدعى اعترفه
ما لم يمه بالسرابة ان فلها المعق بالاعاق ولا يعقل سعادته لو كان عدلاً لم يحلف فان
نكل اسحق بالمرجع ووجه قيمة نصيبه ولم يعق نصيبه لم يدعاه عليه ولو ادعى عتق
لمعق لم يعق منه شيء ولو كان عدلاً حلف مع العبد بالاداسرى حتى يصفى احد
العبد من المساوين معهما المشترك بتمه ومن غدر والاركة سرك الارب سركه
فان اعق نصف من العبد الاخر عتق والاسرابة الاعاقه وان اعق الاول في يوم
اور

الموت لملكه خاصة والاسرابة ونصف عتق الثاني على احازة الورثة ولو اعق الاول
في الصحة وتصدق الثاني في ماله لم يصدق الثاني لا سعاله منه نعمه الاول
لو شهد اعق نصيب الموصى ثم رجعا بعد العتق والحزم عتق ما قيمه العبد اجمع
ولو شهد اعق مريض يعق عتق الشريك محكم الحكم ثم شهد اخوان عتق اقره هو
الثلث ورجع الاذان وما بينهما السبب وكذا عتق الورثة في الرجوع عتق الاول والاول
رجوعهما ولم يغزما ويحتمل ان اهما اشرا الثاني واعاقه لمنعهما عتق سهاد
الرجوع عنها ولو صدقها الورثة عتق الثاني ورجعوا عليها نعمه الاول وان اخذ
ما بينهما بطل عتق المحكوم بعتقه ولا غرم ولو اطلقا او احدهما او اسن البارحان اقر
سعتق ان رجعت عليه وبطل الاول ولا غرم ولا الاول ان خرج عليه ثم ان كذا عتق
الورثة في السهاده عتق الثاني ورجعوا عليها نعمه الاول وان كذا موهما في الرجوع فلا غرم
نق لو وكل شريكه في عتق نصيبه اعق نصيب نفسه سرك وقوم عليه على اسكاله
سما من عدم لما شرا في الاكلاف على سبب في الصمان والاولا كله للموكل وان اطلق في
ولم يوثق العمل الاضافة الى نصيبه والى نصيب الشريك وايضا فيهما الفصل الرابع
في الاحكام ومنه تر محبا آ لشرط على المعق شرطا في نفس المعق وجب عليه الوفاء به
فان شرط عوده في الوقت عند المخالفة قال السج بواذ عتقها والوجه بطلان العتق ولو شرط
خدمته سنة مثلا لم فان مات المولى اسحق الورثة لخدمته ما في المذم فان ابر حتى اصبحت
فالوجه موت الابن لم عليه وهل شرط في ذمه لخدمته مولى العبد الوجه وكذا لو لم
يبطل فالوجه بطلان العتق ومع القول بعتق في المذمة وعليه لخدمته ولو قال اسحق
وعلى الف اعمل الصحة كالخدمة بعتق الى رضا العبد والبطالان الله في الحصة
شوط والخدمة والحجج اسسها وكذا ان شتر على الف دفع الف لو قال اصدك اعمل
الف فعلا عتق من نفسه ويحمل وجوب المسمى وعدمه للايمان فوجب بعه رقة وكذا
لومات قبل السان واقره ان لا يحرك التدبير في كفارة العتق ولو اقر عتق عتق
عدمه عن كفارته ومع عن الاس واسفل اليه عند الاس تحت لو نذر عتق اول
ماله وولدت اسن دفعه عتقا ولو خرجا على العاقرة واسسها الاول سهاد
ولو علم السابق احصى العتق ولو خرج ميسرا والاخر حيا اصحاب عتق الحى ميسرا والاول
الاسان

الاسان

الاسان والاولا كله وان اعق نصيب المولى سرك نصيب المولى سرك نصيب المولى سرك نصيب المولى سرك

والميت عند الاعناق والتزكه اهل الارث من جن الوفاة ^{الاحق} الوارث ولو كان
 للميت مال غير العبد المحرر عتقه ماله مئة فما زاد عتقوا جميعه وان كان اقل من مئته
 عتق بعد ثلث المال كله ما اذا كان العبد نصف المالك عتق ماله وان كان يملك المال
 عتق نصفه وان كان ثلثه اربعة عتق اربعة اضعاف وطريقه ان يفرق ثلثه العبد
 في ثلثه ثم ينسب اليه مبلغ التزكه بما فرغ بالثمن عتق من العبد مئله ولو كانت مئله
 الفا والمال الف ضرب القيمة في ثلثه يكون ثلثه الف ثم يسب اليها الف فيكون ثلثها
 مئله ولو كانت مئته ثلثه الف والتزكه الف ضربت مئته في ثلثه مئله مئله و
 يسب اليها التزكه اجمع يكون اربعة اضعافا ولو كانت القيمة اربعة الف والتزكه الف
 ضربت مئته في ثلثه يكون اثني عشر وسببها خمسة الف يكون ربعها سدسها
 فيعقب ربع العبد وسدسه وهكذا ولو كان عليه دين مستوعب ماله عتق ولو تعدد
 الموقوف والارث بعد نصف العبد جعلوا مئتين وكسب رقبته للدين باخرى للتزكه
 مئله من يخرج للدين فله عتق ثلث الباقي بالتزكه ولو كان الدين ربع العتق كتبت
 اربع رواق واحده للدين وثلث للتزكه ثم يفرغ للمحرمة مائه ويوزان كتبت كذا واخرى
 للمحرمة والباقي للتزكه ولو اعقب المريض عتقه وهو يخرج من الثلث عتق ثم طهر
 دين مستوعب سح في الدين ان ملأ حكم الوصية في المحاربات ^{حتى لو اعقب المريض ثلثه}
 مساويه هي التزكه عتق اقدم بالتزكه ثم طهر عليه دين مستوعب بطل العتق والقيمة
 ولو دفع الوارث للدين منه ليصحا فوئ الشئ احاسه ولو كان بعد نصفهم احمى بطلانها
 على ضعف مئتي الدين بعد التزكه من الدين والتزكه ثم توقع للمحرمة وحملها على
 الاموال مئله نصف الموقوف في الدين ومطالب الورثة سبقت الدين الا من الباقي او غيرها
 ولو اعقبهم اذ يتهم او اوصى بعقبهم عتق اقدم بالتزكه ثم طهر له ضعفهم حكم عتقهم
 من جن اعقبهم او من جن موته فسطر الموقوف منهم بالسح وغيره والدين ثم ولو طهر
 بقدرهم عتق ثلثها ثم مفرغ من الرقبه وحكم بحرية من بحرية التزكه من جن
 الاعناق او الوفاة الا من جن التزكه على اسكال ضعف وكلما طهر له مال عتق من
 العبد من الدين وما بعد ثلثه ما اذا نذر المريض العتق بالوجه انه من المالك ولو
 عتق بغيره في وجهه على شرط فوجد في مرضه احمى فوجه من الاصل اسفا لثقت

قاصد

نقص

والقيمة

وموت البدر ومن الثلث ولو نذر عتق المالك الحامل في حواض معهما مع الحمل والولادة اسكال
 فان سوغناه لم يسطر السح بعد الولادة وكذا لو نذر عتق عبده اذا فعل شئ ما عتق
 فعليه فعله او عند محي السنة مائة قبلها ولو نذر ان لم يفعل السح العتق ولم يوفى وما هو
 حن لم يحرر حتى يموت ولو باعه قبل ذلك صح ولو نذر ان يعمل فهو مائة قبل العمل اسما
 ثم فعل ما لا يقوى العتق مع احمال عتقه ^{من} اذا دفع العبد الى احبى مالا لستره
 وعتقه ففعل فان كان ضمن المال ماله ماله والعتق باطلان وان كان في الذمة صحا وعليه
 دفع الثمن من عتقه لان المدفوع اول المول ^{حتى لو اعقب المريض عبدا وادى عتقه}
 فان عتقه اعترافه الموقوف من الاعناق والموصى به عتق الوفاة والتزكه باطل
 الارث من جن الوفاة الاحق نصف الوارث لها فان فرح من الثلث عتقا والارث لعتق
 المتجر ودخل المقتض على الباقي ولو اقيم مومت التزكه بعد الموت والثلث للميت مفرغ
 بعد عتق ثلث الحق من الموقوف والموصى به ما اذا نذر المتجر النفي الموقوف الاول ^{والثاني}
 فميت المتجر من الاعناق والموصى به جن الوفاة ولو اوصى بموت عبده ومئته الثلث المول
 او ازيد ما دون النصف صح اجماعا وعتق ما سادى الثلث ولو كان الزيادة بعد النصف
 مال السح يسطر الوصية وليس بعتق والحواض اداه ولو اوصى لعبد بالثلث ما دون عتق
 من الوصية فان نقرت اعطى العاقل ولو اعقب عبده عند موته وعليه دين مال الشئ ^{العمه}
 ان كان من العبد ضعف الدين صح العتق واستسحق العبد في رضا الدين والحق طلاق
 ذلك ^{نكاح} ولو اعقب الجبل لم يملك لم يسير الى الجبل سوا علم المول او لا وسوا اسما او لا
 ومال الشئ ان لم يمسك كان حرا ليس بعتق ^{نكاح} لو اوصى بعتق عبده عنه فاعتقه صح
 العتق عن الارث على سحقت القيمة اسكال ولو مال وحل بماله لم ادا القيمة
 اما لو مال وحل كذا من ارم المحصول اسكال ولو اذن له فيه ثم رجع ماعقته المالك ولم يعلم
 الرجوع فالأقرب وقوعه عن الارث وعليه ضمان ^{نكاح} لو شهد بعتق العبد فمات العبد
 مالوص ساع السح ولو شهد بالعتق محكم به ثم رجع وضمان بشهد بقران بالعتق قبل
 الشهادة سقط الضمان ^{نكاح} ولو ابرأ العتق بمرعا اذ لم يبرأ الموقوف من حان
 الحريرة وهو لحي كلي الشك فان الموقوف سب لوجود الحق لثقت كما ان الاب
 سبب وسبب من الارث كالسبب مع شرائط ذكرها في باب الوارث ان الله تعالى

الحمل
الملك

وله فروع وساميل وميا يذكر هناك **المقصود الثاني في الدبر** وفيه فصلان **الاول**
في ماهيته وشرائطه وفيه ما بحث **آ الدبر** سجيل من الذر وهو العين المورث
بعد الموت وهي تدبر لانه اعناق في دبر الحياه وهذا يحتاج العلم كافة اذ تزن الموت
المول والآن يحواه مع امتزانه لموت غرض كن ذبح المملوكه ومن جعلت له الخدمه
مستقط في الدبر الصبي ولفظه الصبي ان حر بعد موتى او عس او معتق او ترق في
حياتى حر بعد وفاتى او اذا مات مات حر ولو مال ترك اوان مبدى لم يقع وهو ان يبيع
فاذا مات مات حر ومع ذلك لا ينافي ولا يتقيد الشرط ولا ما يحرمه عن ايات لفظ
ملو مال حتى او اى حين اداى وقت تمام مقام اذا وكذا لو مال ان اوهذا الاول ان ادملوك
حر مستقط في الصبي محدها من الشرط ملو مال ان قدم المافر اذا اهل الشهر ما حر
بعد وفاتى لم يبع وكذا لو مال بعد وفاتى سنة او شهر او اذ ت الى وادى الى كذا ايات
حر بعد وفاتى او انا حر بعد وفاتى ان سيب او متى شب او اى وقت او اى حين او اى
زمان **آ مستقط السنه** فلا يحرمه تدبر الساعى والعاطا والكل ان والمكر وبنا ان اذ
لا بد منه من نه القربه **آ مانع الدبر** من المانع العامل العاصد المحار الحار النقيب
ملا عسار تدبر الصبي وان كان ميرا ولا المحنون ولا الكاف وان كان ميرا ان شرطها
نه القربه ويصح من السفه والمفسد على اسكال في السفه **آ لودج** بر السلم اذ لم يطل
تدبره وسعت لموات على رذنه ان كان من غير مطرة وان كان منها لم يعمليه لونه لوجه
عن ملكه ولو جري الميرد عن غير قطع منى صح تدبره اسكال اما الميرد عنها فلا يبع من مطعا
ولو سوعا تدبر الكافر مبدى لم يسل اسم العبد يبع عليه وان لم يبع في تدبره ولو مات
قبل البيع وقبل التزوج حر من المثلث ولو فخر المثلث حر بعد وفاته وكان الثاني للوارث
مستقط على السلم وساع على الوارث الكافر ويصح تدبره لافس بالاساره العلوم
وكذا رصوع ولو فوس بعد الدبر فصح بالاساره **آ مانع الدبر** من الخالف به
المقصود الثاني في الحكم وفيه **آ محار** **آ الدبر** ضمان مطلق كونه اذا مات
مان حر ومقتد كقول اذ مات في سفرى هذا اذ مضى او سنى او سكر كذا او طر
كذا اذ في موضع كذا مات حر وهو ساع ببيع حيه **آ الدبر** منزل الوجه تحريم الرجوع
نه وفي بعض سوا كان عبدا كاملا او بعض وسحق المبدى لموت المولى من المثلث
مان

في الدبر
الملك

مان قصر عنه حرر ما يحمله المثلث وكان الثاني رواللوارث ولو لم يكن سواه
حرر ماله ورق الثمان ولو كان له مال عاب عتق ماله ويوقف الثاني مكل **آ حل**
من العاب شى عتق من العبد بسببه ماله ومع قدم العاب من حرر العبد من
الوفاه فالكتب بعدها كله له ولو لم يلف العاب من رقه المثلث وكذا لو كان عوض
العاب دس او لو كان عليه من مستوعب بطل الدبر سوا كان الدبر ساعا او انا
حلا للمثلث ولو قصر الدبر حرر من المبدى بعد ماله الثاني **آ الدبر** المحرم
بدن عن الملك ملو ملكه وسببه ودهبته والصرف فيه كف شاك ان سبطك
الدبر حبيد ومال السجى عر ان يبع في تدبره ماعه او قصر سببه الرجوع في
السجى في رقبه وان لم يبع ماله ماله ماله السجى الخدمة من حين المولى
الزمن فاذا مات المولى حرر وليس احد **آ لا فرق** في حوازل السجى من ان يكون الدبر
مطلعا او مقندا **والا** ان يكون المملوك ذكر الانثى **آ لو مال** السر كان اذا امتنا
مان حر قولى السجى صحته مان ماله عتق من ماله وان مات احد هما عتق نصيبه من
ماله وكان الاخر مبدى الى ان لموت الثاني فمكل الحيه منه من المثلث وكيفية بعد
موت الاول الى موت الثاني من العبد والثاني والوجه عندى بطلان الامع يجوز
العلق لموت العزيم لو مال كل واحد منهما اذا مات فصبي حر كان تدبره احما
وكان للمك منه ما ساقم ولو جرح نصيب احد ما خاصه حر راجع وحرر من الثاني
سببه المثلث **آ يجوز** وطى المدين فان حملت منه لم يطل الدبر فاذا مات عتق
من المثلث فان عجز المثلث عتق الفاضل عنه من نصيب ولدها ولو جرحها مملوك
امان زنا او شبهه او عقد كان الحمل مبدى والمولى الرجوع في تدبره ماعا وفي تدبر
احدهما دون الاخر وقول السجى هاعز معتد ولو كان الحمل ساعا لم يحقه الدبر السرايه
وان علم به حلا فالسجى حر ولو اذعت بجدهه فالاقرب بقدم قول الوارث في سقه
على الدبر ولو رجع في تدبرها مات بولد لسته اشهر فصاعدا من حين الرجوع لم يملك
لا مكان جدهه ولو كان لدها كان مبدى والدبر اذ ولد بعد الدبر مملوكا فهو مبدى
كابه وكذا يجوز وطى انه المدين والدبر **آ يجوز** للدبر الرجوع في تدبره اما لو اسلمت
او حلا كان تدبره او بعض او بعضه وان رذ المولى له وانكار الدبر ليس رجوعا

وان حلف المولى والذعنون بحجة وصح فيه شاهدان والاقترب بهونه مشاهد اولين
 وشاهد وثني ولو ادعاه على الورثة فاعتزوا حكم عليهم ولو اكل بعضهم كان له اطلاقه ولا
 يقوم على المقر وكذا انكار الوصية والوكالة اما البيع الخارج عن اذكاره اسكال والاثبات
 في ان انكار الذعن رجحه ولو مال يدعي اذ ادعت الى ورثتي الامانة حرم الوجه انه رجحه
 وكذا ان دخل الدار فانه مدبر او ماعه سعا ماسدا او اوصيه وصيه باطله ح لو دبر
 جماعة عتقوا لموته ان خرجوا من الثلث والاولى بالاولى وكان الفصل الاخر
 ولو جعل الترتيب استخرج بالقعة وكذا لو دبرهم بلفظ واحد وهل سترط بعض المدعي
 اسكال فعل المعدم هل يخبر الوارث او يقع الاقرب الاخر ط لو دبر بعض عتقهم فلم
 يسد الدبر ولا العتق لو حصل بعد الموت ولم يرض موله صنف ولو كان له شريك لم
 تكلف المقوم ولو دبره اجمع ثم رجح في بعضه صح الجمع ولو دبر الشريكات ثم اعطى احداهما
 فالوجه المقوم عليه ولو دبر احداهما ثم اعنت قوم عليه ولو اعنى الاخر فالوجه المقوم
 ايضا **س** سطل الدبر ما بان المدبر فان رزق او اذ بعد الاثبات من امه كانوا رزقا
 وصلة على الدبر والارداد المدبر لا سطل بدسره الا ان لم يمتد له الموت
 لو التمت بحد كان حرام من الثلث ولو علق المحرم بموته من حلت له فمات المولى
 لم سطل الدبر **ما** كيب المدبر قتل الموت لمولاه وعله له ان خرج من الثلث فان ادعى الوارث
 بعدمه فالقول بول العبد مع العلم ولو اقام عليه حكم لبعده الوارث وان اخذ المدبر
 انه كان في حيا سيد ثم بعد ذلك علمه بعد موته بدم قول الوارث ولو اقام
 العبد بحد بحد وبعدمه على بحد الوارث ولو لم يخرج من الثلث كان له من الكسب بحد ما يجوز
 والناهي للورثة **س** لو اعنت مهادود بدم المجهود ان كان في مرض الموت وادعى المدبر
 والوصية بالعق او غيره ساد او سدا الاول بالاول وليس لعق الموقوف على العتق
 بعد الموت بمصنف لما خذ عن الدبر **س** لو دبر بمباع او وقف او هب كان
 ذلك رجوعا وبسعي ما فعل من العتق وسد بها موعا ذل ملكه مبيع او عتق لم بعد الدبر
 وكذا لو ادعى من لم ارضه عن ملكه بطلت الوصية ولو عاد لم يحد والاقترب ان رهن
 المدبر ليس اطلاقا له بعتق بعد الموت وبوضو من البركة مبيع يكون رهنا بحد لو دبر
 عتق من دفع له مال غائب اقرب بينهما مبيع من مخرج الوصية لهما ووقف الثلث
 والعبد

والعبد الاثر فاذا حصل من الغائب شي كذا من عبته الترتي فاذا حصل اضرع من
 الثاني من الثلث الى ان يعتق ولو بعد حضور الغائب لم يزد العتق على قدر لهما ولو
 خرج ذلك وقف له القعة مسمما بطل العتق منه وعتق من الاقر لثته ولو كانت قيمته
 المدبر ماله وله ما به عاتقه عتق له ورق بحد ووقف الثلث ولو كان له اسان على
 احداهما ما اسان له عتق من المدبر حصة من علمه الذي اجمع وهي المصف وبلحصة
 الاثر وكلما استوفى من اخذه شيا عتق له ولو كان الذين عليهما عتقا اجمع **س**
 ارسى ما يحى على المدبر لمولاه ولا سطل المدبر ودينه لو قبل له وهي ممتة مدبرا ولو قبل
 المدبر سطل بدسره اما ام الولد فلا سطل حكمها بعتقها مولاه ولو باع على غيره ماله
 بعتق ارش الحيا به برقبته والمولى فكه مارش الحيا به وله معة فيها فان فكه فالدبر
 باق وان سح بطل الدبر وصرف الثلث الى المحن عليه ولو كانت الحيا بغير مستوعبه
 صاع بعضه بقى الباقي على الدبر ولو مات المولى قبل فكه اعتق ولا عتق ارسى
 الحيا به من تركه المولى كذا اوجبت فصا او صفة وان اوجبت مالا اخذ منه
س لو تبيع تدبير المكاتب فان اذى مال الكفا به عتق بها وبطل الدبر وكان باق من
 له فان عجز وصنف الكفا به بطلت كتابه دون بدسره فاذا مات المولى عتق من الثلث
 وباقى بدسره وان مات المولى قبل الاداء والعجز عتق بالدبر من الثلث فان نص
 الثلث عتق منه ما يحمله وسقط من مال الكفا به ماله وكان الباقي مكاسا ولو كانت
 المدبر اصمل بطلان الدبر اما لو فاطحه على مال لم يجعل عتقه لم سطل الدبر ويجوز
 تدبير الحبل والاسرى الى الام فان ات به لدون سنة اشهر من حين الدبر حكم بالدبر
 منه والا فلا ويجوز الرجوع في بدسره كالمعتقل **س** لا عتق بحد المملوك مدبر
 مولاه سواردة في حق المولى او بعد وفاته **س** لو مدس ان الدبر لم يزل الوصية
 يجوز الرجوع منه ويخرج من الثلث ولا يخرج بالذرع عن الملك يجوز له ان يخدمه
 ووطؤه ان كانت حاربه بعم الحولة ببيع ولا اخراجه عن ملكه ويجوز له ان يزوج وله
 عتق المدبر بمرعافى كعاره طهار او قبل او يذر عتق وان لم يرجع لفظا طارا
 اما المدبر واحدا ماله ذلك منه عندى منه نظره المقصد الثالث في الكفا به
 ومنه مطلقان الاول في اركانها وقصوله اربعة الاول الماهية والصيغة ومنه

وهذا الماهية في المدبر به اما الدبر الاصل بالذرع ومنه يخرج من حيا

وَمُباحث **أ** الكتاب عقد مستقل بنفسه معتقل الالحاق والحب والبول لتسعا
للجدة بنفسه والاعتماد بنفسه ومن جازمه بالنفس والاعتماد من جهة
على الكتب وسأكد مع الناس العبد والحب والسحب مع فدا احد الوضوء والكر
كتابا عن الملك **ب** لو باع العبد بنفسه ممن موصل احوال لم يصح على اقاله الكون
كتابا **ج** الكتاب بالبيع فنهال حمار المجلس الاله لتسعا وبنت فيها حذر الشرط
والتصنيف الكتاب ان نقول كما يسلك على كذا وذكر اجلا محسنا ونوى العتق عند الادا
والاعتقال ان نقول فاذا ادت فان حرم مع الله له ونقول العبد ملت (بما ساه
ولو مال ان اذنت الى العا فان حرم مع كتابه والاعفاء **هـ** الكتابه فزان مطلقه وهي
التي اقتصرت فيها على الاجل والعوض والله مع الصبي ومشرطه وهي التي زيد فيها
على ذلك الرد في الرق عند العجز وهي الزمة ان كانت مطلقه اجماعا من الطرفين وان كانت
مشرطه فكذا كمن شرط السيد مالم يحصل العجز بالبيع وجاهزه من جهة العبد انه
يعجز بنفسه وفيه منع **و** يجوز ان يشرط في الكتاب ما هو مباح بخلاف غير ملوشرط الوطى
بطل الشرط والاقوى بطلان العقد ايضا بحسب الوفا بالشرط الاساس اذ اوقع في العقد
ولو شرط خذمه شهر بعد العتق ما لا دالم اسبقه حوازه **الفصل الثاني** السيد وفيه
ما بحثنا **أ** بشرط فيه الملوغ فلا يصح كتابه الضمي وان بلغ عشرة او كان مراهقا او
اذن له الولي **ب** بشرط فيه العقل فلو كانت المحنونة لم يصح ولو كان المحنونة معتورة
مكات في زمن صحته صح ولو اذني العبد الكتابه فيها واذني فقو عها حاله المحنونة
مذموم قول الموال بخلاف دام العقل وليس لولي الطفل والمحنونة كتابه عدها سوا
كان الولي ابا او غيره فان فعل كان ما يرد به العبد للسيد والعتق به ولو فعل المحنونة
مع المصلحة كان وجها **ج** بشرط فيه الاختيار فلو كانت المكن لم يقع كشرطه فيه
زوال الحجر الفليس والسفه فلو كانت احد هما عديم لم يصح والاذن من القصد والاعتبار
بعبارة الاله والنام والعائل والعائل والكل ان **هـ** يصح كتابه الذي فاد اكانت
مسل على غير او حيزير وبما ضاحا الكفر حصل العتق المعنى ان الحاكم يحكم بصفته
بل لا يعرف له كما يحكم بعبارة الردهيل وعبارة على حرم وعبارة عم السلام ولو باع بغيره الاسلام
مبدا البراءة ابطال الحاكم الا ما مضى وحكم على المكاتب بعتقه عند سحبه ولا يسطل

الكتاب

الكتاب ولو تزا فاجد الاسلام على التعاضد مكد كك ولو باعنا البعض طاله الكون
قمة الباقي وكذا الحكم لو اسلم احد مالا ولو اسلم العبد خاضع مع ماله وليس للمول كفاية
ولو اسرى الذي سله لم يصح ولو اسلم مكاتب الذي لم يسطل الكتابه ولا باع على ماله
وان عجز ورق مع عليه حديد **ز** الحى يصح ان يملكه مبيع كفايته سوا كان في دار
الحرب او الاسلام فان دخلا متاعا من لم يعرض الحاكم لها فان راعا اليه (ان يهاجم
الكتاب ان كانت صححة والاسن لما سادها وان دخلا وقد اكرم احدهما الاخر بطل
الكتاب ان العبد ان يترى سيده ملكه وان فتره السيد على رده ومعا بطل وان دخلا
من غير فتره وفتره احدهما في دار الاسلام لم يسطل الكتابه ان العهر لا يؤثر فيها الا بالحق
وان دخلا معا من لم يعرض الجمع لو اراداه ولو اراداه السيد فامتنع المكاتب لم يجز
على طاعته وبحر السيد من الطعام للاسديفا وعقد الذمة مع طول الملك ومن التوكل
فيه معيق مع الادا وبخر المكاتب مع الادا من عقد الامان للاطامه ومن الجمع ولو عجز
استرق السيد ورد اليه ان امان المال لا يسطل سلطان امان النفس ولو كانت في دار
الحرب مهرب السابط الكتابه سوا دخل مسلما او لا ولا يسطل لوجا باذن ماله ما ي
سبكه ومثل اسفلت الكتابه ال ورشه وان من عليه الامام او ماداه او هرب بالكتاب
مخالفا وان استرقه فكذا ان عتق وان مات او قتل مالم يملك المحنونة عتق اذا مال
الهم وسرقة فونه مع العجز والمكات اد المال الى الحاكم او اسنق من عتق ماله او ماله
موقوف على ما ذكره ويعتق المكاتب ما لا اد والسيد رقتي **ح** لو كانت المسلم عديم ثم طار
المشركون فأسرو المكاتب من الذار الى دار الحرب لم يملكوه والكتابا مافته وكذا لو دخل
الكافر امانا وكان عديم ثم طهر المشركون فمهر والمكات فاعتق منهم او علمهم ثم
مان كتابا مافته وقوى الشح وحب بخلصه مثل الملك التي جبه فيها المشركون
لمكت ما لا مال وكذا لو كانت عديم ثم جبه ونقوى عتق في الاول العدم والمان
ان دم الامم معلل احترامه ان اذني بعد الحلول والاعن ماله ولو لم يسل وصل
عليه امانا فالوجه ان للمول منحه الكتابه وان لم يراع الحاكم فان حاد ولم ينع ما لا يصح
البيع وان اراد عاه وامام السيد به عند الفسخ (بطل الفسخ ودفع المال الى السيد
ط لو كانت في دار الحرب وجا من ماله استمرت الكتابه وان كان يفراده فهو

ما هو له على نفسه مملكتها وبعثت وسطا للكتابة بمختارين الإمامة مع عقد الذمة وفي الحق
مدار الحب أي المرتد عن فطرة نزول فصرفه عن أمواله ولو كان لم يصب وأما المرتد
عن غير فطرة فإن كان قبل حاكم عليه إجماع المظالم والصحة فإن أذى لعبد قبل
المخرج إليه عن مال الأدا وإن أذى بعد إلى الحاكم عن دفع إلى مولاه لم يصب إلا دفع ولا
يعتق فإن كان ماما (أحد) ودفعه إلى الحاكم وعقب حسنة وإن تلف هكثير حانة
فإن دفع غيره إلى الحاكم والأركان له بمعيته فإن أسلم السيد كان عليه أن يحسب
له ما دفع وبعث عليه والوقف فإن أسلم المولى على الصحة والأبطالان وإن
كانت بعد الحج ماله وجه المظالمات الملوكت السيد ثم ارتد فإن الكتابة السطرية يطعها
لكن الدفع إلى الإمام فإن دفع إلى المرتد فالحكم كما عزم في المرتد قبل الكتابة ما لم يصب
يصب كتابه فإن برأنت من الأصل وإن ماتت منه صحت من الثلث فالزائر موقوف
على إجازة الوارث ولو كانت في الصحة ووضع المحرم في المرض اعتراخ دفع الأصل
من الثلث فإن كانت قيمة الرقبة أصل وليس لم سواها لم يحرقه وإن كان
البحر أصل وليس لم غيرها وكذا الواو في موضع الجوع عنه أو إعاقته ولو أقرضه المرض
بعض محرم من مكانه في الصحة مثل من الأصل مع إسقاط السهم والأمر بالثلث الفصل
الثالث في العبد ودفنه وصاحبه استرقاقه التكليف فلا يصب كتابه الصبي وإن كان
ميرا ولا المحبون والسعيت أحد هاج الأدا ويصب لمن يعوره أو دار في وقت إمامه
تتوى الشئ استرقاقا إسلام العبد إذا كان السيد كما فلو كان السيد عبد
الكافي لم يصب وإن كان ذميا وهو قولي الناس به **تتوى** الشئ أيضا استرقاقا كتابه
المجمع مع اتحاد المالك ولو كانت نصف عبد لم يصب وعندى منه نظ ولو كان النصف الآخر
حرا صح إجماعا وكذا لو كان ذميا العبد وادب ولا يرى الكتابة الحصة الشريك
ولو لم أذن بالبيع ومع الأذن والأدا مال يعتق ويقوم عليه خضه الشرك ولا
يرجع به على العبد ويؤذى العبد نصف كسبه إلى الشريك فإن دفع إلى الكتابة لم يعتق
به وليس له دفع جميع كسبه إلى المكاتب وإن أذن الشريك في الكتابة ولو هابه شركم
مكسبه في نوبته أو أعطى من سهم الرباب فله إذا جيب إلى المكاتب ولو كان ملك حرا
ولم يملكه مكا وملكه رعا مورت **تتوى** الحن وأخذ جميع المكاتب من سهم الرباب فله

صحت جميعه في الكتابة **تتوى** لو كاساه معاصي سوا العن العبدان أو يفرق وسوا العقب
حصصها أو أحلف وسوا العقب في العوض مع سوا عمنان الحصف أو أحلفا وسوا العقب
أحلفا مع الأحلاف في البدل أو أحلفا مع أبنات البدل أو أحلفا مع ولو كاساه عصب
واحد قط على مدر ملكها ولو كاساه لم يكن له الدفع إلى أحد مضافا وإن دفع إليه
وحد كان لهما ولو أذن أحد هاج صاحبه حاز ولو كاساه مع عصب أحد مضافا وأراد الثاني أبا
الكتابة في نصيبه ما انظره مع ولومات المولى مع أحد الوارثين وأطاع الآخر في نصيبه
مع الفصل الرابع العوض وفيه تسبب العوض شرط في الكتابة ولو حذرت عنه
لم يصب وشرط أن يكون دينيا فإن العن ملك غيره إذا أقال له وهل شرط الأصل بال
الشئ نعم والأقرب المنع فعلى مولا الشئ الحب بحدوده بل يجوز أن يكون واحد نعم يجب
حسنة ملوكتاته وشرط إجماعا محمولا لم يصب إجماعا شرط في العوض أن يكون معلوم
الوصف والعدد ولو جعل أحد هاج لم يصب ولو كانت على أحد هاج مطلق بطلت ولم يجب
عبد وسط والبدل أن يكون وقت الأدا معلوما أما لا أو موصلا بأجل معين فلو قال لك
إلى عشرة أجال لك أجل سنة مع ولو قال لك منك إلى عشرة سنين حاز فإن قال يودي لك
في هذه العشرة سب وعس طر منه المدة للأد بطلت لجهالة وقت الأدا ولو كانت إلى
مختلف كسبه وعشر سنين حاز وهكذا في كل أجل يصب السوا في الضمان والفاصل بينهما
في العوض المطلق انظره في الحلول دون المظالم **تتوى** العوض أن كان من الأمان
فإن كان العبد واحد أو عابا كفي الإطلاق والأوجب النصف وإن كان من الأعواض
وجب نصف النصف السوا كان جيرا أو غيره ولو كان مفعف حاز شرط علمها
لخدمته شهر وخطا ثوب وشادار معلوم ويجوز أن يجمع بين مفعف عمن ملوكتاته على
خدمته شهر ودسار مع فإن أطلق كان الدسار حالا وإن قيد بأجل لزم سوا كان
الشهر أو مفعف عليه أو يأساه أو مضافا عنه بأجل آخر فإن مرض العبد شهر لخدمته
أو عصب بطلت الكتابة لعوض العوض **تتوى** الاسترقاق من مفعف أيضا لها العقد
ملوكتاته على خدمته شهر بعد هذا الشهر مع ومنع الشئ ضعف ولو قال على أن يخدمك
شهر من وقتي هذا ثم شهر اعتقت هذا الشهر مع وكذا لو قال على أن يخدمني شهر
وحاطه كذا بوبا عقيب الشهر وإطلاق لخدمته مكفي لها معلومه بالعوض ويلزمه

حذره مثله ولو مال على مفعله شهد لم يجز للمحال **هـ** الاحكام المختلفة بحوزتها
 مع عدم التضاد كبيع واحارة لشين لاشي واحد فلو كانه وابعه شيا حوض
 واحد صح وبقيت العروض عليها وكذا الوصل الى الكفاية عنهما معقود المعادرات
 والاشتراط في العوض حدرا خاصا بل يجوز على كد قليل وكسر شرط العلم بصدقه و
 وصفه وصفات تمل على كل ما سقوت اليه الاجله ولكن ان سحاوزه الله واذا
 كانت على حسن لم يلزمه بغير غيره وان اعطاه حرا من القدر المستقط فان كان سقوت
 في جميع ما سقوت منه المسمى لزمه العيول فان كان لا سقوت في بعض البلدان التي سقوت
 فيها المسمى لم يلزمه **و** لو كانت عنده صفقة صح وقبض العوض على يد الغير وخبر
 العينة وقت العقد ومن اذى حصته عتق وان لم يوثق الاخر من غير ميمها ان حاصه
 ولو شرط كفاية كل ميمها صاحب ومجان ما عليه صح ولو استوفى من اصدما والى العتق
 فالوجه الصبر مادام حيا رجا النكاح فان ذكر عتق المسمى فان اذى الاخر الاداء حلف
 المولى فان نكل عتق ايضا فان مات المولى قبل الذكر اقرع الورثة وحلفوا للاخر
 على نفي العلم ان اذى عاه عليهم وسعد الثمن بتقدم فان اقام احد ميمها الله بالاداء
 عتق ان كان قبل القرع ورق الاخر ان عجز والا تقي على كتابه وان كان بعدا حلف
 كذلك ايضا ان القرعة ملت عفا بل هي كائنه والله اعلم اقوى منها وان سقاها
 وكذا البحث لو ذكر السيد المودى ميمها **ح** لو اذى من ملت حمت من الله المالك
 صفقة ما به اداها السوية وكون العاقل عن قيمته فوصا على الاخر او ودية
 عند السيد واذى من كثرت الاداء على القيمة مولى الشئ تقدم الاول ان تقدم على
 المال السوية ويحتمل الثاني عملا بالطاهر المعصني لا اذكر واحد ما عليه الا زيد **ج** عمل
 المعصيل فان كان المودى جميع الحق ما الاول وان كان النصف والثاني ولو اذى احد
 المكاتب عن صاحبه قبل العتق والسدحاه لم يصح وحرف الاداء الى المودى ان حلف
 عليه والاشترده او حلفه لمانه وان كان عالما بان مال هذا عرضا حتى ما وجه حواره
 ويرجع به على الرقيق ان كان باذنه والا فلا وان كان بعد العتق صح فان اذى باعتق
 به باذنه يرجع والا فلا وان اذى ما لم يعتق باذنه فهو مريض عليه فان كان ميمها
 نفي العرض ومال الكفاية صحت ميمها والا عدم صح التسامح الدين ولو كان بالسيد
 مادي

النسبة

واحد

فقيه
الشيخ
العلامة

ما ذى احد ما عند دفعه بعد العتق صح مطلقا وان كان منه لم يصح وان علم العاقل مال
 برف المالك وله الرجوع على العاقل فان اقر حتى عتق العاقل الرجوع على العاقل
 لو قوبح النصف ماسدا والعدم له الرقة المعصية للنفاد **ط** لو طهر اسحق طهر
 المذوق بطل الذم مع حكم نفاذ العتق فان دفع غيره عتق مع بقاء الاجل وان مات
 قبل الدفع ماسا مات عبدا وان طهر ميمها فان رضى به المولى استقر العتق وان احاره
 مع الارش مله والا قرب ان له الرقة وبطل العتق ولو تلفت العين عند السد او حدث
 مهاد عيب استقر الارش وعاد حكم الرق في العبد فان عجز عن الارش استقر المولى
 وعمل مع عبده عيبا افرذه الاول مع ارش الحادث ولو مال السيد بعد ميمها هذا
 حرا اذ اتى حرم لم يحكم بحقه لان طاهره الاخبار ولو اذى العبد العتق نكاحا
 هو السيد **ث** لو كان العوض حولا فمضى العبد قبله لم يحل على المولى قبوله سوا كان
 عليه ضرر في النقص او لا **المطلب الثاني** في الاحكام وفيه اصول الاول في نظر ماله
 وفيه دراهم **أ** المكاتب كالحق في المقرات الا فيما فيه مبيع او حلف فلا سقوت عمقه
 والعتبة والاشراق به بالمحابة ولا يبيح الغبن والبيع بالنسيئة وان تصاعف القس
 وعمل للوزن مع الرهن والضمير يجوز ان يستوى نسيئة وليس له ان يدفع به رهنا والا ف
 يصار بماله ويجوز ان يغير مال غيره قرضا وقضا وعمل اواره بالسبع وليس له اهدا طعام
 والاعارة **ب** وبالدفع المسح قبل مضى النكاح والاكات ولا تزوج عتق والاصبه
 وان كان على وجه النظر ولا يبرى خوفا من طلق الحاربه ولا يعجل به من عتق عليه مع ايساف
 كسبه والامتنوع المكاتب والكنفرا لا بالصيام نكح كغيره من عتق او اطعام لم يجوز في
 الاجرام اذن المولى نظروا الفرض ماله ولو فعل جميع ذلك ما ذن مولا له **ج** لو فعل
 احده هذه العتود بغير اذن المولى وقع باطلا ولو عتق بالاداء لم يفسد شئ منها **د** لو
 يربعا ما ذن مولا له بعد سوا عاد الى الملك ليجز او لا لكن مع العتود الاول للمولى ورج العتق له
 يكون موقوفا على الحالين فان مات ميمها رضى استقر للسيد ولو مال العتق بالوجه اعا
 الميراث حتى عتق فمكون له او يجر او يموت للسيد **ذ** لو اسرى من عتق على سلك صح
 فان عجز رضى الى السيد وعين عليه وكذا الوصل في النسيئة او الوصية ولو استرى لماله لم يصح
 بدون اذن المولى ولو اذن صح **و** الملك سعه ويكون موقوفا على كتابه **هـ** ميمها على حكم الملك

لا اليتب وكذا الواصي له فاذا ابدى في قبوله بان يكون مكسبا ما لا يرب حوا بوله
وان لم ياذن المولى وعمل البعدين ان عمو المكاتب عمت الاب بصفه وان عجز استقرتها
المولى كذا مكسبه المكاتب فهو له قبل اذا وبعده ولو كان المكاتب لم يكن له من ماله
وان شرطه فالوجه بطلان الشرط **و** لو توجب المكاتبه كان العقد موقفا على رضا المولى
وان كان مطلقا مع الاذن ملك المهر هي وليس للمكاتب عطل امته بدون الاذن وان كان مطلقا
بان استولى مولى كحكمة سمعت بصفه ورتب ربه والاقر بان امته مستولى على العتق
وليس له ان يحج حاجته الى زايده النصف ولو لم يحج حاز اذ المالك نجمة وله البيع والشرا
اجامعا والعتق مما في ماله على نفسه بالمعروف وعلى رقبته والحوان المملوك وادب عليه
وعزيرهم دون اقامت على اسكالك والمطالب بالنصف والاخذ بهما من ماله
واصولك بالبيع والشرا والحب والذات والاقر بان يوت الرابطة ومن ماله في السفر
سوا احد الا ان شرط المولى في الكتابة عدمه في بطلان نظره معه بقوى الاسكال في
صفه الكتابة وعلى الصبي له رده وان عجز بالوجه ان ليس للمولى بحجج الا مع العجز عن الاداء
لو ضاع عبد المكاتب كان له امكالك الارش ح الغيب له لادبها ولو كان المملوك الى المكاتب
لم يكن له امكالك بالارش وان قضى عن ماله على اسكالك **العصل الثاني** في
صفت السيد وانه وسماحت استعطي بالكتابة بصفاته المولى عن رقبه العبد
الا ان يحج مع استراط العود في الرق من ماله ليس له بيعه بدون ذلك ولا الهبة و
الاعمال المملوك منه وليس له المتصرف في ماله الا ما يحق بالاسدفا سوا كان الكتابة
مطلقة او مشروطة **ب** الاقر بان السيد مع المخوم وان كان الكتابة
مشروطة ويخرج على الشرا عدم المهر او خمسة ان يصر في المخوم فالوجه
الاستيفاء لان المسمى كالوكيل في عتقه والعتق على مولا المهر ح لو اوصى السيد
مالي الكتابة ليجل صح ما لم يمان الكتابة الى المولى له عتق وكذا الوارث منه وان اصف
لم يصب وان عجز فاستقر الوارث كان ماضيه الموصى له ملكا له بالتوصية والار
في مخبر الى الوارث وان اراد الموصى له ابطاره وسطر حق الموصى له بالتجريد ولو
اراد الوارث ابطاره لم يكن الموصى له محجج ولو اوصى به للمالكين نصف بها للنفقة
لم يورا المكاتب ابرا العقم والادب في المال الى المالكين بل يدفعه الى العقم ولو اوصى

يدفع المالك اليه بعينه لا فاضا منه وان وصى بدفعه او ماله كان على المكاتب الرجوع من
الورثة والوصى بعضا الدين يدفعه اليهم بحضرة **د** ليس للمولى وطى المكاتبه المالك ولا
ما عقد سوا كان مطلقا او مشروطة وسوا شرط المكاتب في عقد الكتابة ارا ان طاعة عتق
وعزير المشهد مع الشرط وعدمه والوجه صوت المولى اعلانه سوا طاعة عتق او اكلهما ولو
كور وطي بان كان قبل اداء المهر لم يتخذ المهر والا بعد وطل بصيرام ولد له لو ولدت منه
الاقر بان ذلك معتق عند موت مولاها من صبي وبها مع العجز والولد **و** لا تقي عليه وليس
له وطى بنت المكاتب وعزير لومعه والمهر موقوف ملكا ان عتق بعين الام ولو اصفها مالا
ايها لم ولد على اسكالك والولد **و** لا يقي عليه للبني لان ايها لا ملكا ولا لولدها وليس له
وطى جارية مكاتبه وام لو فعل وعزير وعليه المهر للسيد والولد ح و بصيرام ولد وعليه
مهرها للسيد وهل يجب فقه الولد اسكالك والعزير الذي ارضاه اعاهو العالم منها فهو حلالا
ملا عزر ود لو عمل لهما عزر **هـ** ليس للمولى احصاء المكاتب على المكاتب والا المكاتب والا
مملوكه لهما وليس لواحد منهما التزوج بدون اذنه وكذا النكاح في بنت المكاتب ولو اصفوا
على التزوج صح **و** لو كانت احد الشريكين لم يكن لهما وطوها وان حالها عزر راجع العلم
وعمل كلهما مهرها مملوكا ولو وطى احدهما عزر وعليه مهر المملوك معاصر بعد تصيبه مع المالك
من عتق الكتابة ومهر المملوك **و** ما خذ نصف المهر يدفعه الى غير الواطي ولو عجزت ورقت
بعد نصف المهر من الواطي احصاء بالسوية مع ماله وان كان ماله فان كان في ماله مال بقدر
مهر المملوك فعتق الى غير الواطي والا لورثته **د** الواطي على نصف وعزير الام نصف
العصل الثالث في حكم ولد المكاتبه وفيه في مباحث **أ** الاخر الاول وهو المكاتبه على ما عزم
مان وطي نال ولد **و** الكتابة عا لها وهي ام وان كان اذنت قبل موت السيد عتقت **الاحكام**
في تصيب ولها الوفاة قبل الاداء وكذا الوارث واما الوارث لزوج ولومات سيدها والزوج قبل
الاداء لم يطل الكتابة **ب** لو ولدت بعد الكتابة من ذنا او من مملوك او من جريح شرط ان يمت
لم سوا الكتابة الى المالكين يكون موقفا ما عتق بعينها واستقر بهما **ح** دار الزوج ح
ولو كان احدهما يورثه رمان شرطت رقبته بعهده والا كان حوا سوا كان الوديق الا ان الوارث
دولد الا من ماله حوا من نارق وكذا ليس الجهد ودولد المذموم مذبذوب ولد المكاتبه
موقوف على العتق **د** لو ولد هذا الولد احصل صيرورة العتق للسيد لان امة لو ولد كان

معها السيد ما والام الله الملك للفقير فنه مع كونه مما لا يحق فتمه وهو السيد والحق
 عليه او كتب قال الحق ان موقوف ملكه ان عتق والاسيد فان اسرق احد على
 العجز كان لها الاسعانه ولو مات الولد قبل عتق الام فكيف كعبه لو قتل وعتقه
 من كسبه فان فقيرت ما لا حول على السيد لانه سرقه مع العجز وحمل احد الما من بيت
 الملك ولو عتقه مولاه فان ملكا كسبه للسيد او انه موقوف وليس للام الاسعانه به عند
 العجز صح وان ملكا للام او بالوقف صح وان الاسعانه لم يسفد والحق عند السفوذ على
 المقدور ان لا يلبس المكاسه كانه قد مضى وولد لهما ان كان من فرع موقوف وان
 كان من امه فهو موقوف وليس للسيد وطوها لو كانت اشي كما انه ليس له وطها لانه
 وطها لمهر موقوف ولو اوصلها لحقه النسب وكانت ام ولد وليس عليه اسمه الولد ولو
 اكتسب ولد من المكاسه او اوصلها لفقير عليه منه ووقف الباقي ولم يكن للسيد احد
 ولو ولدت المكاسه من مولاه بعد عدم حكم ولدها فان ولدت بعد ذلك من روح
 حر فهو حر الا ان سرق المول يعبه للام فيكون كامه وكذا لو كان من زمان عتق
 امه بالاد اعني طين عجزت اسرق ولو مات السيد قبل الاد العجز جعلت نصيب
 ولدها وعتقت عتق ولدها السجده لها ولو ادعى المولى تقدم الوالد على الكفايه
 واذا عتق المكاتبه اخذ المصعبها الولد قدم مول المولى مع الثمن ولو ادعى ملكه والى المكاتبه
 واذا عتق المكاتبه فالتقول مول المكاتبه مع الثمن لسوت مع دون المولى وهو ربه
 عزوج المكاتبه امه مولاه ثم سترها فالولد حاله ان وجبه للمولى وحده ان المكاتبه
 لانه ان امته ومارق الاول لان المد يد على المكاتبه الا الوقف صح اذا كسبه ام
 وطها احد ما مات بولد بعد الاسير من وطه لم يحس السيد وهو ولد مكاسبه
 من روح او زنا وقد عدم وان اسفله لحق به وهو حر ونصيبه من الام ام ولد
 والبقوم على الواطي نصيب الشريك وهي اجتمعها مكاسبه عتق الادا فان عجزت رقت
 ونصيبها ام ولد يعنى المصنف من نصيب الولد والبقوم الباقي عليه ولا على الوارث
 ولو كان موسرا قوم عليه لما واه الاجبال العتق وحسب يحمل الموقوف في الحاي فينقل
 الكفايه فنه وصار جميعها ام ولد ونصيبها مكاسبه الواطي يعنى الادا وسرن وان يح
 المولى للعجز كانت ام ولد يعنى لونه من نصيب ولدها والاعوم عند العجز ان لا

عقب

عتقت وان عجزت قوم على الواطي نصيب الشريك وصارت كذا ام ولد والولد حر اذ
 المولى والا فني عليه ان وصحه بعد الموقوف وعليه المصنف ان وصعت قبل ولدها
 معا ملاحظه بعز ان مع العلم بالادونه وعلى كل واحد منهما مير كمال طالب به مع عدم الكل
 ومع تمامه وان كانت قد اذنت عتقت وطالهما وان سخا الكفايه للعجز احد نصف المهرين
 لم يطالب احدهما الاخر فان كانا في يدها اسما هو الاول لهما وان سخا قبل العتق عتقت عن
 كل منهما نصف ما عليه وما في الاخر ولو عا وافي مير قبل بان وطها احد ما من اوجبه
 او صحته والاخر ما لخصه ما في المساوي ورجع صاحب الفضل من زكك نصيبه ولو
 اوصاها احد ما رجع شريكه نصيب معها عليه ولو يد اعياه عا العاد سقط حكمه ولو ركب
 احدهما ان نصيب العتق وكذا لو اوصلها في اصل الوطى ط لوات بولد يعنى عنها بان اتي به
 الاكثر من عشرة اشهر من وطى الاول ولدت من ستة من وطى الثاني فهو موقوف معها وان امكن
 لاحدهما خافه فهو له ويكون حكمه في زوج المهر وقيمة المصنف من الام والولد على ما عدم
 مما اذا اوصلها احدهما واما الذي لم يحمل من وطه فان كان هو الواطي الثاني فان كان وطيه
 بعد صيروره جميعها ام ولد للاول فغلبه جميع المهر للاول ان كان يدفع الكفايه والا فغلبها
 وان كان قبل الصيرور فعليه نصف المهر للاول ان كان في الكفايه في نصيبه والا فغلبها
 وان كان هو الاول وجب عليه المهر كالمصنف المهر لها مع الكفايه ولم تولد مع المهر ولو
 كان المستولد حيرا فمصيبه ام ولد والاسرى ال نصيب شريكه والكفايه بحالها في جميعها
 وعلى كل منهما مير كمال لها فان اذنت مال الكفايه عتقت وبطل حكم الاستكراه وان عجزت
 وسخا مصعبها ام ولد والكسب والمهر لهما وسفاهان مع المساوي وبرد الفاضل من هو
 عليه ثم كل موضع ات بالولد بعد ان صارت ام ولد للاول لم يجب على الاول قيمه عنه كل
 موضع انت به قبل الموقوف فعليه نصف ممتة للثاني واما الولد مع اعمار المير الاب
 مصنف حر ونصف رقت وحمل اعداد جميع حرا وان كان الذي لم يحمل من وطه هو
 الاول فغلب الثاني ما ملكا انه على الاول الا وحرب جميع المهر للاول فانه مختص بها اذا امكن
 ان يكون وطيه حاد فكونها ام ولد للثاني وان امكن النجاشه بها اقرب بينهما اي لو ولدت
 من كل منهما ولد اعرف به واسعا عليه فسان الاول ان سفا على ان منهما فان ادت
 عتقت بالاد وان عجزت وفيح الكفايه وكما موسر فغل ان نصف المهر لشريكه

ان مع عدم طين
 والكون جميعا

وبصعها ام ولد له وسرك الاحمال معه او به وما اذا العمة يجب عليه نصف مملها وما الولد
 فان وصفته بعد صيرورة جمعها ام ولد ولا شيء عليه من وان وصفته قبل ذلك بان جعل
 العمة مدخلا في صيرورته ام ولد ولم يدع الا بعد الوضوح وجب عليه نصف ممل لثقله واما النكاح
 فان كان وطية بعد صيرورته ام ولد فمعدول له عتق بشرية وارادها حرة فعليه العتق
 وقته الولد وان وطها قبله فعليه نصف مهرها ونصف ممل الولد ولا يصير ام ولد وان كان
 الاول بوسر افالحكم فيه ما مضى واما الثاني فالوجه ان ولد حواضا عليه قيمته بوجه من سائر
 ولو كانا معسرين فهي ام ولد لما معا بصعها ام ولد للاول ونصف الثاني فان كانت لكاتبه
 مملها على كل واحد منهما مهر كامل ولد لكل واحد منهما حرة وعلى ام نصف ممل لثقله ولو كان
 الاول حرة محك كمالا معسرين الثاني ان مملها مدعى كل السقط له مملها المهر ل
 كل واحد منهما وكل واحد بعد نصف قيمته الحرة لصاحب ويدعى قيمته وان عليه ممل اسوي
 ماله عنه وما يقربه نكاحا وما ممل وان راد ما تقربه فلا شيء عليه لنكاح جهدا في اوله
 وان زاد ماله عيب فله التمس على صاحب في الزيادة ويحمل الزعم فيكون ام ولد لمن يوجه الزعم
الفصل الرابع في حيازة المكاتب والحماة عليه وفيه خمسة اشياء اذا جبا المكاتب على
 سببه عدا في طرف امص السيد او عفا على مال بسبب في رقة العبد مع الرضا والكاتبه
 محالها على العتق ومن وان كانت قطا بسبب المال وان كانت في بعض عدا اعترف الوارث او
 عفا على مال فان كانت خطأ بالمال اذا اقرت عدا ممل ان بعدى عنه في الخطاب الارش
 مملها كان وكذا ان العمد انه من مصلحته وبسبب المال في ذمت لان السيد معه كالاجني يصح
 له معاملته فان وفي ماله مال الارس ومال الكاتبه اذ هما وان مصر كان للمولى مطالبته بالارش
 ومجبره فان عجزه ونسخ الكاتبه سقط عنه المالا ان كانت لو كانت الحماة على اجني ممل العفا
 والعفو على مال ان كانت عدا والاوجب المال وعلق برقبته فان قد انفق لم يكن للمولى منعه مال
 الشئ به والعدا هنا على الامور من مملها والارس ولو كان الارش اكثر اعترف بالارش
 للمولى لانه اصباح لغيره باكثر من العمة وهو لا يملك الشئ والوجه عندى حوا دفع الاكثر
 واذا دفع الارش او اقبل برتب ذمته ونفى مال الكاتبه فان عجز استقرت السيد وتشاوان
 عجز عن عوض الحماة كان للاجني معه مملها لان كتمان السيد امكانه ونفا الكاتبه فله
 ذلك ولو حنى على العفا ما وجب العفا من مملها ان كان كمالا لومات حرة لوها عبيد

الشرع

المكاتبه افسر منه في الارش وسع في الخطا والمكاتبه امكانه بالارس ان ساوف العمة او قبي
 ولو زاد لم يكن له ذلك الا باذن المولى اذا كان على حق غير مال الكاتبه كالمكاتبه الحماة او ثلث
 المصح او عوض العتق فان كان المصح حالا او في ماله لم يحج عليه بحسب في محيل فضا مائتا
 وان كان العتق موقعا او اذاد بمجمله صح باذن السيد لا بد منه لان الميريد العتق فان
 دفع مال الكاتبه او العتق وكان الثاني في ذمته ولو جرح الحاكم له ليعصم ماله وسوال العوا
 ما ينظر في مال الحاكم بعد مدعى عوض العتق ومن المصح فان وسع له مال الا ان يملكها
 وان فضل شي دفع في الارش وللسيد بحسبه حسنة ان قصه عن الارس كان للسيد
 ممل الكاتبه وسع في الحماة فان وصل شي ممل يده ولو اسع السيد من المصح كان الحاكم
 سع في الحماة الا ان ينفذ السيد ولومات المكاتبه استحق الكاتبه وسقط حق السيد
 من المال حتى المحنى عليه من الارش وسق ما في ماله للعوض ومن المصح فان فضل شي كان
 للسيد بالملك الا الكاتبه ولو لم يكن في ماله مال فان احصا ارباب الحقوق الصرحا حاز
 لانهم الوفاة سوابب بعد المعاوضة او غيرها كالعرض ما يرد دون بل لم الرجوع
 في ذلك متى شاؤوا وان احصا والمطالب لم يكن لصاحب العرض ومن المصح حتى رقبته
 وليس له بحسبه وللسيد والمحنى عليه المجبر فان عجزه مطلت الكاتبه وقدم حق
 المحنى عليه وان استع السيد من بحسبه دفع المحنى عليه امر الالحاكم لنسخ الكاتبه
 وسع الا ان ينفذ السيد لانه لو جبا على جاعه عدا اصعب لم وخطا بسبب لم الارش
 فان قام ما في ماله بالارش امك رقبته فان وصل شي من ماله في الكاتبه والا عجز السيد
 واستقره وان لم يكن ماله مال سع في الحماة وقيط لمن على المصح سوا عاقبة
 الحماة عليه اذ سقطت زما وسوا كان بعضها قبل التجير والثاني بوجه او المصح قبل
 ولو ابراه بعضهم وفر منه على العاقبة ولو احصا السيد العدا بالارش اجيب اليه قبل
 ما قبل الارش من مملها والارس عدا اذا لم يسوعب كل واحد من الحماة ولو كانت
 الحماة بوجوب العفا في النفس فان حصاد فقه واصل الحاكم كما عديم والا كان الاجير
 ولو عطف به سيد عدا انفق في الحال ولو عفا ممل او كانت الحماة خطا قتله الخطا
 في الحال فان وسع ما في ماله للارس ومال الكاتبه في الحال اذا هما دعتق وان قرض عبيد السيد
 ان شئ سقط الارس ومال الكاتبه وممل بعد االارس فان اندمل قبل االكاتبه

الحكم ما تقدم وان انزل بعد العتق ولزمه نصف الدية ^{ان} لو اعقته ان يبدل ^{من} الرقعة
والا فليكن سقط الارش لا سقا المال والرقعة قد ابلغها بحقه ولو كان في يده مال
احصل اخذ الارش منه لان له الاستيعا قبل العتق فكذا بعد ان العتق لم يزل المال
وعده لان الاصل في محل الارش الرقعة والمال راجع وقد بلغ بالعق ^ح يجوز كتابه
العبد في عهد واحد فيكون كبر واحد مكاسباً على ما يحضه من العتق ^{والا} لا يحل عدم عتق
غيره مادام ان بعضهم لم يمت حكم حنيفة والذين من غيرهم ^{في} منها ان يجوز ان يملك المكاتب
امه وانما بان يوجب اصدقا قبل او بطلاق حارسه الا انه لا يصح من ميمها ما جاء في
لم يكن له ان يعقده بغير اذن مولاه ثم ان كان ثلثان كسب دفعه منه والاشع في الحمايه ان
استوعبت ميمته او تقدرها ان لم تستوعب فان لم يحصل رافع مع الحجج ^{في} دفع المال
عن الارش الى المكاتب وكذا المكاتبه اذا لست بولد وملا ان يكون موقوفاً عليها العتق لا
يحق لو كان للمكاتب عتق محض بعضهم على بعض حنيفة خطأ او سبه عمد سقط حكمها و
ان كانت حرة ماله العتاق دفعاً للاقدام وله العتق وان عفا على مال لم يمسب ^{ان} الحق
للول على عتق مال ولو كان العبد الفاعل امه لم يكن له العتاق اذا فعل به فاعمل
بعبد ولو كان انه كان له قتله ولو كان المعتول من العتق من ان العالم يقتضه ولو كان امه
اعتق ما اذا احنا المكاتب خطأ او عتق وعفى عنه على مال يعلق برقته كالقن فاذبادر
مولاه بحقه فقد ولزمه ارش الحمايه لمعه بالعق من البيع وان ااد العبد ما دام
الكتابة عتق وعفى الارش ^{ان} اذا احنا المكاتب حارسه اكثر ثم ادى مال الكتابة وعتق
فعل القول بثمان ارس الحمايه مع العتق بغيرها ارش ساير الحمايات ^{ان} الا لافه الرقعة بالعتق
وعلى القول بثمان اامل من ميمته وارش الحمايه مال النج فيه ههنا وان اصدما انه بغير
امل الارش من ميمته وحمايه كل واحد لان كلاهما به اصف ذلك وقد منع منه مادام
وعتق فحقه والمان ان بغير امل الارش من ميمته وارش ساير الحمايات والظاهر ان
القولين للجمهور اصدار البيع الثاني لعل الحمايات اجمع برقته فاذا ابلغها بالعتق
لم يصف الا لافته وكذا ان اعقته سلك ولو عجزه السيد ورد في الرقعة صار فاعمل السيد
سلكه لساع في الحمايات وقد اوه ففعل بالامل من ميمته وارش الحمايه واهضاره البيع وقل
مارس الحمايات بالعام المحب ولو من على الكتابة من غير تحرير واهضاره ان قدى من
ملا

قد اها امل الارش من ارس كل حمايه او العتق وقيل الا امل من ارش جميع الحمايات او القن
واصداره البيع ^{ان} لو احنا عبد المكاتب عليه خطأ او عتق على مال سقط حكم الحمايه ان
اللول لا يمسب له على عتق مال ولو كان العبد الحاني على المكاتب امه او امه مال البيع النج
انه لا يملك معه الا لا يمسب لللول على عتق مال والاب هنا عتق ولو ملك المكاتب امه ميمتها
عليه عتق كان للاب العتاق لان حكم الاب معه حكم الاصول ليس له معه والعقود منه
والان يمسب له حكم الحريه بعقد الكتابة ميمها مبادان وليس للمملوك الا اصدقا صحت بالكتبه
في غير هذا الموضع ^{ان} قد لو فعل عبد المكاتب ما يوجب عتقها كان للمكاتب عتق وكذا الول
ما يوجب حدا على بارواه علماء ^{ان} اذا فعل المكاتب استخف الكتابة ان كان مشروط
او مطلق مع عدم الادا وكان السيد قيمه على العاقل وركه ولو كان الفاعل السيد كان يركه
له ولو صنى عليه ما دون العتق بالارش له فان كان الحاني السيد واصرح مال الكتابة بيميناً ما
يما حل واحد المكاتب الثاني والا اصد المجمع ولو اخذ الارش قبل ان يمال عتق الى العتق
مال الادا استخف الكتابة والسيد مطالبه الحاني ساقى العتق وان سرت بعد العتق ^{ان} فاعل الحاني
نام الذي لوارثه المكاتب ولو كان السيد هو الحاني اصد منه باقي الدية لو رثه فان لم يكن له ارش
ملا نام ^{ان} اذا احنا على المكاتب المشروط عبد او مكاتب سلك لم يملك السيد منه على القصاص
سوا كان العبد لللول او لاحني ودوى الشج منع المكاتب عن العتاق في حرمه مولاه الا ان
وله ان يعفو على المال وعلى غير مال ومطاعاً سقط المال ولا اعتراض لللول ولو كان للسيايه
خطا وعفى عن المال كان لللول منه وكذا البحث مما لو عفا على بعض الارش اوصالح بعضه
^{ان} اذا فعل المكاتب فهو كالمومات فان كان الفاعل لللول لم يمسب عليه شي وان كان احنيما
سنت العتق الا غير ان كان حراً والا كان لللول العتاق وان كان احني على طوعمان كان المول
ملا اصد وكذا ان كان احنيما جزاء الارش للمكاتب وان كان مملوكاً كله العتاق ^{ان} مع
المطلق اذا ادى من مكاسبه شأ بحرمه ميمته فان احنا بعد بحرمه بعضه على حوا ومكاتب
سأد له او كما بحرمه الحاني امل اصد منه وان احنا على مملوك او على مكاتب امل حرمه منه
لم يعف منه بل لزمه من ارس الحمايه بعد ما منه من حرمه وعلق برقته بعد رفته ولو كان
الحمايه خطأ يعلق بالعاقلة بعد الحريه وبقته بعد الرقعة ولللول ان يهدى قدر الرقعة
بعضها من ارس الحمايه سوا كانت الحمايه على عبد او حر ولو احنا على هذا المكاتب حرمه

او من حيث ان يزداد ملاصقا بل عليه الارش وان كان رفا انصرف منه الفصل الخامس
في الوصية له وبه دفعه حاشا آ الحو الوصية برقة المكات وان كان مشروطا
فان عجز ورق قبل موت الموصي لم يصح الوصية ولو عجزها فاسد ولو اوصى له برقة العجز وفيه
الكتاب في وصية الوصية مال الكتاب ولو قال ان عجز ورق فهو كعدمه في وصية الوصية
اذ عجز في حياة الموصي وان عجز بعد موته لم يحقق ولو قال ان عجز بعد موته فهو كعدمه
عليها الوصية على صف بوجد بعد الموت ولو وصى له بما يحمله المكات صح وان عجز شافه
للموصي له وان لم يحل حتى جلب بحومه بطلت وصيته ان اذ وصى بوجه مع عجز الورثة
ومال الكتاب اواحد صح وكذا لا ينفذ فان اذن صاحب المال او ابراه من عتق وبطلت
وصية الرقة وان عجز فالوصية ان لم يسلم للموصي له بالرقبة استرقاق مع ان عجز الوارث واسترقبه
اسفل الالموصي له بالرقبة وبطلت الوصية بالمال ولو كان الموصي له بالمال لم يصف منه شاكرا
له ولو اوصى له بالرقبة ان عجز فالوصية ان لم يسلم للموصي له بالرقبة استرقاق مع ان عجز الوارث
له بالمال في صح الكتاب عند العجز فقدم مو صاحب الرقة وكذا ان احلف صاحب الرقة و
الوارث ان اذ اوصى مال الكتاب بحت الوصية من الثلث فاذا اداه عتق وان عجز كان الوارث
الصح سطل الوصية مع ملو طلب الموصي له الصبر مقدم قول الوارث ان اذ اكل الكتاب
ماسد فادى عاني دمه بطلت الوصية ولو اوصى له برقة او ما يقبض منه بحتة صح
الوصية للمكات مطلقا من ماله فاذا مال صغوا عنه اكثر ما عليه وضع المصنف ويزاد و
العتق قدر الزيادة الى ثلث الوارث ولو مال صغوا اكثر ما عليه وضع المصنف ويزاد و
والزيادة الى ثلث الوارث ولو مال صغوا اكثر ما عليه وضع المصنف ويزاد و
محلها واذ مال صغوا عنه ما شاء من كتابته فاشا الحرج لم يصح وان سالا الحرج ولو قال
صغوا عنه ما شاء ولم يعيد بقر له من كتابته او من مال الكتاب مولى السج ان كان الاول علة الوصية
ويحتمل ان اذ اشنا الحرج وضع عنه لباول اللفظ له بخلاف الاول لان من لم يصف هناك
ولو قال صغوا عنه نصف كتابه او بعض ما عليه وضع ما شاء الوارث وان مل من اوصى
او من اخرها وكذا الوال صغوا عنه ما ستم او ما يحلف او ما يكر او ما يعجز ال غفر
ذلك ان لو مال صغوا عنه عما من يحوم بحر الوارث في وضع اي عجز سوا كانت بحومه
مستغفرا او محلفة ولو مال صغوا عنه اي عجز شاكرا كان ذلك ال مسددا ملهم وضع ما يحلف
ولو

ولو مال صغوا عنه اكثر بحوم وصغوا عنه اكثرها ما لان مال صغوا عنه اكثر بحومه لان هم دفع
اكثر من صغوا ويحتمل ان يصف ذلك ال واحد منها اكثرها ما لان مال صغوا عنه اكثر بحومه ولو سوا
الحوم من الاول ولو مال صغوا عنه او سوط بحومه ولم يكن فيها الا سوط واحد بعين ما يكون
كون مساوية العدد والاجل وعددها مفردا كالمسك والوسط الثاني والحق الاوسط الثالث
واوسط البقية الرابع وهكذا وان كان عددها مزدوجا وهي مختلف المعدار بعضها ما به بعضها
مايانا وبعضها ثلث ما به والوسط الخامس فصح وان كان مساوية العدد مختلف الاجل
مان يكون ايمان منها الا شهر واحد ال شهرين وواحد ال ثلثة بحت الوصية فيما هو ال شهرين
وان اصف هذه المعاني في واحد بحت الوصية منه وان كان لها اوسط في العدد واوسط في
الاجل ولو سوط في العدد مخالفت بعضها بعضا اجمار الوارث وضع ما شاء والقول قول ج بنيه
في عدم عجز ما اراد الموصي لم يعين ما شاء ومولى السج بها القوي وكذا يعجز الوارث لو كان منها
او سوطا ان الواحد اوسط كل عدد وقدر والاسان اوسط كل سبع كايته اوسطه اسان
وهما الثالث والرابع واوسط الثمانية السابع والخاص لان الاوسط ان يكون ما بعد مثل السابق
وكذا الوارث للغير ما وسط بحومه صح اذ اعنى مكاتة في مرض الوفاة او اوصاه من مال الكتاب
خارج من الثلث على الاقوى فان كان الثلث بقدر الاقل من ثمنته ومال الكتاب عتق وان
الثلث عنه عتق ما يحلف الثلث وبطلت في الرائد واستسعى في ما بال الكتاب فان عجز استرق
الورثة بعد الباقي ولو برا المصنف بعد العتق او الا بال اثم العتق والاولاد وصى بحت
المكات فمات ورا مال سواه ولم يحل مال الكتاب عتق منه محلا ولا يسطر طول الكتاب لانه
ان اذ حصل للورثة المال ان عجز استرقوا المسك وسبق لهما مكاتة بحوم عند ادا ما عليه
وللمصنف اذ كانت عتق وبرا لثمنته وان مات في مرضه اعترض الثلث لانه مفرد الية
اذه هو معاملته ماله على له فان حرجه منه من الثلث بعد كتابته فيه اصح ويصح
عند ادا المال وان لم يكن سواه بحت في ثلثه فان اذ حصته من مال الكتاب عتق وبطلت
الكتاب في الزايد ولا يحلف من الثلث مال الكتاب الفصل السادس في احكام المكات
المطلق قد عينا ان الكتاب مطلقه ومشروط فالملقة ان نكاته على بحوم مخصوص في اوصية
مخصوصه ولا يذكر قيد الرقة عند العجز فان اذ شام من كتابته عتق بحابه وراجل
الرقة في الرقة وان عجز مما بعد كان مل الامام ان يوصي ما عجز عليه من عزم الربا ان

لم يكن او كان ما هو اعم كان ليد منه تقدير ما بقي وله من نفسه بعد ما حرمه فانها ما
مولاه صح وكان له كسب يومه وكسب يوم سيده ليد فان مات هذا المكاتب وترك
مالا او اولاد ادرث منه مولاه تقدير ما بقي من العبودية وكان الثاني لولد الاول او اولاد
المكاتب ورثت الولد بعد الكفايه من ابيه له كان حكم ولدك مستقر عنه مولد الاب تقدير
يوم ما بقي على ابيه فان ادى الاب ما كان على الاب صار حرا سبيلا لمولاه عليه وان لم يكن له مال
استعاه مولد الاب مما بقي من ابيه صار حرا وهذا المطلق رث وورث حجاب ما عتق
منه وبلغ الميراث تقدير ما بقي من الرق وكذا ان ادى له صح له منها تقدير ما عتق وان لم
ما وجب هذا اعم عليه تقدير ما حرمه حده الحرة والباقي حده الرقة والعصر منه للعبد
وعليه من الارس بعد ما حرمه وسحق بوقته نصيب الرقة صفه مولاه ان شاؤا
يعصر له من الحرة وله من الارش لمعدار ما حرمه منه بالنسبة الى ربه الحرة ولمعدار ما بقي
الرق بالنسبة الى ربه العبد وكلما سحق بوقته بطالب كسبه وما يجب عن حطه فعل الامام
لانه عاقله ان يكون مولاه شرط واوله له وسفود حيه هذا المطلق بعد ما حرمه
منه في نفسه والباقي للورثة وورث وده في نصيب الرقة وبوض من كسبه لمعدار ما حرمه
منه ما استدان به ونصيب الرقة بوض من مولاه ان استدان به باذنه وان استدان بغير
اذنه مولاه يعلق جميعه بكسبه بعض منه دين العرما والباقي منه دين العبد وان ادى
السيد المطلق حده لمعدار ما حرمه منها ودرى عنه لمعدار الرق ويجب عليها مثل ذلك
اذ لم يسكنها وليس لها ان يزوج الا اذن سيدها فان فعلت بطل النكاح وان اذن وقد
اذت بعض مكاتبها ورثت لولد اذ كان حكم ولدها حكمها مستقر عنهم حجاب ما بقي من
منها وعتق بحسابها عتق اذ كان رزقها لمولود او حرم شرط عليه رقة الولد
وان كان حرم من غير شرط فالولد احرار والحكم في المهر ما عتق وليس للمطلق ان يزوج
نفسه بالتزويج ولا يهبه المال ولا يعلق بغيره بالبيع والشر احواف الفصل
السايق في النواحي وقصه ما يحسب الكفايه الفاسد السعوط بها حكم عند الميراث
ولا يعتق المكاتب ما ادا المال ولا بالاراد الا نكح العبد الكسب بل هو مولاه ان اذن
المول بعد ابعاد الكفايه لم يسلط على امواله وتولى قضاء مال ربه فان دفع العبد اليه
حاله جنونه لم يحد بذلك الدرع ولو من العبد بعد العقد لم يطل ايضا لكن لو ادى
الار

للمالك جنونه الى مولاه عتق حذ لولد عتق العبد الكفايه فصدقه الوارثان سقت الكفايه وان
كذاه اعتق الى شاهدين ذكرين ولا يكف شاهد واحد لان العقد الحرة فان عدم السعة
حلفا على من العلم فان حلفا سب رقبته وان نكح اطلق العبد وسقت كفايه وان نكح
كان رقبته وان حلف احدهما ونكح الاخر حلف العبد في حقه المالك وسقت الكفايه في
نصف والوصية في الاخر وان صدقة احدهما وكذا في الاخر سقت الكفايه في نصيب الميراث
وكان الحكم في المكذب على عدم ولو كان للمصدق عدلا وشهد معه اخر سقت الكفايه
فيه اجمع وان لم يكن شاهدا اخر فالحكم ما عتق ثم كسبه ببل عقد الكفايه لسيد مستقل
الى الوارثين وما بعد العقد يكون نصف له والاخر للمكذب وما بعد ذلك يفرق
في كل يوم من كسبه ببقته والباقي بينهما فان استعاضا عن الماهية فغلا لا لم يجبر المتعاضد
بان تصير نصيبه من مال الكفايه كان للمصدق صح الكفايه ويكون ما في يده له خاضه لان
المكذب اذ حقه من الكسب ولو اذ عتق المكذب بعد اخذ نصيبه من الكسب ان ما
في يده كان قبل الكفايه او قبل موت الاب كان القول قول المصدق وان ادى عتق لم
يسر الى نصيب الشريك والفقوم عليه ولو كان السيد شرط الوالا اسحق المصدق حقه
لنقوط حق المالك سكتة ما ذامات احد المصدق نصيب الحرة بكمالها ولو صدق
الوارثان في اذعان الكفايه او عاتت البينة عتق بالاولا او كان الاول لا بالان شرطه وليس له
ان يودي الى احدهما ولو ابراه من مال الكفايه عتق وكان الاول لا بالان شرطه ولو ابراه
مال الصح كان الاول لا بالان ايضا مع الشرط وعندى فيه نظر ولو ابراه احدهما برى من نصيبه
وعتق نصيب والا سوفف عتقه على اذ احضه شريكه والا قرب انه الفقوم عليه حصه شريكه
اما لو عتق احدهما حصته ما الا قرب المقوم عليه في الحال لا بعد العتق وحسب يكون
والاوه له اجمع وفي صوره الا بالان العتق ورق الباقي ومات كان للميراث والنصيب الى ربه
مع شرط الاب ويحمل استرا كما في الاول او اما نصيب الرقة فله شريكه المالكات الشرط
الاعتق منه شي حتى يودي جميع المال وفطرته على مولاه والمال المطلق فان كل جرم للمال
موديه سعتق باذنه منه والفقير المحض والكسب كذلك ولو طلب احدهما الماهية
ملا جبر المتعاضد عليها وعندك فيه توقف واذا امار المشروط بطلت الكفايه سواء كان
ما بقي عليه قليل او كثيرا وكان ما ركه من مال وولد رقت لمولاه والمطلق اذ اذا

شيا وحلف ولد احرا في الاصل كان له من تركه بارا ما عت عنه ولمواله العاق وهل باخذ
 السيد ما حلف من مال الكفا به ام لا فانه اسكال وعمل بقدر الاخذ هل باخذ من نصيب الوارث
 او من اصل المال فانه اسكال ايضا ولو كان الولد من حاربه له رزق بعد عقد الكفا به كان
 مكاسبه كاسبه وسحق منه مثل ان اغتقت من الاب ميراث نصيب الحرة وللولد نصيب
 ما حلف عليه لم باخذ المولى ما حلف على ابيه وسحق الولد اجمع ما اداوه ما باخذ المولى
 من نصيب الولد خاصة او من اصل المال ورث الولد الباقي اجمع الطاهر في ان يذهب الاب
 والباقي روارا صحيحه ما في ذلك من الموقوف ولو مات قبل ان يودي شيا فاذني عطشه
 عماره علمنا ان تركه للمول وان كان له ولد حر وان كان له ولد رزق بعد الكفا به
 من حاربه مهمل كونه للمول او كونه مكاسبه يسحق باذنا على ابيه اسكال مع موه الباق
 وفي صورته وهو اب الادا على الوارث لو لم يحلف المكاتب الا على الاسي الاولاد مما في على اعم ومع
 الاولاد يسحق الاولاد ولو اوسعوا من السعي اجبر الاولاد عليه على اسكال وهذا المطلق
 اذا اوصى له نصيب صح له منها فقد رما فيه من حربه وبطأ نصيب الرقة ولو كان الموصي
 المالك صححت الوصية له اجمع ولو وجب عليه حد اعم عليه من حد الاحرار غيبه بالعتق
 منه ودمية الرقة من حد العبد ولو زنا المكاتب لمكاسبه سقط عنه الزنا بخد
 بعد ماله منها من الرق وحد الباقي ولو زنا المكاتب بالنجم والاول انه حرام الا
 اصفوا الى البتة وسمع منه الذموى لا مكان مقام البتة به فهو حد منه فان اناه بالوط
 المكاتب يعرضه وان بعد حلف المكاتب فان امتنع حلف المول وكان كاسبه وان
 نكح الزم السيد بعبوله او الابرا فان فضله وكان دعواه النكح المطلق لم يمنع من اسائه
 وان كان دعواه العصب من فلان الزم بدفع اليه وولى العبد منه ولو ابراه من الكفا
 لم ينافه بقتله منه ولو امتنع من الابرا والعصب كان للحاكم العصب عنه ويعتق المكاتب
 زنا ليس بالمكاتب ولم جارتته بغير اذن مواله فان ما در فلا حد ولحق به الولد والامر عليه
 والاولد كالاب حكمه حكم العتق عليه وليس له نكح ويكون موقفا على كفايته فادعى
 عتق الولد وبغير الامه ام ولد في الحال فان عجز رق هو الحاربه والولد ط لو كان في
 يد المكاتب مال من شئ عدم وحب الزك فانه وهو مولى عتق ايضا ان كان مشروطا
 عليه وان كان مطلقا ومكاتب نصيب الحرة ما با وجب عليه الزكاه حتى اوجب الشئ

من الولد

الاساء وهو اعانة المكاتب بحط شئ من مال الكفا به واسائه شيا يسحق به على الادا الا به
 والطلوع حله بعض علماء على الدب وان ادرى وجب ان يعطى المطلق العاجر من مال الزك
 اذا كان على المول زكوة وان لم يكن عليه زكاه كان على الامام ان يعطيه من سهم الزكاتب
 وهو عند حسن ثم مال الشئ يحوز الاساء ما من الكفا به والعتق ويتعين اذ ابيع عليه العبد
 الذي بوثته الا بعد العتق والاستقرار بعد ربح ما يقع عليه الاسم السعد بخبرين ان
 حط عنه بعض مال الكفا به وبني ان بوثته من حسن مال الكفا به او من غير مال الكفا به الذي
 بعض منه وفي هذا من يلزم العبد القبول وان اياه من غير حنه مال الشئ لا يحل العبد
 القبول قال ولو اذى العبد مال الكفا به وعين قبل ان يتعلق الاساء تركه المول ولو
 كان عليه دين وقضت التركة سقطت على الدين ومال الاساء بالمحصص وعدم على الوطيا
 كالدين ما لو احملا فعلى المول كاسيك على الغني اولى سنة في بحن وقال المكاتب بل
 على الف اولى سنة اولى سنة في ثلث نخوم فالوجه عندى بعدم قول المكاتب في الاول حول
 المول في الاخرين **باب** الولاء عند لا لب الا في العتق المسرع به اذ لم يبر المول منه
 اما العتق الواجب والحاصل عن الكفا به فلا والله الا ان شرطه المول فان شرطه المول المكاتب
 الوالي عقد الكفا به ثم تزوج لمحقه كان الولد حرا سعالا منه فان حوز المكاتب لجر الوالي
 فان مات ما دعى سيده اذ مال الكفا به وعقيقه لسبب الولاء على ولد وان لم يولد الام ذلك
 والله مقدم قول المول الام عملا بالاصل من بقاء الولد وعدم الادا **باب** لو اوصى المكاتب دفع
 العتق الى المول اصفوا الى البتة وسمع شاهدان او شاهدين او شاهدين وان
 كانت الكفا به لا لب الا شاهدان فان بعد حلف المول وطول فان دفع والاعرج مواله
 الله اذ اجمع على المشروط دون غير مال الكفا به وحل مال الكفا به فان قصر عن الجمع فم
 الدين ثم ان ش المول عجزه واسترقه والمطلق بقط ما في يد مال الكفا به ودون
 الاعانت بالمحصص ولو مات المشروط اصفى الكفا به ورثت ذمته من مال الكفا به واخذ
 الدين ان تركه والعاصل للسيد بحسب الملك وان قصر لم يح على السيد الا كماله **باب** لو كان له
 مولى بان فكاسبه على الف مائة السلم اليها كان القول موقفا مع العتق اذ لم يكن منه
 والعجز عن الكفا به محلها فان عجز اسرها فان صدق اهداها عن نصيبه ولم يسمع
 سهادته على المكاتب بمكاتب المكاتب مع عدم البتة ثم ان ش طالب المكاتب بحسب ماله

الاساء

وان شأ طالبه مصفها وطالب المصدق بالثاني الاعتراف بمصروفه من كسب المحرك
فان رجع على العبد بمصرع له ملائحة وان رجع على الشريك بمصرفها لم يكن للشريك الرجوع بها
على المكاتب الاعتراف ما نه طالم والرجوع بالظلم الاعل الطالم فان عجز المكاتب عما اراد
استرق بصبية وكان ما في يده لما يصفره كذا ما كتبه فان ملنا بقوم على شركه اذا
عنى بصبية ما كتبه به اصل عدم القوم هنا ان القوم هو العبد لمكمل الحكم وهو
نعم ان ما حقه حرة وان الاستحقاق القوم على الاخر ونواذعي المكاتب دفع الف الى
اصحابه البعض حقه ودفع الباقي الى شركه فاعتبرت انه مصف حرة والى المكاتب
دفع صفه الى شركه حرة ما فالك الشريك فالقول بوجه في عدم مصف مزارع على
حسب ما مع العبد وعدم النسب في عدم مازاد على حرة ما فاذ اختلف سقط دعواه
وليس له اختلاف الاخر لانه لا يدعى عليه شيا ويكون للاخر ان يخذل المكاتب حقه
ومن الشريك الثاني والارجح الشريك على العبد شئ الاعتراف بالظلم وان عجز المكاتب دفع
المكذب طار بصبية شركه حرة وقوم عليه ان المكاتب الذي حربه هذا العبد لو
اعترف انه مصف الف منه وادعى دفع بصبية المكذب اليه فالقول بولا المكذب مع
عنه ان شأ طالب المكاتب يحق حقه وان شأ طالب المصدق به اجمع الاعتراف بمصروفه
الف من كسب العبد فان رجع على المكاتب عتق والمكاتب الرجوع على المصدق فان
صدقه في الدفع الى الشريك للمصروف حيث دفع دفعا غريبا وان رجع على المصدق
لم يرجع على المكاتب الاعتراف بالظلم وليس للمكاتب الزام المكذب بالمصروف من المصدق ان له
مصف حقه من عليه اصله وليس للمكذب ان ام المكاتب بالمصروف من المصدق انه محرم
الاخبار على كسب ولو اصاب المكذب الرجوع على المكاتب فمخاد بصبية ومعاولة على
المصدق حرة به اعترف بعضها لانه مال مكاتب مدعجور وق ولو عمل المكاتب ما دى
حسب ما به الى الملك عتق وكان للمكاتب مطالبه المصدق بحسب الماله التي اعترف بعضها
لو دفع الى العبد مولاه حصته من مال الكفا به بعد ان شركه لم يبع العصف وكان الشريك
ان يخذل منه بصبية حصته ولا عتق حصته من المكاتب لعدم الاستغناء ولو ادعى المكاتب
اليها الثاني عتق وان عجز رقت لها ولو كان باذن شركه في الاداء دعوى بصبية
العاصف فان ملنا بالمقوم قوم هذا على العاصف مكاتب ما دعوى عليه وما في يدان

الكسب يكون للذي لم يصب بعد ما مضى شركه لان كسبه قبل عتقه لما مان فضل في شئ
كان من المكاتب وسببه لان هذا الكسب كان في ملكه على كسبه شركه استقل الى العبد بوجبه
ما كتبه ان العتق في يد المكاتب له هذا ان ملنا بالقوم في الحال عمل القوم عند العجز
فان في مولا قومه وقبيل والاعتراف ان كان في ملكه مال كان للاذن بصفه والباقي
لمكاتب فان مات قبل القوم انفع عقد الكفا به بوجه مصف ما مركه للاذن والاخر لو اراد
الخروج لو وطى المكاتب مولاها فاعل حراما وصارت ام ولد بالاحمال فان ادعت عتق ومكاتب
ما في يدها فان عجزت كان له الفصح وبصير ام ولد مطلقه له وطواها ولو اها ما في يدها ولو اها
البعد عتقت من بصبية ولدها ولو مات المولى قبل الاداء قبل العتق عتقت ايضا بصبية
ولدها فالشئ والذي يصيبه من عتقها ان ما في يدها لها ولو اعنت المولى المكاتب وله
مال فالوجه ان المال للمكاتب لو دفع المكاتب بعض العتق قبل حلوله على ان يبره
المولى من الباقي فالشئ لم يبي لمضارعتة ربها لما عليه الذي هو الزيادة له ما دام الاجل
والوجه عند الخوازم مال وورد في بعض قبل الاجل وطلب ابراهيم من الباقي ففعل
المولى في العتق والابرايم لم يبره المكاتب عتق بصبية مال وحل عليه مال الكفا به
فان اصابها حسا بعتاقا سو اكا مان الايمان او الاعتراف وان اصابها لم يبع العتق
الا بالتراضي وهل يقتضى ان يصف احد ماله ويضعه عوضا عن العتق الباب في ذمة
مال الشئ مع وعندى منه نظرا لكان لانا ان من الاعراض استرطامض كذا واحد
منها مبردة كذا واحد منها الى صاحبه ما مضى عوضا عما عليه وهو اسكل من الاول
ولو ابيع المكاتب من مولا دمنه على الاضنى مال الكفا به لم يبي لانه مع دن يدين ولو اطله
به مع كذا لو اعنت المكاتب باذن مولا مع وكان الاول له فان استرقه مولا العجز
صار الاول للمولى وكذا الوات قتل الاداء ملوا عتقه مولا بعد الاسترطاق والوجه عود
الولا اليه ولو مات العبد قبل اداء المكاتب وبخبره والاسباب له اعمل ان يكون موقوفا
كالولا ان عتق المكاتب اخذ المال وان استرق احد المولى واكمل اصفاه الى المولى
لان الولا يمكن اصفاه من شخص الى غيره فجاد ان يكون موقوفا كالخولا والمرث اليعمل
بما يصف بما الاوى عندك حوازمع المولى مال الكفا به قبل مصف وقوى الشئ حلاله
فعل بوله ليس للشريك مطالبه المكاتب شئ وليس للمكاتب الدفع اليه فان دفع

لم يعنى لان المسمى مضمون لغيره ومضمون لغيره باطل فصار كالعدم فملكاته
الارصوع على المسمى مادفع اليه والمسمى الرجوع على السيد مادفعه فصار مال
الكتابة باق في ذمة العبد وحمل العتق مع تصريح المولى بادن الاضافه مضافه
ملكاته من المال والسيد مطالب المسمى بما قبضه والمسمى الرجوع عليه مادفعه ثانيا
ولو كان للسيد على المكاتب مال غير مال الكتابة كمنه شبع اوارس حيايه حازمه من الاغني
تلك لو عرض السيد بعد الكتابة فابراه من مال الكتابة واعققه فان برانم وان مات
في ذلك الموضع فقد بينا انه يعتبر الاصل من قيمه ومال الكتابة فان خرج من الثلث عتق
وان قصر الاصل ان كان له سوى الملكات مائة وان قيمه مائة وخمسون ومال الكتابة
مائة وما انضم الاصل الى ماله وسعد بحايه فعققت له مائة وسق ثلثه مائة والكتابة
ولو كانت النسي مائة ومال الكتابة مائة وخمسون عتق له مائة بحكم الفقه يعني ثلثه مائة
مال الكتابة فان اذاه عتق ويحمل ان يقال ان هذا الدور لزيادة مال السيد بالمحسن
التي اذاه لان حيب على الورث مائة والراشد يبعث عقد السيد وورث عنه مائة
ما عتق منه والحاصل ان الورثه حصل لم من كتابه العبد خمسون غير ملك العبد
المحسوب عليهم ثلث المائة مائة اذ لم يملك المحسن من مائة من العبد فملكها
وهو حق المحسن وذلك نصف مائة فصار العتق باساق ثلثه ونصف مائة وحصل
الورثه المائة ومائة اساع المحسن وهو مائة مائة من مائة ولو لم يولد العبد المحسن
دق ثلثه وكذا لو اوصى بحقه وكان يخرج من ثلثه الاصل من مائة اذ مال كتابه الحكم
فيه كما عتق الا انه هنا يحتاج الى اساع العتق ولو لم يكن سواء وصل مال الكتابة
فان كان معه وفاء الباقي اذاه وعتق اجمع ولو عجز عتق ما يخرج من الثلث واسترق
الباقي ولو لم يملك عتق ثلثه مع ماله الشئ لحصول ثلثه او يملك المال للورث وطعا
ويحمل السطاة الى الحلول فان اذى عتق جمعه وان عجز عتق بعضه ولا يعق
من شئ مجعلا لئلا يتجبر للوصيه ما يعق وما خرجت الوارث وفي قول الجمهور
تكم لو كانت على دمانير فابراه من حياهم او بالعكس لم يبع البراه ولو مال ولو مال
اردت فيه الذراهم من الذي انخرحت البراه في مائة ولو اوصى العبد ذلك فملك السيد
ما نقول قوله مع النصف وكما نقول قول ورثه السيد لو مات في ذلك وخلفون
على

على نفي العلم ان مورثهم ارادهم ولو مال السيد مضمون اخر كما سيك لم يكن او ارا ما سقفا
الجميع افعال اراده نصف النعم الاخر دون ما قبله فالقول قوله مع غيبه لو اذى الملكات
اراده الجميع ولو مال مضمون اخر كما سيك ان شاء الله بطل امراره لعلفه بالاسديا وكذا لو
قال ان شاذيد لعلفه العتق والاقرار لا يعقل ان يعلق بالاسديا والصفه كذا يبع
الوصيه بالكتابة فان خرجت منه العبد من الثلث احر الورثه على ذلك الا ان يرد
العبد ولو طلب بعد ذلك بالكتابة لم يحجب الموصي ان عتق فدرا كونه عليه فاذا ادى
المال لم يحجب من التزكه بل هو حق الورثه كما لو اوصى بحل وامر او ماشه مستحق وعتق
العبد والوالل السيد ان شرطه وان لم يرد المال استرقه الوارث ولو لم ينعن كوت
على احرته به العاده كماله به مثل والعرف بعضى الكتابة باكثر من القيمة ولو قصر الثلث
عن قيمته كوت على العبد الذي يحمل الثلث ولو لم يملك الكتابة غير ما وقصر الثلث عن الجميع
مال الشئ عتق الكتابة كما لو اوصى بوصايا في حملها عتق فانه عتق العتق ويمكن العتق
ان عتق الكتابة وان قصد به العتق الا انه محاذضه ولهذا لو اوصى لرجل عتق والآخر
ما سقفا سواء وان كان القصد بوصيه الاب العتق ولو اوصى بكتابة عتق من عتق
بغير الورثه في الحب وليس لم كتابه امه وبالعكس ولو كان له حنفي دخل في لفظ العبد
او الامه ان الحق ان الحق باحد ما والا لاولادى نكسه احر رقيقه دخل المحسن المحسن
كك لو زوج منه من مكانه مات لم ينفخ الكتابة فان لم يرد به السيد ان يكون ماله
اذا كان فاعلم كماله حاله وان ورثه لو بعضه انفق المكاح ويحمل عدم النفي لا يارث الذين
الاوقه الاصح العجز ولهذا الوارثه من الذين عتق وكان الوالا المسترط المولى دوما ولو
استرى الملكات رجعه الامه من سيد او من غيره فالاولى انفاق المكاح كك الا ينفخ
الكتابة موت المولى وسحق العبد يدفع المال الى الوارث ولو بعد اذ لم يعق بالدفع
الى العتق ولو كانوا غير سيدين وجب الدفع الى السيد فان فقد مال الموصي ان كان الا
الحاكم ولو كان البعض غير سيد دفع الى ارشد حقه والباقي الى الولد ولو اوصى بدفعه
الى معين دفعه الملكات الى الموصى له او الى الموصى لدفعه اليه ولو اوصى بدفعه الى غير
وجب على المكاتب دفعه الى الموصى فان فوته بنفسه لم يعق بذلك ولو اوصى بدفعه الى
عمرانه عن الغضا عنه يدفعه الملكات الى من شائى للموصى او الخزما والاخر الورثه

منه ولو اوصى بعض الدين ولم يعين مال الكتابة للعفا كان على المكاتب الفسخ من الورثة
 والوصى بعض الدين فقد دفعه اليهم محضه كذا ليس للمولى مطالبة المكاتب بالمال
 قبل الحل ولا يجب على المولى دفعه لودفعه المكاتب قبله ويجب عذره ما حل اليه
 وجب على المكاتب الدفع وان عجز بحر السدس الصبر والفتح وان كان مازدا على الاداء
 واسمع منه مال السبع المالك ايضا وحمل عندي احبار المكاتب على الاداء فان عذر
 في المالك الكتابة واذا عجز عنه كان للمولى الفسخ بغيره والاحتجاج اليه ان كان
 المكاتب حاضرا وان كان غائبا اعقر الحاكم لست المال والسود يحمله الحاكم مع البسه
 وبعض له بالفتح كرجح للمولى انظار المكاتب بعد الحل فان انظر لم يجب او ما ذاب
 على احبار الفسخ ما ذاب المولى في العاجل طالب فان عجز في حقه ما ذاب من حسن
 الى الكتابة لم يكن له فسخ ويجب الصبر ان يحضر من منزله القريب وكذا ان كان من غير القريب
 واحتاج الى المصارفة وان كان في موضع بعيد احتاج الى ماله طوله لم يجب الصبر ولو كان
 العبد عاصيا في المولى امر الحاكم وابيت له وحلف على عدم العيش في ملكه الى
 حاكم البلد للذمة المكاتب فان كان المكاتب عاجزا كتب الى الحاكم الاول يجعل السيد
 الفسخ وان كان مازدا طالبه بالخروج الى بلد السيد او التوكيد في الاداء فان احضر
 مع الامكان كان السيد الفسخ مان وكذا السيد من نصف في بلد المكاتب لانه ارفع اليه
 مان امتنع بغير حنن السيد ولو جعل السيد الجمار في الفسخ الى ذلك العصف لا يستلزم
 حازه وحضور الوكيل البصر له السيد كذا حد الحرج ان يوضح بما الى المولى او علم
 من طاله العجز ومثل ان يوضح المولى بحله وبه ردائه اذا جاز المكاتب اسبب المولى الكتابة
 والحلول وحلف على عدم الفسخ فان وجد الحاكم حسده لا يملكه اليه وعين الاجل
 له العجز مع عدم المال الزم له الا ان علمه لعودته فان وجد الحاكم يورث السيد
 له ما لا يبيع عالى الكتابة لطلب من السيد وكذا لو اصاب واقام سنة السلم الا ان السيد
 ان يرجع ما انفعه بعد الفسخ في الاول دون الثانية لا لو ادعى المكاتب السلم واقام شاهد
 حازه الحلف معه ولو ادعى غيبه الى انظر لطلبه انام فان جاد الحلف السيد ولو جاء
 به فخرج ما ادعى به بدل انظر لطلبه انام لت المكاتب الشروط وقدم المولى
 جميع مال الكتابة ولم يلف عنه ولو درم واحد وعجز عنه كان رهبا ان عجزه

مواله ولا يعيد عليه ما اذن منه وسخت للمولى الصبر عليه ولو لم يجزم بكن للمولى الفسخ ولو اوصى
 على المال حاز ولا سطر الكتابة بموت المالك والوارث المطالبه بالمال فان ادعى اليه عتق
 كالمولى لو كانت له حصة من ماله من قبل ان يوجهه مثل تلك المالك والوجه عند
 الزامه بالامر عن تلك المصلحة لد البذل الحمل الموجود وقت الكتابة في كتابه الام ولو
 حملت بعد الكتابة من مملوك كان حكم الولد حكم الام بحسبته بجاهها ولو كان من حر كان
 الولد حرا ولو حلت من مولاها لم سطر الكتابة فان مات مولاها وعلمها شي من مال الكتابة
 عتقت من ميراث ولدها ولو لم يكن ولد سحت في مال الكتابة للوارث له لو ابرأ احد
 الوارث من نصيبه من مال الكتابة او اعتق نصيبه حج وعنت ولا تقوم عليه على الوارث
 او العبد المال عند ما وان ملكه مواله وعند الفسخ ملكه مع المملك ما ذابا كانه له
 مال والا فحق على المولى ان يملك ما لم يشرطه المكاتب ولو كان له ولد للمولى ايضا ^{نوم} ل
 لا يعتق المكاتب الا بالاداء اذ لم يره المالك سوا كان معه مال الكتابة او لا ولو كان سيد
 مال الكتابة ولم يره الى المالك كان اما على الرقة وان يلفه حل المولى وعجزه حل حق فلا
 المال في ذمته الا ان ثا المالك نفا الكتابة ولو كان اما وحل مال الكتابة وامسح
 الاداء اصيل ان لا يكون عجزا بل يورثه الامام منه واصل ان يكون عجزا في المولى وسبق
 ان شاء الخ لو كانت ما ذن مواله حج فان شرط المولى وعجز الاول ادى الثاني مولا السيد
 الاول ولو ادى الثاني حل عجز الاول ومثل الاداء الوجه ان الوارث عتق وليس للسيد
 الا ان عجز الاول ولو مات الثاني حل عتق المكاتب فمراثة موقوف لاصا لطلو اوصى
 بعقبة عند عجزه فاذا عجز المولى حل المولى لم يفتق لانه لم يجب عليه شي بعجزه وان ادعاه
 بعد الحل ولو كان معه ما ذن به لم يفتق اليه اسفا العجز وان لم يكن معه مال طاهر
 فان صدقة الورثة عتق وان كذب وحلف واعتق وكان ماني في يد الورثة ثم العجز
 لا يفتق به الكتابة لم يفتق به كحفاظ الفسخ فان فتح مواله ملكه وامعه والا كان
 ما اعل الكتابة والوجه ان للمولى اسراع ماني في يد عجز واقعا الكتابة بحالها ما
 لو اسرعت المكاتب من حق عليه ما ذن مواله حج وكسبه المكاتب وبعقبة عليه والاعظم
 السيد لم يفتق كمالا حج لو اسرعت مملوك المكاتب ولو اعققت المكاتب فان كان ما ذن المولى حج
 الا فلا ولو اعققت المولى المكاتب حج الحق وعنت من حق عليه بحاله ولو مات المكاتب

ولم يخلع وناعاد وله رقعة ولوكات الكتاب مطاوعة من مائة مائة مائة ولو
استرى المكات زوجته او المكات زوجتها او الشوا وبطل الكاح المصداق
في امهات الاولاد دفعه بحكم ام الولد هي التي ولدت من مدها في ملكه وذاو طي
احته ماتت بولد بعد طيه ستة اشهر فصاعدا الحق فيه وكان الولد حر وطارت
بذلك ام ولد واليسرى حرة الولد الى الام وان انت به اما لا من ذلك لم يلحقه الب
فلم يصير ام ولد انت اما يصير الام ام ولد بشرط ثلثة احدها ان يعلق من بحر ذلك
بان يطا الحرة طارته ويخلق من مائة ذرا سوا كان الولد مسلما او ذميا ولو علق ام التي
منهم اسلمت تحت عليه ومن حال دمه ودمها ويجعل على امره ثلثة ولو لم يحن مات
مواله ما لوجه عنهما من صيب الولد اما المملوك اذا ملكه مولا حرة وقلنا ان ملكه ماله
اذا وطى امته واستولدها فولد مملوك ولا نسب للامه حكم الاستملاء وان اذن ل المولى
التي تولى ولو استرى المكات امه للمجاريه واحملها كان الولد موقوفا واما الام ما لها الحق
بموت المكات قتل ادا ما عليه ولا يثبت لها حكم الاستملاء مع غزوه واطلق الشيخ حر ورتها
ام ولد وهل ملك المكات سحرها والمصرف فيها الوجه عدم ذلك ولو علق لم يلحق حكم الاستملاء
الغاي ان يعلق من في ملكه سوا كان الوطى مباحا او محرما كالوطى في المحرم او النفس او
الصوم او الاحرام او الطهار ولو وطى المول الموهونه فخر اذن المهر من احملها فاما بغير
ام ولد في حق الراهن والمهرت ولو علق من في غير ملكه لم يصير ذلك ام ولد اذ علق
منه لم يملكه حمل ان يطاها في ملكه غنم سكاك وستر المول المول او يطاها راسا ملكها
بعد ذلك او لا وسوا ملكها بعد اتصال الولد اذ قتله ولو علق من في غير ملكه حرمان يطاها
للشبه او بغير من امه سر وجها على ايا حرة او سترها بغير اسماها فلا يصير ام ولد
في الحال فان ملكها بعد ذلك فالشيخ يصير ام ولد وعندى فيه نظر الثالث ان يقع خلقه
ادمي وصرح في ذلك ل اهل الحزبه من القوا بل ولو وضعه في بطنها شي من خلق
الادمي فشهدت السمات من القوا بل ان منها صوره حنف يخلع بها الاحكام الهات
الاولاد ولو لم تشهد ن بذلك فكيف علم انه من اهل ادمي اما سهادته او بغير ذلك الحق
به الاحكام ايضا **ح** ام الولد مملوك لا محرر بموت المول بل من صيب ولدها ويحوز لول
النقذ منها بالوطى والاستخدام وغر ذلك الا البيع والهبة ولا يحوز سحر مادام ولدها حيا

الا في ثمر رقبته اذ كان ذميا على مولاها وليس له سواها في استرطوت المول حنف طراف
والبيد من منع من سحرها مطلقا ولو مات الولد قبل مولاها حاز سحرها وهنتها وصارت ملكا
طلقا **ك** لو مات المول وولدها حي عتقت من صيب ولدها وان استوعبت ولو لم
تف اولم يكن سواها عتق بصيبه منها وسحت في المات وفي رواية ان كان الولد حر
فوتت عليه والمختد الاول والعق من اصل التركة عندناه ام الولد هل يحوز
كما سهاضه اسكال **ب** ما من انها عقد على الرقبة ماشه البيع ومن عدم للتقادم لو
سفت الكتابه **د** لو وطى الام ولد ما اقرب غر ذلك اما يعق من الوصية فان خلت شي عتق
من صيب ولدها ومن يعق من صيب الولد ويعطى للوصية **ك** لا فرق بين ان يكون الولد
ذكر او انثى ولو تخذ الولد عتقت من نصيبها معا على النفس ولو اتت بولد من بيع او رقا
فالولد رق للمولى والسبب له حكم الاستملاء والسبب لموت السيد وكذا ما لكس ام الولد في
حياه المول فانه لمولاها **ح** لو تزوج امه واحملها فالولد مملوك للناح ان استرطرقته وال
محرمان استراهما ححرر الولد فالشيخ يصير الام ام ولد وكذا يصير ام ولد لو اكرها
قبل الولاده **ط** اذا حنط ام الولد خطا لعلقت الحمايه برقبته والمول الجيار كالنفس يسلها
للبيع ومن فداها بالمال العدين لرش الحمايه والعتقه او بالارش على الخلاف وكذا المول
لو حنط على جماعة من سلعها التهم او الى درهم على قدر الحمايات ومن الفدا ولو ماتت قبل
ملاشي على المول مع عدم التعزيط ولو بعصت قيمتها قبل فداها وجب فداها بغيرها يوم
الفدا فسقط بعد الفدا ان فداها بالاول ولو زادت القتمه زاد الفدا ولو كب بعد
حنانها لم يولد بعد فداها ويقوم محصه بغير الاستملاء ولو املها سيدها فعليه فداها
ام الولد اذا اعطها مولاها وجب عليها الاستملاء بطله امر ان كان من دوله البص
والامليه اشهد وان ماتت مولاها قبل العتق استمرت باربعه اشهر وعشره ام
المول ان تزوج ام الولد فخرضاها وملك المول المهر وكذا المول احرارا المحذمت وجمع
الصوم من الوطى وغنوه **ا** البيع وله ارش ما عتق عليها ولو لطف في بدعها من
الغنى لمولاها **ب** لو شهد على امرائه بالاستملاء رجلا من حكم به بحرهما غنما فتم
الولد ان اسعدت حرمته الى الشهاده ولم يخرها في الحال فتمه الحاربه لا بما از الاستملاء
البيع ضا حقه ولا فتمه له فاذا مات المول فان فداها بغيره المقوم على من ملك حرا من احد

اليمين وجب الخنث فيها الكفارة وكذا ان كان مندوبا لما اذا حلف انه يصل النافلة او يصوم طوعا او
صدقا ندبا او يحج مستحبا لا فرق بينهما في الاعداد وحل الكفارة مع الخنث وان كان مسلما كما اذا
حلف انه يدخل الدار او يدخلها او يسلك طريقا دون اخر وما اسبق ذكره فان كان للترك
او حج في الدنيا وجب الوفاء فان حلف وكفو واثم وكذا ان سادى الفعل والترك وان كان للترك
اول في الدنيا طار الخنث والكفارة ولم يسجد اليمين وان كان مكرا مثل ان يحلف ان يفعل
الفواعل او لا يصدر بطوعا لم يسجد اليمين والكفارة مع الخنث وان كان محروما مثل ان يحلف لفعل
محرما او لم يفعل الزنا او لم يطعن رجلا او لم يهجر من المسلمين لم يسجد اليمين ويحرم التأخير
ويجب الخنث والكفارة وما لم يضر الناس اليمين كلها مكروه لقوله ٢ واحلوا الله عزه المأثم
وليس لعهدنا في ان السببي صلم حلف والا انه محمول على ترك البتة لقوله ولا ياتر اولو العفل الا انه
ما يمين على الطاعة محبة وعلى اللغو غير مسقود ومن ان يحلف من عزه والحب ما كلفه سوا
كان يصح ادكائه وسوا كان على الماضي او على المستقبل لا يسجد اليمين على الماضي سوا
كان نكاحا او اما سوا كان حاديا في نفسه او كاذبا اما مع قصد الكذب ومضى العوس او مع طعن
الصدق ولكن اليمين عند الحاكم على الحق مع الصدق ويحرم مع الكذب الا مع الضرورة مع العورة
ان عرفها ٣ عن المأثم لا يسجد ومن ان يقيم عليه عزه ولو مال اساء الله او اثم عليه
الله وقصد اليمين لا يسجد والحب الكفارة لو احسنه المحلوف عليه اعمل الحالف والاعمال المحلوف
عليه لا يجوز الا حسا في اليمين عليه الله ٤ وليس واجب فاذا استغنى به رفع حكم اليمين فمطافه
الاتصال او صكه بان سبني بعد الطبع الاعطاء النفس او الصوت او العي او الذكر ولو اخر
الاسما من غير عذر ان بعدت اليمين سقط امره ورواه عبد الله بن عوف عن الصادق ع
الصحة الدالة على جواز الاسما للعاسي الى اربع مأمورة وتترط في الاسما ايضا الطقة
ولو حلف ونوى الاسما ما لمسه ان بعدت عنه ولم يوثر الاسما والبدن الاسما من العقد
انه ولو لم يلفظ به عقت اليمين لولاه به او لان عادته ذلك من غير قصد الاسما لم يوثر
انما ان بعدت اليمين وكذا لو لم يعقد الاسما بل قصد ان افعاله لا يكون الا مشهية الله ٥
والسوط في الاسما ٥ مع اسد اليمين بل عند اللفظ به حتى لو على اليمين شوطا في دونه
موقوفه فان وجد الشرط ان بعدت والاسما ملوما في الله او حلف الدار ان شازندان
مال زده عديب الا يدخل مدخله حنث ولو مال لم انا املت اليمين وله الدخول اصل العلم
له

مشه زید والعلم بالمشه ان يقول لانه ولو لم يعلم حال زید اماموت او عنبه او حنون لم
 یسبح من الغفلة اما ان یفترق من تقدم الشوط و ما حیره ولو قال والله ان شاء الله الحزن
 او الغفلة اخلت الحزن ولو قال والله ان شاء زید لا فعلت كانه موقوفه على مشه زید
 فان شاء فعل الحزن والاعمال ولو قال والله الا ان شاء الله او الا شرب الا ان
 شاء الله لم یحذف ما شرب ولا تركه ولو قال والله الا شرب الا ان شاء زید موقوفه
 على شرب الا ان يوجد مشه زید فان شاء فعله الشرب وان لم تالم شرب ولو لم علم
 مشیه اغیبه او حنون او حوت لم شرب فان شرب حنث ولو قال والله الا شرب
 الا ان شاء زید فقد انتم ما شرب الا ان شاء زید الا شرب الا ان استنساخه المسمى
 منه والمسمى منه الحجاب فان شرب قبل مشه زید بر وان قال قد شرب الا شرب
 اخلت الحزن الا ما علمه بعدم مشیه لترك الشرب وان قال یذهب ان شرب او
 ما شرب الا شرب لم یحل الحزن فان حنث صیه لانه الشرب ولو قال والله الا شرب
 اليوم ان شاء زید فعاد زید قد شئت الا شرب فشر حنث وان شرب مکر صیه
 لم یحذف والاستنساخ صیه الله توقف الیهم الطلاق والعاقب فلا یسعدان ثم قدما انه
 لا یسعد الحزن على فعل الغير كما لو قال والله لیسعلن لانی حق الخالف ولا المحلوف علیه
 وكذا لا یسعد على المستحل عادة كما لو قال والله لا صعدن الى السماء واعل المستحل عملا
 كذا یس ولا یحب بها كاره والما یسعد على المنكح الواجب او المندوب او ترك الحرام
 او ترك المكروه او فعل للسباح اذا ساء لو كان البرک ارجح فی مصلی الدن او الدنا و
 لا یسعد على ترك هذه الاشياء ولو حلف لم یكفر ولو حلف الا یتخرج مع زوجهما ام حاجته
 الى الخروج حرمت معه وكذا لو حلف الا یزوج علمها او لا یسرى لم یسعد ولو عجز
 عن المحلوف علیه بعد الحنن اخلت الحنن لا یسقط فی الخالف العمل والمعلوق والغیبة
 والعقد ان الحنن فلا یصح من المحنن والاصبی والمکرم والاعمام والکدبان ول
 یصح من الکافر الا موی الصبی ومنع السج فی الخلاف یعید نعم الاوب انه الصبی منه الکفر
 لم یجب علیه الکفر بعدم الاسلام والصبی منی للعضبان مع زوال رسله بالعضف
 انه لا یسعد منی الولد بدون رضا الوالد والبنی ان وجهه بدون اذن الزوج والا
 منی العبد بدون اذن المولی ولو حلف لحد هو الا فی فعل واجبه ویرک تبسح

احمدت ولو حلف في غرضه كذا كان للاب حل لمن الولد وكذا الزوج والمولى فلا كفارة
تؤلو حلف ولم يقصد لم يعقد ولو حلف بالصبح وقبل موله في عدم التقيد المقصد
الغاي في محلق اليمن وقته **ك** آ المرح في الامان الى السنة فاذا اوفى الحالف ما
عمله اللفظ انصرف اليمن اليه سواء كان موافقا للظاهران سوى الموصى **ا** اصل
كما لو نوى بالعام العموم والمطلق الاطلاق واللفظ حقيقة او محالعا ما سوى العام
الخاص والعكس وبالاطلاق المقيد والعكس واللفظ محاذة كما لو حلف **ا** انا لا اؤخذ
معينا او الاشوب ما وقصد ما عبيدا او حلف ما رأت ملاما ومعنى ما عرفت رتبته
او اسأله حاجه ومعنى بها الشئ الصغير او حلف الا شئت لعلان ما من عطف سوى به
العموم وكل هذا معمول بصور التمر اليه ولو نوى بالاحتمال اللفظ كما لو حلف لا اكل حنزا
وعنى الادخل ما لم يسأل اليمن معنوم اللفظ لعدم النسبة والامانواه لعدم الاحتمال
ولو لم ينو شاعل اللفظ على حقيقة كما لو حلف **ا** ليس ثوب بل من عزله امراته ولم ينو العموم
والا الخصوص ولو كان اللفظ عاما والسبب خاصا مانواه فصر عليه من ذي ل غدا
مخلفا لا سعز او الادخل للظلم راه فيه مزال الظلم ولو لم ينو مني **ا** اخذ بعموم
اللفظ او بخصوص السبب اسكال ولو حلف لعامل **ا** اخرج **ا** انا ذنه معزله او لا يرد مسكرا
الارفعه الى ملان القاضي معزله الاقرب اسكال اليمن مع افعال عدم الاعمال ملو راى
المسكين في ولايته وامكده رفته ولم يرفع حتى عزله **ا** لا يرد الحنف ولو حلف **ا** لا اؤخذ
مثل ان من علمه امره معزله لم يخلف ان لا ليس ثوبا من عزله دنوى احساب اللبس حاض
دون الاسماع بالثمن وعزم قدمت السنة **ك** اذا حلف على فعل حنث باسداءه م ان كان
الفعل ينسب الى الاستدانة كما ينسب الى الاسداء حنث بها كالا اسداء **ا** لا اؤخذ
سكتت هذه الذار حنث باسداء الكنى وبالاستدانة يخفى منها لو كان بها وبمخرجه
عقبت اليمن فان اقام بعد اليمن ما امكنه الخرج منه حنث وان اقام ليعمل ماشه ورجله
او اقام دون النعم والليل ولو خرج عقبت اليمن عم عاد ليعمل رجله وعمله **ا** لا يكتفى
لم حنث سواء بركة في الدار ما امكن كذا ما عوف او لا ولو خرج عقبت اليمن بسنة الاسعال و
بركة اهله وماله مع امكان تعليم **ا** حنث ولو حلف **ا** انا كنت ملا انا حنث بالاسداء **ا** اسداء
ايضا فاذا كان ساكنه ما من نحو **ا** او احدى في اول حال الامكان لم حنث وان اقام
على

على ما كنه حنث والاعتبار في الاسعال بان يرد عن المكان منه الاسعال ولو كان في خان
سكن كذا واحد منها ما لم يسأل ما كنه وكذا لو كان في بيت لدار كسره لكل منهما غلظ منفرد
ولو كانت الدار ضمن فمساكن وان انفرد كل منهما بعلق ولو كان احدى في بيت الدار الكسره
والاخر في الصفة او كانا في صفها او في بيتها وليس لاهدهما علق دون الاخر فمساكن ولو
جعل بينهما حدار وكل من البسق باب ملكا معا كنه كنه سوط اسعال احدى في الحال
والعود الى البيا ملوكا لبا الحدار قبل الاسعال حنث ولو انفرد بحج من دار طرفها على الدار
فالا قرب انه ليس ساكنه ولو نوى انه الساكنه في درب او ببلد فهو على ما نواه وكذا الوتر
ان الساكنه في بيت واحد ولو حلف الساكنه في هذه الدار فمساكنها ما حنثت ومساكنها
حائز او حائطا ومع كل منهما لم ينفه با اام سكتا فمساكن حنث ولو حلف لا سكتت هذه الدار
فاك على المعام لم حنث وكذا لو كان في خوف الليل ولم يجد من استجوز اليه او تحول منه و
من المنزل حائل من ابواب معلقة او حنث على رغبه او ماله اهله فاقام اياها او بالبقعه
مقي فله ولو لم ينو البقعه حنث ولو حلف على ما عا به منى على الواحد بحيث **ا** اسكر العمل
المعاد **ا** لا يرفع مع دواب البلد **ا** العمل بالليل والوقت **ا** استراحه عند العبد **ا** او
الطلق ولو حلف لا سكن الدار فعاد مريضا بها او زار صديقا لم حنث ولو حلف لا سكن
هذه الدار لم يسأل اليمن عماله وماله وكذا لو حلف لم يخرج من هذه الدار لم يسأل اليمن اخرج
اهله كما لو حلف لم يخرج من البلد مع الخرج **ا** ما الاقرب ان لا يعود مالم ينو حنثا وهل يبر
بالعود على السطح الاقرب عدم **ا** حنث ولو حلف لا يدخل دارا حنث بحيث **ا** اذا حنث
لور ذاب له كان من دراهه وحنث بدخولها من بابها او من غورها ولو نزل اليها من السطح او
بدخول ثمنها او غرضه من غرضها او الذي يلهي **ا** الحنث لو نزل الى سطحها سواء كان بجوار
غير بجوار ولو وقف على عتبة الدار في يدى الحائط لم حنث ولو علق بعض حجره في الدار
لم حنث ولو وجد عليها فان كان بخط موصوف منها سور الدار حنث وان كان اعلى من ذلك
او كان بخط به ستره السطح لم حنث ولو كان في الدار نرجار ودخل في النهر الى الماء الذي
في الدار حنث ولو قام على حائط الدار لم حنث ولو حلف على الخرج من الدار لم يسأل بالعود
الى السطح ولو حلف ان يضع قدمه في الدار فدخلها ركبها او ماشا مسعلا او حاضا
حنث ولو حلف **ا** ادخل وهو في الدار لم حنث بالمعام ولو حمل فادخل مع عدم عكبه من

محل على عرفه اذ ذكر في السواد ولوحلف اللبس حليا فليس راحم اودنان في مرسله
 ما الاقوى الحنث لانه يسمي حليا والحنث لو لم يسمي حليا على او مطقة محلا ولا حلف اللبس
 حليا حنث لانه في غير الحنث. كي لو حلف لا اكل طعاما استراه زيد فاكل ما استراه
 زيدا وعمود صفة زدد الشئ في الحنث وعدمه والاقوى عندى العلم وكذلك لو استراه
 نصف مشاعا الاخر النصف الاخر اما لو استراه زيد نصف حيا لم حلفه بل نصف الاخر
 فاكل الجميع او اكثر من النصف حيا جمعا ولو اكل اقل من النصف لم حنث ولو اكل طعاما كراه
 زيدا ما عطفه مشاعا ما كراه اكثر من النصف او اقل على السكال حنث ولو باع اجمع او
 استراه لغز في الحنث زدد ولو حلف اللبس من عزله فانه ليس ثوبا من عزله وعزل
 غيرها حنث ولو حلف اللبس ثوبا من عزله فليس ثوبا من عزله وعزل غيرها ما اقوى عدم
 الحنث وكذا لو حلف اللبس ثوبا من عزله فليس ثوبا من عزله وعزل غيرها ما اقوى عدم
 من قدر طمها ما كراه ما طمها هو وعزله او ادخل دارا استراه فدخل ما استراه هور
 عزله او اللبس ثوبا خاطه زيد فليس ثوبا خاطه هو وعزله اما لو حلف اللبس باخاطه
 زيد حنث ما حنث زدد وعزله ولو حلف لا يدخل دارا زيد فدخل دارا له ولغيره في
 الحنث سكال ولو حلف لا كلمها وفقد الاقتناع عن كل واحد منهما حنث بكلام احدهما
 وان فقد الجميع لم حنث الا سكالهما اتحد الزمان او احلف ولا مال الا حلف زيدا والاعرا
 حنث بكلام كل واحد منهما ولو حلف على فعل سبب فقال والله لا اكل الحما وحنث لم حنث
 ما كراهي الا ان يقصد المنع من كل منهما ما لو حلف الاشم زكنا ما الاقرب انصرف
 الى العارسي لانه المعارف وحمل عوده الى الحقيقة وهو كذا يستأجر طبيب الروح كا
 لورد والسفنج والزجيب والحنث لشم العاكة ولو حلف لا شم وردا والاسم حنث
 حنث لشم ما الورد والادنه والادنه السفنج وحنث لشم بابس الورد والسفنج
 ولو حلف لا اكل شوا حنث ما كراه اللحم المشوى دون غيره من السفنج وشبهه ولو حلف
 ولو حلف لا يركب حنث يركوب السفنه ولو حلف لا اكل سفا دخل منه العاد ركض
 النعام لا سفا يركب او الحواد ولا ما سمي سفا غير من الحيوانات لو حلف لا
 ما كراهي فثربه او الشربة فاكله لم حنث ولو حلف لا يشرب فمضقه الكرا وجب
 الدمان ودمي بالمقل لم حنث ولو حلف الاكل سكر افوضه في فيه حتى ذاب واسلمه
 ما اقوى

ما الاقوى عدم الحنث ولو حلف لا يطعم شيا حنث بالاكل والشرب والمضغ ولو حلف الاكله
 او الشربة فطاف لم حنث وان ازدرده ولو حلف لا يذوقه فاكله او شربه او مضغه حنث
 ولو حلف لا ياكل اكله الفم لم يرحق حتى ياكل ما بعد الناس اكله وهي الموه من الاكل ولو فم
 انصف الى اللقمة ولو حلف لا ياكل ثمره فاحترحت غيرها لم حنث حتى يحق ان ياكلها فله
 ان ياكل حتى يبقى من المسنة واحدة ثم اذا حلف لم ياكل شيا لم يزل الا بفعل الجميع ولو حلف
 الا بفعل لم حنث بفعل البعض ولو حلف الا يشرب ما هذا الا ما لم حنث بصب اما
 في غيره والشرب ولو حلف الا يشرب من ما الفوات فشر من غير ما فذ منه حنث ولو حلف
 الا شرب من الفوات ما الاقوى الحنث بالشرب من النهر اذا حلف على شئ عساه الاشارة
 معبروت حنثه فان اسما لحراره وغیر اسم لم حنث مكن حلف لا اكل من النصف او حلف
 الحنثه مصير فوطا وزعا وان نقتل الاجرادون الاسم حنث كما لو حلف لا اكل هذا
 الزبيب وعارضا او لا اكلت هذا الصبي فصار سحاما او لا اكل هذا الحمل مصير كذا او لا اكل هذا
 الرطب مصير ديا او ما فاعل اسكال او لا اكل هذا الحنطة مصير دمس او دمس او اجزا او
 الاكل هذا الدمن مصير جنرا او لا اكل هذا اللبس مصير صلا او جننا او لا ادخل من الدار
 مصير محدا او طاما او براحا ولو تددت الاضافه كما لو حلف لا اكلت زوجة زيد من
 والا دخله ارضه والاكلت عبد هذا او لا اكلت زيدا زوج هذا وعمر اسيد جوهر من
 السبب حنث ولو حلف لا اكلت عبد زيد فوجهه زيد وحنث حنثه بعلق ارضها بوجهه
 فوجهه حنث لان الوجه والحماه لم يخرضا عن السبب ولو زالت الصفة وغیر الاسم ثم
 عادت حنثا ظاهرا لو حلف الا يركب السفنه فمضقت اعدت او لا اكلت هذا العلم
 فكم ثم يرى ولا قصص هذا الحق فكم ثم اعيد ولو غرت الصفة ما سقي الاسم معه
 حنث كالحما اذا شوى او طبخ او ابرجل طوف او العبد سباح ولو حلف لا اكل سحاما فاكل رطبا
 او دبا او لحما لم حنث ولو حلف لا اكل رطبا لم حنث سكال القتر او المسير او البليح ولو حلف
 الا اكل عسفا فاكل زبنا او دبا او خلا او اطفا او لا ياكل شيا ما فاعل سحاما او لا استر
 جدا ياستر ثوبا او انضرب عبدا مضروب عتقا لم حنث ولو حلف لا اكل رطبا او
 الاكل سحاما فاكل نصفه او مذبا حنثا فاكل ما لو حلف الا يكره او رطبه ولو حلف
 الا ياكل لسا حنث بلسن النعام او الصيد او الاربعه حليبا ورايا راحا وجره الناجس

شرب بعضه رطله الشربة
 ما هذا النهر حنث البعض
 صرنا للممنون المكن حنث
 الا شرب من الفوات حنث الجميع
 والاعراض ثم الشرب ولو
 حلف الا شرب هذا الا
 لم حنث

والسمن والاعط والكشك والزبد الا ان يظهر منه لبن ولو حلف الاكل زبدا ما كلسنا
او حبنا او شئنا لم يظهر منه الزبد لم يحن وكذا الحنث لو حلف الاكل سمنيا فاكل زبدا
او لبنا او شئنا مما يصنع من اللبن او شئنا من الادهان وحنث باكل السمن مسفورا او
في عصيدة او طوا او طبخ يظهر منه طعمه وكذا الحنث لو حلف الاكل حلا ما كلسنا منه
خل يظهر طعمه منه او حلف الاكل سبورا ما كلسنا منه حنثا شحرا الا ان يعقد الاكل
مسفورا ولو حلف على الذهب فالقرب الحنث بالسمن ولو حلف الاكل من لحم شاه ولا
يشرب منها لم يتعد التحريم الى غيرها انه لو حلف الاكل فاكهة حنث بكل ثم من الشجر
يتقله بها كالحنث والرطب والرمان والعرجل والتفاح والاقترع والتوت والندف
والهون والاقرب عدم الحنث بياض هذه كالتمر والرسب والتين والشمش والاباجير
والحنث بالزيتون والبطيخ والبلوط وسائر الشجر البري غير المتطاب كالذعر والاهر
وهب الاس دون المسطاب كحب الصنوبر والفتا ليس بفاكهة وكذا الحمار والتمرة و
الناذان وغيرهما من الخضرو في البطيخ اسكال اقرب انه فاكهة ولو حلف الاكل ارضا
حنث بكل ما حوت العادة اكل الخبز به سوا كان مما يطبخ به كالطبخ والمرق والحل والرسب
او من الحامضات كالشوا والحنث والماضي والرسون والسف والتمر والبلح مع الخبز ولو حلف
الاكل طعاما حنث بكل ما سمي طعاما من موت او ادم او حنثا او متروسا كان حامدا او ماعا
وفي المال اسكال مما من قوله ومن لم يطعمه فانه مني ومن عدم الاضراف اليه عند
الاطلاق وكذا اسكال في الدوا وحنث ما حوت العادة ما كلسنا من نبات الارض
دون ما لم يحرمه العادة كورق الشجر ولو حلف الاكل فاكهة حنث بالخبز والتمر والندف والسم
واللبن سوا احق اهل ذلك بقوت ادها او لا وكذا الحنث اكل السموم الدنق والحب
الذي يعات خبزه دون الحنث والحصرم والحل ولو حلف الاكل لحما حنث بالسم والسم والسم
في العظام والذراع والكبد والطحال والكبد والكوش والصدان وفي الفل اسكال وكذا
العائض والاقرب عدم الحنث بالالمانية ونحو المطب وفي السم الذي غلى يظهر او الحنث
او نضا عصف النمل يظهر افرجه الحاقه بالسم والحنث باكل المرق والاقرب الحنث بالراس
والكارع والسان ولو حلف الاكل السم لم يحن بالسم وحنث ما في الحرف من السم الذي
على الكلى وعثره والاقرب الحنث بسم الطير وما في السم والالبه ان لو حلف الاكل

الحنث

لحما فان نوى معصا انصرف اليه والافض من اللحم الا انعام او الصيد او الطائر والاقرب عدم
انضرافه الى السمك وحنث باكل اللحم المحنم كالحنث والخبز والمعصوب ان لو حلف بالسم
ثوبا فاستوى به او شئ ثوبا ولبه او اسفج بالسم لم يحنث ولو حلف قطع المنه في الاضراف
الحنث نظرا من اعيان السم وعدمه والاقرب عدم الحنث ولو اسفج بغير السم
من ماله المحلوف عليه كاكل طعامه وسكنى داره وان قصد قطع المنه في لسان اللب ولو حلف
اللسن ثوبا من به عليه قطع المنه فاستواه عن كياه اياه او استواه الخالف وليس مني
الحنث اسكال مما من الاضاحوم اللفظ او خصوص السم والاقرب عدم الحنث وكذا الحنث
لو حلف الاقرب عدم الحنث في دار ماوى في غيرها وان قصد الجفا على اسكال ولو حلف لسبب
فدال سئل ان كان السبب المنه عليه فكله هو الذار او غير من من عليه لم يحنث
لو حلف ليعذب عبيد في عذبات الخالف من بومه لم يحنث وكذا ان جن من بومه ولم
يعق الا بعد خروجه العبد ولو امكنه ضربه في الغد وصفي الغد ممكنا ولم يضربه حنث ولو
مات العبد من بومه لم يحنث وكذا لو مات العبد في الغد ممكنا لم يضربه حنث ولو مات في غد
بعد الممكن من ضربه قبل ضربه حنث وكذا لو مات الخالف في غد بعد الممكن من ضربه لم يضربه
وبه يضربه في غداى وقت كان منه واليه يضربه في بومه والضربه في غدا وهو ميت
والضربه ضرا الا لو لم يعل اسكال والحنثقة والنفثه او عصفرة او عصفرة حنث يتلوا
الحنث لو ضرب العبد من بومه ولو مرض او مرض الخالف فان لم يمكن من ضربه لم يحنث والاقرب
حنث ولو حلف العبد من بومه بفعله او احساره حنث بطل حنث في الحال او الغد فتردد
مما من اعيان السم طالع حلفه وقد عذر عليه الفعل فحنث في الحال ومن كون الحنث
مخالفة ما عقده عليه فلا يحصل الا بترك الفعل في وقته وكذا لو حلف لشرب ماء الكور غدا
فامتنع اليوم لم يحنث الا ان يكون انفاقه بفعله او احساره بطل لو حلف لصوم حينا
وجب عليه صوم شه اشهر وكذا لو حلف لا ياكل حينا والاقرب العوال في الناي الاول
ولو حلف لا ياكل حقا فاذ كان نون عاما ولو حلف لصوم زمانا انضرف ان حنه اشهر
وهل سحدي ال غن كما لو حلف لا ياكل زمانا فنه نظروا لكونه في هذه المواضع شامعا
انضرف الى نواه ولو حلف لا ياكل دهر او دهر او طويلا او بعيدا بطل الحنث والكثير
ولو حلف لا ياكل انزه او ابدا امضى العموم وفي الزمان نظروا الاقرب في العمر

ان الاسكلم زيدا مكنت اليه او ارسيل اليه رسولا لم يحنت وكذا الوارث له او كل من المملوك على عقد
اسماح المملوك عليه فان زاد به حيث سمح فلم يسمح لساعله او فعله ما اقر بالحنت ولو كان مضافا
او غائبا او معنى عليه ادا لم يعلم سكره اليه لم يحنت ولو سلم عليه حنت ولو سلم على جاره هو اقدم او كل من
فان عقد المملوك عليه حانت الحاقه حنت وان قصد من دون لم يحنت وان اطلق حنت ولو لم يعلم ان
المملوك عليهم لم يحنت ولو سلم عليه وحل حاقه لم يحنت ايضا ولو وصل منه بكلامه مثل وان لا
كلمه فاذهب او متخمس وكذا لو قال عليه او ماشا به ذكره حنت ^{حيث} الا ان نوى كلاما غير هذا ولو سلم با
لمحلف عليه انما لم سلم على العلق لم يحنت ولو سلم ما رواه فارتفع عليه فنتج عليه الحاقه لم يحنت لانه كك
كلام الله لا كلام الاوصياء ولو حلف الاسكلم لم يحنت ^{حيث} ولو سلم المصلح في المنع اعقدت فان
مراحمسد ما اقر بالحنت ^{حيث} الا ان يكون في العلق وكذا لو ذكر الله حاله ولو اسأدت عليه ان حاله اذ هو
سلم امين حنت ولو حلف الاسكلم ثلث ايام او ثلث ليال لم يكن له الفعل في الليال التي من ايام
والان الايام التي من الليال ^{حيث} كك لو حلف الاسكلم مال مكنته من ايام ان لم يحنت ولو حلف الا
سخدم عبدا لم يحنت وهو ساكت من غير امر ولا في احتمال عدم الحنت مطلقا والحنت ان كان عتيد
لا عتيد غن ولو حلف رجل لا يفعل شيئا وقال احد مني في نسك لم يكن شي وان نوى انه لم يكن بالهكر
كك اذا حلف ان يعقد انصرف الى الصحيح سوا فقهه بالصحيح او اطلق ولو حلف لبيع لم يبر
الا بالصحيح ولو حلف لا يحنت فلانه مكنتها فاسدا لم يحنت وكذا لو حلف لا يبيع فاسدا
وحنت ببيع فيه الحمار والعقد اسم لا محاب والقبول فلو حلف لا يبيع او لا يزوج ما ذهب البيع
والنكاح ولم يسل الزوج والمسر كك لم يحنت ولو حلف الاسب او البعير لم يحنت بالاعجاب خايبا
من القبول وفي الوصي والهدية والصدقة اشكال لثوبه الحنت محبة الاعجاب ولو حلف لزوج
مل امرأته بربا الاعجاب والقبول الصحيح وان روج دون روجه في الشرف او لم يدخل بها او اطلق
امرأته على النكاح لا يحطها به لغيره في مينة كما لو تزوج بمجوز ولو حلف لا يترت فوط حاربه
حنت وان لم يزل او لم يحصها ^{حيث} كك لو حلف لا يبيعها كك لو حلف لا يبيعها كك لو حلف لا يبيعها كك
حنت ولو اعطاه من الصدقة الواجب او المذرة او الكفارة لم يحنت ويحمل في الصدقة المذرة
الحنت كك ما يزوج هبه والحقها حصصها باسم عرسها كالهدية والعوى والعدم لانه
علم كان فعل الله دون الصدقة ولو حلف له لم يحنت وكذا ان اعاده او اذانه او بعبه وحايها
او اسقط عنه دينه ونى الوقف عليه اشكال ولو حلف لا يصدق عليه فهو هبه لم يحنت

ح اذا حلف ان لا يفعل شيئا انصرف الى المباشرة والامره به مع صلاحية السمع في نوى
حلف الماهر لا يبيع انصرف الى المباشرة فلو باع وكك لم يحنت ولو حلف اللطمان انصرف
الى الدس به ولو حلف لا يعلق راب ما اقر بالحنت بالامره به ولو حلف لا يضر او لا يلعنها او
لكها او يضرها او يضرها حنت ولو حلف لا يضرها او يضرها او يضرها حنت ولو حلف لا يضرها او يضرها حنت
وكذا انصرف عنه الى العمد ولو حلف لا يفعل شيئا منفعلا ما ساء لم يحنت وكذا لو فعله مكرها كك
لمحلف ان ساذل في مينة سبل ما كاتت ملاها بمعنى كاتبه الدس والعرفه الى جعلته عسريا
والسالة حاجت اي شئ صحن وان يورث في مينة سبل ان يورث عليه محقق نش وهو غير ماهر عليه
لمحلف انك اسحق عندى شيئا ونوى في حيزه الا ان هذا كله سابع ان كان الحالف مطلقا وان
سبحلف طالم على شئ لو صدق لطل او طلم غن وان كان الحالف طالما لم يفعل منه ولا ياوله ولا
تورثه بل الله نية المحلف وسفر اللفظ الابعاء المحلف ولو لم يكن طالما ولا يطلو
سمعت بنته وقتل ياوله وانصرف اللفظ الى اعياء ^{حيث} لو حلف لا يتزوج على روجه فزوج قبل
ان يطلها حنت وكذا لو طلقها رجعيا وتزوج قبل فزوج العدة ولو قال والله لا اعت لعلان شيئا
فدفع المملوك عليه سلعة الى ثالث لم يحنت ففعلها الى الحالف ففعلها لم يحنت ان كان دفعها
غراون الذافع اليه لخدم حتى البيع وان كان قد اذن له في التوكيل في بيعها وعلم حنت والاملا
ولو حلف لا اعت له ثوبا ففعل المملوك عليه الى وكك وقال انه قد فعله الى الحالف ففعل
لم يحنت لانه لم يبيع للذي حلف الا ان يكون نوى الا يبيع على ملكها المملوك عليه ^{حيث} لو
حلف على امرأته ان لا يزوجها مولا مال الله لاصلي واصومن وحيا معاد الحب جميعا في الجاه
ولو حلف عليها معا حاد له فعل احدما لا فعلها مولا مال الله الا اكلت هذين الدرغيفين ^{حيث} جاز
اكل احدما وحنت باكلها ^{حيث} اذا حلف لزوج ماله دخل منه العتد والامساك او انا
او عتد بزوج او امهات اولاد او مكاس شرطي ولو كان له اشخاص في عتد عتق عليه
الاشخاص والادخل المكاتب المطلق وان لم يزوج من المال ولو حلف ان يعتق عتد
ان لم يضر به عند اتمام اليوم ثم استراه بعد عتد لم يحنت وان استراه في العتد وجب على عتقه
ولو حلف ان يفرقه غدا ما ع في يوم او في عتد ثم فرقه العتد لم يضر به حنت ولو حلف لطان
امرأته اليوم محاضرت بعد امكان الوطى بالازب عدم الحنت اذا وطئها حاضرا ^{حيث} ولو ساذل
المنع بعض الباسد الا مع نية العتد مولا له كك زيدا اليوم مع الله الا كلمه ما نوى

العقد في الامر محقق وان اطلق احتمل التاميد فلا يعض اللفظ والعقد للعرف ولو حلف
ان لا يكلم الناس مكرما واحدا ما اقرب ان الحنث ولو حلف الاكلى زيدا وعمر لم يحسب كلاما واحدا
والسبح هما مدخولان ^{لقد} لو حلف الابوي مكرما ^{الارفعه} الى الوالى فلان مراه ولم يرفع ما استكانه
حتى مات احدهما حنث ولو لم يكن حتى مات لم يحسب ولو عول فان كان بينه رفعه حال الولاء لم يتر
نفعه برفع بعد العزل ^{والسحق} الحنث في الحال لو اذ غود الولاء فرفع اليه وان لم يكن له بينه
احتمل ^{الابوي} برفع اليه محزوا لا عسارا بالعين والعدم اعسار بالعين والصف ولو حلف برفع
الوال لم يحسب موت الاذل ولو حلف ان يرفع الى الوالى العمل عوده الى الموجود حال التمسق
كالاول والماهية الكلمة فبيع كالماني وهو اقرب ^{له} قد ساء ان اطلاق التمسق في الالف
لكن جعل من مائة عرفت واضع اللسان وعرف الخائف وفيه ولو حلف بالبدن الدخول ساءت
ست الشهود الكلمة والختم وفي البدن وجهان ولو مال در خاه مشوم لم يحسب ست الشهود
والحنث اذ لم يثبت هذا العرف بالعارس ولو حلف على الجوز حنث بالبدن وعلى الفز الحنث
بالبدن ولو حلف الاكل السيف لم يحلف ان ياكل ما في كم بلان وكان سفا ما جردت الناطف
لما ياكل السيف ويزن في الحنث ولو حلف على استراة زيد لم يحسب ما ملكه بهبه او رجع اليه
ما ماله او رذ عيب وشبهه او صلح عن دين او سقى ولو حلف ان لا يترى متوكلا لغيره في الشر الحنث
نما اضافه الى الموكل ولو حلف الاكل ما استراة زيد لم يحسب ما استراة وكل وحسب حلف على حال
زيد ولو حلف السبع الحي صاع لم يحسب الا ان يرد صورته العقد ولو حلف الا يخرج حنث بالبدن
ولو حلف لا اكل لم يحنث هذه المقام واسار الى محله حيث يلزم احلها للسان ولو حلف لا يمس بغير
فلانه حمل على المعقول في الماضي ولو حلف لا يمس ثوبا من غير ما حمل على الماضي والمستقبل ولو حلف
حيث لم يحنث ولو حلف لا يمس ثوبا ففرقة واما عليه لم يحسب وكذا لو دثر به على الف
ولو حلف لا يمس ثوبا فادى نقص اصل الحنث وعدمه ولو نفعه وادى به لم يحسب و
لو حلف على مباح زيد من الحنث بالمكاتبه نظر ولو حلف الاكلى اضرب الى الطوق بالسان
وفي الحنث بترديد الشروع فيه نظر ولو حلف لا يثني على امة ما حيس الثنا لم يحنث الا على
ما عليك انت كما است على نفسك ^{لقد} الخالف ان مدفعه يترى نعم وان اطلق لم يحسب
الفور بل ومنه العزم ويصيق عند عمله الظن بالوفاة سواء اطلق او مدعه شرط على الف
ولو حلف لعصين حقه لم يحسب بالماضي ان يورث موت احد ما سحق الحنث ولو
عد

حلف لا رأت مكرما الا رحتة الى العاض لم يحسب البدار بل عزم وعزم العاض مهلته ولو راي
المكرم بعد اطلاق العاض احتمل وجوب الدعاء اليه وعدمه ^{لقد} اذ حلف على شي امضى العلق ما صدق
عليه ذكر الشئ في الحال ولو حلف الدخول دار فلان لم يحسب بدخول دار ملكها فلان بعد التمسك ولو
حلف ان يعق كل مملوك ملكه غدا دخله ما ملكه للحال وما سملكه في باقي اليوم اذ ابق الى الغد
وما استجده في ملكه في غدا ولو حلف ان يعق كل مملوك ملكه ستره في غدا احتسب ما ستره في الغد
ولو حلف الدخول غدا فمر بها في نفسه من الحنث اكل نشا من كون دجل من بعد اذ حلف
من كون بعد اذ موضع فتح عليه اليد ودخل الاتع عليها بالبدن والى الاكل حتى يكلني
مكلا معا حنث ولو حلف الا يزوج بالكونه من وجه النضول بالكونه امره ملكه ^{واشارت} على اتمل
الحنث لو وقع العقد بالكونه وعدمه لان الاشارة من تمت وقدرت ملكه ^{لقد} اذ حلف ان
يعطي من عتق فاجر جامعة اسحق كذا ولهد ما حلف عليه سواء اخبره دفعه او على العاقبة
ولو حلف ان يعطي من بشره فهو المحجر الا اذ لا يبادر ولا سحق المحجر الثاني شام ولو كان المحجر الاول
جامعة اسحق كذا واحد منهم ولو حلف ان يعطي اول من يدخل داره اسحق من يدخل عتق التمسك وان
لم يدخل غيره ولو حلف ان يعطي اخرا داخل فهو الاخر من يدخل قبل موته ^{المعصم} الثالث
في اقسام التمسك ^{وقد} ^{لقد} ^{لقد} اذ حلف على فعل سوقت وجب عليه الا ان يه في وقته
ولو جرد المحجر قبل الوفاء بعت التمسك كما لو حلف لعقيد غدا مملوكه فموت اليوم او لم يحسب
في هذا العام معجز ^{لقد} قد بينا ان سبني الايمان على المعارف فان كان حقيقته غير الاضاف
اليه وكذا ان كان محازا على الحقيقه والا فالحقيقه ولو حلف لا يثري كذا ما ثمن عتق
احمل عوده الى الحقيقه والى المعارف فنع ما عدا ^{لقد} الحنث يحقو بالخالف احسار ولا
يحقق بالمجان مع الاكرام او الجهل او اللسان ^{لقد} كيك التمسك الصادقة على العلل المال
وحسب الكاذب به مع المصلحة كما اذا اراد عتق مظلوم وان حين التورته وجبت وحرم
التمسك على المحرم وحل التمسك عن الواحد والبدن والاصح من المباح والمساوي ^{لقد}
لو حلف بالبراءة من الله او من رسوله او من احد من الاله علم ان في الماضي والمستقبل
صدق او كذب وما لا شيء لو حلف على المستقبل بما خالف وجب عليه كفاها ^{لقد}
الذي في التمسك من الله والضمير ان كان الخالف معا كات الله بنية وان كان مبطلا
كان الله منه المسحوف ^{لقد} مدنيان التمسك اما كونه الله او ما سمانه او صفاته

بحا ونصف السنة عدم واحد حازله المفروق وليس يحيد ولو نذر صوم سنة مطلق لم يشترط
 السابح حاز صومها مسبقا وخفرا ويصوم اما في عشر شهر ابل او العدد كل شهر ثلثون
 يوما فان عام مشوا الاصل بدل الحديوثا ولو كان ما فاضل من يومين لانه لم يصم ما بين الالين
 ومثل بعض يوما ولعدا يصوم رمضان عن العرض لا النذر وبعض شهر ابله وكذا بعض
 يوم النحر واما الشريك ان كان غني ولو شرط السابح وجب فان افطر حذر لم سقط السابح
 والكفارة ويصوم بدلا عن رمضان والحديث شهر او يومين ولا سقط السابح انه عذر
 وكذا المحض عذر واليقر الفزورك ايضا دون الاحساس ولو افطر لغز عذر وجب
 الاستساف والكفارة هناك اذا نذر الاستساف انصحب وجوب الصوم فان عن زمانا ما
 يعني ان لم يصم الزمان من ثلثه والخرج المكان من اصد الموطن الرابع ولو اطلعها بخز في حد
 الموطن الاربعة وجب عليه اعساف ثلث ايام ولو نذر اربعة ايام ولم يسطر السابح ما عكسه
 وخرج في الرابع وجب عليه مضاعفة نصف اليه افرق والا قرب منه الوصوم بها والا قرب من
 اذا سرح في اعساف عند وجب ما عكف يومين بنية النذر حوا اربع الثالث عن المنذر
 والاعساف الافرث وكذا لو نذر اعساف يوم ولم يسطر من الرائد انما يعتقد نذر الصوم
 اذا كان طاعة ولو نذر صوم الحيد او ايام الشريك وهو مني لم يعتقد ولا يجب عليه
 والكفارة وكذا لو نذر صوم ايام حصها ولو نذر صوم يوم ما نقت ان كان هو الوحيد وجب
 افطاره والا فاقوى عندك عدم وجوب الفضا ولو انصف حافظا افطرت وفي الفضا نظرا فقه
 الوصوب ولو نذر صوم يوم قدوم زيد لم يعتقد ولو نذر صوم اول يوم من رمضان لم يعتقد
 لو وجب الصوم بغز النذر والا فاقوى عندك انعاده ولو نذر صوم ايام متفرقة فالافق
 حوازل السابح وكذا لو نذر صوما في بلد معين فالافق عندك حوازل الصوم في غز ولو نذر ان
 يصوم حينما ولم يبين وجب صوم ستة اشهر ولو نذر ان يصوم زمانا عام خمسة اشهر ولو عين
 بالسه منها غير ذلك لم مانوا ولو كان يوما واحدا لو نذر ان يصوم يوم قدوم زيد داما
 سقط اليوم الذي تقدم فيه سوا ادم لئلا اوهارا وسوا اول النادر قبل قدومه اولاد سوا ادم
 قبل النذر او يوك وجب صوم ذلك اليوم مما ياتي من الزمان داما يصوم ذلك اليوم في رمضان
 عن رمضان والعصية ولو انفق يوم عبيد افطر والوجه عدم الفضا وليس له ان يصوم فيه
 ما لا يعين صوم كفارة رمضان والنذر المطلق وكفارة النذر (ما لو وجب عليه صوم شهرين
 سائر

سائر كفارة من قتل او طهار قال الشيخ به الاقوى انه يصوم ذلك اليوم في الشهر الا في
 الكفارة وبعضه وفي الثاني من النذر وما لئن ادرس سقط الكفارة بالصوم وسئل ان الطعام
 وكل ما ياردى والا قرب صومه عن النذر في الشهر الاول والثاني معا ولا ينقطع به السابح ان عذرا
 سوا تقدم النذر الكفارة او ما خذ ولو نذر هذا صوم شهرين مسانين والا قرب تدخل النذر
 ولو نذر صيام شهرين يوم تقدمه وان عدم في اول رمضان فان لم ياصح نذر رمضان اجراه
 صيامه رمضان ونذره ونوى عنهما والا صام عن رمضان وسقط نذره ولو نذر ان يصوم
 شهرين مسانين سبه فمعرض في بعض احوال وجوب الاستساف والنعاد الكفارة على النذر
 ولو عين الشهر ونجس جمع لم يجب الفضا ولا الكفارة ولو صام ما در الحين قبل الوقت لم يجب ولو
 مات بعد المكان الادا وجب على وليه الفضا عنه ومن وجب عليه صوم شهرين مسانين نذر
 او كفارة فقام شهر او من الثاني شيئا ثم فرق الثاني اجراه وعلى ثلث ثلثين والكفارة ثلث او واحد
 ولو افطر في الاول لعذر مني ولا كفارة وان كان لغز عذر استأنف وكفزان كان النذر حيا واثم
 والحوط ان المنظر في الاول لعذر يصوم في اول اومات الامكان وهل هو واجب فيه نظر ومن وجب
 عليه صوم شهرين مسانين يصام خمسة عشر يوما حازله مفروق الثاني على الخلاف ما لم يكن الصوم معتبرا
 كان الوجوب بالنذر او الكفارة اذا كان عبدا والاعب السابح في قضاء السابح سوا كان رمضان
 او نذر اريد بالسابح ولو نذر صوم يوم معين مع عيب سقط النذر واستحله الصدقة عنه
 عذر ولو ان نذر يصوم تسعة من ذوق اساء الهه ايام ذلك الصوم لم ولو نذر ان يصوم
 يوم لغا لم يجب يوم كامل ولو نذر صوم يوم الاثنين ويوم تقدم زيد ابدأ تقدم يوم ان
 الاثنين الاخر ولو نذر صوم الدهر سقط العبدان واما الشريك ان كان غني وصام رمضان
 لعين النذر ولو حاضت المرأة افطرت ولا فضا وكذا الواسف او مرض ولو افطر عدا كفر
 والاضاء على اسكال ولو قتل بعض من تركه كان وجبا وجنيد من حوازل الاستساف مع الحيا اسكال
 وكذا لو افطر هذا الناذر يوما من شهر رمضان ولو صام بعض الايام ماضيا افطر امان رمضان
 او من النذر فالوجه عدم وقوعه مانوا ووجوب مضاهة كفارة حلف النذر حيث لم يوف
 عما نذره ولو نذر الصوم المذكور كونه عرفه لمن تصعب عن الذم ومع الشك في البلال
 من الاعباد نذر الثاني الحج ومنه وساحت من نذر الحج والطلاق وجب عليه الاسان به ولا
 سطر العذر والاعب العين وكذا لو نذر الحج لم يجب الحج ولكن المنة وسبق الوقت والعدد

سائر
 سائر
 سائر

ان عساه ولو عن الوقت فاحص او صد سقط والاصد لومات يادر الحج بعد امكن اذ ان يخرج
من جلب ماله الحق الحج **ت** لو نذر ان يحج ما سبيل له الوفاء به وكذا الاعمار فان اطلق بعين
المشي من بلد النذر ومن لم يمتنع فان ركب اعادة ولو ركب بعض الطريق لعذر عذر كان
مقعد الوقت وجب عليه كفاره حلف النذر وان كان مطلقا لم يعد الحج لمشي ما ركب ما ركب
الاعادة ما شاء ان كان لعذر وان كان النذر مقعدا اجزا وهل يجب سبيل هذه المراكب
ذلك والوقت عند الحساب وان كان مطلقا فالوقت بوقوع المك وموافاقا للمش
بحسب من ملك او من الميعات فاللزام من الميعات الا ان سدره معد ما **ت** لو نذر ان يحج
ما شاء فحج لم سقط عنه الحج ويجب ان يحج ركباه وهل يجب على ادر المشي ان يقف بواضع
العبور الا قرب انه مستحب وسقط فرض المشي عن مادته بعد طواف النساء ولو نذر ان
يحج ركباه فالحج الا قرب انه مستحب وكفر عن حلف النذر واذا افيد الحج المبدور ومشأ
وجب الفضا مشيا وكذا ان فاه الحج وسقط عن من فاه نواحي الوقوف من المست
مزدلفة ومعنى الرمي وسجلت عن معنى في الحج العايد حتى يحل له وهل يجب المشي الى
الحلل فيه نظرا في عدم الوجوب ثم يجب نواحي النذر ان كان مطلقا او شرط في اسان الوفاء
ت لو نذر ان يطوف على اربع مالا الحج عليه طوافان لهدنه ورجليه والا قرب مطلقا النذر
انه لو نذر ان يحج وليس له مال يحج عن غير مال الشئ لوجوبها وليس بمعتد **ت** لو نذر ان
يرزق ولدا ان يحج به او يحج عنه ثم مات حج بالولد او عنه من جلب المال **الثالث**
اسان المسجد وفيه جمة اذا نذر ان مشي الى بيت الله الحرام ايضا الى بيت الله سبحانه
ملكه ولزمه ذلك وكذا يجب عليه لو نذر ان مشي الى المسجد الحرام ولو نذر المشي الى الحرم مع
الاعادة نظر وسقط لو نذر ان مشي الى الصفا او الى المروة او متى ولا سقط لو نذر
المشي الى عرفه او الى قرب من الحرم **ت** لو نذر ان مشي الى بيت الله الحرام لاحل او احل
فالوجه عندك طلاق النذر ولو نذر ان مشي الى بيت الله الحرام فقد علم انه يجب عليه
ذلك وبحسب الاسان ينكح اما يحج او عقر ولو نذر ان مشي الى بيت الله احل او احل الى
بيت الله الحرام وعوده الى احد المساجد **ت** اذا نذر المشي مطلقا لم يجب الوفاء به الا ان
يقف طاعة ولو قصد اما باللفظ او بالنية المشي الى المسجد الحرام او مسجد النبي صلى
او المسجد الاقصى وجب عليه ما نذره وكذا لو نذر عن هذه الثلاثة من المساجد ما لم

الوجه ان يصل منه ركعتين عندى فيه نظر ولو قصد المشي الى موضع الامن به فيه لم يسعد نذره
ولو نذر القصد الى احد المشاهد وجب وكذا لو نذر المشي الى بعض المومنين ولو نذر المشي الى
ملكه فهو كما لو نذر قصد المسجد الحرام ولو نذر ان ياتي الى بيت الله الحرام او يذهب اليه لزمه
وجوب الحج او العمرة ان كان عمره عليه الدخول باحرام والاعادة يستحب من المشي والركوب
السرايع الصلوة ومنه حاشية اذا نذر صلوة عز مجيبه العذر فمما لزمه ركعتان ومنه
ركعة وهو الوجه عندى وان عن العذر لزمه وجب عليه ما يجب من العرائض اليومية
من الشرائط كالطهارة واستعمال القبلة وعز مما مان كان العذر ازيد من ركعتين واطلق
احتمل وجوب الشهود والسلم عقب كل ركعتين وعدمه وان عن اتصال كل ركعتين
بشهود وسلم وجب وان من اتصال كل عشر ركعات مثلا احتمل الوجوب **ت** اذا لم
يعن الوقت حازله الناحية الى قبل الوفاء لمقدار الاداء ان عساه عن مان اخذ به عاددا
كفر وقضا والادوب الفضا حاص وجب ان يكون الوقت المعين مما يحل الاعاها ف
ملو عساه الصلوة وقت الحضر والعاس لم يسعد النذر وكذا الوعنى وما السبع لها
ت اذا لم يحضر مكانا ماضيا ان شاء وان عين موصفا مان كان له مزنة العصيل كالسجد بعين
ملوا وقها في غير لم يحرم وجب عليه الاعادة فيه ولو عين موصفا محسنا من المسجد بعين
واذا عني موصفا من به يصل فمما هو افضل منه في الاجرانظر وكذا ان المادى ولو عين
احد الادوات المذكورة فالوجه ان يحسن ولا يحسنه غير ولو نذر صلوة العاقلة وجبت
على عبيتها كما لو نذر صلوة على علم او صلوة جعفر ولو نذر صلوة الاعرابي لم يحسن له الاضال
بالصفة والفضل بالسلم في غير موصفا ولو نذر ان يصل مثل صلوة الكسوف او العيد او اتي
الكثير من سجدة في ركعة او سجدة واحدة او غير ركوع في الاعادة نظر ومنع ان ادرس
نذر عن ركعات مسلمة الحائس الصدقة وفيه حاشية اذا نذر ان يصدق فلم يعين
قدرا اجراه الصدقة باقل ما يؤول ويصح الصدقة به فلو صدق بدون ذلك لم يحسنه كما لو
صدق بحسب من حنطه ولو صدق بغير اهله ولو عني قدرا وجب عليه الوفاء به الا ان يكون
دون المجزى بالوجه الطلاق **ت** لو نذر الصدقة على قوم ما عساه لم يحسن العذر ولعمري اذا كان
من اهله الاسماء وكذا لو نذر الصدقة في موضع بعينه مان عساه ذلك وجب الاعادة على من
عينه ولو اطلت حازرها الى من شاء من تحت الصدقة وان كان كاذبا لم يسأل

محمد
ابن نسا

فيه في مصالح البيت او المشهد الذي نذر له ومن معونه الحاج او الزائر منه الصنف الثامن
 ذكرنا البعد بينهم بالفرق الحج او الزمارة وسأول اسم الحاج او الزائر من لم والوجه نعم
 الحكم ولو نذر ان يهدي داره او ارضه مع وصف غشاق ذكر ذلك اذا نذر الهدا امكنه بالوجه
 وجوب الذبح بها او النحر ولو نذر بحره هدى عليه بحيثيت البدنه وجب النحر بها وهل معنى
 التفريق بها القرب ذكر ذلك وكذا البحث في منى ولو نذر بحره او ذبحه فخره من مال الشجر
 السعقد والاقوى انعاده اذا نذر هدى بدنه نصف الاثني من الابل بان يعذر عليه الابل
 وجب عليه بقرة وان يعذر ذكر ذك فيبيع شاة والحرى الكف والاسباع المكنى البدنه
 ولو نذر اهدا السمع او الزيت واشتاهه الى الاماكن المشرفة كالمشاهد والمساجد
 وجب عليه الوفاء به ومنع بعض الجمهور من اهدا ذلك الى المشاهد لان النبي صلى الله عليه وسلم
 العور المساجد والبرج ولم يمتد ذلك لو نذر ان يتر الكعبه او يطعمها لزمه ويحوز يتر
 الكعبه بالحجر وكذا لو نذر بطيب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم من المساجد الحج لو نذر ان يصح
 بعض البلاد فالوجه ان دم الذبح به والفقرة على اهل ولو نذر ان يهدي طبية الى امكنه لزمه
 السليخ ونصدق بملجئة والمحب الذبح وكذا لو نذر ذلك في غير محجب الفصل الثالث
 في اللوق وقته وسأول العهد اذ لم يذبحه والذبح صورته ان يقول عاهدت الله او عمل
 عهد الله اني متى كان كذا اعمل كذا او اماحجب الوفاء به اذا كان ما عاهد عليه واحدا او ثوبا
 او ترك حرام او ترك مكره او محبا حاشي مغل ان عاهد على الفعل او تركه ان عاهد على
 الترك على الطرف الاخر في الدنيا او سائر الطرفان ولو ترجع الطرف الاخر على ما عاهد عليه
 لم ينعقد الا بوجوب الكفارة عليه لمخالفة العهد كما فعلنا في اسم الذبح والسعقد العهد
 الامن مكلف بخيار فاصد ما طق به لفظا مع الله ولو محدث الله عن الطعن لم يسعقد
 حلالا للشجر احلف علما وان كفارة حلف الذبح بقل كفارة عين وبه رواية جنة
 وقتل كفارة من انظر يوما من شهر رمضان والاقول عند الاول وكذا الخلف في كفارة حلف
 العهد واما محجب الكفار مع المخالفة عهد احساراه لو خالف ما سبوا او مكرها لم يحجب الكفار
 قد سما ان يذبح المعصية السعقد ولو نذر ان يذبح ولله كان الغنا والحب به الكفار وكذا
 لو نذر ان يذبح مع او احساراه او مكرها او مكرها من مكرها كفارة التمنع بالذبح
 لعز الله محمود على الاحتساب مع ان في الروايات ضعفا وفي حديث الكوفي ذبح كسب صدقة

لمحله على الساكن فيمن يذر بخلافه وهي محمولة على السحاب **هـ** روي ان من نذر التزويج
 حتى يحق ثم تزوج قبل الحجب وجب عليه الوفاء بالذبح سواء كانت تحت حجة الاسلام او حجة
 التطوع لانه عدل عن طاعة اليمين **و** اذا اطلق الذبح لم يحجب الفودنه سواء كان حجابا او حراما
 او غيرهما كذا سجد له المبادره وان غيبه نوت لم يحزنه البخير عنه فان اخبره وجب عليه الفضا
 وكفارة حلف الذبح **ز** من نذر ان يمتنع رزق ولدا حجب به ادخجه عنه مائة النذر وجب له
 ما لو ولد او عنه من صلب ماله ولو نذر ترك بيع ما الاول تركه ببيع مائة من حبة السبع اسكال
 فان لم يملكه باعاده وجب الكفارة **وا** انما **المقصد الخامس** في الكفارة وفيه فصول **الاول**
 في اسماها وفيه **ح** محال الكفارة اما بخير او مكره او كفارة الطبع فالحج كفاية من نظر
 يوم من شهر رمضان مع وجوبه لما نذر من موصيات الكفر وهي عقوبته او صيام شهر
 مسافر او اطعام ستين مسكيا وكفارة من افطر يوما نذر صوم على الاقرب وهي كفارة مصادره وكذا
 كفارة الحنث والعهد على الاقرب **وا** حلف في كفارة الحنث في النذر غير الصوم ما الاقرب
 عندي اياها كفارة من كفارة اليمين وهي عقوبته او اطعام عشرة مساكين او كسوة ثوب فان
 يحجز عنه ذلك صام ثلثة ايام متتابعات **والمرتبة** كفارة الطهار وهي عقوبته ما يحجز
 صام شهر من مسافعين فان عجز اطعم ستين مسكيا وكذا كفارة قتل الخطا وكفارة من افطر يوما
 بعينه من شهر رمضان بعد الزوال اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات
 والكفارة في اقطاع نذر الحنث ولا غيره من فضا الواجبات **وكف** ربه الحج كفاية
 قتل العهد طالما للموت وهي عقوبته وهو شهر من مسافعين والطعام ستين مسكيا **وا** حلف
 علما وافي كفارة الالهام على مرتبة او محجز عدا كفارة الحنث وقد سبق البحث في ذلك
 كل **ت** قال السجدة من حلف بالبراءة من الله او من رسوله او من احد من الاله علم كان
 عليه كفارة طهار فان عجز كان عليه كفارة يمين وقال ابن ادرس ما ثم والكفارة عليه ورث
 ابن ماثويه قال كتب محمد بن الحسن الى العسكري علفن رجل حلف بالبراءة من الله او من رسوله
 محنت ما توبته وكفارة موعود علم بطعم عشرة مساكين لكل مسكن مائة وسحق الله عز وجل
 وعمل هذه البراءة اعلم **ك** لو جرت المرأة شعرها في المصاب قال الشيخ كان عليها كفارة
 قتل الخطا عقوبته او صيام شهر من مسافعين او اطعام ستين مسكيا مع انه اوفى باليمين
 في كفارة الفصل في محمل ارادته هنا واراد المودار مع البحر والرواية قلت على التحريم

مع ضعف سندها فعلى ما في الكفارة وعلى قدر الكفارة لوجزته في غير المصاب لغرضه
 من الحاقه بالمصاب نظرا لما لو حوته الحاجة فلا كفارة ولو جرت بعض من الحاقه بالمصاب
 والحجز هو القصر ولو سجد اجمع لم يلحق بالحجز على اسكال **و** لو حلقته ما الاقرب الحاقه بالحجز
 والفرق بين ان يغسل ذلك مباشرة او ما ينفعله على اسكال **ك** لو سجد المرأة شعرها
 في المصاب وجب عليها كفارة يمين ويبيد في جميع الشعر وبعض على اسكال والبحث في السجدة
 لغرض المصاب كالحج **هـ** لو خدش وجهها في المصاب وجب عليها كفارة يمين والسرطاهما
 الوجه بالحدس والافراج الذم من الرواي دلال على استراط الذم والافراج الجلد بأسره بل لو
 نطعت طاهر معلق به الحنك ولو لم يخط خدوها من غير خدش لم يحجب عليها كفارة ولو جرت
 من الوجه من ما يوجب حنكها لم يعلق به حكم والكفارة على الرجل بالحجز والحدش والنسف
و لو شق الرجل ثوبه من موت ولده او زوجته وجب عليه كفارة يمين والكفارة عليه لو
 سجد على غير مائة من الالب والخب وعزمها وان كان احسبا بربح حفرة للذي من الحاقه ام الولد
 والبرية بالردجه اسكال **اما** الممنوع بها ما نذر وجهه وكذا المطلق رجعيها واسفل الكفارة
 شق الثوب وعزمها والكفارة على المرأة بالشق على ان كان بربح حفرة للذي والفرق بين
 شق الثوب اجمع او بعضه واليمين كون الولد للصلب او ولد الولد ذكر او انثى لذو كان
 او الانثى على اسكال **ز** من تزوج امرأة في عدة ما رقتها وكفر بحج اصبح من دموت وقال ابن
 ادرس انه سجد والفرق بين عن الموت والطلاق والاس كون الطلاق رجعي او مبادا والاس
 كونه عالما بالتحريم والعنف او جاهلا بها او ما جدها على اسكال **واليمين** كون المرأة حرة او امة
 والاس كون التزويج دالما او منقطع والاس كون العدة للام او المنقطع والاس كون الفقرة
 بالطلاق او عن كالفان والارتداد والنجس بالحيث والاس كون الردح مذهب الالدخول **البد**
 ولو اعترى المدخول بها فمضى او لم يفض موطى **الحكم** في الحنك لم يحجب عليها كفارة وكذا لو اعلم
 ولون ما نذر العدة فلا كفارة معالما كان او جاهلا ومن رواه ان يصير من الطلاق على من رجل تزوج
 امة ولها زوج فعلى ذلك لم يزوج حتى لو الام عليه ان يصدق بمحمد اصبح دمقا هذا
 بعد ان صارها ومن جنة الرواية دلال على عدم كفارة الحنك من تزوج بذات البعل وقال
 ابن سيد المصنف من تزوج امرأة لها زوج وهو لا يعلم بذلك فعليه ان يفارها ويصدق بحجة دليم
 والاس من الذي سبق من الحنك والشعر وعزمها يوجب المصدق من الحنك والشعر والذم والفرق

والاقترب اجز الخنثى من الجنين ^{الح} من نام من العشاء ولم ينفط حتى مضى نصف الليل فصالحا
واصح صامما كباره عن ذكر الفعل افتى به الشيخ والرواية به مقطوعة وقال ابن ادرس
انه مسح ^{والاقترب} عدم الخاف غز النام به ^{والاقترب} الصوم على العامد والعل الكرات
والعل النامى ومع القول وجوب الصوم ^{والاقترب} لصاحبه العام عدا به سوى الصلح
بعد الامساك اذ الامساك بالصلوة اذا استوعب النوم الوقت ملاصوم عليه وكذا الصوم
على النام عن غير العتمة ^ط قال الشيخ من وجب عليه صوم يوم بذره فعجز عن صيامه اجمع كسا
بذرت من طعام كفارة لذلك الصوم وقد اجراه من رواه محمد بن منصور عن الكاظم عليه السلام رجل يندر
صياما فنقل الصوم عليه قال يصدق كل يوم لمذ من جنطه وقال ابن ادرس ان كان يندر
او مرض لا يدرى ببرد كالعطاش الذي لا يدرى ببرد فقول الشيخ صحيح وان كان لم يدرى ببرد
ذواله كالح وجب عليه الاطعام والعضا من غير الطهارة ^ط قال الصادق عليه السلام كذا كذا
والتمتع لا يغتفر ^ط قال عليه كفارة عمل السلطان بضاحواج الاخوان وقال عبد الله بن رسول
افضل صام ما كباره الاغتصاب قال يعقوب بن اعين كذا ذكرته وقال الصادق عليه السلام كفارات
النجاس ان يقول عند قيامك ^ط مهاسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلم على ابيك
والحمد لله رب العالمين ^ط ما روى ابن ابي عمير في حديث صحيح عن الزكاة انه سئل ما من رسول
الله يدرى لما من انا كذا علم فمما جاء في شهر رمضان او افطرته بثلث كفارات يروى في شهر
ايضا كفارة واحدة صام الحزين باحد فقال جميعا متى طامع الوجه حراما او افطر على
حرام في شهر رمضان فعليه بثلث كفارات عتق رقه وصيام شهرين متتابعين والاعطاس
سكيا وصفا ذلك اليوم وان كان في حلاله او افطر على حلال فعليه كفارة واحدة وصفا ذلك
اليوم وان كان ماسيا فلا شيء عليه ^ط من ضرب مملوكه فوق الحد استحق الكفر حقة
المصلح الثاني في خصالها ^ط وهي خمسة العتق والصيام والاطعام والكسوة والاستغفار
فالنظر منها سبعة ما توجه النظر اليه العتق وفاته مما استرط في العتق الامانة
والدالة وكما في الوقت والدالة وكما في الوقت والحلو عن العتق وقد اجمع علماء أهل الجبار
الانسان في كفارة القتل واحلفوا ان اعتبارا في غير هاتين الكفارة فعلى السيد المريض اكثر
علما ما عتقاره وهو الاقوى عتق وصالف فيه السج والمواد بالانسان الاسلام يحوي عتق
المخالف عدا الناصب والعلالة ^ط يحوي في الرقة الذكر والاشق والكبير والصغير وان كان

بعد سقوطه حيا لا ينفط ^ط وفي رواية الحسين بن سعيد عن رجاله عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى
على كل العتق بجور له المولود ^ط في كفارة القتل ما ان الله يقول من يورثه موعنه معنى
بذلك مقتضاه تدلف الجنث ^ط يحوي في الطهار حتى يميت ولد في الاسلام وسحقون الرواية
حيد وعلمك بالاسلام الصبي باسلام ابيه ^ط يحوي كون الرقة منفصلة ملاحي الحل وان
كاذب اياه مسلم ^ط والقبول كمال انفصال ولو اعنفه حين الولادة ثم مات ابا ان كان يحوي بعد
الولادة حركه الاحياء ^ط ^ط يحوي الاقرب اذا كان قد سبق منه الاسلام او كان ابا ابيه
سلما ولو كانا كافرا فسلح واسلم بالاشارة ابا سواصل اولاد المبي من اطفال الكفار البكر
وان انفرد به الابن المسلم عن ابيه الكافر ولو اسلم المراهق بالوجه عدم الا ابا من سفي
ان نفوت عنه ومن ابيه للملأبعا من عزم الاسلام ^ط ^ط يحوي في الاسلام الاقرب بالاشارة
والاسترط في الاجر الصلح والالتصق ما عدا الاسلام ^ط ^ط يحوي ولد الزنا اذا كان مسلما وحكم نصف
علما ككفره ضعف ولو كانت اعنفه وعرف مولاها او الحاكم لعنتها اجات والا انصرفت
الى مرتجين عدلين شهد ان الاسلام ^ط ^ط يحوي في الاسلام من العتق والوجه للعتق وهي
العتق والعتق والافتقاد وسكنا المولى به والاسترط الدائم من عتق ذلك يحوي الامم ^ط ^ط يحوي
واطلع الدين اواحد في الرجلين لا ينقطع عنها والافتق والاصح والاعور واطلع الاذن
والدنيا والهوى العاقر المرفق سواحي برونه او لا وسوا مات في رقه ذلك او لا والاصح
وفي اجز المحنون المطلق عند الشك اذا لم سبق منه الاسلام والولد عليه ولو اعنف المرتد
حال ردة لم يحى على اختياره سوا كان عن فطه او لا ولو اعنفه بعد رجوعه الى الاسلام فان كان
عن عتق ابا وان كان عن فطه ماله عدم الاجر وكذا النوع من وجب عليه حد مع
التوبة ولو قتل عدا ما عتق في الكفارة مائة الف ^ط ^ط يحوي في الكفارة وكذا الفوات
في الخطا والاقرب الاجر ونفي المولى الذنب ولو عفا الولي حقه عتق في الموضوع والبدن من حدود
العتق في العتق لو سبق العتق على اختياره وكذا الحي لوجبي ما يحى العتق بالقصاص
فه كالعقيد ويحى لو حاصره ذلك ولو حاصره دون النفس على عتق عدا ماله الاجر
وان عتق القصاص ونفي المولى حسد ^ط ^ط يحوي في المكات المطلق اذا الذي من كباته شيا
لم يحى عتقه ليعطى الملك ولو لم يود شيا او كان مشروطا ماله الاجر ولو كان الكفاية
ناسة ابا اجاسا اما المدبر فان اعنفه بعد بعض الدبر ابا اجاسا وان اعنفه قبل

من
مطحات مال او ثور
يحوي العتق

ولو ضرب حتى اكل فذلك حلالا للشيخ في بعض اقواله . ويجب المبادره الى الامام بعد زوال
العدو منه نظرا وان كان لغز عذر استئناف فلو تمكن من العتق قبل التزويج في الاستئناف
يعين العتق وكذا لو انظر بعد الاول ولم يصم من البان شيئا ولو صام الا ذلك ومن الدين ولو
يوما واحدا لم انظر جارا لنبأ سوا كان لغزا ولا اجماعا منا ومنه ما لم لو كان انظره لغز
عذر قولان ولو عرض في الشهر الاول ما لا يصح صوم عن الكفارة كصان او عبيد او محني
او ايام الشريق عني بطل السامح ووجب الاستئناف بعد انقضاء هذه الايام عذرا العذر
اما المحسوس بحيث لا يعلم السهور لو توفي شهرت نفوس في اثنا الاول مثل هذه الايام ما لا
عدم انقطاع السامح ولو توفي في الشهر الاول الصوم عن عتق الكفارة ونزع عما نواه لم يحصل
السامح ولو صام صحت ورمضان عن الكفارة لم يحرم صحت الا ان سمنه ولو يوم في
رجب لم يرد على الشهر ولا رمضان عن الكفارة ويحرمه عن رمضان ولا يجب عليه ان يتوى
السامح بل الواجب فعله واذا صام من اول الشهر اعتبر بالاليامين كما بالواقفين
ولو ابتدأ الصوم بعد مضي بعض الشهر سقط اعتبار الهلال فيه وصام بام الشهر فاذا اهل
البان وصام اجمع احتجب به عن شهره وان كان ناقضا لم يعم ما مات من ايام الاول
ويكمله لمثل وان كان ناقضا ومثل تم ما مات من الاول والبد منه من الكفارة منقضى
النية الصوم والحب بحيث حرمه الكفارة ولا ينقطع السامح بوطي المطاهر لئلا يكتفى
ولو وطى بعد عتق الصف من المسترك لم يحرمه لو اعقب الثاني والاقترب ان سمان المت
لا ينقطع السامح ويصوم حتى عشر يوما للعبد يحصل سابع الشهر وكذا لو كان الشهر على جز
مال الشيخ مال ولو كان السامح في ثلثه فصام يومين بني النظر الثالث اطعام اذا
عجز عن وجب عليه المنة عن الصيام وجب عليه اطعام من الطهارة وقتل الخطاء والعبد
الطعام ستة كما لك مسكن من طعام على اقوى القولين وكذا يجب للطعام البنت
في كفارة انظار رمضان او المذرة المعنوية يجب في كفارة البنت اطعام عشرة مائة
مكن من ذبحوا جزاء الجند والذوق واليسوق والحب السنبل من كل ما تاتي معاما
في جميع الكفارات الكفارة البنت فان الواجب منها اطعام من ادب ما طعم اهل ولو اطعم فما
عطب على موت البلد جاز وسحب ضم الامام اليه وليس واجبا واعلاء النعم واسطة التل
دادونه المالح وحب صفة الكفارة الى العدد اجمع مع المكنه ملو دفعتها يتو ما لا يمكن

الصوم

واحد لم يجز والحبز الكفارة على ما دون العدد مع المكنه من الكفارة الواحدة فان لم يحصل
العدد حاز ان يكره عليهم حتى يستوفي الواجب والحبز دفعتها اليه في يوم واحد بل يطعم الطعام
عشره ساكن في عشره امام والطعام ست في ستين يوما ولو وجد بعض العدد لم يجز له
الاصطراح على مله ملو وجد في اطعمهم يومين ولو وجد اربعة فذلك وحضف الملة من في
الثالث ان استثنى والوجه انه ليس له دفعها الى الاربعة كما ليس له اطعام ما زاد على العدد
من امداد العدد والحب المالح بل يحوز اعطاء العدد محتج ومغزق والمذرة طمان وربع
العراق ملو دفعه من الحب اجراء والوجه الاول الوجه وجب وان نقص وزنه وفي اجراء
المذرة الذوق كميلا بطنا من اسرار احسان في المكمل بخلاف الحب ويحوز اطعامهم
والسلم لهم وان يكون بعضهم جفارا والحبز ان يكونوا اجمع كذلك ولو كانوا كذلك
احتجب الا ان يواحد والحبز صفتها الى غير المومن واوادمم فالشيخ فان لم يجد احدا من
المومن اصلا والى او ادمم اطعم المستضعف ممن جالفهم ومنع ان درس ذلك وقد
وقع الاعاق على منع الكافر والناصب والاقترب حوز اطعام المومن العائق ولو دفعها
الى من بطنه فقرانان غنيا فان امكن الارباع وحب والا لولا وكذا الرومان كانوا او عبيدا
والاقترب من ان يكون الرابع الامام وعنه ويحوز ان يطعم واحدا في يوم واحد من كفارة
والحبز للطاهر الميسرين قبل المكفر سوان ذلك العتق والصيام والطعام ولو وطى في حال
الطعام لم يملك الاستئناف والاعدل في المنة الى اطعام العبد العجز عن الصوم والشيخ
عذر اذا حصل مع المشقة بالترك النظر الرابع في الكسوة والحب في كفارة البنت
ويجوز الحائض منها ومن العتق والطعام ويجب كسوة العدد وهو عشرة غزلكه واحد
ما سمي ثوبا ازار او سراويل او قميص ولو عذر العدد كذا يعلم كالطعام والاقترب
ان يكتفى ما نوارى الرضيع ان اخذ الول له وان اخذ له فالاقترب عدم الا لولا لا
ستط الحنيط ولا الجديد بل يجزى المستعمل الا اذا ائحى بالاستعمال او بارب الحاق
ويجزي الثوب من الصوف والكتان والابرسم والحبى السمك ولا العنبرة ولا الحنف
والنخل ولا المنطقة وفي الذريع اسكال النظر الخامس في الاستغفار ومن يجزى عن
الكفارة واعاهاها كان فرض الاستغفار وسقط عنه مع الاسان به وان جددت لعدده
وكرر وجب عليه صوم شهرين متتابعين مع حرام ما منه عشر يوما فان عجز بقدر عن كل

يوم لمدة من طعام فان عجز اسعف الله والاش عليه وهل يدخل في ذلك ذك الكفار المرتبة
الاقترب ذلك لكن لا يستقل الصوم بانه عشر يوما الا بعد العجز عن الاطعام وفي رد له الاش
في العلم على الحد سوى الاستقار والتوبة وهو مؤخر في الوجوب سوى عام بنحو
عن ان يصير الصادق عدم مال كل من عجز عن الكفارة التي يجب عليه من صوم او صدق
في من او يذر او يمل او يغير ذلك مما يجب على صاحبه فله الكفارة ما لا يسعها من كفارة خلا
بمين الطهار ما نه اذا لم يجد ما يكفر به حرمت عليه ان يحامها ومنقبت بينهما الا ان يرضى اليها ان
يكون معها والاحامها ومن محمد احمد بن يحيى عن بعض اصحابنا عن الطائفة عن احمد بن محمد
داود بن فرقد عن الصادق علم في كفارة الطهارة ان يصدق اذا كان في اوله بدسار وفي
اوسطه نصف دينار وفي اخره ربع دينار ملت فان لم يكن عنده ما يكفر به ما لم يصدق
على سكن واحد والا اسعف الله العود فان الاسعفار بوبه وكفارة لكل من لم يجد
السبيل الى كفارة هذه اعام في المطاهر وعن روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابي
عن صفوان بن يحيى عن الحسن بن عمار عن الصادق علم ان الطهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة
فليسعفر به ولينبو العود مثل ان يواقع ثم يواقع وقد رواه ذلك عنه عن الكفارة
فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به يوما من الايام لم يكفر وان يصدق كفته واطعم نفسه بياله
ما نه يحسن به اذا كان محتاجا والا يجد ذلك فليسعفر الله به وسوى العود فحجب بذلك
والله كفارة وهذا الحديث وان كان حيد السند لكن فيه بحث ذكرناه في كتاب اسعفا
الاقتدار وفيه دلالة على الاكتمال بالاستقار للمطاهر وحل الوطى له مع بعض علمها
حرم عليه الوطى عملا بالحديث الاول والاقترب عند الجواز **الفصل الثالث في الاعكام**
وفيها محاسن آمن ملك الرقبة او ملك غيرها او ملك الشرا من ذبح للعق لا يستقل مرضه
عنه مع الرقبة ولو ملك رفته يسعقر الخدمتها لمرض او منصبه الذي لا يملك به مباشرة الاول
فله الصوم وكذا لو وجد الشيء ولم يتمكن من الشرا او اضطر اليه لمعنته وكيفية رايه في
سكناء ولا سبب الحيد ولو كان في السكن زيادة عن قدر الحاجة مع الزايد ولو كان العبد يبيع
او يذر اركله له وامكن الاستدال بالادون مما مالوجه عدم الوجوب اما لو كان له راس مال
او ضيعة او اسما الحق الماكن الذين يافدون الصدقة مالوجه وجوب سعيها وملاحد الجح
عن الطعام الا يكون معه ما يفضل من قوته وقوته عياله ليوم وليلة **باب** لو كان له مال

غائب لم يحل له العدول الى الصوم في المرتبة بل يجب الصبر حتى يصل او يحقق الناس من وصوله يجوز
له الاسعاف والصبر ولو كان الصبر يصير مشقة كما في الطهار من وجوب الاخر **باب** ح
الاقتدار في المرتبة بحال الاداء احال الوجوب فلو وجد العتق حال الوجوب لم يسعقر العتق
استقلال الصوم ولم يسعقر العتق في ذمته والعتق عاصيا لعدم التوريب ولو كان عابرا العتق
فشرح في الصوم لم يجب العدول عنه الى العتق ولو قام يوما واحدا كفر سج العتق ولو كان
لو عجز عن الصوم فشرح في الطعام لم يمكن للصوم **باب** لو ملك الكفارة وعليه من ماله ما هو
مطالب به فهو عاجز ولو لم يكن مطالبا بالوجه ان كذلك وكذا لو ملكه دابة بخطر الى ركوبها
ولو تكلف اشعر العتق اجراه **باب** لا يذبح الكفارة الى الطفل بل الى وليه ولا يدفع الى من يجب
سعة على الدافع كالامانة وان علموا والاداء وان يزلوا والزوج والمملوك ولو حصل جواز
دفنها لهم اذا كان الدافع مقرا كان وجها ويجوز دفعها الى من هو الامار به وللزوج
الدفع الى زوجها وبالجل كذا من منع الزكاة من الامار به والاعضاء والكفارة والرسوق منع
من الكفارة والاقترب منع بني هاشم منها ولو دفع الى من هو طاهر العتق مان عينا اجراه
ومنع النجاسة من اعطاء المكاتب والاول يسوغه كما يجوز ضرب الزكاة اليه مال ولو عتقه
وهو مقتر حاز اعطاه مال والعاري والعارم وان السبيل الذي يافدون الزكاة مع الغنى
يسعون من الكفارة **باب** لا يجوز افراج السبي في الكفارة وان دفع اصحابها ولا يسعفها مان
عتق نصف عبده وصوم شهر او يصدق على مائة كيا او يطعم خم ويكوي اربعة سوا
كان الكفارة مخيرة او مرتبة وسوان ذلك العتق وعينه وكذا لا يجوز لطعام المكن بعض الطعام
وكيفية بعض الكفاة اجماعا ولو اطعم بعض الماكن يذبح بعضهم مقرا مالوجه عندي الاجرة
وكذا لو كسب بعضهم كذا ما وبعضهم صوفا او شعرا والحقى افراج المعيب ولو كان الحث
ميسرا او مسعرا اطعم او فقه ترايب خارج عن العادة او رزان لم يحسب وحسب القول بالمنع
من التقي عدم اجرا دفع المعيب مع الارش **باب** وكل من وجب عليه صوم شهر من صياح عجز
حام بانه عشر يوما فان لم يقدر يصدق عن كل يوم بمد من طعام فان عجز اسعف الله سبحانه و
الاش عليه ولو قدر على صوم شهر فالوجه وجوبه ولو قدر على صومها مسعرا بالوجه وجوب
الشهرين وان عجز مالوجه السباح في المائة عشر **باب** شرط في التكفير ان يوافي العتق او
العلم او صام او كيا من عزمه لم يكن محيا وسرط منه العتق به ولا يفي عتق الكافر اصليا لان

اذ من تداعيا اذ ميا وكذا الطعام وصومه وسرطانه المكفر ملونوى العتق مقفرا الى
 الله ولم ينو الكفاره لم يحرم وهل سترط بيع الكفاره الا ذب العدم ان لم يسهل ان يرد من جنس
 واحد كطهارته والاستراط ان احلف السب كطهارته قتل حال المسح في بعض اقواله لو كان
 عليه طهاره ان ما عتق عن احدهما ولم يعنى ثم اعنى عن الاول كذا هو اما لو كان عليه طهرو
 قتل ما عتق عن احدهما ولم يعنى ثم اعنى عن الاول من غير عن الاول عند الشيخ وكذا لو اعنى ووى
 الكفاره مطلقا محض مصادق من سائر سائر الكفاره من غير عن ولو اعنى عبده ووفى له
 نصيب كل منها عن كفارة محض ليراه العتق في الجمع عند عتق الصنف وكذا لو اعنى عبده
 عن كفاره محبب ولو كان عليه كفاره وجعل سبها من طهاره او قتل ما عتق ونوى المكفر مح
 ولو سكين الذر والطهاره فاعتق ونوى المكفر لم يحرم ولو نوى ابراء ذمته او ابراء ولو نوى
 العتق مطلقا لم يحرم لان احتمالا لاداء التطوع اطهر عند الاطلاق وكذا لو نوى الوصية
 مطلقا وصوى السج هنا الاجراء ولو كان عليه كفارة ما عتق عبده ونوى عتق كل منهما
 محال لم يحرم كما لو اعنى في الواحدة نصفي عبدين ولو اعنى احدهما عن الاخرين
 ثم اعنى الاول عن محبب عتق الاول في الاول ولو اعنى الاول عن محبب واطلق في الثاني
 ونوى عن الاول ولو اطلق الاول لم يحرم عن ولو اراد بعد ذلك جعل عن الاول لم يحرم
 وكذا الوعينة وقت العتق ثم اراد بعت الاول في الاول وقت السنة وقت المكفر بالبيع
 قتل ولو اعنى ونوى سبها واخطائه لكون السب عنه لم يحرم **ط** العبد المملوك
 وان ملكه مولاه على الاقوى فهو عا جرمه في الكفارة بخيرها ومن ثمة الصوم فان لم
 يفر من دون اذن المولى لم يحرم ولو اذن له المولى ما الاقوى للمولى وكذا لو اعنى عنه مولاه
 ولا يعتقد بنية الاما ذن مولاه وان حلف من دون اذن لم يلزم الكفاره وان حث اذن مولاه
 حلا ما للشيخ ولو اعنى قبل الحث من ان دم حكم النكاح اسكال في انعقاد بنية نكاح الاصل
 حق السيد بطرمان قلنا ما الاعتقاد واذا نكح السيد في الحث حازله الصوم من دون اذنه
 وان حث من دون اذنه لم يكن له الصوم الا ما ذنه ولو حلف ما ذن السيد انعقدت بنية
 فان حث اذنه كفرو الصوم ولم يكن المولى معه وان حث من غير اذنه قتل كان له صنف
 من الصوم وان لم يكن مصرا ومنه نظر ولو حلف ما ذن مولاه واعنى ولا يبرق قتل الشروع
 في الصوم وجب عليه العتق ولو حث قبل الاعناق ثم اعنى قبل الشروع في الصوم اعتبر
 ما

من غير عن

حال الادمان كان موثرا وجب العتق ولم يحرم من اعنى نصف ما الاقرار ان كان موسرا
 مانعة من الحرة وجب عليه العتق او الاطعام او الكفارة والا كان عليه الصيام من ثمة وعليه
 كفاره واجبه منه لو حث قبل فقه رفته محرم من اصل المال ولو اوصى ما من ثمة من ذلك ولم يحرم
 الورثة اخرج الزايد من الثلث بعد اوفاج المحرم من الاصل وان كان محرم لوفج اصل المال فقه
 من الاصل ولو اوصى بالازد ولم يحرم الورثة اخرج الزايد من الثلث فان ماتت الحصة الذمسا وما
 حصل من الوصية بالعليا اوفجت والاطلقت الوصية بالزايد ولو حث الذمسا من الاصل ايا
 قد يتبادر وجوبه القربة في المكفر والمناصفق ذكر مح ابا السب والحق لو كان السب
 محرم ما من ملك بعد سئل ان يطلع عليه او يقطع رجليه ونوى به المكفر فانه سعتق و
 محرم من الكفارة **كتاب الاقرار** وفقه مطلقا الاول في الاقرار بالمال وفقه معاهد
 الاول في الصيغة وفقه في المكفر يعتبر في المكفر البلوغ والعقل والحية والاعتبار والعقد
 وهو ان المقر ملا اعسار ما اقرار الصبي وان اذن وليه وان كان قتيلا ولو اقر اقره اقره
 المقر له البلوغ واكر ما يقول قوله والامن الا ان يحلفا بعد البلوغ بمخلفه ان حث اقر
 لم يكن بالغا ومن سوغ من علميا وصيته وصدة سوغ امواله بما ولو اذني البلوغ ما احل
 في وقت امكانه صدق من غير منه والاعين والالزام الذي لا يرد له لو اذاعه بالين كلف البينة
 والمحمون ملبوب القول مطلقا والمملوك اسفد اقراره في حق مولاه ولو اقره مال تبع
 به بعد العتق والطالب به ما دام مملوكا نعم لو كان ماله في التجارة فاقترع ما سئل بها
 قبل ويوجد ما اقر به ما من ذلك ولو كان اكثر لم يصح المولى بل يصح به بعد العتق وكذا الوافر
 بعد الحج بد من اسند الحالة الاذن ولا اسفد اقرار المولى عليه بالمال ولو اقره عليه بحسابه
 وجب ما لا قيل ولو اوجبت نقضا لم يجب نعم بعض المال فباع او فقه او سعتق محرم
 عليه ولو اقره برقبته لغرم مولاه لم يقبل وكذا لو اقره به مولاه لو جعل واقره هو برقبته لا حرم
 ولو اقره بحسابه وجب ادشا او مصاحا يصح به بعد العتق ايضا ولا يعمل اقراره بالحد ولا
 اسفد اقرار المملوك مال ولا حد اكر على الاقرار بما وكذا اعنى العاصد كالساحي والنام
 والسكاس والاعنى اقرار المحجور عليه لنفسه بالمال وبعبه ما عداه كالتطوع والطلاق
 والحد وموجب العاصف وله اقره بالبرقة قبل في الحد لا المال ولو زال الحج لم يحرم ما
 اقر به حال السيف وبقبل اقرار المرفف ما المال ح التمه من الثلث للاجتناب والوارث

ومن الاصل للمامح اسما ما عمل القرب ولما المعلن ما من لفي اقتراره وفي ماركه المقولة
الغزما نفل والعترة عداله المقتر ملواته العاسق حكم عليه بمعنى اقتراره وكل من العكس
الانسان اسعد اقتراره فلو اقر المهرض بانه ذهب حال الصحة لم يسفد من الاصل ولو اقر
بدين مسخوت ومات ما قره وارثه بدين مسخوت فان جوز ما الاقترار من الاصل او لم يكن
متهما قدم اقترار الموروث لو توقع اقترار الوارث بعد الحجر ولو كان متما ما لوجب بفساد اقتراره
من الثلث واقترار الوارث في النان ولو اقر بعض ماله لم يفسد اقتراره بدين مسخوت لم يفسد
للنان شي وكذا الوارث ما ليجي (فرا لم يكن الا اقل شي ولو اقر في المقتر الاكراه لم يعطل الا سببه
ولو كان هناك امانة كقتل او حبيب او تركه من قول قوله مع البر منظر ولو اقر في الحق وقال
الاقترار اسعد الالبس والمطبات المشروطة حكم الفل وكذا المطلقة اذا لم يحرر منه شي
تتد باز اما محرر منه وكان الناق موقفا فاعل العترة المقصد الثاني في المقولة وشرطه
امران اعليه الملك وعدم الكذب فلو اقر للدائبة بطل ولو مال سببها مع الملك وحمل
على الاستحار ولو غيره بغير ذلك قبل كما لو قصد ارض الحنايه بالركوب وعند من
نظر الاقتراب سلطان الاقرار انه لم يذكر لمن هو وشرط صحة الاقرار ذكر المقولة نعم لو مال
سببها لما لكها ولو لم يند على سببها مع ولو اقر لعبد لانه الحق لم يلاوه ولو اقر للحمل مع اطلق
السبب او فضل كما اقر او الوصية ولو اسند السبب ما طر كالحنايه عليه لم يطل
الاقترار وملك الحمل ما اقر له ان يخرج حيا له ونيته اشر من حين الاقرار وان سقط ميا
وكان المقتر مدبره بالمرات رفع الابق الورث وان في الوصية رفع الادره
الموصي وان كان قد اطلق طلب بالغير فان عذر يموت او عن بطل كن اقترار لجل
الاعرف وان ولدته بعد الاقرار ما زنده عن اكثر من الحمل بطل ان وضعه مما من الاكر
والامل ولم يكن لها رفع والا ما حكم له به ولو كان لها رفع او ما حكم له الا مكان تحده
بعد الاقرار ولكن القول بالحكم ما عمل العادة ولو تعدد الحمل ما سوا كما اذا كانت
او ذكرا وانثى ان اسند ال الوصية المطلقة وان اسند ال الميراث او الوصية الفضله
تفاوتوا ولا سقط احد ما سوا الحق الا فر جمع ما اقتربه ولو ملك المسجد او لم يفتح الحق
على كذا قبل ان اضاف ال وقف عليه او اطلق وكذا ان اسند ال السبب الناطل
على استكمال ولو كذب المقولة لم يسلم اليه وتذكر في يد المقتر او يحفظ الحاكم ولو
رفع

منه

رجع المقولة عن الاكراه لم يلو رجع المقتر في حال الاكراه المقولة بالوجه انه لا يقبل
الانه ادب الحق لغير عكس المقولة فانه اقصر على الاكراه المقصد الثالث في المقتر به
وصة عر حشا الا لا تترط بغير المقتر به بل رجح الاقرار بالمجهول كما يصح بالمعلوم والا ان
يكون معلوما للمعبر لو كان ملكا له بطل اقتراره كما لو قال داري اموال اعداء ولو مال الهده
انه اقر له بدار وكان ملك ال ان اقتر بطلان الشهاده ولو مال هذه الدار لعدان وكانت ملك
الوقت الاقرار حكم عليه ما اقر اقتراره كن شرط كون المقتر به تحت تحفة ملو اقر لما
في يد عن لم يسفد ولو اقر بحره بعد عن لم يعطل ملو اسراه مع وعق عليه وكان قد امن جلته
ومع من جهة المامح والاسبت هنا خوار الشرط والمجلس كما لا يثبت في بيع العبد على بيع
عليه والادب الميراث عليه والالباع فان مات العبد وله كيب للميراث اخذ قدر الثمن من تركته
لانه ان كذب قال تركه له وان صدق ملو المامح من حيث الوالا وقد استغاد ما طر البايح به
ان اذ اعين المقتر به الزم ما عينه وان اعم فقال له على مال الزم الغير بما سؤل
ويقبل ما يغيره وان قل ولو غيره ما لا ملك عاده كالحبه من الحنظل وقيتر الحوز والجرين
البحس والكلب العقور ورذ اليم لم يعطل والزم سنان اقر وكذا الوفيه ما لا ملك
الملم كالحن والحزير وجلد الميه وسيل ذكر من الكا والمسل ولو غيره بطلب الصيد او
الزروع او الماشاء او الحيايط قتل اما لو مال له على شي وغيره بجلد الميت او البرجيني
البحس او الحن لم يقبل وكذا الوفيه بحبه الحنظل ولو غيره بحد فدف او حق سفحه بطل
ولو مال عصيتك او غيبتك لم يلزمه شي لانه قد عصبه بغيره وعين في غير المال
ولو مال عصيتك شي وغيره سف لم يقبل لغير المعقول الاول والثاني ولو غيره ما لا قبل
وان قل ولو غيره بطلب او سرحين او حمل العبول ولو غيره ما لا يرفع منه او البايح الا سماع
به لم يعطل **ح** اذا اعين الوزن انصرف ال ما عينه وان اطلق انصرف ال ميراث البلد وكذا
الكيل والمقد ولو تعدد انصرف ال العالب لوتادى المقدرات او الوزان في الاعمال
وضع اليه في الغير ولو مال له على مال حليل او عظم او عصب او خيط او مال اي مال او عظم
جدا يقبل بغيره بالليلد ولو مال مال اكثر مال الشح يكون مشتب وتسرعت بغيره اليه
في الغير وان قل ولو مال عصيت شي لم يعطل بغيره ما لحن والحزير ويقبل المقولة على كمال

منه

مع ول
لن

١٢

[illegible]

وربما اوصفون بالالف درهم او مئتين درهم فالحج درهم ولو مال اوردت بالالف وما سدا
 غير الذرامم وميرت بالدرهم العدد الاقر فالوجه ببول قوله ح الاحتمال ولو مال مل درهم والتم
 اولمته درهم والتم كانت الالف مجهول ولو مال له درهم ونصف من النصف لعمال ضعيف
 للاجمال ولو مال على الف او جل الف او قريب الف او اكثر الالف لزم اكثر من النصف **الف**
 اذا اقر بالدرهم والمثل الزم الوافيه الحية الحالة ولو غير ما ضا د ذلك مصداق الا ان
 الناجيل وان كان مصداق لم يقبل وان كان ودقة او عصباً ولو قتل ما داه الناجيل لغز كان
 وجها والالف يذم باب الاقر ايها على صفتها لو كانت مائة على من النصف ولو اطلق الاقر
 ن بله درهم او مائة او مئتين فما اقر به الجمل على درهم البلد ولو غير بكم غير البلد على اقر
 قتل وكذا ان كانت ماويه او ادون ولو مال عشرة مائة مائة درهم وانه ولو كان في بلد عال
 به عدد اقل من مائة **الف** اذا مال له على كذا درهم بالرفع لزم درهم ومقدور شي هو درهم
 والمخلف جرد درهم وصرح اليه في مدره وقيل بلف مائة درهم والنصف بلف درهم ونصفه
 على التمر وقيل بلف عشرة درهم ولو لم يوجب قبل غير مائة درهم وكذا العتق لو مال كذا
 كذا كان مال شي هو درهم ومقدره بالجر جر درهم وقيل لو مال كذا درهم لزم احدى عشر
 ولو مال كذا او كذا درهم بالرفع لزم واحد لانه ذكر شرب وابدل منها درهم مقدور مما درهم وكذا
 لم يصب لان كذا المحتمل اقل من درهم فاذا عطف مثل ثم يبر ما بدرم حار وقيل بلف احدى عشر
الف لو مال له هذا الثوب او هذا العبد الزم بالسنان ويقبل قوله فان انكر المقتول كانه
 القول قول المقتول المسمى بالحكم انت اقر به وعطف عنده وله اقراره في يد المقتول
 يدفعه الالمقتول ولو عاد المقتول الى مقتدق المقتول في القول نظر ولو استع المقتول المسمى
 فعين المقتول طوبى بالحواب فان انكر حلف وان ينكر عن المقتول فغنى عليه مع عين المقتول
المقتول الرابع من الصبي ومن اللفظ الذال على الاخبار عن حق بابت مثل كذا عند
 او عمل او في دمي او قبلي او لك عندك فما اعلم او في على وما اشبه ذلك ما في بيان كان ولو مال
 المذمعي في عليك الف فقال نعم او اجل ادبلي او صدقت او ايا مقرب او بدعواك او ما اذعيت او
 ليت سكراله فهو اقرار على كمال في الاقرار الاحتمال الكوت المتوسط بين الاقرار والانكار ولو مال
 المذمعي في عليك الف فقال زها او خذها او زن او خذ او خذ لم يكن اقراراً وكذا لو مال ايا مقتر
 ولم يقتله ولو مال ايا اقره فالوجه انه وعد وليس باقرار ولو مال ليس عليك الف في فقال بلى

عظم

كذا

لزمه ولو قال نعم قتل المذموم والوجه اللزوم ولو مال استر مني هذا العبد واستوجب فقال
 نعم فهو اقرار ولو مال لعلك الف فقال مضىها او ردها او ابراسي منها كان اقراراً ولو اطلق
 الاقرار بشرط بطل ولو مال كذا ان شئت او ان شئت او ان شئت او ان شئت او ان شئت الا ان قصد
 بها التبرك لم يكن اقراراً وكذا لو مال ان قدم زيد او ان دعي فلان او شهد او اذ اجار اس التبر
 ملكه على كذا او مال كذا اذ اجار اس التبر لزمه وكذا المذموم لو قال ان شهد كذا فلان
 فهو صادق في الحال وان لم تشهد بحالات ما لو مال ان شهد كذا فلان صدقته الله قد صدقت
 الكاذب ولو مال ملكك هذه الذار من فلان او غصصها من فلان او مصتها من فلان كان اقراراً له
 بالدار بخلاف ملكتها على يد الاحمال اما حونه ولو مال كان لفلان على الف الزم ب وكذا ان مال
 كان له على الف وقصيته وله المير وكذا الوقال وقصيته منها ما به ولو قال لعلك ما به
 سال مصيبتك منها حشر الزم بالمخمس بعد التبر والالف المضمون الاقرى الاحتمال رجوع الصبر
 الى المايه التي يدعيها ولو مال على الف وقصيته اياها الزم والوجه عدم توجه التبر في القضا
 اعترافه في الحال وكذا الوقال وقصيته بعضها والاقرار بالانذار اقراراً بالمقتول الحاشي
 في الاسماء وفيه **الف** الاستنباط متصل ومنفصل فالاول محجج ما بعد الاستنباط عما
 قبل بشرط ان يقال لفظاً عادة وبقياً شي بعد الاستنباط بشرط بقاء الاكر وليس بمحمود الثاني
 محجج متى المسني من المسني منه بالشرط وان كان عز مكيك او موزون منها كما لو قال
 له عندى عشرة افعرة الاثواب او عشرة دنيا او الاعداء فاذا اندرشي واستسني منه كان
 مقتر بالثاني بعد الاستنباط فاذا مال له مائة مائة الا عشرة كان مقتر اسعي ولا فرق بين ادوات
 الاستنباط مثل عشرة سوى درهم او ليرة ربما اوطلا اعددا او ماعدا او ماعدا او لا يكون
 او غير ولو مال له عشرة عز درهم برفع عز لزم عشرة ولو لم يكن من اهل العربية الزم بوجه
الف اما يصح الاستنباط لو انقل فلو سكت للسفيس كان متصلاً ولو سكت سكو ما عكته الكلام
 فيه عكته الكلام به او وصل باحتمالي من المسني والمسني منه بطل الاستنباط ولو مال على
 كذا خنط وكذا شعر الاكر خنطه وقطر شعر بطل الاستنباط الاكر لا سحاب وبطل الاستنباط
 العفر للفضل بالاسماء الاول ولو مال له كذا خنطه وكذا شعر الاقر خنطه قبل ان الفضل
 هنالک باحتمالي على اشكال **الف** الاستنباط المستوعب ولو قال له عشرة الا عشرة بطل
 الاسماء ولزم عشرة ونحو اسماء الاكر ولو مال له عشرة الا انى لزمه واحد وكذا الوقال

قد سعدى منها مكنون دنا ولو مال اردت انه شرط على حائنا لم يقبل الا بها لا يصير كدنيا و
 لو مال غدى ماله ودعة شرط فاما على لم يلزم الضمان الا بالانصراف لشرطه من
 ولو قال او دعني ما به فلم انصها او اقترضني ما به فلم اخذها قتل متصلا لا مفصلا ٥
 يقبل رصوع المقر عن اقراره الا في هذا الزعم اما حقوق الادمن وحقوق الله كالزكوة
 والكفارة فلا يقبل رصوعها ما اذا كان في يده دار وما لهن الذي ارزى به ابل لم يحكم بالزكوة
 وعمر لم يحرم العمة الا ان يصدق به زيد وكذا الوالد على عيتي بمعنى صدقة الوارث ثم
 اذا عاها اخر صدقة او مال عصبت هذه الدار من زيد لا من عمر او مال عصبتها من
 زيد وعصبتها زيد من عمر ولا فرق بين اتصال الكلام واتصاله اما مال عصبت هذه الدار
 من زيد ومكلمها لم يوفى ما لم يدفع ال زيد ولا يحزم لعمى لعدم عارضا الاقرار ولو مال ملكها
 لعمى وعصبتها من زيد فالاقرب دفعها الى عمر ويحزم لزيد وكذا البحث لو قال هذه الف
 دفعها الى زيد وهي لعمى او هي لعمى ودفعها الى زيد ولو قال هذه لزيد وعصبتها زيد من
 عمر دفع ال زيد وفي العزم لعمى اجمال ولو قال دفع ال الف درهم ولم انصف فالقول
 ولو اقترن زيد بعبد في يده فاكمل المقر له قال الشيخ يعنى وليس يعنى على الربية المحمولى
 المالك ولو اقترن ان المولى اعطى عبده ماله فقول المولى واليمن الا ان يدعى العبد ولو ستره
 المقر صح في طرف الباع وعقود على المشتري فان مات هذا العبد للمشتري قدر الثمن من زكوة
 الله مع صدقة يكون المولى المولى اذ لم يكن وارث سواء ومع كذبه يكون المال للمشتري ولو عقب
 اقراره بما عصى ال يقوط لم يورث في الاقرار ما اذا مال على عشرة من ثمن جزا وخبره لو عتق
 مبيع لم يقتضه او عن مبيع فاسد لم انصف وحسب عمره وكذا له على الف من ثمن عبده
 ان سلم سلمت اوله على الف لا لثمنه ولو قال له على الف ونظف ثم قال من ثمن مبيع لم يقتضه
 لزم الف الف وكذا الوصل على الفوى سواء كان المبيع مبيعيا او مطلقا ولو قال له الف بعينها
 الزم ولو قال له الف موجد من جهة العقل قتل ولو قال من جهة العرض لم يقبل ولو اطلق فاما
 لوجه فتبول الناحيل ولو قال بعيت بحمار او ضمت بحمار او كملت بحمار قبل اقراره
 بالعقد ولم يثبت الحمار ولو قدم الشرط بطل الاقرار وفي ما خرج اسكال ولو قال له عشرة ابل
 سحر الزم عشرة بخلاف عشرة لالا بعدا ولو اقر ثم اقر انه اشهد موطاه المقر لشعا
 لعادة بوجه اليمن على المقر له وكذا الوارث بالسبع ومضى الثمن اذ ان الاشهاد يتغير

انصراف الثمن

التم موطاه وليس هذا كذا بيا الاقرار على ما توفيه بعض الناس اما لو شهد الاهدان بالماض
 مشاهده لم يقبل انكاره ولا يثبت له اليمن وكذا الواقعة اليه عليه بالاقتراف فاكمل الاقرار لم يثبت
 اليه ولا اليمن له ولو اقر ال اعني غير الفاعم ومال لقتن العربية قبل دعواه للاعلاف ٥
 سطر اقرار المالك اذا كان الاكراه على الاقرار العمل غنى فاذا اكمل على الاقرار لم يثبت ما يترتب له
 صح اقراره او اقترن بدينه ولو اكمل على اذ مال فناع متاعه لم يورث ذكره في البيع لم يكن على
 البيع ٥ **ط** يصح الاقرار لكل من سبب له الحق ولو اقترن للعبد مع مبر العتق قتل سوا صدق المولى
 او كذبه وللجهد المطالب بذلك والعقود ون السيد ولو كذبه العبد لم يعمل ٥ **ي** لو قال له هذه
 الدار سكنى او هبة او عارية احتمل الحكم بالاقرار بالبدل والكون اقرارا بالدار لان البدل يساوي
 في كلام العرب منسب بها حكم ذلك وله ان لا يكتف اياها وان يعود في العارضة والله غير
 المعصوم عنها ٥ **ما** لو اقتر بدينه ثم اقتر به في مجلس اخر فان اطلقت فيها او وصفها نصف واحد
 او بصفتي مختلفتين لم تكن اجمعا عما او اطلقت احد ما ووصف الاخر او اسند ما الى سيب واحد
 هما واحد ولو اذ في المقر له العاير من اليمن ولو كان احد ما اكثر دخل الا في الاكثر ولو وصفها
 بصفتي متعادتين او اسند ما الى شئ مختلف بعاري امثل ان يقول له درهم نصف ثم يقول
 في وقت اخر له درهم ايسر او له على درهم من ثمن مبيع ثم يقول له على درهم من ثمن ولا يدخل
 الاصل هنا في الاكثر ٥ **س** اذا مال له على درهمان في عشرة وقال اردت الحجاب لزم عشرة ون
 وان قال اردت درهمين في عشرة على استعمال العاير لزم ايا عشر وان كان من اهل الحجاب
 ولو قال اردت درهمين في عشرة في قبل ولو قال درهمان في دينار لم يحتمل الحجاب وسيل عن اذ
 فان عن العطف لزم الدرهمان والدرهمان مال اسلمها في دينار صدقة المقر له بطل
 اقراره لطلان السلم في الصرف وان كذبه فالقول قول المقر له مع اليمن ولو قال له على انا درهم
 او دينار او على درهم او دينار كان مقرا باحد ما ورجع في التفسير اليه ولو قال له انا درهم
 وانا درهمان كان مقرا بدرهم والثاني مسكوك في العلم به ٥ **ح** لو مال اذ ارى هذا لعلان كان
 ساقطا ويحتمل الصحة لان الاخاف قد يكون مع الاحتصاص بدون التملك كذوله والتوثقوا
 السفهاء اموالكم بالخروج من سوتن ودرن في سوتن وكذا الوقال له في دارى نصفها
 او من دارى نصفها ولو قال له هذا العبد شركه صح وقد يفسر باليمن من الصف ٥ **د** اذا
 اقر الوارث بدين على الميت قبل اقراره اجماعا وعقود الدين بالزكوة فان لم يحلف تركه لم يلزم

مصلحة
 مال الميراث
 لا يسبب اهل الصف

ما في يد المقر من ميراثه ملك الميراث نصف والمقر الثلث وله الدس وللمر نصف ما في يد المقر
واصل ذلك ان الوارث اذا اقر بدين لم يحس عليه دفع جميعه بل تد رجسته ولو مات الميراث
المقر خاضه شاركه الا في **د** لا يثبت النسب الا ان اقر بدين ذكرين عدلين ولا يثبت نسبا رجل
وامرات ولا شهادة النيا وان كثرن ولا شهادة رجل دين ولا شهادة فاسقة وان كانا
وارثين ولا اقرار بجمع الورثه اذا لم يكن فيهم عدلان ولو شهد اثنان من الورثه وكما عدا لثمة
النسب في حق باقي الورثه والشرط صدق ما قسم **هـ** اذا اقر الوارث في الظاهر من محبة
دفع اليه ما في يد موصط الميراث اضا ما اقر من دفع اليه التركة وكذا الا في حق الاب اذا اقر
بالح من الاموين او ابن الاب اذا اقر من الصلب ولو شهد القوان وكما عدا لثمة ما في الميراث
ثبت نسبه واحدة الميراث والكون ذلك دورا ولو كانا فاسقين احد الميراث ولم يثبت النسب
ولو اقر احد الزوجين والمكر الا في دفع المقر بجمع ما في يد وكان الميراث للآخر ولو كان معهم زوج
فاقرت بالان فان صدقها اقرت التث ودفع الباقي الى الولد وان كذا باها دفع اليها ش
وال الولد ما في نضمامها ومعتق اخر وال الا هو من الباقي وكذا وارث في الظاهر اقر من هو
اول منه دفع اليه جميع ما في يد ولو اقرت ما ولد دفع اليه من نصيبه منه نصيب ولو اقر
الا في تولد من دفع صدقاه بعاسا التركة ومنع الا في وبت النسب ولو صدق كذا واه من
نصف لم يثبت النسب وبت الميراث ودفع اليها ما في يد ولو بنا كذا اليها لم يثبت النسب الى انكارها
ولو صدق احد ما صاحبه دون الا في ما التركة بينهما نصيبين ولو كانا توأمين لم يثبت النسب الى انكار
المكر منهما سوا احد معا او احد احد ما صاحبه ولو اقر الا في نسب واحد منها يثبت النسب الا في
ان صدق والا سار في الميراث **و** لو اقر العمة ما في الميراث لم اقر من فان صدق الا في دفع
المال الى الولد وان كذا به احد الا في المال وغرم العمة للاثمة مثل ولو كان الثاني سوا الثالث
ما في اقر العمة ما في اخر فان صدق الا في الاول دفع التركة اليها باليومية وان كذا به دفعت
التركة الى الاول وعزم العمة للا في الميراث نصف التركة ولو اقر الوارث بزوجه لم يثبت النسب
لها ولد اعطاء نصف ما في يد وان كان لها ولد اعطاء ربع ما في يد ولو اقرت بزوجه لم يثبت النسب
ولو اقرت بغيره الاول لم يقبل في حق الاول وعزم الثاني مثل ما حصل الاول ولو اقرت بزوجه
لم يثبت النسب له ولد اعطاها ربع ما في يد وان كان لها ولد اعطاها ش ما في يد ولو اقرت بغيرها
نصف الميراث ونصف العمة ولو اقرت سالت اعطاها ثلث احد ما ولو اقرت بربع اعطاها ربع

احدا

احدا ما عدا ربع كذا يثبت له فان صدقته الاول في الثالث كان الدخ او التث بينهما ولا عزم شيا
م ان صدقاه على المالمة دمعها اليها نصيبها م ان صدقته على الرابعه اصبحت في نصيب
الزوجه باليومية من عزم ولو اقرت دفع واحد يثبت النسب الدخ او التث باليومية من عزم
عزم ولو اقرت بحاي لم يثبت اليه فان المكر احدى الاول لم يثبت الى انكاره وعزم لها ربع
احد النصيب ولو كان للميت زوجة فاقتر الوارث باخرى فان صدقته الاول اعطى نصيب
الزوجه ولن كذا يثبت لم يكن للثمة ش لان الفضل الذي يحق في يد غير المقر وكذا ما يكون مثل
ذلك كان يملك اخوان اب واخوات ام مقر الا في من الام ما في الميراث وان صدق الا في شريك والا
ما في شريك سوا المقر ما في من الام من اب او من ام لان ميراثه في يد غير المقر ولو اقرت باخرى
من ام دفع اليها ثلث ما في يد الاقرت به استواء الحكم في الثلث فكل واحد دفع في يد سدس و
موتع ونصف تح سقط في يد نصف تح وهو ثلث ما في يد **ز** لو اقرت في سبب المكلف
فانكولم يثبت النسب فان مات المقر صدقة المكلف سببه وورث ولو اقرت رجل بزوجه
اروة او اقرت اربعة برزوجه رجل فمصدق المقر به الا بعد موته ورث على اكمال واذا ثبت
النسب بالاقترار والتصدق في حق البايع او بالاقترار في حق الطفل لم الميراث لم يقبل انكاره
ولو استغافل الدخ عن لم سقط النسب ولو اقرت المرأة بولد قبل اقرارها سوا كانت ذات
زوج او اذا اقرت بمو صغير لم يكن اقرارا بزوجه اب وان كانت مشهورة بالحبه ولو اقر
بموه احد ولمس لها زوج لم يثبت النسب **ح** لو كان له احسان لكلامها ولد فعال
احد عذرت دله من استق فان كان لكلامها زوج لم يكن الحاق الولد به بل يقره على الولد
ما في زوج ولو كان احد ما دفع دون الا في انصرف الاقرار الى ولد الا في لانه الذي يمكن
الحاقه به وان لم يكن لواحدة منها زوج واقرت السيد بوطيها حاق الولد ان اذ اعكن ان
يولد بعد وطيه ولو امكن ان احد ما دون الا في انصرف الاقرار الى من امكن وان لم يكن اقرت
بوطيها في اقراره ونسب حرمه المقر به مكلف السان ويقبل سانه ولو اقرت الا في ان ولد لها
مولا في اقرت به فاعول قول في النسب ولو مات قبل النسب مال الشيخ بغير الوارث فان استع اقرت
بها ولو كان له امته لها ثلثه اولاد ولا زوج لها ولا اقرت بوطيها معال احد هو ولد له صحيح وطوب
بالسان فان عزم له دم بيب نسبه وعزمه ولا في ان رقت ولو استع المعين ومات استخج
بالمقرت وكذا لو لم يثبت هو ولا الوارث **ط** اذا اقرت ابن فاقتر احد ما سالت وانكر

الاخر لم يثبت اليه واخذ المقتر به ثلث ما في يد المقتر ملومات المذكر وخلق بابا صدقته
 على اقراره بعت الثوب اذا كانا معا لم يرد دفع ثلث ما اخرج ابو له ولو اقر لشخص فافكر للمقر له
 المقتر من المثلث استحق المقوله الكل الا ان يقيم المقتر السبع بالميت **ما** اذا الترتيب
 البالغ ساد في المرات ولم يثبت اليه ولو مات المقتر ورثه المعده ولو مات المقتر لم يرثه
 المقتر الا ان يكون قد صدقه فثبتت له ورثته ولا يحذر الى غيرهما الا ان اولا دما دون غيرهم
 من ذري الثوب الا مع الصدق لهما **ما** لو اقرت عتق عبده سب حرسها ولو اذ في غصبها
 داما عبدا فشهد له لم يقتل شيئا دتما والاطل العتق فسق الهاد على المول فسطر ذلك
 دور **كما** **الحالة** صورتهما ان يقول من رذ عبدك سلفا فله درهم وصحبها للفظ
 الدال على الاذن في الفعل شرط عوض ملو رفته ان ابتداء من غير جعل فهو معتبر الا ان لا وكذا
 اذا رذ من لم يسمع بدها فانه فقد التبرع ولو كذب الفضول معال فالبلدان من رذ به درهم لم
 يستحق الدار على المالك والاعل الفضول شيئا لانه لم يسمع اما لو مال الفضول من رذ عبدا فله درهم
 لانه لان الجاعل ولا يعقل ال العيول ويصح على كل عمل مقصود محله سواء كان معلوما سلبا
 خاطئا مؤثرا او غير مؤثر فله دينار او مجهولا مثل من رذ عبدك فان ماله الدار مجهول ومزنا في الجاعل
 اهليه الاستحجار والاستراط من العامل اما العوف فله ان يكون معلوما بالكل او البوت او
 العدد ان كان من اجهدها ولو كان مجهولا مثل من رذ عبدك فله شي او ثوبا وعبدت بالرد
 اجرة المثل ولو فضل حوز الجعل المجهول اذا لم يمنع الجاهل المسلم مثل من رذ عبدك فله نصف **اد**
 من رذ خالتي فله ثلثها كان حينا ولو مال من رذ من بلد كرك فله دينار فز من نصف الطوب
 استحق النصف ولو رذ من اجد من البلد لم يستحق جعله ولو مال من رذ فله دينار فز اما
 تشاركا في الجعل ولو غيب واحد اعهاده عن عقد معاونة العامل اعتدل ان يكون الكل لفاعل
 وان يكون النصف والشي للمعاون وان قصد طلب اجهه ملائني له وللفاعل النصف ولو جعل لكر من
 العتق جعل ازيد من الفرقا واداه جميعا ملكا فله ثلث ما جعل له ولو كان اربع ملكا فله اربعة
 الربع وعلى هذا كذا لو ساءل منهم في الجعل ولو جعل بعضهم ميسرا وبعضهم مجهولا فله اربعة
 به اجمع فله صاحب المعلوم ثلث جعله والمجهول ثلث لاهة المثل ولو جعل لثلاثة فله من كل واحد
 منهم استحق كذا منهم جعله كذا مثلا ان يقول من رذ خلد اري فله درهم فذلها لاهة استحق
 كل واحد منهما بخلاف من رذ عبدك وسحق العامل الجعل بالسلم فلو جاز به الى البلد فرب

عن الزاوية
 من الزاوية
 من الزاوية
 من الزاوية

لم يستحق الجعل راي سحق الجعل اذا بذله الجاعل او املو حصلت الصالة في دار ان قبل الجعل لزمه
 السلم والاقلة ولو تبرع **والقاعدة** حايمة قبل التسليم بعد وان لم يسلم العامل وجب على الجاعل
 دفع اجهه ما عمل ملو ام العامل العمل بعد رجوع الجاعل وعلم به لم يستحق اجهه على التمام سواء دفع
 الجاعل اليه اجهه ما عمل او لا ولو لم يعلم بالرجوع استحق الجعل كذا مع الفعل ولو رجع العامل عن العمل
 قبل ان يات لم يستحق اجهه على ما عمل ولو رجع الجاعل من الجاهل الاول الى الجاهل ازيد او انقص عمل
 بالافضل واذا بذل جعلان عينه لزم دفعه مع العمل وان لم يعينه لزم مع الرد اجهه المدل وقد
 ورد في رد الابن اذا لم يعين المالك اربعة دنانير ان رذ من غير المصير ودينار ان رذ من المصير
 وكذا قيل في النعير ولو قصفت قتي العبد من الموزر الشرعي وجب من غير نقصان درهم من القيمة
 سواء كان الدار مدعو فابرد الا ان اقر او لم يقر وما لا السج له انه على الافضل وهو حين ولو استثنى
 للمالك الرد ولم يبدل اجهه لم يكن للدراخي لتبرعه وكذا الرد من العامل من غير جعل مطلقا او مقيد
 من المالك سواء في ذلك العبد او غيره **والا** لبيت كالعبد فله اطلاق المالك الجعل منها بعت اجهه المثل
 لا المعد الشرعي اما النعير فمثل المذكور والابن في دفع استحقاق اجهه على تمام العمل بلا سحت با
 لعنف النصف حتى لو مات العبد على باب الذار او هرب قبل التسليم فلا اجهه ولو اكل المالك شرط
 الاجر او شرط في عبيد معين او سقى العامل في الرد فان يقول العامل حصل في يدي نعم الجعل و
 مال المالك فله القول قوله ولو احمدا في قدر الجعل اوجبه بالقول قول الجاعل اضاع عينه
 وبعت للعامل امل الا ارب من اجهه المثل ومذعاه وما لا الشح بعت له اجهه المثل وعلم
 الجاعل على من ما ادعاه العامل لاهة سوت مالا ذعاه ولو قدر للجاهل فله من ماله من رذ
 عبدك السوم فله كذا ومن بني هذا الخياط في شهر فله كذا اعلاف الا حارة ولو مال من رذ عبدك
 فله دينار فز اجهه استحق نصف الدنار ولو مال من رذ عبدك من بلد كذا فله دينار
 موزة من من ذلك البلد لم يستحق شيئا ولو رذ من بلد الشرط الى نصف الطريق ومات العبد لم
 يستحق عوضا ولو مال من وجد لقطي فله كذا استحق العامل العوف الرد المجرى الدود ان
 عملا بقرينة الحال **والاعية** من الاعية من الاعكام ومنها كبت كتاب اللقطة وفتة
 فضول الاول في اللقطة وفتة **بذ** **مختار** اللقطة والمفقوط والنبوذ واصد وهو كل صني
 ضاح كالمثل له ملا يتعلق الحكم بالمعاط النافع العامل ولا يمن له كالمثل كالا ب او الجداو الام
 نلو كان احد مولا موصودا اجبر على احد او اما سعل الحكم بالصبي غير الميرز الميرز على اسكال

المسقط
المراد بالمراد
المراد بالمراد
المراد بالمراد

اقر به حوازي المعاطة لجمع من العمام بدخ عن رتبة ، كذا النقطة الصبي اسان على المعات
الزم الاذل باخذ ولو المعطاه دفع الزامها اخذ ان سادما ويحتمل الفرقة ولو ذكر كذا ما
جاز وان لم ياذن الحاكم الاخصاص ملك الخصام بها ، كذا لو كان اللقط ملوكا وجب حفظه واصاله
الانكالك صغرا كان او كسرا ذكرا كان او انثى وان انت لو ضاح ادهلك من غير تقييد ملا من على
الملقط وان كان سغرياً ضمن والقول قول الملقط مع التمسك في عدم التقييد ، في العمى
مع وله الرجوع ما اعترف عليه ولو عذر استغنا النفع مع منها ويحوز احد الاذن لمن وجد
فان وجد صاحب دفع اليه مع البيب او اعتراف العبدان سيد ولو لم يجد سيد دفعه الى
الامام او امه يحفظ لبيد او دفع مع المصلحة وليس للملقط بيع ولا ملكه بعد حرقه
ان العبد يحفظ نفسه فهو كضوال الاصل فان باع مالبع فاسد ولو باع الامام للمصلحة
صح ولو جأ صاحب واعترف انه كان قد اعترف بالوجه عدم العيول وليس للبيد اذ لم يرض
الى بيت المال ولو عاد السيد واكر العتق وطلب المال دفع اليه اذ المنابع له كذا في
ملقط اللقط الملوغ والعقل والحوى والاسلام ملا اعصار بالمعاط الصبي ولا المحنون العبد
ولو اللقط انتزع من الاذن ما ذل المول ولو اذن له في المعاط حاز فان رجع في الاذن بعد
الا المعاط لم يحوز وان كان قبل لم يلقط وحكم المديرو المكات وام الولد والمعتق بحصه كذا
ولو لم يجد العبد احد الملقط سواء بالوجه وصوب المعاط وليس للكانو المعاط المحكوم بالاسلام
ظاهراً فلو الملقط انتزع من ملكه ولو كان الطفل محكوما بكفره كان له المعاط وعل حتر
عداله الملقط تنل نعم ان الحصاص اسمان والاومن من ادعاه في يرضى الحاكم ويدفعه الى
ثقة ، اء اللقط واجب على الكفاية والحب الا انها عند الحق والاسقية على الملقط نعم
حب عليه الحضانة وسبق الملقط عليه من ماله ان كان ذامال مع اذن العالم فان مادوا في
من مال اللقط من دون اذن الحاكم فمن الاعند الضرورة كان سواد الوصول الى الحاكم مستحق
والا ضمان ولو لم يكن ذامال انفق عليه السلطان من بيت المال فان عذر اسعان الملقط
بالسبب يجب عليهم دفع النفع على الكفاية فان تعدد ذكر انما انفق الملقط عليه ورجع
به عليه اذ لا يبر ان نوى الرجوع ولو لم يتوكل من متر ما الرجوع له وكذا لو نوى الرجوع
ووجد المعن ولم يعن به وكذا لو انفق غير الملقط مع نية الرجوع فله ذلك وهل سركا
الاستمارة منه نظروا من الرجوع وان اشهد ونواه ، كذا الملقط مستور
الحار

المسقط

الحال عن معدون بعدالة ولا ضدها ما الاول اقراره في ملك بناء على الظاهر من حال المسلم ولو اراد
الغيره اعمل بنفسه لما لاومن من ضياع منه فانه انما يطلب موضع المعاط مسدده الحاكم
والحوار ان امين وكذا لو اللقط بدوى الاستقرار له اعمل الوهمان ولو اللقط في البادية
حاز النفل الى الخضر لما منه من الرغاهيه وكذا موضع فلما ما تراع فاعا بدخ مع وجود من
هو اول من الملقط ، كذا لو اللقط مسلم وكافر دفع فان كان محكوماً بالاسلام فالمسلم اول وكذا
البحث في العدل والعاقبة ولو كان محكوماً بكفره اعمل ساوياً فالفرقة ولو لم يملك المسلم وكذا
لو كان كل منهما يقر في ملكه لو انفرد الا ان اصدما اسع للقط من الاكالموسر المعير والرجل
والمرأة سواد السرح المراه كما رجحت في ولدها ولو رايا معا سبق اصدما الى اذن من اول
من الاثن في الردية ولو مال اصدما للاخر ما ولسته ما ولد اياه فان نوى اصد لغيره فهو اول
وان نوى النجاب اعمل الوجهان في نيايه فلك المباح ولو اصدما في بيت المعاط حكم لمن هو في
يد مع الميث ولو كان في يد ما اقترع بينهما لمختلف من رجحت له ويحتمل عدم الميث وكذا لو لم يكن
في يد ما ح العمل ان سلمه الحاكم هذا الميث شام الامنا ولو وصف اصدما في شيئا حيتورانية
كثيرة نجيد لم يكن اول كما لو وصف مذي المباح ويحتمل بقوله كما لو وصف اللقط
ولو احقق اصدما بالبيعه حكم له ولو اما ما يبيعه مقدم سابق المايح ولو عارضها اقترع ولو كانت
يد اصدما عليه واما ما يبيعه حكم للمخارج ، كذا اللقط حر ويحكم بالاسلام ان اللقط في دار الاسلام
او في دار الكفر اذا كان منها مسلم ولو كان واحداً ولو لم يكن في دار الكفر مسلم اصدما حكم بكفره
مسترق وكذا لو وجد في دار الاسلام بعد اسلامه الكفار عليها لم يبق منها اهدم ولو وجد
في قرية ليس فيها مسلم اعتدل الحكم بكفره ولما حكم بالاسلام طاهر ان الوضع الذي حكمه بالاسلام
ملواذ في كافر سوية واما من حكم بكفره فاذ المنع اللقط واسلم فهو مسلم سواء كان مع حكمه بالاسلام
او بكفره وان اعتدل الكفر وهو من حكم بالاسلام فهو مسلم سباسب فان باب والاقتل الا ان يوجد
في دار الحرب وفيها مسلم فاحتمال الخافه بالكامر الاصل ستمه ولو كان صبياً مبرداً وصف
الاسلام حبل منه ومن الكافر والصبي غير المميز والمحنون لا يصور اسلامهما الاسواق للقبض
على جهات اسلام الاومن فكل من دل على مسلم او مسلم فهو مسلم وان طوى اسلام اصدما حكم بالاسلام
في الحال وكذا الواسم احد الاحداد او الواحدة اذا لم يكن الاقرب حياً ولو كان حياً من السعيه نظر
واسلمه الى اي اذا كان مسفودا عن الاومن عند السج وكذا لو استوفى المسلم ومع امواه لم يحكم

بالسلامة ولو ما عدا الكافر من مسلم لم يحكم اسلامه الا بالاثبات ما هو من اسد الملك وسعيه الذار من وجد
 في دار الاسلام حكم بالسلامة واللفظ الادع عليه الا عدم السلبي له هو سايه سول من شافان رت والا
 وادى له ميراث الامام ط اللفظ اذ لم يتوال احد اعلمت الامام ما دأى عليه خطا فاسهل
 الامام وكذا لو كانت عدا وهو صغر ولو كان كبيرا وجب عليه العصا ولو حتى سببه العبد مالدية
 في ماله ولو قتل خطا مالدية للامام ولو قتل عدا غير الامام من العصا اقد الدية مع بدل الحان
 لها ولو حتى علي بن الطرف عدا فان كان بالغ اقص او عفا على مال او مطلقا وان كان صغرا مال
 الشئ لا يصف له الامام ولا يخذ الدية لعدم موفه مراده وقت لموغه كالطفل لا يعقل له ابوه ولا
 الحاكم والوج عند حوا استيعا الامام ما هو اصلح له من العصا او الدية مع بدل الحان وكذا
 ول الطفل وان كانت الحمايه خطا وهو صغر احد الامام اللديه ولا يتوال ذلك الملقط اذ رالت
 محقق بالحصانه وعلى قول الشئ هو مع حصر الحان ال وقت لموغه ولو لم يولد ما يد العقل نوال الامام
 استعاققا اجماعا على الملقط ملك كغيره ويده قاصيه بالملك فكل ما وقف عليه او ادخل له اسد
 الحاكم او وجب له هو ملكه وكذا اما كان مسلما به او كان مسلما لم يمتعه منه عليه كونه الميوس
 وما هو مشدد وقت اذ في ملك او محمول فيه ما يبرر والسط ومافيه من مرس او درام والسيات
 التي تحت عليه وحكيه والدا اب المشدود في سايه او المشدود عليها والحد او الدار الموقوفه فيها
 وما وجد فيها اما يوجد بعيدا منه في عذر داره او حتمه او كان مدفوا تحت وان كان مدفوق
 مكتوبه بان له على اسكال ملائله عليه وفي القرب منه سئل ما يوجد من يديه اول حاسب نظر
 وكما حكم بانه لسر له فهو كاللقطه ما اذ بلغ رشيدا ما قتر على نفسه بالوقت حكم عليه به اذ لم
 يوف عفته ولا كان مدعيها لها ولو لم يعترف بذلك حكم له بالحربه ولو قد فادى بعد لموغه حد
 مائ ولو اذ في العادف ان رق واذا في المعقد في الحربه فليس قول ان احد ما الحد حكم بحربه
 طاهرا ومع الاقرب ولهذا وجب العصا له من الحرق والعجز لم يحصل الشبه ولو قطع حرق
 طرفه وسار عا وجب العصا ولو نفذ اللق طهرا واذا في الدقه لم يوجب من ميايا كمال
 الحقه على العبد ملائحت ومن اوجب نصف فالوجه سقوط نصف الحد اذ اذ في حد
 سنو وهو صغر الحق به فان كان حرا مسلما دفع اليه والى بالنسبه عليه وان كان عبدا
 الحق به والاحضان له وعليه بعتة والاعلم بكفره نعم لو امام الكافر به ببنوته فبالرب
 الحكم بكفره وكل موضوع حكم ببنوته سببه للرجل فلا يثبت في طرف زوجته وان عراه اليها

والاحضان عليه والاحضان له

الا ان نقد المراء ولو كانت المذبح اوله لم يثبت فيه منها الا ان يبلغ رصده فما او يقيم البيته
 ولو اذ في سنو مسلم وكافرا حرة وعبد والبيته مال الشئ حكم به للمسلم وللحرقه ولو ساد ما د
 امام احد ما عليه حكم له وان اقاما على اقتراح منهما وكذا لو عودت دعواهما عن نفسه ولو كان
 الملقط احد ما لم يحكم له به لمجرد البديا الزحج للبيد اماما هو في المال ولو كان المدعي واحدا
 ملحق به ثم جالفا ما عا لم يزل منه عدا الاول وصل او ادع الام سنو ببت سبه بما ملا
 لمحق بزوجه ولو ادعاه امرأتان حكم لذي البيه بان سقطا او عارضتا اصل القرع ولو ادعاه
 رجل واراء ملا عارف والمحق بما اصيل حصول سبهما عن كاح سبهما ولو مال الرجل عدا ابني
 من زوجتي وحدته الزوج ومات اوله اقر ان ابني منوا من الرجل والامح دعوى الزوج
 ما لو اذ في حق الملقط منع افسر ل البيته فان فقدت سقطت دعوله والسبه ان شهدت
 الملك او باليد لم يثبت الا شهاده رجلين او رجل واحد وان شهدت بالولاده مع منه
 شهادته اربع نيات وان شهدت باليد فان كان للملقط لم يسمع لعلمنا سببه يده وسمع ان كانت لعين
 ولن اذ في الدقه منع بعد لموغه كلف البيته فان اقامها طلعت بقرات اللقطة وان عدت
 وصدق اللقطة حكم عليه بالرقه اذ لم يكن اذ في الحربه او لا يبطل بقراته السايه على الاول
 ولو اقر اللقطة بالرقه لاجل مكد به اسفت الدقه عنه فان عاد اقر بها الا فوالوجه الحكم عليه بذلك
 اذ لم يكد به الثاني ولو اقر بالرقه بعد النكاح فان كان دكرا قبل الدخول فبذلك الحاق في حق
 وعليه نصف المهر وان كان بعد الدخول فبذلك وعليه المهر كمالا وذلك حد كامه وهل يسمع بالمهر او
 سعلت بقرته منه نظره ولو كان في ملك مال استوف المهر منه لانه لم يثبت اقزاره به لبيده البيته
 اليها ولو كان اللقطة انثى فالنكاح صحيح في حقه فان كان قبل الدخول بالمهر وان دخل بملكيد
 الامر من المهر والعشر او نصف وان طلقتا بعد الدخول اعتدت على الحقه لان العدة حق الزوج في الطلاق
 ولهذا لا يجب الا بالدخول وان ماتت اعتدت على الامه ان المغلب مهاجر لله م ولهذا اوجبت قبل
 الدخول والاولاد احوار لا يجب منهم وان حتى ما وجب العصا فغلبه القوه حرا كان للمغني عليه او
 عدا لان اقزافه بالرقه وجب القود وان كانت خطا سعلت بقرته فان كان الارشي اكثر من القيمة
 والحساب ما عدا المهر او استوف ثمانين ان كان ذامالا وان حتى عليه وكان لجال حوا سقط
 العصا ولذا اوجب مالا على بالرقه وجب اهل الامر ان لو اختلف اللقطة والملقط ان اصل
 الا ساع والقول قول الملقط لانه امينه وكذا لو اهلما في مدره ولم يرد دعوى الملقط على المودف

الحاق

ولو زادت ما تقول قول اللقط في ذي الزايد ولو كان للقط مال وانكر الاعراض به والقول قول اللقط
 لانه اذ ائتمن الوجه ان الملقط لا يعمل بحفظ مال اللقط الا اذا كان الحاكم مع القدرة **الفصل الثاني**
 في الملقط من الحيوان وفيه تحصيل الملقط من الحيوان متى حال واحد من صور الوارثين
 الا مع حقوق الملقط فيصير لتمام الحب الشهادة عند احد فيم سيجب لحواظ طرق الموت على الملقط
 بغير البعير اذا وجد في كذا وما لم يحضر احد وكذا لو وجد في غيرهما اذا كان محصيا ما زاد
 عنه وبرا ما تقدم ان المال كان وجد ولو لم يجد سلمه الى الحاكم ليرسله في الحيوان ان كان والى الحاكم
 وحفظته لما كان والى الملقط لو ارسله في موضع الغائط او في غير ذلك ولو وجد في غير ذلك
 وتركه صاحبه من جهلها او اذله او ملكه لا اذله ولا يملكه لانه كالسارق وليس له صاحب المطلب به
حكم الاثر ان حكم الذاب والمفق حكم البعير فان وجد في كذا وما اذا كان محصيا لم يحزله اغداها
 الا ما يمنع من ضغائر السباع وان وجد في غير ذلك او اذله او ملكه صاحبها من جهلها او اذله او ملكها
 والاحمان في الجحش اسكان من حيث عدم صير جحرها من الماد عدم امسائها عن الذيب فاما
 شبهة ان ما وقع البعير مالوجه حوازه اغداها **حكم الاثر** ان وجد في الغلاء حاز اغداها الا ما
 لا يمنع من ضغائر السباع في موضع للملف ويحق الواحد من المملك والصان وراحمها امانة في
 يد صاحبها والاحمان ومن الذبح الى الحاكم لحفظها لا يبيعها ولا يملكها او يملكها صاحبها والاحمان
 حكم ضغائر الابل والبق والدابة والحي حكم الى الوجود المعنى المبيع للاضداد فيها اما ما منع ضغائر
 السباع لطريقتها كالطيور او سرعت كالطباع والصيد اذا امكنت ثم ضلت اولئها كالكلاب والنود
 ملاحوز اغداها لما شاركها بالمشح لكر جثثه كالابل في الامساح ولو كانت الصيد مبيحة
 اذ ارجع الى الصحراء ويحوزها صاحبها مالوجه حوازه الماعطيا **حكم الاثر** ان اذله او اذله او ملكه
 وجه الحفظ صاحبها والاحمان في موضع للملف ولو كان الملقط هو الامام او امته ما وجه
 لزوم التعريف لتمام احمال العدم لان الصوال طلب عند عدم المال او اذله او ملكه غير الامام وغيره
 لصاحبها ما انه يصحها لاسف الولاية له من صاحبها مالوجه حوازه في موضع يحافظ عليها من غير ان يحاها
 في ارض سبع بعلب على طين او راس البعير لانه ان تركها في حالها او في سائر ارض الحرب يحافظ عليها هم
 او في رتبة الاماها والامر عن فالوجه حوازه اغداها للحفظ والاحمان فاذا حصلت في يده دفعها الى
 الامام او امته والملكها بالتعريف لعدم درو والشرع بذلك فيها وكذا ما حصل من الصوال عند
 الامام ما انه شهد عليها فيسماها بانها خاله فان كان له حي تركها منه وان راي المصلحة فيها
 لمها

ركم

باعتها وحفظتها بعد ان يحلها ويحفظ مغانها **حكم الاثر** ان وجد الصوال في العمران لم يحز احد ما سوا
 كانت محتسبة او لا ولو اغداها من امياها لصاحبها امانة وعليه يعقها من غير ربحها ما سوا
 المالك ومن دفعها الى الحاكم فان لم يجد الحاكم اعف ورجع بالبيع ولو كان شاه حبيها لم يام
 فان صاحبها دفعها اليه وان لم يات بها وصدق بممنها والوجه عند حوازه ما في يده و
 الاغاق عليها من غير ربح وعمل بقدر البيع فالوجه حوازه احتفاظ المثل لصاحبها مع الصدقة
 فالوجه الصان **حكم الاثر** يجوز المعاطاة المبيع به ويلزم التوفيق منه فان لم يجد صاحبها
 به ان شامخ الصان وان شامخه فله امانة من غير ضمان **حكم الاثر** ان وجد في غير ذلك او اذله او ملكه
 الحوازه من بالغ وعقل وعمر وعجز وعجز مسلم وكافر ومنع ول الطفل والمجنون منها ما يجد
 وتقول التعريف فيها سنة فان لم يات المالك ففعل المصلحة من الامانة او المملك لها **حكم الاثر** ان وجد
 الامان في الغلاء حازله اكلها في الغالب باجماع العلما لقولهم حذوها فاما ما في كذا او اذله او ملكه
 ولزمه حسن الضمان وحاز امساها على صاحبها وسبق عليها من ماله او سعيها وحفظتها
 لصاحبها وله ان يتول السبع سنة من غراذ في الحكم لانه اول من اكلها والوجه وجوب التعريف كرها
 ما اذا وجد اخذ الضال سلطا ما رفع امره اليه لسبق عليها او سعيها وان لم يجد انفق
 من نفق وهل يرجع به قتل لان الحفظ واجب عليه ولا يتم الا بالنفقة ولا يكره النفقة
 الا ان سرق ثوبا وقيل بخر دفعا للضرر الحاصل باللعاط ولو كان للضال بيع كالطير والبر
 والحذم مال الشح يكون اذ النفقة والوجه المعاص **حكم الاثر** ان وجد الصال بعد الحول والتعريف
 الا ان يعقد المملك ولو فقد الحفظ لم يفر الا مع التعريف او العجز ولو فقد الحفظ لم يفر المملك
 ضمه **حكم الاثر** ان اكل في الغالة او معها لزم الصان لصاحبها والاحمان لزمها ولو عزل عوصها
 شام امس كان صاحب الغالة اجرة للفرمان في المعروف لما لزمها وحفظتها فيما صاحبها
 كان الشح خصا به من غير مراك **الفصل الثالث** في الملقط من المال يسمى لقطه قال المحدث اللقط
 يكون العلف المال الملقط وما لا يحوز الملقط وما لا يحوز مما سوا اية المال وفيه **حكم الاثر** ان
 امكن اخذ اللقط مطلقا قلت او كثرته معد روى هو المولى من علم مال ماله واللقطه ما بها خاله
 المومن وهو حزين من حزين جهنم وقال الماز علم الاكل من الصال الا الصالون وقال الصادق علم المصل
 ما سجد الا ان في اللقطه اذا وجدها الا اغداها واسرع لها ولو ان الناس تركوا ما معدونه
 لجأ صاحب فاضل وسند الكراهية للعاقب والخصوص للغير **حكم الاثر** ان وجد في غير ذلك او اذله او ملكه

الملك من روى هو المولى من علم مال ماله واللقطه ما بها خاله

اعلم ما دللنا من الخوف وهو ما كان تيممه اهل من دريم **و** كذا ما جحد في كل موضع خرب قدما اهل
 واستكر رسمه فان ظهر صاحب وامام بينه كان له الذخوع به ان كان موجودا وعمل او ممتة ان
 كان الفاسق وان دكد ما ملت ممتة عن الدريم وما جحد في المواضع الخربة **و** ان ما هو ممتة
 على ذلك فان وصل في الحزم مثل محرم العطل وقيل يكن وعمل التقدير ان احد وجب عليه
 الاخذ منه **و** انشا ولا يجوز له احد نبي الهك قتل الحول والبعث فان احد على هذا الوجه
 كان ضامنا وان احد منه الانشا وجب عليه الخوف منه فان جاء صاحب والا
 يحجز من اصفها **و** انما ومن الصدقة به **و** الحول له ملكه فان صدق به من الصان فوان
 ان مما شوته وان وجد في غير الحزم وجب عليه التوفيت منه فان جاء المالك **و** لا يجوز للملك
 بعد التوفيت حوالا من ملته اشيا الهك **و** الاحتياط لما ملكها والصدق بها فان ملكها الاصل
 بها وجب عليه الضمان وان اصفها امانة **و** ما كان تحت التوفيت حوالا ما يجب بها حتى كا
 لساب **و** لا ائتم **و** الايمان اما ما لا يبال له كالطعام فانه يحجز من المقوم عليه ثم يسخ به
 فان جاء صاحب دفع اليه ممتة مع التلف **و** دفعه الى الحاكم لسمعه وحفظه لصاحب والا
 حان ولو كان بها اللقطة بمقتضى العلاج كالرطب المقهور الى الخفيف بخير الرادر قبل
 ذلك ومن الذخوع الى الحاكم لسمع بعضها **و** صرف منه في اصلاح الساق **و** دسها الجمع ويعرف ان
 ولا حان **و** ان كان احد ما مل ممتة وكثر سمعته كالعصا والشاطا والفعال والود والحمل
 وكذلك العاط العليف **و** الاداة واليوطا مثل حزم **و** من وجد في داره او صدقة شيئا
 لا يعرفه فان كانا من صرف فيها غير كان لقطتها **و** كان له ومن وجد ما المذوقان
 ارض المالك لها فهو له يخرج منه ان يلع الساب **و** لو كان لها ما كذا او ما عثر بها فان عثرها
 فهو لها **و** ان هو للواحد بعد الحسن ان يلع مضاب الكوة وكذا لو وجد شيئا في خوف دابة
 عثره الساب فان لم يعرفها فانه اخرج حتى بعد افرح مونة السنة **و** انه من حل الفوائد وكان النازل
 املو وجد شيئا في خوف سمكه فهو لواحد **و** لم ينص اكثر علما على تعريف الساب هنا وهو يوع
 اصفها على المباح اليها **و** لا راس او هيا تعريف الساب كالس **و** لو اودى له ما
 فان علم انه ملكه او حمل حال وجب عليه رد عليه ولو علم انه ليس له لم يرد عليه **و** العدة
 فان رده حينئذ فهو كان المودع مسلما **و** كافر ام المستوع ان عرف المالك وجب
 عليه رده اليه وان جهله كان حكمه حكم اللقطة **و** لو عرف ان اللقطة سلف ترك اخذها

المسلمون

فأوجب له سبباً واحداً لا وجوباً ولو لم يعلم ذلك وعلم من فيه الأمانة لم يزل كراهية اللقطات
ولو علم الحنان من فيه فالقرب منه لا يوجب الكراهية لا الترخيم ومنه أحد اللقطات الشهادة عليها
وعرف الشهود بعض أوصاف اللقط لم يظهر ما كان الشهادة ولو ترك الشهادة لم يضر بترك كل من
له عليه إلا الكتاب حاز العطاء ولو اللقط الصبي أو المحزون صح وتولى التعريف عنها ولها
وكذا صح العطاء الكافر والخوز له أو المثلثة اللقطات المحرم لهم ليسوا أهل الأمانة وإن
الناقص أمثال أما العبد محذور له أحد اللقطات معاً من رواه عن الصادق علم لا يعرف المملوك
لها وكذا المذبذب دام الولد وأول الخوازم الملكات ولم أقف على ما فعلت في انتزاع اللقطات
من يد العاتق أو من حافظ اليه مدة التعريف صح إذا اللقط العبد غراذ من مولا، بخلاف الولد
صح علم من أخذها والتعريف فإذا مضى الحول مكلها إن شاء وعليه الصان وإن أراد أن يحفظها
لصاحبها والظهار من أعباها في يد العبد والأمان على المول وتولى عليه الصان لم يفرط ما أفعال
إذا لم يكن أصباً والوجه الأول ما ذكره في العبد حولا وبخلاف مولا، المملوك فله ذلك وعليه الصان
ولو نوى العبد المملوك لم يصح والوجه أنه حينئذ إن يكون ضامناً مبيعاً بالعبد الحق ولو ألقها العبد
من غير علم مولا، علق الصان بذه العبد وللول الحار إن شاء عذف منه وإن شاء عرف
بالعبد مملوك ومن حوز مملوك العبد مع إذن المول لو أذن له مولا، في المملوك بعد الحول مملوك العبد
عن السيد وإن شاء المالك مبيع العبد ولو تلفت اللقط في يد العبد قبل الحول فلا ضمان إلا مع
المفرط مبيعاً ما حينئذ وكذا التلف بعد الحول إذ لم ينو السيد المملوك ط إذا اللقط الصبي
انزع الولد من ماله ومملك له بعد منه التعريف ولو تلف الصبي ضمه وإن تلف من ماله احتمل
الصان لأنه ليس له إلا الأمانة ولم يسلط المالك عليه محلات الادعاء وإن قصر الولد ولم يتزعمه
من يد الصبي حتى تلفه أو تلف في ماله بالصان على الولد وكذا البحث في المحزون أي لو اعتق
السيد عبده بعد اللقط كان له انتزاعها من ماله لأنه أكساب والأقرب أنه لا شرط في العطاء
العبد إذن المول ولو علم العبد الحنان من مولا، سترها عنه وسلمها إلى الحاكم لمعتق فقام بدفعها إلى السيد
بعد الحول بشرط الصان ولو أعلم السيد الحنان بما قام بأخذها أو بإعذها عنه وعدها حراً لم يلف
من غير شرط من أحدهما فلا ضمان وإن كان المول في التعريف علق الصان من شاء المالك
منها والمالك المشرط لا يجزى بعد انقطاع حكمه العبد العن إماماً العجز حكمه حكم الحر
وكذا المطلق حكم الحر مطلقاً من العتق بعضه إن كان منه مولا، ماله دخل في الملاءة

مكون لمن سقطت في يومه وان لم يكن فيها ما يفي بنيتها ولو كان العبد مستكرا من بلوطه
لما ملك اللقطه قبل الحول وان نوى المالك عليه الصانع مع النية والبر بالرجوع الى اللقطه
نعم لو نوى قبل الحول المالك بعوده فلا حرج من قبل الحول وعليه الصانع بعوده وهل يدخل في ماله بعد
الحول لمجرد هذه النية السابقة او يستقر اليه لفرق الاقوى الاول ولو لم ينو قبل الحول لم حال
الحول حتى دخول اللقطه في ملكه من غير نية المالك مولانا اقواما عندي عدم الدخول فلا
حرج حينئذ ما لم يفرط او نوى المالك وانما الحاصل قبل النية وبعد الحول للمالك ولا ريب على
المالك والعلل الملقطه وثبتت ضد الاحكام لوملها بالذخول بغير احسانه ^ب اذا عرفنا حوالا
حازله ان يملكها سواء كان غنيا او فقرا ^ب ولا يحب الصدق بها ولا يصغر في ملكها الى اقله ^ب انكر
ملكها بل كفى النية والاستقرار في الصرف لئلا يملك الملقطه اللقطه ملكا واعي
من ذل محض صاها فان وجدها المالك كان احق بها وليس للملقطه دفع القبي او الليل
الارضاء على اسكان ولو وجدها المالك حبسه فان كان الملقطه نوى المالك وجب
عليه الارش سواء كان من قبله او قبل غيره ولو طلب المالك المثل او القيمة فالوجه عدم
الوجه على الملقطه وان لم يكن نوى المالك لم يحب عليه ارش الا ان يكون مفرط ولو
حذر رد اللقطه بعد المالك ذهب على الملقطه المثل ان كان ولا القيمة والوجه ان ينعى
المحتزم من القيمة وقت المالك وهل يملك الملقطه اللقطه بعد التعريف والنية بغير عرف
ثبتت في دمه وانما سجد العوف في ذمته بطالبه المالك كما سجد ملكه الذم ^ب لصف
الصدق بالطلقات او بغير ما في ذمته لصاحبها فانه اعمال قال الشيخ في بعضه
بعض مطالبه المالك لانه المالك ومن اكثر كسبه الصانع بعلق به مع النية ولو مات الملقطه
بعد التعريف ونية المالك اسفلت الى ورثته كذلك ولو كان قبل التعريف عرفوها بعلق
الاحكام بم كتحملها بالموث ^ب نحو التعريف واجب على الملقطه سواء نوى المالك بعد الحول
او الاحتفاظ لعموم الامره والان فائدة الحفظ وصولها الى المالك والمانع التعريف من
التعريف حول وجب ان يكون الحول عقب اللقطه بالفضل لغو لم علم فان اسلب
عرفها سنة عقب بالفا ودقته النهار دون الليل ومعنى ان يكر من التعريف
في يوم الوجدان ويعلن على الدريج ولا يحب التوالى في السنة فلو تزق التعريف
حاز قبل او لم يعرف في الاسبوع دفعه وانما عاده بالخذولت والعشيات
غير

عند اجماع الناس في امام المواسم والاعبياد وامام الجمع ومجمعات الناس ومكانه
الاسواق وابواب المساجد والجماعات والناس كما شاهدوا غيرها ومعنى ان يكون
في موضع اللقطه ان كان في بلد ولو سافر به لزمه التعريف في السفر في اى بلد اراد
وكذا لو وجد في الصحرا ويكر داخل المسجد وكفيته ان يذكر الحش خاصة بقول رافع
له ذهب او فضة ولو اعم از يد كان اول مقول من خاع له مال او شي وله ان يقول
التعريف سفيه وبنايه فان وجد مسترعا ^ب الا اساجر من مال الملقطه والارجح
به على المالك موافقة الحفظ لو المالك بعد التعريف وكذا القطة بالاصح ملكا بعد
التعريف ولو دفع الملقطه من اللقطه شي الى من يعرفها لزمه حاز للمالك ^ب انكر
لخبر التعريف حرام فلو اخذته عن الحول الا ان كان مع امكانه اتم ولا سقط التعريف عنه
بالتاخر ولو تركه بعض الحول عرف ببقته ومن الحول الثاني ما ترك من الذل وعلى كل
البعد من له المالك بعد التعريف حولا وكذا اذا صار صاحبا وعرف منه ملكها ان
شأ وقيل لا يحب التعريف الا مع نية المالك وليس يجيد لمانه من حفاها بالحق للمالك
والحوز ملكها الا بعد التعريف وان نقت احوالا وهي في ماله الحول لانه لا يضمنها
الملقطه الا مع التعدي او نية المالك ولو اخبر التعريف لانه المالك في الصالح اسكال
اقرب لعدم ولو يلف في حوال التعريف من غير يفرط بنية المالك ولو ارادت فذه نوى
للمالك ايضا وان كان الزماده متصل او مفصل وبعد التعريف حوالا ان نوى المالك
جنب ولو جاز المالك قبله الانتزاع قبل لا بد له المثل او القيمة ان لم يكن عليه عهده
فنه نظر اما الزماده المفصل ما بنا للملقطه اذا حصلت بعد الحول والمصل للمالك
ولو لم ينو المالك فالزماده المفصل بعد الحول للمالك ايضا فان جدد نية المالك بعد التماس
ملكه التماسا اذا المالك طالبه به كالاصل ^ب ان كان الملقطه اسن غفرها حوالا ملكها
جميعا عند بعض علمائنا وعندى ائمتنا على ان بالاحسان والنية فلو احار احد من المالك
دون الاخر ملكه بصفها وضمنه ولا حرج على صاحب الاعتناء بالاختلاف وانما معا
فادرا احد من فاضدها وادراها احد من فاعلم بها صاحب فاضدها فني للاخذ ولو اومر
باعتبارها فاضدها فان كان قد اخذها لغيره فني له دون الامر وان كان قد اخذها
للآخر فني للآخر على اسكال ^ب وكما حاز السعاطه في غير الحرم حاز ملكه سواء كان

خط
الوكا ما شدة
والعاصم الوعا

من الامان او الخروض واذا الملقط عار ما على ملكها غير تعريف فخل محرم ومن سوا
عقوبها او لا يملك مع التعريف حولا تروجا المالك وعرفها وصف الادوار الخفية
كالعدد والمقد والوكا والعاصم لم يجب على الملقط دفعها اليه ولو اقام منه وجب
فان تبرع الملقط بالدفع الى الواصف لم يمنع منه ولو امتنع لم يجز على السلم فان دفعها
الى وصف فاقام اخر تعريفها اليه وان كان بالفه مخز في مطالبه ايها المالك ان دفع
على الملقط ربح الملقط على الاخذ لم تكن قد اعترفت له بالملك وان دفع على الاخذ ربح
الاخذ على الملقط ولو اقاما معسدا لا تزحم ما تعرف وان خرجت للثاني انترعت
من الاول ولو كانت بالفه لم يغير الملقط ان كان دفعه بحكم الحكم ونظر ان كان جرحها
ولو اقام الاول به بعد تلك الملقط فدفع العوض اليه عن الملقط للثاني مطعما ان
الحق في دمت لم ينعن بالدفع الى الاول وربح الملقط على الاول الحق في ذلك المالم
يكن قد اعترف له بالملك وليس للثاني الرجوع على الاول لان معوض مال الملقط لا
اللقطه ولو وصفها الاول من غير نية فدفع اليه ثم وصفها الثاني بغير نية اقرت في يد
الاول ولا ضمان ولو جاء مدعي لها من غير وصف ولا نية لم يجر دفعها اليه سوا طر كونه او
صدق الا بالامان فلا يدفع الى غرضا لكان فان دفعها اليه الملقط ضمن دل اسعادها بوام
اخر نية انترعت له فان هلك ربح على من شأ فان دفع على الدافع ربح على الاخذ وان
ربح على الاخذ لم يربح على الدافع ثم اذا اخو زيا للمالك اخذ العين من الملقط بعد ملكه
فترأ فوجدها قد فوج منه سبغ اذهب او غرم ما لم يكن له الرجوع فيها وله البذل
او العمة ولو رجعت الى الملقط بغيره او غرم ما للمالك اخذها ان لم يكن اخذ
البذل وان كان قد ارضى اسقى ملك الملقط واذا اختلف المالك والملقط في البذل
او العمة ما لقول قول الملقط مع عينه **ط** لو اخذ اللقط ثم رذها الى موضعها
ولو دفعها الى الحاكم ملاصحات وصل ان ادرس وجوب الضمان اذا دفع الحيوان الى الحاكم
ولقط الحريم كذا اذا رذها الى موضعها لم يبرأ ولو ضاعت اللقط من ملبسها غير مبرأ
ملاصحات عليه وان سقطها اخر وعرف انها ضاعت من الاول وجب عليه رذها اليه ولم
يعرف معترفها حولا كان له ملكها وان لم يملكها لم يكن الاول نزعها منه وان لم ينزلها لم يملك
رجوع الاول بها على صوف وان جاء صاحبها احد هاتين الثاني وليس له مطالبه الاول
لعدم

لعدم تعريفه ولو دفعها الثاني الى الاول فامتنع وقال عثرها انت فعرها ملكها لان
الاول ترك حقه ولو مال عرفها وملكها الى كان ماسا بملكها الاول ولو مال عرفها وكون
لمساوح لان اسقط حق من النصف ووكله في الباقي ولو قصد الثاني التعريف بملكها
نصفه احتل ان ملكها الثاني او الاول وكذا لو علم الثاني الاول بعثرها ولم يعلم بها او عرفها
عاصم من الملقط فعرها لم يملكها لان لم يوجد منه سبب الملك وهو العاصم بخلاف الملقط
الثاني **ك** لو اخطا دسكه فوجد منها دره فبقي له فان ما عنها الصياد ولا يعلم فقوان احد ما
عثرها الباع فان طلبها كان له اخذها وهو الوجه عندى والثاني للمشتري وكذا لو وجد
في جوفها عنبيره او شيا مما يخلق في البحر ولو وجد دراهم او دينار فالوجه انها لقط
الا بالخلق في البحر وكذا الذرة المستقوية او المصلحة بذهب او فضة فبقي لادمي فان جدها
للصيا دل على التعريف لان الملقط وان وجدها المسك نوله التعريف والاطلاقا وانا
القول في ذلك ما وجدوا تعريف الباع فان عرفها فبقي له والاخر في الخمس وصل في الباقي
ولم يحمله كالملقط ولو اخطا غزا الا فوجله مخضوبا او في عصف خر او في اذنه قوط
او حوذة كذا فهو لقطه ولو القى سمكه في البحر فوقع فيها سمكه فخذ به السمكة فترت بها
في البحر فصادها رجل فبالسمكة له والسمكة بعثرها وكذا الوضبة فجاويع منه صيد
فاصل وذهب به وصاده اخر فهو لمن صاده والا للقطه ولو ذهب الكلب او القند
او الصقر عن صاحبه فدعاه فلم يجبه ومشي في الارض اباما فقط في دار رجل ودعاه
فلجابه رذاه الى مالك وكذا الودعاء فلم يجبه فصاد سمكة ولو اخذت سابه من الحتام
فوجد بدنها لم يكن له اخذها فان اخذها كانت لقطه ولو وجدت قرينه تدل على ان صاحبها
تركها عوضا عما اخذ فان كان الماخوذه احرور ولم تقع اسباب احمل القول باماحة النصف
من غير تعريف لان مقصود التعريف اعلام صاحبها بها ولو دلت القرون على الاستناء
فان كان المتروك احرور عرفها فان اعياها بعد الحول ملك من عنها دره فبقي سابه وكان
الباقي لقطه بملكها ويعرف للمالك ولا فرق بين ان سبها بعد الحول باذن الحاكم او بدون
اذن اما لو باع قبل الحول باذن الحاكم ما حكم منه كذا كذا ان اعياها دون اذنه لم يصح البيع و
كان لاصحابها منحه والزام من شاربش النقص استعمال والرجوع ولو الملقط في دار الحرب
وليس فيها سلم فالوجه انها من غير تعريف ببا على الظاهر الا ان يكون دخل دارهم

ما كان من الميراث وكذا لو كان فيها سلم وملكها دون الجيش ، كما اذا مات الملقط
 قتل عام المعروف عندها الوارث ما في الحول ولا يقتصر الى الاستيفاء ثم يخترق الملك و
 الاحتياط وان مات بعد ذلك وملكها الوارث فان جاء صاحبها اخذها من الوارث يحتل
 وصوب القمعة او المثل لا العنف ولو كانت مودعة فاما كعدم الميت فملكها الوارث وصوب
 العترة ولو لم ينو الملك كان للوارث منه ذلك ويكون الغرم هو من الميت ولو لم ينو الوارث
 الملك ايضا في امانه لانهمها الا بالحدك ولو لم يعلم بملكها ولم يوجد في تركه الميت فاما كعدم
 لان الاصل البع والبيع لا يعمل عدم الذم لان الاصل براءة الذمة مع افعال التلف بغرط و
 كذا البحث في الوديعه ، كذا لو عرف القبط لو الضالة او المبتذلة او العبد المعصوب
 او الابن في غزبه فاقام منه شهد على شهوده بالصف لم يدع اليه الاصل السابق
 في الاوصاف مع احوال الاعيان وتكلف اعضاء اليهود ليهدي بالعرف والحب
 حمل العبد الى بلد الشهود سواء عذر رجل الشهود او لا والوجه على من يحمله ولو اراد الحاكم
 ذلك صلاحا حاز فان ملك العبد قتل الوصول او بعد ولم يثبت دعواه ضمن المذموم
 القمعة والاصح ان لو ترك دابة لم يملكه من جهده ملكها الاخذ لها ولو تركها ليرجى اليها اولى
 عنه فمن ملكها عليه التعسف اذا نوى الاخذ الرجوع به ولو ترك ما علم يملكه اعذر
 لانه الحش على التلف كالحصان وكذا العبد للعاده ما كان يخلصه ولو اخذ العبد
 او المباع رذم الى المالك وهل بحق ايقه بخلصه فان نظروا به السموات ان كان قد
 جعل المالك له جعله والاملا وما القاه كتاب البحر منه لعل السفيه فالاقرب ان المحرم
 ان اهلوه وان رموه منه الاخراج له فالوجه انه لم ولا ايقه لمخرج مع الترخيع ولو كسرت
 السفيه فاجزى بعض المباع بالعوض والعجز البحر بعض ما عرفت بها في رواية عن الصادق
 علم ان ما اخرج البحر اهلله وما اخرج الغوص فهو لحجب واذا في ارجاس الاجماع على
 هذا الحديث ، كذا اذا وجد ما دون الذم حل له البصر منه من غير تعريف وان قام
 صاحب السفيه دفعه الملقط انبه وان كان بالعاصف الفقيه وكذا الملقط في المواضع
 الخزيه ولو وجد ما زاد على الذم فاسترى به حارب مجأ المالك كان له المطالبة
 المالك والحب عليه اخذ ، كذا لو اجار شره العتق بعد ذلك ولم يجز له منها
 والمحقق ان الملقط ان استرى عين المالك قتل السنة كان الحكم كما ماله الشئ نعم

دار

وان استرى في الذم او بعد الحول لصفه كالمخاربه للملقط وعليه المال ومن وجد كرا
 في دار اسفلت اليه ميراث كان له ولشركائه في الميراث وان اسفلت اليه بالبيع عرفت
 الباع فان عرفت والاخرى خرج ان بلغ المصاب وكان الباقي له واذا وجد الطعام فاكل
 لم يسقط عنه التعريف ولا في ان اياه الطعام من وجدانه في الصحا او البلدان والاصح
 مع في البلد ، كتاب احياء الموات المستزكات اربعة الاراضي والمعاين والمياه
 والمنايع وفيه اصول الفصل الاول في اقسام الاراضي وفيه ما بحثنا في قيم علماء الارضين
 اربعة اقسام الاول ارض من اسلم عليها اهلها طوعا من غير قتال كارض المدنه وهي معاينة
 واما غراب فالاعمار لاربابه ملك لم يصح له بيع ووقف وسائر انواع التصرفات قال الشيخ
 نعم فان ركوها فاباخذها الامام وملكها من غيرها واعطى صاحبها طوقها واعطى المفضل
 حصته والباقي تركن بيت المال المصلح لمصلحة ومنع امره ودرس ذلك وجعل الارض لملكها
 لا يقر احد منها من غزائه واسا الموات فهي للامام خاضة للملكه احد الما احياء لم ياذن
 له الامام واذا نذر شرط ومع الاذن ملكه للجيش ، الثاني ما اخذ بالسيف عنوة وهي اما غزوت
 الفتح واما موات ما عاين المسلم عليه المعاملة وعزيم والامام يعيها لمن يقوم بعارتها ما يراه
 من النصف او الثلث او الربع او غير ذلك وعمل المفضل اخراج ما قبله يخرج منه الامام الخمس
 الاربابه والباقي نصف في بيت مال المسلمين نصف في مصلحة من هذا الغور ويحجر العاكر وبنوا
 العاكر وغير ذلك من المصالح ولا يكون فيما مرصه عن حق الرمة ان نصيب كل واحد من المسلمين
 لا يبلغ المصاب وما سبق بعد ذلك للمقتل يخرج منه الزكوة ان بلغ نصا ما ليس الاذم مع شئ
 من رقبه هذه الارض ، وادفعها واهبها ولا غز ذلك لا يترك المسلم فيها فاطبه ولا امام
 ان يبيعها من مقتل العرس عند انقضاء المدد ولو مات لم يصح احياءها لان المالك لها
 معروف وهو المسلمون فاطبه واسا الموات منها وفيه الفصح فانها للامام خاضة الثالث
 ارض الصلح وهي ارض الخبيثه صالح اهلها عليها وبن مع ما صلح الامام عليه من النصف او
 الثلث او غير ذلك وليس عليهم غرض فاذا اسلموا كان حكم ارضهم حكم ارض من اسلم اهلها عليها
 طوعا وسقيا عنهم الصلح لان يوجد حربه ولو باعوا ارضهم من صلح اسفلت الخبيثه الى
 رومهم ولو صلحوا على ان ارض المسلمين كان حكمها حكم المعصوم عنوة وهو الا يملكون
 ارضهم ولا يصح لهم التصرف فيها بالبيع والشراء وعزيم من انواع التصرفات ولا امام ان يزيد

على من يبيع العبد المعصوم

وسقف في مال الصلح بعد انضام الصلح بحسب ما رآه من زيادة الحية وفسلها الرابع
كل ارض اخل اهلها عنها او كانت مواتا فاحسنت فاما الامام غاض وله التصرف فيها بالبيع
والهبة والشراء وغير ذلك بحسب ما يراه وكان له ان يعطيها من شاعها ويعملها بخدمه العماله
من مفضل الى غنى الارض التي احسنت بعد مواتها فان الحي اول بالمصرف فيها سادام
بعضها ما يعملها غنى فان امتنع كان للامام عليها غنى وعمل المفضل الزكوة ان لم يصيب
المصاب وكذا الامام ويخص هذا ان البلاد خربت لملاذ الاسلام وبلاد الشرك قبل
الاسلام اما عاقبة وهي الارياها خاضه واموات فان لم يجر عليها ملك مسلم فهي للامام حاصه
وان جرى عليها ملك لم تعطت فان كان المالك او وارثه معلوما فهو احق به والاخر بخوابه
عن الملك صاحب ولا يخرج احد احداها وان لم يكن صاحبها معلوما فهي للامام حاصه الملك الحي
من دون اذن الامام وبلاد الشرك عامر هالم ومواتها الامام ان لم يجر عليها ملك احد من اهل
عليها ملك احد فان لم يجر عليها ملك مسلم فهي للامام ولا فرق بين الفهر الذي في راسه وهو
ان بلاد الشرك ملك بالفهر وبلاد الاسلام لا ملك بذلك الموت هو ما لا ينفق به لو طلت
لما لا تقطاع المانع او لا سبلا المانع او لا سبلا المانع او لا سبلا المانع او لا سبلا المانع
الدارسه على السماوات وتسمى حبيبه وموتها ما يفتح المم والبراد واما الموات فبم المم
وسكون الواو فهو الموات الرابع ورجل يومان العلب يفتح المم وسكون الواو هو الذي في العلم
وسكونها الامام بلثه احيا وحى واقطاع وقد سماه هذه الاراضي للامام حاصه
الاحياهاها الما ذنه وادنه شرط في الاحياهاها او كان قريبا من العمر او لم يكن
الذي لا ملكها احيا ولو ان له الامام فالوجه انه ملك وان كان في بلاد الاسلام ولو ادر ببادر
فاحياهاها لم ملكها من دون اذنه ولو كان الامام غائبا كان الحي احق بها مادام ما لم يمار بها
فان تركها فزالته اماره بلحياها غنى كان الثاني احق فاذا ظهر الامام كان له رضى عنها
وما هو بقرب انعام نصح احصاءه اذ لم يكن مرفعاه كالموجع في الاحيا الى العادة
لعدم نصيب الرابع ويختلف لحدائق العمامات ما يطلب كماء يعقرو الى الحايط ولو
بحشب او قصب والسقف في بعضه وما يطلب خطر يعقرو الى الحايط خاضه ولا شرط
فه السقف لا يعلق الباب وما يطلب للزراعه يعقرو الى التجمر بالمرز او المسناة
وسوق الماء الهيا يفتنه وشبهها ولا شرط للحث ولا الزرع ولو زرع او غرس

عليه

م

وساق الا بحق الاحيا ولو عضد الشجر في المستاح او قطع المانع المخارق دهيها
للعمارة كان احيا ولو نزل منزلا مصب فيه ييب شعرا وحده لم يكن احيا ولما التحير
يكون مصب المرز او حفرة الحنث قد شرط ان الملك بالاحيا امور ستة ان لا يكون
مملوكا لم فان ذلك يمنع من مباحثه الاحيا والموات اذا ذب عنها الكفار في ارضهم
فاستول عليها طائف لم يملكوا بالاسلام والحاصل لم الاوليه من دون الاحيا الثاني
ان لا يكون حرمنا للعامة كالطريق والشرب وحرم البر والعين والحائط الثالث ان لا يقع
الارض موطا للعبادة كعرفه والمشعر ومنى ولو غمر ما لا يضر به المعبدون كالبيير
منى الحوازي نظر اقر به العدم الرابع ان لا يكون بحرا ملحيا لم يحرم بحر احصاءه ولا بحر
منه من الاحيا فان تمزقه فاحيا هالم ملك الخامس ان لا يكون مقطعا من امام الاصل
كما اقطع النبي صلى الله عليه وسلم لمرال من الحث العميق واقطع الزر حضر فزبه يعني عدوه فاجرد
فزبه حتى قام ورمى بيوط فعال اعطوه من حيث وقع البيوط وحكم قبل الاحيا حكم
الحي بلس احدا احصاءه السادس ان لا يكون قد حواه النبي صلى الله عليه وسلم والامام الاصل مع بقا الحاجه
ما نذ كد بقدر المنع من المراكه الع الحجير العند ملكا بل اولويه واحصاها فان نقله
الى غنى كان الثاني منزلة ولومات فوارثه احق به ولو اصابه لم ينجح لانه لم يملك واذا انقص
من التحير واسهل العمارة الزم الامام بالاحيا او التحلية منها ومن غنى فان امتنع افزعها من بين
ولو مال الامهال لعذر انظر ولو احياها غنى في ملكه النظر لم يملك وان احياها بعد الملك
ملك الحي وحذ الطرقت في المواضع المسكرة في الارض المباح حتى اذرع وقيل
سبع اذرع وهو الاقوى فبما عدا الثاني عن الاول بهذا القدر وحرم الشرب مطرح
ترابه والحجاز على حاصه ولو كان النهر في ملكه اخذ مسارعا في حرمه فبقي به صاحب النهر
بنا على الطاهر على اسكان وحرم من العطش وهي التي سقي منها الشرب ابل ارض
ذراعا ملو اراد الثاني حفرة يرافى لسقي ابله تبا عده هذا القدر وحرم الباخ وهي
التي سقي منها الباخ وهو الجمل لسقي الزرع ستون ذراعا فبما عدا الثاني في يير
ناهي هذا القدر وهذا من العين الى العين حتى ما به ذراع في الارض الصلبة والنف
ذراع في الرخوة وروى محمد بن علي بن محبوب قال كنت رجلا الى القبر علم في رجل كانت
له ثمانية عشر ييرة فارد رجل ان يحفر ماء او ك فوفقه فاما يكون بينهما في الجود حتى انصر

بالأرض في أرض إذا كانت حرة أو روضة فوقع علم على حجب أن الأرض أصداها للأرض
 ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون من العبادات في العرض إذا كانت أرضاً روضة الف ذراع
 وإن كانت أرضاً صلبة يكون خمس ما به ذراع وحرم الحائط في المباح مقدماً مطروحاً وأما
 ومصب مياهها ومسك الدخول والخروج وعن التقديرات كلها انما هي في الأرض المباحة
 الموات أما في الأملاك الممونة فلا حرم لها ولكل واحد ان يقرض في ملكه بحسب العادة
 وإن نضر صاحبها ولا ضمان ولو احمى جأماً أو موطناً للعصار والحداد لم يمسح وكذا
 لو كان ساذي الجار بالدرج كالمذبح ولو حفرت اسيان في داره يبرأ وأراد حاره ان يحفر
 لنفسه يبرأ في ملكه بقرب ملكه لم يمسح منه وكذا الوحش يبرأ في ملكه وأراد حاره ان يحفر
 يحفر في ملكه بالوعة أو كنعان لم يمسح منه وإن كان ما بالوعة والكشف سوي إلى
 يجر حاره ولو حفرت لحد ما في داره يبرأ وحفر الجار الحق منها بحيث سوى ما حاره
 إليه لم يمسح من ذلك ولو كان له مصنع فأراد حاره غرس شجر سوى عرقها فمسق
 حائط المصنع لم يمسح منه ان لم يدخل العروق في الحائط وما سعلق بمصالح النوى كمرعى
 ماشيتها ومحيطها وسيل ما بها ومطوح قمامتها وترابها والأهالي المحوز احصاؤه
 ولو كان لاسان شجرة من موات فله حرمها وما ملأه اليه اعصابها حواها وفي النخل
 مدا جرد لها ولو احيا أرضاً وغرس في حاشها غرساً موزعاً عطائه إلى المباح أو سرك
 عروقه الله لم يكن لعن احصاؤه ولو طلب الاحياء كان للجار من ماله ولو سبق
 ان يخرج مباحاً صفاء وأصله فهو اقرب به حاشاً ماله صلاح العام كالطريق وغيرها
 مما ذكرنا ان حرم العام الاقرب انه ملك لصاحب العام أو الخمي ان سبق الناس
 من رعي الشجر والكلاب في أرض موات وقد كان الجزر من الحاملية اذ التيجي بلداً
 مختصاً لصاحبها على جبل أو مرتفع ثم استغوى الكلبي ووقف له من كل
 حاشاً ماحية من سمع صوته بالخول بحيث انتهى صوته حاشاً من كل حاشة لنفسه و
 يدعى مع العامة بما سواه فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك لما فيه من البصير على الناس و
 ما لا يحى الله ولا رسوله اذ ايت هذا ان للنبي صلوات الله عليه وسلم ما لم يكن كالحج علم
 التيجي لحيل المهاجرين بالفتح والنسب لاس الاطامير ان يحوزوا أنفسهم والغرس
 اجماعاً وأما امام الاصل فان له ان يحمي ليعتد به وللمسلم عند ما في الامام ان يحل الحاشية
 واليد

فان كان المصنع لم يمسح منه ان لم يدخل العروق في الحائط وما سعلق بمصالح النوى كمرعى

فان كان المصنع لم يمسح منه ان لم يدخل العروق في الحائط وما سعلق بمصالح النوى كمرعى

واليد الصدق ومع الضوال والحركة ولا يضييق على الممنوع حاشاً واذ احى النبي صلى الله عليه وسلم
 الامام لمصلحة من اذ حاز بعض الحي ولو نسب في ملكه الا ان كان له مباح من ماله لا امام
 ان يقطع احاد الناس قطعاً من الموات وهو عند الاصحاب لا يملكه فان احصاه المصنع
 ملكه بالاحياء والا كان اولى من غيره ما اوطاع ثم ان احصاه ملكه والا كان للامام استرجاعه
 ولو طلب الاهمال لعذر اهل بعد زواله ولو سبق سابق فاحصاه لم يملكه الا ان يكون اذن
 الامام ولا معنى للامام ان يقطع احداً من المرات ما لا يملكه عمارته لما فيه من المصنوع على
 الناس في ستر كماله من ماله ولو لم يمسح ما لا يحوز احصاؤه كالمعادن الطاهر وبحوز ان
 يقطع المعادن الناطقة **الفصل الثاني في المعادن** وفيه ما ساحت المعادن من
 طاهر وماطن فالطاهر ما لا يعتقر بحصيلها ال طلب واستنساخ ويوصل إلى ما فيها من غرمون
 كالحج والنفط والكبريت والعتق والمومياء والكحل والبرام والناقوت والحجار الاحاد ومباح
 الطب واسماء ذلك والناطف ما لا يوصل إليها الا بالعلل والمونة مجعاً كعادن الذهب و
 الفضة والحديد والنحاس والرصاص والبلور والعرورج وغير ذلك مما يكون في بطن الارض
 والجبال والسطح الا بالعلل والمونة عليها وقد اختلف علماء في المعادن طاهرها واطناتها
 فقتل اهل الامام خاف ويحتملها من الاعمال وعلى هذا القول الملك بالاحياء من دون اذن الامام
 وما لا يفرق اهل العلم للتحقق الامام منها الا بما يكون في الادوية التي هي ملكه ما ما كان في الارض
 الحرة وما لم يملكه فلا يمسح منه وهذا عند اقرب **في المعادن الطاهرة** الملك
 بالاحياء والحقص بها احد ما حياها ولا بالتمسك صولها وانما التحجير والابا قطع السلطان بل
 عن مباحه كالماء الخارج من بئر في موضع من لم يمسح قبله فضا وطره ولو امام يريد احد
 من حاشية فالوجه انه لا يمسح ولو سبق اليه اسيان اقترع بينهما ان لم يكن الجمع ويحمل ملكها
 وينقسم الحاصل بينهما وكذا من اخذ شاة من المحدث ملكه وحجب عليه الخس منه **في المعادن الناطقة**
 ملكه بالاحياء وبحوز للامام اطاعها لمن شاد ولو كانت طاهرة كان حكمها حكم المعادن الطاهرة والما
 ملكه وبحيا اذ كانت ناطقة لا بطهر بالعلل واحياءها يكون بالحق كحفر عليها حتى يمسح منها
 ويظهرها ويملكها الحي بذلك وبحوز للامام اطاعها ولا يمسح به ان يقطع الامام ولا يقطع على
 عمله فلا يضييق على الناس من غير ما له ولو سبق اليها احد كان اولى بان احياها ملكها و
 ليس للامام بعد ذلك اطاعها غيره وان عمل منها عملاً لا يسلح به النسل فهو تحجير بفيد اوله

لا تملك ما ان يعمل اصبر الامام على اتمام العمل او التحليل و تهل لوز كعذر ان رواله
 عرطاب باحد الامرين **د** الارض الموات اذا احيها انسان ملكها وان ظهر منها حوت ملكه سعا
 لها لانه من اهلها سوا كان طاهرا او باطلا بخلاف ما لو كان طاهرا فملك احياءه وكذا الانسان ارضا
 يظهر منها حوت فهو له دون الناحي خلاف الكسبي ولو حفر ارضا او اقتطعها يظهر منها حوت
 فملك احياءها كان له احياءها وملكها وملك الحد ايضا ولو كان الى جانب اهلها ارض موات
 اذا احفر بها يبر ويسبق اليها انصارها ملكها ما احيها ولو حفرها انسان كانا الى اهلها من غير
 وكذا لو اقتطع ارضا لاهلها كان اول **هـ** لو شرب انسان في حفرة حوت ولم يصل الى المني كان اول
 به وليس للامام او طاعه لغيره ولو حفر حفرة من ناحية اخرى لم يكن للاول سعة ولو وصل الى ذكر البوق
 لم يكن له سعة لانه ايا ملكا المكاتب الذي حفره والعرق الذي في الارض الملكة ذلك فاذا وصل اليه غيره
 من جهة اخرى فله احدهن اما لو وصل الاول الى العرق قبل الثاني الاخذ منه من جهة اخرى الوجه الشيخ و
 ان الاول ملكه حريم الحوت ولو ظهر في ملكه حوت تحت حجر السيل عن ارضه حفرة من خارج
 ارضه فملك الاول الاخذ ما خرج من ارضه من ارضه من ان الاول ايا ملكه ما هو من ارضه ولو عمل
 جاهلي في ارض السركر حتى وصل الى الحوت ثم فتح البلد المملوك لم يكن الحوت عبيد والملك العاقل
 ويكون على الانبياء كالموات لانه لا يعلم هل قصد الحاصل الملك من غير او لا من غير اصل باج ولو ملك
 انسان حوتا معلوم فغيره غرضه الحاصل للملك والاجر للعامل لغيره بالعمل ولو عمل اذن للملك
 على ان ياحوجه للعامل مال السجح **الاصح** لا يملكه محموله والمحمول لا يملك الا ان يجد عهده اليه
 بعد الاخراج ويصعب اياه والاصح للعامل لانه عمل لغيره والاصح الاول اذا دخل لغيره بعد
 محيى او ما سد ويرل ذلك منزله من ذهب زرعه المحمل لغيره بعمل الموهوب وصفاء بلائى له
 من الذبح ولا يصح عمل على وان عمل اذن للمالك للمالك لم يملكه بقتله بل يملك اذا كان العمل مما
 سخط عليه اية وان عن ارضه محيى وكذا الحال ان كان محموله بيب (ان السيل والاب
 ما جعل له الوجه عندي ان المالك اذا اذن لغيره في العمل لغيره كان اياه وله الرجوع بها الى العامل
 ما دامت المنة والاهل له لو رجع المالك ولو مال اعمل فيه كذا وكذا الحاصل بشرط ان يعطى انما
 لم يبع ولو استاجر لغيره عشرة اذ يبيع في دور كذا به سارح ان هذا اياه معلومه فان ظهر حوت
 ذهب فقال استاجر كذا بخلافه يد سارح لغيره لعله العمل ولو مال ان استخر حوت ملكه يد سارح حواله
 لغيره المحال مع حواله العمل اذا كان العوض معلوم **الفصل الثالث في النماء وفيه طائفتان**
 اسم

اسم الما لم يحد في الاولاني وهو ملك لمخزنه باجماع العلماء وما اثار وما اثار والاول ميان
 اما من يملك او يغيره والثاني اما ان يكون عطفا كالنخل والفراش ودجله وعزها ما سار كان عدم
 الضرر باليتق منها بهذا لا يترجم فيه ولكل احد ان سقى كفى شيا او يكون صغيرا يرد مع في الناس
 ويقع فيه السباح لو يكون سلا ساجوا اهل الارض السابعة منه ويصرف عن كفايتهم وسد اعين في اول
 النهر وهو الذي على موهبه ويحصر عليه الما للذبح الى الشراك وللنخل الى العدم وللنخل الى السات
 ثم يرسل الى الذي ملكه مصنع كذا الى ان يسمى الاراضى التي عليه فان لم يصل عن الاول شي او عن
 الثاني او عن ثلثهم ملائق للناظر انهم ليس لهم الا ما وصل والاصح ارساله قبل ذلك وان اذى الى المني
 الاخر والاصل في ذلك مصبه الذبح مع الانصارى في شرايح الحجره ولو كان ارض صاحبها اصل
 بمختلفه بالعلو واليفل يقي كل واحد على حدة ولو استوى انسان في العرب من القوه اهلها الما
 بها ان امكن والا فترجى من يملك ولو كان الما الفصل عن احد مما سقى من ينفع له القرب
 عند رقة من الما ثم تركه للاخر وليس له السقي جميع الما لمادة الاخر له في الاستحقاق والرجوع للعدم
 في استحقاق الحق لان اصل محلات العمل والاصل ان لا يصل الاصل الا ان فاصل العمل ولو راد
 ارض احد مما سقى الما على قدر الارض لما واه الدائد من الارض في القرب فاستحقى هو من الما ولو
 كان الجماعة رسم شوب بين نهر غير مملوك او سئل بها اخر لغيره موانا اقر الى راس النهر
 من ارضهم لم يكن له ان سقى مسلم الا انهم سبق ومن ملك ارضا ملك حقها وما راعها ملكه عن
 ابطال حقها والاقرب ان ليس لهم سعة من احياء ذلك الموات ان حفر في النهر الى الموات
 فلو سبق انسان الى سبل ما او نهر غير مملوك فاحيا في اسفله موانا احياء اخر فوفقه بم احياء
 ثالث من ميانا كان للاول وهو الاصل السقي او لائم الثاني ثم الثالث وانما النهر المملوك
 فان كان مسج الما مملوكا كان ستر كحاج في اسفله ما عين واجر اياها فان ملكوها لان ذلك احياء
 لها فان الخفي الاحياء ان يسمى العماره الى مصدها بحيث يسكنوا السباع بها على صورها وسكنوا
 فيها وفي ساقها على قدر بقعهم عليها وعلكون الما وليس احد النهر في الاما وجميع
 او حفرها كالوضو منه والشرب والغسل وعمل النور بخلاف سرب الما سبب الكسبي بل
 لما فانه حذر على المالك وان كان النهر باحد الما المباح بان ماخذ من هركس فلم يصل الحفر
 للملك وانما هو محجور وشروع في احياء ما اقبل الحفر كمل الاحياء وملكه وان لم يحى الما منه
 لان الاحياء يحصل بالهت للاسباع وتصير مالكا لقرار النهر من كل جانب والحجره ايضا

معلقا على
 سراج صرح من النهر الصفة
 والحد ارض ميني مجاورة

والما الحاصل في هذا النهر لما كان الأولوية على غيره ولا يملكونه بحرا من قبل كونون اول من غزى به الى البحر
هو لو كان النهر المملوك للجماعة كان ماوه منهم على قدر النصف على غلله وكذا اصله فان لم يجمع
ملاحت ولا فان تراخوا على ميمت بالمهاياه او غزى ما صح وان ساهاوا حتى الحاكم على بدر عظيم من
موضع حشب صلب او حتى مستوى الطرف والوسط موضع على موضع مستوي من الارض في مصدم المائيه
يقوب مساوي في السه على قدر عتوم يحج من كل ربع الى ساقه معدده لكل واحد منهم من اجل
المان ساقه اربعة فان احصل المصروف بان يكون لاهدم نصف ولا فرق له ولثالث سده
جعل في ساقه ثوب لصاحب النصف ثوب في ساقه لصاحب الثلث اسان ولصاحب الدس
واحد ولو كان لواحد الخمان والناق لاسر مساوي جعل في ساقه ثوب لصاحب الخمين اربع
ثوب في ساقه ولكل واحد من الارض ثوب نصف في ساقه ولو كان لثوبه لخم ميم ارض
دس ولخم بعد جعل الاصحاب العرب حتى ثوب لكل واحد ثوب وللناق حتى في النهر
ال ان يصل الى ارضهم لم يسمي منهم متى افرك ولو لاد احد منهم ان يحرق ما في ساقه افر لاسم في
موضع افر لم يحرق الارض ولو لم يغال السجده في ان هذا الما غزى مملوك لارباب النهر بل يكونون
اول من غزى ميم جعل ان يكون الما في هذا النهر حقه من غزى مملوك وان الا سبقت احق بالبقية منه
م الذي يلب ان غزى مملوك فكان ان ساق اولي اذا حصل صيب ان في ساقه كان له ان يبتى
به ماشا سوا كان لها رسم شرب من هذا النهر او لم يكن وله ان يعطي من سقي وكذا لو كان اداران
احد ساقا لرب غزى ما د وطهر احد ساقا لرب الا فري حازل في ساق بها وكذا لو كان سقي من
هذا النهر بدو لرب حازل ان سقي بذلك الما ارضا لارسم لها منه وكذا لو كان لثوب بخوت
من نهر غزى مملوك حازل ان سقي نصيبه من الما ارضا لارسم لها منه وكذا واحد من الميرك في النهر
المملوك ان يصرف في ساقه المصروف به ما اح من اجرا غزى هذا الما منها او عمل رحي عملها او
دواب او عبارة وعند ذلك من المصروف انما النهر المشترك ولا يصرف احد منهم فيه شي
من ذلك الا برضا اربابه اجمع ولو اراد احد الشركا ان يخذل من ما النهر قبل حقت ساسق في ارضا
في اول النهر او غزى او اراد غير الشركا ذلك لم يحق ولو فاض ما النهر المملوك الى ملك ان في ساق
اذا كان مبيع الما صلبا كالطايير عشت في ملك ان ما لا يملكه بذلك اذا قسم الشركا
ما النهر المشترك بالمهاياه اجمع اذا جعل حق كل واحد منهم معلوما كان يحصلوا كل واحد ميم واصل
او اكثر وكذا الدسمو الهاد بالامات اذا ضبطت ولو اراد احد من ان سقي ارضا احق لها في النهر

لثوب

سقيته او يوشه عمره او تقرضه اياه حازل ان المصروف يحاقف النهر ولو اراد ان يحرق ما في هذا
النهر ما احدث في موت ح عدم الضرر فالوجه الحواز و اذا اصحاب النهر المملوك الى كرى او سقي
من فاد اصحاب حاسبه او شي منه مغل اربابه يجب ملكهم منه مشترك الجميع في الساق ان ان
صلوا الى الاول ثم الاش على الاول مشترك العاقون ان ان يصلوا الى الثاني ثم سر من بعد ذلك
ال ان كلما انتهى العمل من اذله ال موضع واحد منهم لم يكن عليه فها حقت في لان الاول اما سقي في
موضع سره ثم يحق الساع من دون مانع وحصل اشراك الجميع في الاخر والاعاقون الاول
سقي السقي بالمجد الواصل اليه ويصوب ما في مانع ولو فصل عن جميع ما يصح ال مصرف
صفت على الجميع ان اصحاب الارض ما يحفر في ملكه وما يحفر في الحواز للملكه وفي هذا القسم
ملك الحافر البير وما ما ويحوز له اذا احزن في ان وعنه بالعد ولو ما بالبر لم يحزم
النهر وما يحفر في الحواز للملكه مال السج ان الحافر لا يملك ان لم يقض به الملكه واما ملكه بالاحيا
ما يقض ملكه به مع يكون اول من غزى منه معاف فاد ارجل كان ان في اول فان عاد الما كذا الوجه
عدم اوليته مال السج به وكذا موضع ملكه ان ملكه البر فانه احق من ما بها بقدر حاجته لشربه وشرب
ما سقي سقي زرع فان فضل بعد ذلك شي وجب عليه بدل لما عوف للجماع اليه لثوب ثوب
ما سقي من الساقه وغزى ميم والحق سقي زرع على سقي والوجه عند عدم الوجه في الجميع ح
احيا البير حفرها ان ان يظهر الما فان لم يصل اليه فهو كالسقي والبر التي لها ما سقي به المملون
فيه لست ملكا لاهدم الحوز لاهدم الاحتصاف بها وكذا العيون الما في المباح وما
العيون وكذا ما لم يظهر على والآخرى يحفر به بل لكل واحد احد ساقه منه فيحوي الما الى
ارضه ط الماء المشترك كالنهر المملوك ملكها الحافزون لها يجب الاسترا في العمل ولم الغنم
صحب حشب فيها بقت مساوي وبيع المهااة والوجه عدم لزومها الفصل الرابع في المباح
وقد حاسب السقف الطرقات الاستطراق فيها والناس فيها شيع سوا الحوز الساع فيها
غير الاستطراق ما يضر المارة ويحوز بالانفوت به صفة الاستطراق كالحلوس الذي لا يصيب
منه ثم الساق الى الحلوس في المباح اول ولا يحوز اربابه فان قام بطل حقه فان عاد بعد ان سقي
ال مكانه لم يكن له الدخ ولو قام على اسما عرضه يحزم العود فالوجه عدم الاحتصاف ولو
جلب السقي والشر احصل المنع الا في المواضع المتع كالحجاب وفي موضع الحواز لو قام وحله
باقين اول من غزى ولو دعى بغيره العود فالوجه عدم الاولوية وان استغنى بغيره معاملة

ولو سافر او قد في موضع اخر او ترك الحرف او طال مرضه زال الاحتصاصه بطعام الحوز او طاع مثل
 من المواضع اذ الملك ليس بطلوعه وكذا الحوز بحجره ولا الحياده **مسئله** انما احد الكون
 للعباده وبحوز الحوز فيها لغرضها فمن سبق اليها كان من المجد فهو احق به منه جلوسه فان قام
 بطل الاحتصاصه ولو عاد كان كغيره ولو قام منه العود فان كان ذلك باقيا منه فهو اول والا فلا
 سواء قام لتحديد طهاره او ازاله بحايه او غيرهما ولو استيق اليها ال موضع فان امكن الاجتماع و
 الاجتماع ولو حدث في موضع منه لمقتضى عليه القرآن او العلم وبالله احياءه فهو كغايه الايقاف
مسئله المدارس والربط الاستيطان فيها كما شرطه الواقف فمن سكن منها من ثلثي السكنى
 فهو احق به وان طالت الملك ولو شرط الواقف سكنى من لم يحاذرها ولو شرط الاستعمال
 بالعلم لم يمان اعمل الفرح واللمح من اعجابه ولو شرط الواقف في سكنى البيت عدد المجر الزماده
 عليه والا كان له المنع من المشاركة في السكنى ما دام مصفا ما سمحت به السكنى ولو اوقت
 لعذر من الاولويه مع عوده اسكان ولو طال الاستيطان على هذه الاسعاعات المشتركة وحاز
 كالمالك الذي ابطال اثر الاستراكم من الاعمال اشكال **مسئله** الطرق النافذه هوها كالموت
 منها الاضرب بالمارة فلكل احد ان يتصرف في هواه بما الاضرب منه على المارة كاجزاع الرواشن و
 الاحصاف والاباط اذ كانت عاليه ولو عارض منه مسلم فالوجه عدم العمل به **مسئله** من حصل
 منع المحل من الكنته ولو كانت مضرة وجب ازالها لاجلها ولو اطم بها الطريق الوجه
 ذلك وبحوز من الابواب والرواشن والشها سكن فيها ولو على الذرب بعد الوضوح وجبت ازاله
 ولو اخرج بعض روضا لم يكن لمعايله معارضته وان استوعب عرض الذرب فان سقط ذلك
 الرواشن حاز لمعايله اجزاع روضه وان سبق لم يكن للاول منه ولو سبق الاول الاعادة
 روضه لم يكن لمعايله منع والحوز عرض شجر والابا ذلك في الطرق النافذه وان لم يصب الطريق
 نعم لو سافر في الرائد عن القدر الذي حددناه لم يستبعد جوازه والحوز ان يحفر في البلد يرا
 لغيره سواء جعلها للمطر او لغيره منها ما يمنع به ولو اراد حفرها للمسلم او لغيره او
 يفع الطريق مثل ان يحفرها ليقى الناس من ماها وشرب منه المارة او لغيرها فلهما ما لمطر
 عن الطريق وان كان مما اضرب المارة لم يحجز وان حفرها في رايه من طريق واسع يجعل عليها
 مانع السقوط فيها والصيق الممر على المسلم حاز وبحوز نصب المناصب الى الطريق الا ان
 لعضا العامة به وقد نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم سراج العباس وبلغ عمره ثمانين عاماً

5

انه نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان **مسئله** الطرق المرفوعة بالحوز احد احوال باب فيها محدود
 الا اذا نزل ارباب وكذا الحوز اجزاع روضه ولا ساكنا ولا افراح حنك والابا كان والحق بالوضع
 والنصب ميزاب فيها الا اذا نزل جميع اربابها سواء كان ماعل ذلك من ارباب الذرب او من غيرهم
 وبحوز جميع ذلك ما نزل ارباب ولو حالهم من ذلك على موضع معلوم حاز بسببه كون ما حفره معلوم
 المقدار في المخرج والعلو وكذا البحث فيما يخرج الى الملك اذ ان معين ولا يرت في الذرب
 المرفوع من احوال ما نصه وبالله في باب الاستنطاق منه منع دفعا للشبهة
 وبحوز من الرواشن والشها سكن من غير اذنهم ولو اذنوا في المنع حاز ولم يكن لغرضهم المنع
 ولو اراد حفرها بالموتعة في الذرب المرفوع كان الارباب المنع سواء كان لغيره او لغيره ولو
 احداث في الطريق المرفوع حدثا بغير اذن ارباب حاز لكل احد له منه حق ازاله ولو اذنوا
 في فتح الباب او حفرها بالوضع او افترق روضه او حياض او مزارع فالقرب حاز بالوضع لم يجد
 الوضع ما لم يكن بمقتضى الاذن اما قبل الفعل فانه بحوز قطعاً وعلى تقدير الرجوع بعد الفعل
 من لزوم الارشاد لم يطرأ عليه انه عاربه **مسئله** اذا كان لاسن يان في ذرب مرفوع احد ارباب
 ال راسه بها سكن كان في باب الاول وسفر الثاني عاشر الناس ولو كان في الرواق داخل
 الصدره وتدابيره فيها سواء في حوز لك منها لانه قد قدم به الى راس الذرب ولو اراد
 بعد الفعل الرجوع الى موضعه الاول حاز ولو اراد كل منهما نقل به الى داخل الذرب لم يكن له
 ذلك وبحمل ذلك لان له جعل به في اذن البيا في اي موضع شاء والاذل اول ولو قتل للناس في
 الصدر الذرب كان قويا انه على احترامه او لا الاحصاء له منه وعلى الاحمال لكل من اذله
 ولو اراد كل منهما ان يصح في داره ما باا او يجعل داره دارين يصح لكل واحد ما حاز اذ وضع
 الناس في موضع استطرافه ولو كان طهر دارا احدهما الى الشارع فاذ منعه في حايطه بابا اليه
 حاز اما لو كان باب في الشارع وطهر داره في الزقاق المرفوع فابا ان يصح بابا في المرفوع لم
 يكن له ذلك ولو كان له داران طهر كل واحد منهما الى طهر الفوك ولكل منهما باب في رواق مرفوع
 حازل من باب في الحايط العاقل بينهما **مسئله** الحائط المشترك بالحوز من باب فيه ولا طاق الا اذا نزل
 شركه وكذا الا حوز منه وتدا والبنى عليه حائط الاستنق والاصح روضه والاشباك
 والاصح منه شي الا اذا نزل شركه ولو قفل منها من ذلك بغير اذن كان للمشارك ازالة احدته
 والزامه بالارش وكذا الحوز فغلش من ذلك في حايط الحجار الا اذا نزل واما الاستناد اليه

او اسنادا لا يضره هذا من عدم المحرر عنه فصار كما لا يستطال والحق وضع حشبه
على الحايطة المشتركة والاعلى حايطة الجار الا اذا كان الشريك والمالك ولو كان حشبه واحد ولو ان
ذلك من الجار لم يجب عليه اجابته كمن سخط سوا كان مضرا للحايطة او لم يكن وسواء علم
الضرورة الاحتياج الى الوضع وعدمه ولو لم يكن المستفيد الاب مع الحاجب اليه ولو ان الجار
في الوضع حاز له الارض منه قبل الوضع اجماعا وبعد الوضع الحسوان اول مع الارش ولو ان المالك
لم يعد الطريق الا اذا كان مستانف ومحرر ان يصالح استدا على الوضع مشروط بذكر عدل
المشتب ووزنه وطوله والحق وضعه على حد ارض المجاورة سوا كان مضرا له او لا فغاله
ولو ان الجار في الوضع موضع او صالح على وضعه ثم سقط او قلعه او سقط الحائط لم يعيد
لم يكن له اعادته حشبه الا ان يكون الصالح ملحقا بآية هذه الوضع الى انهما بها وليس يحق وضع
حشبه على جاره فادارة اعارته او احارته لذلك حاز اذا لم يكن الضرر اكر ولو اراد صاحب
الحايطة اعاره حايطة ادارته على وجه يمنع هذا المستحق عن وضع حشبه لم يكن له ذلك
ولو اراد هدم الحايطة لعزها لم يمكنه ذلك ولو اراد هدم الحائط من سقوط كان له ذلك
وعلى اعادته ولو اراد يحول الحايطة لم يمكنه ذلك الا اذا كان صاحب الحائط ولو اعاره الحايطة
لوضع الحشبه فوضعه ثم اراد صاحب الحايطة هدمه لعزها فالوجه انه ليس له ذلك الا مع
الارش اما لو ان المالك او مستخدم بعض لم يجب عليه الاعادة فان اعادته لم يمكنه المستقررة
حشبه الا اذا كان مستانف وكذا الواسعة حشبه المستقر لم يكن له اعادتها الا اذا كان
جديدا وكذا الوارز الها احبني عدوا ما وفواجه الحايطة من الران لئلا يبنى عليه حارسه ان يكون
البناء معلوم تعرض والطول والسمك والارتفاع من الطين والابن او الحجر واذا اراد المالك
الملك له اعادته سوا ذلك لسقوط او سقوط الحائط ولو سقط الحائط سقوطا لا يعود
الصحت الا حاره في الباقي وروى من الاعين منه ما خلف من الملك ولو صلح المالك على
بيع بناءه عنه او حشبه حاز كما يصح الصلح على الوضع وكذا لو كان له ميل ما في ارضه
او مراب يصالح صاحب الارض مسبقا ذلك على ازاله بعوض جاز ولو سقط الحائط او
الحائط فصالح على ازالته على شي عاز ولو وجد بناء او حشبه على حائط مشترك او
على حائط جاره او وجد مرابه بعد فني ملكه عن ارمحازه فنه ولم يعلم سعة من سحفات
الاستمرار نظر وكذا الاسكال في اعادته بعد زواله ولو احلها في اسمها في ذلك
اعمل

احتمل عدم صاحب الحائط والسوا والمراب والسيل ان الطاهر انه يحق وعدمه لان اصل
عدم الاستحقاق لا يثبت كونه اعيان اذ كان مستانفا بيا ادمها من اودل مع التمس وعدم البنية
ولو كان مستانفا ارضه متعلق باحد ما ولا ينفصل عن الحائط منها فان حلقا او قطعا منوها ولو
لو كان ادمها عليه بها او بعد فنيها عليه او قبله او ستر او كان في اصل الحائط حشبه طرعا
الارض تحت حايطة منفرد بها او في ذلك لو كان لادمها عليه حشبه موضوع مانه ابرج من الارض ولو
كان حشبه واحدة ولا اعيان بالحوارج ووجه الامر والكون الابن الصحيح ما بل ادمها
والترتبت والحقن ولا الدوازن ولو احلها في حق قضى لمن اليه معاودة قطع على رواه
ولو سارح صاحب العلو والفعل في حد ران السيب من لصاحب الفعل ولو سارعا في
جد ران العرفه من لصاحب العلو ولو سارعا في سقف الخوف فهو لصاحبها وكذا لو سارعا
في سطحها ولو سارعا في الدرع من لصاحب العلو ولو سارعا في الخزانه التي تحت الدرع
من لها العرفه التي عليها الدرع من لصاحب العلو ولو سارح صاحب الفعل في الخان صاحب
العلو في الصحن منى ما ملكه من الالعلو منها واحقق صاحب الفعل بالماقي ولو سارعا مناه
من نوا ادمها وصحرا الاخر منى لها بعد التحالف ولو سارح راكب الذاب وما يرضي لها
ملي من لها والاقوى الحكم بها للراكب مع التمس وان لو سارعا في ثوب في نوا ادمها اكرم
او في عير او ادمها عليه ساب اما لو سارعا دانه وادمها عليها حمل فانه يحكم بها لصاحب الحمل
مع عينية ولو تداعيا عرفه على بنت ادمها وما بها الى عرفة الا ان حكم بها لصاحب السيب
فان لو هدم الحائط المشترك لم يجبر الممتنع من الاعادة عليها ولو طلب شريك البناء لم يكن له منع
ول بناءه باعاضه او مالات من عند فان ساء باعاضه الحائط على الشريك وان ساء مالات
من عند الحائط للبان ولو اراد الشريك منع من بناءه مالات من عند مالوه ذلك فاذا
سواء باعاضه لم يكن للشريك بعضه ولا اللان وان ساء مالات من عند ملكاني بقعه وليس
لشريك ذلك والا وضع حشبه ورسومه عليه ولو اراد اللان البعض فقال الشريك ما اذفع
بصفته البنا والاسقف لم يجبر ولو مال اما ان اخذ نصف ميمه لا ينع بوضع حشبه او
تعلقه لعبيد البنا من انما الاحابه ولو لم يرد الشريك الاسراع مطالبة اللان بالعرام او
المنى لم ينفذ ذلك ولو كان مدا ذن له في السابق وضمنه كان له المطالبة ولو لم يكن من ملكها
حايطة يطلب ادمها من الاخر بنا حاه لم يجبر الممتنع ولو اراد البنا وحده لم يكن له البنا الا في ملكه

حلو كانه العلول رجل الفل الاخر فامندم للقف وطلب احدهما الجبانة من الاخر فاجبر المحتج
 ولو انتمت حيطان السفلى لم يكن لصاحب العلوم مطالبته ما عا د بها ولو طلب صاحب العلون بناء
 لم يكن لصاحب السفلى منه وان بناء صاحب العلوم لا يعارض فلو كان وان ساء ماله من عند
 لم يكن لصاحب السفلى الاسعاج به من طرح الحب ورمم الودوة الكنى في الفل ولو طلب صاحب
 السفلى البناء فامتنع صاحب العلوم لم يجبر على البناء **كي** لو اهدم الحايط المشترك بفعل احدهما ان كان
 قد حيف سقوطه ووجب هدمه فلا شيء على الهادم وان كان لخره كد وجب عليه اعادته سواء
 هدم لحاجة او غيرها والشركى في الحايط المحوز له المصروف منه مساو عن الا باذن شريك موافق
 الضرر او كثر ولو هدمه باذن شريك وشروط اعادته وجب عليه الاعادة ولو اذن في الهدم ولم يشرط اعادته
 لم يلزم الهادم ولو قتل بل دم الارش ح الدم بغير الاذن الا الاعادة كان وجها ولو كان الحايط يعقن
 فافعا على ما به على الثلث جاز ولو اصطلم على ان عمله كذا وهدمها ما شغل الصلح ليجال
 لو كان بينهما بنو او مائة او دواب او ناعورة او عرض فاحصاح ال عمار لم يجبر المحتج ولو افترقا
 عليه لم يكن له منع شريك من الاسعاج الما ولو كان بينهما عرض حد افعا على قسمتها جاز
 وعرضا ولو احدهما يطلب احدهما القى طولا والاخر عرضا اجبر المحتج على الاخر فرف ولو كان بينهما
 من لم يحى القى ولو طلبا القى عرضا والى العرض يحاط لم يجبر المحتج وان فيهما احصل الجدار
 الاسعاج الضرر وعدمه الاسعاج الفرع اذ معهما كما يحصل لكل منهما ما لم يملك حاره فلا يمنع به فلو اجبراه
 لاجبراه على اخذ ما عليه من غرضه ولا مثل لذلك في الشرع ولو اسما عرضا مني كلاهما حاطا
 يقب منها فرف لم يجبر احدهما على سد ها والفتح منه لو اراده ولو كان بينهما حاط فافعا على فنة
 هو الا حاز ويعلم من نصيبها نعلمه ولو اسما على القى عرضا احصل حازه العصار الحق فيها
 لعدم من نصيب احدهما من الفرحيث ملك الاسعاج نصيبه دون صاحب فانه لو وضع حشة
 على احد حاشيه كان فعلة على الحايط اجمع ولو طلبا مني الحايط لم يجبر المحتج **كي** للرجل ان يقرض
 في ملكه وان استص حاره فله ان يبي حاما من الذر ويبيع خبازا من العطار و يحوله وكان
 تصاره ويحفر من العاتير حاره ولو كان سطح احد ما عمل من سطح الاخر لم يجبر على صاحب العمل
 بنا ستر يحم عليه الشرف ولو حصلت اعصاب تحربه في هوى ملكه عن ادهوى جدار
 له فنه شركة او عمل من الجدار وجب على كذا الشخ ازالة تلك الاعصاب اما بدها لاجبى افرى
 او بالبيع ولو امتنع من ازالته اجبر ولو تلف بها شيء بعد الامر بالارالة عنه ولصاحب الهرا

ازالته اما بالبيع او بالعطف وليس له البيع مع امكان العطف فان المصالح امكان عدو لها عن بغير
 فمن والاعترق ذلك ال اذن للمالك ولو حاله على افعاله على الحداد لدن الواجح سواء كان الغصن
 رطبا يابسا وبشرط بقدر الزيادة واسماها والعرب ولو حاله على ذلك بخر من غيرها او تحفه
 لم يحى ذلك الحكم لو امتد من عروق شجر اذ ان الى ارض جاره سواء اذت حبرا او لا او بالعاطة ال
 ملك جاره او ركن من احشا به اليه **كي** لو حاله على موضع مائة من ارض بخر فيها ماء وبيتا
 موضعها وعرضها ولو لها حاز والعاجه الى ما ان العمت لان ملكه الموضع مسلم ملكه الى بخره فله ان
 يزيلها وان حاله على ابر الما في ساقته من ارض ما لك للارض مع بعا ملكه عليها حاز مع بعد الما
 والعلم بالموضع الذي يحرك الما من وكذا لو كانت الارض التي فيها ال افة متناجس مع المصالح اذ المرد
 على مدته وكذا لو كانت الارض وقفا على المصالح سواء كانت ال افة محصورة او لا ولو ما لموقوف
 عليه كان لمن اسفل الوقف اليه فتح الصلح ما ذ اضى رجع المصالح على ورثة الميب بقسط ما من من المدة
 ولو حاله على ابر ما سطح من المطر على سطحه او في ارضه عن سطحه او في ارضه حاز اذ اعلم
 سدا جيران الما اما بالملك هذه او المساحة الاحكام الما بصر الصلح وكبر شرط ذكر الملك والملك
 صاحب الما المجرك ولو كان سطح مع مستاجر او عارة لم يكن له المصلحة على ابر الما فانه يستف
 بذلك علامات ال افة في الارض المساج ولو اراد ان يحى ما في ارضه عن غرضه لم يحى وان اسقى
 الضرر سواء كان هناك حرة او لا ولو حاله على ان سقى ارضه من بخره او عينه من معلوم جاز
 والخورسح حق الهرا الاشراع جناح من عراصل بعقده البناء وكذا اسحق حق سيل الماء مجراه
 وقت المرد وكذا الحقون المعصودة على البابيد وان حاز الصلح عليها لان الجهاد لا يمنع من الصلح
 علامات السح ولو حاله على حق الساع للارض وجب ذكر بدر الساع وكيفية الحداد الاحكام الاعرف
 في شاملة **كتاب العصب** وانه مقصدان **الاول** في اسباب الضمان **والثاني** في اسباب
 اسباب الضمان ثلث مباشرة الامان وهو اتحاد على التلف كالقتل والاكل والافاق والسبب
 وهو اتحاد ملازم العلة بان يوجد ما يحصل الهلاك عند فعله افرى اذ كان السبب بعد لتوقع
 ملك العلة كالحافر في محل العدد ان سردي فيه امان واسات اليد امان العود وان كالعصب او
 به وانه كالنقطة **باب العصب** هو الاستسلا على مال الغير بغير حق وهو محرم بالنف والجماع مال
 الله **الم** والماكلو الاموالكم منكم بالباطل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سرق منكم شيئا فليؤدبه
 اهل الناس اسحقوا ما اتوا لكم واعملوه ما في الا ادرى لعل العالم في هذا الموقف بعد عاصنا هذا

ثم قال اي يوم اعظم حرمته فالواحدة البلد مال فان دمالك واموالك عليك وام كحرم يومك هذا في شهر كذا
ال يوم تلعبه نيبا لك من اعالم الاهل بلغت فالواضع مال اللهم اشهد الا ومن كانت عند امانه بليو
ال من اسمه عليها فانه العلى دم او سلم والامال الاطية بفسه ولا تظلموا انفسكم والارتجوا بعدك
كعاراد مال علم من غضب شر من ارض لخرقة من سحر ارضه وقد اجمع العلماء كافة على تحريم الغضب
والتعدي في الغضب رفع يدي المالك بل ابدن اساتيد الغاصب تلوم منع المالك عن اضرار دابة
الموسلة مطلق او من العهود على ساطع مطلق او من مع مباح مطلق او تعصت منه البيوت
او عيب لم يضر وكذا الوعد لم ينفذ دابة عليها ما لكها مطلق بغير المدة ولو جيب من عن كل كذا
لا يضر ارضه والارض التي لو غصبه وان كان صغرا ولو مطلق سبب كالحرق ولدخ الحية والعقرب
ووقوع الحائط في الشجرة لعنه العاصب اذا كان صغرا وان لم يكن سببه ولو استاجر الجرد
منعه عن العمل لم يفسد الا ان يتركه الصغيف عن معارضة المالك معه لم يضر ولو كان المالك
خارجا عن الارض للصغيف ولو فقد على ساطع عن اوركب دابة عن وان لم يضر بها فذلك هو
مذ لم ينفذها معارضا اذا لم يكن المالك عليها او كان عليها مطلق بغير المدة القبول ولا يملك غضب
العصار كذا لذاره المزارع وغرد كذا من الاراضى سميتها العاصب ولو اضرها سميتها اجماعا لدم
حيطانها وفسد اهرابها وكشط درابها والاعمال الحارة فيها ومصلح يحصل بغيره او بانه
ولو دخل ارض اربان او داره والمالك غائب عنها سوا فقد ذكروا ان اربانها دار او دار
من اذن له في الدخول بها على اسكان اقربه عدم اللعان الا مع قصد الاستيلاء بحق
معنى الغصب منه الذي هو الاستيلاء باساليب اليد عليه من دون اذن المالك وبحق
الغصب بان سكن عنقه منه ولو سكن مع المالك قترا فالوجه انه يضر الصغيف ولا يملك غضب
الامة الحامل كان عاصبا للجل ولو لم يملك الحل الزم شتمه بان يقوم الامه حائلا وغر حائل
ولزم المساواة ولو لم يملك بعد الوضع الزم ما اكثر من مائة وقت للولادة ان يوم المطلق وكذا
البحث في الذاب الحائل ولو استوى بالبيع العاصد الامه الحامل او الدابة الحامل على الاصل
والحل معا ولو استخدم الحائز الامه الاية وكذا لو استاجر دابة نجسها من الاستفاح
او حبسها من غرارها ولو الحرج الحزر ان غضبا من سلم لم يضرها سوا كان العاصب مسلما
او كافرا ولو غضبا من ذمي شتم بها صحتها العاصب مسلما كان او كافرا ولو لم يكن
الذمي مستترا بها لم يضرها ويضمان في موضعه بالحق الامثل وان كان المطلق ذميا ولو

الموسم

[illegible]

— 6 —

او كان حامدا واذاب بالشمس من العان اسكال من حيب حصول المباشرة السب
ولو قرب اخر منه مارا ما ذاب في ال فالصالح على المغرب فان سبه احب لحصول
اللفظ عفته ولو اذابه احد ما اذ لا م في الثاني راسه فان ذوق الصالح على الثاني ولو
في في فاستلحق الداس مخزج بعضه واستحق في جعل اللد ربح من له اخرا في ذوقها
ما بعد السكيس على الثاني وما قبله على الاول ولودل الير او على المال ضمنه على اسكال
وكذا الوصل رباط ضمنه ذهبت او غرق **س** لو اذوق في ملك نارا او في نوات مطار
شرار الى دار حاره فاحرقها او سقى ارضه في مال الما لاجاره وقرنها لم يضر ان لم يفرط
مخرج فغله عن العاده ولو علم او علم على طنة المعدي الى الاضرار احسا في ان اذ
مارا يبري في العاده اكثر ما اذ في ربح شدة من يحملها اذ في ما اكثر اذ في الما ارض غرق
او اذ قد نذر ارضه ولو سرق الى غز الدار التي اذ قد ها والارض التي في الما ارض انا
سيرة عددان وكواريل الما في ملكه فقد راحته وهو علم انه سرق الى ملكه وان اذ احضر
لمنفه فمن ذلك الوطرح مارا في زده وهو علم اتصال زده بربيع غرق وان اذ ابره انا
ض **س** لو القى صبيانا في بركة او حيوانا في بركة من الغزار فاكله السبع منه وهو غصب
شاه مات دله فاجوعا من الصان اسكال وكذا الوعصب دابه مسعرا الولد او حبي
ما كالماتش عن حرايتها فانفق اللفظ ولو الف الريح الى داره نوب عنه (محافظة
لان امانه حصلت تحت مل على اسكال وان لم يعرف صاحبه فهو لقطه ولو عرف صاحبه
ان في اعلامة فان لم يغفل عنه ولو سقط طار في داره لم يلفه حفظ والاعلام طحيه
ان في محفوظ منه ولو دخل رجه فاعلق عليه سبه اما كلفه منه ولم يسو
ذلك لم يصنه ان له المصدق في رجه كلف **س** لو المعبر من السبع العايد محفوظ
وكذا المعبر من اليوم ولو استوفى المنفعة بالطاره العايد في ارض الممل لو اكلت
الذاه حشيش غرقه من صاحب الدابة مع بقرط في حطها ولو اسعارداه غرقه فاكلت
أرض المسعر مع بقرط دون المالك واذا احمى المودع فهو صاحب من ذوق المجرور ولو
عصب اذ من الغلب بحر المالك في الدرع على ايمانها وله الدابة بالمدل الوحد **س**
مال السبع لو حشيش سقوط طار حاز ان سبه بجدع الغر غز اذ ذة ولحم عليه الاطاع
ومنه نظر المعقد الثاني في الاحكام ومنه كحسا **س** لو اذ المعصوب مع غص

مستغلي ٥

عين ولو اذقه من بلد الغصب وجب عليه رده بعينه وان غرم عليه اصعاف قيمته ولو دفع الواجب
اخر الذرة ومكته منه في موضعه او بدل له اكثر من قيمته لم يجب على المالك العبول ولو رضى المالك به في
موضع بخر ارجع الرذ او طلب رده الى بعض الطرق وجب على العاصب الاصاب بملازم المطلوب
حله الى مكان اخر في طريق الرذ وان كان اقرب از طلب اقره الرذ ولو تغير الرذ وجب مع امكانه
كاللوح يرفع به السفينة وعن على اليه حل اذ في الحطب واللوح في اعلهاها ولو حيف الغرق لم يجب
والمالك اذ اذ قيمته ما اذا امكن رده اللوح استرجع رده القيمة ولو حيف غرق مال العاصب
خاصة ملعت ولو استدخل الحشيش في سابه وجب ردها بعينها وان اذ في الخراب السبا وكذا
لو عصب حجر امني عليه او حطط الحطاب به ثوبا ولو لم يمل الحيط او كسر الحيط او تلف الحشيش رذ
القي ولو امكن نزع الحيط من الثوب وجب وضمن العصب ولو حشيش تلف ما راعه ضم القيمة ولو
خالف به خرج حيوان الرملة كالمثد والكلب العقور والحزير وجب رده ولو كان له حرمه و
حين من زرع تلف الحيوان او الشئ او طوطى البر وحبب القيمة ولو كان الحيوان مأكول اللحم فالارب
ان اذ لك ذلك موضع يجب منه رذ العين لو دفع العاصب القيمة لم يجب العبول وكذا لو طلمها المالك
س لو مروج الحبوب ما يمكن من كلف التمر وان شئ كالحنظل بالشعير او الذخى بالذرة او السم
القدس او صفار الحنظل كماره او اسود الزبيب ما جمع واحة المير على العاصب ولو لم يكن غير المجمع
وجب لم يملك وان لم يكن مبيع مان حلقه مثله كان شريكاً ولو مزج باجود او ادون او
بغيره كالتزيت بالشرح ان الم العاصب بالمثل الاسهل الاك غير لو ذل العاصب مع المزج با
البدون حقه منه وجب العبول وكذا الورى المالك مع المزج بالادون بعد حقه منه ان العاصب
دفع ولو انفا على ان باخذ اكثر من حقه من الردى او دون حقه من الحيد لم يحل ان يباذ ويجوز
العكس فباخذ دون حقه من الردى واكثر من حقه من الحيد اذ لا يعايد للزيادة والماعلى يبيع
والوجه عندى ان يبيع في السبع والحواش السبع مع الصلح ولو مزج ما اتم له كالبين
الما فان امكن عليه وجب وان لم يمكن فان كان المزج بعد رجع عليه والا لغيره ارض
البعان **س** لو رث في المعصوب عيب ظم العاصب الارش سواء كان النقص من العاصب او
من غرق او من قبل الله **س** اذا كان النقص مسقرا كخوس الثوب ونكثوا انا وسوس الطعام وفساد
البناء وقزق الثوب سواء من قبله او كثيرا ولو كان النقص غير مسقرا كعفن الحنظل والاربع
هو بغيره المعصور والوجه انه بغير النقص وكلما احدث نقص منه والآرث ودر نقف القيمة

غرم

مستغلي ٥

في جميع الاعيان وروى علماء ما في عن الذاب ربح ميمها و مال الشئ في عين الدابة نصف القيمة وفي العيب
 كمال القيمة وكذا كل ما في الدابة من اسان وساوي يسمى العاصب وعن في الارش ^{ذكر} لو تلف المعصوب
 او عذر رده فان كان مسلما وهو ما يحل اوارده وسعادت صغره كالحيوان والادمان وجب رد ماله
 فان عذر المثل عن ميمته يوم الذب اليوم الاعور او سواهما لئلا يملك ما لم يكن عند الاعور فزادت او نقصت
 او لم يحكم ولو قدر على المثل بعد دفع القيمة لم يرد عليه ولو وجد المثل اكثر من عشر المثل بالوجه وجوب
 الشراء وان لم يكن مملوكا وجب قيمته فان لم يختلف من حين العيب الى حين الذب فلا عتق وان
 اختلف وان كان لعين في المعصوب من معزول ومن معزول ومن معزول ببيان ونحوه وجبت
 القيمة اكثر ما كانت وان كان احدا منها بالغير الاسعار ما اكثر على ان القيمة يوم العيب ان الزيادة
 الذي ازاله عنه والرجح عندي فان القيمة يوم التلف لان الواجب في الذب على ما عثر ردها والما
 صار الى القيمة مع عذر الزيادة وهو يوم التلف وما لا يرجع له بغير اعلال القيمة من حين العيب الى حين التلف
 والاعين من ماله القيمة ولا يعصاها بعد ذلك والذهب والفضة بثمانين بالميل وما لا يرجع له بغير اعلال القيمة بثمانين بالميل
 كما لا يمثل ولو قدر المثل وكان مقدرا للبلد علف المحزون في النفس عنه بالمقدار ان كان من الحين
 وساوي المحزون والتقدير ما جاز وان يعاد ما فوم بغير حصة ^{في} القيمة البيوت التي يعصاها بثمانين
 الاسعار ربح ردة العين ونقص الصنف كالاصل ولو عصب حليا وكيزه وجب عليه ارش وكذا الوعصب
 انما يكبرها ولو تلف المحزون من الحديد والبرصا والبرصا من الاسنان وعزها والحل من الذهب
 والفضة والمسوح من الحرير والكتان والقطر والمحدود من ذلك كدش من اصله وقيمة
 الصنف وان زادت على اصله يوما كان او عثر روى بثمانين بالميل لان الصناعة انما لها العوض
 في العقود ومعاملها في الامانات ولهذا لا يفرد بالعقد ويفرد بالامانات ولو كانت الصنف
 محض لم يكن مضمونه سوا المماضا فيه او المماض بالاصل ^{ولو} عصب عبد امان في يد من قيمته
 وان عاودت دية المحن ولو قتل العاصب قبل ميمته ما لم يحاوزه دية المحن فلا يضر
 عندي حمانه بسبب الغصب ولو قتل العاصب فعلى القيمة ما لم يحاوزه دية المحن فلا يضر
 الذي ابدل بكون الذي ابدل على العاصب والاصل على العاقل ولو حن على العاصب ما دون النفس
 فان كان يبعده في المحن في ذلك في العبد بالنسبة الى ميمته والامعة المحكوبة بالاقرب عند
 الزام العاصب اكثر الارش من ارش السقف او دية العوض ان سبب صما كذا واحد منها
 قد وجد فعلى اكثر ما ملو كان ساوي القام زادت ميمته مساوي القيمة ثم تقطع يد معصرا

من الفورة العبد لان زاده البيوت مضمونه مع تلف العين وبالعبد كغصب وان نفع العاصب ما به
 نفع اخذ ما يضر العاصب ما به ورة العبد وعلى القول الاخرية العاصب العبد وان نفع حرم ما به وجب
 عليه الف والعبد ما حصل القول الاخر ولو حن على ماله عن ماله مقدرا في الخندق من القيمة
 فان زاد الارش مال ايد على العاصب وما لا قدره فان الارش على الحان ولو مثل العاصب به قال
 السجدة عتق فعلى القيمة والارث اصحاب العتق بالمثل بالمحل ولو حن على العاصب عليه بكمال
 ميمته مال الشئ بغير المالك ^{سجدة} واخذ القيمة ومن اسأله بغير شئ به من العاصب وغيره
 وليس بعد ذلك تحت دفع مع القيمة ولو قطع عن العاصب بغير المالك في الرجوع على ما شأنا
 فان رجع على الحان فله عليه نصف ميمته والاربع على العاصب الزيادة ان زاد
 الارش والاربع على العاصب وان رجع على العاصب لزمه اكثر من الارش ونصف القيمة على احرار
 وان رادوا او كان الارش اقل رجع العاصب على الحان نصف القيمة ان ارش جنانية ولا يجب عليه
 الاكثر ولو حن العبد المعصوب عدا فعلى من العاصب القيمة وان طلبه في الذم الدية الزم
 العاصب ما اقل الارش من ميمته والذي ولو حن على الطرف عدا فامسح من العاصب الارش
 وهو ما نقص من قيمة العبد دون ارش العوض لانه ذهب بسبب عن معنونه ما شئت سقوطه
 عن جنانية وان طلب منه الارش بعلق ارش العوض برقت ومن العاصب اقل الارش ولو حن
 على سيد حمانته معونه على العاصب ايضا لانه من حمله جنانية الموجه للنقص ولو زادت
 جنانية العبد على ميمته مات فعلى العاصب قيمة يد معها الى سيد ما اذا علق بها ارش
 الجنانية فاذا اخذ ولي الجنانية القيمة من المالك رجع المالك على العاصب بقيمة اقرى ان لا يؤخذ
 اذ لا اسحق بسبب وجد في يد وكانت من حمانه اما لو كان العبد ودفعه يعني ما استوفى ميمته
 ثم قتل المستودع وجب عليه قيمة وعلق بها ارش الجنانية فاذا اخذ ما اقل الجنانية لم يرجع المالك
 على المستودع ان حنا وهو غير معنونه ولو حن العبد في يد المالك بما استوفى قيمته ثم عصبه
 عاصب يعني في يد المستوفى انما في الجاسم ويتم عنه ميمتها ورجع المالك على العاصب
 ما اقل الثاني ان الحمانه في يد وكان للمحن عليه ولا اجل دون الثاني ان الذي اخذ المالك العاصب
 موعود ما اقل للمحن عليه ما اقل ما علق به حقا وعلق به حقا الاول انه بدل عن ثمن الحان
 ولومات العبد في يد العاصب فعليه ميمته منها او رجع المالك على العاصب بنصف القيمة ان حان
 الحمانه الماسة ويكون للمحن عليه او لا ان اخذ كما ملأه ^{ولو} نصت غير المعصوب دون ميمته

لان الخلف على ما سبق للحان عليه وان زاد الارش رجع العاصب على الحان

فان كان الذهب جوازا للبدل كجهد خضاه وزيت اعلاه من النقص من بعض العبدية و
هو دية ما ابلغه ونقص الزيت مثله مع رد العبد والزيت وان كان الخنايه سقوط قيمه العبد
ولو سقط ذلك العضوانه فلا شيء لانه يزيد به قيمه وان لم يكن مقدرا كالمسمن المفراط اذهب
ولم ينقص قيمته والواجب رده ولا شيء عليه ولو كان النقص في مقدار البدل لكن الذهب من اوج
عن مقصوده كعصير اعلاه حتى ذهب للماء فصحت قيمته دون قيمه والاسح به لا يفرش او رد
الباقي لان الاجرا الذهب الاقيه لها ونقصه اذها بما والوجه عندى وجوب الصمان ولو نقص العين
والفنى معا وجب جان النقصين كطل زيت قيمه درهم اعلاه منقص ثلثه وصارت قيمه الباقي نصف
درهم وجب عليه ثلث رطل ودرهم ولو كانت قيمه الباقي ثلث درهم فليس عليه اكثر من ثلث رطل ولو
حصل الجهد فصحت قيمه لم يكن عليه اكثر من جان حصصه ولو ضمن العبد في بدل العاصب سمناسقف به
القيمة او كان سبابا مضار شيا او كان الحاربه نافعا فقط ثلثها وجب ارش النقص اجمعا ولو كان العبد
ارواح فثبت لحيته فصحت قيمته عن النقصان ويحتمل عدم الصمان لان العات النقص فلهما كان
كالصناعة المحيطة والحقن الملبى والمكاتب المطلق الذي لم يوذ شيا والمشرط دام الولد بالبحث
في النقص ولو حذر بعض العبد كان حكم ذلك النقص حكم الاعهار ح كبحر ردة العبد اريد اياه
شردت وجب على العاصب قيمه وكلها المحسوب منه ولا يملك العاصب العين بل يرضى قدرها وجب
ردها ويزداد الفقه وله حسمها ان اخذ الفقه وحسب عليه ردة فما المحسوب المصل المتصل
واجرم له ان حذر في البدل ان كان ذاك الحق وهل يحسب عليه ايه ما من دفع بدله الى رده قبل
بعم والا قرب عدم الوجوب وحسب على المالك ردة ما احدث بدلا الى العاصب ان كان ما قضا يست
رده زيادة المتصل كالمسمن دون المتصل ولو عصب عصارا مضار فوجبه عليه قيمه العصار
ان حذر للبدل فان صار خالوا وجب رده وما نقص من قيمه العصار وسرجه ما اداه من بدل ولو
عصب شئ فلف اهدما فصحت قيمه الباقي بالمعزوق كالحقن ردة الباقي وقيمته المالف
محتجا وارش النقص فلو ما سد درهم وصار الباقي واول درهم ردة ورة اربع
درهم وكذا الوش ثوبا مصفر فصحت قيمه كذا منها الشق فلف اهدما ولو كان ما افرج منها
مع ارش الشق ولو لم ينقص الشق ردة منها غرض ولو للف اهدما ردة الباقي وقيمته المالف ولو
اخذ احد الحفر بالمالف فصحت قيمه الف في يد المالك بسبب الافراي ضمن المالف جميعا وفي جان
نقص قيمه الا فلف طهرات العاصب يخرج العين عن ملك المالك سواء ان اام والصفه والالا

وسا

وسا حصل النقص من العاصب او من غيره فلو عصب خطه فخطها او كذا فاعزله او نحره لم
يملكه العاصب والمالك احد وارش نقصه ان نقص ولا شيء للعاصب في زيادته ولو استأجر العاصب
على عمل شئ من ذلك فالا ايج عليه فان حصل نقص كذبح الشاة فخر المالك في ارش النقص من الدرع
على العاصبه او على الذابح فان كان الذابح عالما بالعصب استقر الصمان عليه واللاستقر الصمان
على العاصب لحروره ولو عصب ثوبا فلبه فابلاه فذهب نصف قيمته ثم علبت السباب معاودة
قيمته وجب رده ورة الارش فلو كان راوى عشرة ما ونقص الاسواق ايج ثم يفرجه ما و
عشره ردة الثوب ونقص وكذا الورعوت السباب فصارت قيمته ثلثه ردة الثوب وفي الامر ولو
عصب الثوب ونقص بعض لوانه فعليه ارش النقص فان اقام عنده مدة لم يملكه الا لزمه الا ان
ايضا ولم يتداخلا سوا السجل اذ ترك وسوا كان ذهب بعض الاوراما اسوال اربعين ولو نصبت
العين عند العاصب ثم باعه فلف عند المشتري فخر في ضمن شئ فان عصب العاصب وجب اكثر ما كان
قيمته من جان العصب لان جان السلف وان عصب المشتري عن اكثر ما كان قيمته من جان العاصب
السلف وان كان له اية فله الرجوع على العاصب بالخروج وان شارب على المشتري ما من معاقبة في ذلك
وبالباقي على العاصب ورجع المشتري على العاصب بما عصب مع الحمل ايج العلم ولو عصب طوعا
فاطع عن المالك فخر المالك في ضمن شئ فان دفع على الاكل لم يرجع على العاصب مع عمل ورجع
مع الحمل وان دفع على العاصب رجوع العاصب على الاكل مع عمل والاربع مع الحمل ولو اطلق المالك
فاكل عالما بانه طوعا بوى العاصب وان لم يعلم فالصمان على العاصب ولو رهب المحسوب المالك
او اهداه اليه فالوجه مائة ذمته وكذا ان باع اياه او اقرضه اما لو اقرضه اياه او رهب
او اعاره لم يرا من الصمان الا ان يكون المالك عالما لانه لم يجد له سلطانا واما نصف امانه ولو زوجه
الحارة من المالك فاستوله ما مع الحمل بعد الاستيلاء ورى العاصب ولو قال العاصب المحبر
لمالك العبد هو عبيدي فاعفاه بالوجه عدم نفوذ الوعت لحروره ولو قتل سفوذا والا قرب
الزوجه بالغرم ولو عصب حيا فزوجه او سفا فاحضنه فالزوجه والغرم لمالك الجاهد والسف
والا شيء للعاصب عن العلف والسق ولو عصب شاه فامر علمه فاحلها فالولد لصاحب الشاه و
لو عصب فاحلها فانه على ساقه فالولد له وعليه اية الضراب لعاصب الحمل وارش ما نقص
من الحمل ان نقص وحال السج به لا يفر اية الغراب وليس يعتد به اذ اذ ادت قيمته المحسوب
سفل العاصب وان كان اثر اكجلم الصنفه وخطا الثوب ونسخ العزل ردة من اجرة

العم
العم
العم

ولو نصت ميتة من ذلك في الارش ولو جاع النقص حليا رذها كذلك لو كره في المنع
وان كانت من حمة الناصرات ما في النقص فان اجبر المالك على رذها الى النقص وجب ولا يضر
الصنف ويصح ما يقف من فقه اصل النقص ما كثر وان كان عينا مثل ان يصبح الثوب يصبح
منه كالمثل في الصبح وعليه ارش ما يقف من الثوب بالملح والمالك ملح الصبح عن الثوب انه
في ملكه يفرق ولو اراد صاحب الثوب اخذ الصبح بعمته او العاصب اخذ الثوب بعمته لم يجر
الاخذ ولو افعال النقص فان لم يجر فقه احد ما لا يصحح كما شاركه فان ما عا كان بينهما
على النسبة وان زادت قيمتها من مائة الساب في السوق ما زاد للمالك وان كانت لزيادة الصبح في
السوق فان زادة للعاصب وان كان لزيادة ما من بينهما على رذها كذا منها وان كانت الزادة
بالعمل من بينهما ان زادة العاصب بالار للمعصوب منه ولو نصت النقص لغير السوار لم يجر
العاصب وان نصت للعمل من العاصب ان يقف المجموع من فقه الثوب ولو زاد كان الرائد للعاصب
ولا ياتي على المالك بنقص الصبح ولو كانت فقه الثوب في الصبح كذلك يزداد في الثوب
في السوق فاذا يصح ونقص الصبح في ادى ثلثه وسادى المجموع عشرة ملصاحب الثوب يسي
والباق للعاصب ولو سادى اى عشر فلصاحب الثوب نصفها وجمها والعاصب خمسها وعشرها
ولو صار فقه الثوب في السوق ثلث والصبح سبع اعكس الحال ولو اراد المالك مع الثوب لم يملك
العاصب منه ولو اراد العاصب مع الثوب كان للمالك منه ولو كان المالك ولم يقف احد ما لا يصح
رذها ولا ياتي عليه وان يقف بالصبح من العاصب ولو يقف للبحر لم يجر ولو اراد صاحب الصبح
ملعه او المالك اجبر الملتصق وعلى العاصب ارش النقص من كذا منها ما روي المعصوب بوايه
مضمونه في يد العاصب ملو عصب عبدا امانة ميت ما يفيمن او تقبل صنف في اى ما يجر
العاصب ما يقف من الرادة سوا طالب المالك ردها رايك او لم يطالب وكذا في العاصب ما يجر
من لبن وولد وغيره وما يقع ككفى الارز وركوب الدابة وكذا منفعه لها لجه بالعادة سوا النقص
مفرد او مع الاصل وسوا متحد في يد العاصب ارعصها رايك لم يقف عنه ولو عصبها
ومعها ما يجر ميتة سلف العالم بعلمت صنفه سلف الفقه هزلت وسبب ملو ماره ردها
وردة العاوسح مانه ولو بلغت بالحقن العالم هزلت ملو مانه لم يجر سلف العالم نصيب
معاذت ال ما يجر رذها ورة العاوسح مانه لاها نصيب بالانزال سح مانه وبالمسان سح مانه ولو
سحت سلف العالم هزلت معاذت ال ما يجر لم يجر معاذت ال الف رذها وسح مانه اما لو

سحت سلف العالم هزلت معاذت ال ما يجر لم يجر معاذت ال الف رذها ولا ياتي عليه ان عا
ما ذهب وعمل رذها زادة حمان بنقص الزيادة الاول كما لو كان سح حمان فان ملكه ان كان
لا يجر ملكه والزيادة المانه غير الاول لما لو بعلمت فلف العالم يجر لم يجر ما سحت ملو
الف فان رذها غير ان العلم الثاني هو الاول ولو بعلمت على اى غير الاول وصف غير الصنف
التي يجرها لولا في العار نظ ولو رخص المعصوب لم يجر او ايفع عصبه مذهب ساها رذها ولا ياتي
وكذا لو بعلمت معصت م وضعت ورال بعضها ولو رذ المعصوب ناقصا لم يجر اى عيب عليه ارش
مان زال عيب في ملكه لم يجر رذها ما اخذ من ارش وكذا ان اخذ المعصوب دون ارش لم يجر
العيب قتل اخذ ارش لم يجر حمانه ولو زادت الفقه ان ماله العقب م زالت العقب لم يجر عا
ما يقف من فقه الاول في العاوسح **لو باع العاصب** فالأقرب ان كالمعصوب يقف على العاوسح
ويجر المسترى العقب والمنايع رار رجع على العاصب ح حمله ورجع على الجمل ويجر المالك على الرجوع على مستر
منها فان رجع على العاصب رجع العاصب على المستر العالم لا الما هل وان رجع على المستر رجع المستر
على العاصب ما دفعه من الثمن ان كان المستر جاهلا او اذلا او لاما لم يطالب بالممل والقيمة ولا يرجع
بذلك على العاصب وما يجر المستر ما لم يحصل له من معاملته نفع كالنفع والجاره فله الرجوع على البايع
وما حصل له نفع من معاملته ككفى الدار ورضى النسخ والصوف والبن فقه تو ان احدهما ان الصالح
العاصب خاض لان سبب المباشره معصية بالخر وردها الثاني النسخ وان رجع على العاصب لمكان
المطلوب رجع على المستر وان رجع على المستر لا يستقر العقب في ملكه لم يجر على العاصب ولو
وطها المستر فله العقب المكاره وصف ح النوبة وارش ما يقف بالولادة وسقط الولد
حرا وماله دادة وورسقوط حيا الا يوم المطالب ويعد بعمته المثل في رجع بذلك على البايع ولو
اعامت عتق من لعلها امة عليه الا ارق وكذا فانه رجع على المستر ملو كذا الرجوع على من شانهما
مان رجع على المستر وكان عالما بالعقب لم يجر على العاصب ملو مانه وان كان جاهلا فانه ملو
منهما وارش بكارها وبذل من رذها بها هذا الرجوع به لانه دخل ح البايع على ان يكون حمانا لذلك با
لشرا ما ذهبت لم يجر به وبذل الولد هذا الرجوع به لانه دخل على ان لا يكون الولد مضمونا عليه ولم
يحصل من حمة المايع واما الشرع الملق بمسح العاصب وكذا انقص ثلثه المايع ماله ماله واد
نفعها من الرجوع به فلو ان احد ما رجع به لانه دخل في العقد على ان سلفه يفرعوف والماني
الرجوع به لانه عزم ما سحون بذكر كفى الحاربه وان رجع بذلك على العاصب فكل الرجوع على المستر

لم يرفع به على العاصب رجع به العاصب وكلما لو رجع به على المشتري رجع به على العاصب ارجع
به العاصب وقد نعتهم بان ذلك كله ولوردها حاملة فانت من الرجع عن العاصب ولا عليك الميرك
ما يفيض بالبحر العاصب سواء كان الناحي المالك او العاصب او عزما ونعمته وما يجد من بانه و
ما يزداد به قوته لزيادة صفته فان تلف عند من العاصب لا ينعى من حين تلفه الى حين تلفه
ان لم يكن مملوكا والوجه عندك انه نعمته نعمته يوم التلف لا لو وطها العاصب جاهل بالتخوم
لزم منه المثل ومثل العشر مع الكارة ونصف مع عدمها ولا لعب الا مهر واحد وان تعدد الوطى
والاخذ عليه ولو اوصفها ما يصح له ان يرث المكاره فان وطها بعد ذلك لزمه الامران ولو ذهبت
الكارة بالوطى لم يحجب عليه اكثر من المهر والعتر وان حملت فالولد هو الحق به للشبهة فان ضقت
مسالم نصف لان المقوم اعلى المحلول ولم يحصل مناد ولو وصفت حيا فعليه قيمته يوم الولادة
وارثها ينصف منها بالولادة وان تها من ماله بان من وطى بها العاصب فالتف ميتا فليس له ان يورثها
حين امه ولو وطى بها احنى فالقته ميبا عن الصاب للعاصب في حين جز وعين العاصب للمالك في حين
امة ولو كانا مملوكين بالتخوم فان طاعة حدة اموالهم وسلبت عوض الوطى للمالك لانه حقة
فلا سقط برضا الامة ولو كانت بكر الامة ارثت الكارة على الفول ولو اكرهها على الوطى لم يضره
ووجب المهر للمالك ومثل تعدد المهر سجد الوطى بها الاكره فان حملت فالولد رت طواها وان
بالوطى فان وضعت حيا وجب رد مهرها وان اسقطته ميتا لم يضر لعدم العلم بمكانة ولو وضعت
حياتها العاصب لو ماتت نعمته وعليه ارث ما يقف الولادة والابن الميرك بالولد ولو وطى بها العاصب
فالقته ميبا في عشر قته امه وان طى بها احنى وكذا لو كان الميرك من ثمانتها ويرجع
على العاصب ان رجع عليه ولو كان العاصب عالما وهو جاهل بمعلو الحد والمهر والى الولد
ولو كان العكس لم يمت به الولد وسقط عنه الحد والمهر وحدت هي يد لو عصب ارضا بزرعها
او عزرها فالزروع والغرس للعارس والزراع وعليه اية الارض للمالك وانزال العرس الزرع
وطم الحفر وارث الارض ان سقطت ولو بذل صاحب الارض قته الغرس او الزرع لم يحجب
على العاصب القبول وكذا لو بذل العاصب قته الارض للمالك ولو وهب العاصب الزرع و
الغرس لم يحجب على المالك بقبوله وان كان في ملكه عزم صحيح او لم يكن ولو عصب الارض العرس
من واحد بغيره في الارض احرى على تلف ان طلبه المالك وعليه ثبوت الارض وارث بغيرها
ومعها غرس ولم يلقه وان لم يكن في ملكه غرس صحيح فالزوج انه كذا اذا ولو اراد العاصب
ملكو

ملكو ومنه المالك لم يكن له العلق وكذا البحث لو من في الارض ولو حصل للدار ورثتها كان
للمالك مطالبة بان ذلك سواء كان له فيه عزم صحيح او لم يكن وعلى العاصب ارث العاصب ولو
طلب العاصب فله ذلك سواء كان له قته بعد التخط او لم يكن ولو كسب في ارضه لزمه
ردّه وفرضه على ما كان ولو منعه المالك وكان في ردّه عزم من اراد ان يرد او كان فله فرضه
ردّه ولو عزم الزاب لينا لم يكن له ارجع ولو جعل فيه تبا كان له ارجع واحد تينه ولو جعل
اخر ارجع ارجع ارجع ردّه بخرافة وللمالك ارجع على كسره ويحتل عدل لانه سف ولو عزم في
الارض المعصوبه برالزب عليها ولو منعه المالك لم يكن له العلم ومان سقوط الغرضها نزول برضا المالك
وعلى العاصب اية الارض منه عصبها الى وقت تسليمها وكذا الكلام احرى سواء استوفى المنفعة
او لم يكن ولو ساقها من الامة فخر اية الارض خاصة ولو ساقها من الامة المعصوب منه بخرافة دار
منه ولو عصب دار بعضها فخله ارجع دارا لحن بعضها وانه مهددة الى حين ردّها
ارث العقب ولو لم يزرع العاصب الارض سقطت لترك الزرع كافر المهر عن العقب ولو
احد المالك الارض من زروعه كان له ارجع العاصب على تلف كالتعديس ولو اراد المالك
ابقا الزرع للزاد من حصاه باق ورجع العاصب صح ولو اراد لغير الزرع وحق الفقه لم يحجب
العاصب على القبول ولو لم يزرع الميرك كالتعديس كان له ارجع العاصب وللمالك فلهما قتل ارضاها
وليس للمالك شيء من الثمن وان كانت موهودة في الحمل للدار والارزاق يملع الغرس وطم الحفر
وارث العقب ولو عصب ثخا مائتي المالك وعلى العاصب ارث ما سقط من الثمن بالمعصف
وليس عليه اية الثمن اذ الامة له ولو ارجع العاصب العرس العار والماله وللمالك الزام ارثا
ما هو المثل فان من المتنازع لم يرجع المتنازع بل لانه دخل في العقد على انه من المنفعة
وسقط عنه المسمى فان كان دفع ال العاصب رجع به ان كان حاملة بالعصب ولو تلف العرس
في ذلك وان عزم المالك رجع على العاصب وان كان عالما لم يرجع على احد ولو عزم العاصب ارجع
القبي رجع بالاجر على المساجر مطلقا والقته مع العلم ولو اراد رجع المعصوب او وكله وكلان
سوق تلفت عن المالك من ثمانتها من العاصب رجع على المستودع ولو كذا ان كانا مملوكين
والرجع لهما لو ضمن المالك وان كانا جاهلين ورجع على العاصب لم يرجع عليها بغيره
والا ارجع وان رجع عليها رجعا على العاصب ولو ارجع ارجع تلفت عند المسعر عزم
المالك فان عزم المستقر مع علمه لم يرجع وان عزم العاصب رجع وان كان جاهلا ارجع

سمي العن على العاصب ان عزمه ولا يرفع العاصب عليه بها ان يرفع المالك عليه وهل يرفع
 على العاصب بالاقع لو عزمها المالك فيه افعال من حيث انه دخل على ان الشاغل له غير موقوف
 ومن حيث انه استغنى ما عزمه وكذا البحث فيما سلف من الابواب الاسواق ولورد ما المستور والمتوج
 على العاصب على ما ذكره في حق العاصب واستقر العان على العاصب ولو وقع عليه لعلم العاصب استقر
 العان على المشتبه ولو كان حائلا غير المالك فان من المشتبه رجع على العاصب بالقي والاقع انه
 عزمه وان عزم العاصب لم يرجع على المشتبه وفي افعال ولو اجبر المعصوم بالرجوع للمالك ان
 استقر العن والاقع وعلمه للعان ولو حارب به فكذا ذلك وعليه اداء العامل ان كان حائلا
 ولو عصبه في بلد فطالب في اخر لزم دفعه اليه سواء كان امانا او عروضا وسواء كان في البلد
 واحدا او اهلها فان كان في بلد الغصب او انفق وسواء كان في حله مونة اهلها
 المروج من العاصب لا يرجع للمهر ولو عصب امة حائلا ماله لم يضمن ولو عصبها
 حائلا اخلت عند العاصب وولدت من ولدها ما كان سقطه من ماله لغيره لعدم العلم بحاله
 على اركان مع عصبه من الامم بالولادة سواء ولدته حيا او ميتا ولو عصب فضيلا بكر
 في داره ولم يخرج من الباب وجب نصف ورثة العصيل والامان على صاحبه وكذا لو دخل
 دابة دارا او سبب من صاحب الدابة ولم يكن اخراهما الا بالنقص وان كان سبب من
 صاحب الدابة او لم يكن منها بفريق عن صاحب الدابة النقص وكذا لو عصب حشيه
 ولم يكن اخراهما الا بالنقص سواء كان النقص اقل من كبر الحشيه او اكثر ولو عصب
 دارا داخلها عصيل او حشيه ولم يكن اخراهما الا بالنقص او اكثر من العصيل ويخرج
 لمحج وكوت الحشيه ولو ادخلها دابة راسها ولم يكن اخراهما الا بالنقص وكوت وحشيه
 صاحب الدابة ان كانت معه عليها او فرط في حفظها ولو لم يكن معها عليها وفرط صاحب الدابة
 ان جعلها في الطريق فلا امان ولو لم يفرط احد منها ولم يكن المالك معها من صاحب الدابة ان
 ذلك لصاحبه ولو باع دار او فيها حيوان او ادوات الحياج الا بالنقص الباب نقض وعنه
 النابح ولو عصب حمارا سلبها دابة فحقت ودفع للحمار الا بالكل ولو عصب حمارا
 الدابة ولو كان الحيوان ادبيا من العاصب فحق الحمار ولو اسلف حمارا وجب حماره
 عن محبوسه فحقت ودفع صاحب الحمار النقص الا ان يكون النقص من صاحب الدابة
 ولو مال من علمه للعان انا المالك والاعزم شانه ذلك في لو اخلت المالك

في الدار

والعاصب في القتي بعد التلف والامنه فالقول قول العاصب الا ان الغالب مع عليه وما
 اكثر على ما القول قول المالك مع الحمي ولو ادعى العاصب ما يعلم كذبه بان يدين ان من العبد
 حبه لم يلف اليه مطالب المحمل ولو ادعى المالك بعد تلفه صف يزيد بها القتي كسيفه
 والمالك العاصب فالقول قول العاصب مع عليه اذ لم يكن للمدعي منه ولو ادعى العاصب عيبا
 فأنكر المالك دالته فالقول قول المالك مع الحمي ولو ادعى العاصب ما يعلم كذبه بان يدين ان من العبد
 زيادة مال المالك زادت مثل تلفه ومال العاصب بعد التلف والقول قول العاصب ولو وجد عيبا
 مال العاصب كان عيبا مثل عصبه وقال المالك عيب عندك فالقول قول المالك الا ان الاصل الصحيح
 مقدم قول العاصب علما بالبراهة وما ان الطاهر عدم العبد ولو عصب حمارا مال المالك محمل عند ذكر المالك
 العاصب فالقول قول المالك الا ان الاصل يعاد على حاله ولو اخلت في رد المعصوم او رد ماله او رد قيمته
 فالقول قول المالك مع حشيه ولو اخلت في التلف فالقول قول العاصب فاذا اخلت طالب المالك المالك العبد
 العن لومات العبد مال المالك ردته بعد موته ومال العاصب قبل موته فالقول قول المالك مع حشيه وقال
 في الحلات لو علم ان هذا النوع كان حازا ولو اخلت في مال العبد من ثوب او خام فالقول قول
 العاصب مع حشيه ان كان على المحج ولو باع شاة او من ان كان عاصبا له وقت بيعه وانه اشترى
 اية بعد ذلك فبطل صحيح اميراث او سبب او عزمها واقام به فبطل البيع لكونه اياها بشارته
 البيع وفل يسمع سبب ان لم يسمع اللفظ البيع ما دل على الملكة والاروت وكذا لو مال بعد البيع
 ما دل على ذلك كان يقول بطلت من ملكي او ارضته ملكي او حوذه كذا هو حسن بطلت لو باع
 عبدا ما ذى بالث ان النابح عصب واقام به بطل البيع ورجع المشتري على النابح بالث ولو لم يكن معه
 فاقول النابح والمشتري كذا وان اقر النابح وصد لم يعمل في حق المشتري وعزم القتي والنابح اخلت
 ما لم يكن مع المشتري فليس له المطالبة به لانه ادعيه والوجه المطالبة ما قبل الاثر من الثمن وقيمة
 العبد وان كان مضمنا لم يكن المشتري استرجاعه ما عاد العبد الى النابح فصح او عزم وجب رد
 محل المالك واسترجع ما اعطاه ولو كان اقرار النابح في من حناره الفسخ البيع ولو اقر المشتري وصد
 لم يعمل في حق النابح ورثة العبد فان كان قد دفع الثمن لم يكن له استرجاعه وان لم يكن دفع وجب
 رد عليه ولو عزم النابح وقت البيع اللفظ ما دل على الملكة لم يسمع منه ما ان اقامها المالك قبل
 الفصل بهاد النابح ولو اكره جميعا كان له اخلتها وان كان المشتري قد اشترى العبد لم يقبل
 اقرارها ولو اجمع العبد اقبل العبد لان محمول الفسخ اقراره لمن دفعه وعدمه لان

على صاحب
 على المالك المالك
 على المالك المالك

الحية من الله ٢ وهذا هو اعتراف بالحربة ان لم اقر بالوقت لم يقبل وكذا لو شهد شاهدان بالعتق
 مع اعتراف العبد والسيد بالعتق سمعت والاقل اقرى واذا حكم الحربة فلما اكد بغيرها شامته
 يوم العتق فان في المانع رجع على الشرع لانه ابلغ وان رجع على المشرى رجع على المانع بالمرضاة
 ولو مات العبد وخلف مالا فهو للمدعي ان لم يخلف واربا والاولى عليه ولو شهد بالعتق اثنان واحدا
 مشهدا احدهما ان عصبه يوم الخميس والاخر يوم الجمعة لم يسم الله وعطف مع من شأ منها بالاشهاد
 لعدما ان اقر بالعصب يوم الخميس وشهد الاخر انه اقر به يوم الجمعة سبب الله ولو شهد احدهما
 انه اقر انه عصبه يوم الخميس وشهد الاخر انه اقر به يوم الجمعة لم يسم الله كقولنا
 المشرى مع حمله بالعصب بطلع ساوه فالأقرب ان رجع نأرش بقصر الاثنتي على المانع ولو بقيت
 المسح في ذلك اقبل الرجع على المانع ما عرفت ان العتق لا يوجب عان الا بالاعتلاف المحمل
 ككاتب السوء ونحوه بطلان الاصل المحمل ومنه وصاحبات العتق
 احد الشريكين حصة شريك في عمارات قابل القيمة سبب اسماها البيع وانما سبب في الاخر كالبياض
 والذئرة والعراصة واشياء ذكروا هل ثبت في المقول قولان اقر بها العقول بغير ثبت في النحر
 والمحمل والاشياء والاحباب بغير اللدني ولو سبب ذلك منفرد الذي على القول ومن علمنا
 من اوجب الشفع في العبد دون غيره من المملوك وكذا السقف في حق عايله مستر كسب
 ممل سقف لاجل الفيل لانه الارض لها مملات ولو كان الرقع لشريك في العلو اقبل السقف
 وعدمها ان السقف في المملات له سبب السقف بها اقبل التمس الا ما طال سقفت
 المقصود كالنهر والحمام والطريق والطاعة ويرى الما ولو كان الحمام او النهر ما اسفل سقفت
 بعد التمس سبب السقف وكذا لو كان مع البر ساكن ارض بحيث سبب البر احدهما او كانت البر
 مشعرة يمكن ان يقيم برين برين الما منها او كان للرجح يمكن قسمه بحيث يحصل الحيان في احد
 العتق او كان فيها اربعة اعمار دار يمكن ان ينفرد كل منها بحرين سبب السقف في الارض
 والشمع الطاهرة وان سبب مع الارض اما الدواب والناعورة فالأقرب وهو في السقف اذا سبب مع
 الارض والاندخل الجبال التي يركب عليها الدلاف السقف الا عند العائل بالعموم ولو سببت الشجرة مع
 مدارها من الارض منفردة بما يحلها من الارض يحكمها حكم الما لا يقيم من العمارات وكسب السقف
 في الارض المقصود بالاشراك في الطريق او ان قسمة اوسع معها ولو سببت الارض منفردة
 عن الطريق او عن الشرب مالا سقوه وسبب في الطريق والشرب خاصة ان كانا مالا للقيمة والاملا

والعتق السقف للمال بالاشراك في الطريق والشرب اذا سبب مع احدهما ولو باع المقوم المشترك
 بغير واحد سبب السقف في المشترك خاصة بحصته من الشربة اما سبب السقف اذا اسفل الحصص بالبيع
 فلا سبب بها اسفل بغير من العقود سواء كان يعرض كالصدق وعوض الخلع والصلح وغير هاتين العقود
 او بغير عرض كالسنة والصدقة وغيرهما ولو كان السقف سبب كايح الوقف وسبب لم يكن للموقوف
 عليه سقف وان كان واحدا ان فلما انه عز ما كمل على الموصوف وان فلما انه ملك الرتبة سبب السقف
 وهو احصاء السيد الميرضى وهو حيد ولو سبب الوقف لوقوع الخلاف الموجب للحراب على اصدار بعض
 علما تا كان لشريك احد بالسقف الفصل الثاني في المشرى ومنه سبب سببات اما سبب السقف الشريك
 بالحصص الماسة العادر على الشربة فلا سبب السقف بالحوار والامانة مير الا مع الاشراك بالطرف و
 الشرب والراجح بغير السقف عن الشربة ولو ما طل او هرب بطلت سقفة ولو اذ في عيب الشربة انطلمت ايام
 فان لم يحضر بطلت سقفة ولو مال ان الشربة بلدا فز انظر بقدر وصوله اليه وزاد له امامه لم يضر
 المشرى ولو دفع العاقر عن الشربة او هربا لم يحجب على المشرى العبول وكذا لو بدل عوضا عنه واذا
 اخذ بالسقف لم يكن المشرى سبب الشفعة حتى ينفذ الشربة واذا اجل من ولم يحضر السقف الميرضاة
 الحاكم الاخذ وكذا لو هرب السقف بعد الاخذ والمشرى الفسخ من عزه حكم حكم سبب السقف
 للذي على السلم وكذا المشرى وسبب السلم على الذي وللذي على مثله وعلى غيره من الكفار وكذا الخبز الذي
 على مثل وعلى الذي من سابعه لم يخر له جزر وكان السقف مالا اخذ الفسخ عند سبب وان كان منهم
 اخذ السقف للممل لم ينعقد ما فعلوه وان يعانف المياحان دون السقف ويرافقوا البيضا لوجه
 سبب السقف وما اخذ الفسخ الممل وسبب الحكم وان احملوا في الاراء والمذاهب وسبب
 للبه دي على القردوي وبالعكس سبب السقف للعايب سواء قرب عيبه او بعدت فان لم
 يعلم بالبيع الا وقت قدومه فله المطالب وان طالت عيبه وكذا لو علم ولم يمكن من المطالبة في العيب
 والامن التوكيد ولو يمكن بطلت سقفة وحكم الميرضى وكذا من لم يعلم بالبيع لعذر حكم العايب ولو
 قدر العايب على الشهاد على المطالب فلم يفعل لم يطل سقفة سواء سافر عقب العلم او اقبل لعذر
 والاحداث انه اذا عجز عن الاشهاد لاسطل سقفة وكذا لو قدر على الشهاد من القدر قوله خاصة
 او عمل من التقدم على بلد المطالب على الاول وكذا لو لم يقدر على الشهاد او اقبل او اقبل او اقبل او اقبل
 من ينفذ الى البركة كما منه من المشف ولو اشهد على المطالب ثم اقر القدر مع امكانه فالوجه
 بطلان سقفة وكذا لو لم يقدر على المسير وقدر على التوكيد مترك ولو عجز عن القدر او حلف به خرا

سبب السقف
 مال الشفعة والحق السقف
 سبب السقف
 سبب السقف
 سبب السقف

لم يسل سيفت ترك القدر ولم يقدّر على الشهادتين من العدد اذ الوكيل لم يفعل بطلب سيفه
ولو كان المرفق السيف من الطلب كالصداق اليسر فهو كالصحيح ولو سلف من الطلب كالحرم فهو كالغاي
في الاسناد والموكيل والمخوس ان كان طلي او من عنده عنده فهو كالغاي وان كان محبو ساجن
تد عليه فهو كالملقود ولو كان للغاي وكيل عام الوكيل فله الاخذ بالسيف مع المصلحة للغاي
وكذا لو كان وكلا في الاخذ وان لم يكن مصلحة ولو ترك هذا الوكيل الاخذ كان للغاي المطالب بها مع
سوا ترك الوكيل لمصلحة اذ لا يثبت السيف للصبي وتولي الاخذ الاول فان ترك الاول الاخذ فان كان
الخط في الترك طلب السيف ولم يكن للصبي بعد بلوغ المطالب بها وان كان الخط في الاخذ لم يسل
السيف ترك الاول وكان للصبي بعد بلوغ المطالب بها والاعتراف على الولد ولو اخذ الولد الخط
بالاخذ لم يكن للصبي بعد بلوغ السيف وان كان الخط في الترك لم يصح الاخذ ويكون الملك باقيا
على المستردي دون الصبي والاول ولو كان وصيا لانسب فباع احداهما بصيبا في تركه الا ان كان له
للاخذ بالسيف ولو كان الوصي شركا فباع حصص الصغير كان له الاخذ بالسيف على الاقوى ولو باع
الوصي بصيبه كان له الاخذ للصغير بالسيف مع الخط وكذا الاب لو باع سقن الصبي المترك مع كون
في الاخذ بالسيف ولو بيع سقن في تركه حل لم يكن لولي ان يخذله بالسيف اذ العكس عليه
بغير الوصي والميراث فاذا اولد لطلعت كبر اهل ان يخذله بالسيف كالصبي اذ اكر ولو عزول الصبي
عن السيف وكانت الخط في الاخذ لم يصح العود كان للوالد الاخذ بها اذ لو كان الخط في الترك
وعفي ثم صار الخط في الاخذ لم يكن له الاخذ والالطف اذ الخ ^{هـ} حكم المخون حكم الصبي سوا ذلك
السيف واما المغي عليه فلا راي عليه حكم الحكم بسطه اقامته واما الملبس فله الاخذ
بالسيف في الترك وليس اخذ ما به الاخذ بها والاعتراف على الاخذ والاعتراف ان اسقاط حق سوا
كان الخط في الاخذ والترك ان يخذله في دمه وليس محجور عليه في ذمه ولم يمنع من دفع ماله في
عنها اذ امكن السقف بالسيف بعلق صفق الغوا ب سوا الحق برضاهم او بدون والملك الاخذ
والترك وليس لسيده الاعتراض ولما دون له الاخذ بالسيف فان اسقطها السيد سقطت وان كرم
العبد وان عني العبد لم ينفذ عنه واذا اشترى شخص في تركه مال المصاربه فله التعامل الاخذ بها مع الخط
فان عني ملك الاخذ ولو اشترى المصاربه مال الفراض فحقا في تركه ربة المال وليس لرب المال
في سيف على الاقوى لان الملك له ولو كان فيه ملك سوا اهل ان العامل ملكه بالظهور اياها الاصاف
الان شرا ما دون منه وان لم يكن ظهوره ربح لم يكن للعامل اعتراض وكان له الاخذ عن عمل ولو كان المصاربه

هذا هو الحق
فيما ذكره
في الاخذ بالسيف
في الاخذ بالسيف

س

سيف والربح في المال فله الاخذ بالمال لان الملك له وان كان فيه ربح وملكه بالظهور مكد كذا وان
ملكه بالظهور احتمل السيف وبعدها كرم المال وان باع المصاربه سقنا في تركه لم يكن له الاخذ
بالسيف لان مقتضى الحال ^{هـ} ثبت السيف من تركه باع احداهما فله الاخذ بها مع المصلحة للغاي
على ان يسل على ما سلف السيف وباع بعضه بغير مطلقا على عدد الدوس وباع الاخر من سيب
في الاراضي والانسب في العبد الا للولاهد والاقرى عندى الا اذ لم يعمل القول ببيعها مع الكرم فانما يثبت
على عدد الدوس ان كان له واحد او ازيد ^{هـ} السحق المحج فاشت الحصة في الحواج وحسن الحسد
من اخذها على عدد الدوس اذ عمل قدر السهام واذا كان الشعاع اربع فباع احداهم وعمل الاخر
بالعامة اخذ الجميع اجمع وليس لها الاقتصار على حقها وقال ابن الحسد لها ذلك ولو كانوا عاشر
محض واحد اخذ الجميع او ترك فان حصة اخذ المصف او ترك فان حصة ثالث احداهما الثلث
او ترك فان حصة الرابع اخذ الرابع او ترك ولو لم يسل السيف في يده الا اذ فاما سقنا اعم حصة الثاني لم
شاركه في الثم وكذا لو باع الثاني في يده حصة الثالث لم شاركه في المفضل ولو بيعت بعض
حصة من السيف لبعض لم يصح ان ذلك عمود لا يصح لغرض من هو عليه كالعصاة ولو امتنع الخلف
من الاخذ حتى يحضر الغاي لم يسل سيفه على اسكال ولو علم سطل السيف وكذا لو حضر
وعفوا وكان للراعي اخذ الجميع او الترك ولو مال الخاف لا اخذ الاخذ حتى احتمل سلطان السيف
لعدته على اخذ الجميع وتركه مكانا لمفرد وثوبها ان الترك اخذ وهو قدوم الغاي فعمل
هذا لو كانوا الثلث فخذ الا اذ السقف كله بالسيف فقدم الثاني واخذ بصيب وهو الثلث
فاذا قدم الثالث اخذ من الثاني ثلث ما في يده بصيفه الا في يده الا اذ وبغض السقف فقسم
السقف على ثلثه عشر ان الثالث اخذ من الثاني ثلث الثلث ومجوعه نصف الال للرد على
ست حارسين بمقتضى السقف وباع السقف اربعة اشترى ثلثه ثلثه عشر للثاني اربعة
اسهم ولكن الشوك سجد ان الثاني ترك سدا ياكل له اخذ وحقق منه ثلثه وهو الثلث دون
على تركه في السقف والا اذ والثلث سوان الا كحاف ولم يترك بعد ما شتا من حقه صحيح ما عني اقيم
مكون كما ملكا بلو حصة واحد واخذ الجميع ثم حصة الثاني فانه ما حصة الثالث وطالب بجزء القتي
ولو رد الا ليعيب كان الثاني الاخذ ولو ورث اخوان دارا او امراها سقنا المصف او فز ذلك كانت
احد ما عني ان يباع لهما بصيب فالسقف من اخذ بهي الحصة بها الا اذ ولو اخذ الخاف
الجميع دفع الثلث وليس له الباقي حصص العاشر والباقي ما دفع ثم حصة الثاني وطلب اخذ المصف

م

ودفع ال اذول نصف الثمان في الشقة صحفا كان ذلك على المسمى دون السفع الاول الا اذا
 لم يرد في الاخذ من جعان معا على المسمى والاربع احد ما على الف و اذا اقيم الحاضر ان يصف
 بعض الغائب واحد الشريك غائب احد من المسمى فان كان له ما قبله الحاكم من جهة الغائب المثلث
 ولو لم يكن حاكم اسطر حتى يقدم الغائب لانه موضع عذر وكونه احد المثلث من شركه اسحق السفع
 الثالث خاصه ان المسمى لا يحق على نفسه شيئا ويحمل اسحقا لانه شركه والعول ما صدر به
 بل ينفذ الشريك من اخذ حقه وحسبه سبب لشركه المسمى قدر نصيبه لا غير او العفو دون
 مال المسمى قد اسقط سق حتى اخذ المخرج او اترك لم يصف الاستقرار ملك على قدر حقه فحرف
 السفع اذا اخذ بالسفع مع عاقد ما من حقه وكذا اذا اخذ الحاضر المخرج مع حقه الف
 معال له الاول حذ الكلا اودع فقد اسقطت سفق لم يكن له ذلك وليس للمسمى حله
 بعض الصفة لو اخذ الشريك بعض ولو باع الشريك من ثلث صفق بثلثه اخذ المخرج
 الاخذ من اثنين من واحد انما ينزله عقود فاذا اخذ نصيب واحد لم يكن للاخرين عاركة
 في الشقة ولو باع من ثلث في عقود منفردة مع علم السفع فله اخذ المخرج وان ما ضا ما كان اخذ
 نصيب الاول لم يكن للاخرين مشاركة في السفع وان اخذ نصيب الثاني وعفا عن الاول شاركه
 الاول في السفع وان اخذ من الثالث وعفا عن الاولين شاركه وان اخذ من الثاني لم شاركه احد
 منهم لان املاكهم قد اسحقها بالسفع واسحق عليه بها سفع ويحمل شركه الثاني في سفع الثالث
 لان السفع يحق بالملك لا بالعقد وشاركه الاول في سفع الثاني والثالث ولو باع اسان من ثلثه فله
 عقود اربع بثلث السفع احد المخرج والبرج والصف وثلثه الارباع وليس لبعضهم سفع الاسعال المبيع
 السهم دفع مساوي الاخذ المأخوذ من ولو وكذا احد المثلث شركه في بيع نصيب مع نصيبه ما عا
 لو اخذ ملى شركه بالسفع مما دون احد ما وعنه الفروع لما ساق حل القول بسوت السفع ح الكن
 وكذا باع الشريك لو اخذ نصف حصته لو اخذ مع الباقي عليه او على غيره مع علم السفع كان له اخذ
 المخرج والاول خاصه والثاني خاصه وكذا الوباي من اكثر من اثنين ح قال السيد المصنف ان الامام الحسين
 وحلفاءه المطالبه بسفع الوصوف التي سطون منها على الماسك او على الماخذ وصالح المثل وكذا اذا
 ناطق لم ينفذ وقف من وصي وولي لان المطالب سفع مع انه قال ان السفع لا يبيع الا بالكثر مال ابن
 ادرين ان كان الوقف على جماعة المثل او على جماعة من باع صاحب المطلق ليس لاي واحد من الوقف السفع
 والواليه ذلك ان ياده الشراكه انش وان كان على واحد من ذلك الفصل الثالث من كفته الاخذ

خبر

بعض الصفة لو اخذ الشريك بعض ولو باع الشريك من ثلث صفق بثلثه اخذ المخرج

دفع حيا آ ملكه السفع الشقة احد وكل لفظ دل على ان من قبل اخذته بالمراد ملكه او نحو
 ذلك وهل تلك المطالبه الاقرب انه الملك والام سقط السفع بالعفو بعد المطالبه ولا يقدر الملك
 الحكم حاكم نعم يعتبر ان يكون المثلث والصف معلوم ولو كان احد ما عمو لا على اخذ الشقة لها
 كان او اخذت السفع بالثلاث فما كان لم يصف وله المطالبه بالسفع مع معرف قدر المثلث والمبيع
 ما كان ثمة است اسحق السفع الاخذ بالسفع بعد العقد لا قبله اجماعا وهل يوقف على بعض
 الخمار الذي للمبايع مال السفع لا نعم ومنه قوله من حيث ان في الاخذ اسقاط حق البايع من السفع والزام
 السفع في حقه بغير رضاه وقال القرون لا توقف لانه المكدا سفل بالعقد ونحن في ذلك كره المصنف
 لو كان الخمار للمسمى خاصه فان السفع يثبت فان باع السفع حصته في من خمار البايع عالم المبيع
 الاول سقطت سقته وثبت السفع فيما يلى للمسمى الاول ويخرج على قول الشيخ سوبه بالبايع
 لعدم الاسعال عند ولو باع فله علم بالسفع الاول سقطت السفع لانه ان لم يصفها فان حق
 من ملكه حمله على ما كان والا كان له السفع على المسمى الاول والمستهز الاول السفع مما باعه
 الشريك نحو اخذ من علم ما كان استراط الفوق في السفع للعالم المسمى مع العلم بان شرطه لوافر
 المطالبه مع علمه ومكته من المطالبه بطلب سقته ولا يصدر المسمى لعدم استقرار ملكه وسفع
 من الموقوف بالعاره وقال السيد المصنف وان لم يصفه وان ادرى اسقط السفع الا بالاسعاف
 وان بطاولة الرمان لانه من مال ولا سقط بترك طلبه كغيره من الموقوف ثم اجاب السيد بان المسمى
 سفل للسفع سلم المبيع فاما ان يتم لثلاث شقته فسد الفرض المسمى ونحن في ذلك بالمتوقف
 فقل قول الشيخ لو لم يطلب مع امكان بطلت سقته وان كان في المجلس ولو فرها العذر لم يل ان
 يعلم للموقوف ان السفع اوله حوج او عطش حتى ياكل او يشرب او يطهر او اعلان باب اد
 للخروج من الحمام او لودون دغيم ويصل متائيدا او لمشهد عان جماعة يحاف فوهم لم يطل سقته وكذا
 كذا عذر لمخف عن مباشرة الطلب وعن التوكيد والحب ان تجاوز عاداته في المشي والفتح والعبادة
 الوهبة او المندوبه وحاز الصبر حتى يثربا ولو دخل الوقت صبر حتى يتطهر ويصل الصلوة يبينها
 ولو علم بالسفع ما فدا وذر على البايع او التوكيد فاسفل بطلت سقته ولو عجز عنها لم يطل وان لم
 شهد المطالبه ولو كان المسمى حاضر عندك في هذه العواله امكنه مطالبتك من غير استئصال
 عن اسعاف بطلت سقته ان لم يطلب واذا كان المسمى عايبا ومري من حوائج مشي على عاداته
 فاذا لقته بما بالام ودعاه عقتب بخير العادة ولو اسفل بطلام او اسكت لغزاه بطلت

سعة ولو اجبر بحجر بالبيع وهذا لقولنا ان قلت على حدة ولم يطالب بطلب سعة ولو
قال المصدق وكان من حكم سعادته كحل عليه بطلت سعة وان كان من العمل بقوله كالمص
والعاقب والواحد العدل لم يطل ولو وجد من غير ذلك ولم يطالب وقال انما ترك الطالب في اللد
الذي فيه المبيع او لاخذ الشقص في موضع السعة بطلت سعة اذ ليس ذلك عذرا
ولو قال سبت فلما ذكر الطالب او سبت البيع بطلت لانه خيار على الفور اذا اصر سنا بطل
ويحتمل عدم الطل ان عذر وكذا التردد لو ما حلت استحقاق السعة مع امكانه في حقه
لو اظهر المشتري له ان التردد اكثر مما وقع عليه العقد فترك لم يطل سعة ولا استحقاق التمس
بان لم يترك الا لكثير التردد وكذا لو اظهر ان المبيع بهام قليله ما تكرر او بالعكس اذ ان التردد
مبان دما نرا او بالعكس سواء ورعها او لا وان التردد بعد ما ن عرضا او بالعكس او نود
من العرض مبان عن او ان المشتري استراه لنفسه مبان لغرض او بالعكس او ان اشترى الواحد مائة
لاثنين او بالعكس او ان استراه لنفسه مبان الا او انه استرى الخرج ثم مبان انه استرى نصف
سعة او ان استرى نصف ثم مبان انه استراه اجمع نصف او ان استرى الشقص من ظهر
انه استراه هو وغرض او بالعكس ولو اظهر انه استراه ثم ترك مبان اكثر او انه استرى الخرج ثم
ترك مبان شرا السعة به بطلت سعة **هـ** السعة باخذ الشقص بالشر الذي وقع عليه العقد
وسله او لا مان امتنع لم يحجب على المشتري السلم حتى يصفى فان كان التردد مسلما كالذهب والفضة
وعزما اعطاء السعة مثله وان لم يكن مسلما اختلف علماء ما لاكثر على ثبوت السعة وما اختلف
بقضا وعليه دلل رواه على باب الصحيح والصادق ملو ولا ينافي عمل التردد وهذا الاصل
وعمل القول الاول احد سبب التردد العقد وليس للسعة سعة بل باخذ الخراج بكل
الشر او يدع والالزام ما نخر المشتري من دلاله او كاله او اقره حافظ او غير ذلك من الحوز وماخذ
الشر الذي وقع عليه العقد سواء كانت فيه السعة اكثر او اقل ولو كان البائع مضيا بغير التردد
محي سواء كان للوارث او لغرض ولو باع ما لا يملكه في ما يملكه التردد وكان التردد من المثلث فان وقع في
البيع في الخراج والسعة اذن بالسعة بذلك التردد ولا يمنعها كونه مسترخضا وكذا ان لم يخرجه
واجاز الورثة وان لم يخرجه بقدر المثلث وبطل التردد مستحق المشتري ما ن اخذ كان للسعة اذن
ما حصل له بالبيع والمحاباة بالسعة على التردد وان مخرجه السعة كان للسعة الاخذ كما لو رد
المشتري بالعيب ولو زاد المشتري في التردد او بفضه البائع بعد العقد وايضا الخيار فهو
او

او ايجلا لا سبت في حق السعة بل يدفع كما لا يثبت من غير زيادة والعصان وكذا لو كانت الزيادة في
من الخيار او الشقص وقال السعة بلحق العقد بناء على ان الاسعار ما مضى الخيار ولو لم يثبت
وسحب على قول الشر لو كان التردد غير مثلي وجوب السعة يوم افضا الخيار ولو كان التردد بغير التردد
موان احد ما جبر السعة من دفع التردد عاجلا واخذ الشقص وبالصبر الى الاجل واخذ التردد
في محله ودفع التردد بعد الاجل والثاني اخذ الشقص عاجلا وامامه كمنه لما لم يدفعه عند الاجل
ان لم يكن مسلما وهو الاقوى عندي واذا اخذ السعة بالاجل مانت السعة او المشتري على التردد
المست من مبادون صاحب والمحب على المشتري دفع الشقص ما لم يبدل السعة التردد الذي وقع
عليه العقد ولو باع مفضا مفضا مفضا الى السعة فيه صفقة سعة السعة في الصفقة
من التردد والالتصاف في الاخر والاحراز للمشتري هنا لان سعة السعة محدثا ماسحقات
السعة ولو باع مفضا من مفضا مفضا فيها السعة لو اخذ صفقة وشركا مبادون غير شر كذا
فلما ان اخذوا بغير التردد على قدر العتق ولو اخذوا مبادون الا في وجه وليس له اخذ الخصب
ولو كان الشر كذا مبادون فله اخذها وتر كذا مبادون مبادون الا في وجه ولو استراه مبان ودفع عرضا
سوى عشرة لم يمس السعة ما به او ترك **و** تصرف المشتري في البيع قبل اخذ مبيع وان باع بالبيع
غير السعة من دفع البيع واخذ بالبيع الاول سببه ومن افضاه والاخذ من الثاني والبيع الاول
وكذا لو باع الثاني على الثالث ان اخذ من الاول البيع الاول ان اخذ من الثاني البيع الثالث
خاص وان اخذ من الثالث لم يمسح شي ما اذا اخذ من الثالث دفع اليه التردد الذي استرى به ولم
يرجع على احد وان اخذ من الثاني دفع اليه التردد الذي استرى به ورجع الثالث عليه ما اعطاه الا
ببيع عقده ولو تصرف المشتري بما لا يحب فيه السعة كالوقوف والهبة والرهن وجعله مجبرا
مليغ مخرجه ذلك واخذ التردد الذي دفع عليه العقد وماخذ السعة الشقص فمن هو في ذلك
ويستحق عقده ويبيع التردد الى المشتري لا الموهوب ولو باع الماسع لم يفسد السعة ولتسعة
في الامالة والذكر باق على المشتري وكذا لو رد المشتري بعيب ولو رد السعة بالسعة ما لم
لم يكن له بالامالة سعة الا انها مخرجه السعة ولو باع البائع السعة الا اماله فاما لم يمسحها الا
ببببب المعادون في بيع لو باع اياه **ز** السعة اما ماخذ من المشتري ودركه عليه ولو اظهر
الشقص سمح ببيع التردد على المشتري ورجع المشتري على البائع وان وجد مفسدا ولم يرد على
المشتري او اخذ ارشته منه والمشتري رد على البائع او ماخذ منه الارش سواء كان الشقص

الشيء في الذمة وإن كان العين رجع بقية الثمن ولو أمد السبع للمسري دون البائع بطلت
السفحة ووجب على المسري رد عين الشيء الذي دفعه إلى البائع أو قيمته وسيل السقف
مع نزاع أنه للبائع فمسري العقد منه وسيل رمان ولو أقر السبع والبائع واليك
المسري رد البائع إلى على صاحب السفحة وليس للبائع مطالبه المسري متى دان أقر
السبع خاصة بطلب السفحة ولا ينفق في هو المعادس ولو كان الشيء غير مثل فوجد البائع عيبا
فردّه قبل أخذ السفحة احتمل تقديم حقه إن في أخذ السفحة إبطال حق البائع من العقد
السفحة بطلت الزالة الضرر فلا يراد بالضرر وتقدم هو السبع لسبق حقه والأقرب الأول
لأن حق البائع سبق الإسداء إلى وجود العيب وهو محقق حال البيع والسفحة بطلت بالبائع
فإن لم يرد البائع المعيب حتى أخذ السفحة كان له رد الشيء وليس له استرجاع البيع إن السبع
ملك بالأخذ فلم يملك البائع إبطال ملكه ولكن رجع بقية العقد ورجع بمحمته وهل يرد لعمان
بمحل ذلك لأن السبع إنما أخذ بالثمن الذي استقر عليه العقد وذلك متى العقد ما كان
دفع أكثر رجع الفضل على صاحبه ولو لم يرد البائع الثمن ولكن أخذ رثته فإن كان السبع دفعه
الشيء بمسار مع المسري عليه بما أذن من أرثته وإن كان دفع بمحمته صحح المرجع المسري على
السبع متى أنه دفع ما وقع العقد عليه صححا ولو عفا البائع عن الأثر لم يرجع السبع
على المسري لأنه بمنزلة إعطاء بعض الثمن ولو عاد الفضل إلى المسري ملكه مسافرا كبيع
أو عيبه أو غيرهما لم يكن للبائع أحد وليس للمسري ردّه على البائع بدون اختياره ولو عفا
الشيء الموقوف على الوفاء أصح من ثبوت السفحة مطلقا ورجوع البائع بقية العقد سقوطها إن لم
يكن السبع مضافا لثمن البائع حيث يرد السلم سقطت السفحة المفقودة عليه
أو لو أذعن مع نصيب بغيره على أحسن ما لم يرد حلف المحلّي مع عدم البند وهل يثبت
المسري في السفحة بالشيء مع إن البائع أقر بحقق ما سقطت منه ما كان الإذحق
ويعمل سقوطها إلا بما دفع البيع ولم يثبت وعلى الأول ما أخذ السبع من البائع وما أقر إليه
ودركه على البائع ويحمل مع إكثار الجنى أسفا كسحقان تحاكم السفحة والبائع للمسري بسبب
البيع في حقه والعهد عليه أن مقصود البائع الثمن وقد حصل من السبع ومقصود السبع
أخذ العقد وجان العهد وقد حصل من البائع فلا مانع من التحاكم لكن الأقوى عند الأول
فإن أقر البائع نصف الثمن من المسري بقر الشيء الذي على السبع الذي عيبه بعد ما فعل الحاكم

فإن

فإن ادعاه البائع أو المسري دفع إليه وإن ادعياه فاقوا المستري بالبيع واليك البائع القصد
نحو للمسري الامور البائع له به وإن البائع الذي في هذا الشيء إنما سعى على المسري وأعرف
بالعقد منه في لو أذعن باعترافا شركه عنه طلب منه بحريته الذي عوى مع المالك
الذي فيه السفحة وقد رجع العقد والشيء ودعى السفحة منه ما إذا فعل سيل المذني عليه فإن
اعتذر في زعمه وإن أنكر وقال إنما أهدته أو ورثته فلا سفحة على القول بوله مع المير وعدم
البند ولو نكض مضى عليه أما مع من المذني أو بدو بها ولو مال استحق على سفحة والقول بوله
مع المير وكفنه للمنفذ على موله واليك على المير على أنه لم يستر بعد ولو نكض مضى على سفحة
ويعرض عليه المير ما إن أحد دفع إليه والأصل بعينه في رد السفحة إلى أن يدعيه مدفع إليه
وأحد الحاكم له متى ادعاه المسري دفع إليه ولو اعترف بالشراء واليك البائع والقول بوله
مع المير ولو مال استرثته لعمان وكان حاضرا مان حذره بطلت السفحة عليه ولو مال هذا لكل
لم استرجع أسفحت الحكومة إليه وإن كذبه حكم بالشراء للمقدّم وأخذ منه بالسفحة وإن كان عابيا
أخذ الحاكم ودفع إلى السبع وكان الغائب على محمته ويحتمل عدم الأخذ إلى أن يحضر الغائب
ولو مال استرثته لو لدى الصغير أو لمن له عليه ولأنه لا يملك عدم السفحة لسبوت الملك للطفل
والعيب السفحة ما أقر الولي وبثوبها لأنه ملك الشراء له صحيح إقراره منه والأقرب الأول
أما لو أقر بعد اعتراؤه لما شراؤه لغيره لم يثبت فيه السفحة إلا بالبدن أو إقرار الحاكم
بعد حضوره والعيب بعد ثبوته ولو كان الشريك عابيا ما في الحاضر على من حلف الغائب
في ذلك أنه استراه من الغائب فحذره أصح من أخذ بالسفحة لأن من العرق بين يده في
بصرفه وعدمه لأنه أقرار على غيره والأقرب أقوى وكذا لو باع الغائب وأذعن أن الغائب
فإن أوجبنا السفحة وتقدم الغائب فأكبر البيع أو الأول فقدم قوله مع المير وأخذ السبع
وطالب ما لا بد من ثبوتها فإن طالب الوكيل رجع على السبع للمنفذ لما دفع في ذلك وإن طالب
السبع لم يرجع على أحد أما لو أذعن الوكيل الأول فباع فاضد الشريك بالسفحة استقر
العهد على الوكيل لأنه غار فإن رجع الغائب على السبع رجع السبع على الوكيل وإن رجع
على الوكيل لم يرجع على السبع ولو أذعن على الوكيل أنه استري الثمن الذي في ذلك فبال
أما ما أوكيد أو مستودع قدم قوله مع المير ولو كان المذني منه حكم بما لو نكض أصل العضا

السبع

عليه انه لو اقر بعض عليه ولو اذ في رجل سقى في سقف استراه فأكبر الحري ملكه
المذني بالوجه عدم الكفا باليد وبغير ان الله ما ان اذ في علم الحري حلف الحري على
بني العلم ولو تكلف في عليه ولو اذ في على شركه شرانصيه من زيد مصدق زيد واكبر
الشركه وقال له ورثه من اي ما قام المذني بيه سبق ملكه زيد لم يبق السقف انما لم يحد
بالبيع واقرار زيد على النكر للبيع النفل ولو اذ في كل من شركه النفل على صاحبه شيئا
عن زمن الملك فان قال الدفعه والسقف انما لم يبق ملكه سابق في ملكه متحد وان اذ في
كل منهما سبق حكم لمن دام الله ولو اقام الله بعارضتها بمحمل النزاع وسقوط السن
سبق الملك من كاد لو لم يكن لهما منه فمبادعوى السابق واللاحق وان انكر حلف و
سقطت دعوى الاول ثم سمح دعوى الثاني فان انكر الاول وحلف سقطت دعواه ايضا ولو
نكل الثاني عقبته دعوى الاول على الحري مضى عليه اما حرم صاحبه اذ يدعيها على الخلاف لم يسمع
دعواه ان يصح قد استحق ملكه ولو حلف الثاني وملك الاول مضى عليه ولو اقام احدهما
منه بالشرع لم يسمع حكم بالعدم العائد ولو اقام منه على شركه بالاسماع فامام الشركه
منه بالاثبات مال البيع بقرع بينهما ولو اذ في الشركه الادعاء فذهب منه الضيق لعدم الثاني
من الادعاء والاسماع ولو شهدت بالاسماع مطلقا وشهدت بالافوى ان المودع اودعه فانه
ملكه في ماله ماله قال الشيخ لا فذهبت منه الادعاء لغيره ما بالملك وبكاتبه المودع فان شهد
بعض منه وسقطت السقف وان انكر مضى بالسقف ولو شهدت منه الضيق ان البايع باع وهو
ملكه وشهدت منه الادعاء مطلقا مضى بالسقف من غير رايحه المودع ولو اذ حلف المسامحة
في البيع فقال البايع العائن وقال المشتري ارف فذهب قول البايع مع اني اذ لم يكن هناك منه ماخذ
الا انني لم ادرى بالبيع اخذ منه الف وسواء في الحاكم بالف او لا ذلك البحث لو اقام البايع
منه ولو اقال الحري صدقت منه وكنت اما كذا او ما سيلم بعيل رجوعه ولو اقام احدهما
الحري والسقف في البيع بالقول حول الحري انه الذي سرق انني من يدع ولو اقام احدهما
منه حكم له ولا يقتل شهادة البايع الاحد ولو اقام الله فالوجه القضاة السقف انه
الخارج ولو كان الاحلاف المسامحة واما كل منهما منه مال البيع بقرع وليس محمد
ان القول حول البايع مع يمينه اذ كانت للعه موجوده فالله على الحري

ولو استر سقضا بعوض واحلها في قننه وبغير ارضاره والقول قول الحري كما لو
في مدر الشري لو مال العلم ممتة والقول قول مع التمس فاذا حلف سقطت السقف
السقف بقرع كمال اموال مال السيد وكذا احصاء المصدق وقال الشيخ ان الورثه لروا طمحه من زيد
وهو يتزى والاذل اقوى سوا كان الميت بطلب بها ادلا وعلى احزنا سئل الحق اجمع الورثه
على حجب موارسهم ملان وجه التمر مع الولد فان ترك بعض الورثه صدق عدم الحق على باقي الورثه
ولو لم يكن لم لا اخذ الجميع ان التزك ولو مات معلن ولا سقف قد باع شركه كان لورثه المطالبه
بالسقف ولو كان للميت دار مبيع بعضها من فادسه لم يكن لوارثه السقف الا بالحق الحق على نفسه
ولو كان الوارث شركا للموروث مبيع بصيب الموروث في الذين لم يكن لوارثه سقف الا بصيب
الموروث اسفل ال الوارث مال الحق على نفسه السقف ولو استر سقضا مفعوعا ووقع به ثم مات
مفسخ احد لعدم حق ودفن التزك ال الورثه سطل الوصيه حسنة لعل الموصي به ولو وصي
رجل سقف ثم مات فباع الشركه قتل ببول الموصي له فالوجه ان للوارث السقف الموصي له
لعدم الاسعال قتل العبول ولو كان قد قتل الوصيه في حياته الموصي كان له المطالبه وعند من
يقول ان علما ساعا الوصيه بالموت حاضه بالسقف الموصي له فاذا اقبل اسحق المطالبه والحق
المطالبه قتل العبول لعدم العلم باسعال الملك اليه واما علم بقوله فاذا اقبل عرف ملكه وان د
تب ان للوارث وحسبها الاقرب ان للوارث المطالب ان اصل عدم العبول وسال الحليم
فاذا طالب الوارث ثم قتل الموصي له بالسقف له والبد من طلب من الموصي له ان الطلب اذل
قد ظهر ان من غير المسحق وعلى القول اذل لو طالب الوارث بالسقف فلم الاقد فاذا اقبل
الموصي له اخذ الحق الموصي به دون المفسوخ ولو لم يطالب الوارث حتى قتل الموصي له بالسقف
الموصي له لسيوت السقف قتل ملك وهل يحقها الوارث يعني على البايع الشركه قبل على بيع الاول
والمراد عن فقه سئل اموال ال ورثه فلو استر سقضا لم يسمع والسقف لشركه اما لو كان
عن غير فطخ فان قضائه محبة فلو استر سقضا لم يسمع والسقف ولو سقض في شركه المراد
وكان المشتري كافر اخذ السقف ولو اراد السقف الحليم عن فقه قتل ملك من الطلب فالوجه
اسعال السقف ال وارثه اما لو ملك ولم يطلب ثم مات استر على القوريه ولو كان عن غير فطخ كان له
المطالبه من الشركه الكافر لا المسلم ولو كان بطلب بالسقف قبل ارتداده فالوجه ان باع في الموصي
واذا مات الحليم قبل المطالبه فان لم يتمكن من الطلب اسفلت السقف ال ورثه وان كان قد تمكن فان

كان قد رخص بالبيع ما لا يفسد وان لم يعلم حاله استغنى عن الفوريه ولو لم يحلف الفسخ وارثا لم طالب الامام
ولو اسفلت الصفه ال وارثه يعني اصدما لم طالبها الا في ما مات الطالب فزرتة العاني فله اخذ
الصفه بها ^١ لو باع الفسخ بصيبه مع علمه ببيع شركه بطلت سعته وكذا لو باع البعض
ان لم يسلط ان الصفه مع الكثر وان اقتناها احتمل السلطان ايضا ^٢ ان اسقط ما سلق بذلك البعض
فاسقط الجميع لان الصفه لا تنصف والصحى ^٣ ان قد بقي بصيبه ما سحق به الصفه في جميع البيع
لو اسند ملكا لربي وحصل للمري الاول على المري الثاني الصفه في المسقط على قدر سقوط
سقط الباقي الثاني وان لم يعدم السقوط فله اخذ الصفه للمري الاول وهل للمري الاول
صفه على المري الثاني في العمل من حيث ان شركه وان ملك بوجه الصفه فلا واحد الصفه به
وعلى قدر السوت له الا قد سوا اخذت الجميع بالصفه او الاول والباقي الثاني الا اخذت المري الاول
بمن البيع الصفه ملك فتل على البيع الاول قال الشيخ ^٤ لو اسقط سعته وبطلت سعته
لزم له السب وهو الملك الذي يحذف الضرر بسببه وعلى من له البيع الثاني اخذ الصفه من
المري الاول فان عفا عن المري الثاني فان اخذت المري
الاول الاخذ من الثاني في اجمال ولو باع الشركه بشرط الحمار للمري ثم باع الصفه بصيبه
الصفه للمري الاول لمحقق الاسعال بالعقد ولو كان الحمار للبايع او لهما فالصفه للبايع الاول
بما عمل ان الاسعال اما يحصل باعضا الحمار ^٥ لو لم يسل الصفه للمري يعني ما استرته او هبني او
ملكني لو قامني بطلت سعته ولو قال صحتي على الصفه على ال فالوجه انها اسقطت ^٦ ان لم يسلها
واما رخصي بالمعاوضه عنها ولو صلت عنها بعوض صح وبطلت الصفه ^٧ ان من الحقوق المالمه صحت
المعاوضه عليه ولو قال اخذ نصف الصفه بطلت سعته ^٨ ان رك البعض سقط ولو قال اشرك
فيل البيع قد اذنت في البيع لو اسقطت سعته وما اشبه ذلك لم يسقط سعته وله المطالبه بها
مضى وجد البيع ولو توكل الصفه في البيع لم يسقط سعته ايضا وكان وكلا للبايع او للمري على
اشكال من ايهما الرضا بالبيع ولو قال اشركه بصف بصيبه مع صف بصيبه فبطلت الصفه
لكل منهما في البيع من بصيب صاحب ولو في الصفه المذكور عن البايع او عن المري او شرطه
الحمار فاحدا ايضا البيع لم يسقط سعته على اشكال من ايهما ^٩ ان العقد به فاشته البايع ولو
شهد على البيع او اذرك للمري فيما استرته او للبايع فيما باع او اذن للمري في الشراء او للبايع في البيع
لم يسقط سعته على اشكال ولو شهدا ان الصفه بطلت الصفه لم يفسد البيع ولو قال استرته

است

البيت الثم والاسنه والفقول قوله مع العلم بطلت الصفه ولو قال لم اعلم ملكه الثم لم يكن جوابا
محميا وكلف جوابا عن وقال الشيخ ^{١٠} برز الثم على الشفع ولو كان المبيع في بلدنا فافتر المطالبه
توقفا للوصول بطلت الصفه وكذا لو لم يسل الصفه لثم المعرف قبل مضى لطلان البيع ^{١١} لو كان الاحتياط
الاسقاط الصفه وسقط الصفه به وذلك لان استرته بالف وربه عن بيع ما به سقى الذي
برز المري ما به او دفع عرضا عنه يادى ما به للشفيع الاخذ بالف او التزك او استرته البايع من
المري عبد امت ما به بالف ثم سقى الصفه ما بالف او استرته جاز من الشفع ما به ثم هب
البايع الباقي او هب الصفه للمري ويعوف المري عن الهبه بالتم وان طالع اصدما ما به او اطاع عليه
مطالب صاحب ما اطهر له لرب في ظاهر الحكم ويحرم عليه في البايع ان صاحب اعاره في العقد للمواظ
ولو عاقد في البايع يشره واطهر اكثر منه الاسقاط الصفه لم يجر اجازة وكذا لو ادى في البايع
واطهر الاسقاط بغير البيع كصلح ارضه او اقر له يجر ^{١٢} لو عاقد ان الصفه سقطت مع كثره الصفه
عند اكثر علماسا واسمها افرز ولو استرته سقطت صفه ما في عقولهما وشهد له الزم يعمل
ان يطلب ثمن الصفه عليه فان عفا عن الاهد بوزنه ثمانية ثم شهد لم يقبل لاهل اذنت للمري
مصاركا لعاسق اذ اذنت بصادقة ما به واعادها ولو عفا عن قبل الشهادة ثم شهد بطلت ولو اذني
عليها فافكر او حلفا بعت الصفه وان حلف اصدما وبطلت الا فان صدق الحالف المالك على عدم
العفو لم يعفو ^{١٣} ان من كان الصفه بينهما ولو اذني عفو فمكمل بطلت الصفه سواء رثا الصفه
او كما اشرك ولو شهد احسن بعفو اصدما حلف الا فبطلت الصفه وان عفا الا فبطلت المري
ولو كانوا ائمة شهدا بان بعد عفو ما بعفو الثالث قتل ولو شهد البايع بعفو الصفه بطلت
بعد صف الثم لا قبله لاصحال فقد استرحح المبيع لو بعت فليس المري ولو شهد لم يدره او مكاتته
المشروط بعفو صفه او شرأني لمكاته منه صفه لم يعمل ولو كان مطلقا قتل ولو باع اسان لواحد
كان يسلح اصدما بصيب اصدما ولو فاض احد الثلث الا فاسترته نصف الثلث لم يكن لهما
صف ^{١٤} ان احد صار رب المال والآخر العاقل فباعا لشركه ولو باع الثالث ما حصص على احسن بصيب
لما الصفه ولو باع احد الثلث حقه على احسن مطالب احد الشركه فقال المري اما استرته لشركه
لم يؤثر في اسحقاق الطالب لسوت الصفه بينهما سواء استرته الا احسن لصفه واصدما فان رك المطالب
بنا على ذلك لم يطره الكذب لم يسقط سعته ولو اخذ نصف المبيع المخبر ثم تبين الكذب وعفى الشركه كان
له اخذ الباقي لان اصدما على اخذ النصف مبني على الحذر ولو استرته من اخذ الباقي اعمل سقوط

٢

٩٩

حقه منه الذي اذن ان لا يملك بعض صفق المشتري وعدم سقوط الاقرار المشتري
 اسمعاقه للصنف فلا يملك برجوعه عن اقراره ولو انكر المشتري كون الشراء وعن سفته
 واصد المشتري على الاقرار للمشتري فليس فيه احد المحج لعدم المعارع والاصح على الصنف
 الاقرار المشتري ولو مال احد الشرك للمشتري شرا او كباطل وقال الاقراره صحيح فالسفة كلها العرف
 وكذا لو مال لم يستره بل اصبه وهذا في الاقرار على الشراء ولو عفا احد الصنفين على البيع و
 عفا عنه المشتري او بطل في البيع او الشراء وقال الصنف في ذلك ثم فزت على الآخر ولو اعتقد ان
 صنف من افعال الحاكم حكم بسقوط الصنف ففزت على الآخر لا باسقطت حكم الحاكم ولو باع احد
 الثلث نصيبه على الثاني ثم باع الثاني على اخني ثم علم بالثالث فان اخذ بالثالث الثاني اخذ جميع ما في
 يد مشتريه لانه لا شريك له في بيعته وان اخذ بالاول اخذ نصف البيع وهو السدس لا بالمشرك
 شريكه بما اخذ نصف السدس من المشتري الاول ونصف من الثاني لانه لا شريك له في بيعته وكا
 صف ولما باع الثلث وفي ذلك ملان بعد باع نصف ما في يده والسفح صحيح في ما في يده وهو
 السدس صار نصيبا في يد ما يصف بما اخذ من كل منهما نصف السدس ويدفع ثلثه الى الاول
 ويرجع المشتري الثاني على الاول يدع الثمن من ابي عشر ويرجع الى اربعة للصنف النصيب
 ولكل منهما الدرع ولو اخذ ما اخذ من اخذ جميع ما في يده الثاني ويرجع ما في يده الاول فله ثلثه
 ارباع الذي اراد وشريكه الدرع ويدفع الى الاول نصف الثمن الاول ويدفع الى الثاني ثلثه ارباع
 الثمن الثاني ويرجع الثاني على الاول في برح الثمن الاول لانه ما اخذ نصف مشتري الاول وهو
 السدس فيدفع اليه نصف الثمن وقد جازى هذا النصف في يد البايع وهو ربح ما في يده
 فاصل منه ويرجع الثاني على الاول ثلثه ونق الماخوذ من الثاني ثلثه ارباع ما استراه
 فاحدها منه ويدفع اليه ثلثه ارباع الثمن ولو كان المشتري الثاني هو البايع الاول لم يحصل
 الحكم ولو كانت الدار من الثلث للاحدم النصف وللآخر النصف فاسترى صاحب النصف
 من لحد ما جعه ثم باع ربعا مما في يده الاخني ثم علم الشريك ما اخذ بالبيع الثاني احد
 جميعه ويدفع الى المشتري ثلثه وان اخذ بالاول فله ثلث البيع وهو نصف سدس لان
 المسح كله ربع فله نصف سدس ما اخذ ثلثه من المشتري الاول وثلثه من الثاني وعجز حكم
 من سته وثلث النصف ثمانية عشر ولكل واحد منهما ربعه على استري حاجب النصف ربع
 ستة السفة منه ومن شريكه ارباعا لانه لا شريك له لهما ثلثه ملما باع صاحب النصف ثلث ما في يده

البايع

حصل في المبيع من الثلث لهما وهو سهم في يد البايع منها سهمان ورد الثلث الى الشريك
 يصير في يد باعته وهو الثلث وسبق في يد المشتري الثاني ثمانية وهو متعار وفي يد صاحب
 النصف ستة عشر وفي اربعة ارباع ويدفع الشريك الثمن الى المشتري الاول ويرجع المشتري
 الثاني ثلثه ربع الثمن الذي استري به لانه قد اخذ منه ربع مسبق وان اخذ بالثالث
 اخذ من الثاني جميع ما في يده واخذ من الاول نصف البيع وهو سهمان من ستة وثلث
 يصير في يده عشرون سهما وفي يده ارباع وسبق في يد الاول ستة عشر سهما وفي اربعة
 ارباع ويدفع اليه ثلث الثمن الاول ويدفع الى الثاني ثمانية ارباع الثمن الثاني ويرجع الثاني
 على الاول ثلث البيع الثاني وهذا الوجه على قول من يجعل السفة على يد الدار نصيبا ولو
 باع احد الاربع نصيبه على ابي عشر منهم اربعة ارباع السفة عليهم اداستحق كل من المشتري
 السفة على صاحبه فان طلب كل واحد منهم المبيع منهم ارباعا وصارت الدار بينهم كذلك
 وان عجز الدار باع وحدهم المبيع من المشتري نصفين وكذلك ان عجز الجميع عن شفعهم يصير
 لهما ثلثه ارباع الدار وللدار باع الدرع بحاله وان طالب الدار وحده اخذ منهما نصف
 المبيع لان كل واحد منهما له من الحكم مثل ما للمطالب سفة مسبعة ثلثه وسبق نصف
 يحصل للدرايع ثلثه ايمان الذي ارضاها بينهما نصفين ويصح من ستة عشر وان طالب الدار وحده
 اخذها دون الاخر فاعلى الثمن نصف يحصل للمعفو عنه ثلثه ايمان والباقي من الدار والآخر
 نصف ويصح من ستة عشر وان عجز احد المشتريين ولم يعف الاخر ولا الدار فتم سلف المعفو
 عنه منه ومن الدار نصف ويباع الاخر بينهم ارباعا يحصل للذي لم يعف عنه ربع وثلث
 ثمن وذلك سدس عشر والباقي ثلثه نصفان ويصح من ثمانية واربع وان عجز الدار باع
 عن احدهما ولم يعف احدهما عن صاحبه اخذ من ثلث الثمن والباقي بينهما
 نصفان ويكون الدار باع كالعاني في العرض المعقود ويصح من ثمانية واربع وان عجز الدار باع
 واحد ما عن الاخر ولم يعف الاخر فلغز العاني ربع وسدس والباقي من العاقر نصف لكل
 ولقد منها سدس عشر ويصح من اربعة وعشرين ولو كان لزيد النصف ولعمرو
 الثلث ولكل السدس فاستري بكر من زيد ثلث الدار ثم باع على اسدها ولم يعلم عمر
 شرايه لثلث ثم علم فله المطالبة بحقه من سفة الثلث وهو ثلثه وذلك لبا الدار
 ما اخذ من بكر ثلثي ذلك وقد حصل ثلثه الثاني في يد شرايه للسدس مسبعة ثلثه

حصل

لم يحل وكذا لو اختلف الالة بان يرسل احد ما كلبا والاخر هما اورياه سميها مات سوا وقت سها ما
مفعلة او على العاقبة الا ان يكون السم اذا لا مذكى اوجعه في حكم المذبوح ولو انكس الحلال لم وكذا لو
استنبه ولو ارسل السم والكافر كلبا واحدا فعلى الصيد المذبوح وكذا لو ارسله مسلمان سمي له ما دون
الاخر او ارسل السم كلبا واحدا مع كلبا واحد فعلى الصيد المذبوح وكذا لو ارسله مسلمان سمي له ما دون
وكافر كلبه فكل كلب الكافر الصيد الى كلبه المذبوح ففعله حل ولو ارسل السم كلبه فابعد الصيد
ارسل الكافر كلبه ففعله حرم وفرا الكافر اسمه الصيد ولو ارسله كلابا ومما فوجده والصيد سلا
لا بدرون من قبل حل اكله فان اختلفوا وكان الكلاب معا فله به فهو صحيح وان كان العقب حلالا
به فهو حايبه وفي الصورة التي لا بد من الخنث ولو كانت الكلاب ناحية والوجه الوجه **في التسمية**
المعتق في الصيد والذبح ذكر الله ٢ ملا يحب الزائد ملو قال الله وسكت كفاه والحب بسم الله والله اكبر
وشبهه وعمل وجوب ما نفع منه العظم مثل بسم الله او الله اكبر او سبحان الله او لا اله الا الله او الحمد لله
لانه المعلوم من الذكر ولو قال اللهم اغفر لي كفاه وان كان في طلب حايبه والشرط العوسه بل لو في
بخرها اجزاء وان قدر عليها وشرط التسمية عند ارسال الكلب او السهم ولو تركها ونحو عند عصف
الكلب فالوجه الحواز **في الوعاب** الصيد وحايبه مستق وم وجد معقولا او مباحا بوجوب العيب لم يحل
استعداد العمل لغير الكلب سوا وجد الكلب واقفا عليه او بعد اعنه وكذا الوعاب الصيد وم
معتقوا وسمي منه سوا كان مارا او لثما وسوا شغل عنه وترك طلب او لم ينزل طلبه وسوا وجد
فما اثر اعنهم او لا ولو رمى الصيد فتردى من جبل او وقع في الماء مات لم يحل العمل استناد
الموت الى غزاله نعم لو صير حيا به عرسق حل لانه يحرم المذبوح وكذا لو كان الوقوع
في الماء غراما ما يكون الحيوان من طير الماء او كان التردى غراما ما ولو رمى سها ما رسله الذبح
الى الصيد ففعله حل وان كان لولا الذبح لم يقبل وكذا لو احاب السم الارض ثم وثقت ففعله ولو احاب
الطير في الهواء او على شجرة او جعل فوقع الارض مات والوجه انه ان كان لولا القطع لم تمت لم يحل
وان كان بحيث يموت وان لم يستطع على الارض حل **في الاعسار** في حل الصيد بالمرسل الى العمل
ملو على الكافر او ارسله المسلم حل معقوله ولو علم المسلم وارسله الكافر لم يحل لان الكلب الذي كان
والسمي شرطا والصح من الكافر وشرط التسمية عند ارسال الكلب ورمي السهم وطعن الدرة
مطبخ المذبوح ويحرم ولو بعدد بمن يبيح حاز ولو سمي على سم ثم الغاء وهو يخن حل واذ
من قصد الصيد فلورمى هدفا ونحو ما حاب صيد المذبوح وكذا لو قصد رمي انسان او صيد غزال
او

او عشا ولو قصد صيد افا حايبه وعن حلالها وكذا لو ارسل كلبه على صيد فاخذ اقر في طرقت حل
وكذا لو عدل عن طريق اليه او ارسله على صيد كلبا ر سقرت عن فخار عشتقه بعلمها حلت ولا
ترق في ذلك من السم والكلب ولو لم ير صيدا ولا علة فرمى سها ما وارسل كلبه ففعله حل وان قصد الصيد
لان العقب اما يحقحح العلم ولو راي سوا او سمح صوما بطه ادمها او سمي ادمها فمما
صيد لم يحل سوا ارسل سها او كلبا وكذا لو طنه كلبا او حزر براد لوطن انه صيد حل ولو سكر او غلب على
طنه انه ليس بصيد لم يحل ولو رمى حوا بطنه صيدا او قتل صيدا او قتل الحمار لان وجه العقب يثنى على الطر
وعدمه انه لم يقصد صيدا على الحقيقة **في ستر** في الكلب ان يخرج الصيد فينبه ولو خنقه او مات
بصدفه او اتعابه او مات تحت الكلب غاما بل اعان على لومات بعقر الكلب واذا علف الكلب صيدا لم يحل
كان موضع العلف حايبه غيلة وهو السج في اللان ضعف وحل الكلب صيد الكلب **في**
الصيد الذي ساج بعقر الكلب او السهم في غرض موضع الذكيه هو كذا ممتنع سوا كان وحشيا او انسيا
كذا اما اصول من السهام او سقطت في بر وشها والمكن ذكيه فانه ينفى عقره سوا كان العقر في موضع
الذكيه او غرضها وحل ذلك ولو كان راس المردى في الماء والوجه التحريم لما فيه من لعانه اما على
القتل فاحتج المصحح والمخيم ولو رمى فخا لم يصب سم لم يحل وكذا لو رمى طائرا او فزا لم يصب سمها
حل الطائر دون الفرج ولو علق الكلاب الصيد قبل ادراكه لم يحرم ولو اجد الصيد جماعا فسا به
و لو رمى به قطعت حاز اكله ان كان اجمعا قد صير وفي حكم المذبوح او ارسله فان كانه الاذ لم
يصير في حكم المذبوح بل اسب وهار غرض ممتنع ومنه حياه مسق وجب ان يكون في موضع الذكيه
فان لم يورعه قتل ذلك حرم ولو قطعت الاله منه شاة كان المقطوع منه وذلك الما ان كانت حيوة
مسقة ولو قطعه نصف فلم يسم كاحلا ولو تحرك احدا ما حل حاض والاذب عندى ايها لو كلاب
ان لم يكن في المجرى حيا مسق وان كان فيه حيوة مستق وهو الذي يمكن ان يعيش مثله اليوم واليوم
وجب ذلك ما فيه الحياه وحرم الما في ردايه يوكل ما فيه الداس وفي لوفى يوكله الاكر وكذا ما شاة ولو
يصب منها للصيد معقوت صيدا لم يحل كما لو نضب سكيما فذبحت شاة وكذا لحم ما مله السباك
والحباله **في لحم الاطعيا** ما لا له المحسوبه والحمم الصيد بل ملكه للهايد دون ما ملك الاله وعليه الوقوع
لحايبه سوا كان الاله كلبا او سها اما السهم المسموم مسموم معقوله لان الاله اسم على سمل ولو علم ان السم
لم يضر على قتله لكون السهم لو حرم منه حل ولو ارسل كلبه على صيد فوجده ميتا ووجد مع كلب كلبا
او وزاله على سمل عليه او لا ولم يعلم العاقل مباحا حرم وكذا لو غاب الصيد عن العنم وجد معقولا الا ان

يكون الكلب قد عرق وجز حناته عن مسقه اما بان اخرج حشوته او فلق بلب او قطع الحلقوم والركب
والودجين ثم غلب بعد ذلك وكذا السمح **الح** اذا ارسل الكلب او الاله فيجده وادركه المرسلا حيا فان
لم يكن حيا تم مسقه فهو يحكم المذبح وفي الرواية اذني مله ركة كانه ان يحل بطر عصبه او تركف
رصله او يحرك ذنبه او يلع وان كان مسقا والربان مسح لذه لم يحل اكله حتى يذبح وان لم يمسح لذه
فالوجه عندى انه لا يحل ومثل عمل وكذا لا يحل لو وجد محتويا لم يجعل يذبح علف فوقف وقدر في
من حيا به زمان لا مسح لذه وقال الشيخ به اذا اهد الكلب الحيا صيدا اذ ركه صاحب حيا به ان يذبح
فان لم يكن حيا ما يذبح به بل يترك حتى يقتل ثم لما كان شا وما ل ان ادرس بحال الكلبه والكل يقتل
الكلب لانه بعد العدره عليه عن مجمع وموحيين وكذا البحث لوزي كافر ثم ذبحه مسلم فان كان الاول
حي حيا به عن مسقه حرم ولا يحل والعكس لو انعكس الفرض وعمل مثل الشيخ لو كان حيا به حيا لم يكن
بعاوه الى ان ياتي به منزله لم يمسح الا بالذكا لانه قد عدل بذكبه ط اذا اراد فابيب ومارع عن مجمع
مكه وان لم يعضه فان احدث عن وجب عليه ذكاه الاول ولو رماه فخرج ولم يصبه ورماه اذ فابيت
ثم رماه الثالث فقتله لم يمسح الاول شي والى وما كذا الثاني فان كان ساه صرح في حكم المذبح حل ولا شي
على الثالث اذ لم يمسح من اوان شي سب وان لم يصبه الاول في حكم المذبح فان كان الثالث قد احاب
بذبحه مذبح حل وعليه ارش ذبحه وان احاب عن المذبح لم يحل وحين يجرد صاحب من ولو رماه
الاول ما يصبه ثم رماه الثاني فان كان الاول موقيا بان يذبح او مسح في بلبه فالثاني لا احاب عليه الا ان يعض
برميه شيئا فمضى بقبضه وحل وان كان الاول عن مروح ما لاني ان وصاه حرم الا ان يكون مذبحه وان لم
يوجبه فان ذكبي بعد ذلك حل وان لم يذبح كانه فان كان الاول لم يذبح عليها فعمل الثاني كان تمت
حيا بالعب الاول لان حرم هو الذي قرب وكان الهان عليه وان عدل ذكاه وان عمل حتى مات
الموحيين فعلى الثاني نصف تمت حيا الاول ولو كانت الحمايه على حيوان مملوك لغرمها فكذا وفي
مسقط الهان ستة اوج احدها ان على كل واحد ارس حيا به ونصف تمت الصيد بعد الحمايه
ما ذا كانت تمته عشره ونصف حيا به الاول وربما وكذا الحمايه الثاني فحل كل واحد نصف ولو نقص
بالاول درم من الثاني وربما فحل الاول نصف ونصف وعلى الثاني اربعه ونصف والعكس لو انعكس
الفرض وشكل بان الثاني حيا به تمته دون تمته ما حيا به عليه الاول وان لم يدخل ارس الحمايه
في بدل النفس وجوابه ان كذا اهد مما تداغز بالثلاث ما تمته درهم ودايا في الثلاث الثاني بالبراه
مساقا في الهان والدخول اما لو كان في بدل نفس السقف بد لنا بالثلاث بعضها كالادى اما الهان

م

ما لانه لو حيا عليها ما ارشته درهم نصف ذلك من ممتها ما ذ اسرى الى النفس او حيا ما من من قى
النفس ولم يدخل الارش **ه** الثاني ان يدخل نصف حيا به كذا منها مما حيا به من نصف ارس الحمايه اذ
حارثه نصف اسقط حكمها وكذا ما دلف حيا به نصف نفس ندخل نصف حيا به منها فحل الاول
نصف درهم ونصف تمت يوم حيا به عليه نصف وعلى الثاني نصف درهم ثم رجع الاول
على الثاني نصف ارش حيا به لانه جنى على النفس الذي حيا به الاول ويومناه عليه تمته
بل حيا به الثاني وهو نصف درهم يحصل على الاول نصف وعلى الثاني نصف الثالث على الاول
نصف وعلى الثاني نصف ولا رجوع بل ينقسم عشرة ونصف على عشرة فما حصره ونصف
على الاول وما حصره على الثاني نصف في عشرة ونصف في عشرة يكون نصف في عشرة
عشره ونصف حيا به وسبع ولما سبغ الا ان في عشرة ونصف اسان وهوون ونصف
وسق اسان ونصف وسبع ولما سبغ من عشرة ونصف الا سبغا واحد ونصف ثم نصف
ما على الثاني وهو خمسة في عشرة يكون خمس من ممتها على عشرة ونصف يكون اربعه ونصف
اسباع وثلث مسح **و** الرابع لا يدخل ارش حيا به الاول في بدل النفس ويدخل الثاني الى الاول
افرد الحمايه والثاني وجوب حيا به حيا به الاول فحل الاول ارش حيا به درهم ونصف
تمته بعدها وهو اربعه ونصف وعلى الثاني نصف تمته اربعه ونصف حاضه الخامس يدخل
ارش حيا به كذا منها في بدل النفس فحل الاول نصف تمته اربعه ونصف حاضه الخامس يدخل
تمته يوم حيا به وهو اربعه ونصف الا ان الحمايه نصف الا ان الحمايه نصف وعلى الثاني نصف
يدخل حيا به كذا منها في بدل النفس ويضع تمته صحا ومعيها الاول وسط العيم عليها ما الاول
حيا عليه وتمته عشره نصف كانه افرد فعليه والثاني حيا به وتمته سبعة فمصر
افراده يقتله ويضع المجموع يكون سبعة عشر فتمت الصيد وهو عشره فحل الاول
عشره لغير ان تسق عشر من عشرة وعلى الثاني سبعة عشر من عشرة وممن
الوجه العلوي من ضعف فان الاول سوي فتمت الحمايه من ان الثاني حيا به تمته امل
لم يدخل ارش الحمايه في بدل النفس والثاني ليد من ايضا والثالث الثاني لانه اوجب نصف
ارش حيا به والاربع ما سبغ اسقط حكم حيا به الثاني لانه حارثه نصف واوجب ارش حيا به
الاول وقد حارثه نصف والاربع ما سبغ ما سبغ لانه لم يوجب لصاحب الصيد كمال تمته واقتربها
والادس ورد عليه ان اوجب على كل ممتها اكثر من تمته نصف الصيد واما النصف نصف

فلو حثي ثلثه بقض حمانه كذا واحد دريمان ومات فخل الوجه الاول بحسب كل واحد ارش
 حمانه وثلث حمانه بعد الحمانه وممته اربعه فخل كل واحد ثلثه وثلثه وكذا اعل الوطه الثاني
 الا ان يدخل فيه ثلث حمانه كذا واحد منهم في النفس فخل الاول دريم وثلث ارش حمانه
 وثلث دراهم وثلث ثمنه الثلث وعل الثاني دريم وثلث ارش حمانه ودريمان ولمان
 ثمنه ثلثه وعل الثالث دريم وثلث ارش حمانه ودريمان ثمنه ثلثه فخل الاول اربعه ليمان
 وعل الثاني اربعه وعل الثالث ثلثه وثلث دريم وعل الاول على الثاني سلقى دريم وعل الثالث
 سلقى دريم سلقى عليه ثلثه وثلث ورجع الثاني على الثالث سلقى دريم وسلقى عليه ثلثه وثلث
 منها ليمان مما كان على الاول وعل الثالث ثلثه وثلث منها ليمان مما كان على الاول وعل الثالث
 ثلثه وثلث منها ليمان مما كان على الاول ولمان مما كان على الثاني وعل الوجه الثالث على الاول
 اربعه ولمان وعل الثاني اربعه وعل الثالث ثلثه وثلث يكون اربعه عشر سلقى على عشره
 من صبي كل واحد الدس وعل الوجه الرابع على الاول ارش حمانه دريمان ويكون الثاني
 من الثلث فخل الاول اربعه دراهم ولمان وعل كل منهما دريمان ولمان وعل الوجه الخامس
 من دخل ارش الحمانه في النفس فخل الاول ثلثه وثلث وعل الثاني دريمان ولمان وعل الثالث
 دريمان فذلك ثمانه وسقط دريمان وعل الثاني اربعه عشره وعل الثاني ثمانه
 وعل الثالث ستة يكون اربعه وعشرين ثمنه على عشرة ثمنه ثلثه من اربعه عشره
 ربع وسدس فخل ثمنه الصيد وسدسها اربعه وسدس وثلث ثمانه فخلها حبل
 ثلث ثمنه الصيد ثلثه وثلث وعل الثالث ستة من ربعها فخل ربع الثمنه دريمان ونصف
 ولو كان الصيد مباحا فزماه الاول فاسمه مرامه الثاني وادرك الاول ذكاته
 ولم يذكره ملاصحات على الاول وعل الثاني للاول او حسانه او كانا صانعين وقد عزم
 وكذا لو كان الحمانه على حيوان مملوك الا انها سقط ما بالحيوانه الاول المالك وكان
 له مطالبه الاخر نصف حمانته حتى ما يثبت من الصيد وفي الثالث الصيد كالحمانه اليك
 والشرك ملكه تا صيدها وكذا لو ما بعد الاصطاده فان احده احدثه عليه وان لم
 يملكه السكه بل اعلت منها لم يملكه الا انه لم يملكه وكذا ان اخذ السكه واطلقت بها ما صاده
 غيره ملكه ورذ السكه على الاول ولو شئ بالسكه على وجه اللغو فخل الاول اربعه عشره
 فهو لصاحبهما الا ان ازلت اصباحه ولو اعلت بعد اسانته لم يخرج عن ملكه وكذا لو

اسكه

اسكه الحايه سلمه لم اعلت منه لانه امتنع منه بعد ثبوت مدع عليه فلم يزل ملكه عنه
 ولو اطلقه من يدك لم يخرج ملكه عنه ولو نوى اطلاقه وقطع عنه عن ملكه ما اقر به انه لا
 ملكه عنه واخرج عن ملكه وقيل يخرج كانه وقع منه شيء حقير فاحمله فانه يكون كالمسح له ولو
 رماه فاحياه ولم يخرج عن الامتناع فدخل دار قوم فاحل صاحبها ملكه باخل لا بدخوله
 الذي اذ وكذا لو رماه محامل طائر او عاد ما بحث الا قدر عليه الا بسرعة العدو ولم يملكه
 وكان لمن اسكه ولو رماه الاول ولم يبقه فزماه الثاني فاسمه فهو الثاني فان رماه بعد ذلك
 الاول فعليه فان احب محل الذكاه حل وعليه ما سفع به كذا وان احب غير محل الذكاه
 حرم وعليه كمال ممته بجره حايه حتى ان الخوج الاول كان مباحا والثاني من المالك ولو رماه
 حايه فعليه حل وملكاه سواء ادى الخوجان او لا ولو سبق خرج احد منهما فاسمه فهو له ولو
 كان ما امتنع ما من كوجه وجناحه فكل الاول رجله وكذا الثاني حناحه او اهل الصوبه
 منها فانه لان اسانته بها واحصاها الثاني لانه المنيب وهو الحرد عندني ما لو كان
 الصيد اسان معتقرا على المعافاة ووجه مناسا ولم يعلم السابق فان عاد فامدحه وبها
 فهو حلال وكذا لو ادرك ذكاته وذكي ولو لم يدرك ذكابه لم يحل الا بهما ان يكون الاول
 اسكه ولم يصير في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فلو مال كل منهما انا اسكه او لا وانت قتلت
 فملكك حمانه حلت كذا منها للاخر ولم يثبت الا على الفري وان حلف احدهما بذلك الا
 حلف بكونه على اذعاه واستخفه ولو مال الاول انا ربيته او لا فاسمه وانت قتلت
 مال الاخر انك اصبته ولم يملكه وتن على اصباحه واما اسكه فان كان يعلم انه لا شئ معها
 امتناع كما يكره حمانه ما امتنع بالطران فالقول قول الاول وان كان ما يجوز ان امتنع
 معها فالقول قول الثاني مع لسيه لانه الاصل الا اصباحه فلان اول بجره الاول ولو احصاها
 صيدها دفعه فان احصاها معا فهو لها ولو كان المنيب احدهما حايه فهو له وللثاني على الخارج
 ان حباثة صا دف مباحا او مملوكا ولو جعل المنيب منها بالصيد بينهما وحمل الوجه
 لو توكل الصيد في ارض اربان لم يملكه ولو اتحد مواعيد للصيد فتوكل تحت الملك المملوك
 لم يملكه ايضا انما الت اليه معاده للصيد على اسكال وكذا لا يملك الصيد بتعشيشه في داره
 ولو ومنت حمله الى حننه لم يملكها صاحب الغنم لم يملكها ولو وسكه سقطت في حجر
 اسان من له دون صاحب الغنم ولو قصد صاحب الغنم الصيد بها مان حبل في الغنم

بكم

ضو بالليل ودق نقي كالجرس لئلا يسمك منها فربما في الغيب فالوجه انه ملكها ولو وقع
 في حجر ابيان فكذا كذا دون من وقع في حجره على اسكان ولو اعلق عليه ما باو الخنج لئلا يملكه
 بذلك نظر وكذا الوجه ان المضيق الملك الخنج منه والوجه عند ان الملك عالم بعضه
 باليد او بالالة الخ لو صاد طيرا وعلمه اثر ملكه ان وجد معصوما ملكه الصائد وكذا
 لو صاد غنم وعلمه اثر ملكه ان وجد في غنم الصيد ملاذة اذ في اذنه قرطاسا كان نجسا
 او لا ولو تعلق الطيور من مخرج ان افلم ملكها الثاني كذا كرم صيد الوحش والطيور لئلا
 صيد السمك يوم الحنف مثل الصلوة واذا انزعاج من اعشاشهم وتلصق كذا كذا
 صيد السمك لئلا يله من الما حيا سوا كان الخنج له سببا لولا ان كان اعماس الكفارة كان
 لكن سترط في الكاف مساهلة اخر لاجه حيا سوا مات في ذلك بعد لولا قتل لئلا يملك
 منه او لم تمت الا بعد اخذ السم والسمي هو قول في الاستصحاب بعض استراط اخذ منه
 وليس بحيد والاستراط في السمكة كذا كذا لو وجد في ذلك مساحل اكله سوا كان عدلا او فاسقا ولو
 وثق فاحل قبل موته حل وكذا كذا لو جرت الما عنه فاحل حيا من الجدد او يملك البحر الى البحر
 فاحل حيا والكن مساهلة له دون احل ملكه او ماله وقيل بكن ادراكه نظره وليس
 بحيد والاستراط فيه التسمية ولو وجد مسان يد كذا فلم يحل وان اخر لاجه حيا مالم يما
 انه مات بعد اذ لاجه حيا ولو اخذ السمك حيا ثم اعيد في الما ماته فيه لم يحل وان كان ناسيا
 في الالة لانه مات فيما فيه حيا ماله السج لم لو نصب سمكه في الما فاصبح بها سمك كثير
 ومات بعضه في الما واستقره حل اكل الجميع وكذا اما صاد في الخطا ويحتج بها جاز اكل
 الجميع مع فقد الطريق الى غير الميت من الحي والحق عند في تحريم الجميع واذا صيد السمك
 وجعل في شي واعيد في الما ماته فيه حرم وان اعيد الى غير الما حتى مات حل وهل يحل
 اكل السمك حيا قبل او الاقرب لحواله لانه مذك وما قطع من السمك بعد اذ لاجه من الما ذكي
 سوا كان او وقع في الما مسقورا لحياته لانه قطع بعد الذكوة ولا يحل السمك لو صيد
 من غنم مأكلة السمك بصادبه سوا كان مما سقروا كالدم او الاكلمسته الفصل الثالث
 في الذبايح ورواه حيا سترط في الذبايح الاسلام او على كاصبي ملود في الوثني كان
 ميتة سوا سمعت منه التسمية او لا وفي اكل ذبيحة اليهود والنصارى روايان اصحهما الميتة
 سوا سمعت سمته او لا وفي روايه بالثي بولك ما سمعت سمته عليه وحكم اكل ما ذبحه

الناصب

الناصب وهو المعلن بالعدوه اهل الميت ملو كالحوارج نقي او لا وان اطهر الاسلام وذبيحة
 الطفال الممركن وان احبوا دسما واسترط ان ادرس به ان لا يكون مخالفا للحق وحوذ
 اكل ذبيحة المستضعف الذي العرف للحق والاحق فصد وموكل ذبيحة الصبي ولد المسلم
 المميز اذا احسن والمبرأ المسلم والمضى والحنقي والحنف والمخاض والاعمى والافرس اذا
 اسار بالتممة والعدل والعاسق والاقلف وولد الزاد ما يملك المسلم لكتاس اهل الكفار
 واعبادهم مع التسمية والمجنون الذي يحكم المسلم ولو استرط في الذبح مسلم وعين لم يحل وكذا لا
 يحل اكل ما ذبح الصبي غير المميز وعبد في المحمون بطا اقره المنع وكذا الكوران الذي لا يحل
 شاة لا يصح الذكوة الا بالحد يد مان ذبح بغيره مع التمكن منه لم يحل ويحوز في حال الفيرة
 الذبح بكتة ما نفى الاوداج وما في الاعضاء من زجاج ولحم وصب وحش ورمه سادة
 وعز ذلك وهل يجوز في الفزرة الذبح بالنس والطرفا لئلا يله الا يحرم لو فعل ورواه ابن
 ادرس وهو الاقوى سوا الا ما فصلت ادمصلا وكذا اما عداسما من العظام وغيرها اذا
 حصل به قطع الاعضاء كذا يحل بحر الابل حاض وذبح ما في الحيوانات والنحر هو العلق بحرية
 وشبهها في وعن اللب التي من اصل عنق البعير وصدرة والذبح في اللو تحق التمس ان يقطع
 اعضا الذبح ملو بحر المذبح او ذبح المذبح بحمار لم يحل اذ مات بذلك ولو ادرك ذكاته
 مذكاه مسل حل وفيه نظر من حيث عدم استقرار الحياة **ويحجب** في الذكوة قطع الاعضاء
 الاربعة الكبرى وهو محي الطعام والشراب والمخفق وموحي النفس والودجان وما
 العرمان المحطانا بالمخفق ولو قطع بعض لم يحل ويحجب قطع كل واحد بكمال **ويحجب** في
 الذكوة استعمال القبله بالذبح والنحر مع الامكان ملو اخل بذلك عامدا كان ميتة ولو كان
 ماسيا حل ولو لم يمكن من استعمال القبله لاجل الحمل بها او لسقوط المذبح والمجور في نير ممل
 حل الذبح والنحر الى غير القبله **ويحجب** فيها التسمية وهو الذكر لله عند الذكوة فلو اعمل عامدا
 كان ميتة وان كان ماسيا حل ولو قال سم محمد او سم الله ومحمد لم يحل ولو قال سم الله ومحمد رسول
 الله حازه **وهو** استرط السج الممعد به في اياه المذكي امر من الحكمة لقوته فاسا له او حله
 او شي من اعضائه وخرج الدم المسفوح المساحل والاقرب الاكفا ما صدمها بها كان
 ولو خرج الدم عسائلا ولم يخرجه حركه مذل على الحما لم يحل لجماعا **ويحجب** امانة الداس
 من الجيد في الذكوة قبل الموت عامدا وما لئلا السج في نصف كته يحرم ما فعل حرم الذبيحة

على ما سجد
 روى عن ابي عمار السج من اكل
 ذبيحة الاطلس

على ما سجد
 اللط هو العسل اللاصق
 بالعصب الحاد

ما كلة العذرة وعزها كان مكرها لا محطورا ربح الجلال ما اشترى مديرا بالادب
يوما مان رطب وطعم علما طاهرا هذه الملك والمقر. تعثر ثوبوا والاشاة تعثره الام
ولو جل احد الهام عن هذه الملكة حرم ووجب اسبراه. تلك يحجب عن اسم الجلال مان
يصير عذرا. اجمع مما يجوز اكله. لا لو شرب الحيوان المحلل لمن حذره واستد حرم لم
ولم ينله ولو رضع دفعا او دفعت مما زاد بحيث الاستد لم يحمله عليه كان مكرها عن محطور
وسحق اسبراه. بسع امام مان كان مما كلة العلف كسبا وعين اطعم ذلك والاست
من لبن ما يجوز شرب لبنه سبع امام ولو شرب نحر لم يحرم لم يحرم بل يفسد ويؤكل والبركة
مان هو فمقوى ان ادرس الكراهية ولو شرب بولا لم يحرم ويحل في بطنه واكله ولو شرب
لبن اواه واستد كرم لم يكن محطورا. لا لو وطى الانسان حيوانا حرم اكله لم يحمله
وهو احداقة النار مان استنه بخره ثم سمن واقترح وهكذا حتى سقى واحد. الثاني الطيور
وفيه شيا. لا يحرم من الطيور كذا في محلاب موى به على الطائر كالناز والدرج والبعث
والخفاف من الغزبان وهو الكبر الاسود الذي ياكل الجيف ويغرس في بطن الخنازير وكذا
الا غير الكبر الذي يغرس في بطن الدجاج وكذا الا فيق طول الذنب واما الزاخر وهو
غراب الذرع. الصفر الاسود ففنه بولان اقربا الكراهية وحرم الخشاف والطاوس
وفي الخفاف رواسان وحزم ان ادرس بخره. لا يحرم من الطيور كلة كان ضعيفا اكثر
من ضعفه ولو ساد او كان الذئب اكثر حل وحرم ايضا ليس له ماضه والوصول
والاصيبه وحلها وحده فنه احد هالما لم يضر على تحمله. لا يكره الهدد والعاخته
والقنب والجمارك على روابه شاذة والشقراى مكر الشى والعاث والضرر والصوام
بسم الصاد وهو غير اللون طول الدقة اكثر ما سد في الخلد. لا الحمام كله حلال كالعجور
والذبابى والورشان والمحل والدراج والعجى واللقطا والطهوج والكروان والكوك
وكذا اجمع الذخاخ حشا كان او عن جنس والصعو والعصافير والقنابر والزرازة
يعتبر في طير الماء ما اعتبر في الطير المحلول مان عليه دفعة او ساوى الصنف او كان له
ادوصله او صصيه حل سواء كان اكل السمك اولا وان لم يكن فنه شى من ذلك كان حراما
او لو كان الطير حلالا حرم حتى سبرا فالبطة وسهبا نحر امام والداجه وشهبا
سلنه امام وما عدا ذلك ستر اماما من حكم الجلال. لا يحرم الذباب والذبابى والبق و
البراغيث وغير ذلك من المستجنات. لا السفن باع مكر طير مكره على حلة اكله منه وحما

والصغار والاشجار والنباتات والحيوانات والطيور والاسماك والجمادات

سفن ما يحرم اكله فان استنه اكل ما اختلف طرفاه واحده ما انفط. لا الخنثى حمام
وهو الذي ابيه او الطير يجعل عروضا ويرجى بالسباب حتى يموت وكذا المصبوره وهو الذى
يخرج ويحس حتى يموت. الثالث حيوان البحر وفنه سلبا. اما على من حيوان البحر
السمك الذى له فلس حاشه وهو القشر وحرم ما عدا ذلك سواء كان سمكا ليس له فلس او
لم يكن سمكا والجورى بكم اللحم حرام وكذا الجرش وفي الزمار والمارماهى والزهور اما
احدهما النخم وهو قول ابن ادرس والاخرى الكراهية وهو قول الشيخ. لا يحرم السمك
والصنادع والرفاق والسرطان وجميع حيوان البحر كحزيره وكلبه وما عداه غير السمك
ذو الفس على معدم. لا يجوز اكل الكفت والدسيا يعنى الرا والارسا بكم الا الف
وهو احد سيف كالردود وكالحراد والجمد بكم الطاووس كمن النعم والطيربان يعنى الطا
والامام بكم اللحم انها اسماك ذات فلس. لا يحرم الحلال من السمك الا بعد استنائه
يوما الى الليل في ما طاهر يطعم شيا طاهرا وحرم ما مض عنه الماء ومات قبل اكله و
الطائر وهو ما يموت في الماء سواء مات بسبب كسب العلق وحراره الماء او بغير سبب او يموت
في سمكه الصايد او عطرية ولو اهلط الميت بالمحى ولم يمت بالصحيح يحرم الجمع ولو وجد
سمكه على اصل ولم يعلم اذ كنه ام مسه فلم يمان الماء مان طف على طهرها من مسه وان
طف على وجهها من دكه. لا اذا شى خوف سمكه فوجد فيها اذى حلت ان كانت ذات
فلس والا فلا ولو شرب ان ادرس حيا بها وقت الافد وهو حيد اما لو شوى خوف حيه فوجد
فيها سمكه ذات فلس مال الشيخ ان لم يكن منسج حل اكلها والا فلا وما لا ين ادرس لما حل
لو كانت حيه سوا سبحت او لم يسلم ولو كانت مسه ما بها لا حل على القدرين وهو حيد
لا يحرم السمك باع مما كان مباحا مسفه حيا. وما كان حراما مسفه حرام ولو اسبه
الكل الحش لا الاملس البصل الثاني في غزال الحيوان وهو اما واحد او ماعى العطر
الاول في الحامد وحرم منه حى اشيا الا ذلك الاعيان النخى اما بالذات كالعذرات
واما بالاعتراح كالا عيان الطاهر اذ اعرض لها السمكس علما فاه الحماه فان هلك الطاهره
حلت بعد التطهير والا فلا ولو ما شرا كافر طعا بوطيه نجس وحرم استعماله حراما كان
او ذميا. الثاني الميتة وفي حكمها كلة ما ادرس حتى يحرم اكله واستعماله والا سباح به
مطعنا اما الذهن اذ اعرض له السمكس فانه يجوز الا سباح به تحت السماخه وكل
من المسه ما اعله الحماه كالصوف والشعر والوبر والدرش بشرط الجز او غسل موضع

والانفصال كالغرس والعظم والطف والبن والسف ان التثنية القتر العل واليحيى مسماه
ما يحله الحيوان من المسه وسوق السجى وسؤال لمن المسنة للوراء والوجه المسنة ولو امتزج
الذكر بالمتاح حتى يعلم الذك منه ولو سح على سحر المسنة حازم في قدر من الحديد
والوراء المسنة داله على الطلاق ولو وجد لها لادى اذكي هوام مسه فالسجى سحر في النار
فان بعض منوذك وان ابط فهو مسه للوراء الثالث يحى من الذناح مسه اشيا
الذم والغرث والعصيب والفرج طاهر وباطنه والجمال والاسنان والمهانة والمرارة
والشمه واخاف اكثر علما بالجماع وهو الخط الاسف الذي سطر المحرر عند من لوقته
الى الذنب والعلماء هم عصيان عريضان صفرا وان مددوا من الرقة على الطحال
الذنب والغدة وذات الاثناح وهي اصول الاثناح التي يصل بعصب طاهر الكف ولحدت
الذي هو السواد والمحرزه التي في وسط الذناح الذي هو الخج ولو بها بخلاف لونه وهو يحد
الحصه الى الخج ما يكون ذلك الكلا اذ بالاعلى والعروق اذا شوى الطحال السقيا
حرم ما تحت من اللحم وغرس ولو كان اللحم فوقه حل حاقه ولو لم يكن مسقيا لم يحى ما تحت
الذناح الطن ذلك حرام طاهر كان او نجسا وبحوز الارضى المسقى وكذا يحوز ساطع بدر
الحصه من ترابه الحصى علم للاسفا الحامض السموم العابل طهرا حرام اما ما لا يصل لبلده
وتعمل كثر كالافون والسقونا وشحم الخنظل فانه يحوز ساول العلل المذكور معه
السلف اما ما يحاف السلف كالمعال من السقونا فانه يحى استعماله وكذا الوجه تغيير
المنزاج النظر الثاني في المناعات وحى منها في اسيا الاذلى المكورات الصم كالغى و
السند والسبع وهو المتحد من العيل والسبع وهو المتحد من الذهب والفضة والمحرر المجرى
الذرة والعضص المتحد من التمر والبير وكل ما اسكر كرمه فالعلل منه حرام وحكم الصم
حكم المكورات الجماع وحى العصير اذ اعلا مان يصير اسفله اعلاه سواء اعلا من منه او
بالنار فان على النار وذهب لبناء حل والعلل لو ذهب اقل ولو اعلى حل الحصى مطلقا
وكذا الخج على لو اعلى حل سواء اعلى بعلاج او غير علاج وان كان العلاج مكرها وان
من اسهلها ما يعالج به او لا ولو عولج بها او شى نجس او ما شربه كافر لم يطهر بالاعلاب
ولو اتقى في الخج حل حتى اسهلته الحل او بالعكس لم يحل ولم يطهر ومول السجى هو اذ اوعى قليل
خمن في حل لم يحى استعماله حتى يصير ذك الخج حلا لم يحى ولا العول على بول بر سقيل
شرب العصر مع العلان في ذهاب مسه من المسك والوجه المذكور وعمل قول من استحي

شربه لا يبعد ذهابها منه ووصاف حارب المكور عن من النجاسات طاهر ما لم يكن مسفرا
بها وكذا دفع الخجل بالنجس طاهر ما لم يسلون به واد الى المحرط طاهر بعد الاستطهار بالغسل
حتى يزول العن سواء كان شحشا او قرعا او غير ما غر محض او كان قد هونه والمسخ الولد
في ذك على الكراهية والذم اذا ناع خرا او خرب رام اسلم حل ليعتصم الخج والحمى من
الذنوبات والاشربة وان شتم مهابه المحر كدب الدمان والارجح والسكنج وغيرها
الله السكر كثره ولكن الاسلاف في العصر والاستفهامه للصل الحارة والا كما بابا شربه
الحنف والحافض المهبان وما عالج به غير المسوق من النجاسات وسق للذاب المكور الثاني
الذم المسفوح حرام يحى سواء كان المذبح ما كولا او لم يكن وغير المسفوح كدم الصفاح و
البراعن كذا كذا اما سحلف في لحم الماكول المذكور مما لا يدفعه الحيوان فانه طاهر سابع ولو دفع
شئ من الذم المسفوح في عنق حرم ومن لو وقع في سائر الذم في قدر على النار حل المرق اذا
ذهب الذم بالعلان وليس بعهد والحق بحرمه وغسل اللحم والنوايل ولو وقع غير الذم في
الريق المايح وغسل الحامد اجماعا الثالث البول فهو حرام من كل حيوان يحى اكله كالكلب
والخزير والاسد او حلت اكله كبول الاء وسوء بول الابل خاضع للاسفا وقتل محل بول كل
ما كوال اللحم وليس بعهد وكذا يحى المني وغرس من الاعنان النخه وحى استعمال شول الخزير فان
اضطر استعماله ادم منه وغسل من وبحوز الاستفا بجلد المسنة لغز اللطوق الرابع لم يحى
الاكل حرام كلبس الهرة والذئبه وحل ليس كل ما كوال اللحم ولكن ليس مكره اللحم كالاسن وليس
الحامض كل ما يحى عرض له الشمس علما فاه النجاسة حرام اكله والبقيل المطهير وبحوز
الاستصباح بالذم من النجس تحت السما وحى تحت الطلال النجاسة الذخان فان دخان
النجس طاهر وكذا اما حاله النارج من الاعنان النخه الى الرقاد والذخان وبحوز سح الذن
وحى الاعلام بالنجاسة ولو وقعت النجاسة في الحامد كالسمن الذي ليس حاله محمودا القتب
النجاسة وما يحط بها وحل الباقي ولو غلى الخبز بما نجس لم يطهر الا ان يصير رمادا المطلوب
النار في حال الاضطراب وفيه رصاص المظطر هو الذي يحاف السلف او المرف
او الصعف المودى الى السحلف عن الدقة مع خوف العطش بدونها او صعف الذكوب
المودى الى الطن السلف وهذا اعتدله ساول ما حله الخج ولا يشرط ان يصير حتى يشرط على
المدة لعدم اسعاده ما اكله حسندم اذا حاز الاكل وحى ولا يشرط الباقي وهو الخارج

على الامام العادل وقل طالب المسته والاعادى وهو طالع الطبق ومثل الذى بعد وسيع
 بـ الماذون فيه المضطر ساول ما يذبه الزمق من المحرمات ولو حرم الا ان يكون له اذية و
 يخاف ان لم يتبع ان الاستوى على المشى وبذلك مشيع وبجهد الحفظ بالساول فو قد
 السع حرم والا قرب بتويع الزود من المسته فان وجد مضطرا لم يحل له سعة عليه فان
 استوفى الضرورة فتواقت والا وجب عليه دفع العاقل عنه الى المضطر حتى لا يهلك
 العطش والشيء معان والاحوز البادى به والاشي من المكورات سواء زحما عنها او الاكل
 ساول الزمان للعداوى وبحوز عند الضرورة ان سداوى المكور مطلقا للتحريم كساح المضطر
 اكل كل حرام الا ما فيه سفك دم معصوم وليس له ملذذ ولا معاهد ولا ملذذ له وذلك و
 على له المسته من الادامى وعن مطلقا وله ملذذ من الدم كالمزبد والزان المحصن اذا كانت
 ذكرا متوطنا امام ومثل الحية وولد الحرن ولو لم يجد الا الف رجل يقطع من حنك وشبه
 والوجه المنيع **قوله** لو وجد حرا او ساول البول ولو وجد طعام من اس لمضطر والى له
 وجب على كذا نذله والعرف له ولو وجد الثمر فان طلب المالك غش منه وجب دفعه اليه
 ولم يحل له المبييه والا وجب على صاحب الطعام نذله بدونه وان طلب اكثر فالوجوب وجب الدفع
 مع حصوله وقال الشيخ المحب الزيادة ولو امتنع المالك من نذله ما الاكثر من شئ المثل حتى للمضطر
 قتاله وكان دم المالك هدرا ودم المضطر مضروبا ولو كان قادرا على طلب ما ستراه من المالك
 ماكثر من شئ المثل وجب عليه المسمى على قولنا وهو ظاهر وعلى اجماره الشيخ ايضا ان صار
 محمرا **قوله** لو وجد طعام الغرن فله اخذ كذا الوجه انه سادون المالك او الا ان منه هذه
 عليه ولو اوجر المالك المضطر الطعام من اسحقاق المسمى عليه اسكال ولو اظلم ما ستراه
 ما زبد من شئ المثل كراهه لاراق الذما قال الشيخ **قوله** لا يلزم الزيادة انه مكر في نذله **قوله**
 وجد المسته وطعام الغرن فان نذله الغرن طعامه فغرنه او عوف معدور عليه لم يحل لمبييه
 ولو كان صاحب الطعام غاما او حاضرا وامتنع من نذله دعوى على دفع المضطر الى المبييه
 وان صعد المالك عن المنع اكله المضطر ومنه والعلى له المسته والصيد من حق المحرم
 كطعام الغرن ولو كان الصيد مذبوحا فهو اول من المسته لعدم تحريم المسته **قوله**
 المحوز ساول مال الغرن الا اذنه وبحوز مع عدم الاذن الاكل من بيت من يمنة الاية الا اذا
 عرف منه الكراهية محرم عليه الا كره حمله وليس له ان يحل منه شيا وان لم يعلم الكراهية
 فمقد

ومثل على اكل ما حرم به الا ان من عر الخيل والزرع والشجر منه روايان وسحق الاكل غيل به
 قتل الاكل وبعده ومج البية المندبل والسمحة عند الشروع فان بعدت الاوان سمي عند ساول
 كذا واحد منها وان قال سم الله على اوله واخره اجماله والحمد عند الفراع والاكل والشرب باليمن
 اجمارا ذلك بالسار الا للضرورة ويسعى ان سدا صاحب الطعام بالاكل وان كف لاهرا وسدا
 فعل بد من على مسته ثم بدور حتى يمتلئ للبيد ويجمع غياله الا ان يكون في انا واحد فاذا فرغ استلقى
 على معاه ووضع رجله اليمنى على اليسرى والخلل فلو طامت الحنك والبداه بالصلو **قوله** الا ان
 غرن له ذلك الا ان كان عند الاكل والتملى واما حرم والاكل على الشبع والاكل ماشيا والشرب
 واحد بل يسقى ان يكون سله انفا وس والاكل من طعام لم يدع اليه وقطع الحنك والكنة والشرب
 من عبادة الكوز ومن شلته والخلل يعود ربحان او قصب ثم الجا الى من كتاب البحر وسلاوه
 الدايح بعون الله **قوله** ومنه كتاب المراثى وكذا حسن يوسف بن طهر مصنف الكتاب **قوله** في صفه
 بالخر سنة سبع وسبع وثمانه والحمد لله وحده وصل الله على سيدنا ومولانا محمد النبي وآله الطاهرين
 الى ما كلام المصنف لله مصنفه **قوله** دفع العبد الصالح حشر الحشر من كذا **قوله** الاصل بخط
 المصنف رحمه الله عن الامام كتاب الطلاق الى كتاب الامان صمى المار عمر بن زكى الحلي ستمائة
 وعشرين وسبع مائة حامدا فمصلها وعلى

نسخ العالم والمجاهدين
 سنة سبع وعشرين

الذائع من كتاب تحرير الأحكام الشرعية
على مذهب الإمامية

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الميراث وفيه مقاصد الأول في أسبابه وفيه جملة ما يحتاج إليه الأول
كان التوارث في ابتدئ الإسلام بالحنيفة وكان الرجل يقول للرجل دمي دمك وذمتي
ذمتك ومالي مالك نصف في دانتك وترثني وارثك فسواء كان الميراث بينهما على ذلك
ميترايان به دون القولية وذو كقول به والذين عادت إيمانكم فانتم بصيغهم
نسخ وصار التوارث بالإسلام والبيعة فإذا كان المسلم ولد لمهاجر ورثه المهاجر من دونه
وذو كقول به والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من دياركم من شيء حتى يهاجروا ثم نسخ
ذو كقول به وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فأنزل الله آيات التوارث من إمامية
الميراث بأربع سبب وسبب وراثته النسب لثلاثة الأول الأبوان والأولاد وإن نزلوا
الثانية الأخوة والأولادهم والأجداد وإن علوا الثالثة الأخوال والأعمام والسبب
أما بالنسب أو بالولاء وراثته الوالدات والأولاد والعين وضمت الحرة والأمام حرة
ثبت الميراث عندنا بالعصب بل العاقل عذري الزوف لما دعيه إذا لم يكن له زوج
بالزوجة كابن من زوج لأن زوج النصف وللأم الثلث والباقي للاب ولو زود المصادق
لم يعط الأبعد بل يرزق العاقل على ذوى الزوف عدا الزوج والزوج فانه يرزق عليهما إلا
على إمامي كالأبوين وبنات وأخ للثبوت النصف ولخط من الأبوين النصف والباقي يرزق عليهما
وعلى البنات بالنسبة والباقي للأخ المعصود الثاني في ميراث الأسباب وفيه مطالب
الأول في مقادير السهام وفيه جملة ما يحتاج إليه الأول السهام ستة النصف ونصف
هو الزوج ونصف نصفه وهو الثمن والثلثان ونصفه وهو الثلث ونصف نصفه وهو
السدس فالنصف الأربعة سهم البنت والأخت للأبوين أو للاب والزوج مع عدم الولد
والزوج لأبوين سهم الزوج مع الولد وإن زوج مع عدمه والثمن لو أهد وهو الزوج مع
الولد والثلثان لأبوين الثلثان مع عدمه والأخوان فصاعدا للأبوين أو للاب والثلث
لأبوين مع عدم الخاحب ولما زاد على الواحد من ولد الأم والسدس لأمه للاب
مع الولد والأم مع عدم الأخوة وللواحد من ولد الأم مع إجماع النصف مع مثل
كن زوج وأخت لأبوين ومع الزوج كسنت وزوج أو أخت لها وزوج ومع الثمن كن زوجة وبنات
ومع الثلث كن زوجة وأخت من الأم ومع السدس كسنت وأبوين ومع إجماع الزوج مع الثلث

زوج

كن زوج وبنات أو زوجة وأخت للأبوين ومع الثلث كن زوجة وأخت من الأم ومع السدس كن زوجة
وأبوين وبنات أو زوجة وأخت من الأم وأبوين ومع إجماع الزوج مع الثلث كن زوجة
ومع السدس كن زوجة وأبوين وولد والأخوة النصف والثلثان للاب والثلثان للاب
مدخل النقص على الاختب والإجماع الزوج والزوج ولا الثمن مع الثلث ولا الثلث مع الثلث
أخ العوال باطل عندنا لاحتجاجنا أن يجعل الله في مال ما لا يفي به والمأخض من إجماع الزوج
أولاً وجه فدخل النقص على الثلث أو الثلث أو الأب أو لولا من قبله أو قبل الأبوين أو
على الأخوات كذا دون الزوج والزوجة ودون الأم ومن يقرب بها كذا يخرج النصف من
أبوين ونصف من أبوين ونصف نصف من أمه ونحوها الثلث ونصف من أمه ونحوها نصف
صحة من سته ولو أجمعت سهام فدخل المخرج لأهل الميراث كالأبوين أو لأمهم أو لغيرهم
من أمه ولو كانا غير متداخلين فدخل لكل عدد بخلاف منه كالثلث والزوج من أبي عشر
والزوج والثلث من أربعة وعشرين المطلوب الثاني في ميراث الأبوين والأولاد وفيه
ثلاثة الأول الأب إن انفرد أخذ المال وكذا الأم كمن الثلث لها بالتسمية والباقي
لأبوين ولو أجمعا فللأم الثلث وللأب الباقي ولو كان معها أخوة تجوز الأم عن الثلث إلى السدس
وكان الباقي للاب بشرط صحة العدد وهو أن يكونوا ذكرين أو ذكرًا وإمراة أو أربع نسوة كانوا
أهل من ذكركم تجوزوا أو أسفًا موانع الإرث أعني الكفر والعقل والبرق وجود الأب وانفصالهم
ملا يحجب الحمل أن يفتقر إلى الأبوين أو الأب فلو كانوا من قبل الأم ملا يحجب أو لأمهم أو لأبوين
وإن عذروا وللأبوين الحناني لكل من أربعة الثاني إذا انفردت الأم أو الأب ولو كانا أبوين
مصادرة فكذا كمنهم بالسوية وللبنات المنفردة النصف والباقي يرزق عليهما وللنصف عدا
أو لأبوين الثلثان والباقي لهما أو لأم ماله ولو أجمعت البنون والبنات فلهذا كسنت الأخت
أخ للاب مع الأم الباقي للأم وكذا الأم ولو أجمعت معها أمها السدسان والباقي
للأم ولو كانا مع الأم السدسان والباقي للاب بالسوية وللأب مع السدس السدس
للبنات النصف والباقي يرزق عليهما إجماعا وكذا الأم معها ولو أجمعت معها السدس
وللبنات النصف والباقي يرزق عليهما إجماعا الأم والأخوة الخاحب مع الثلث بالاب والسبب
إجماعا ولخط من الأبوين مع السدس مع عدم الأخوة الخاحب مع الثلث بالاب والسبب
مع السدس مع عدم الأخوة الخاحب مع الثلث بالاب والسبب إجماعا ولخط من الأبوين مع السدس مع عدم الأخوة الخاحب مع الثلث بالاب والسبب

وعلى التمسك أو السات أخيراً ولو اجمع الأولاد الذكور واللات مع أحد الأبوين أو معهما ملك
من الأبوين السدس والباقي للأولاد المذكورين مثل خط التمسك. ولو اجمع أحد الأبوين مع الزوج
أو الزوجة ملك زوج أو الزوجة نصيبهما الأصل والباقي لأحد الأبوين فإن كان إماماً لها التمسك
والباقي لأزواجه ولو اجمع الأبوان وأحد الزوجين فلا أحد الزوجين نصيبه الأصل وللام الأصل
مع عدم الأخوة والدرج مع والديهم والباقي على العدة من الأبوين ولو كان معهم والذكر ملكه واحد
من الأبوين السدس والأحد الزوجين نصيبه الأدنى والباقي للولد الذكر إن كان واحداً
وإن كان ذكراً فاعلم بالسوية ولو كان عوز الذكر أني ملك من الأبوين السدس والتمسك نصف
ولأحد الزوجين نصيبه الأدنى والباقي يرد على التمسك والأبوين أخيراً مع الأخوة يرد على
التمسك والأبوين أرباعاً ولو اجمع الأبوان وأحد الزوجين مع التمسك فاعداً للأبوين السدسان
ولأحد الزوجين نصيبه الأدنى والباقي للسدس فاعداً ودخل النصف على السات فاخته وكذا دخل
النصف على التمسك مع الزوج والأبوين ولو اجمع أحد الزوجين والأبوان والأولاد الذكور
واللات فلا أحد الزوجين نصيبه الأدنى ولكن من الأبوين السدس والباقي للأولاد المذكورين
الأنثى أو الأولاد بنتون معاً إماماً عندهم في معاشهم الأبوين وفي محبة عن أهل
السمين إلى إماماً وشرط أن أبوه في نورهم عدم الأبوين وأحد على الفضل إن شاء في قوله
على إماماً ولأحد من الأولاد ذكوراً كانوا إماماً مع وجود الولد للصلب ذكر كان أو أنثى
وليعون كل من منحه الأولاد من الأجداد والأخوة وعزيم وراثتهم الزوج وأزواجه نصيبهما
الأدنى وترتبون لأقرب فالأقرب ولأقرب البعيد من الميراث مع القرب منه ولا خلاف على ما
في كنفه العتيق منهم فالمرور أن كل واحد منهم نصيب من سقرب به فإلى التمسك الثلث مع
تمسك الأبوين وليس الباقي ولو خلف أب من بنت أو غيرة النصف نصيب أمه والباقي ردة
عليه ولو شاركة الأبوان مثل معهما من له أمه في النصيب والرفق ولو خلفت بنت ابن أو غيرة فلها
المال ولو شاركة الأبوان فلها السدسان والتمسك الباقي ولو اجمع أولاد الأبوين وأولاد التمسك فله الأولاد
الأبوين السدسان معهم للذكر مثل حظ الأنثيين ولأولاد التمسك الثلث كذكره ومثلها السدس وهو
صعيف ولو خلف أولاد بنت مع الأبوين فله الأولاد نصف للذكر مثل حظ الأنثيين وللأبوين السدسان
والباقي يرد على الأبوين وأولاد التمسك أخيراً ولو خلف أولاد بنت فله الأبوين السدسان ولأولاد التمسك
ما خذ كل أولاد بنت نصيبهم للذكر ضعف الأنثى على الأثرين وذهب السيد الخليل إلى أن أولاد

الأولاد كما يثبت في القمى فليست الأب بنت المال وإن التمسك التمسك الإطلاق إن على
أب التمسك والتمسك على بنت الأب حقيقة والأول هو الأبوين عندى وهو اختيار الفضل ولكنه أفتى في
تمسك ابن وإن ابن ابن للذكر مثل حظ الأنثيين فإن بقدر مع اتحاد أبوين محدد وإضافته منه
كما أنتم به ولا توجد عليهما إضافة كتحف أكبر الأولاد الذكور من ركة أمه بنجاب
جسد وخالف وسيفه ومحقه مثل ماله إن لا يكون الولد سبعة وإن لا يكون فاسد الاعتقاد
وإن خلف التمسك شيئاً سوى هذه فلو لم يخلف غيرها لم يخف شيء وعلى هذا الولد نصيباً على
من صلاه وصيام ولو كان الأكبر أنثى لم يخف شيء وجب للأكبر من الذكور ولو وجدت هذه الأشياء
فإن ابن أو بنت خض ما كان بعد أبيه ويديه دون ماسوره وفيه نظر في هذه الأشياء
الاحتياط على الولد المخصوص بأمه نصيبه وكيفية بهاد واجب الاحتياط على السيد
في الأولاد معاً لم يخف بهاد تحت ملكة من سهم وحالف أبو الصلاح في الثاني وقال
المخصص تحت الأبواب ط لا يرث الجد ولا الجد مع الأولاد والأولاد مع الأبوين مع تحت
للأبوين طعام الجد من سدس الأصل بشرط زاده نصيب المظلم عن السدس ولو خلف أبويه الغر
وخله وطلقة من قبل أمه وجزء جدته من قبل أمه أطعم الأب الجد من قبله سدس الأصل
وكذا الأم أسحباً بالأوصياء ولو كان أحد الجدات أغر حصصاً السدس كمالاً من طبعه ولو خلف
نصيب أحد الأبوين عن الأولاد عن السدس لم يستحق الطبع من قبله بل من قبل الأولاد ولو كان
مع الأبوين والأجداد أخوة يحبون للأم عن الثلث إلى السدس أسحب للأب إن طعم الجد
أو الجد أو من قبله سدس الأصل ولم يحجب للأم ذلك ولو كان مع الأبوين والأجداد
زوج استحق للأم طعام الجد أو الجد أو من قبلها سدس الأصل وبقيت الأجداد الأب
في هذه الطبع بالسوية من الجد والجدة سواء كان من الأب أو من الأم ما لا يطعم الجد
للأب والأجداد له الأم وجود الأب والأجداد للأم والأجداد لها الأم وجود الأم
المطلب الثالث في ميراث الأخوة والأجداد وفيه من بحثنا الأول هو الأم والأبوين
إذا عذمت لمرته الأول ولأقرب أحد من الأخوة وإن الأجداد مع أحد الأبوين أو مع أحد
الأولاد أو أولاد الأولاد فإن لم يوجد أحد من الأبوين والأم والأجداد ولا من أولاد الأولاد
ورث الأخوة والأجداد وسادكون على ما في كتاب الأخ لأب والأم إذا انفرد فلها المال
ولو كان مع أخ أو أخوة شادوا منه ولا خلف لها النصف والباقي ردة عليها ولا ميراث لها

الأم من بنت الأبوين
والأب من بنت الأبوين
والأب من بنت الأبوين
والأب من بنت الأبوين
والأب من بنت الأبوين

المعزول

١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين
 في المصنفين

مما اوسعت

مصنفات السنين بالسوية والفاق رد عليها اعلين والارث احد من الاخوة والافوات
 من قبل الاب مع احد من الاخوة ولا اخوة من قبل الابوين بل المقرب بالسدس اولى واحدا كان
 لو اكثر ذكر كان اوانثى وللأخ من الأم المفرد السدس والفاق له بالرة وكذا اللاخت
 ولو اجمع اخوان مما زاد او اجماع مما زاد او اجمع الاخوة والافوات من قبلها حاضه ياد
 في الثلث والفاق لهم بالرة ذكورا كانوا او انا الذكور وانا ما ولو اجمع الاخوة المفزقون لمقرب
 بالأم السدس ان كان واحدا ذكر كان اوانثى والفاق للمقرب بالابوين واحدا كان او اكثر
 ذكر كان اوانثى او بالسفوق للذكر ضعف الانثى كلف لو كان المقرب بالابوين انثى كان
 لها المصف وما زاد على هاهم المقرب بالأم لها بالرة ولو كان انسان فإراد عليها السنين والرايد
 بالرة ولو كان المقرب بالأم انت مما زاد علم الثلث بالسوية ذكورا كانوا او انا ما ولو با
 لمفرت والفاق للمقرب بالابوين على اصلها وسقط للمقرب بالاب ذكر كان اوانثى
 واحدا كان او اكثر لو فقدت الكلالة من الابوين واهتمت الكلالة من الأم مع الكلالة
 من الاب فان لم يكن فاضل ملاحظ وان فضل كاخت من ام مع اخت من اب او مع اخت من
 او اخت من ام مع اخت من الاب من الرقة قولان احدهما انه يحق بالمقرب بالاب للفقير
 عليه لو دخل الزوج اول الزوجه ولفقوا الباقر علم في ان اخت لاب مع ابن اخت الأم ان الاخت
 للأم السدس والفاق لان الاخت للاب والفاق ان رد على الجمع بالنسب وهو الأقوى والرواية
 في طبعها ان يقال كما لو اجمع الاخوة المفزقون واحد الزوجين اخدا الزوجين نصيب
 الأم والمقرب بالأم السدس ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر والفاق للمقرب بالابوين
 للذكر مثل حظ الانثى وسقط للمقرب بالاب ولو فقد المقرب بالابوين مام المقرب بالابوين
 على مئة في القسمة له للجد المفرد المال سواء كان لاب أو أم وكذا الجد ولو احتجا
 من طرف واحد للذكر ضعف الانثى ان كانا من قبل الاب وان كانا من قبل الأم تاداما ولو
 اجمع الاجداد الاربعه للجد والجد من قبل الاب السنين للذكر ضعف الانثى وللجد والجد
 من قبل الأم الثلث بالسوية ولو كان المقرب بالاب واحدا وكذا المقرب بالأم للمقرب
 بالأم للثلث ذكر كان اوانثى والمقرب بالاب السنين ذكر كان اوانثى وسفل ان درس
 عن بعض علمائنا ان للواحد من الأم جد كان او جد السدس والفاق للمقرب بالاب والمهور
 الاول وكذا لو اتخذ الجد من قبل الاب واتخذ من قبل الأم والعكس فان للمقرب

الأم

بالأم الثلث اتخذ او اتخذ ولو اجمع الاجداد واحد الزوجين اخدا الزوجين نصيب الأم
 للجد والجد من قبل الأم الثلث والفاق للمقرب بالاب من الاجداد والاخوة معون
 من مقرب بهم من الاعمام والاخوال والاولاد مع وبنح الاجداد ابا ام واحدا مع والاعوان
 اولاد الاخوة كما المنع الاخوة والاولاد مع ابا الاجداد واحدا مع ولو حلف الجد الاذن والجد
 كان للميراث للادنى ولو حلف الجد الواحد والاخوة شاركوا وكذا لو حلف الجد الاذن والاولاد
 الاخوة شاركوا اعل ما بقى مع لو حلف جد ابيه وحلته من قتل ابيه وحده من قتل
 انه وجد ان وجد هاهن مثل اسما وحده هاهن مثل امها ملاحداد الأم الثلث بنهم اربعا
 والاجداد والاب السنين للجد والجد من قبل اب الاب لها الثلث للذكر ضعف الانثى وللجد
 والجد من قبل ام الاب الثلث الاما وسفهم من مائه ومائته ولو كان معهم احد الزوجين احد
 نصيبه الاعلى والاجداد للأم الاربعه الثلث كمل اربعا والفاق الاجداد الاب على ما يتناه
 ط قد اتخذ جد ابى الميت وجد امه فكون له نصيب الجد ولو جامع الجد من احدهما و
 شارك الجد الذي في درجته بالسوية اي اذا اجمع الاخوة والاجداد كان للجد كالخ
 والجد كالخت ما اذا حلف اخا وحده من قبل الاب والأم ومسلما من قبل الأم وجد من قبل
 الاب وجدته من قبله ومسلما من قبل الأم كان للجد من قبل الاب كالخ من قبل الابوين والجد
 من قبله كالخت من قبله والجد من الأم كالخ من قبل الأم والجد من قبلها كالخت منها
 طلمقرب بالأم من الاخوة والاجداد الثلث بنهم اربعا والفاق للاخوة والاجداد من قبل
 الاب للذكر ضعف الانثى ولو عدم الاخوة من قبل الابوين مام الاخوة من قبل الاب معامهم في
 تقاسم الاجداد كما في المقرب بالابوين ولو كان هاهن زوج او زوجة كان له نصيب الاعلى
 والمقرب بالأم من الاخوة والاجداد الثلث بالسوية والفاق للمقرب بالابوين من الاخوة والاجداد
 للذكر ضعف الانثى او للمقرب بالاب وحده مع الاجداد كذلك عند عدم المقرب بالابوين
 ما الاجداد اثنان لون منزلة الاخوة اذا جامعهم وكانوا في نسبه واحدة ولو حلف النسبه
 بان حلف جد ابيه واخا لاسه او ابويه للجد الثلث والفاق للراي وكذا لو حلف جد امه مع اخ
 من الابوين او الاب ولو حلف اخا او اختا الأم وجد له اب كان للاخ او للاخت من الأم
 السدس والفاق لاحد الحد ولو حلف احد الحدين للأم واحد الجد من او مع الاب مع اخوة
 من الابوين او الاب حاضه ملاحد الحدين للأم الثلث والفاق لاحد الحدين من الاب والام

مع الاخوة لما اولاد عند عدم المقرب بالابوين ويكون الحجة هنا كالخ والحجة كالخت
 ولو حلف لحد من من الام مع اخوة واخوات من قبلها واحد لحد من من الاب على مقرب بالام من
 الاجداد والاضحى المثلث عليهم بالسوية ولا احد لحد من الاب والباقي ولو حلف لحد من من قبل الام والجد
 والحد من الابوين للحد من اولادها من الام المثلث والاضحى للابوين الباقي ولو كان له اخ من قبل الاب
 خاضع من احصاها بالباقي اسكال ان لم يعدم لحد الادنى عام معاف الاعد من معاشه الاضحى يكون
 حكم حكم الادنى من قبل الاب لانه او الاعد من قبل الاب والام او من قبل الاب وجده الاب لانه
 او الاعد من قبل الاب من قبل الابوين او من قبل الاب عند عدم الاعد من الابوين وكذا البحث في جد الام
 وجده بها من قبل ابها ومن قبل ابها فاعلم منزلة الاخوة والاخوات من قبل الام في اسكال وهو ان يخرج
 جد الاب او جدته من قبل ابه وحنه او حنقه من قبل امه مع الاخوة من قبل الاب او من قبل الابوين
 نحو اولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام الامم عند عدمهم وياخذ كل منهم نصيب من سقرب
 به فان حلف ابن اخ لاب وام او لاب او بنت اخ كذلك فله المال ولو اختلفوا لحد فاما لما للذكر
 صنف لاني ولو كان لا سقرب في نفسه واحدة فاما لما لهما صنف ولو كان احدهما ولد اخ من الابوين
 والافضل له من الاب سقرب للمقرب بالاب بالمقرب بالابوين ولو كان ابن اخصما للاب
 فله الصنف نصيباته والباقي ردة عليه وكذا لو كانوا اولاد لجامعة لاخت علم الصنف بالعلم والباقي
 بالرد للذكر صنف لاني والباقي ردة عليهم كذلك ولو كانوا اولاد اخوة واخوات ملك اولاد اخ والخت
 نصيب من سقرب به بنهم للذكر صنف لاني ولو حلف اولاد اخ او اولاد اخ لحد فله الام علم الدس
 نصيب من سقرب به والباقي ردة عليهم للذكر والباقي ردة عليهم لاني فله سواء لو كانوا اولاد اخ و
 اولاد اخت للاخ علم المثلث والباقي بالرد اولاد الاخ الصنف بالسوية واحدا كان او اكثر
 واولاد الاخت الصنف لاني كذلك ان كان واحدا ولو اختلفوا والادنى للمقرب سقرب
 اولاد الاخ من الاب وكان اولاد الاخوة من الام المثلث لكل ولد اخ نصيب ابه واحد كان او
 اكثر بالسوية واولاد الاخ من الابوين الباقي ولو حلف اولاد اخ من اب وام واداخ من ام
 ملا اولاد الاخ من الام الدس بالسوية والباقي اولاد الاخ من الابوين للذكر صنف لاني ولو حلف
 اولاد اخت لاب واولاد اخت ام خاضع ملا اولاد اخت من الام الدس بالسوية واولاد اخت
 من الاب الصنف للذكر صنف لاني وفي ردة الباقي هو ان كما سبق في الاخوة بدله وقل واحد
 الزوج من اولاد الكلا ات اخذ نصيبه الاعلى وسقط اولاد كلاله الاب وكان اولاد

ولو كان من اولاد اخت علم المثلث والباقي ردة عليهم لاني فله سواء لو كانوا اولاد اخ و

كلاله الام المثلث ان كانوا اكثر من واحد لكل نصيب من سقرب به بالسوية والدس ان كانوا
 لواحد كذلك والباقي اولاد كلاله الابوين لكل واحد نصيب من سقرب به للذكر صنف لاني من دخل
 الصنف عليهم كما يدخل على الامم دون المقرب بالام ولو فقد اولاد كلاله الابوين عام معاف والاد
 كلاله الاب في جميع ما تقدم الا ان لو كانوا لاني لارث احد من اولاد للاخوة مع الاخوة
 وان كثرت الوصلة وقال فضل من شاذ ان في اخ لام وان اخ اب والام ان للاخ الدس الباقي
 لان الاخ للابوين لانه يحج السمت وهو علمه فان كثرت الاسباب اما اخت مع السامى في الدس
 مع انه قال في ابن اخ اب وام مع اخ اب المال كله للاخ من الاب ولو اقرب من اولاد الاخ من
 الاجداد فلو حلف اولاد اخ واولاد اولاد اخ فاما لاد الاخ خاصة سواء كانوا اب اولاد اولادها
 وسوا كان اولاد اولاد الاخ لاب اولاد اولادها وهكذا من مرات السازل ونحو اولاد الاخ والاخوة
 كمن منى الاخوة والاخوات من الاعام والاولاد والامم ورث عنهم للازواج والصدقات ولو
 كما يرثون مع الاخوة واولاد الاخوة والاخوات وان نزلوا سواء كانوا من قبل اب وام او من قبلها
 نعم سمون الاجداد مع عدم الاخوة والاخوات وياخذون نصيب من سقرب به ولو حلف اولاد
 اخ اب وام واولاد اخت لهما مثلهم من قبل الام وجده من قبل الاب وسلمها من قبل الام
 للمحد من كلاله الام المثلث للحجة ربيعة وكذا للحجة واولاد الاخ من الام ربح اخو اولاد
 الاخت من قبلها الربح الباقي ولها المثلث للحجة من الاب واولاد الاخ من الابوين للحجة من ذلك
 صنف والصنف لاني لاني للذكر صنف لاني والمثلث الباقي من الحد واولاد الاخت للحجة
 من ذلك صنف والصنف لاني لاني للاخت من الابوين ولو كان هناك زوج او زوجة اخذ نصيب
 للسمل وللحد من من قبل الام واولاد الاخوة من قبلها المثلث كلما قسم بينهم على ما شاء والباقي للاجداد
 من قبل الاب واولاد الاخوة من قبل الابوين على ما مضى ولو حلف اولاد اخت للاوين بعد
 ملا اولاد الاخت المثلث والباقي للحجة المطلب الرابع في مرات الاعام والاولاد دفعه بحسب الاول
 مولا لاني يرثون عند عدم الباقي وان سلوا واولاد اولاد وان نزلوا واولادهم وان نزلوا ملحق
 المفرد للمال وكذا ما زاد بالسوية وللحق المال ايضا وكذا العمان والعمات ولو اجمع الذكور والامهات
 للمذكر صنف لاني هذا اذا كانوا من قبل الاب وام او من قبل الاب ولو كانوا من قبل الام فالذكر و
 لاني منه سواء ولو انفردت العمات او الام من قبل الام فاما لاجمعه للامهات بواحدة العمات العمات
 للمفرد من قبل المقرب بالام الدس ان كان حاضرا ذكر كان او انثى والمثلث ان كان اكثر الذكر والباقي

١٠١

فنه سواء للمقرب بالاولون الباقي واحد كان او اكثر ذكر كان او انشئ للذكر ضعف الانثى وسقط
 المقرب بالاب **ح** العمومة من قبل الاب والعمات من قبله يقومون مقام المقرب بالاولون عند
 عدمهم والقصة منهم للذكر ضعف الانثى فلو حلف عمه من قبل الاب وعمومه من قبل الام للمقرب
 بالام الثلث الذكر والانثى منه سواء للعمومة من الاب الباقي للذكر ضعف الانثى ولو كان المقرب
 بالام واحدا والمقرب بالاب كذلك فليقرب بالام السدس ذكر كان او انشئ والمقرب بالاب
 الباقي ذكر كان او انشئ **د** لو اصاب احد الزوجين العمومة المقربة فله نصيبه الاعلى
 والمقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر الذكر والانثى منه سواء والباقي للمقرب
 بالاولون تمام المقرب بالاب معاه على هفتة في العفة والعمة **هـ** العمومة معون من
 مقرب بهم من اولادهم فلو ارثت اربعه وان رادت وصلة مع عم وان نصرت وصلة الاب له
 اجماعه وهي ان عم لاب وام مع عم لاب فان المال لان العم للاولون وسقط العم للاب ولو
 غرت الحال سقط هذا الحكم فلو حلف بنت عم للاولون مع عم للاب فاما للعم للاب خاقه
 وكذا لو حلف ابن عم للاولون مع عمه للاب فاما للعم للعم دون ابن العم ولو حلف ابن عم للاولون
 مع عم للاب ومعها خال والثلث للحال للعم للام والام وسقط ابن العم وقال بعض الفقهاء ان مال
 للحال لسقوط العم من العم وسقوط ابن العم بالحال والوجه الاول في العمورة ولو حلف بني
 عم للاولون مع عم او اعمام للاب فالوجه احصاء بني العم دون الاعمام والحال للمقرب المال
 ولذا الحال في الاخوال والحالة والحالت والحالات ولو اصاب المذكور والامات سادوا ان كانوا
 من جهة واحد وان يفرقوا المقرب بالام السدس ان كان واحدا ذكر كان او انشئ والثلث
 ان كان اكثر الذكر والانثى منه سواء والباقي للمقرب بالاولون ذكر كان او انشئ واحدا كان
 او اكثر للذكر مثل الانثى ولو فقد الخول من الاولون تمام المقرب بالاب معاهم تمام بينهم
 كسيتهم **ز** لو اصاب احد الزوجين مع الخولة المقربة له نصيبه الاعلى والمقرب
 بالام سدس الثلث ان كان واحدا وثلث الثلث ان كان اكثر والباقي للمقرب بالاولون
 بالسوية وان اختلفوا فلو حلف زوجهما او ابا من قبل الام وخال من قبل الاولون فلزوج
 النصف وللخال للام سدس الثلث وقيل سدس الباقي والمختلف للام من الاولون ولو فقد المقرب
 بالاولون تمام المقرب بالاب تمامهم **ح** لو اصاب الاعمام والاخوال والاخوال الثلث واحدا
 كان او اكثر ذكر كان او انا او ذكر او انا بالذكر مثل خط الانثى **ط** لو اصاب الاعمام

واحد كان او اكثر الذكر ضعف الانثى بقدر المقرب بالاب والاولون
 المقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر الذكر والانثى منه سواء
 المقرب بالاب كذلك فليقرب بالام السدس ذكر كان او انشئ والمقرب بالاب
 الباقي ذكر كان او انشئ **د** لو اصاب احد الزوجين العمومة المقربة فله نصيبه الاعلى
 والمقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر الذكر والانثى منه سواء والباقي للمقرب
 بالاولون تمام المقرب بالاب معاه على هفتة في العفة والعمة **هـ** العمومة معون من
 مقرب بهم من اولادهم فلو ارثت اربعه وان رادت وصلة مع عم وان نصرت وصلة الاب له
 اجماعه وهي ان عم لاب وام مع عم لاب فان المال لان العم للاولون وسقط العم للاب ولو
 غرت الحال سقط هذا الحكم فلو حلف بنت عم للاولون مع عم للاب فاما للعم للاب خاقه
 وكذا لو حلف ابن عم للاولون مع عمه للاب فاما للعم للعم دون ابن العم ولو حلف ابن عم للاولون
 مع عم للاب ومعها خال والثلث للحال للعم للام والام وسقط ابن العم وقال بعض الفقهاء ان مال
 للحال لسقوط العم من العم وسقوط ابن العم بالحال والوجه الاول في العمورة ولو حلف بني
 عم للاولون مع عم او اعمام للاب فالوجه احصاء بني العم دون الاعمام والحال للمقرب المال
 ولذا الحال في الاخوال والحالة والحالت والحالات ولو اصاب المذكور والامات سادوا ان كانوا
 من جهة واحد وان يفرقوا المقرب بالام السدس ان كان واحدا ذكر كان او انشئ والثلث
 ان كان اكثر الذكر والانثى منه سواء والباقي للمقرب بالاولون ذكر كان او انشئ واحدا كان
 او اكثر للذكر مثل الانثى ولو فقد الخول من الاولون تمام المقرب بالاب معاهم تمام بينهم
 كسيتهم **ز** لو اصاب احد الزوجين مع الخولة المقربة له نصيبه الاعلى والمقرب
 بالام سدس الثلث ان كان واحدا وثلث الثلث ان كان اكثر والباقي للمقرب بالاولون
 بالسوية وان اختلفوا فلو حلف زوجهما او ابا من قبل الام وخال من قبل الاولون فلزوج
 النصف وللخال للام سدس الثلث وقيل سدس الباقي والمختلف للام من الاولون ولو فقد المقرب
 بالاولون تمام المقرب بالاب تمامهم **ح** لو اصاب الاعمام والاخوال والاخوال الثلث واحدا
 كان او اكثر ذكر كان او انا او ذكر او انا بالذكر مثل خط الانثى **ط** لو اصاب الاعمام

٤٨

المقربون والاخوال المقربون فليقرب بالام من الاخوال سدس الثلث ان كان واحدا
 وثلث الثلث ان كان اكثر بالسوية ذكر كان او انا او ذكر او انا بالذكر مثل خط الانثى
 والاخوال الباقي واحد كان او اكثر ذكر كان او انا او ذكر او انا بالذكر مثل خط الانثى
 بالام من الاعمام سدس الثلث ان كان واحدا وثلث ان كان اكثر بالسوية ذكر كان او انا او
 او ذكر او انا والمقرب بالاولون من الاعمام المختلف من الثلث للذكر ضعف الانثى وسقط
 المقرب بالاب من الاعمام ولو عدم المقرب بالاولون من الاعمام والاخوال تمام المقرب بالاب
 معاه **ي** كل واحد من الاعمام المذكور والامات سواء قربوا بسبب واحد او بسبب طعون
 او لادعهم وان يفرقوا بالسبب لا المصلحة الاجتماعية وهي ان العم للاولون يمنع العم للاب خاقه
 وكل واحد من الاخوال المذكور والامات سواء قربوا بسبب واحد او بسبب طعون او لادعهم
 ان يفرقوا بسبب مطلقا من غير استثناء وكذا كل واحد من الاعمام والذكور والامات وان يفرقوا
 بسبب واحد معون اولاد الاخوال وان يفرقوا بسبب وكل واحد من الخول وان يفرق
 بسبب واحد يمنع منع اولاد العمومة وان يفرقوا بالسبب فلو حلف عم لاب او لام او لهما
 او معه كذلك مع ابن خال للاولون او بنت خال كذلك فاما للعم خاقه وكذلك لو حلف الاب او
 الام او لهما مع ابن عم للاولون فاما للحال خاقه وكذلك الارث مع اولاد العمومة والعمات واولاد
 الخول والحالات احد من اولاد اولادهم وان يفرقوا بسبب من غير استثناء فان العم للاب
 يمنع ابن العم للاولون وكذلك كل من اقرب يمنع الابجد وكذلك سقط ابن العم للاولون
 مع العم للاب **يا** لو اصاب احد الزوجين مع العمومة والعمات والخول والحالات احد نصيبه
 الاعلى والخولة والحالات ثلث الاصل بينهم بالسوية ان كانوا من جهة واحدة والباقي للاعمام والعمات
 ولو فرقت الخولة والعمومة فدا احد الزوجين نصيبه الاعلى والاخوال الثلث سدس لمن
 يقرب بالام منهم ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر والباقي من الثلث للاخوال من قبل الاولون
 وسقط المقرب بالاب والباقي بعد نصيب الاخوال واحد الزوجين للاعمام سدس المقرب
 بالام منهم ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر الذكر والانثى سواء والباقي للمقرب بالاولون
 ان كان واحدا او اكثر للذكر ضعف الانثى وسقط المقرب بالاب ولو عدم المقرب بالاولون
 من الاعمام والاخوال تمام معاهم المقرب بالاب منهم على جميعهم **ست** العمومة والعمات
 والخول والحالات واولادهم وان زلوا معون عمومة الاب وعماه وخولهم وبالات وعمومة

سقط

الام دعما بها وخولها وخاها فان عدم عموم الميت وعماته وخولته وخالاته واولادهم وان زلوا
 فام معاهم عموم الاب وعماته وخولته وخالاته وعمومة الام وعماها وخولها وخالاتها واولادهم وان
 زلوا فكل بطن وان زلت اول من العليا فاولاد عموم الاب وعماته واولاد خولته وخالاته واولاد
 عموم الام وعماها واولاد خولتها وخالاتها واولاد اول من عموم الجد وعماته وخولته وخالاته
 وعمومة الخن وعماها وخولها وخالاتها وعمومة الاصداد وخولتهم اول من اولادهم واولادهم وان
 زلوا اول من عموم جد الخولته وخولته وهكذا يجوز لو فقد العموم واولادهم والخول واولادهم و
 خلف عم الاب وعمته وخال وخالاته وعم الام وعماها وخالاتها وخالاتها فكل عمومة الام وخولها
 بالسوية ارباعا فالشئ واللبان للعموم الاب وخولته فكل الشئ لخال الاب فخاله بالسوية
 ولها لغة وعمته للذكر ضعف الانثى وسبع من ماله وماله ولو كان في الفرض من زوج او زوجة
 اخذ نصيبه الاعلى والثلث للمقرب بالام من الاعمام والاقوال بالسوية بينهم والباقي للمقرب بالاب
 من الاعمام والاقوال فكله لخاله الحاله بالسوية ولها لغة والباقي ضعف الانثى بداد العمومة
 والعمات والخول والخالات ما خرد نصيب من مقربون به فليس فيهم وكذا البني العم والبني
 الخال نصيب اسم وكذا البني الخال ملو خلف اولاد العمومة المقرب واولاد الخول المقرب واولاد
 الخول المقرب سدس لاولاد الخال او الخالة بالسوية ولو كانوا اولاد الخالين فكل للثلاث لكونهم نصيب
 ابيه وكذا لو كانوا اكثر والباقي من الثلث لاولاد الخول من الاون وسقط اولاد الخول من الاب
 ولو عدم اولاد الخول من الاون فام معاهم اولاد الخول من الاب واولاد العمومة اللسان سدس
 لاولاد العم او البني من قبل الام بالسوية ولو كانوا اولاد عمين فكل للثلاث لكونهم نصيب من
 به والباقي لاولاد العمومة من الاون وسقط اولاد العمومة من الاب ولو عدم المقرب بالاون فام
 المقرب بالاب معاهم كسبهم ولو كان هناك زوج او زوجة اخذ نصيبه الاعلى واحد اولاد الخول الثلث
 موقرا وكان النصف واخلاء على اولاد العموم كما باهم انه لو اجمع الوارث سنان ورث كما ان كان
 احد ما فاعان للاخر كان عم اب هو ان خال الام وان عم هو زوج اوست على زوجة او عم اب
 هو خال الام ولو منع لهما الاخر ورث من جهة المانع كان عم هو اخ فان رث من جهة الاخوة خاصة
المصنف الثالث في الميراث بالسب وقته مطالبها الاول السب سمان زوجية
 ولا فان ذويه ثبت بها الارث مع جميع مراتب الوارث من الاسباب وان تزوا ومن الاسباب
 الاصح الزوجه مانع من الارث سوى الكفر والقتل والرت واما الولد فليس له الارث الا مع فقد

للذكر
 نصيب

كذا الاسباب الوارث فزوا او بعد واولو خلف ابن ابن عم وان زل كان اول الميراث من المعين غير
 من الاسباب لولا لام الولد المثلث او لها والحق ورث مع فقد كل الاسباب الثاني والابن المحرم ورث
 مع فقد كل الاسباب والمعين ولا يرث مع وجود المعين الثالث ولا الامامة ورث مع فقد
 كل الاسباب ومع فقد المعين وفقدت المحرم ولا يرث مع وجود احد من الاسباب والاب مع وجود
 المعين والابن خاتم المحرم وعمل يرث مع الزوجه منه خلاص **المطلب الثاني** في ميراث الارواح
 وقته **مسألة** الارواح للزوج مع الزوج مع الولد ذكر كان او انثى ملو خلف زوجها واسمها ملو زوج
 الزوج وللبنات النصف والباقي ردة على البنات واحد الاون ارباعا ولا يرث من الزوج من الردة وكذا النصف
 لو كان بدل الولد ولد الولد وان زل ولو لم يكن هناك ولد واولاد ولد وان زل ملو زوج المصنف
 الثاني لغير من الوارث على مقدم بفضيله **مسألة** للزوج مع الولد المثلث ذكر كان او انثى وكذا اولاد الولد
 وان زل ولا يرث عليها الفاضل لو كان الميراث بنسب على البنات خاصة او على البنات واحد الاون او
 سمانا ملو من الزوج ولو لم يكن هناك ولد واولاد ولد وان زل كان للزوج والباقي لغيره الوارث
 ولا يرث على الزوج مع وجود الوارث وان بعد **مسألة** لو خلف الميراث زوجها وخامن جيرة لاسواها
 ملو زوج النصف ولها من الجيرة الباقي ولو خلف الزوج زوجته وخامن جيرة لا يرثها ملو زوج
 الزوج والباقي لخامن الجيرة اما لو فقد جميع الاسباب ولم يخلف الميت احد سوى احد
 الزوجه ملو زوج النصف والباقي ردة عليه اما لو كانت زوجة معها اقول احد ما انه ردة عليها
 الفاضل من الزوج مطلقا الثاني ارباعا مطلقا يكون الباقي بعد الزوج للامام والثالث انه ردة عليها
 حال غيبه الامام لا وقت ظهوره وهو الاقول عندي **مسألة** سهم الزوج وهو الميراث والولد او ولد
 الولد وان زل والزوج مع عدم ما يثبت للواحدة ولما زاد عليها ملو خلف اربع زوجات وولد
 ملو زوجات الاربع الميراث سهم بالسوية والباقي للولد ولو خلف الاربع واحد الاون خاض فللاربع
 الزوج سهم بالسوية والباقي لاحد الاون وكذا الواضع الميراث من ذكر في المقدس من الاون
 والقرابات **مسألة** ان زوجة عارث ما دامت زحباله سواد دخل بها اولم يدخل وكذا الزوج ولو طلق
 رجعا ثم ازا في العدة ولومات لهما بعد العدة فلا ميراث للاخر منه ولو طلق ماينا كالحلوى و
 المبارقة مع عدم الزوج في العدة وكذا النكاح والعينية وغير المدخول بها ما لوارث
 منها الميراث الرجل المراء ولا المراء الرجل سواء وقع الموت في العدة او بعد ما هذا في الصحيح اما
 الميراث فان تزوج في حال مرض الموت لم يرث الزوج الا ان يدخل بها ولومات قبل الدخول فلا

فانه لو كان جميعا احد الاون فكله من الزوج والباقي ردة على البنت

هو المأخوذ بالمالح وان يكون للاب والابن وهو محصور ملازم بالاسم لا بالملك كذا لما يجوز
 الولا للمول الاب شرط طه عبودية الاب حين الولادة ولو كان حرا في الاصل ملازم للمول ولحق
 وان كان مولى ثبت الولا على ولد لمواليه ابتداء والجره وكون الفهم مولاة ملوكات حرة في الاصل ما والاد
 وان كانت امه مولاة فحق لسيدها ان اعقبه مولاة له والسرعة وان لمعها المولات بولد
 لدون ست اشهر مقدس به الرق وعقب بالمباشرة ان ملها ان الحمل باح والابق على الرقة وان ات
 به الاكثر من ست اشهر يحق بقا الرق وجنبه لم يحكم بقتل الرق وابتدأ الولا الاصل حدوثه بعد العتق
 لم يمت الرق ولم يحكم برقه بالشك وان كان ماسا وانت به الاكثر من هذه الحمل من رجل الغرة
 لم يحق بالاب وولاده لمول امه وان ات به الاقل من ذلك لحق الولد وابتدأ واداه الثالث ان
 يعقب الاب ملوماته رعا لم يخى الولا اجماعا فان اختلفت متييد العبد ومول الامه في حرة الاب بعد
 موته ما تقول قول قول الام لان الاصل بقا الرق وعدم الانجرار كذلك اذا كان احد الزوجين
 الحين من حرة الاصل ملازم للمول ولد ما سوا كان الاب الحين اعني او عربيا او سوا كان مسلما او ذميا او
 بمول النسب او معلوم وتزوج عبد لمعق ما ولدها ولدا متزوج الولد لعققة رجل فاولدها
 ولدا مولا الولد الثاني لمول امه لان له الولا على ابية مكان له عليه كما لو كان مولد من ولد
 الولا على الاب سبع من شوته لمول الام ويحمل ان يكون الولا للمول انه لان الولا العاقب على اس من جهة
 ات وميل ذلك ما بت في حقه كذا لو حلف بنت مولاة ومول امه فان ملها ان النسا من الولا غرة
 ليست مولاة وان صحنا من ميراثه للام لان اذ اتت على ولا من جهة ماله العتق لم يمت عليه
 ما عاق امه ولو كان له محقق اب ومحقق جد ولم يكن هو حقا ميراثه لمحق امه ان كان ابن محقق
 لم يحصة محقق امه لم محقق محقق امه فان لم يكن له من ممت ملازم والارح الحين حرة وان كان
 ابن حرة في الاصل ملازم له عليه وليس محقق امه شي كذا لو اسلم رجل على رجل لم يرثه ذلك واللقطة
 حرة ولا احد عليه والمطلب الرابع في باق اقسام الولا وفيه مباحث الاول اذا
 مات ولم يحلف سيبا وان بعد والامول بغيره كان ميراثه لصان جريرة وهو الذي يعاقده من اعين كذا
 او يذره وعزم من الواجبات او من سرا المتزوج بعق من حمان جريرة او من كان حرا في الاصل ولا
 قريب له فان اعين جريرة وحده لا ميراث لصان الجريرة مع القرب وان بعد والارح مول
 البني وسار كذا في وان وفي فاختار ان صلبها الاصل والباقي للظان مع عدم النسب والتمتع
 لو لم يحلف مناسبا ولا منعا ولا خا من جريرة كان ميراثه للامام وهو القسم الثالث من اقسام الولا

والارث الرابع عند الاساس كلهم وان كان كان الحيب مولى وضامن الجريرة كذا ان كان الامام
 طاهر ميراث من الوارث له الامام يصح به ما شا وكان امر المؤمنين علم بصفه في مقرر اهل بلد وضعوا
 جيرانه بن حمانه بذلك علودون ان يكون ذلك واجبا وان كان غايبا حفظ له على اهل اهل طهر بان
 لم يمكن من اتصاله اليه قسم من العتق والمساكن والاعطى سلطان الجريرة على حال الاصح العتق والتمتع
 كذا يحلف بالامام ما يحلف الربيع بخرادته وما تركه المشركون فزعا وعار فزعة من غز حرة انما
 يوفد صلحا او يريه فهو للمجاهدين ومع عدمهم لعق المسلمين وما يوفد سرقة من اهل الحرب في زمن
 المدينة بعد علمهم وان لم يكن هذه ملاحك وعليه الحين ومن مات من اهل الحرب والوارث له
 ميراثه للامام المقصد الرابع في موانع الارث وفيه فضول الاول في الكفر وفيه ما
 الاول موانع الارث بلمه الكفر والعقل والوفى والكافر الارث المسلم سوا كان ذميا او عربيا او مريدا
 وسوا كان المسلم كافرا في الاصل او لا وسوا ادب الكافر او بعد وسوا حلف المسلم وارباعه او لا
 ملومات مسلم وحلف ولدا كافرا ومسا مسلما وان بعدت فماتته كان ميراثه للعبد المسلم وان كان
 تعزبه بالكفر ولو لم يحلف فمسا وحلف مولى بغيره ميراثه لمول النسخه فان لم يكن فلعن الجريرة
 فان فقد للامام والارثه الولد الكافر وسوا المسلم الكافر اصليا كان او مريدا اجماعا عنات
 لومات الكافر الاصل وله ورثه كفار لا مسلم منهم ميراثه لم ولو كان له وارث مسلم وان بعد كمول
 النسخه او خا من الجريرة ميراثه للظان المسلم دون ورثه الكفار ولو كان الكافر مريدا وله وارث
 مسلم وان بعد كفامن الجريرة ميراثه للظان والارثه القريب للكافر ولو لم يكن له وارث مسلم وورثه
 الامام والاشي للكافر ومن رواد شاده بربه وارثه الكافر كالاصل كذا الكفار يتوارثون مع عدم
 الوارث المسلم سوا احد منهم او اختلفت ميراث اليهودي مثله ومن عداه كالنصارى والمجوس وعباد
 الوش والشمس وعزيم والعكس الا ان من اهل الذمة وعزيم في ذلك بل يرث الحين الذي في العكس
 سوا احد الدار او اختلف كذا المرتد الارث المسلم ورثت الكافر ولو اراد صواربان مات احدهما
 لم يرثه الا للفرط فيعزل تركه الى وارثه المسلم فان لم يكن له وارث مسلم ميراثه للامام والزيدق وهو الذي
 يظهر للامام وسوا الكفر وهو للمنافق كالميراثه المرتد ان كان عن فظ لم يعزل بوجهه ويستتم
 تركته من حين للارثه وسوا من رجته ويعد هذه الوفاء سوا مل او بن وهمل يحدود ملكه شي كما لو
 استوجبه فنه فظ ولو مرض فظوله اسفل الى ورثته في ما في الحال وان كان عن فظ استتمت بان باب
 والامل والموال باقة عليه الى ان يعزل او يموت وبعد رجته من حين الارثه ادع الذخول

لعق
 الرق

عنه الطلاق فان رجع قبل خروج العدة فهو امك بها وان حوت العدة ولم يرجع ماتت فان مات في العدة
ورثته ابوها واما الميراث فلا يعمل وان كانت من قطع لم يحسن نصيب او ماتت ارمات الصلوات او اهلها
ماقة عليها الا قسم الا بعد موها وسفح كاحسان روحها قبل الدخول ويحول نصف من اعضاء العدة
والمسلمون يتوارثون وان اختلفوا في المذهب مالا يمي برث السني وبالعكس اما العلماء والخوارج
فلا يرثون مسلما ولا مسلما الكافر على ميراث قبل قسمه سائر الورثة ان ساء لهم في الذرية واصف
اجمع دونهم ان كان اول منهم ولو اسلم بعد القسي ملائمة وكذا لو كان الوارث ولها الامارة لاسفا
مسي العتبة هنا ولو لم يكن وارث سوى الامام حاسم فهو اول من الامام على راي وشيخ من الميراث ان كان
قد عمل المال الى بنت المال على راي ومطلعا على راي ولو اسلم وقد قسم بعض سائر ميراثهم وفي سائر
فما قسم نظر وكذا لو اسلم بعد عمل بعض التركة الى بنت المال على اخصاره بعض علماء ولو كان الوارث رجلا
او زوجة فاسلم الكافي احد افضل من نصيب الزوجية على اكمال ادهو وارث ولها وحمل الماركة مع
الزوجية ذوة الزوج واما حلة الاسكال فنشا من الرذيل الزوجية وعدم فتح الميراث ورثته المسلمون
والانصار ماله فيما لم يملك ولو ارتد الزوجان معا لم يتوارثا ثم ان كان بعد الدخول عن غير مطلق من الزجل
ونفا النسخ على اعضاء علة الطلاق فان خرجت ولم يرجعها انسخ النكاح وان رجعا منها فهو امك ولو رجع
احدهما اسقط الآخر فان خرجت العدة قبل عوده فلا نكاح ولو كان قبل الدخول لو اراد الرجوع من قطع
انسخ النكاح في الحال طأ لومات الكافر والوارث له ميراثه للامام في حكم ما اسلم انظر ان كان احد
ابوه مسلما في الاصل وكذا لو تحدد اسلام قبل طويح الطفل ولو حدد اسلام الاب بعد طويح الطفال سعتن الاسلام
واما سعة لو اسلم احد الابوين حال صغر الولد فان بلغ الولد حسنة وامتنع عن الاسلام فترسله فان اخر كان
مرتدا ولو مات الاب كافر فاسلم الحديثه الولد ايضا في الاسلام وكان حكمه حكم الاب سواء اسلم الحديث
والاب كافر حتى قبل بيع الولد الحديث في الاسلام فتواه الشيخ فعمل هذه الوات اسلم او الكافر وحلف اما واما
صغرا كافر في اسلم الاب قبل القسي سائرهم هو والاش ما اذا مات الكافر وحلف او لا وصاروا من اخ
واش اخ مسلمين مان كانت ام الاول مسلمة سعيها الاولاد في الاسلام وكان ميراثه الاولاد حاصه ما ذا بلغوا
واحصاروا الكفر فهو دامل الاسلام مان امسحوا كانوا مرتدين وكان سائرهم من اسمهم لو رسم حال ارتدادهم
وان كانت الام كافر كان الميراث لاش الاخ وان اخا المسلمين املا مال السج وسفح الاخ سلق السفح
عمل الاولاد وان اصب على التركة ومنع الاولاد وصار في ذلك الرواه ما كثر في الحديث عن النافعة ومنع
ان اراد من ذلك وحمل الميراث لاش الاخ وان اخا المسلمين فان الاولاد كفار كما هم ولا ينفق ولا يطلع الاطفا

انما يرث من الميراث ما كان له من الميراث ولو كان الكافر لم يرث من ميراث المسلمين

واسلموا لم يدفع التركة اليهم مع القسي وهو الوجه الفصل الثاني في ان الموانع وقد كثر بحسب آ
الفاعل الارث المقتول اذا كان عمدا طمسا لو كان الفاعل بالاعين ويرثه غير الفاعل وان اعدم من كل اسباب
او اسباب او لم يوجد سوى الفاعل كان الميراث لعمته المال ولو كان الفاعل غير طمسا كاله او صاعدا او حادا
او دفعا عن نفسه او جهادا للفاشي او الكافر لم يصب الفاعل من الميراث احلف على ما في الفاعل
خطا على بعضهم الارث كانه بعد والرواه به مقطوع السند وقال في رث مطلقا وهو الاكثر
وجح المقتلة من الاخصار معال رث من التركة والارث من الدية وهو حسن والوجه الثاني في الخطا
بالخطا وكذا من ارم الفاعل ببط حراجه او قطع سبله معلق او صعد مصلحه مولاه لاله ففعل من
سقى دوا او بط حراجه ماب والام والسابط على ان يات من غير اختيار وساق الدابة وما يدها وراكها و
الصبي والمجنون اذا مسلما غيرهما في الارض في العهد من المباشرة والسبب وكذا ان الخطا لم ينفذ مع
جماعة طمسا عمدا على موروثه فعلى ميراثه وان كان خطا ورثته من التركة ولو شهد بحق ففعل ورثته
الانبياء فيخ ولو فعل اكر الاخوة الثاني في الميراث الاصح والادارث سواء لم يسقط العصا عن الاكبر
لان ميراث الثاني الثالث والاخوة نصف على اصل الثالث الا صغر لم يرثه ورثته الاكر نزع النصف
دم عنه فانه اذى الثالث اليه نصف الدية كان له قبل والاعلاء اما الثالث فعليه العصا للاكبر
عن الاصغر ورثته ولو امتنع الاكبر واسقط العصا عنه انه ورثه بحسب ان ارثته انه يوزي اسفعا
حقه او لا كما لو قتل الولد اما لم يرثه وان كان الفاعل ولدا والاولد لارث ورث لجد ولم ينع من الميراث
بعبانه اسه ولو كان الفاعل ولدا كافر منح ايضا وكان الميراث لولد الولد ولو لم يكن هناك ولد ولد ولا
غيره والميراث للامام مان اسلم الكافر كان اوله على تقدم من الحلفان ان زوج والزوجه برمان من الدية
سوا كان العمل عمدا او خطا والارباب من العصا شتا والماريان من الدية في العهد ارض الورثة والفاعل
باداها ولو لم يحصل المراض لم يكن للزوج والزوج المطالبة من الذي سوا عفا الورثة عن العصا او
افصوا امسا ولو دفع الراض بالدية ثم عفا عنها كان للزوج والزوجه لقد نصت لهما عنها ورثت الدية
كل مناسيب ومساب عدان من شعوب مالا مان منهم حلالا ولو لم يكن المقتول وارث سوى الامام كان
له المطالبة بالمفود او الدية مع رضى الفاعل عمداها وليس له العفو كذا الدية في حكم مال الميت بعض مهادنونه
وسفد منها وصاهاه سوا كان العمل عمدا او دفع الرضا بالدية او خطا ولو دفع عمدا واحدا الذمان
الدية والورثة العصا مزم احصاء الورثة والحب عليهم دفع الدية والاشا منها ح الدية مانع من الارث
في الوارث والموروث مومات العبد فميراثه لمولاه مان العبد امكلا سوا ملكه مولاه او لا سوا كان قنا

اوله ولد او مدبرا او مكاشا مشروطا او مطلقا لم يورثه سوا كان له وارث حر او مكاشا كفايته او مدبرا
تدبر او لا ولو اعتق بعضه ورث مولا نصيب الرقبة وكان نصيب الحرة لورثته ونومات الخوالة
وارثته وان لم يورثه لورثته لورثته وان لم يورثه لورثته لورثته وان لم يورثه لورثته لورثته
سقطت بالعبد لم يورثه اليه ورثت كالمعتق ولد له مولا ولد له مولا ولد له مولا ولد له مولا
المملوك ط لو عتق المملوك على ميراث قبل فتمه شارك ان كان مالا بالورث ولو عتق المملوك
كان اول وان عتق بعد الفقه لم يكن له شيء وكذا لو كان الوارث الحر وله مولا لم يكن له شركة
لم يخلط الحر وارث مولى المملوك فان كان المملوك احد المولى الميت او ولد له لصلبه استر من الميركة
من مولا بالنفقة الحرة واعقب واعقب في الشركة ولو اعتق مولا من البيع اجر على تركه هل يورث
غير الورثة وولد الصلب من الابناء كالخ والعم والجدة ولد الولد وعزيم من المقتدر ذكر
وهو احسن السيد وان ادرس وقال الشيخ بعك كذا ما سبب ح فقد لا يورث والولد به رواه
صحيح مال الشيخ في الهامه حكم ان وجه وان وجه حكم لا يورث في وجوب العكس به رواه صحيح
مدل على حكم ان وجه وان يورثه ما لم يورث من الشركة شي عتق وجب الفقه والحق انما
لوقفت ما لا مولى عدم الوصية بل يورث المال الالامام وقال بعض علماء سابعه تقدر الشركة وسجل المولى
في التاني وليس بجيد ولو كان الوارث انفس وقفت الشركة عنهما حال لم يجز شرا احد ما وان وقفت
به او فضل نصيبه عن ميتة على المال وكان الميراث للامام ولو كان الوحيد قد اعتق بعضه ورث من
نصيبه تقدر حوته ومنع بقدر الرقة واعقب بان نصيبه عن مولا لم يورثه سوا احد من
الباقي اليه ما خلا بجوهر الحن وسرا الباقي من نصيب الرقبة ودعي الالامام **باب** ام الوالد ارث
وكذا المدبرين مدبره لو كان وارثا لكان الميراث الميراث الميراث الذي يورثه شيئا **باب** المدان
سبب في بطح الميراث من الرقة وان سقطت الوالد من الاب ملومات ان لورث الاب والامن
سقطت به خاصة والعكس ومراثة الامه ومن سقر بها من الاحوة والاخوان والاصداد ورثت ولد
وزوجه وروحه فان خلفت اب او اولاد الامام السدس والباقي للامداد لذلك ضعف الا في ولو لم يكن
ولد الامام الثلث والباقي ثلثه عليها وفي رواية ان الراية عن الثلث للامام وعشرون دة ولو فدت الام
والاولاد مائة خوة واخوته او اولادهم واحداه من ثلثها بالسوية وتربون الا في مال الاب ما بعدوا
ما الا في مال الخالة كذلك ولو ادعى ما من مولا او مولا الام ان لم يكن مولا واذا في حرة وارثه الاب وال
من سقرت به والزوج والزوج نصيبها مع كذا درجة ورثت هو قرابة امه وسجل الاربع الالامام

باب وليس بعبد ولو اعتق به ابوه قتل كمال اللعان مولا ولو اعتق به بعد ان كان لورثته
الاب والامن سقرت به ورثته الولد وهل يرث الولد من سقرت بالاب قال ابو الصلاح نعم والافق ببيع لا
بطاع النسب باللعان واحصاها الاوار والميراث **باب** لو خلف ابن الميراث اخوه احد ما اب و
ام واخو الام سوا في الميراث وكذا لو كان مالا بالورث ولو خلفت ابنة الميراث اخوها احد ما اب و
اخاها الا في ميراث الام سوا والفقهاء اختلفوا في ميراث الاب ولو ماتت امه والادب سوا في ميراثها
له ولو كان لها ابوان او ابنة مالهها السدس والسدس للواحد والباقي له ان كان ذكر وان كان اس واما
الصف والباقي رد عليها وعلى الارث او احد ما ولو اكل الخيل والاعين فولدت ثمانية وارثا بالامام
ولذا في الارث احد من ابوه والامن سقرت بها لا بطاع من عمتها ولا شرا احد ما ولا في سقرت بها
ومراثة لولد ووجه وزوجه فان لم يكن له ولد ولا ولد له ولد وان نزل للملأمام ودوي ان ثلث ماله
والباقي للامام وليس بعبد تق من ترعا من الميراث من حرة ولد ومراثة مال الشيخ في ميراث العينة
ابنه دون ابه وليس بجيد والوجه ان امه ارثت دون العينة **باب** لو ماتت وعلم من مستوعب لورثة
لم يورث الالوارث وكانت على حكم مال الميت على المال اقرب الالامام وجب ردة الميركة منزله
الزمن في طهر العاكس في الميراث بعد الموت ولو لم يكن الدين مستوعبا اسفل الالوارث ما فضل
وكان معايل الدين ما فضل على حكم مال الميت **باب** في اسماء ما يرث الموت في غير العرق والدم على احد
القولن لو خلفت اسمها ما يرث من الارث وكذا العاقرن مطلقا وملومات اب وان خلفت امها واستتبه
عدم موت احد ما او علم عاقرن في الموت لم يرث الاب من الامن والعكس بل يرث كلاهما وروى
غير حاجبه **باب** المعقود والاسير الذي اسقط عنه الالوارث لان علم موته او بعضه لا يمكن
ان يعيش ماله بها عاليا واعتبر ملك من وقت والده المعقود لامن وقت عتقه وادان في موته
ورثته اما ربه الموقوف ومن وقت الحكم لا وقت الغيبة ولما مراثة من الحاضر من سبب الموقوف نصيبه
اذا مات له قريب ونعم بان الشركة ما بان حيا احد وان علم ان مات بعد مرثته من الحاضر موت
موروثه ومع نصيبه مع ماله ال ورثته وان علم انه كان مينا حين موروثه ردة الموقوف
الاورثه الا في ولو خلفت الملق ولم يعلم حين ردة المال رده الا في ذلك لسك زمانه حين موت
موروثه حال الميراث مع ذلك وكذا الرعية لموت ولم يعلم هل مات قبل الموت او بعد وقال الشيخ في
مطلبه الميراث اربع سنين في الاعطاف وان لم يعرف له حرام تركه واعتدت روجه وهو مذنب
علما في فتح السكاح والاميراث فالقرب ما تقدم وان كان الاحصاء في البضع اشد من المال

كان عارضه بص المراه طول الخب ومراث المعقود للاحياء من درسه يوم ماله الاضمارات قبل ذلك ولوسوم
 ك لو كان احد وراث الميت معقودا اعطى كل واحد من الخلفين العن ووقف الباقي حتى يظهر الميعقود
 او يفسد من الاطراف معقودا على انه حي ثم على ان ييب ويضرب احد هما في الاخر ان ساسا او في بعضها
 ان ابعثا وعثر ما عثر ان ماله لا اكثر ان ساسا ويعطى كل واحد اهل المضيئين بلو حلف اما
 وبها حاضرت واما ما فرض موته يكون الماله بالفرض والرد الربع ولبيت الباقي بما حصل
 الغرض اربعة وموضع حياه يكون للبيت المراث والرد لثلاثة الاجناس وللأم خمس وللأب
 اربعة حتى في اربعة بصير عشرين وماخذ البس باخر الاحوال اثنى عشر ماله والام كذا اربعة عشر
 ووقف للأب اربعة وام ان يطلو اهل ما اراد من نصيب المعقود فللام ان يخذ نصف مراث
 عشرين ونصف الميت ولبيت ان يخذ نصفه عشرين من الستة عشر ان رصيت الام ولو كان الخلف
 مراث حال موت العايب كما لو حلف روجه واخا وولد اعاسا لم يعط شئ ما عدا روجه الخ مراث
 الباقي فان استمى الاسماء بعد المنة او عرف موته قبل موت الموروث سلم الباقي الى الام والام والار
 لو حلف روجه واخا اب ولخاله غاسا اعطى الروح الصف والار ان الروح ولو كان العايب
 حاحبا عز وراث كما لو حلف ابوه واخوه غاسا مع جعل المحب نظرا في التحمل واخذ الام
 الدرس والاب الثلث وبقوا الدرس للام لكن هما وان عكسا بالمحب لكن حكم لهما من حق الاب
 فلا يحل الدرس المحبوب عن الام وحسب حكم في الاخرين الحياه بالنظر الى طرف الام والموت
 بالنظر الى طرف الاب كما ان المحل مراث شرطن انفصاله حيا وان سقط حياه فان ووجوه عند الموت
 ملو طاف من احدهما كان كالمعقود من اصله ولو جاز اكثر من اقصى من المحل من حين الموت لم يراث وان جاز
 لدون ستة اشهر من حين الموت وراث ولو جاز لما من المذمت وراث ايضا لان النسب بسبب المراث
 تابع اذا كان حيا لية من مول بطاها وروح فان كان لها مول بطاها او روح لم يراث الا ان
 مع الورثة انه كان موجودا حال الموت والاستراط انصافه الحياه وقسم الموت لموات الموروث
 وهو علق او بطف وراث وعلم حيوته وقت سقوطه ما من الاستدلال بالتركيب النسب وكما هيئت
 المحبة لم يراث لحو از اسماءها الى الحلال او حلف عصب وعطه اما لو حلف اصايق وطلها
 فهو دليل الحق ولو فرض نصف صحيح موات واطل ما لا قرب انه لا يراث ولو ادعت بواحد من
 احدهما واستدعت ما كان كذا او ادعت ملاحت وان كانا ذكرا وانثى فالوجه القوي كعزل
 للمحل نصيب ذكرا لان العايب عدم الزايد وكذا من الذكور والافواه محمل مودة راضية الموروث

ملو

ملو حلف مع ابوين وزوجه ملكا من الابوين الدرس وللزوجه النش فان سقط حيا الملك للمكتمل
 نصيبه ولو حلف ببا اعطى الميت ولو كانت مضافا لخمس وسقط الخاضع ان على بائع المهر ولو
 اذعت المراه المحل حكم بقولها ووقف النصيبان طهر كذا ما سلم الى بائع الورثة كذا المحل هو الذي
 جلب من بلاد الشرك وسرى فاذا عارف منهم ايمان او جماعة ييب بوجوب المورثة في شريح
 السلام قبل قولهم في ذلك من غرضه كذا المقطع ان توالت الى ايمان بغير حرته ووجهه
 كان ميراثه له مع عدم النيب ومان حرته عليه وان لم يتوال احد اميراته للامام وليس
 للمقطعي شئ كذا المسكوك به هو ان يطا الرجل امراته او حارسته ثم يطاها غرض في ملك الحال
 ونضع مال السج لا لا يفي له ان لم يحق به لحوفا صحح بل يفي ان يفي عليه فاذا حلف الوفاه
 عزل له شئ من ماله ولموات الولد لم يكن له شئ من تركته وكانت لبيب المال ان لم يحلف واما
 ومال ابن ادرس ان الولد اذنت بالاب وتوارى به وهو الحق ولو وطى ايمان حارسته تركه سبها
 مات بولد اذرع بينهما من فروع ابي الحق بولد وتوارى به وهو للام من الشركا حصصهم فان
 ولها ما كان في طهر وابد بعد اسفائها من واحد منهما الى الاخر كان الولد الاصفاء من غرض الحارثة
 كذا السيرة الذي مع الكفار مراث اعاسا المقصد الخامس في الوفاة وقصص الاول
 في مراث الخلفين المسكول من وقته راسا تحت آتحتي من به فروع الرجال النيا وقد وقع الاجماع
 على انه حتر حاله بالمباله وورث من حيث سول فان مال من فروع اربا فهو رجل ان مال من فروع المراه فهو امراته
 فان اثنى اعترى السابق من ائها سق منه البول وراث عليه فان انفق اعتبر بالمخا في الاعطاع من
 ائها اقطع منه البول ائها وراث عليه فان انفق فهو المشكك وقد حلف لادافه ماله
 احبارة المعقود الميراث انه بعد اضلاعه فان انفق حنباه فهو انثى وان ائها فهو ذكر وارضاه
 ان ادرس ومال الشج في اكثر تركه يعطى نصف سهم ذكر ونصف سهم امة وهو الاتوى عند
 ولسج قول ارف وهو الصريح الى القوي كذا الحشيش ان اعز ذلك الماله وان ساركة من نوعه غرض
 بعلم احترامه يكون الترك بينهم ما يويه وان كثر او عمل القوي الاخرين من عدا الاضلاع والورثه
 كذا كذا ان ساد وان الذكور واولا انوشه والام لا يذكروا نصف الاثني كذا حلف الامها العا
 ما اختار ما في كيف تترسم اذا ائتمتعوا مع المذكور والاثا اومح احد ما مال بعضهم محمل للمالي كسب
 والحشيش لثا ولذلك اربعة الاممخل امل عدد ل نصف وهو ايمان ولذلك ضعف كذا اربعة
 والحشيش نصفها وهو حين ومال ارفون جعل مع ذكرا واثني وقيم التركه على هذا امر وعلى هذا

لعمري
الله

وهو ما ورثه من ماله على الاصح وقال المفسرون ورث ما ورث منه ايضا وليس له في الميراث
والنكاح من فرض حيا بعد موته ولا في روى انه لو كان له مال انتقل الى من اهل له بخلاف
علماء ما في تقدم الامل بصيبي في الميراث ما ذهب المفسرون وهو جدي على اصله وليس هو ان اهدى
الوصوب بعد اذ العالم انما يظهر على قول المفسر ٩ والاذا كان صاحب وهو الاوصى عند ملو عرق
اب وان فرض موت الابن لولا ما زاد الاب بصيبي من تركه وسئل عنه الى ورثته الاحياء فرض
موت الاب فمورث الابن بصيبي منه وسئل عنه الى ورثته الاحياء والارث كل واحد ما ورث من الاخر
وكذا البحث في الزوج والوجه ١٠ ولو عرق ابن سوارمان وكل واحد منهما اول من ورثته الاخر الاحياء
اسئل بالكل واحد منهما الى الاخر من الاخر الى ورثته ملو عرق اب وان وللابن اخوه من الام
اسئل مال الاب الى الابن ثم من الابن الى اخوه الابن واسئل مال الابن الى الاب ثم من الاب الى اخوه
الاب ولو كان لكل واحد منهما او لهما شريك في الميراث ورث هو والشريك كما لو كان للاب
او لاداحا وللأب او لاداحا ولاب من تركه الاب من تركه الابن والابن او لاداحا من تركه
وورث الولد من تركه الاب بصيبي وكان الباقي لاداد الوالد وسئل ما ورثته كل واحد منهما
من صاحبه ال ورثته الاحياء دون الميت ١١ ولو عرق اخوان من دره واحد لم تقدم احد منهما على
الاخر لساويهما في الاصحاق واسئل بالكل واحد منهما الى الاخر ورثته ولو لم يكن لهما وارث
اسئل بالكل واحد منهما الى صاحبه ومنه الى الامام ولو كان لهما وارث اسئل مال الاخر اليه
ثم منه الى ورثته وماله الى الاخر من منه الى الامام ولو كان لهما مال ليس للفرض اسئل بالذي
المال الى الاخر ورثته والابن لورثته ذى المال ١٢ ولو عرق ازيد من اثنين كانوا توارثوا
كان الحكم كما تقدم في الانثى بان يفرض موت اهدى او لورثته الاموات المأخوذ والاحياء
ما زاد الاحياء بصيبيهم ولما نصيب الاموات فيقسم على ورثتهم الاحياء دون الاموات ملو عرق
اخوه لمثله الاب ولكل واحد منهم لفي الم فرض موت اهدى او لورثته من تركه على اثني عشر لاداخ
من الام سمان ولكل ميت حصة ينقل منه الى اخيه ابه وكذا كذا يفرض في الاخرين المأخوذ
مكون لكل اخ من الام سمان من اثني عشر من تركه اهدى ورثته من تركه اهدى من الاخرين المأخوذ
مكمل لكل اخ اما عشرهما ملو عرق الزوج والزوج والامام ما زاد احد من الزوج ازا
والمرء ابا والابن زوجا واحدى النسب زوجا وفرض موت الزوج واصل تركه اما ان يكون
اربعة للزوج وسئل الى امها واربع عشر للابن الا قسم على ورثته ففرض ومن الاربع مع

صبييه وهو ما ان في الفرض سلع اربع وست للزوج منه مائة ينقل الى امها ولان مائة وعشرون
منها سبعة لزوجها والباقي الى جده وللبنات ذوات الزوج اربع عشر للزوج منها سبعة والباقي
للجد وللأولاد اربع عشر لجد هاهم يفرض موت الزوج واصل تركها مائة واربعون مائة امها
واما عشران زوجها واربع عشر لاسمها لاسمها مائة اصل الفرض بصرى وسبعين
ست عشر لاسمها واربع وعشرون لزوجها وسئل الى اخيه ومائة وعشرون لاسمها ما در وجهه
منها سبعة والجد الباقي واربع عشر للبنات ذوات الزوج وسئل بها سبعة الى زوجها والباقي
الهدى ما واربع عشر للبنات الاخرى وسئل الى صدها هاهم يفرض موت الابن فاصل تركها ما عشر
لمثله لزوجته واربع اب وسئل الى امها وحصة لاسمها وسئل الى اخيه ثم يفرض مورث البنات
ذات الزوج مل وجها لمثله من ستة والامام سمان ينقل الى امها ومنهم لاسمها وسئل الى اخيه
ثم يفرض موت الست الاخرى ملهاها الثلث وسئل الى امها وللاب البنات وسئل الى اخيه
الفصل الثالث في ميراث المحسن احلف علماء ما في ميراث المحسن على اقوال بين المشهور
توهم بالسب الصحيح والعائيد والسب كذا وكذا المفسرون يورثون بالاسباب
الصحي دون العائيد والاسباب الصحي والعائيد وهو احصاء الفضل من ساذان من
المفسرين وان ادرس من المتأخرين وكل من يورث من عبد الرحمن انهم يورثون بالانساب
الصحي دون العائيد والاسباب الصحي دون العائيد وعنى بالسب العائيد ما حصل
عن نكاح محترم في شرعا ما في ان اعمداهم كما لو نكح امة او اخته ما ولد لها بالسب و
السب ما ساد وتقول المفسرون الماس به وعلى قول الشيخ به لو اقطع الزوجان لواء ورثت عنها
كام على زوج او بنت على زوجة لها نصيب الزوجية والثلث او الامومة فان لم يكن سواها رز
علمها الباقي بالنسبة دون السب والاصد الما رك بصيبي ولو كانت اخف زوج والاولد
ملها الدخ بالزوجية والنصف بالاخوة والباقي رز علمها بالافوه ولو كان احد الزوجين لم ينج
الاخر ورثت من جهة المماح كاخت على بنت ورثت من جهة النسب دون الاخوة وكذا بنت على
بنت بنت ورثت من جهة البنت وكذا اخ على بنت من اب لهما المال بالافوه وكذا اخ على بنت
لها نصيب السب وكذا اخ على ام ورثت من جهة الامومة ولو حلف صله الام على اخت اب ورثت
صدها بها وكذا اخ على اخ على اخ على بنت ما ولد لها بها مات ملها البنات وللزوجة ثلث
والباقي رز علمها اسما الميراث ما سب العائيد ملو تزوج من محم عليه نكاحهم توارثا

سواء كان النجوم محاسن علي كأم الذراع او محاسن فانه كام المزن بها او مع الذي وسوا كان
 الزوج محققا للمحليل او للتحقق ورث بالنسبة الصحيح والبايد مع الشبه فان الشبه كا
 لعقد الصحيح في الحاق النسب ولو وطى لم يعف محاربه سبه او اسراها ولما علم موطنها
 فولدت له وانفق لها من اسباب المحوس فالحكم فمثل ما عزم وغير المحوس من الكفار اذا كانوا
 النبا ورسايم كل كتاب الله ٢ وسنه من علم بالاسباب والاسباب الصحيحين دون العاشر
 الفصل الرابع في حجاب الفرائض وفيه ما حاشا العدة اما متاويان او مختلفان المجلعا
 اما متاويان وما للذان يكون احدهما جازا من الافراد والآخر يرد على نصف كالحى والعشر والحى
 والعشرين وسمايان ايضا المتساين والما متواضعا وفيما للذان العدة احدهما الاخر يرد بها
 معا عدد مالت اكثر من واحد وما للمساكين وذلك العدة للمالت هو يخرج الكسوة المشتركة
 كالثلة والعشر فان الامر بينهما متواضعا بالنصف وكالسبح في عشرة من الله
 عسما معا متواضعا بالثلث وطريق موفى ذلك ان سقط الاقل من الاكثر فسقط اكثر من
 الواحد ولو اسقطت السبع من ثلث عشرة من ثلث فان اسقطت الثلث من الثلث من ثلث
 فاذا اسقطت الثلث من الثلث من ثلث ولو فصل جدا السقاط اما ان فالموافقة بالنصف
 كالعشر والاثني عشر ولو بقي اربع فالموافقة بالربع وهكذا الى العشرة ولو بقي احد عشر فالموافقة
 بالجزء منها واسمايان وما للذان اذا اسقطت الما من الاكثر من او لها بقى واحد للثلة
 عشر من عشرة اذا اسقطت منها بقى سبع فاذا اسقطت سبع من ثلث عشرة من ثلث ستة
 فاذا اسقطت ستة من سبع بقى واحد وكلثة عشر من ثلث اذا اسقطت منها ثلث من اربعة
 اذا اسقطت من ثلث عشر ثلث واثني عشر واحد فاذا اسقطت من اربعة اربع واثني عشر
 الفريضة قد يكون وفق السهام وقد تزداد وقد تنقص وفي الزيادة رد على ذوى السهام سوى الزوج
 والزوج والام مع الاقرب وذو السبب الواحد مع ذى السبب ولو خلف ابون وبنو فللاولاد
 والبنات بالنصف والباقي رد لهما ومع السبب ارباما مفرج الرد في اصل الفريضة مع السبب
 من المحتج ولو وجد واحد من كذا الام مع اخت من الاب مال لا اربا على اقوى القول ولو قوت
 الفريضة ما اعول والما تنقص بدخول الزوج والزوج كما لو خلفت ابون وروجا وبنو فللزوج
 الزوج وللأبوين السدان ويدخل النقص على البنت فما خذ الباقي وكذا لو كان بدل السدان
 فطاعدا كان النقص اولا علمين حاضه وكذا الوصف ووجه واومن ورسايم العدة

الزمان

السدان والزوج الثلث والفقير اخل على السبب ولو خلف ابون الام واحسن طاعدا للاب
 ووجه ملل وجه الزوج وللأبوين الثلث والباقي للاخت من قبل الاب او من قبل الام والام
 يدخل النقص علمين دون من سقر بالام خاض ولو خلفت زوجا واخا اب او اب وام
 طاعدا واخوات طاعدا من الام ملل وجه النصف والاخوين طاعدا من الام الثلث وللأبوين
 السدان والباقي للمقرب بالاب او بالابوين يدخل النقص علمين دون المقرب بالام خاض
 ان انصبت الفريضة من غير كبر مالم يث كاخت مع زوج الفريضة من اسن وكا ومن
 وسن الفريضة من سن وان انكوت فاما على فريضة واحد او اكثر فالاول ان لم يكن من
 ضمهم من الزكة عدد دم وفق من بنت عدد وروهم في اصل المثل فما لم يمتحت منه المثل
 كاومن وثلث مالت اصل الفريضة ستة للأبوين سمان واربع للسات ولا وفق من اربعة
 الثلثة مفرج عدد من وهو ثلث في اصل الفريضة سلع مائة عشر للأبوين ستة وللأخت
 اربعة وان كان من النصب والعدد وفق فاضرب الوفاق من العدد من النصب كاومن
 وست مالت للأبوين سمان من ستة وللسات اربعة وفق يوافق عدد من في النصف مفرج
 نصف عدد من وهو ثلث في اصل الفريضة سلع مائة عشر الثاني ان سكر على اكثر من فريضة
 واحد واسايم ثلث الا ذلك ان يوافق سهام كل فريضة عدد وروهم بحرف عدد كل فريضة
 ان هو الوفاق الثاني ان لا يوافق احدهم الثالث ان يوافق بعضهم دون الاخر فما وافق فرد عدد
 ذلك الفريضة الى الوفاق وبالم يوافق فانه كما لم سطر بعد ذلك في الاعداد فان عاينت
 انصرفت على ضرب واحد فان الفريضة كارب اخوه من الاولاد مسلم من الام اصل الفريضة
 ثلثه السهم بغير اربعة في الفريضة وهو احد العددين وان بداخلت انصرفت على ضرب
 الاكثر كملته اخوه من ام وسنه اب وصميم ثلثه بغير ستة في اصل الفريضة وان وافقت
 من بنت وفق احدها في عدد الاخر ثم بغير المربع في اصل الفريضة كارب زوجات وسنه
 اخوه الفريضة من اربعة وحض الزوجات سكر علمين وكذا احضه الاقرب من اربعة
 والنته وفق بالنصف مفرج نصف احدها في الاخر سلع اسن عشر ثم بغير اسن عشر في
 الفريضة وان ساين الاعداد ضرب احدها في الاخر ثم ضربت الجميع في اصل الفريضة
 كاومن من ام وفق من اب سكر الثلثة علمين والوفق من اعدادهم والباقي مفرج
 اسن وفق من المحتج سمانا اصل الفريضة الفصل الخامس في المسامحات الماخى

ان لموت بعض الورثة قبل القسمة وطلب قسمة الغرضتين في اصل واحد فان كان ورثته الثاني
والثالث ومن بعدهم هم ورثته الاول على طريق ميراثهم من الميت الاول فتمت القسمة على الميت
والاول من الباقي كاربعة اخوة لميت واحتجب مات اخ ثم مات اخ افرم مات اخ فتمت القسمة على
الاول والثاني والثالث والرابع على اخون واخواتهم انما كان كل واحد منهم يحلف على الورث
واخف وان كان ورثته الثاني يتوكل منه خلاف ميراثهم من الاول او ورثته من الثاني ولم يتوكل من
الاول صححت مسأله كل واحد من الموت واسموجب نصيب الميت الثاني ميراث الميت الاول
عزلة فان صح نصيبه على مسأله الميت المسلمان من مسأله الاول كما حلف ودعا اخون
لاهم واخا اب عم مات الزوج وظل لها وسأله الاول من ستة للزوج ولها وعلى سهم على
رأسه سهم ركة الزوج ستة سهم سهران الاخر سهران منها وسهم الاخر سهران منها وسهران لثان
زوجها وسهم لثان زوجها وان اصبحت مسأله الاول نظرت فان كان من نصيب الميت الثاني
من فرضه الاول والفرض الثاني وفق ما ضرب وفق الفرض الثاني في الفرض الاول
وفق النصيب كاخون من ام ومثلها من اب وزوج مات الزوج حلفت ابنا ولي فرضه
الاول ابنا عشر نصيب الزوج سهم السهم على اربعة وبها موافقة بالنصف مقرب جز
الوقف من الفرض الثاني وهو انما هو الوقف من النصيب في اثنى عشر وان لم يكن معها وقت
فاضرب الفرض الثاني في الاول كن زوج واخون من ام والاب مات الزوج ولوليت ونبا
نصيب الزوج ثلثه من ستة لا تقسم على خمسة ولا وفق بينهما فاضرب الفرض في الفرض الاول
وهكذا العمل بهما على انهما انما استمرت ركة الثالث من الاول على الفرض في فرضه
مع الاول الفرضت كما عملت في فرضه الثاني مع الاول وهكذا اما الفصل السادس من قسم
التركة ما عدا ما اذا طلعت اول عدد سقيم على مختلف ما عرفت القسمة بينهما فان كانا مطلوبا
هو الاكثر منهما والحاجب الى العمل هو ان ساكن في كيد ما لم يطلب بهما فالحاصل من خبر ذلك ان
من احد سهران الاول كما اذا طلبا عدد سقيم على اربعة وعشر وعداست ركة في الثلث ثلث
اسما ضربت في الاولى حصلت خمسة واربعون وهو اصل عدد سقيم عليها وان كانا مطلوبا
هو الحاصل من ضرب احد سهران في الاول كما اذا طلبا اول عدد سقيم على سبعة وعشر فهو سبعون
لاننا الحاصل من ضرب احد سهران في الفرض هكذا العمل في الورثة اول عدد سقيم على اربعة وعشر
ما كان اذا عرفت الحدود المعقمة على اثنتي عشرة منها عرفت الحدود المعقمة عليهما وعلى اثنا عشر

سها

منها المعقمة عليهما وعلى الواجب وهكذا اقل عدد - العدد المقيم عليهما كما اذا اردت موف
اول عدد سقيم على ثلثة واربعه وخمسة وستة وسمانية فالمقيم على الثلثة والاربعة اساعشر الينا
سبعا من والمقيم عليهما وعلى خمسة ستون الينا ايضا سبعا من والمقيم عليهما وعلى البيت
ايضا ستون الينا احتدا اطلاق والمقيم عليهما على المائة مائة وعشرون الينا مائة وكان في الزوج
مائة وعشرون من اصل عدد سقيم على الاعداد المذكورة او الكبر خزان موزون مائة مائة
كالدرس والمكب مضاعف كصف الدرر اربعة من خمسة عشر على ثلثة والعطوف كالصف
والدرس مخبز الكو المفرد هو العدد المنسوب اليه والمسمى له كالدرس مخبز ستة وعشرون
خمسة عشر ومخز المصانف هو الحاصل من ضرب مخز المصانف في مخز المصانف اليه مخز نصف
الدرر الحاصل من ضرب اثني عشر في نصف ستة مخز الدرر هو اساعشر ومخز العطوف
هو العدد المقيم على الخارج كالنصف والدرر والعشرون فان مخز الحبيب لموت اذا عرفت
هذا فاذا اردت موفه سهام كل وارث من التركة فاب سها م كل وارث من الفرض وظله
من التركة المذكورة فاما كان فهو نصيب كل زوج واخون اصل الفرض ستة للزوج ثلث
وهو نصف الفرض فاضرب التركة نصفها وللام سهران وعلى ثلث الفرض فاضربها لثان التركة
ولاب سهم فاضرب له سدس التركة او ان شئت قيمت التركة على الفرض فافهم بالقسمة
خبرت في سهام كل واحد فالحاصل هو نصيبه مثلا التركة اربعة وعشرون والفرض ستة كما تقدم
نعم التركة على ستة سهم مخز اربعة لثان سهم نصف الخارج وهو اربعة في سهام كل وارث فالمرتفع
نصيب ما اذا عرفت اربعة ثلثة سهام ال زوج حصل اساعشر ويكون زوج اساعشر دسار او نصف اربعة
في اثنى عشر سهام الام يكون ثمانية يحصل لها ثمانية دنانير ونصف اربعة في واحد سهم الاب يكون اربعة يكون
للاب اربعة دنانير وهذا طريق اخر وهو ان التركة ان كانت صالحة نحو اربعة الذي يحجب الفرض
ثم قد حصل لكل وارث واخيه في التركة فالحاصل اسم على العدد الذي تحت منه الفرض فافهم
نصيب الوارث كزوج واخون وستة والركة عشرون دسار اصل الفرض اساعشر للزوج ثلثة نصيبها
في عشرون سبعة سقيم بها على اثني عشر مخز مخز يكون للزوج مخز دنانير وللام سهران نصيبها
في عشرون سبعة اربعة نصيبها على اثني عشر مخز ثلثة يكون للاب ثلثة دنانير وثلث دسار ذلك
للأم وللنصف خمسة نصيب في عشرون يكون مائة نصيب على اثني عشر مخز ثمانية يكون للاب ثمانية
دنانير وثلث دسار وان كان فيها كبر فاب التركة من خمسة دنانير فان نصيب مخز ذلك الكبر

مخز خمسة عشر

في التركة ثم يصيب الكسوال المدينع ويجعل ما علمت في الصحاح مما اشتهر للوارث سميت على ذلك المخرج
 سلا كان التركة مما فرضناه او العشر ثلثا واربعا فاسط التركة انما يكون احدى اربعين
 فاعلم انه كما علمت في الصحاح فخرج لكل واحد من الورثة من الحد المبسوط فامس على ان في مخرج نصيبا
 للواحد فهو نصيب الواحد من الخمس الذي ركب ولو كان التركة ثلثي التركة على ثلثي وهكذا العشر
 نعم على عشرة ولو كان الثلث عددا والتم فامس التركة على ثلثي ثلثي ثلثي ثلثي ثلثي ثلثي ثلثي
 واصل وان في ما لا يبلغ مراطا فابسط حبات واقم وان في ما لا يبلغ حبة فابسط ارزات و
 اقم وان في ما لا يبلغ اذره فاسم ما اجزا الهاد عليك بالمعظم من العلم فاجمع ما يحصل
 للوارث فان ما في المخرج التركة فاقم صواب والاعمال كتاب الغضا فاقم موزنه
 ووصول اما الموزن فمعهما مباح آ الغضا يباح بالنسب والافاع والالهم وان اجمع منهم
 ما ازل الله اليك وقال لا ورثة الا يومنون حتى يحكم كما مما شئ منهم ثم لا يحدوا في انفسهم
 حراما مضية وسلموا سلموا ودم من اعرض عن الحكم وقد دعي
 دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا اتوا من بينهم معرضون ودم من احاب اليه بعد ذلك فقال
 ٢ اما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعوا واطعوا واولئك
 هم المفلحون وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضيا الى البحر وبعث على علم عبد الله بن عباس
 فاضيا الى البحر واجمع المفلحون كافة على مشروعية نصب الغضا من الناس والحكم بينهم
 الغضا من فروع الكفايات اذا اقام به العرف سقط عن الباقي وان اخلوا به استحقوا
 ما ستم العقاب لما فيه من العمام نظام العالم والاور المعروفة والنهي عن المنكر والاصناف
 المطلوبة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله م انتقد من امتي من واحد للضعف حق للفوائد
 الحاصلة منه تولاها النبي صلى الله عليه وسلم والانبيا ثم قبله وكانوا يحكون انهم خرجوا من الفضا خط عظيم وام كبير
 لمن لم يجمع فيه الشرائط ودرجه الغضا ما ليه وشروطه صعبة جدا واستحقاقه احد حتى سبق
 من نفسه بالعمامة واما شئ بذلك اذا كان عارفا بالكتاب والسنن ومعرفة وعامة وضافة
 ونزاهة واحابة ومك وصابه عارفا بالسنة واسمها ومسوخها عالما باللفظ مضطرا ليعاني
 كلام العرب بصيرا بوجهه الاعراب ورعا عن محارم الله زاهدا في الدنيا متوفرا على العمل الصالح
 محسنا للذنوب والسمات سددا للحد من الهوى حريصا على التقوى هذه عليه السلام

لعله
 الله

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان مال من جعل لخصيا فقد ذبح بغيره كمن وعى امر المؤمنين على الغضا اريد به من في
 النار وواحد في الجنة فاض من الباطل وهو علم انه باطل فهو في النار فاض من الحق للباطل و
 هو لا يعلم انه باطل فهو في النار فاض من الحق وهو لا يعلم انه حق فهو في النار فاض من الحق وهو
 يعلم انه حق فهو في الجنة ومالك الصادق علم الحكم حكمان حكم الله عز وجل وحكم اهل بيته عليه السلام
 افطامكم الله عز وجل حكم علم اهل بيته عليه السلام ومن حكم بد من غير ما ازل الله عز وجل فعد كقول الله
 وعنه علم ابي ماض تقي من اشد فاقطاعا سقط اجد من السماء وعن الباقر علم من حكم في دين
 فاقطاعا كقول النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يوما لما غاب العادل بود العمامة فمن شئ ما لمعه من الحجاب بود ان
 لم يكن من اين في حق كذا الغضا فوجب على المحقق ان يكون من اهل جامع الشرائط ودرجه الحكم
 غيره مستغن عن الامام نفسه وحجب عليه القبول وان لم يعلم الامام به اياه وجب عليه ان ياتي الامام
 ويعتد به فيه لتولية الغضا اما لو كان هناك عن من جرح الشرائط فانه يجب على كل واحد منهم ان ياتي
 على اعداء ولو عينت الامام احدهم بعين وجوب عليه وقال الشيخ في المبسوط لا يجب ان لم يكن له كفاية
 استحقاقه ان لم يكن له كفاية من طلب رزق مباح على مطلقا وهو اول مطلبه على مباح وان
 كان ذلك كفاية فان كان مشهورا بالعلم بحود ما به نقصه الناس وسفتوته وسجلون منه
 ما لم يجب له الترك ان التذرس والعلم طاعة وعبادة مع اللامه وآمن من الغضا وان كان
 خاضع للذكر لا يعرف علمه والعلم فضل ولا يرفع الناس على لاحت له التولية لعدله
 ودرجه فضل وسبق به الناس وليس له مال على ذلك وما ذكرناه من ان لا اقرب اهل العلم
 بالاحكام الشرعية وما قد هاهنا محرم عليه التولية وان كان ثقة مأمورا وكذا العالم بالاحكام
 وطهرتها العاد على استنباط المسائل من مطاها اذا كان دايما والاسعاد احكام احكام العقل
 الاول في التولية والعزل وقت ترحم آ آسحاب قول الغضا لمن شئ من نفسه النيام
 شرايط ويجب على الكفاية واذا علم الامام خلقا له عن ماض وجب عليه نصب ماض به
 مان من اهل البلد اكثر او جل قباله طلبا للاجابه الاحتياج اهل كل بلد الى الحاكم فاضا انهم
 والمكتمل المعنى الى بلد الامام ومن علة ذلك في تاشق عليه فوجب اغنا وتم عنه عمل الامام
 البحث واليول اهل المعرفة باهل الناس ان لم يعرف من يصلح للغضا فان ذكر له رجل يعرف
 احضه وماله فاذا عرف اصحاب شرائط الحكم منه ولله والاهلية عنه ولو اشتهر للحاكم للشرائط
 لم يجز مع وجوده انما ان لم يزل الامام محجب عليه كاسترطاف القاضي للوعود والعقل والاعمال

وهو انما اعلمه الامام
 حين نصب عليه التولية
 وان كان لم يزل الامام
 فقول الله ورسوله اهل العلم
 والحق من استقام

سواء كان العضو معصيا عليه او لا وسواء كان محمدا او اوكدا **والاحوز** للشاهد اذا اذن على الشهادة
تحتها او اذ سوانعت او لا وسواء كان محمدا او اوكدا لو اذن مع محوز للشاهد والمؤذن اذا كان محاميا
اخذ للبرق من يده **وكذا** احوز للعالم وكانت العاض والمنزج وصاحب الدوان ووالي المال
ومن يكمل الناس ويزن وتنفذ وتعلم القرآن والاداب اخذ للبرق من يده **اسا** الرسو ما بها
حرام على اخذها واما الدافع لما ان توصل بها الى الحكم بالمامل ولو توصل الى الحق **اما** واما المرتضى على
السدرين ويحسب عليه دفع الرشوة الى صاحبها سواء حكم له او عليه ولو تلفت عندها اما الله فان
كانت ممن له عاده فقبول الهدية منه ملائسا **الا** ان سجل ذلك اهل الحكم محرم وان كانت ممن
الاعادة له بالاهداء او بغيره **لان** كانه كونه **ان** اذ لوجه اسان مساوات في التزامه بخير الاما **الخصم**
انما شان اسوا في الفضيل ولو عاودا منها ما كان كون احد من اصل من صاحب او ازهد منه فالوجه
وصوب تقدم العاقل على المفضول بمقتضى حوار تقدم المفضول **لان** مقتضى مجرى نظام الامام بخلاف الدباس
العامة **ان** اذا اذن له الامام في الاستحالة جاز وان منعه لم يحل له الاستعانة وان اطلق فان كان
هناك اماره بدل على شيوخ الاستعانة بجازة **والا** لا كما لو اسعت الولاية بالعادة فاحيه كثر الباب
منها وعجز البد الواحد عنها **ان** ولاية العصاة تجوز لولا سببه في الحكم من الرجال حاشا لم يكن له الحكم
من النساء والامهين من الرجال والعكس وكذا لو استعانة في القضاء في الاموال وفي النفوس ولو عكس
لم يتم الوالاه ولو استعنى شخصا من والده سقطت عنه **ان** محوز نصب قاضيه في بلد واحد
ما يحق كل واحد منها بطرف ولو ابيت لكل واحد منهما الاستعلاء في جميع البلد ما لا في الجواز
وتخصها على ان الاستقلال اعداها **ان** لا يفرق بين كثر الصلوات في الاجتهاد موقفي الى الاجتهادات
ما المحوز توليه من الصلوات للقضاء وان اوصفت الحصى بولت من انعقاد ولات نظر افره المنع
وبولته على علم لمن الرضيه لسبب **لان** كان شاركة معها سفله يكون هو على الحاكم في تلك الواقعة
بالحقيقة **ان** اذا استخلف العاض نايبا شرط فيه ما شرط في العاض من بوجز رتبة الاجتهاد
الا ان يحض النظر في التركة بعرض الشهود وبماح البنية فالوجه اشتراط على صاحب الية في
ذلك دون اشتراط منصب الاجتهاد وليس له ان يشرط على المال الحكم بخلاف اجتهاده
او بخلاف اعتماده **ان** الاستدخام من القبل سهادته على المحكوم عليه كاوله على الوالد والجد
على الولد والجد على حدة **وان** كان باليه **ان** له الاستعفاء واما في السهاد **وال** دال على
وله السامح ولو بول وفي العلم العضو هل بعض له منه نظر من كونه حيا في حقه كان حيا

ومن ان ترضى هو في الاسام **ان** اذا واه الامام قضاء له فان كان نايبا بجيدا **الاشيع** حيز
توليه العلم **ان** الامام محض شاهد من واشهد ما على في الولية وكذا لو كان البلد قريبا
ولم يفسد حيزه اما لو كان البلد قريبا يمكن استعاضه الخرابية فانه ثبت واليه الاستعانة
والاستعاض وكذا ثبت بالاستعاضة النب والمكمل المطلق والموت والكلج والوقف
والعقود **والا** ثبت في الولية بدون هذين الشئ **والا** يجب على اهل البلد قبول قوله المحز
عن استعاضه وان شهدت له الامارات المقتضية للطن **ان** اذا حدث بالقاضي ما يخرج الاعتقاد
العزل وان لم يشهد الامام بعزله كالحقون والفيق والسيان ولو جئت افاق لم يعد
ولاته **والا** بعزل بالسوايل **ان** رواله يمكنه من الضبط ولو حكم من عرض له المانع لم يفسد
حكمه وان لم يعزله الامام ولو لم يحدث به ما يحسب كمن راي الامام توليه عنه اول اذ كان عوله مصلحي
كان له عزله **ان** لا يفسد صحة الزامه ولو لم يكن هناك مصلحيه زامه والاحض من هو اول من
من حوز عزله **ان** حازر اقر به الجواز لا بالاداء له **ان** سطر الامام فينبغي احصاء للنوب ولو
حصلت يديه عند الامام من العاض حازله عزله وكما عليه الطن في ذلك وكل موضع محوز
مع حوز اعانه هل يعزل بالعزل او يتوقف على ما يحسب **ان** الاقرب الثاني لما فيه من الضرر ولو كنت
اليه اذ اقرات كباي هذا فان سوزل **ان** بعزل مع قرأته او القراء عليه **ان** اذا اصاب الاسام
بعزل العصاة جميع وهو احد قول الشيخ ولومات العاض **ان** اهل من اعزل اليه **ان** نظر واذ اعزله
الامام بعد سماع البينة **ان** وحسب الاستعانة ولو فرغ من واثقه ثم عاد لم يحسب الى
الاستعانة **ان** اذا افسق في البلد فعيان في حال عنه الامام عليه السلام وكل منهما اهليه
الاعتوى **ان** الحكم كان الحمار المذموم في رفعه **ان** من شامنها وكذا لو وجدوا او نوراضيا بالعلم
والحلف **ان** البينة ان يفسد حكم **ان** العلم **ان** الزهد لما رواه **ان** اورد الحسين عن الصادق علم في رجلين
ابعا على عدلت معلما بها في حكم ومع بينهما فعلامه بوضيا بالعدلين **ان** استأجر
معا من مول **ان** ابا على الحكم مال سطر ال **ان** معها **ان** علمها **ان** حارسا **ان** واورعها **ان** سفله **ان** ولا
لمفسد الى الله **ان** عزله **ان** اورد الحسين عن محمد بن حنظلة عن الصادق علم مال عدلت في رجلين
احصار **ان** كذا **ان** زهد مفسد صلا من ضيا **ان** كوا **ان** الساطر **ان** فيهما **ان** حلفا **ان** صا **ان** كفا **ان** ولا
احلفا **ان** في حد **ان** مال **ان** الحكم **ان** ما حكم **ان** اعداها **ان** وافقه **ان** اذ اذ في الحديث **ان** واورعها **ان** الوالف
ان الحكم **ان** بالان **ان** مال **ان** بنت **ان** ما بها **ان** عدلان **ان** من ضيا **ان** عندا **ان** بها **ان** ليس **ان** مفاضل **ان** واحد **ان** منها

مال معال سطر ما كان رواه في ذلك الذي حكى المحج عليه انما كان موضوعه من ترك الاشياء
التي ليس بشيئ عند المحج فان المحج عليه الرب فيه وانما الامور عليه امر بين رشك فشيئ وان
تين عليه فحسب وارسله في ذلك ان الله عز وجل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حلال بين وحرام بين وشبهات بين
فذكر في ترك الشبهات بين المحج من ترك الشبهات بين ترك الشبهات بين ترك الشبهات بين ترك الشبهات بين ترك الشبهات بين
وان كان المحج ان علم شيئا من قدر رواها للعباءة عنكم فانظر في ما وافق مكة الكعبة والسنة وحالف العباد
اخذته عليه فذكر ان وصدا احد الخرب من رواها للعباءة والافرحا لما ياتي الخرب بوصدا لما كان
العباءة فان فيه ان شاء ملت جعلت فداك ما رواها الخربان حقا فانظر الى ما في الياسين
حكاهم ومضاهم فذكر في موضوع الاثر ملت فان وافق حكاهم ومضاهم الخربان حقا فانظر الى ما في الياسين
فادجه حتى لم يبق له ان الوكوف عند الشبهات خرب من الاقحام في الملكات الفصل الثاني
من الاداب وفيه ما يحسب ان المحج اذا ورد الى بلد رآته ولا يعرف منه ان يحسب عيشة
في ذلك البلد ليمال عن احوال ذلك البلد ويعرف منه ما يحسب الى موطنه وسال عن العبادات واهل
الفضل والعدالة والصلاح وسائر ما يحتاج الى موطنه ثم يقصد الحاج فصل فيه ركعتين وسال الله
الموفق والعصاة والاعانة له وسعت ما دنا سادى ان ملا ادم عليكم فاضيا ما حرموا الفراه
عنده في وقت كذا ونصرف الى منزله الذي اعذله سبحانه ان يكون وسط البلد لساوى ورواه
الي ما ذا اجمعوا من العبد عليهم ثم رواه عنهم ليعرف من العبادات تحت ان علس
للعباد في موضع بارز كوجه او فضا ليهل الوصول اليه وان كان في السجدة فله ركعتين
عند دخوله حية وعلم يتدبر العبد لكون وجهه للوجه اليها وسئل سعيلا العبد لوجه
على خراجه ما استقبل به العبد والركعة السجدة ما دار في السجدة وهل كره وما قبل العباد
على علم حاكم الكونه ولكن احاد صاحب وقت الحكم اذا جلس للحكم حتى ان يكون على الكد
حال واعد لها والجلس على التراب والامل بآية الحمد ويكون عليه يمينه وما وسئل العبد
المانع من المطلق ما يحسب والالتين المحضات حة جرة الحصى وله ان يتهل الخضم اذا التوى
ويصيح عليه ويعززه ان اسحق المعزور وان حصلت منه اصابة ادب كقوله صلى الله عليه وسلم
او ارشيت وله العاديب والعفو كسى ان علس وهو خال من الغضب والوجع الشديد
اعطش والفرح الشديد والحزن الكثير والتم العظم والوجع الحول ومدامعة احد الاشياء
والنعاس والعم لكون اجمع للعباد واحضار هذه والمخ في تقطعها والكر لتقطعها ولو قضى
ونظر

حكم

م

لعبه
الرب لله

والحال عند عند حكمه ان كان حيا كسحت اذا ورد البلد ان مدا ولا ما في الحاكم المعول من
الحج والعباءة المودعة عنده وما في الودائع التي اودعت الاجل الحكم ثم سأل عن اهل المحج وسعت
تة كسحت اسم كذا محسوس سبب حبه وام عرفت في سادى ملته امام ما العا في سطر في امور
المحسوسين يوم كذا ما اذا كان مع المودعة رك الزيادة من يده ثم اخذ رفع ونظر ان اسم المحسوس
وطلب حبه فاذا اخذ اخذ المحسوس من المحج ونظر عنه ومن غرضه والاسال الغرم عن سبب
الحسن ان الطاهر ان الحاكم اعاد حبه تحت كسحت بال المحسوس من يده فان قال حسني محج جالت
انامل به مال له الحاكم افرح اليه سنة وراود وكر ان المحج وان مال ما يعير به يبال حبه فان
صدق اطلقه وان كذب به وكان الحق ما اطلب من المحسوس السنة ما الاعار وكذا الوعد له
مال واذا عي ملته وان لم يعرف له اصل مال والا كان الذي عوى ما اطلب من السنة من الغرم فان فعل
احلف المحسوس على الاعار ولطلق وان امام الغرم سنة ما له ما لا امقر الى حسنة فان صدقها
طوبى له الحق وان حال ان هذا المال في يدي لعزى سبيل عن العتق فان كذب المقر له طوبى له الحق
ولن صدقة اصيل القبول لان السنة شهدت بالملك لمن ادعاه وعدم القبول بعض الدس
من المال لان السنة شهدت لصاحب اليد بالملك مضمنا منها دها وعرب العظامه والذل
من سقوط الشهادة في حق نفسه لا كاره سقوطها منها بصحته والله متم في امره العز وكون
له طوبى المحسوس غرم ومال حسني الحاكم طما اشاع امره فان لم يطهر له خضم اطلقه قال الحج بعد
اطرافه ومن بلغ الاشياء المحسوس والطلق بل برأته والاقرب ان الطالب كغفل يده ولو
طهره واذى ان الحاكم حبيب الاجل وهذه فالحكم كما عظم وان اكر المحسوس فان امام
المدعى منه انه حبه وانه حبه حكم عليه وان لم يكن معه سنة اطلقه بعد ان اعاد اليه الاحص
له ثم سأل عن الاوصياء على الامام والمحاسن والمساكين معتد بهم ما يجب من نعم او اعاد الى مقام
والاية للملوح السليم ورشد المحبون او طهره حسانه او عظم شارك او عجز الوصي قال الصغر المحبون
الاول لها والمساكين لاسحق الاوصياء فاذا اخذ الوصي عنده ما كان له قبله ان قد وصيته لم يغزله
ان الحاكم ما ان قد وصيته بعد موطنه بالصلح حبيب في الطاهر ولكن راعه ما ان يغزله حاله حتى
عزله وان كان له اخا فان كان الاول لم يقد وصيته نظفه فان كان احيا فوا افرة
وان كان صغيفا ثم اليه غرم وان كان فاستأعزله واستفدل به غرم فان كان الوصي قد صرف وغرم
الملك حاله فيقه فان كان اهل الملك ما يغزى عامل معين وقت المعرفة موطنه الغرم مضوا

حقتهم وان كانوا غنيين كالغني والمساكين مال السجدة عليه الصلوة والسلام الله ليس له النقض وعمل
 الصلوة لانه اوله اهل وكذا ان فري الوصية من الموصي اليه من غيرها والاقرب ما قاله الشيخ في
 لو نقض في ما الوقف على المأجد والمأجد والمصالح من ليس له اهل عليه الحكم فانه يكون خاسرا وان كان
 قد صرفه في وجهه اذ لم يكن الراتب والحاكم جعله النظمه ودره من انما الحكم ومن من ردة
 الحاكم اليه النظمه من اهل الصلوة وحفظ الاموال واموال الخائن ونفقه الوفا الى غير هذا
 والمطلوب الاموال العائنه من ربه او مال المحرر عليه فان كانوا اهل الحكم ليعلموا انهم لا يستند
 بهم ان يستولوا على المهر من ان يحرم من نفي النظمه والصلوة التي تحت نظر الحاكم مسبقا
 لغيره وما يفتضيه الصلوة كالحج الى مكة من جهة ومكة ومكة منها اربابها وحفظ مثل
 الامان والحوار على اربابها ليدفع اليهم ان ظهر وانما في الحاكم ان يحضر اهل العلم وان شهد
 من شئت فقل فطنته منهم بحيث ان اعطيت له الصواب وبما خفي في السور المستند لغيره
 الصواب بالمعاشرة والحوار بل العائد في محضره العلم استخرج الادلة والعرف الحق
 ما ارجاه والحوار ان يحكم بقول من سوا اهل الحق في بيان او الوسا طاق الوقت او اذ كان
 ليس الحق ان يفتي السعيد ولو اخطا الحاكم ما لم يضر وكان على من اتى به حجة وبلغ ان يحضر
 عليه شهود يستوفى نعم الحقوق وبنيت على الحق بحيث ان اقرضتم شهود عليه وان
 حكم ان يهدم حكمه ولو تعدى احد الغرض الصواب عرف الحق من غير ان يحد وجه وان اصاب الى
 النادر اذ به فاذ الصلوة الحكم وسميت ان رعيها في الصلوة وان استند صبر حتى يظهر الحق ولا
 حكم بدون ولو طالحها ورضيا حار وان لم يظهر الحق اذا اختلفت نظيرة الصواب وحيث ان حكم
 ما اذاه اختلفا فان غير اهل الحكم على ما غير اهلها لانه والحوار ان حكم بالاختلاف
 الاول لانه حقيق بطلان حكم الحاكم لا يزيل الشك من صفته فان حكم بعقد او فلاح او طلاق
 بعد حكمه طاهر الا انما ملو بعد حله وان شهدا على ارفط اقر وجهته معزق الحاكم بها لم
 يحول احد الا حد من تكاها ولو اذ في رجل مكاح اراه وانما شاهد في زور حكم الحاكم لم يحل له
 ولم يصور وجهته ولو اساءت اراه شاهد في زور شهد بالاطلاق زوجها وبما يعملان كذا
 ونزور بها حكم الحاكم بالطلاق لم يحل لها ان تزوج ولم يحل احد الا حد من تكاها واذا اقام
 شاهد في زور مكاح اراه وهو يعلم كذا لم يحل له ان يزوجها في الطاهر وعليها ان تطلق ما ملكها فان
 اكرها ما اكرم عليه دونها فان وطها ما وطها الدجل معلوم الحق ان لم يحضر

٢
 ٤

وهل على ان يزوج نفي الوجه وكذا غير ان لا يجوز الجمع بينهما في الوطء بل على الحق ما دام افر
 حاضر عندها ما ذاعا بزوج النكاح حاز للافر الوطء حتى كثر للحاكم ان يزوج او يبيع لغيره
 لم ينعى له ان يزوج ذلك ولا ينعى ان يكون الوكيل موزنا لانه سحى به او يحلف بمكان يكون رثيا
 فقد والمساكن ولو اصاب الالماسه ولم يحد من كسبه حاز من غير كسبه وكذا ان يرتب مونا
 ما دام الشهاده دون عزمه وسليح لما في ذلك من المشقة والاستواء الحد في القبول بل لا يصح
 ما سئل الحاكم ان يحد كاسا ويحب ان يكون عالما بالاعمال عدلا يصير في كفى لفظ الشهادة
 ولو كان العاقل اتم وجب ان يحد مسحا وان استراط العدد من مسحا او بالمرم منه فقل
 الفقه كما ان التمسك بغيره ومن وقوع الفرق بينهما فان المسح لو غير اللفظ لعرض الحصان والظاهر
 خلاف المزمع ولو كان الحصان ابيض وجب العدد لحوار غفلة الحاضرين فان شرطوا العدد فالاق
 عدم استراط لفظ الشهادة وان لم يشرطه الا لفظ الشهادة لان يملكها مسكدا او ان يوادها طيبا
 احد في المسح ملاذ من رعيين وان كانت الخصومة في مال وكذا ان الشهادة على الوكال المال ان
 الشهود عليه ليس على من يفتي والاقرب ان ارجع للمسح على من اتى به المال اهل الحقيق الفصل
 الثالث في وظائف الحكم وانه اذا دخل الحصان على من في الكلام واللام واللموس والغير
 والامانة والعدل في الحكم والاعمال في الامانة والاعمال في الامانة والاعمال في الامانة
 الذي قايما واعلم ما عدا او اهل من الا لا يضيف احد الخصم الا اذ في الاخر والحوار ان يفتي
 فانه ضرر على من يدين ان يرد الا ان يرد لفته الا ان يرد لفته الا ان يرد لفته الا ان يرد لفته
 ارجح من الشاهد الا ان يرد لفته الا ان يرد لفته الا ان يرد لفته الا ان يرد لفته الا ان يرد لفته
 احد الخصم بالكلية لانه سبب ليد باب المرافعة ولو سلك الحصان استحق ان يزوجها انما
 سلك المذبح ولو اصابها امر من يقول ذلك والواجهة بالخطاب احد ما وكل الحاكم ان يسمع في انقضاء
 او ابطال الت اذ اورد لخصوم متر من ما الاول ما اذ اورد واجتماع مع منهم ما اذ اورد
 الوقت لخصم حكم بها مان حكم من خصم خصي عال في دعوى اقرضه من هذا الحكم اذ عزم على
 منه وعال له اهل حتى اذا لم يبق احد من الحاضرين نظرت في دعوى الاخر بعد اذ في الكلام
 الاخر بعد فصل خصوصته في دعوى اخرى لم يسمع حتى يسمع دعوى الاول الفاشية لم يسمع دعواه
 وان ادعى انه على عليه على الحكم بها الا انما يحضر الاول ما الاول من المذبح في عليه وادعى
 انما فاذ في على الاول والامانة في عليه الاول حكم بينهما ولو كثر الوارد دفعه كسبه اسام في رابع

والظاهر ان من يدين من الخصم والامانة والاعمال في الامانة والاعمال في الامانة

ووصف من يده واخذ رقبته منظره او غيرها وخص ولو حضر سائر من مقتون فيها
 سواء لم يستف من مقتون ولو سطع المذني عليه دعوى المذني بدعوى لم يسمع حتى يسمع
 الحكومة مع المذني ولو اذيعا دفع واحد سمع من الذي عن صاحبه ولو اذيعا حمل المذني والمذني
 بالحكم المستقيم فان سادوا اقوى الا اذا كان ما سأل من العلم عز واجب عليه الاحتياط
 الامام بعض حمله مطلقا واما عن من لا قضاء فانه كذلك فحقوق الناس والاقرى الفصاحة
 وحق الله والحقوزان حكم بالحق الذي لا يستند الى الشبهة والشرط في العلم حصوله وزمانه
 والاشتهار او مكانه والاشتهار بل حكم به كيف حصل وذلك ان الحكم خط ان يصيبه بل ان لم يصيبه
 انما هو الا ان ذلك الواقع محذور وهاهنا كذا الشهادة وان علم انه الزور عليه ولو ثبت الشهادة
 وحفظ المكتوب عنه وامن الزور لم يحل له الامانة عالم ذكر الشهادة اما وانه الامانة فانه
 لا يعتمد على من دأب في الخط ان امكن الخوف فبقران محج الشبهة وحفظها منه وان التغيير فالأقر
 هو ان لا يراه وفي كل صورة يجوز للحاكم الحكم فيها فان خور ان يحكم من غير حضور شاهد مستدل
 اه اذا اسق علم الحاكم بالذنب طلب البينة فان عرفت من البها حكم وان عرفت البينة اطرح وان
 حمل البينة تحت عنهما وطلب الزكاه وان عرفت اسلام المحدث ولو حكم بالظاهر من حال العدالة ثم
 شين فعدا وقت الحكم بقت الحكم ولو لم يعرف الحاكم العدالة فالتمس المذني حسم للمكر لعدالة مال
 السجدة له فذلك لعدم البينة ما اذعاه وليس بجند لما فيه من تحييد العقوبة بقتل ثبوت السبب
 او سحب اليد او من الزكاه سرامانه اجد من التهمة لمواز ان سوسل الساهد الى الاستمال
 وان عرفت الى المذني بحس المال ثم ثبته القاضي المذكي طاهرا في اخر الامر ومعنى ان يكون
 للقاضي حاكم من المذني اذعاه من الزكاه استراكا من الله مملوكا للحكم وقت
 على القاضي طلبه الا ان يعلم بعد البينة بحكمه ولو اعترف المحرم بالعدالة حكم عليه من غير طلب
 المذكي ولو مال اعدا ان كلفته في هذه القضية فالأقر بالحكم عليه اعترافه بالعدالة
 معنى القاضي ان عرفت المذكي الساهد من الخصم لمحور معرفته بعد اذعاه منهما وعل شرط ان لا
 عذر المال الاقرب انه ليس كذلك لانه اذا ركا في السير زكاه في الحليل الاعلى احصاء السجدة
 من ان ولد له الساهد من المذني من المال مع وفاء عدالة ط انه المذكي من الخلق اللطيف
 والمعرفة المعاداة حال ان احد حتى سوغ له تركه ومن سطلف ملاعب ذكر البينان
 سبب العدالة لا يحصى وحت ذكر البين في الحق لتوقيع الخلاف فيه والاعتراف بعدم المعرفة

في حق الله والحقوزان حكم بالحق الذي لا يستند الى الشبهة والشرط في العلم حصوله وزمانه والاشتهار او مكانه والاشتهار بل حكم به كيف حصل وذلك ان الحكم خط ان يصيبه بل ان لم يصيبه انما هو الا ان ذلك الواقع محذور وهاهنا كذا الشهادة وان علم انه الزور عليه ولو ثبت الشهادة وحفظ المكتوب عنه وامن الزور لم يحل له الامانة عالم ذكر الشهادة اما وانه الامانة فانه لا يعتمد على من دأب في الخط ان امكن الخوف فبقران محج الشبهة وحفظها منه وان التغيير فالأقر هو ان لا يراه وفي كل صورة يجوز للحاكم الحكم فيها فان خور ان يحكم من غير حضور شاهد مستدل اه اذا اسق علم الحاكم بالذنب طلب البينة فان عرفت من البها حكم وان عرفت البينة اطرح وان حمل البينة تحت عنهما وطلب الزكاه وان عرفت اسلام المحدث ولو حكم بالظاهر من حال العدالة ثم شين فعدا وقت الحكم بقت الحكم ولو لم يعرف الحاكم العدالة فالتمس المذني حسم للمكر لعدالة مال السجدة له فذلك لعدم البينة ما اذعاه وليس بجند لما فيه من تحييد العقوبة بقتل ثبوت السبب او سحب اليد او من الزكاه سرامانه اجد من التهمة لمواز ان سوسل الساهد الى الاستمال وان عرفت الى المذني بحس المال ثم ثبته القاضي المذكي طاهرا في اخر الامر ومعنى ان يكون للقاضي حاكم من المذني اذعاه من الزكاه استراكا من الله مملوكا للحكم وقت على القاضي طلبه الا ان يعلم بعد البينة بحكمه ولو اعترف المحرم بالعدالة حكم عليه من غير طلب المذكي ولو مال اعدا ان كلفته في هذه القضية فالأقر بالحكم عليه اعترافه بالعدالة معنى القاضي ان عرفت المذكي الساهد من الخصم لمحور معرفته بعد اذعاه منهما وعل شرط ان لا عذر المال الاقرب انه ليس كذلك لانه اذا ركا في السير زكاه في الحليل الاعلى احصاء السجدة من ان ولد له الساهد من المذني من المال مع وفاء عدالة ط انه المذكي من الخلق اللطيف والمعرفة المعاداة حال ان احد حتى سوغ له تركه ومن سطلف ملاعب ذكر البينان سبب العدالة لا يحصى وحت ذكر البين في الحق لتوقيع الخلاف فيه والاعتراف بعدم المعرفة

يكون العلم سبب البينة والاشتهار سبب الالذني او اللواطم لكن قدما وحب من المذكي ان يمول
 اشهد ان عدله مقبول الشهادة لو هو عدل في وعمل فان العدلة قد اعيل شهادة اعدله والكن
 ان يقول العلم سنة الحذر وقيل تركه الاب لولد والاعكس على قتل حوج الولد للوالد الا ان
 لعدم حتى ليس للشاهد ان يستدل بالحجج الا بعد الساهد لسبب البينة او ان اشيع ذلك
 من الناس شاعا موجه العلم ولا كفي الظن في ذلك وان كثر المخزون اما العدلة يمكن منها على
 الظن لسبب الحجج المستند الى ما كثر الصحة وكثر الملازمة والمعاملة ومع سوية العدلة
 حكم الاستدلال عليها ان يظهر الماني وقيل ان مضت هذه يمكن يغيب منها جدد المحنة والعدلة
 للمذني بل يجب ما يراه الحاكم ما لو اختلف الشهود في الحجج والعدلة حكم بالحجج ان سبب قد
 يحق من الاقرت ولو تجارعت العسان منها مال في الخلاف بقتل الحاكم عن الحكم ولو شهد
 بالحجج واقران الساهد حكم بالعدلة وله الموقف مع الرتبة واذا عدله المذكي يكون ملافا في
 الموقف اذا السرد يتسارع البينة لانه محل الرتبة ويجوز للحاكم التفرقة للشهود حسب حاج
 الرتبة واذا كان الساهد مقبها فله الاصرار على كل واحدة وهو ان يقول اعرف عدلها والى
 لا يحصل وليس للقاضي اصداره لكن بحث عن حجات اقرموا من الساهد وبحث القاضي ولم يزل
 الترتيب وجب القاضي وليس له القضاء مع الرب قبل البحث تحت صعات ان في كلفا الشهود
 وزيد اول العلم بالحجج والعدلة والحجج العاطفة بحال الساهد والامد من الذكورة والعدلة
 ومعنى ان يكون المذكي صاحب عفة وزاه ذاعقل ان يدر ما من البخفة لئلا يطغى الشهود والى
 يكون من اهل الاحوال والعصبة لميل الى من دأب على مخالفة واذا شهد عند الحاكم بالعدالة فله ان
 يعيل الشهادة من غير كشف والاسوال ولو امام المذني عليه منه ان هذين ساهدين شهدا كذا
 عند حاكم في سهادهما فبطلت سهادهما واما سبب الحاكم ان سأل عن شهوده وكذا وقت ان
 الرجل يعمل من حال الحال ولا يعمل سهاد المتوسمين وهو ان يحضر سائران تحت شهادته عند
 الحاكم والاعدادها وعلها سبب الحذر تحت سبب الحاكم الثاني سبب احكام المعزول في لو ادعى المحكوم عليه
 انه المعزول حكم عليه بالاطل وجب المنع عنه وكذا لو سبب عند ما سطل حكم الاول ابطله الفرق
 في ذلك من حقوق الناس ولو مضى الاذن على من ضمان مال او عيبه مخفي الثاني
 نظر ما كان في الممولوا الحق انفسه والابطال سوا الاستدلال للملك الى ايد قطن او اجهادى وكذا
 كل حكم حكم به الا انه وطهر للناس طلاله فان بعضه وكذا لو كان الخطان في نفسه بعضه وان

بإسقاط

الحكم بالاصحاب واخذ لو كان القاضي الاول الاعلى للعضاضة احكامه اجمع سواء اصحاب فيها
او اخصا - بل لو كان المعروف بعد العزل كمت نصبت لعدان لم يعزل قوله ولو مال قبل العزل قبل
وان لم يكن منه الله اهل للاشاق الحال اما لو شهد عدلان بعد العزل على فضاه ميت ولو كان هو
اصدا العدلين لم يقتل ان قال اسهد اني قضيت ولو مال اسهد ان ما بين مضي منه نظر الله
لو اذ عي رجل على المعزول انه اخذ منه رشوة دفعه القاضي المستعدي وحكم بها ولو اذ عي انه
اخذ منه المال شهداه فاسقن وكذا ان حضر واعتزف عزم المال وان حال احكم الاسهادة
عدلين ما الشح ما يطلب منه التثنية لا عتانه بفعل المال واذا عاه للعدل لعدان ومنه نظر ان
الظاهر من الحكم من الحمد والاستظهار من العظام فيكون القول بوجه الحق اذا عاه بالامر
ولو اذ عي محن الحكم دون اخذ المال بالوجه انه كالأول ولو اذ عي الامن انه اخذ شيئا لم
لم يقتل بعد تق العزل له كمن طالب بالزاد من الله الفصل والاثني ان الخلف على يد
المسل ولو اذ عي على شاهدت انما شهدا عليه بزر احضرها لتمام ما ان اعترفا بالذنبها
وان اكادوا امام المذني منه على اقرارها بذلك فكذا وان لم يقع منه من اقرارها بغير مشاركونها
منكث وعمل الملك المنع من بطرق الدعوى في الشهادة فذما منع ذلك من ادائها والاول
اقوى - لو اذ استعدى رجل على امر الى الحاكم لزم له تعدييه واستدعيه في حضوره وان
لم يحضر الدعوى سواء علم بمهما معاملته او لا وسواء كان المستعدى ممن تعامل المستعدى عليه
او لا ولو كان المستعدى عليه اراه بوزة وكالزجل وان كان بخذره امرت بالتوكيد ما لم يثبت
الامر عليها بعث الحاكم امينا معه شاهدان ما استحلفها وان امرت شهدا عليها وبحور اجبت
الحاكم ان يزلها من بعض بمهما ما اعترفت للمذني انها حصة حكم بينهما وان اكرت طلب
شاهد من اناسها يشهد ان انها المذني عليها حكم بمهما من در الستر مان لم يكن منه
التحفظ بجلباب واخرت من وراء الست وان كان المذني عليه غاسا في غر والله لم يكن له
ان يحذر عليه وله الحكم عليه وان كان في ولاية وله في ملكه صيغة ثبت الحق عند وكتب
به ال عند حلفه لم يحضر وان لم يكن هناك بينه افضل ال حلفه لم يحكم منه ومن حصة
وان لم يكن له حلفه وكان منه من صالح للعضا اذن له في الحكم بمهما وان لم يكن له منه من صالح
للعضا لطلب حتى ر الدعوى لاهما ان اذ عاه بالحق كالبعضا لطلب من شفعه
بالاخصار اعترفت بخلاف الحاش في البلد ما احذر الذي هو طلب حصة بغيرت الجانية لقر

ولو كان

ولو كان حاضرا ولحقق ما في رسول الحاكم لمال ان لم يحضر ختم على يابه وجمع اهل محله واشهدهم على
اعداره فان لم يحضر مال المذني حتم ايه حتمها فان لم يحضر حصة كما حكم على العايب ولو اذ عي احد
الدعوى على القاضي مان كان هناك امام رافعه اليه وان لم يكن وكان في غر والله رافعه ان افي ملك
المنفعة وان كان في ولاية رافعه ال حلفه - لو منع الحكم ان يفرق بالشهود وبحت في
الامور له او في موضع الديه اما اذا كان الشهود من اهل الفضل والصير فانه كره الحكم ذلك والحوز
له ان يتخير الحاكم ما بداخله في اللفظ في الشهادة او يتعقبه بل يصبر عليه حتى يفي
الشهادة وان احتم او رد لم يحل له تزعيه في الشهادة والترديد عنها وكذا يحرم عليه من اخرج
عن الاقرار حق ادمي وبحوزة حق الله كما مال رسول الله لما من لعنك مدلبها لعنك لحيتهما و
مويوذ ن كفه عن الارار ومنعه عنه وله وعظ الا احد من ح الدية - لو سئى العايب الحكم
فنه عند عدلان فانه ممن في القول بغير ما من امكان رجوع ال العلم انه رجوع ال فعله
ملا يقتل - الطن كالسجادة لو سبها فشهد عند عدلان فانه قد شهد ومن مولاهن الشهادة لو شهدا
عند عمن وكذا عندك ولو شهد الحكم عند عمن افده ان امسكو ولم يكتف بها امان الردايه يجوز ح نبيان
المذني عنه كما فعل من عظم انه كان يقول حدثني فلان عني ولو اذ عي ان من طاف الكفصيت فاكبر
لم كنه له دفعه ال رافع افر ولا توجه عليه اليمن كالاهد اذا اكل الشهادة - لو اذ اعترف الخرم فقال
اسقر له الحاكم اشهد لي على اقراره شاهدين لزم ذلك لاحمال سبانه ولو ثبت عند حق كوال المذني
ومن المذني في ايه المذني ان شهد على من لزم وتثبت عند بينه في ايه الشهادة اصل الزم تبار
الحكم ما قبل التثنية وعدمه اذ الحق بينه ولو حلف المذكر والاشهاد اصل رخصه من العمل
لزم وفي حرج لو سئل الكتاب به اصل الزم لانه وثقت به كاشهاد اذ هو مذكور للشاهد من
وعدت اذ الاعتناء بالخط وانا المرح ال الذكر واذا كتب صورة الواقعة ذكر الواقع واسما الخصم
وجلا ما لم يجد ما مال صاحب الحق الحاكم ان يحكم ما ثبت في المحض الذي نسخ فيه صورة الواقعة
لزم الحكم به وانعاده يقول حكمت له به او الزمت الحق واعذت الحكم به فان طالبه ان يشهد على
حكم لزمه وجمع محاض كلا اسبوع وواقعة وحجة في اضرابه ومكتت عليه اسبوع كذا او يحلف
الشهود كس وتكتت عليه محاض شهر كذا م جمع ما السنة تكتت عليه فضا سنة كذا المكر
افراج ما يحلف اليه اهل عند طلبة ومكتت بسخة ان في المذني حصة بوجه اهد بها لو طاعت ال
ومنع الحكم اطلاق من الكاغد من سنة المال وان لم يكن هناك فضل احضر المس والحب على المال

٢

ومع القترطاس من خافه ويح حضور الناعده على الحاكم الكفايه ان يحضر المحضر للمجلس من يد
الحاكم ولو كانا من يد من حاز واسل له ان يحضر احد ما دون الا فرج ما وبعان الاسلام والكفر
والعمل الدواعي كنفه الحكم وقته كسماحت الذعوى ان كانت بوجهية او ارا سمعت وان كانت
مجهوله وان كانت في غير ما مال السج به لا سمح الا بجزءه ولو اذى شيا محمول لم يسمع ان الحاكم مال الذعوى
عليه فان اعترف به لزمه ولا يمكن ان يلمن المحرم وفيه نظر وعمل مولد ان كانت الذعوى ما انفر
الى ذكر تيسيس والنوع والغدر مقتول بشيء دنا من مصرية مجاحا مسلما وان كانت من العود على السلب
ضبطها بالاصناف والاحكام الى ذكر القصة وان لم يكن مسلما وجب ذكر الحق ولو كان المذنب بالغا
ما كان مسلما اذ في مثل وضبط بالوصف وان لم يكن مثليا اذ في القصة لا يحجب سلفه وان
اذا في جرحه ارش معلوم صح ذكر الجرح وان لم يذكر الارش وان لم يكن مقدرا وجب في الارش و
لو اذى على ابيه دين لم يسمع حتى يدعى موت ابيه وانه ترك شيا في يد ولد مقدرا للدين لو كان
فيه دفعا لبعض ذكر ذلك القدر ولو جعل المذنب محمورا الذعوى قبل العاض لمقتنه التخيير
فيه نظرا لقرنه لكونه ان ذك كحقيق للذعوى وهل يشرط ايراد التخيير بصورة الحرام او كفي
قول الظن او اتوم فيه نظر ما نطاسا عما لم يكن له الحلف بالرد ولا امام شاهد واحد بل
حب السنة عليه او بحلف المنكول وليس المنكول مستند الذا بل ما ان حلف او حنح عن الحرف فيه
اشكال **ث** اذا حذر المذنب صورة الحاكم ان سال خصه عن الحجاب ويحتمل بوقف ذلك
على التماس المذنب لانه حقه متوقف على المطالبة والاذان اقرب ان شاهد الحال الذي عليه
ما ان احصاه والذعوى اما اذ ليس الحاكم الغرم مقتول لحصه ما تقول مما يدعيه او
ما عندك فيه ما ان اقرب ان الحق وان لم يقل الحاكم حقيقة بخلاف المسئلة على احتمال
الحاكم وليس للحاكم ان يحكم عليه العمل المذنب لانه حقه متوقف استيفاء على مطالبته
ويحتمل ان يحكم عليه من غير سلة اما لو كان المذنب جاهلا بمطالبته الحاكم ما الحاكم يحكم عليه او
منه على ذلك لما اضبح حقه محتمل فيترك المطالبة وكنفه الحكم ان يقول الحاكم ان سلك ذلك
او قضت عليه او اخرج الله من ماله او ادفع الله وان طلب المذنب ان يكتب الاقرار
كتبه لانه كان يعرفه نفسه او شهد عنك شاهدان عدلان بالثب والاشهاد عليه
لحلية جاد وان لم يعرف النسب وان استوفى الحق من المحكوم عليه فما للحاكم ان يكتب
محض بعض الحق في للمطالبين الخصم من اذى في موضع اخر والوجه وهو اجابة ولو

ما اراد القالب الذي يثبت به الحرف لم يلمن المذنب دفعه اليه لانه ملك ولا احتمال فخرج العزم
مستحقا معهود الالهة وكذلك من له كتاب دين ما ستوماه لوعده راعه لم يلمن دفع الكتاب
ولو اذى المذنب لاعداء فان صدقة خرجت او بعت البينة او عرف حاله انظر حتى يوسودن رواه
سلم الى غيايه لتسليمه او يولد وانه حمل حاله تحت الحكم عنه ثم ان عرف له اصل مال او كانت
الذعوى ما احسن حتى يثبت اعياره وان لم يعرف له اصل مال ولا كانت الذعوى ما مالف قول قوله مع
المن **ث** ان المنكول الخصم وما الحق المذنب على ما كان المذنب بها وانما ماله موضح المطالبة بالنسبة
بالحاكم من الكون ومن قوله الكنفه وان كان جاهلا مال له الحاكم كذا ما ان قال لا يثبت مال
له الحاكم كذا عليه ما ان سال اطراف احلفه الحاكم وليس للحاكم ان يحلفه على سلة المذنب لانه سلفه
فليس له مطالبة من غير مطالبة مستحقة ما ان حلف الحاكم فقل طلب المذنب او ادر الحكم حلف
وقب عليه الغنة واعادها الحاكم مع مطالبة المذنب بما وان اسكب المذنب على اطراف المنكول اراد
اطرافه الذعوى المستند حاز لانه لم سقط حقه منها وانما هو ما وان مال ارا كذا من هذه
سقط حقه منها في هذه الذعوى وله ان يسايف الذعوى ان حقه السقط الا ارا من فاسا
الذعوى وانك الخصم ماله اطرافه ان هذه دعوى معارضة لتقي ارا من الخصم فيها ما ان حلف سقطت
الذعوى ولم يكن للمذنب لطرافه عن ما ان هذا المجلس والان غرم وكذا ان ارا وكذا الواسطة للحق الذي
اذا ما **ث** اذا حلف المنكول عند الحاكم سوال المذنب سقطت الذعوى عنه ما ان عاود المطالبة ثم ولم
سمع دعواه ولم يظفر الغرم مال لم يحل له اخذ شيء منه ولو امام يمينه لم يسمع ومن عمل ما لم يشرط
المنكول سقوط الحق باليمن وصل ان يمينه سمحت والمردى الاول ولو امام بعد الاطراف ساهدا
واحد او بذل المنكول لم يكن له ذلك في لو الكذب الخالف منه حاز مطالبته وحلت معاضة ما
يجب له حاصلا من السلم ولو اذى صاحب الحق ان الخالف الكذب نفسه ما كذا كانت دعوى
مسموعة بمطالبتها بالثب والنيك باليمين **ث** لو امتنع المنكول عن طلب المذنب وجها
عليه فلم يحلف ورده اليمن على المذنب ان المذنب الحلف فان حلف بنب حقة وان نكل سقط
دعواه وان نكل المنكول فلم يحلف ولم رد مال له الحاكم ان حلف ولا جعله كالمالك را
استطهارا لادعوا ما ان حلف روى وان رد فكذا كذا وان في على الكول فقل مضى عليه الكول
ومل رد اليمن على المذنب ما ان حلف بنب حقة وان امتنع سقط حقه وهو الدعوى ولو بدل
المنكول بعد الكول لم ينف الله ولو مال المذنب عند سوال الحاكم له الكنفه نعم في سنة

حاز الحكم ان يقول له احضها ماذا حضرت لم سال الحاكم عن شيء عالم يمتنع المدعى ومع الامانة
 الحكم لا يبرأ المدعى ليعرف العدا له وبعده ان سال المكر عن الجرح فان قال نعم وسال
 الانظار انظر لثمة امام فان امامه بالجرح سقطت البيعة وعادته الممازعة وان لم يجد الجرح
 حكم بحدس والى المدعى ولا يحلف المدعى مع البينة الا ان يكون الشهاده على ميتة يحلفه على
 بقاء الحق في ذمته استلزاما والا قرب انا الصبي والمجنون والعابى كذلك ويدفع الحاكم من مال
 العابى قدر الحق بعد المكفل للعابى لو قال المدعى لى بته وحق عابى جرح الحاكم من الصبر
 حتى يحضر بين اهل الغرم ولو سال حبه او كفله حتى يحضر بته لم يلزم اجابته ولو قال المدعى
 البينة ولم يثبت عدا لهما وسال حبه غريمه او مطالبته بكفيل حتى يثبت عدا لهما يكن له
 ذلك ما لو امام ساهدا واحدا ومنع عدالة وكان الحق البينة الا ساهدا لم يحلف الغرم
 ولو كان يثبت ساهدا فليس ثم سأل ذلك مال السج عابى بنية انه يمكنه ان يات حقه بالمولى وليس بخير
 انه ان لم يحضر لم يثبت مو حبه ولو امام المدعى ساهدا واحدا ورفض عن الحلف فان عاد
 فحلف اهل الغرم فبذل بمن احتمل احاطة الى ذلك بعدد ما ترك لو لم يتولف لم يسكت فان
 كان اذ من طرش او خرس توصل الحاكم الى حوفه جوابه بالاشارة المفصلة للغير فان اقبل المزمع
 وجب اتيان عدلان وان كان غنا حابس حتى يجيب وقيل بغيره على الجواب وقيل بل يقول الحاكم
 اما ان يجيب واما ان يجعله ما كذا وادى المزمع المدعى فان اصررت الحاكم المزمع المدعى والاول
 مبرور الفصل الخامس في الغضا على العابى ومنه في ما حاشا بعض على العابى عن عيسى
 الحكم مطلقا لو كان يبار او يضا وقيل بغيره الحاضر بعد حضوره عن مجلس الحكم سواء كان
 للعابى ذلك او شفيح او لم يكن است لانه وان يكون الذم على العابى معلوم بان عين
 حسن ائثار وقدره وان يكون صريحه بان يقول ان مطالب به وانكفى قوله لى عليه كذا او البد
 من ان يكون معه بته ويدعى حجة العابى فلو اقر انه مجرب لم يسمع بنيه الا اذا مال ولو لم
 سوى حجة له اهل السماع وعدمه ولو استرى شيا فخرج محقا والناج عابى بته بنيه
 وان لم يدعى الحجة فدينها ان الاقوى وعوب اهل المدعى على العابى مع البينة على بقاء
 الحق وعدم ابراء الاستنفاد والعجب الموقوف في ان يصدق الشهود وادعى ذلك على العابى
 فلا من وسم الحق ولو ادعى ذلك العابى على الحاضر فقال ان ان موكله العابى او سلمت الله بشفه
 وسلم المال لم يثبت الا برأ او صبر الى ان يحلف العابى وان اذى ان يحلف العابى بالحق
 مالوكا

م

مالوكا مع ان يصدق حجة الوقف لا مكان الادا كما ان بعض على العابى في حقوق الناس كالذم
 والعقود والارث والوصايا اما حقوق الله كالحق في الذم والمواط وسهبا ما ولو استل
 الحكم على الحق على المحقق الناس كغرم المال والسرقة دون القطع منها والحكم ان يحلف في المال الحاضر
 للبينة العابى عن والى بته وله بته يتم في ذلك المال كذا اذا سمح البينة محض العادى على الحكم عوفه
 الحاكم الذم على والى بته والعدالة فان اصررت حكم عليه ما عرفت وان اذى العادى او الاراء او
 الجرح اهل بته امام لمان بالبيعة على ذلك فان امام البينة والاحكام عليه وان حضر بعد الحكم فان اصررت
 الزمته وان امامه بالعضا او البرارى وان جرح الشهود لم يسمع منه حتى يسمع مقبدا وهو ان
 المستحق كان موجودا طال الحكم او قبله لحوار محذره بعد ولا الاثر المحكوم عليه انه هو المشهود
 عليه ان لم وان اكره كانت الشهادة بوصف عمل المارة فيه غالبا فالتقوى لعل في الحق الا ان يتم
 المدعى البينة انه الغرم وان كان الوصف مما ندر المارة فنه لم يسمع ال اكره ولو ادعى في البلد
 من ساركة في الوصف اذ الاسم واليب كلف سانه فان كان حيا كلف احضاره وسال فان اصررت انه
 الغرم الزم والحق الاول وان اكره وقف الحكم حتى يظهر اماما من محض الشهود وشهد من على العين
 او ان يذكر ان من الاحصاء يميز ما من صاحبه وان كان المساوى ميبا فان دلت الحال على رآته بان معاد
 عهد موته عن الواقعة او عن الغرم الزم الاول وان اشتهر اقر الحكم حتى يظهر من المحكوم به اذا كان عابيا
 بانه كان دينا بته القدر والحق وان كان عفا اميره الحد اما عدا سانه الاقشة والرقيق لمان
 اصل الحكم على عينة بعد من الصفات النادرة الا ان اكره حضوره اذا عيبا اجتماعا كالحكم عليه
 واعمل على الحكم بالقيمة ملاعب ذكر الصفات واحتمل عدم الحكم بل يسمع البينة وكنت الى العابى الامر
 لسم العبد الموصوف اليه ليجل الى هذه الشهود لم يسموه بالاشارة والحب على سيد العبد ذلك بل
 كلف المدعى احضار الشهود لم يسموه والعين فان تعذر احضارهم لم يجب حمل البينة العبد الى بلد
 ولا يسمع على من يحمله ولو مال الحاكم ذلك صلاحا فان تلف العبد قبل الوصول او بعد ولم يمت عواه
 عن المدعى قيمة العبد وادعى اذا حمله الحاكم للمصلحة الزم الغرم بكفيل لماخذ العبد من طيب اليد
 او بالمقدم ستردها ان يملكه منه ولو كان المحكوم عليه والعبد حاضر الا ان المدعى عليه
 لم يجزعه مجلس الحكم طوبى باحضاره بعد فام الحجة بالصف واظهر العادى العبد حكم على من
 دون الاحضار وان اكره وجود مثل هذا العبد في له طوبى المدعى البينة على ان يذم فان امام او
 حلف بعد النكول حسن الى ان يحلف او يدعى اللف ماذا احضر اعدا الشهود والشهادة

م

م

على العين ولو حلف المكر انه ليس في هذا العبد الموصوف والسنه بطلت الذموى ولو شهد السنه
ان العبد الذي في يد المذنب ثبت الحكم والاحاط ال الوصف في جميع علم او اعمل انه لا اعتبار كما
ماض الحاف والحدود العمل به اما اذا حكم الحكم وسهد حكمه عدلان وحفظ الخصوم وكف الحكم و
اشهد ما عمل على ام اما البينة عند حكم افرمت ذلك الحكم عند المشهود عنده وانما الثاني ثابت
عنه انه علم حكمه في بعض الامور اما في ما حكم به الاول لسقط الخصوم وانما الحكم
الحكوم بل كل القاضي لها واسهدها على حكمه في قبول نظر وكذا اذا كان لواحد الحاكم حاكم
اخر فانه ثبت عنه كذا وان حكم به اما لو اخرج ان ثبت عنه ولم يجر الحكم فانه لا ينفذ قطعا ولا
اعتبارا كما به سواء كان الكتاب محتوما او لو تغيرت حال الاول فلو تدارع لم ينفذ ذلك في العمل
حكمه اما لو تغيرت نفس فانه لا اعتبار بحكمه وما سبق اعادة حكمه على نفس من علمه والاعتبار بغير
المكسوب اليه بل حكمه وسهد حكمه عدلان وكنت صورة الحكم ال افرم تغيرت حال الثاني لم يطل حكم
الاول وحاز لك من ثبت عنه حكمه شهادة ال اهدت اعادة ما حكم به ولو شهد ال اهدان
بفصيل الحكم عدلان فان الكتاب حاز انه لا اعتبار بالكتاب نعم لو حدث للقاضي الثاني الرضا بوقف
في الحكم ولو قال القاضي اهدان فان هذا الكتاب خطي لم ينفذ وكذا لو مال فان الكتاب حكمه في يومه
عليها ونفصل لها مانه وحصر الخصوم والى حاز لها الشهادة يكون المحرر حسدا علمه لا
فان الكتاب ولو قال المقر اشهد على ما في القناله فاما علمه في الكفاية نظر فان ملها به ملايد
وان حفظ ال اهد الصالة او ما فيها واذا كنت الاول ملكه كذا الكتاب باسم المحكوم عليه واسمه
وجه وحليبه بحيث يفر عن غيره فان انكر الما فاذ كونه مسمى بذلك اسم حلفه ان يفرضا
عنه وان ملك حلف المذنب وتوجه الحكم عليه ولو لم يحلف على ال اسم لم يعمل انه ال من شئ لم ينفذ
ولو وقف القاضي ملك ان حكمت على جعفر بن محمد فالحكم اطل حتى لو اقر جده مانه جعفر بن محمد وانه
المقصود بالكتاب ولكن انكر الحق لم ينفذ شئ بالعضا الميهم ولو لم يحكم الاول ولكن اقر على ما
السنه لم ينفذ شئ واصغر الثاني ال سماع البينة ايضا الفصل السادس في الدعوى والتمات
مدار هذا الفصل على مطالب الدعوى والحوار والتمس والمكسور والبينة المطلب
الاول في الدعوى وفيه في مباحث آت من كان له عين في دعوى كان له انتزاعها ولو هو انما حصل
فيه والاصغر ال اذ الحكم اما الحقويه بصفه اسعفا على اذ الحكم واسا الذين فان كان
الغرم حقرا به فاذ لم تكن صاحبه الاخذ من ذن الغرم او الحاكم ان الغرم يحجز عنه حمة العضا
ملا

لو علم
انه

ملا تيقن الحق الا سعيه او حشر الحاكم مع عسبه ولو كان الغرم معز ما مل او جاحدا او هار كنه
سب عند الحاكم والوصول اليه فكل من جواز الاخذ من دون الحاكم رد د من جواز الاضمار
من كون البينة من مل نظر الغرم او الحاكم ونظر السجده على الحواز ولو كان صاحدا اليه هار كاد
يخذ الوصول ال الحاكم ووجد الغرم من حسن ماله حاز له الاخذ سعيه انقدر حقه سواء كان المال
دعوه عنده او لا ومنع السج من الاخذ من الردعه والوجه الكراهية ولو كان المال من غير المحس
حاز ان يخذ مقد حقه بعد المقوم بالقيمة العدل والاعتبار حينئذ رضا المالك وان بيع ماله او
دنه ومنع الدين من الثمر وكان كالمالك من المالك فان لم ينفذ قبل السج قال السج او اللق عند هينا
عدم الصانع وهو وجه ويحتمل الصانع لانه متفق لم اذن فيه المالك فينفذ ما من حسنه وليس له التفت
قبل السج وعليه اعادة الى البيع ولو وقف بعتت القمي في المعصاة والافضل ما سبق من التفتير
ولو اهد ما من ينفذ حقه فلو كان حانه الدعوى ان يكون حقه مانه ولم يحد سوى سيف ساوي
ماست او حاره كذا ما لا ينفذ فاعدم الصانع وكذا الواضح ان القب جداره ما اقرب انه انظر القب
احتجاج اليه ولو كان حقه صحيحا فوجد المكسور حاز ان يملك ويرضى به ولو كان بالعكس وليس له التملك
ولا البيع بالمكسور مع الناعل للرب بل سعيه للذات في سري ما من الذم لم يدر حقه ولو حق كذا
واحد منها على صاحب المال حصل العاصفة الا المراض في حاد ما ملا فان يحدت المذنب هو الذي غل
وسكوتة وقتل الذي يذنب حالات الطاهر وطهر المالك في الزرع اذ السالم قبل الذم اذ في الزرع
المعيب في الاسلام ليدوم الكناج واذا عت الى الماه العاقبة فان عزم ال اذ في الزرع فالحكم في هذا الزرع ان
ان وجع الحقل وسكوتة وله يعرفاه بالثاني المذنب الزرع انه الذي يذنب حالات الطاهر وان اخطأ
مادر والحكم في العاقبة في الاسلام اذ اعرف هذا فاملكه معاملة كحسرتان المذنب البعوض
وكال العقل وان يذنب سببه او لمن له دانه الذموى عند ان يكون دكلا او حيا او ذميا او حاكما
او امينة وان يذنب ما يحق ملكه له او لمن يذنب عن ملواذ في الصغر او المحنون او لا والله عليه
او اذ في الزرع او خزاو كان سلمي سعيه دعواه وان يذنب في الذموى ملواذ في ان عليه شيام
سعيه ولو مال رعب من لم يسمع حتى يذنب القنف وكذا لو مال وقف سئل اور من عند ان
ملما استراط القنف في الزرع ولو اذ في السج اصغر ال ان يقول دله السلام الى الجوار الحمار
مخلف المكر انه الامن في التسليم اذ لو مات عليه البينة ملكه او حق فليس ان حلف المذنب مع
السنه مالم يذنب دعوى صححت كسح او ابرا ولو اذ في يتيق الشهود وعلم الغرم به او فسق الحاكم الذي

واذا اذ

م

حكم عليه من الساع تردد نفسا من انفس حقا الزما ولا يثبت بالكل والامر المردود والله شتر
فادوا من انه يمنع به في حق لازم كما لو مد يد مسأ فطلب الوارث كلف فاذي على زناه وكو
اذي الاقرار من حلف مسك اسكال نفسا من الاقرار لا يثبت حقا في نفس الاب بل بعض به طاهر
وليس الاقرار بين الحق وكذا لو مال بعد صام السب قد افلح في هذا وكذا لو توجه الرمي على المدعي عليه فقال
مد حلفي عليه مع واذا دان حلف عليه من سماع هذه الدعوات اسكال ولا تسبح الدعوى على العاصي
والا بعد الكذب لما في ذلك من الفساد العظيم كمال المسك بعد صام السب اهلون على ما دفع
حق احضرها اجل ثلثة ايام ولو مال اقرار من حلف محلفوه سمح وا حلف المدعي على عدم الاقرار قبل
الاختفاء ولو مال اقرار من الدعوى لم يسمع ولو مل اقرار من كلف استوفى في الحيا - او انفق حصة
الدعوى الى التعصيل من كلفه في سماع والغير الذي دعوى المدعي عليه وعدم استدراكها في
ملومات هذا من كلف في اذعان السكاح وان لم يسمع اليه دعوى ش من حقوق الزوج ولو اذعي السكاح
لم يسمع الرمي قيد الحق ولو انكر الزوج بعد اذعانها لم يكن ذلك طهرا ملو رجع سلمت الزوج اليه
ولو مل اسكاه لم يسمع الدعوى الا بالنسبة فان كلفه على الكول على احد قولها او على الاخر
النسبة على الزوج فاذا حلف سبب ان يديه وفي كلف ان يزوج منها اسكال نفسا من اقراره على نفسه
تحت يدها من حكم الحاكم ان يزوج وكذا البحث في ان المدعي الزوجية هو الزوجية في رادعي اذعي
سبب امته لم يسمع الا بها ان ملدها في ملكه خرج او حرم من سبب اليه وكذا لو مال ولدتا في ملكه
على عمال ان يكون حرم او ملكا لغرم ولو اذاع به ذلك لم يسمع ما لم يشهد بان السبب ملكه وكذا
البحث لو مال حلف ش حلفي لوهن سبب وجا حقي ولو اذع من في ملك الحمار او اذع ان هذه
بنيت حارته او ش حلفي لم يحكم عليه لو ينسب ما كان الملك اما لو مال هذا الحول من قتل ملكه
او هذا الجحر من حنطته او هذه الدخا ح من سببته فانه يحكم عليه بالملك فلهذا في لو اذعي
من سماع في الاسواق الحرة لم يسمع منه الا بالنسبة وكذا لو اذعي العتق اما لو اذعي محمول الحال الحية
في الاصل ما لم يثبت قول من يدينه ولو اذعي العتاق كلف ائيبه ويحوز شرا من يدينه في ابد الناس
من العبد طاهر اليد هو صاحب سكوت العبد والعتق الازرار كذا لو اذعي ديا موهبا سمحت
دعواه وان لم يدين به ش في الغالب وسمع دعوى الاستيلاء والتدبير ولو لم يثبت مال دال على حقه
واذع ان سببه عتق ما كلفه ان يقول لي عليه ثوب ان حلف عليه في وان باع عشرة

وان كان اصابا عليه بذه سمحت هذه الدعوى مع التردد للحاج ان من اذعي ما لا يحد عليه قض
له لعدم المداين ولما رواه الشيخ في الصحيح من مسود من جازم عن ابي عبد الله عليه السلام قلت عشرة وكان
جلدها وسطع كرس فيه الف درهم في ان بعضهم بعضا الكرم الكس ما لو اذعي فقال احضروا مول
ملن هو مال الذي اذعاه ودوى الحرس عبيت عرا ميه بن عمر بن السعوى قال سئل ابو عبد الله
عليه السلام عن سبب انكرت في البحر فخرج بعض الغنم وخرج البحر بعض ما غرق فيها مال ما اذعي
البحر فوالله الله اذعي واما ما اذعي بالغنم فقولهم ومن اذعي به مال نارا ومن ان ما اذعي البحر
فقولنا لاجابه وما تركه لاجابه اسعين منه لو ملن وجهه ففاحر عليه الله لفرله الجاه كالبعير مركب
في غير كمال واما من جحد مان يكون الواجب واذعي الاجماع على ذلك المطلب الثاني في الجواب وهو
انما اقرار او اسكال بالسكوت وفيه مباحث آ لو مال المدعي على ان يدين دعوى يخرج او لعل ان
ملن اكثر من مال استهزا او مال استهزا عدل لم يكن اقرارا ولو مال على حلفه عشرة فمال المدعي على
العشرة ففي النكار وكلف في العتق ان لم يسمع عليه عشرة وانه منها ما اذعي على العتق كان طرا
عن الرمي دون العتق ان المدين للعشرة مدعي جهاها مله في ان حلف على عشرة الاشيا سمح لو
اذا ان المقدار ان يدينه استره عتقه بقول استرت بعشرة او يقول كلفي بحسب حلف
انه لم يسمع ما لم يكن للمدين عتقا يدين على الاصل للمناقضات لو مال من قتل فلهذا لا يرا
كاه ان يقول لا ادين في الارش وان لم يخوف للعتق لحوال ان من قتل والملك الارش ملو اذعي
بالسبب وسبب عليه وكذا لو اذعي عليه ديا فقال لا يحق عتدي شي لم يملك الحلف على عدم الا
لحوال الاستيلاء والبر او لو اذعي عتقا فقال لا ادين مني المسلم كفي في الجواب لحوال ان يكون رهنا او
ملو لعل الملكا النسبة بالملك وجب التسليم وكذا لو مال انه في يدى باطارة ما تقول على ما لم يسمع عليه العتق
اذي اليه ولو فصل الجواب وقال ان ادعيت ملكا مطلقا فلا ادين مني المسلم وان ادعيت وهو اعل حقي
اهيب لم يسمع ولو احتال فانه الملك عتقا انكار المدعي الذي مال وجهه لكونه كلفه من حقه
كذا لو اذعي شي ما عال من مومن من ليس له مل هو لعل ان يدينه فلهذا في سوا السند الملكا الجحر
او غائب مان مان المدعي به - اصرافه على عدم العلم مان العتق ان قال الشيخ الحافظ والغنم لو ملك
والوجه وهو سبب حلاله ان ملكه الرمي طرقت وهو الغنم لو اذعي الا الفضايع لو ملكا اذعي الله
حال من الملكا داله ما اذعي لغرم عا المقر له ان انكر ومال بالمدعي حكمه ما وان لم يعل ذلك ولكن
مال لست لي حلفا الحاكم لحوالها عن المقر ولم يدخل في ملكه المقره ويحتمل ان يسمع ان المدعي اذعي

المتابع له وان ترك في يد ذن اليد المصاحبه للثالث وطلوا به برده فصار كانه لم يقر
والاول اقول فان رجع المقر له وقال ملطت بل هو من قبول من قبول ذلك منه اكمال ولورجع المقر له
ملطت بل هو من قبول فان كان في يد الاقرب القبول وان كان في يد الاقرب العدم انما ملطت
اليده وهكذا كل من من ينفذ شيئا من رجع منه فبالبطلان او بغيره لكن المقر له اذا اقر
فان ملطت بل هو من رجع وطلب المذني اطلاقه فان كان مدخله او العائد الغرم مع الاعراض
لم يكن له ذلك ولو لم يكن حلفه او ان كان له اطلاق رجاء ان يقر له به ولو مال المقر له انما المذني
سلط اليه ولو مال انما الثالث اسلمت الحكومة الى الثالث ولو مال المقر له غايبا كان المذني
الاختلاف انما الغرم انما الغرض بالعين لو كان اذ كان في يد المقر له لم يسلط اليه الا ان عرف
بما اقره ولم ينفذ فبها ولو كان مع المذني منه سمعها الحاكم ومضى على الغايب وكان الغايب حقيقته
اذا اقره مله ان يعلق في شهوده او يتم منه تشهد له بالمدعي له ولو مال الغايب اليه
فان العين ملكه في الغرض له قوله مسلمان على مقدم بيعة الداخل والخارج ولو مال ذو اليد منه
شهد للغايب بما سمعها الحاكم ولم ينفذ بها لان القيمة للغايب والغايب لم ينفذ هو واكمله وانما
العائد سقوط الخمن عن المقر اذا ادعى عليه العلم ولو ادعى وكاله الغايب كان له امامه القيمة للغايب
ولو ادعى ومن الغايب اراحته فالأقرب سماح القيمة عن الغايب الملك لعلق المقر بحق ولو
امام المقر القيمة للغايب لغيره محدود الامر عنه ثم حلف الغايب بمقر الى عاره القيمة وحكم
له بما مان امام المذني منه مضي له دون منه الغايب لان الغايب اذا اقر صار طاب اليد انما
عنه مكان اليد للغايب فبعض الخارج ولو مال المقر له بالزعم او الاقرار قد تمت منه المذني
انما لانه خارج ولو صدقت ذواليد المذني على دعواه امام الغايب - النسخة الملك زعم المذني
ولم يكن على ذن اليد غرم ان الحملوا انما حصلت بالنسخة انما الاقرار وان اقر للغايب بعد صدق
المذني لم يوزم للمذني ان يدعو الى الغايب بالنسخة الا اقرار ولو اقر لم يوزم ولم ينفذ
المحصول عنه بل يطلب بالبيان او يحلف مان ذلك حلف المذني واحد ولو اقر لصبي او مخنون
فاحكم وانما ولا يحلف الولي بل يطلب المذني بالنسخة او يقر الى المذني والشرع يحلف
الصبي والمخنون وكذا لو مال هو وقف على المقر انفذت الحكومة عنه ولم يسمع الا القيمة
اذا لا يمكن حلف المصوب اليه ثم المذني اطلاقه الغرم كذا لو فرج المسح مستحقا بالنسخة للملك
الوجه على السامع بان صحيح في رابع المذني انه كان ملك السامع فالوجه عدم التوجه
للاحرافه

الاعراف كذب المذني وانه طالم ويحمل الرجوع ان مال املت ذلك على رسم المحضه اما لو مال
انه ملكي ثم قال اسندت ذلك الى الشرا من السامع فالأقرب مما الدعوى ولو لم يذع المالكيه
للسامع فكما اذ لو طالع منه محاربه واحملها ثم كذب نفسه فالولد حر وعلمه منه لمولاه وعليه
مهر الخارية واما العارية فمختلف فيها الالاول ودفع القتي لسوت حكم الاستلزام اذا
ادعى على العبد فالغرم ماله سواء ادعى بالاه او حيايه ولو ادعى حيايه العبد اعترف المولى له
على العبد العاصم والضيق للمول وطوبى للمخلص مطالبه العبد الجواب وان اعترف بماله
او بغيره منه وان كان للمخني عليه في رقبته بقدر الحيايه وله مملكه ان استوعبته المطلب الثالث
في النكاح والنظر في امور الاول في الكفنه وفيه رسمان احدهما الله ٢
سواء كان الحالف مسلما او كافرا ومنع من غير المحرمي اللفظ الحلاله ما يزيل الاحمال الاله
يسمى النورالها ولا يجوز الحلف بغير اسم الله ٢ الخاصه به او العالیه عليه كالرجوع ولو حلف
بالله المنزله او بالعباد او بالاله او بالماكن الشريفه او بشي من الكواكب او بغير ذلك من
معلومات الله ٢ كانت لاغية ولا يجوز الاطلاق بشي من ذلك الاله مدحه وكذا لا يجوز الحلف
بالصوان والبراة من الله ٢ ولا من رسول ولا من احد من الاله علم والامن الكس المنزله ولا يجوز
الحلف بالقر والاعتق والاطلاق كذا ينبغي الحاكم اذا توجهت اليه على احد ان يحثه الاله
ونقطه وذكر العصاب الذي يحق به على النكاح في الدعوى عليها فان رجع حكم عليه غنى
الشروع وان احسن اسخلفه الله ٢ او بشي من اسماء ولوراي الحاكم اطلاق الذي ما يقضيه
دنه ارجع حاز كذا الواجب في المذني مقر بل الله ماله تسليحت لكن ينبغي الحاكم ان يلاحظ
بالقول والبرهان والمكان وليس ايجابا وان النسخة المذني والاعتق الساكن عن الغلط ما كذا
ولا يقدر عليه ولو حلف على عدم الحمل لم يوزم حيايحت فالعقل بالقول يصل ان يقول
بل والله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغايب الغرض الخارج المذكر لا يملك الذي
يعلم من الزنا يعلم من العلانية مالهذا المذني على ما اذعاه والله ويلي حق منه او ينجو
ذلك من الغلط المستعمل على الله ٢ هو اما المكان بان يحلفه في المسجد او المسجد او في
اولى او للوايه التي يجب من الجواه على الله ٢ واما بالزمان فان يحلفه يوم الخميس او العبد
بعد العصر وغرد ذلك من الاوقات الشريفه وعلم على الكافر بالموافق مع احد بشرها
والا زعمه التي يعظمها ويعقد همتها كذا ينبغي السليط في الحقن كلها وان ملت

الا اموال ملا عليه فيها ما دون نصاب القطع ولو انكوالسد عتق عبده فمعه مائة دينار لم يقطع
لم يقطع عليه فان نكل عليه على العبد انه مذني العتق ولا يقطع على العتق كحقوق الخراج
وتعذر بالتخدير لو اقرض الافر من حلفه الاسارة والامانة الى ايام الله ووضح
على اسم الله من المصحف او غيره وسمع منه على ما ذكرنا يعرف اقراره واسكاه وسمع ان يسمع
منه من له عاده نعم الغرضه والشارع وروى محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ابي كريب كيف علف
اذا اذع على غيره ولم يكن للمذني منه فعال ان يسمع من غيره ان يقرض فاذع عليه بيت فانك
ولم يكن للمذني عليه بيته فعال من المؤمنين علم الجدة الذي لم يخفى من الذي سالت عنه في جميع
ما يحل اليه ثم ما استقر في مصحف فان به فعال للمذني من هذا فذرع راسه الى السماء وان كان كتاب
انه ثم قال اسوي بولي ما تراه فاذع له ما تقدم الى حنيفة ثم قال اقبض على يده وحقفه فان بها
ثم ما لا يخفى الاخرى قل لا يخفى هذا انه على مقدم اليه كذا فكيف يسمع من المؤمنين علمه والذلة والارادة
الا هو عام الحنف والشافعية والحنابلة والحنفيين والحنابلة والحنابلة والحنابلة الذي يحل
البيت والعلامة ان ملا من ملا من المذني ليس له قبل ملا من ملا من الاخرى حق والطلبه بوجه من
الوجه ولا يثبت من الاسباب من يثله وامر الاخرى ان يثرب ما تنتج مال من الدين وهذه الازايه
مضيه في عين ملا الذي اما العمل على الاسارة ولا يسمع الحلف ان علف هذا الذي لا يسمع الا
نصف المذنب كامن عن العاين والمراه المذنبه مستحلف الحاكم من ثوب عنه في الاحكام و
الحاكم حسن الالة اذا اوجب عليها الحق وامسحت من ادائه كماله حسن التجايز وسرطان ان
مفاتيح الاسارة ونسبته بعد من العاض وان يكون العاض المنول للاطراف غير انما هي الطوائف
في الحنفية ومنه راجع استرطافه البلوغ وكما العقل والاعتبار والقصد في التوجه عليه
وعلى صحته في حقه ملا من في الحدود اذا اذع على ما واصلح به لو قد نهى ان في العاد
عليه حاز ان علف لم يثبت الحد على العاين وفيه نظر اذا بيت في حذو مسك السوفه حلف
سقاط التزم ولو نكل اذع حلف المذني وبنت التزم وذكروا امام شاهد وحلف والا
حلف العاض وانما بعد ادبهم الى الكذب دعوى فاسد نعم لو اذع في قاض المحذور بوجه من
الدين وحلف في اسكاه النبي والمكاح والعقود والرجعة وغرضه كذا ما توجه الجواب من الذين
منه وبنت الدين في حق كذا على سوا كان ملا او كذا فاعدا او فاستقرار هذا او اوراق كذا
اذع النبي البلوغ صدق غير من مع الاحكام ولو مال انما صحت لم يقطع بل يقطع بوجه ولو اذع

النبي المذنب انه استدعت الشعر الملاح مع الاحكام صدق كذا الحلف الوهم مل في الدين عن
البيت لانه لو لم يقطع لزاره وكذا الواكرو الوكاله لم يقطع الوكيل على في العلم بالوكالة لان الوكيل يعلم
اليه مع الاعتراف بالوكالة وللمذني ان يقطع الوكيل على في العلم بالوكالة ما عذله وهل لو نكل المحضوه اعانة
البيت على ذلكت من غير حضور الخصم الا قرب ذلك وذن كان فعال الخصم انه يستحق عنه اذا عمن
اما توبه على المكروه على المذني مع ردة المكروه الحاكم عند الكول على راي ومع ما عدا الواحد ومع اللوث
في دعوى الذم اما المذني ولا شاعده ولا من عليه وان ردة المكروه او نكل حلف المذني فان نكل قطعت
دعواه وان حلف المكروه فالمسهور سقوط الدعوى منه سواء امام المذني بقا بعد ذلك او لا والعقل له
مطالبه من ذلك لا يسمع ولا يسمع بيمينه وما لا يقيد به اذا التمس المذني من المكروه حلفه له بما
المذني عليه سجد له بحقه اذ في حلف عليه صفة انما هو الحاكم الخ في قوله منه اليه اللهم الا ان
يكون للمذني استرطاف المذني عليه ان لمحو كذا به حنه لاسيما يمينه في اسقاط دعواه فان استرطاف
له ذلك لم يسمع بيمينه من بعد ذلك من شرط له ذلك سمعت والوجه الا ان لا حلف انه لو اعترف
بالتوبة بعد حلفه بالذنب وسمع على انكاره فانه مطالب ومن كان قد حلف في الاسان على الوارث اذ
اذع عليه بحق على مورثه ان ان يذني عليه العلم بمورثه والاعمال التي دانه ترك في ذلك ما لا يواضع
المذني على عدم احد علم توجه على الوارث من ولو كان به يمينه فامر من عنها وطلب اطلاقه لم يكن كان
له ذلك وكذا لو مال سقطت اليمين وفتحت باليمين فان رجع بعد الاطراف لم يكن له ذلك وان رجع قبله
فيلسره فذ ولو قبله لانه حجاب الذي كذا كان وحيا وكذا البحث لو اقام ساهدا واحدا ووجهه عليه
اليمين فطلب اطلاقه لم يكن واعرض عن ساهده ولو نكل المكروه حلف المذني ان ملا بعد
القضا بالكون فان حلف من حقه والا سقط ولو ردة اليمين فكذا ذلك ولو ردة عليه دين وغوير
حاز ان حلف انه الحق له وروى واحدا ان عذرها النظر الثالث في المحلوف عليه ومنه راجع
راجب ان حلف على القطع والبيت ان كذا فعل بسببه الى حلف بيمينه بها كان او اياها وكذا اهل الاسان
المسوق الى غيره ولو حلف على في فعل العرف حلف على في العلم بقتول العلم على جوارحها او العلم
منه جناية وسبعا وهذا القسم في الحقيقة راجع الى الواسطة في الحرفه ان علف على البيت في حلف
اللاح العلم ولا يكتفى عليه الطن والخط وان علم عدم التزوير عليه ولو قيل به في حلف حلف
على في العلم لا على في الفعل ولو من غير علم ما وجب ارض الحنايه حلف على في العلم بالاسان وفي من الاسان
اليمين التي تسمع سرحها بحب البيت حذو لانه منه الحالف ان كان محضا وان كان مطلقا فالتس

فيه المحلوف به ولو قضي حينئذ لم ينفع التوبة وحرف اليمين الى ما خلف الحاكم عليه ولو استس
ما المشي وبيع الحاكم اسعاد اليمين فنه وذلك لم يسمع لم يوثق الا سيما ولو كان الحاكم يرى النسخه مع
الكثر والمخالف الذي ذكر لم يكن له ان يحلف عند الحاكم على من لا يرد ما يويل اعفاد فنه بل اذا اياه
اعفاد صار الا ما طاهر وعليه حلفه وهل يترك اياه فنه نظر والا قرب انه ان كان محمدا لم يكن
وان كان معاد الى احد كماله اليمين قطع الممازغ الا بالذمة في نفس الامر واليمين الحاسمة
ما حلف عليه اذا كان مطلقا لو قال المذني كذب فهو ذي بطلت السنة وهل بطل الذموى
فنه نظرا من عدم اسلام الاحبار كذب الشهادة الاحبار كذب في سببه لا افعال ارادة اعم بالوا
من غير علم وهو الوصية ما اذا ملأ السجل ذموى لو اذني عليه الحكم اقراره كذب الشهادة ما اذا
لم يكن له ان يحلف فنه اذ ليس هو فنه مات مال بل اذني في الشهادة وان ملأ الاضعف فهو
استقاط الذموى كان له ان يحلف لان المقصود ابطال الذموى ولو امتنع المكون للحلف ومال
حلفني فنه في هذه الواقعة يحلف على انه ما سلفني من لوم ذلك اسكان نعم لو امام به سمحت
فان ملأ بالقبول لو اذني المذني انه حلفني فنه على ان يحلف فنه يحلف على انه ما حلفني احتل
عدم الامانة اذ ليعال السجل ولو اذني صاحب المصائب اذ له في امواله او اخرج الزكوة
المعصان المحمل في الذم قبل من غير فنه كذا لو اذني المذني الاسلام قبل المولى لو مات وعلم من
محيط بالتركة لم يتعمل الى الوارث وكان في حكم مال الميت على ما تواف السج والافق عند السج
الى الورثة وسعلق حق العروا بالدمن ولو حصل ما بعد الموت ما لا قرب انه الوارث ولو لم
يحط للذات اسفل ما فضل من الميت وعلى التقديرين للورثة الحكم على ما ذميه او فنه انه ما لم
ما ذميت له فنه يعلق به حق الذمان كذا الحوزة ان يحلف لسان لسبب ما لا الفرق ولو اذني المذني
الميت ما لا على اذني فنه شاهدان يحلف الوارث ميت وان امتنع لم يحلف المذني ولو اذني فنه شاهدان
شاهدان للذمان لم يكن له ان يحلف بل ان يحلف الذموي يعلق حق الزمان به والا فلا وادى
جماعه الورثة ما لا الميت واما ما شاهدان يحلف كل واحد منهما مع الا حد صلت الذموي
على اذني المذني معهم على الفرض وان كان وصيه فنه على حجب ما حلف
الوصية ولو امتنعوا الجرم لم يحكم لهم بشي ولو حلف بعضهم وامتنع الآخرون اخذ الحاكم بغير
نصيبة من العروا فنه لم يمتنع شي والادراك للمخالف مما اخذ ولو كان بعضهم صغيرا فنه
اقر نصيبه الى الوفا ورثه فان حلف هذا فنه اخذ للذم والوفاء ولو مات قبل فنه كان للورثة

الحلف

الحلف واستيفاء حفته ولو اذني مناعة على واحد حقا واحدا او حقوقا مسعفة او محسنة فانه
والاشبه كان لنكر واحد منهم من الصفارة ولورطي الجمع فنه من واحد على الجمع والوجه الحوزة
ان ادرس عن قوم كما علمه وعرف ان ان الحوزة الحاكم ان يفتي رجل من واحد (التي في السراج
في ضمن مع ان احد فنه بما لا يتفق باسناد واحد من اموال كالدن والعرض والعصب
في عقود المعاصات كاجرة والوصف والحل والمعاماة والمرارعة والترك والارابة والورث والميت
والوصية له والحماة الموحية للذم كالحط وسبب العهد وقيل لا بل وله والحد والعبد وكبر العظام
والخائف والمأموه والجلد كله ما هو مال ذموا المقصود منه مال وهل يقتل في النكاح اسكان اقرب
العقول في طرف المرأة دون الرجل ولا يقتل في الخلع والطلاق والرجعة والعنف والعصا والولا
الودعة عنده والارض والورثة والعين والقدير والكتابة والسنة والركالة والوصية اليه
وعقد النكاح واما الوفا فان ملأ ما سغاله الى الموتوف عليه ببت مال احد واليمين فنه مولا اقرب
والامانة الحوزة ان يحلف مع احد اليمين العلم والخلة الى مولا اياه وان كان فنه كذا كل موثق
قبل فنه الى احد واليمين فنه الفرق فنه من المذني السلم والكافر والقاسق والعبد والرجل والفرقة كذا
اذني السرية وامام شاهدان ان يحلف مع لوم المال لا الحد ولو اذني انه من شهدا عند اسفل ما
م غدا الى احد فنه فصل خطأ وامام ما حد احلف لميت الذم في الخطا والاشتباه العدم اليمين مع احد
ة شرط في اليمين مع احد ما شرط في اليمين من كمال المخالف وتقول اليمين الحاكم غير المشترطين
مطاعها التي عوى وشرط فنه على ما عزم شهاده الا احد او الاوسوت عدل فنه م المحدث ذلك
ملود باليمين قبل شهاده الا احد او قبل المعدل لم يعتد بها وامقر الى اعادها بعد الشهاده
والتركة والا قرب ان القضاة بالاهد واليمين الا احد ما سفر را لم يرجع الا احد عزم المصنف
عرب من هذا البحث في التركة لورثه المترك فنه من العدم له حاشه اسكان من ان العضا
بالشهاده او بما مع التركة كذا لو اذني عدي فنه فنه انه كان ملكه ثم اعفاه فانه لم يمتنع
فاما المذني فنه شاهدان الى السج فنه شاهدان كذا تنقذ فنه نظر لانه يثبت الحجة دون
ذلك ولو مال هذه القضاة بملوكتي وولد فنه وادت في ملكي وامام شاهدان يحلف معه وسبب ملك
المستولد وسبب الحارة حكم ام الولد ما عرفه فنه فنه عند موته من نصيب الولد ان عاده
والاشتباه في الولد ولا فنه ح لو حلف الورثة مع شاهد فنه فنه لورثهم اسحقوا فان
نكر بعضهم اسحقوا الحالف نصيبه ولا اراد كذا المالك لو ادعى حرمه الحلف اما

٥
تتمار من البيت العزيز على الملك وكذا العواد في البراءة التي مع
الملك والسياسة
المرور واستعدادهم

المودع وان قدر على التمس وكذا الدواخل امامه البينة بعد اقامته المدعى العينة قبل المحدث
ولو ان يد يد عينة المدعى ثم امام بينة فان اذنى ملكا مطلقا فهو منه من خارج وان اذنى
ملك مستند الى ايا قبل ازاله يد وزعم عيبه منه فبطل من منه من خارج او داخل فيه
نظرا من سبق له وانه الداخل والبيت سجد له بالملك المستند الى ذلك الربان ومن كون
تلك اليد مدخل العضا يزدوا الى الامام بعد العضا بالحقاق الا ان ازاله قبل ازاله ولا سلم
فان مستند بينة داخل ط لو امام الخارج منه على الملك المطلق ولعام الداخل منه على انه ملكه
استراه من الخارج قدمت منه الداخل على القول بالاولى انه يملكه ولو كانت منه خارج
سمحت قبل ازاله اليد ولو اقر لعرض ملكه في يد لم يسمع بعدم دعواه حتى يدعى بطل الملك من
المقتداه ولو احدث منه منه فما يدعى مطلقا لا يعمل ان السمع حتى يدعى في الدعوى بطل الملك
من المقتولة ولو منه لان البينة في حق كالاقرار والسماع لان القدر ان يدعى اقرار في الاستقبال
والا لم يكن الامام مدعى اما حكم البينة فلا يلزم بطل حاله في يد اذنى الملك مطلقا يسمع منه
اذ البينة امامه على غرض امتحان عليه في الشهادة بالملك اذ من الشهادة باليد لان اليد
يعمل العارية والحصار والملك والشهادة بطل الملك اذ من الشهادة بالنفوذ ولو اذنى دارا في يد من فاعلم
المشتبه فامام المدعى منه انما كان في يد بالاس او من يد منه فان الشيخ السمع هذه الدعوى ولا
البينة سواء شهدت ما يدعى من يد او بالملك من يد اس انما لو شهدت البينة بسبب البينة وانما
اليد الى الاول كان شهد انه كان في يد المدعى وان المشتبه بحصة اياها او فخره عليها او اسبابها
منه (واستقرارها من المدعى للشهادة بالملك وسبب بدلان خلاف ما اذ لم تشهد بالسبب لان
اليد اذ لم يعرف سمها دلت على الملك ملازال المحتمل ما لو اذنى عينا في يد من وان الغرض
اياها واما من يد ذلك ما ذى اخر ان المشتبه اقر له بها واما ملكه واما من يد ذلك حكم للمدعى
منه (انما شهدت بالملك وسبب البينة والتي شهدت بالاقرار العارض هذه البينة انما طهران
الاقرار كان بمن محضه ملاسندا اقراره والغرض المدعى عليه للمقر له انه لم يعمل منه ومن ملكه واما
الحال البينة كانت لتداعيا شاة مدبوحة وفي ذلك واحد منها بعضها منفصلا والسم من
لكل واحد فان يد بعد الخلاف ولو اياها بينة حكم لكل واحد عا في الاقراران ملما تقدم بينة
الخارج والا فكا ازاله ولو كان في يد يد واحد منها شاه فاذى كره واحد منها الشاة التي في يد صاحبه
ولا بينة مخالفا وكان الشاة التي في يد كره واحد لصاحبه ولو اياها بينة ملكه واحد ان شاء
الم

التي في يد صاحبه ولا يعارض ولو اذ في كل منهما ان لا تنزل دون صاحبه واما ما نسب تعارضنا
مضى لك واحدنا في يد غيره ان لم يات به الخارج كذا اذا اذ في عساني بزيد وارجع اليه فمك
لو يها حكم عراة عاها الاول على زيد واما ما يات به مان فذ صاها الخارج لم يسمع منه الاول بل قد
شبه زيد وان فذ صاها الداخل نظره الحكم كنف وقع وان كان قد علم بان ذلك الاول الله
له ردت الى الاول لعدم التمسك واليد وان حكم بها لان الحكم يرك مقدم منه الخارج لم يسمع
فك ان سوي فذ الاجتهاد وكذا لا يسمع لو جهل الحال مان جالت فاذ عاها واما ما يات به
فصنت ومنه زيد معارضتنا والعيان من بدل اقامة عليه اما سهدت له فم فلم يحج الى
اعادتها حاله التباين كذا لو اذ في حيوانا واما ما يات بها ملكه فذ منه فذ من قبل ان من ذكر بطحا
سقطت السنة لمحقق كذا بها وكذا لو سهدت ان لا يح في ملكه فذ منه فذ لت منه على اكثر من ذكر
وطحا ولو اذ في وقت غير ايسر محمول النسب وهو في يد حفله فذ كذا طحا مان بلغ واذ في
الحنة لم يفتاد عوا الحكم برفسه او اذ لو اذ في احسن نسيه ما اقرب القبول والاول يد على الرقية
عنه وكذا لو اذ في اسان وهو في يده ولو كان كبيرا واذ في القول فذ له ان الاصل الحق ولو اذ في
اسان بقيقه فاعرف لها قضى به لها وان اعرف الاصل كان ملوكا له دون الاول كذا لو اذ في
ذنا في زيد واذ في عراة نصفها واما ما نسب لم يذ في الجمع المصف بغير منام وسعاران
في المصف الاخر صحيح لم يخرج به القرعة بعد اطلاقه فان امتنع من اثنين اختلف الاخران اسعا
م المصف بالسوية مصير لم يذ في الجمع بله الارباع ولم يذ في المصف الذي ولو اذ في المص
في ملكه وكان الاصل ما به حكم له وان ااما ما به اخذت من ملكه وحكم للمارح في العود والعود
فان باءا اذ في ولو اذ في الاصل ما به يكون الموقلة كصاحب اليد من حيث ان المشيبت
مقران ملكه منه عنه الوجه فذ كذا ولو كان في يدهما والله فذ فيهما بالسوية
وعلى فذ في المصف المستوعب الاصل المستوعب وكر امام كل منهما منه فذ المستوعب
المصف الذي اختلفا منه وبخارعت المسان في المصف الاخر فان حكم الخارج قضى به
للمستوعب ايضا وان فذ ما به الداخل هو لم يذ في المصف ما سقرت بينهما ولو كانت
في ملكه ما ذ في ادم المصف والاخر المثلث والثالث الدس فذ كذا واحد على المثلث كنتم
تصادقوا في كنفه المثلث والعارض متصل في صاحب الدس مدس فذ في المصف وكذا
لعمامة المثلث فذ كذا لو كانت الاذ في يده فذ ما ذ في ادم الجمع والثاني المصف

والثالث الثلث والاربعه مضي لكذ واحد ماني يد وهو الثلث وحلف مذي النصف والثلث المستوعب
ومضي الثلث المستوعب لمضي النصف وليس لمضي الثلث بين على احد لان حقه جامع في يد وان
كان احد مضي منه ماني كان هو مضي الكل احد الصحيح وان كان مضي النصف احد ومضي الباقي
من الاخرين نصف لخاصة الكل ادرس بغرضين وحلف على نصف ادرس وحلف الاخر على الاربع
الذي باخل جميع وان كان مضي الثلث اخله والباقي من الاخرين نصف لمضي الكل ادرس
بغرضين وحلف على ادرس الاخر وحلف الاخر على جميع ما باخل ولو اقام كذا واحد منه فان حكمها
سنة الذي اخل بالحكم كما لو لم يكن منه ان لكل واحد منه ويد على الثلث ولذا ماضي الخارج سقطت
منه صاحب الثلث لا باخل اخله والمستوعب الذي ماني يد بغرضين والثلث الذي في يد مضي
النصف لتمام السنة المستوعب به والزوج ماني يد مضي الثلث اذ لا مازعه فيه سوى مضي
الثلث وهو داخل ويق نصف ادرس في يد مضي الثلث مفرغ من المستوعب ومضي النصف
لصادم التثبت فيه وحلف من مخرجه القرض وبعض له وان احتسب اخلت الاخران امتنع
فتم بينهما نصف ومضي نصف ادرس في يد المستوعب لمضي النصف بمحصل للمستوعب عشرة و
نصف من اثنى عشر ولمضي النصف احد ونصف ولو كان في يد غريم واعترف انه
لا حكمها والباقي بالنصف لمضي الكل لعدم الممازح ومفرغ منهم في النصف الباقي فان فرجت
لصاحب الكل او لصاحب النصف حلف وان فرج صاحب الثلث حلف واخذ الثلث ثم يفرغ الاخرين
في ادرس عن فرجت له القرضه حلف واخذ ولو اقام كذا واحد منه بالنصف لمضي الكل لعدم
الممازح والدرس الرايد مازعه مضي الكل ومضي النصف والثلث بدعيه الثلث وقد عارضت
اللبان فيه مخرج بالعدل والاكثر في العدد ومع المساوي بعمل القرض وحلف من فرجت
القرضه له من مضي النصف ومضي الكل وان نكل حلف الاخر وان نكل اتم بينهما ومما نزع
الثلثه في الثلث وحلف من فرج القرضه له ماني نكل حلف الاخران وتم بينهما ماني نكل
تم الثلث اذ لا ولو طوف احد ما نكل الاخر فهو الخالف ويصح من سنة ولمضي الثلث النصف
ونصف ادرس وثلث الثلث ولمضي النصف نصف ادرس وثلث الثلث ولمضي الثلث الثلث
الثلث وحلف قيمه العرف على حجب العول لخاصة الكل سنة ولصاحب النصف لثمة ولصاحب الثلث
سهمان مضي من احد عشرهما لكن احصا بمحل الاول لو كان الذي في يد اربعة مادي احد مضي
الجميع والباقي الثلث والثالث النصف والاربع الثلث مضي مكلة واحد الاربع ماني لم يكن منه

مضي لكذ واحد ماني يد واحلها كلا منهم لخاصة ولو اقام كذا واحد منه مادي اربعة ماني مضي سنة
الداخل مكلة تقسم اربعا مادي اربعة مضي سنة لخاصة ولو اقام كذا واحد ماني مضي سنة ولو كان
مخرجا منها مضي ماني يد مضي صحيح من كذا مضي على ان يد الاربع ويوجد منه وحكم منه القرضه التي
ومح الاصابع من الحلف الاخر وان احسبوا قيمتهم من اربعة مضي صحيح من اربعة مضي صحيح من اربعة مضي صحيح
الباقي نصف ونصف سنة وهو عشرة من ماني يد عشرة مضي ماني يد وهو داخل والثالث مضي
ثلث ماني يد وهو ستة مضي صحيح المستوعب وحكم الخارج بالقرضه مع التمسك امتنع اخلت الاخر
وان نكل اتم من المستوعب والثالث والاربع مضي نزع ماني يد وهو اسان ماضي مستوعب
منها وماض من مخرجه القرض بعد التمسك امتنع حلف الاخران امتنع اتم بينهما وحلف المستوعب
ماني يد الثالث سنة لان ماضي سن الثالث وهو داخل بمحكم للمستوعب والثالث مضي ماني يد
الثالث عشرة مضي صحيح المستوعب وحكم الخارج بعد التمسك امتنع حلف الاخران امتنع اتم
منها والاربع مضي ماني يد الثالث اتم مضي صحيح المستوعب وحكم به للخارج بعد التمسك امتنع
حلف الاخران امتنع اتم بينهما وحلف المستوعب ماني يد الاربع اسان اذ ماضي سوى الاربع
وهو داخل بمحكم للمستوعب والثاني مضي ماضي عشرة مضي صحيح المستوعب وحلف الخارج با
لقرعة ماني امتنع حلف الاخر وحكم له ولو امتنع اتم بينهما والثالث مضي ماضي ماضي ماضي
وحكم بالخارج بعد التمسك نكل حلف الاخران امتنع اتم بينهما ويوجد جميع ماني يد المستوعب وحكم
للمخرج بعد التمسك انه داخل والثلث الاخر خارج ماني يد مضي عشرة والثالث مضي سنة
والاربع مضي اتم بمحكم لم يذ لك فقد حصل للمستوعب ستة وثلثون وللثاني عشرون وللثالث
اثناعشر وللرابع اربعة وذلك مع اصابع الخارج بالقرضه عن التمسك ومعارضه وعمل الحكم بالعول
بحصل للمستوعب ستة وللثاني اربعة وللثالث ثلث وللرابع سهمان ولو كان في الدار في يد
خامس اذ ماضي اربعة مادي اربعة واحد منه حلف لخاصة الكل الثلث بغرضين ومما نزع سنة
وسنة مضي الثلث في ادرس مضي ماضي منه وحكم به لمن مخرجه القرضه بعد التمسك امتنع
اخلت الاخران ماني نكل مضي منهم اتم مضي صحيح مضي صحيح ومضي الثلث ومضي النصف
في ادرس افر مضي مضي مضي مضي بالخارج بالقرضه بعد الاصلان امتنع اخلت
الاخران وتم بينهما ماني نكل اتم من الثلثه ثم يفرغ المعارض من السهام الاربع في الثلث مفرغ
منهم ومضي مضي مضي القرضه بعد الاصلان ماني نكل اخلت الثلث ماني نكل اتم قيم

الثلاث منهم ارباعا صحيح من ستة وثلاثين الذي اكثر عشرين ولم يذعن الثلث ثمانية ولم يذعن النصف
حجمه ولم يذعن الثلث ثمانية وكذا البحث لو لم يكن الا حديم ستة القسم الثاني في الاختلاف في العقود
وقد يذعنهما لو تداخيا عينا في يد زيد وقال كل واحد منهما هذه العينة استرهما من زيد ما به
وفدته الشئ ما لم يكن احداهما منه فان اذنا حلفا لكل واحد منهما وكانت العينة وان اذنا حلفا
سكت اليه وحلف للآخر وان اقر لكل واحد منهما سكت اليهما وحلف لكل واحد منهما على صفها
ولو مال العلم لمن في ملكه عارضا وقضى بالحق بحجبه القرض بعد التمس ولو حلف المشتري اياه
ثم اقر بها للعد من سكت اليه فان اقر باللاف اعزم له ولو اقام كل واحد بينه فان كانا موثقتين
فان احلفا في الخارج كان شهد لعد كما اشرنا في ضمان وللأخر في ضمان حكم بالاول وكان
السبع الثاني باطلا لانه باع ما ملكه وبطال برودة البيع في المعارض ولذا انعمنا في الخارج او
كانا مطلقين او احدهما مطلق والآخر موقوفه عارضا العذر المحج ثم نظر فان كانت العينة في يد احد
حكم لذي اليد على باقي والمخارج على ذلك وان كانا سكت في يد البايع لم يثبت الا انكاره والاول اعرف
بل حكم القرض مع سكون السكت عداله وعدا فخر حجت له حلف واحد والاحلف الآخر ولو كانا
تمت بينهما ورجع كلاهما نصف الشئ والقوب ان لكل منهما المصحف النصف قبل التمس ولو
منح احدهما كان للآخر احد الجميع لعدم المراج ولو امتنع اجر على الاخذ وكل من لم يسلم له من العين
شئ انا نقره او قومه فانه يرجع في التمس اذ البضاعة في التمس لو اذ في لهما الشئ لو اذ في لهما الشئ
العين من زيد بماه واذ في القوب ان استرهما من عزم ما به وامام بينهما يذعنهما فان كانت
العين في يد احدهما قدمت ثلثه الخارج او الداخل على اختلاف الدارين ورجع الآخر على باقي
وزن كان في يد ما سكت بينهما ان كانا في يد يتيه ودا فحكم بالداخل والخارج وحل كل
واحد من المقدرين سكت بينهما ورجع كلاهما على باقي نصف الشئ ولو كان في يد احد
البايع وماوت السمان عداله وعدا اقرع بينهما وحلف الخارج بالقرعة وحكم له فان سكت
احلف الآخر ولو كانا قسم المسح بينهما ورجع كلاهما على باقي نصف الشئ ولما اقرع والرجوع
التمس ولو صح احد ما طاز ولم يثبت للآخر احد الجميع ان النصف الآخر لم يرجع الى البايع ولو اذ في
واحد سكتها لانه استر في العين من بايعها واما ملكه واما ما السكت بذلك وما عداه وعدا اقرع
بينهما وحكم من رجوع القرعة بعد يتيه وان سكت احلف الآخر ولو كانا قسم العين بينهما وليس لهما الدخول
على بايع الشئ ان كانا قد اعبرا نصف السكت في البايع الا عرنا سقوط ضمان عن البايع ولو اذ في

كل

كل واحد من الاثنى على المشتري ان عصب العزمه واما ما به فان انعمنا في الخارج او كانا سكت
او احدهما عارضا وان سكت ما به ما الاقرب التمس بالبيع ولو شهدته اليه ما اقر
عصب من كل واحد منهما لزم دفعه الى الذي اقر له به او الوجود محتم للآخر حتى لو اذ في اسان
ان زيد استر من كلاهما العين في يد وامام ما به فان احترف لعد ما مضى عليه الشئ وكذا
ان اعرف لهما مضى عليه بالتمس ولو اكره ان كان الخارج محلفا او مطلقا او كان احدهما مطلقا
والآخر محصا بقتل العدة وتزيمه الضمان الامكان ان ستر من لهما ما لم يملكها الا فخر مبرها
ومهما امكن الجمع بين التمس حسب خلاف ما لو كان الخارج واحد والمشتري اسان فامام احدهما الشئ
في ضمان والاخر اشرنا في ضمان لانه اذ ابيع الملك للاول لم يسطر له ان يسقط الثاني فمما به
اما ما هنا فان ستر من كل واحد منهما سطل ملكه لانه لا يجوز ان سترى ملكه فانه يمكن ان يسح البايع
بالسرة وان كان الخارج واحدا بحقق المعارف الامساح كون الملك الواحد في الوقت الواحد كان
لا مباح ابعاع عقدت في زمان واحد معكم بالقوة من خرجت له القرض احلف وقضى له الشئ وحلف
للآخر سرك ولو امسح من التمس التمس منها ولو اذ في ستر عبيد في يد زيد منه واذ في العبد اعترف
من زيد ولا يتيه له امان انكر ما حلف لهما العبد له ولن اقر لاحدهما بقتل اقر به وحلف للآخر
فان اقام احدهما يتيه بما اذعاه بقتل ولو اقاما فبين فمدم اسعها ما ربحا وبطل الآخر وان انعمنا في الخارج
او كانا مطلقين او احدهما عارضا فان كان في يد المشتري فذمت بينهما على ما ساعد يتيه
الذي اضل والاسنة العبد ان فلما سقد من منه الخارج ولو كان في يد المولى اقرع وحلف للخارج بالقرعة
وحكم له وان امتنع احلف للآخر وحكم له فان سكتا مع نصف فصار نصف حرا ونصف رق للمسي
درج نصف التمس فان صح لسقف النصف عمق كله وان اصاب الاما كقوم على البايع وركى
العق الى جميع لتمام السنة عليه معا شرة العقق محار وقد يب العقق نصفه شهادتهما
اذا اذ في عينا في يد زيد وانه استرهما من عزم يتيه اياه او ان عزمه ملك الدار لم يسل
منه حتى شهد ان عمر باعه اياها او وهبها له وهي ملكها وشهد اياها ملكها من عزم استرهما من عزم
او شهد انه باعها او وهبها له وسلمها اليه فان عزم الوصية والشرا المعارض اليه معلوم لان
الان قد سح او هب ما ملكه اما اذا شهدت بالملك للبايع او للمسي او بالمسلم فانه حكم له بالملك
انهم شهدوا بتقديم ابيد او الملك ولو كان في يد صفح فاذ في كاحها لم يسل السنة والحال به
ومهما ولو اذ في رقبها قبل ان لو اذ في ملكه عين وامام به به واذ في اخر انه باعها من او وهبها

الهيئة

ايه اود قعها عليه اود اذعت ارام انه اصدقها اياها ما دام يذكر فيه مضي له بها لان العبد المعاصرة
شهدت باسم حفي عن الاول ولو اذعي مكر عن في يد اذعي الشبب الهان في سديت واما
بيته في المذني المكد المكن ان يكون مكد زيد في يد عوي ح لو اذعي انه اوجه الدابة التي في يد واذعي
اخر انه اود عاها والانيه حكم لمن يصدق للشبب ولو اقام كرسنها بيته بدعواه بحقق العارض وعلى البوطة
مع ساوي النسب عدد او عداله ط لو شهد امان على اقرباء بالف لزيد وشهد احد صاها قضاء
ببت الاول فان حلف مع شاهد افضا ببب والا حلف المفضله انه لم يعضه وببت له الالف وهل
يكون ذلك كذبا لان هذه منه نظر الاقرب انه كذب فان كان ذكر بعد الحكم شهادة بالادوار لم يورث
في سوت الاقرار وان كان قبل الحكم فالوجه انه ان حلف مع الشاهد على دعواه بالافزار ببب والافلا
ولو شهد احد صاها ان له عليه العا وشهد الاخر ان فضاه العالم بببت عليه الالف لان شاهد افضا
لم يشهد عليه بالالف الاضنا ان شهادته نصنت اياها كانت عليه والشاهد ما قبل الاصرحه
في لو اذعي عليه العا فضا مال المذني عليه لا يحق على شيا واما ما منه بالفوض فاما المذني عليه بيته
الافضا والاف ولم يعرف الناري بوي بالافضا لان لم يصب عليه الالف واصل وانما يكون افضا عليه
مصرف افضا الالف العا به اما لو مال بالافضتي لم يعلم منه بالافضا لم يعل به لان ما كانه
الفوض مع صاها الى فضا عن ولو شهدت منه افضا بفضا الالف التي اذعاها المذني فالافرة
ايها السمع انه كذب ليس به باركاره القرض ولو لم يكن القرض الا ان بيته افضا كانت موزجه سايح
سابق على القرض لم يصرف افضا الى القرض لان افضا يوجد الوجود ولو شهد عليه امان بالادوار
في يد من وشهد افران ما يرا زيد للمقرض كقرض فان اجد الناري حكم بالابر وان عدم ناري حلاها
حكم المفاخر ولو اطلعها الناري ما الاقرب الوقت ما لو اختلف اشراف في قدر الاجر فان سققا
على استجار الدار سحان كذا نقول المالك عاقي درهم ونقول المتجار عاها درهم او في حشرها ان
نقول المالك عاها دسار ونقول المساجر عاها درهم او في المذني ان يذني المالك الاجاره سحان عاها درهم
نقول المتجار سحان ورمضان عاها درهم او في قدر العر سحان المالك احر كذا هذا البيت من الدار
سحان عاها فنقول المساجر بل الدار اجمعها عاها فان لم يكن بيته وكان احدان بعد مضي
المنه مال الشح به سقط المسمى ووجب على المساجر احق المثل للمنفق في يد معذر رد ما وان
عالمنا عقبتا عقد البيع العقد ودرجت الدار اياها كلها والاجر الى المساجر وان كان في الاشياء
البيع في المحلف وعلى المساجر اجر المثل عما مضى وماخذ المحلف من اجر المذني الناقص ويرد

المعنى به
المنه

العين الى المالك هذا مع عدم البيه ولو اقام احد ما بيته حكم ما لو اقام كذا واحد بيته فان اتخذ الدار
ان شهد احد صاها ان اجره عند غروب الشمس يوم كذا وشهد الاخرى بالاجارة عند ذلك الوقت
او اطلعها ان شهدت احد صاها ان اجره شهر رمضان كذا في الدار ان اجره شهر رمضان كذا ايضا وشهد
احد صاها مطلقه والآخر مقيد فالحكم في البيه واحد محسد حكم العارض بمقوع وحكم من خفي الوقت
مع عييه ولو اختلف الناري ان شهدت احد صاها ان اجره الدار مع غروب الشمس يوم كذا الدار
وشهدت الاخرى ان اجره البيت عند طلوع الشمس في ذلك اليوم حينه يدسار ولا عارض فان سبق
منه المتاجر انه استاجر الدار اجمع شهر رمضان بدسار ببب مدعاها وبطلت بيته الموجد لان البيت
داخل في عقد المتاجر فيكون العقد البان باطلا وان سبقت بيته الموجد ان اجره البيت بدسار
ماذ الاستجار الدار كلها بعد ذلك كان العقد على البيت باطلا وفيما بين من الدار يكون صحيحا عند ماخذ
خلاص لما ذكره الشح به ويحتمل ان يقال اذا حلفا في قدر الاجر واما ما بيته واتخذ الناري بعض
سما الموجد ابن القول قول المساجر مع عدم البيه لان اختلفا على في ذمه المساجر فيكون
القول قوله مع مبيته فيكون البيه من طرف المذني وهو الموجد اما لو كان الاخذاب في قدر
المتاجر فان نقول المالك اجره البيت عشرة فنقول المتاجر بل الدار عشرة واما ما بيته
بالاقرب القرضه ونقول قول الموجد والرجع ماله الشح به من سوا الوقت ان كلا
سما مدح فان اتفق ناري المشت او اطلعها او احد صاها عاها وان اختلف الناري حكم بالاسم
لكن ان كان السائق منه البيت حكم بالاجاره البيت باجرته وهو الدسار واما جارة بيته الدار
النسبه من الدسار ست لو اختلف المتواجران في سمي الدار فان كان مما سفل وبحول كالايات
وسهنا في المتاجر لحيان العادة يحلوا الدار المتاجر من الوقت وان كان ما سيع الدار في
البيع كالايات المنصوبه والخوابي المدفونه والدفوف المسميه فلو كان كذا ولو اشكل الحال
كالمدفون والمصراع للباب المملوع فالوجه ان المتاجر مع المي ان يذ عليه ولو اختلف
التجار وصاحب الدار في القدوم والمشار والة التجاره حكم لذي اليد وهو التجار مع المخر
ولو كان في الذ كان مخار وعطار فخلط ما فيه احتمل الحكم لكذا دله ماله ضلعت احر لو
احلف الزوجان في سماع البيت مضي من فامت له البيه ولو لم يكن بيته فذلك دله منها على
للصف بمختلف لصاحب ويكون سمي السوية سوا لان ما حلف التجار او الالف او صلح لهما
وسوا كانت الدار لهما او لا صاها وسوا كانت الزوجيه ماقيه بينهما او زالة وسوا سابع الزوجان

او الوارث اصداره السجدة في المسوط وقال في الاستنباط حكم جميع المباح للمراة الا ما في المباح
من اهلها وما في الخلف ما يصلح للرجال للزجل وما يصلح للسالمرة وما يصلح كما يقتضيه اصداره
ان ادرى من هو الاقوى عند ذى الوارث انه اعماره باعفا في يدها من متاع وعنه كان
كغيره ان امامه حكم له بدعواه والا فلا في رواية نوق بين الاب وغيره فصدق الاب دون وليته
وجها لا يكونا عيانا وجبة امانة فصدق احد ما حكم له القسيم الثالث في الاحكام في
ادعوى المولى والوصايا والنفقة وقت تدخا الاول اوقات السلم عن ولد من احد ما اصاب
قتل موت ابيه وصدة الاخرم اذ في الفرز ذلك وكذلك الاول ما تقول الاول مع مئنه على
في العلم مختلف ان العلم ان اخاه اسم قبل موت ابيه وماخذ التركة وكذا لو كان مملوكا فاعتقا
واسم على سبق مقتله على الموت واحلها في سبق مقتله ولو لم ينفق عليه وماله ما
واحلها في وقت موت ابيه ان يكون احد ما اسم في شجبان والافواه في غنى شجوان اذ في
المسافر موت الاب في شوال واذا في المعتمد موت في رمضان مضم قول المسافر مع مئنه الى اصل
بقا الحيوه وكانت التركة بينهما ولو اذ في احد الورثة بعد اسلامه على العمى وانكر الورثة ذلك
فانقول قول الورثة ولو اسبقوا على اسلامه في وقت اذ في غنى من الورثة سبق القتي وانكر ما قول
قوله مع مئنه ان لو مات امانة ولدها وحلفه روعها واذا با ما اذ في الزوج سبق موت
الزوج على موت الولد واذا في الاخ سبق موت الولد فان امام احد ما مئنه حكم بما دان لم يكن هناك
تينة ما تقول قول الاخ مع مئنه في نصيب من مال اخته ان المراث لا يحق الا مع سبق حيوه
الوارث والقول قول الزوج مع مئنه في مال ابيه لذلك ايضا فلا يرث الا من الولد والاولد
من الاثم وعلم تركه الابن للزوج باجمعها وتركه الزوج من الاخ والزوج نصيب كل
اذا في الابن ان هذا العيب مراث من ابيه واذا في الزوج ان الاب احد ما اباها واما
تينة حكم بها للامه والعارض لان تينة الزوج شهدت فان لم يكن جفاده عن مئنه الولد وكذا الو
اذا في احبني ان هذه العيب ما عبا الموروث منه واذا في الوارث اباها مئنه كذا واذا في العن
التي في مئنه لاهيه ارثا عن ابيها واما تينة فان كانت كاملة وهي دار الخرج الناطقة والتوف
المعادمة وشهدت اباها العلم وارثا عن مئنه سلم الى المذمى الصف وكان الباقي في الميثاق
او مئنه الحكم وسلم الى الصف والاطالب المذمى مئنه في الوارث عن مئنه والاضامن مئنه
وان لم يكن التينة كاملة وسهدت اباها العلم ان له وارثا عن مئنه او كانت من اهل الحرم ولم يعل
اما

غيره

اما العلم له وارثا عن مئنه اذ التسلم حتى تحت الحكم عن الوارث ويسمى في تحت حتى يحل طنه
انه لو كان وارثا لظهر اوص وسلم الى الخاص نصيبه ونصبه استظهارا ولو كان ذافض اعطى العن
اسفل الوارث نصيبه كمالا ومع عدم العن يعطيه اهل المصيبين ومعنى على الزوج الربح و
الزوج ربح التيمم مع المئنه من تحت الحكم ولم يظهر وارث اذ سلم اليها في الخصم مع مئنه
ولو كان الوارث ممن تحت عن كالاخ فان امام التينة الكاملة اعطى المال اذ ان امام تينة عن كاملة
اعطى بعد الميثاق ولا استظهار بالغير وكذا قالت التينة النوف له وارثا في غنى هذا البلد لم يعل
كما لو مالوا الغوث له وارثا في هذه الحلة كذا لو اوص يعق عبدك ان قبل ما اذ في العبد العمل واما
تينة واذا في الوارث مئنه حلف ابيه واما مئنه التينة على وجه الاكف المخرج مئنه ان يذ عن
تينة الموت انهم ساهدا واذا في روجه حلف ابيه فالوجه العارض وحكم بالقرعة ولو اوص
يعق تمام ان مات في رمضان ويعق سلم ان مات في شوال فاما عالم التينة يكون في رمضان
سالم التينة بموت في شوال فالوجه العارض يحتل يقدم تينة رمضان ان معهما زاده ولو اوص يعق
عالم ان مات في مرض ويعق سلم ان يذ منه واما مئنه تينة ما اذ عاه عارضة السمان وحكم
بالقرعة واذا اذ في كل من العبد من تحت مولا المياف ومئنه الثلث واما ما نسب اذ في ربح
عدم المعروف بالانق اوص العلم بالافران ولو كان تينة احد ما ايدس وفوت القرعة لم يعل
وعق من الاخر نصفه لثمة الثلث ولو شهد عدلان ان الميثاق اعق عانا ومئنه الثلث
شهد داربان انه اعق عانا وما هو يث فان اخرضا الشجرات من الاحل عتقا والا فروع ان لم يث
الباقي او علم الاقران ولو وقع القرعة على من هو اقل من الثلث اعق واعق من الاخر
نكته الثلث وان وقع على الاثمن الثلث صح عتق الماوى للثلث وظل الزايد ولو
عرف السابق صح عتقه وظل عتق الاخر ولو شهد العدلان انه اوص يعق عالم وشهد داربان
انه ربح عن عتقه واعق سلم ما بعد موته ومئنه كذا وله الثلث اقبل القبول ان الوارث
اسقت التيمم بالرجوع الى البدل ولو كان سلم سدس المال حارقتها معقو عالم بالسهادة
وعق سلم بالافران ولو شهد العدلان بالوصية لن يذ وعدلان من الورثة بالرجوع وانه اذ في
مال الشئ يقبل شهادته الرجوع لاهلها لاجان نفعا وفي نظرن حيث ان المال يوجد من مئنه مئنه غرما
المذمى وعندي في ذلك كله اسكال مئنه التيمم الحاطه بسبب شهادته الورثة ربح ولو شهد
شاهدان بالوصية لن يذ وشهد شاهد بالرجوع وانه اذ في لعمرو كان لعمرو ان خلفه مئنه شاهدان

يعقو
الله

انما شاهد معفوفة لا عارض الاول ولو شهدت عنه مائة ارضى لزيد باليدس وشهدت اخرى مائة ارضى لزيد باليدس وشهدت ثالثة مائة ارضى عن احدى الوصيتين فان اطلقا الرجوع اليهم سلم الكل واحد سدس وان ما اصابه الصحة فالوجه القزعة وقال الشيخ به القتل الرجوع لعدم التعيين متى كما لو شهدت بدار لزيد ارضى عنه وفيه نظر ط اذا اوى المراء امان في طهر واحد وطما لمحت به اليك بان يكون سهمه على ما اورد وجه الاحكام وسنده على الاخر او يعتقد امان عقدا فاسد ايمو الحل به ثم ما في الولد له اشهر مصاء الى المص من الحل حصل الاستقاء في الاحكام معندا بحكم القزعة من حيث له الحق به اليك سواء كان الواطار له سهم او عد من اوالفقد او مختلف في الاسلام والنفق والحرة والدق وسواها الحبيثين او احدهما ايا الاخر وسوا امام كل واحد منهما يثبته او لم يثبته ولو امام احدهما دون الاخر حكم لصاحب البيت و النسب يلحق الفرائض المفردة والنفق المشتركة والفرائض المشتركة والنفق المشتركة وبعض منه بالنسبة ومع عدمها بالقزعة والاعتبار بالقزعة والاعتبار بالحق من يلحق القزعة لو شهدت شاهدان انه وصي لزيد سلت ماله وشهدت ثالثة انه وصي لزيد سلت ماله قال شاهدان اقوى ولا عارضهما الا شاهد واحد واليمين محكم لان المثلث وقف دعيه عن عمل الا حازه وقد لموح من كلام الشيخ في بعض المواضع العارضة من الاهدن والاصد والغير مع احدا

مختلف عن مع شاهدك منهما بخلاف عن مع شاهدك والفوق يعادل النسبة الاول معفوفة منها وعدم التعادل في المائنة ما لو اذى الورثة ان الميت طلق الزوجة بموتها فامرت بالقول قولها ح التمن فان اعرفت بالطلات وانقضت العدة واذا عت انه راجعها بالقول قول الورثة وان احلها فان اعترف بالقول قولها فان عدم الاعضاء لو اقر امان من اجل الحرب ينفى بوجوب الوارث ببيت نسبه ولو سبها فان ماتت اليه من المسلمين بذلك فلا ولا يعبر بها بالكلية في ذلك وان لم يعم اليه لم يقبل اقرارهم ولو اعترفوا بترعا فذلك لما فيه من الضرر على الموت نفوت الارث ما لو اولوخذ بها معفوفة قبل وان لم يصد منها ميراث كل واحد منهما لمحقق والارث عندى القبول مع العت كمال الشيخ لو امام العبد شاهدت بالحقق واستقر الى البحث من عدلها وسال النون حتى ثبتت العدالة فوق قال وكذا لو امام مذي المال شاهد واحد واذا في ان له شاهد اخر وسال حسن الخرم الى ان يثبته احييه ان كان له صك من اساق حقه المي وفيه نظر من حيث انه يحيل العقوبة على موت الحق وكذا لو شهد امان ان هذا الميت

ومع

والعلم له وارثا ماله وشهدت ثالثة ان هذا الارث الميت ولا يعلم له وارثا ماله ولا عارض منهما ريب في الغالب ويكون الارث بينهما والوقت من ان يكون الثلث كماله او الكوثر ان يعلم كل واحد منهما لم يعلم الاخر الفصل الرابع في القسمة وفيه مطالب الاول في اركانها وهي امان العام والمقوم وفيه ط مباحث الاول سبب الامام ان نصب قاسما وليس بالارز ولونصب قاسما حاز ان علم الخصان انهما بقا سم غير مسترط في العام المصوب من قبل الامام الملوغ وكما ل العقل والاعان والعدالة والمودة الحساب لان عمل سعلق به فهو كالفقن الحاكم والامرط الحرة ملوكان عبدا حاز والاسترط ذلك في العام الذي تراضى الحصان ملوثر اضيا نعمه الكا زجار كما لو تراضيا بالقسمة با يفيها كح القسمة ان استلم على الوجب العدد في العام المصوب من قبل الامام وهو عدلان اسمها على المقوم ولورضى الشريكان بواحد جاز وان لم يكن في القسمة اذ كفي الواحد والمقوم مسترط فيه العدد وليس للعاض ان يفضي المقوم بصيرة عنه ان حوز بالعلم القسالة بحين حكم بالعدالة بصيرة عنه مال الشيخ بعد الاوط انه لا بد من خارجين كذا العام ان كان من قبل الحاكم وعدل السهام واقترع كانت القزعة حكما لمن ان القسمة به وان نصب الشريكان لم يلزم القسمة بالتعديل والقزعة بل لا بد من رضاهما بعد القسمة وكذا لو افساهما بنفسهما وارتعا لم يلزم القسمة الا تراضيا بعد القزعة انما الحكم هو ما والى المقوم مقامه ويخرج الامام للعام رزقه من بيت المال اذ من المعالج وقد اجد على علم ما جعل له رزقا في بيت المال فان لم يكن هناك امام اذ كان وضاق بيت المال عن رزق العام كانت اجرة عمل المعاسمين ثم ان اساق كل واحد منهم ليقسم نصيبه با حصة حاز وان اساق وجميعا ن عقد واحد با حصة معينة عن الجميع واهمو نصيب كل واحد منهم من الاجر لم يكل واحد منهم من المعيب بقدر نصيبه من المقوم وكذا لو لم يردوا حصة كان له علمهم ان مثل النصف لا يقل عن سدس باليوية وليس لو امدان معفوفة باستحارة دون اذن الشريك لان رددت المالك المشترك ممنوع دون الاذن فيكون العمل ممنوعا والاطارة فاسدة بل بعقد واحد باذن الاذن او لو كذا باذن جميعهم ولو كان الشريك طفلا وطلب له القسمة والاعطه منفه العاض وان كان هناك عبط وجب عليه دفع نصيبه من الاجر من مال الطفل ولو طلب الشريك القسمة والاعطه خنعة العاض وان كان هناك غنط وجب عليه دفع نصيبه من الاجر من مال الطفل ولو طلب الشريك القسمة والاعطه مالموج وجوب الحق من الاجر على ولي

م

الفصل من مال الطفل والمقتوم اما مساوي الاجزا كالحبوب والادهان والخلو والابا
 او مسافات الاجزا كالحقار والاشجار فالاول ان طلب احد الشركين القسمة منه احب اليها
 فان امتنع شركه اجبر بوجوبه او كثرت وقسم لهما وزن مساويا ومساخا لولا كان او غيره
 ولو مساويا قسمين ولم يحل قدر كل واحد من القسمين لكن راضيا على ان يأخذ احدهما احد القسمين
 والا فاما اذا كان حاز ان القسمة لميز حق السبع عندا والمانان فان اسنى الخبز مع القسمة اجبر
 المتنتج عليها وان يضرب الشوكات بالقسمة كما في الحمامات والعظايد الضيقة والمواضع الجارية
 المتنتج على القسمة وان يضرب احد الشركين دون الاخر فان طلب المسفر القسمة اجبر المتنتج عليها
 وان طلبها الاخر غير المسفر لم يجبر المسفر عليها كالحقار المانع من الاجبار على القسمة للمنع به
 منه فلو ان احدهما عدم الانعاج بالصيب بعد القسمة والمانان يعطيان القسمة وهو الاصل عندك
 راجع القسمة ان لم يستعمل على ضرر والارادة اجبر المتنتج عليها وسمى قسمة اجبار وان استعمل على احدهما
 لم يجبر احد الشركين عليها وسمى قسمة تراض ولو وضعت القسمة ايمان القين وانشعاعا عليها
 الحاكم لما منه من اخذها المال ط لولا ان الشركين في انواع كل واحد منها مساوي الاجزا الحظ
 وشيخو وتزويج مطلب احدهما قسمة كل عمل حدث اجبر المتنتج وان طلب قسمتها اعيانا بالقسمة
 لم يجبر المتنتج على قسمتها وان لم تقسم قسم وسمى الباب والعبد بعد التعديل بالقسمة قسمة اجبار
 ولو كان منها سباب او حيوان او اواني فاعطى على قسمتها حاز سوا اتفاقا على قسمة كل حقيقي
 او عمل قسمتها اعيانا بالقسمة ولو طلب احدهما قسمة كل نوع على حدة وطلب الاخر قسمة اعيانا
 القسمة قد تم قول من طلب قسمة كل نوع على حدة مع امكانه وان طلب احدهما القسمة واجتمع الاخر
 وكان ما للكل قسمة الا ما قد عوض عنه من غيره او لم يوجب في طوعه فقط لم يجبر المتنتج
 للمطلب الثاني في كسفه القسمة وقته كي جيلت انواع القسمة ثلث انواع وتعديل ورد
 القسمة الاولى قسمة الاقراض وهي مع في مساوي الاجزا كالحبوب الواحد والحب والواحد المساقاة
 والمكدرات والموزونات وهذه القسمة يجبر المتنتج عليها مع طلب الاخر شرط ان سقى الحصب
 بعد القسمة منتفعا بها للمنفعة التي كانت ولو كان الحزام كسرا سقى للمنفعة به عند احداث
 شيئا قد افرق ويرافى ما الاقرب الاحبار ولو ملك عشرة دار وهو احد المكنى بنود او طلب
 شركه القسمة لم يجبر المالك ولو طلب المالك لغرض صحيح احب ملواع حاجب الامل كالصاحب
 الاكثر السفعة دون العكس ان اسفا القسمة مسلم اسفا السفعة ان اسفا السفعة لغير ضرر

القسمة ان يصيب في اعيانها اجبر المتنتج

لمعنى القسمة

٢

٣

٤

وانه القسمة الثانية متى التعديل مثل ان يكون من حصص عدنان مساوي القسمة بعد اجبر المتنتج
 على القسمة ولو كان لهما ثلثه اعبد قسمة عبيد مساوية لقسمة العبدت سميت ستمار لو كان عبيد
 ووعده مساوي القسمة ما الاقرب عدم الاجبار على القسمة بعد التعديل لاختلاف الاقراض لاختلاف
 الاعيان ولو كان بينهما قطع من الارض متباعدة واحادها تقبل قسمة الاقراض لم يجبر على قسمة التعديل
 بالقسمة الثالثة متى ان كان كون لهما عيذان قسمة احدهما ستة والاخر عشرة فاذا ارض احدهما
 للاخر سائر اسما لم يجبر احدهما عليه ولو طلب احدهما ان يأخذ الادون وحسن العمل المتخلص
 في احد العيذان عن الشوكه فالاقرب انه اجبر احدهما اعطاه الشوكه لو كان اهل دار احدهم
 نصفها والكل من الاقارب معها واذا سميت ارباعا استوفى الاقارب وان سميت نصفين لم يستوف
 احد وطلب صاحب النصف القسمة اجبر كل من الاقارب احد نصفه واخذ الاقارب النصف
 يكون مشتركين فيها ويجعل ان الحب الاحاب احدهم فائدة القسمة في حقها وهي تخرج كل واحد
 منها لو كان بينهما دار ذات علو وسفل فطلب احدهما سميتها بحيث يحصل لكل منهما حصة
 من العلو والسفل بالتعديل وان اجبر المتنتج ولو حصل غير ذلك لم يجبر ولو طلب قسمة السفل
 افراده والعلو ما انفرد به لم يجبر الاخر وكذا لو طلب احد السفل ما انفرد به او العلو ما انفرد به
 الاخر شوكه لو كان لهما دار كبيره او خان وطلب احدهما قسمة ذلك والاخر اجبر المتنتج
 على القسمة ويغرد نصف المالكين عن نصف وان كثرت المالكين ولو كان ستمار دار او خان
 فطلب احدهما حصة نصيب في احدى الدارين او احد الخانات ويجعل الباقي نصيبا لشركه
 لم يجبر المتنتج سواها ما سجدت او مساجدت وسواها كانت احدى الدارين حصة الاخرى او ا
 لو كان بينهما ارض وزرع فطلب احدهما قسمة الارض حصة اجبر المتنتج وان طلب قسمة
 الزرع حصة فكذلك ان طهر وان كان يدر لم يطهر لم يجبر ولو طلب قسمة كل واحد منهما على
 حدة اجبر الاخر ولو طلب قسمة الارض والزرع بعضا في بعض لم يجبر الاخر ان الزرع كما
 لم يباع لمن من اجزا الارض ولو كان بينهما ارض واحدة الاخر في قسمتها اجبر المتنتج سوا
 كانت مزرعة او مشغولة بشجر او بنا فان كان فيها علو وكرم وشجر مختلف الاجناس قسمة
 بالاراضة بعضا في بعض ولو طلب قسمة كل من علوها فالاقرب انه اجبر الاخر اقساما
 على افراد ولو كان بينهما فرائط متخذة وطلب احدهما سميتها بعضا في بعض لم يجبر المتنتج ولو
 طلب قسمة كل فراج ما انفرد به اجبر الاخر وكذا المحبوب لمختلف وسمى القسمة الواحد والاختلاف

٥

اقام شاهد من على الغلط بعض القصة واعيدت وان لم يكن هناك غيره كان له احوال الشرك
 سواء كانت القصة من بالقرعة او توقف على الرأى كما لو اتممتا بينهما مائة سمح دعواه بطلت
 خصم اذ صاح عدم القصة وعلى كل بعد فليس له احوال ما عدا ما اقدم الغلط لانه صام
 ولو طلع بعض شركاء ونقل الموقوف اصله من على الغلط واعادت منه بعض القصة من حق
 المالكين دون الخالفين بحكمه اسماء طهر اسحقا في العرف الغرض ان كان بعضا في نصيب
 احدهما بطلت القصة والاخبر من طهر الاسحقا في من من العرف والقرعة ما من من حقه
 ولو كان المسحق في نصيبها على السواء لم يطل القصة لان ما سقى لكل واحد منها بعد المسحق بعد
 حقه نعم لو نصيب واحد ما المسحق اكثر من ان يبد طريق او محرم ما به او ضوه ونحوه بطلت
 القصة لانه يمنع التعديل ولو كان المسحق في نصيب احدهما اكثر بطلت ايضا ولو كان المسحق ما
 في نصيبها بطلت القصة لان المالكين شركاء ملائمة من رضاه مسمى والشئ يقول ان لا يطل منها
 زاد على المسحق والاول اجماع ولا فرق في ذلك من ان يعلم حال القصة او احدهما المسحق من ان
 لا يعلم ذلك لو طهر في نصيب احدهما عيب لم يحل قتل القصة كان له من القصة او اجماع الا
 كالمسح ويقتل بطلان القصة لان التعديل شرط فيها ولم يوجد بطلان المسح لانه لو كان احدهما
 في نصيب او غرس في طهر اسحقا ذلك النصيب منقص بناءه وطلع غرسه لم يجرع على الشرك
 بشئ من البناء والغرس وبطلت القصة لان القصة عند المالكين معا فلم يفرقه الشرك ولم
 يسئل اليه من جميعه وانما افرقه من حق فلم يضر له ما غرسه ولو كان البها ساعا الاول
 من الشرك لم يجرع طهر الاسحقا فالبناء لما كان من وصل اليه دفع عوضه الى شركه
 كان له الذم جوع العوض واذا افسم الورثة الشركه لم يجرع على الميت الا وقاله الامام ابو
 لم يطل القصة لكن ان قام الورثة بالدين والقصة عا لها وان اسعوا بعض القصة وسع الشركه
 في الدين ولو اصاب احدهم ما منع الا فرسخ نصيب المتبع حاضه وبقى نصيب الميت بحاله
 له ولو كان هناك وصيه لا يجزى من المقتوم بالبحث فيه كما في الدين كما لو ادعى غايه دينه ولم ينف
 المال ولو كان يجزى من المقتوم بالبحث فيه كما لو طهر السعف حقا على المدين من التفصيل
 لو طلب احد الشركين من الاخر المهايأة من غرضه اما ان الاجر كان يجعل لاحدهما بعض الدار سكنه
 او بعض الارض زرع والناظر لشركه او المذم بان سكن احدهما الدار سنة او زرع الارض سنة
 والاخر سنة لم يجز المتبع نعم لو اضعافا عليها جاز والناظر ان لا يملكها فيها ولو طلب احدهما القصة

كان له ذلك واسعفت المهايأة ح اذا طلب الشركان القصة من الحاكم فان عرف الحاكم الملك لهما
 سنة او المهيأة لهما بما اذ ذلك وان لم يعرف ذلك ولم يبق على يده وكانت يد ماله عليه والامان
 مسمى قوله ان احدهما ان القصة لا يملكه يكون لغرضه ما اذا لم يملك كل واحد على نصيبه وبسببكم
 له فاعلم والناظر انه قسم ان الذي بعض الملكة طهرها اذا انفق الشركان على المهايأة فخرج
 من اسعفا بوجه فله ذلك وان استوفى من جميع حاز ايضا لكن بغرض اجماع ما انفرد به ان لو كان
 في دار على ان يحرق ما احدهما على الاخر لخاصة بالقصة فان كان بينهما شرط ان يرد المأمل المنع
 وان لم شرط فالاخر ان اسر له ذلك لا يملك احدهما الا اذا رطلقا فاقضى ذلك ان ملك كل واحد حصته
 حقوقها كما لو استراها حقوقها ومن حق اجماع ان ما بها ما كان يجري اليه معادله بالواسطة
 دارا يحصل الطريق في نصيب احدهما وكان نصيب الاخر منفرد يستقر منه تحت القصة
 وان لم يكن له منفرد بطلت ولو علم انه لا طريق له اذ من به تحت القصة يستحق للاب
 الجذ والوصى والحاكم واعين قسمة مال الطفل والمجنون ويجوز لم قسمة الرأى من غرضه
 في العرف وكذا حكم الوكيل او اجماع القصة مع المصلحة لم يملك الفصل السابع في نوازل الفضا
 والاحكام روى ابو حنيفة الميموني عن الرافعي قال سالت ابا عبد الله علم من رجل قتل رجلا
 بحفره بيل عشر طمات بعشرة دراهم فحفره فانه نجح ما اعظم حشره على من حشيت
 جازما اصاب واحد من العاقبة الاولى والاسم للاسب والامنة الشاة وعلى هذا الجواب ان
 والوجه حمل هذه الدار على موضع ستمت به اجماع المال على هذا الجواب والاستعداد في ذلك
 وروى حماد بن عيسى عن ابي عبد الله علم ان امر بالمؤمنين ان يحيد لذي قد اتم فعال
 اذ هموا اسعوا من المسكن وادفعوا عنه ال صاحب والفقير من وروى جرد على
 عبيد بن زياد عن عيسى بن الحارث قال قلت لابي جعفر والى عبد الله علم رجل دفع الى رجل الف درهم
 فمطلها ماله وتجرع ماله ما طلبها منه مال ذهب المال وكان لغرضه معه ماله ما لم يرد احد
 مال كيف صنع اولئك مال اخذوا اموالهم فقال ابو جعفر والى عبد الله علم جمعوا ربحه على ماله
 ورجع هو على اولئك مالا اخذوا دخل هذا الدار على ان العامل مباح مال الا ان يفراده فوط
 واما ارباب الاموال النافذة بعد كانوا اذ نوافذ المنع محمد بن عجيل عن جعفر بن عيسى قال كتبت
 الى ابي الحسن علم جعلت فداك ان امر موت مدعي امواله انا واهله فبا كان عندهما مباح
 وخدم اهل دعواه ماله ام السبل دعواه لاسب فكيف له بحور لانيه وكتبت اليه

٥
 م

معرفة له وهو عالما بنظر الحاكم في المقتضى عن حاله حتى يوجب على طرف الحاكم صدق وتبينه
المطلب الثالث ايمان وصفه ومباحث الاصل لا يقبل شهادة الكفار مطلقا الا في الوصية
على ما في ولا يقبل في غيره ذلك على احدى اقسام الجماعة وعلى بقل شهادة من على ما لم لا يخرج المنيح وقيل
يقبل شهادة الذي على الذي اذا ادا في العقد يقبل شهادة اليهود على مسلمة الا في النضران
على مسلمة الا في الجمل كذا على مسلمة يقبل على ملتم والرداية ضعيفة في طرفها سماعة وافق بها الشيخ
في النهاية وردك ان ما يورث عن عبد الله من على الخبي عن الصادق عليه بحوزة شهادة اهل الذمة
على غير اهل ملتم اذا عرفت هذا فعند ما لا يقبل شهادة اهل الذمة على اهل الذمة كذا لا يقبل لامثالهم والشيخ
افق يقبل شهادة اهل الذمة على اهل الذمة كذا لا يقبل شهادة اهل الذمة على اهل الذمة كذا لا يقبل
في الذمة بالمال الا غير شرط عدم العدول من المسلمين ولا يقبل شهادة اهل الذمة في الوالية
ولا شرط البغض والغربة وبما استراط روايه بطرحة وقال الشيخ في مبسوط الاطلاق ان شهادة
اهل الذمة لا يقبل على اهل الذمة الا ما سقرده اصحابا في الوصية خاضه في حال البغض وعدم العلم
وقول الشيخ هنا عدم استراط البغض كذا لا شرط عدم العداوة من المسلمين بل هو بدعي في المسلمين
وشهدوا لم يقبل ولو شهد اهل الذمة ببلت وشرط في اهل الذمة الصلاح في مذهبه انما است
المسلمين عن مقبول ما لا اول منع فاسق عنهم كذا لا قرب اطلاق اهل الذمة من اهل الذمة
بعد العصى انما ما خانا ولا كما والاسترابة بما ولو كان ذا قرين ولا كتم شهادة الله الا اذا ثبت
الاثبات على انضمة الاية ولم اقف على انما على قول كذا است الايمان لم يورث الحاكم اوصاف اليه
او الاقرار ولا يقبل شهادة المخالف الحق من ان فرق الاسلام كذا اوصاف الى اعقد شبهة او لا
والم يقبل شهادة ملتم خاضه المطلب الرابع العدالة وصفه كذا الا في العدالة شرط
في قبول الشهادة ولا يقبل شهادة العاقل لجماعا مال الله ان طام فاسق به افسوا العدالة
كفنه راسخ في النفس بحث على ملازمة التقوى والمرة ويحصل بالاصحاح عن الكبار والاصحاب
عن الصغار او الاكابر منها والمراد بالكبار كل ما يورث الله تعالى عليه البار كذا والقول واللوائح
وعصب الاموال المعصومة وشرب الخمر ومعقوق الوالدات والبر وقد كانت المحصنات المؤمنات
واما الصغار فان دام عليها او وثق منه في اكثر الاحوال ردت شهادته لجماعا ولو وثقت
منه فذرة قال الشيخ في العدالة عدم الاعمال منها الا فيما قل فلو شرطنا عدمها اجمع افضى
ان لا يقبل شهادة احد الا في ذلك في ملتم ومنع ان ادرى ذلك في الجاني المخلص عن

الاصحاب

عن الامام ال التوبة التي يمكن فعلها لكل احد في كل وقت في العدالة ترك المذموم والاع
وان كان مصرا على تركها الا ان يورث ذلك بالهاون بالسبب كذا المخالف من المذموم في الفروع
لا ردة شهادة اذا لم يخالف الاجماع ولا يفتي وان كان محيطا في اقسامه واما المخالف في من
اصول الحق فان شهادة ردة وان كان مسلم او استند في ذلك الى السليبي اول الاحكام او
سوا خالف اجماع المسلمين وما علم بثبوت من اذنت من ذرة او لا ولا يملك الاصول التي ردت الشهادة
بما فيها من ما سعلت بالثوب حيد وما حوز على من الصفات وما سيجل عليه والعدالة البتة
والامانة اما الصفات التي لا يدخلها في العقد مثل المعاني والاصوال والامانة والشيخ في ما سابه
ذلك من فروع علم الاطام فلا ردة شهادة المخفي فيها كذا الا في احواله في حقه وانما
اما الدين فان لا يركب كبره ولا يصر على ضعفه ولا يخل بشئ من الواضحات ولا يترك جمع المذمومات
بحث علم منه الهاون اليقين واما الافعال فمحبب الامور اذ كذا في البيوت للفقيرة
والماح عدم المبالاة وكشف ما جرت العادة مغطيه من بدنه والاسم به حيث ينبغي كذا
الناس او يحدث الناس بما صعه اهله وكذا كذا ما يدل على رده ودماء واما الصانع فلا ردة
احد من اربابها وان كان مكرمه او دونه كالحماكة والحجامة ولو اختلف في الذمة كالزنا والربا
مع الوثوق بقولهم ولو كانت الصنع محتملة ردت شهادة كذا في الزنا والطبيرة كذا العاد
ان كان ردا وصاحب مدقة الشهود او اللعان او الاقرار او كان احسبا فيقنه البيه او الاقرار
لم سعلق بعد فيقن ولا احد ولا ردة شهادة وان لم يسر وجب للعد وكذا مدقة وردة شهادة
ولو ابا العاد لم سقط الحد وراى السق اجماعا ومثلت شهادة سوا جلد او لم يحل وحده
ان مكذب بفسه ان كان كذا في المحضف الناس ويخطئ من ان كان صادقا وقيل مكذب بفسه
مطلعا ان كان صادقا وري ما طما والا في اول اقرب والما في مروي وان كان اسجد الا صواب
لان من سعى العادف كذا في اذالمات ما رجع شهدا على الاطلاقات لانه كذب في حكم الله وان كان
صادقا والا اقرب الاكفا بالتوبة وعدم استراط اصلاح العمل لقوله علم التوبة يجب ما قبلها والما
من الذمة كمن لا ذنب له ولا ان المعف عنه يحصل بالتوبة والاصلاح المعطوف على التوبة يعمل ان يكون
المراوبة التوبة وعطف لعاير اللطف والعادف في الشتم ردة شهادته وروايته حتى يتوب و
ان هذا الزنا اذالم بكل التوبة كذا لا يقبل روايته وشهادته ويعيق حتى يتوب ان يقول ردة
ملا كان مني والا عود الى ما ملتم منه والتوبة ان كان من محصية الاوجب عليه حقا كترتب

خي وكذب وروا ما اتوبه منه الذم والعزم على ان العود وتقل الاسترط الثاني وان اوجب حقا
 لله بواو ادمي كمنع الزكوة وغصب المال بالعبودية منه ما عديم وآد الحق او شلل او ممتنع العجز مان
 مجوع ذلك فتوى وده متى قدر عليه وان كان عليه حق فطاص او قد استرطن النوبة غلب
 فليصل الحق الحق وان كان عليه حد لله كذا او شرب مبيك فالذم والوعظ على ترك
 العود كما فان النوبة بالاسترط الاقرار به ولا يمكن معه الامام بل يعني سره وركه الاقرار به سوا
 استمرذ كدعنه او اذ ان كان مبتدعا فبوجه الاعراف بالمدعى والذم والوعظ عنها واعتماد ضد
 ما كان يعمد منها واللعب بالالت العامر كلها حرام كالزرد والطرح والاربع عشر وغير
 ذلك ينفق فاعله ورد شهادة الا ان سوب سواقف الحرافة او اللهاود العامر وهو المتمد
 على العوض وسوا عقد عوده او لا العود والزم والصريح والطهور والموثوق والارباب
 والعصب وعمر ذلك من جميع الالات الموحدة بغير فاعله ومتمعه اما الله فيمكن في الاطراف
 والحمان خاصة وحرم من غيرها **ح** سار المكسرة شهادة وعيق سوا كان في او ينفذ
 او يتعا او فضيحا وكذا الصاع والعصير اذا علم ان فيه او النار وان لم يكره الا ان يذهب ثلثه
 وسبق ثلثه وسوا شرب بطلا من ذلك او اكثر امعقد للتحريم او لا التحريم غير العيص من التزاد البير
 ما لم يكره بخور اخاذ الخمر للمحليل ط العنا حرام وهو من الصوت المستعمل في جميع المطرب
 ينفق فاعله ورد شهادة به سوا كان في شعرا اقران وكذا استمع سوا عقد باقعة او حث
 والانس بالمجداد هو الانشاد الذي يساق به الابل بخور فغله واستماعه وكذا شيد العرب
 وسائر انواع الانشاد ما لم يخبر الى هذا العنا حتى الشجر الكذب حرام وكذا اجماع المؤمنين و
 المسبب اواع مودف عند محله ينفق فاعله ورد شهادة والانس ما عدا ذلك كمن يكره
 الاكابر منه ما اخبر حرام وكذا بعض المؤمنين والظاهر قاذف في العدا ليه ليس للمخلف
 للزوال حرام من غير الحجب بركة الشهادة والانس بالافتراش له على كمال ذلك البس كل مخم
 كالتميم بالذهب والحمل به للرجال بخور اخاذ الحمام للانس ما والا اسعراج وحمل
 الكنت ومنك للطيير والفرجة والدهان عليها ينفق فاعله واما المابقة المشروعة
 الخيل وغرضان الحيوات المشروعة فيها معدال هان ما بها جاز وكذا المناخل بالنشاب
 والحداب والسيوف **المطلب الخامس** اسفا الهمه وفنه ومباحث الاول كل من جرح شهادة

لعبد لله
 ان الله

شهادة ان بدل الجرح وهو المال يحصل به الارث والحج سب الموت المعنى الالارث اما لو شهد
 من مرض موت مورثه له مال او شهد لمورثه الجرح مال قبلت شهادته ولو شهد انسان من العامة
 يخرج شهود قتل الخطار ذوات شهادتها وان كانا فقرين او معددين الاحمال يساوي موت من
 موافق بينهما احتمال العيول فيما ولو خلف ابن مشهد اهدى على الاف الف درهم دست
 على الموروث قبلت هذه الشهادة ان لا لعب عند افراد الاقرار بالحقه الموقلة استدفع
 هذه الشهادة خيرا ولو شهد ابن خليف بوصية لما من ركة وشهد لسا هذين انما وصية
 بها قبلت الشهادات ولو شهد بعض الرضا بعض على ما طبع الطريق لم يقتل التهم ولو قالوا
 عرضا لما واخذوا ذلك سمعت ولو شهد غريبا المعلن او الملب لما بد من او عيب لم يسمع به ادم
 ويقتل لو شهد والوعظ حتى عز مجبور عليه وان كان معيرا ولا قبل شهادة الشفع مع سق
 له في الشفعة والشهادة السيد لعبد الماذون له في البحارة والمكاسه والشهادة احد السعير
 على الاخر باسقاط سفعه ان عوزنا السقف مع الكثر والشهادة بعض غريبا المعلن على بعضهم
 استا ط دينة واسما يه ولا قبل شهادة الشريك لشريكه فيها وشركه فيه ولا شهادة الرمي
 فيما هو دمي فيه والشهادة الوكيل لموكله والشهادة الوكيل والرمي جرح شهود المذني على الوكيل
 او العوض ويقتل شهادة الشريك لشريكه فيها ليس شركا فيه وكذا الوكيل لموكله مما ليس وكذا
 فيه والوارث بالجرح بعد الالام وشهادة احد الشفيعين على الاخر باسقاط سفعه بعد ان
 اسقط الشاهد سفعته ويخوذ كد ما ينفي فيه التهمة **الحداد** الدية الممنوع قبول الشهادة
 على عدة ما ان المسلم شهد على الكافر انا الدنونة فاما ما منع العيول سوا بقتل النفي اذ لا
 وسوا كانت العدا طاهر هو مورثه او مكنته ومحقق العدا بان يعلم ان كل واحد منهما
 فخرج ببيعة صاحب ويعظم مبيته ويبقى الشرية وهذا القدر لا يوجب فيها وردة الشهادة
 اذ يقع بينهما عدا ولو عرفت ذلك من احدهما ردت شهادته خافا ولو شهد على رجل بحق
 مقدف المسهد وعليه لم يرد شهادته بذلك ويقتل شهادة العدو لعدوه لا اسفا التهمة
 الب وان قوب لا يمنع قبول الشهادة بمقتل شهادة الاب لولد له وعليه والولد لوالده و
 اللع الهة وعليه والقتل شهادة الولد على والد له على الاستمر سوا شهد غال او بحق سعلق
 سده كالعصا والحد والاف من الاب الادنى والابعد على اسكال ويقتل شهادة الابن
 الزفاعة الله وبالعكس وسها دة عليه وبالعكس ويقتل شهادة كل من لا يدين لصاحب

كفى شرط ايجابا في قبول شهادة الزوجه ان يضاف اليها اهل العدالة وشرط افزون ذلك
في الزوج ايضا وليس يحد ويظهر العائد مما يقبل منه شهادة الواحد مع التبرع وشهادة المرأة في الوصية
وعمل شهادة الصدوق لصديقه وان ما كذب للصب والماطف ويقبل شهادة الاخ الاخته وان كان مسقطا
اليه في صلته وبز . ذكر في شهادة الزوجه كفا لانه مسقط اذا امتنع اذا كان معادا او لو وقع منه
ذلك نذره بالحاجه لم يمنع قبول الشهاد ولا يقبل شهادة الطيبلي وهو الذي ياتي طعام الناس من فردوة
ولولم يكن رد كمنه صلت شهادة ومن سال عن ان يحل له المسئلة ردت شهادة ويقبل شهادته من
ماض الصدق اذا كان من اهلها ولو لم يكن من اهلها ردت شهادته . وعمل شهادة البدوي على من هو من
اهل القرية سواء في ذلك الجراح وعنه ويقبل شهادة اهل القرى على اهل الدايه مع اجماع الشرايط
ويقبل شهادته الاخير الضيف وان حصل له الميل الى المستاجر والمضيف لان العدالة يمنع ائتمانها
على الباطل . والتبرع بالشهادة مبطل للحاكم تقضي التهمة فلا يقبل شهادة سوا شاهد قبل الذم
او بعدها قبل الاستشهاد نعم هذا الرد لا يعمى المسوق هذا في حقوق الناس اما في حق الله او الشهادة
للمصالح العامة كالوقوف على العباط وشبهه فالاقرب ان التبرع بالامتناع الشهادة اذا اعزى لها ذلك
اختفى ان اهدى في زاوية ارضه واجد حتى يملك المشهود عليه مستر لا يقبل شهادته عليه سمعت
شهادته ولا يحل ذلك على حصره على الشهادة لان الحاجة قد تدعو الى ذلك . **المطلب السادس**
طهارة المولد وصيرته في الاهد طهارة المولد عند اكثر علماءنا لا يقبل شهادة ولد الزنا وما لا يسمع
يعمل شهادته في الشئ السير مع مسكه بالصلاح وليس يحد ولو حمل حال قبل شهادته وان ردف
بعض الناس بذلك الفصل الثاني فيما طعن انه شرط وليس كذلك ومنه ما عتق الاذل الحرة
لمت شرطاً مطلقاً بعمل شهادة المملوك لسيده ولغير سيده وعلى غير سيده ولا يقبل شهادة
على سيده وقيل بالمنع مطلقاً اجماره ابن الحنفية وقيل بقبول مطلقاً ولا يظهر ما لمناه ولو اعس صلت
شهادته مطلقاً . **حكم المدبر والمكاتب المطلق** الذي لم يولد شياً والمشرط مطلقاً وام الولد
حكم القن اما المطلق اذا اذى من مال الكفايه شياً فقد مال السج يعقب على مولاه بقدر ما حتر
منه والا جرد المنع . **كفر الزن** في قبول شهادة العبد بين المخذول والعاص وغيرهما بل يبول
مقبول في الجميع اذا جمع شرائط القبول والامة كالحق بعمل شهادتها مما يقبل منه شهادة النبي
الاعلى سندها . **كأن** لو شهد السيد عدت له على ان حمل الامة منه فمات شهيداً لم يرد ذلك
شهادتها وجاز الميراث عنه ثم اعلم ما عاود الشهادة صلت ورحا في الوقت فان شهدا

يعمل عليه
الله

اولا ان مواليها كان قد اعقبها كره للولد ملكها الا بها احيا حق . **كأن** يقبل شهادة الاعمي بما ايجاب
منه الى الماشك كالازرار والبيع وعنه من العقود اذا عرف صوت الملقط موفى الاعتز به فما
شك او عرفه عند عدلان ولو حمل الشهادة وهو صير ثم عجز ان يشهد وصلت شهادته اذا عجز
المشهود عليه باسمه وبنيته او موفى عند عدلان ولو شهد عند الحاكم ثم عجز قبل الحاكم بحال شهادة
ولا يقبل شهادته مما يعقونه الى الزنية كالزنا الا ان شهد قبل العجم ثم سمع الشهادة بعد العجم ما بها
يعمل ولو شهد على من لا يعرف قتل عمامة فيك يبين ثم عجز ان يشهد على المقبوض بعينه قطعاً
ويقبل شهادته . **الاعمي** اذا ارحم للحاكم عبارة من يقر عند الحاكم . **كأن** يقبل شهادة الاخرس بخلاف اداء
اذا عرف الحاكم من اشارته ما شهد به فان حملها الحاكم اعتد على من حمن عن خوف اشارة
والكنى الواحد ولا يكون المترجمان شاهدين في حق عمل شهادة الاخرس بل يثبت الحكم شهادة الاخرس
احلا الشهادة المترجم فوعا ولو شهد الماطق بالامانة والا اشارة من عجز لم يقبل . **كأن** يقبل
شهادة للاصم وقد روي انه يرضى اقل قوله ولا يوجه سانه وكذا يقبل شهادته ذوي العاهات
والبلهات في الخلق اذا كانوا من اهل العدالة . **كأن** لا شرط في الشهادة او المشهود عليه بها
ولو سجد الى اهد المؤثر شديداً وان لم يارب بالشهادة عليه والفرق في ذلك بين الاقوال والافعال ولو
حضر الاهد زحاما وشرط المحاسبان علمهما ان لا يخطا علمهما كان لهما من ان شهدا با
سمعا يقبل شهادة المسحبي اذا كان عدلاً وهو الذي عني عنه عن المشهود عليه للسمع امواره . **كأن**
علم به سواء كان المشهود عليه صحيحاً . **يحد** ادعاء ط من فعل شياً من الفروع محله فانه محققاً
الاحتة لم يرد شهادته سرا وافق الحاكم في ذلك الاعتقاد او لا ولو فعلا ما اجمعت للامامية على تحريمه او
ترك ما اوجب الامامة معمله لم يعمل شهادته وان وافق عزم من المسلمين ولو فعل الفروع المختلف
منه للامامية محققاً حتى ردت شهادته وان اعفد الحاكم اباحتة . **كأن** لا شرط في الاهد
استماع شرائط الشهادة وقت التحمل ولو شهد الصفر او الكافر او العاسق المتظاهر بمقه على
شئ ثم زال المانع واما موامك الشهادة صلت ولو امام الصبي او الكافر الشهادة فزوت ثم
اعادها بعد الكمال قبلت وكذا العاسق اذا امام بالشهادة حال فسه المعلن به ثم تاب واعاد
الشهادة سمعت اما العاسق المقترب فيقه اذا امام بالشهادة فزوت ثم تاب واعادها
مالا قرب ايضا الببول وان حصل العدم بسبب التيمم الحاصل من شأه حاله وهو اراده اصلاح
ظاهر ولو تاب المسهور المسق لعمل شهادته فالاقرب عدم الببول حتى يستر حاله على

الصالح ومال الشيخ رحمه الله ان يقول تب قبلتها ذلك وارضاه اراد رس ولو امام العبد الهاد
على مولاه فزيت ثم اعنت فاعادها مملت ذلك لو شهد الولد على والدك فزيت ثم اعادها بعد موت الاب
متكسب وكذا لو شهد الولد على والدك فزيت ثم اعادها بعد موت الاب قبلت والابن العبد من اعادة
الشهادة ولا يكتفى بالامانة او لا الا بما مر دونه ولو شهد السيد لمكاتبته او الوارث لمورثه بالخرج قبل
الانذار فزيت شهادته ثم عنت المكاتب وان دخل الجرح واعاد انكر الشهادة قبلت وكذلك كل شهادته
مرح دونه للتميم او لعدم الاهلية اذا اعيدت بعد زوال التيمم او حصول الاهلية تأجيل شهادة
الوصي على من هو وصي عليه وكذا اسهادته له مما لا ولاية له عليه منه ولا تصحف والحي شهادة
بغضه ممل ان يتبع المال للثالث الموصى به له سبب شهادة الوصي وبعبء شهادته مع التمسك بما يقبل
من شهادة الواحد والتمسك ومال الشيخ يقبل شهادة الوصي على من هو وصي له وله غير ان ما شهد به
عليه يحتاج ان يكون مع غيره من اهل العدالة ثم يحلف الحخم على ما يدعيه وما شهد به مع غيره من اهل
العدالة لا يجب ذكره من فان قصد اسراط هذا الفرع بما هو ممنوع وان شرط قصد
استراطة لا عيب بل ما ينضم التمسك به فوحيد واما الاطلاق اذا شهد على الوصي فلا بها شهادة
على الميت **الفصل الثالث في مستند الشهادة** ومنه يا حيا آلا يجوز للشاهد ان شهد
بالسمع العلم قال الله ولا تقف ما ليس لك به علم وسيل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة ما لم هل ترى
التمسك على مثلها فاشهد او دع عم الشهادة اما على فعل او قول فالاذل يعترف به الى حانه الاطار
والثاني اليها والحيات السمع ولو جمعوا الا على اسناد القول الى شخص معين وعلم ذلك بقبول
كف حاته السمع وقيل شهادة وبعبء شهادة الا على الاعمال كالغصب والرق والقتل
والذخايع والولادة والذمار واللواط ومن لا يعرف منه فلا يذعن من الشهادة على عيب فان مات
احض على الحكم فان دفن لم ينش وقد عذرت الشهادة عليه لو شهد على من لا يعرفه
لم يحل له العمل على النبيل بل شهد على كذا يعبر ولو شهد عنه عدلان بالنبيل شهد عليه مستندا
ال شهادته الموقوف بالتوقف على قول اشهد على فلان تعرف فلان وعلان ولا يكون في الزوار
شاهد في حق الكايج والبيع والاشراء الصالح والاطارة وغيرها من العقود يعقود احيات
السمع لغنى اللفظ والى البص لمعونه الا لفظ الا ان علم اسناد الصوت الى شخص محقق بحرفه
مطعنا ككفى في النبيل والموت والمكدر المطلق والوقف والكايج والولادة والولاد المعقود
الاستعاضة من الناس فاذا استشهد من الناس ان هذا هو فلان فلا يذعن من الشهادة ان يثبت
النبيل

النبيل انما هو من جهة الطاهر وكذا كذا الموت لعذر مشاهد الميب في اكثر الاموات للسهود و
كذلك المكدر المطلق اذا سمع من الناس ان هذا الذي اذعن ان شهد بذلك فان المكدر المطلق لا
يكن الشهادة عليه بالقطع والوقف لو لم سمع منه الاستعاضة الا في ال بطلان الوتوف مع بطايل
المدة لعذر بقاء الشهود والسهادة الثالثة عندنا لا سمح وهي راد للساد والكايج سبب
ما الاستعاضة ما لم يعلم ان خدي علم روجه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بعض ما دام ما لم يعلم والنوازل هنا
يعيد ان شرط استواء الطرفين والواسط والطبقات الوسطى والمنظلة بنا وان بلغ التواتر
لكن الاول غير متواتر لان شرط التواتر الاستعداد الى الجس والطاهر ان المخبر او المخبور
عن المشاهدة بل عن السماع واذا اشتهر من الناس ان الامام ولي ما صيلا لا عيب ولا عيب
ة الا في استراطة اذعان جماع ثم قولهم العلم فمكفى منه الاستعاضة ولا يكتفى شاهدان عدلان
ومال الشيخ لو كفى منه ذلك ولو شهد عدلان بالنسب ادعاهم صاروا سمع محلا وساهدا اصل الا
شاهد على شهادتهما لان ثمة الاستعاضة الطن وهو محمل على ما لم يعد ولو سمحت بقول اكثر
هذا اني وهو سكت مع سماع الولاد سمع بقول هذا ان سكت الاب مع سماع شهادته النبيل لان
سكوته يدل على الرضا ومنه نيل **والله بالاستعاضة** الاستعداد بالنسب الا ان يكون ما يثبت
بالاستعاضة فلو سمع مسعفا ان هذا مكدر زيد ورثعن ابيه الميت شهد بالملك وسببته
ولو سمع مسعفا ان هذا المكدر بندا ستره من عمر شهد بالملك لا بالبيع وكذا لا شهد بالهبة
والاستخدام والاسجار بالاستعاضة ولو شهد بالملك والبيع مستندا الى الاستعاضة سمح منه
في الملك خافه دون السبب ككفى في الشهادة بالملك الاستعاضة محي دونه من مشاهد النقر
وبالعكس ولو شاهد ان ما تصرف في الملك بالبناء والهدم من غير معارف حازله ان شهد بالملك
مستندا الى النقر ومطلقا وكذا لو شاهد الدار في ملك حازله ان شهد باليد قطعاً والاثبات
هو ان الشهادة له بالملك ايضا لان اليد قاضية بذلك وقيل ليس له ذلك والام سمح دعوى الدار
التي في يده هذا ان كما لا سمح مكدر هذا ان ليس يحيد ان داله اليد طافرة وكجز العرف عن
الطاهر ولا سمح قوله الدار التي في تصرف هذا الى مع الحكم الملكية يح لو كان لو اعيد والاخر
سماع مستفيض تحت اليد لان السماع محمل اضافة الى محط ان يطلق المحتمل
الملك وغنى ملازال الدار المعلومة بالمحتمل ط تعني بالنقر العا في الملكية تصرف الملاك
كالنبا والهدم والبيع والوقف اما محنة الاجارة وانكرت ومنه احيال اذ قد يصدر

من المساجد من طولها مع ان اللزب السهاد بالملكه والاعيان بحور السهاد به مع الحن
الماط وشهاد العرائن كالصبر على الضيق والخوف من الخلو وسبل شهاد الاعني مسدا الى
الاستغاضه مما سببت منه الاستغاضه حتى لو شهد عدلان ان فلانا مات وخلف من الورثه فلانا
وملأنا لا يعلم له وارثا غيرنا ملبت شهادتهما ولو لم يسميانه اذ ارث له سواهما لعدم الاطلاع عليه
مكتوب الطاهر مع اعتقاده بالاصل هذا ان كان من اهل الخبر الماطنه وان لم يكن من اهل الخبر
الماطنه تحت الحكم عن وارث اخر فان لم يظهر سلم الزكاه اليها بعد الاستظهار الضم ولو االا
يعلم له وارثا بهذه الملك او ارض كذا لم يقبل مع اجمال القول بالاحوز ان شهد الاعني المذك
وان وجد خطه مكتوبا وعلم عدم التزوير عليه وان كان خطه محفوظا عنده وسوالا من
من العودول السهاد لو لم يتم حلها ما لبعض علما ما حيث هو زامام السهاد بما وجد خطه
مكتوبا اذ العام غرض السهاد الفصل الرابع في تعيين الحقوق ومنه في ساحت الاول
الحقوق ثمان احد منها حق الله والاخر حق الادمي اسحق الله في الزنا والبيت الاربع
رجال او ثلثه رجال وامرأت او رجلين وربع نيا لكن الاخير يجب به الجلد الاربع ويجب بالاولين
الحذان معا وان شهد رجل ربت نيا او اكثر لم يقبل ويجب جلد العاقد عليهم وكذا لو شهد
مادون الاربعه مع فرد من غنى الف او شهد الفأ فانه لا يثبت ويجب حد القذف على الشهود
ومنه اللواط والسحر والامانة كل منهما اربعة رجال بخلاف ملسه مادون الاربع حد القذف
والا يقبل منه شهاده النساء وان كثرن وانصحن ان الرجال مطلعا بحلف الزنا واما امان الهام فالأربع
شبوته شاهد من رجلين ولا يثبت شهاده الف مع فرد والاصح واما ان حقوق الله
خاضه كالسرقه وشرب الخمر والزده فلا يثبت الا شاهدان ولا يثبت شاهد وامرأت ولا شاهد
ومن ولا شهاده النساء وان كثرن وفي الحان الاقرار بالزنا غير من الاوارات الحقوق في قبول الشاهد
منه او الاصل في استراط الاربعه في حلاف والاقر بالاذل وعلى القول بالاقتبال في شهاده رجل وامرأت
ت حقوق الادمي ثلثه مسنها ما لا يثبت الا شاهدان وهو الطلاق واللعن والوكاله والوصية
اليه والنب ورؤية الاهل والروح والجنابة الموجهة للنفود والعتق والكاح والعصام والبيع
والزلاء والعدو والجرح والتدخل والعفو عن العصام والمجمله كل ما لا يكون مالا والمقصود منه
المال ويطلع عليه الرجال ويمكن القول بثبوت الكاح والعتق والعصام شاهدان وشاهد
وامرأت ومسرها ما يثبت شاهدان وشاهد وامرأت وشاهد ويم وهو الذنون والاعوال

لعمري
الله

كالتميز والقرائن والعصب وحقوق الاعوال كالاجل والخيار والشعير والاحارة وقيل الحط
وكذا خرج الاوجب المال كالمأموه والخائف وكل عذر لاوجب العصام كقتل السيد الجدد والمسلم
الكافي والاب ديان وكل عقود المعاديات كالبيع والسم والصالح والجاره والمساواة والرهن و
الوصية له وكذا مخرج العقود ومقتضى حزم الكتاب الا انهم اخرجوا لثبوت العتق عليه فان ارجوا الحق
شاهدا وامرأت قتل والاعمال ولو شهد على السرق رجل وامرأت بعت المال دون العتق ولو شهد
رجل وامرأتان بالكاح فان بطل منه شهاده الواحد والمرأت بلا بحث ولا يثبت للمردون الكاح
ون الوقف اكمال والاقر بثبوته شاهدان وشاهد وامرأت وشاهد ويم مسنها
ما يثبت بالرجال والنساء مفردات ومصححات وهو الولاده والارستمال والعتق والنساء الباطنه
والاقر بقبول شهاده النساء مفردات في الزنا وان كان الاكثر قد منع من قبولها لم يقبل
شهاده امرأت مع رجل في الذنون والاعوال وشهاده امرأت مع المرد لا يقبل منه شهاده النساء
وان كثرن الا مع رجل وامرأت ويقبل شهاده المرأة الواحدة في ربح ميراث المستهل وفي ربح الوصية
وشهاده امرأت في المصنف وثلث في ثلثه ارباع وارباع في الجمع ولا يثبت في الواحد الى الميراث ثبوت
الربح والا في الميراث ثبوت المصنف ولو طلب الميراث في الجمع ولعام امرأت حازله ان يحلف بما خذ
الجمع وان لم يحلف منه المصنف وكل موضع يقبل منه شهاده النساء لا يثبت بالارباع وقال
المفتدي يقبل شهاده امرأت مسلمة مسطورة بين فيما اراه الرجال كالعذر وعيوب النساء
والعاصي للمصنف والولادة والاستمال والزنا وان لم يوجد على ذلك الا شهاده امرأت
واحد ما مونه فكل شهادته وسرط منهن ما سترط من الرجال من العداة وغيرها ما يثبت
ولو شهد اربعة بالزنا قبل شهاده اربع نيا بالكافه درى عنها الحد في الشهود فوالان
اقربها القوط كالت شهاده شرط في شي فلو تعاقد اعدا والشاهد منه محسوسا
كان نكاحا او غير الا ان الطلاق ملائق الا مع شهاده عدلين وحيث السهاد في الكاح والحقه
والبيع الا الاقر وصوب التحمل للسهاد علمت له اهلية الشهاده وقيل الحب والاذل
مردى والحب عمل العمان قطعا بل على الكفايه وان قام به غيره سقط عنه شرط ان يكون ذكر
الغرض يقوم به الحجة وان لم يتم به غيره يثبت عليه واما اذا فانه كالتحمل في وجوبه على الكفايه
اجامعا وان قام به غيره سقط عنه والا غير عليه الا اذا كان يكون الشهاده مقصودا به فدرجه
خدا غير مستحق ولا يجب عليه الا اذا كان لم يكن عن ومن علم شامث الاشيا ولم يكن قد شهد عليه

ثم دعي الى ان شهد ما لو اوجب عليه الادا على كفايته ولو عدم الشهود الا ان كان يعرف علمها وجوب
التحمل ووجوب الادا الا ان يكون الشهاده مضطربا عن غير محقق ولا يجب علمها التحمل ولو لمحال
اسفل الضرر مما خاف من الادا سقط الادا عنها وقد روي انه يمكن للمحلف ان يشهد لمحالفه في
الاعتقاد للمال من الامام في عارضة شهادته يكون قد اذل فيه الفصل الخامس من الواجب
وفيه كونهما اذا حكم الحاكم لم يهر في الشهود ما يمنع العبول فان كان محمدا بعد الحكم لم يدرج
وان كان سابقا على امام الشهاده وحفي على الحاكم نقض الحكم لو شهد او لم يعلم بما قبل
الحكم حكم شهادتهما وكذا لو شهدا ولم يذكرا بما قبل التزكيه وكما بعد المرت وصلح ولو شهدا
بم تقابل الحكم حكم شهادتهما ان المحتر العدا له عند الامام وكذا لو كفرا ولو كان جماعه
كحد الزنا لم يحكم لبنانه على المحلف والا فب زحف القذف والعصا الحكم لعزل حكم الادا في به
اما البرقة يحكم بالمال ون القطع ولو حدث ذلك بعد الحكم لم يسقط لو كان حد الله وحكم
ويجوز الفسق فتل الاستعالم ستوف وان كان مالا استوف ولو شهدا ثم خافا عما سترتا
فيه البص حكم شهادتهما كما لو لم يمسوا كان المشهود به حد الدرع ولو شهدا لمن رانه مات
قبل الحكم فاسفل الشهود به المما لم يحكم شهادتهما ولو حكم الحاكم بشهاده الاهدن فقامت
بنيه بالجرح مطلقا لم يسقط الحكم الا ان كان بجحد الفسق بعد الحكم ولو شهدا به موقتا وكان سافرا
فكذلك وان كان معذما على الشهاده بعض ولو كان بعد الشهاده وقبل الحكم لم يسقط بل يحكم بالشهاده
الا في حد الله لو اذ انقض الحكم فان كان مالا او حراما او قود والذين في بيت المال ولو كان المباشر
العصا هو الولي والوجه انه لا يضر ان كان قد اضرع حكم الحاكم واذنه ولو اضرع بعد الحكم قبل
الاذن ضمن الدين ولو كان المشهود به مالا فانه يستعاد ان كانا العينة وان كانت ماله
فعل المشهود له انه في القبض كحلاف العصا ولو كان معيرا مال السحب بغير الامام وصرح
به على المحكوم عليه مع ساره وفيه نظر الاستقرار العمان على المحكوم سلف المال في كونه لو ثبت
انهم شهدوا بالزور بعض الحكم واستعيد المال فان عذر عزم الشهود ولو كان مالا است
العصا على الشهود وكان حكمهم حكم الشهود اذ ارجعوا عن الشهاده واعترفوا بالهجر في الذنب
ولو اضرع الولي العصا واعترف بالزور سقط العمان عن الشهود وكان العصا على الولي
الحق ان كان الادمن معين كالمال والكيان والعقود والعقوبات كالعصا وحذ القذف لم يسمع
الشهاده منه الا بعد الدعي لان الشهاده حق لادمن ولا استوفى الا بعد المطالبه واذنه

وان كان حلالا لا يرضى عن محض كالتوقف على العقار والمال والمال الميسر او الوصية شيء من
ذلك وكان حلالا لحد الزنا والزكوة والفقارة لم يصدق الشهاده بل تعدم الدعي في ذلك
كله ولو شهد ايمان بعقوبه اذ ابتدأ ببيت ذلك سوا صدمها المشهود بعقوبه او لم يصدقها
لو كان عند ذلك احد شهاده الادمن فان كان صاحبها عالما بما لم يجب على الشاهد ادائها الا
بعد ان سألها صاحبها وان لم يكن عالما بها فان علم ان حقه ثبت بدون شهادته لم يجب عليه اعلمه و
ان لم يثبت حقه الا شهادته وجب على الشاهد ان يعرف صاحب الشهاده ليسشهد عند
الحاكم يحجب لفظ الشهاده في الادا يقول شهد بكذا ولو قال اعرف او اعلم او اسقن او اخرج
علم او اعق لم يسمع ط لو شهدت اذنه بالوصية بالمال بغير البيع على ما تعدم ولو شهدت بالوالة
لم يقتل ولو شهد ايمان بالوصية بالمال بغير البيع على ما تعدم ولو شهدت بواحدة من الحايه
المراة او الرات نظر وكذا البحث في ميراث المستهل ويقتل شهادته النسا في ولاة الردحات المطلقات
في بيت الاعيار سهاده عدل ولا يصدق الالب ما سترتا في قبول الشهاده ثم ائتمها
لدعي المدعي فاذا ادعى المدعي مع الحاكم دعواه ثم استشهد الاهدن فان ائتمها في الشهاده
ودانقته شهادتهما دعواه سمعها وحكم بها وان خالف الشهاده الدعي او اختلف الشاهدان
طرحها لو شهد ايمان من الاربعة في الزنا انه ذني في هذا البيت او في وقت العذاه
او على همة محضه وشهد اقرار بالزنا على غير تلك الهمة او في غير ذلك الوقت او غير ذلك
المكان سقطت الشهاده وصدر الجمع للفرقة وكذا كل شهاده على محل سئل ان شهد ايمان انه
ذني ماله او اقرار انه ذني ما فوي ولو شهد ايمان انه ذني ما في رايه بيت واقرار انه ذني ما
في رايه منه افرق حد والجمع للفرقة وسقطت الشهاده سواء عاربت الراوي او ابتاعها
لو سترتا في قبول الشهاده تواردا كاهدين على المعنى الواحد فان ائتمها معهما حكم شهادتهما وان
اختلفا لم يسمع ان يقول لهما انه عصب وشهد للفرقة استرع قرا طلم اما الواحدا معني فانه
لا يثبت شهادتهما بل ان شهدا معهما بالبيع وشهدا للفرقة او بالبيع فاعلموا ان محلفان فان
خلف مع احدهما ثبت ما حلف عليه والا فلا بد اذا كانت الشهاده على محل واحد ان ائتمها في
زمنه او مكانه او صفه بل على عاير العمل لم يثبت شهادتهما بل ان شهدا معهما انه عصب دسارا
يوم السبت وشهد الاخر انه عصب دسارا يوم الجمع او شهدا معهما انه عصب دسارا في الدار
وشهد الاخر انه عصب في السوق او شهدا معهما انه عصب دسارا في دارهم او شهدا معهما انه عصب

ان شهدوا على صدق شهود الاصل الفصل السابع في الرصود وقت كرمها الاول اذ رجع
الشهود دار بعضهم قتل الحكم لم يحكم سوا شهدوا بعد او مال او حق ولو رجعوا بعد الحكم ولا يستفاد
المحكوم به لم يصف الحكم وفي الشهود ولو رجعوا بعد الحكم وقتل الاستفاد ان كان قد رجعوا
سوا كان له اولاد من لان رصودهم شهيد فيدر الخد لها وان كان مالا عينا او دينيا لم يصف سوا
العين لان الشهود له اولاد سوا كانت العين باقية او لا وعزم الشهود ما شهدوا به وقال الشيخ في النهاية
اذا كان الشئ ما عاينه ردة على صاحب ولم يزم الشاهدان وليس جازم لو شهدا رجا ان ارجعوا
خذ وان كان ما عايناهما الا قرب وجوب الخد لغزيرة ايضا ولم يصفوا بالرجوع بل انما الحكم توقف على عايناهما
وما لو انقضت فالازب حوز الرضا وهل يجب عاينه الشهاده الا قرب الرجوع كذا كوشهدا انما يقتل او جرح
فان شق الحكم بعد التخليل ثم رجعا ما لا لا يقر بالانقض منها وان مالا اخطا كان عليها اليه وان مال
احد ما جحد وقال لا اخطات انقض من العامه واحده نصف الذية من المحطى واذا اعترفا بالانقض
على قتلها ورده العاقل عن دية حاجبه وله قتل النصف ورده الاثر مدرجاته ولو رجع في المصادره كان
مواثبا شرعا اعترفت بالانقض رجع عليه المصاف فان رجع الشاهدان ايضا مهمل الشاهدان كما في كذا وكذا
الا قرب الاول لان ابا شر اول من الرجوع المراك فالازب انه كاشركم لكن لا يجب فيه القتل
بل الذية على اكمال ولو قال الشاهد جحدت ولكن ما علمت انه عمل بقول فالاقرب المصاف وكذا لو رجع
عمل المصاف دون الصحيح فانه يجب القصاص اذ لو مال احد شهودا انما جحدت فان صدق الباقي
كان القتل على الصحيح ورده ماضل عن دية المرحوم وان شاق قتل واحد ورده الباقي قد رجعا عنهم على المقتول وان
شاق قتل اكثر من واحد رجع ان رده ماضل عن دية المرحوم وان شاق قتل واحد ورده الباقي قد رجعا عنهم على
المقتول وما صاحبه وكل الباقي من الشهود وما عجز جحد رجع عليه المقتول ولو رجع الباقي من
نقد المرحوم من رجع في حق نفسه خاف فان اصاب المقتول قتلته ورده في المقتول اليه دية اربع الذية وان اخطا
اخذ الذية منه كان عليه الرجوع وكذا لو اخطا في النهاية وان مال جحدت قبل ورده في المقتول اليه دية
اربع الذية فان كان رجع امانا وقال ادرهنا انما نصف الذية وان مالا عايناهما كان القتل على المقتول
ورثتها دية كما عليه بيوميه ومردى الى اهدانا الا اخطا على ورثتها نصف الذية وان اصاب المقتول
قتل واحد قبل ورده في الرزخ الباقي من الشهود على ورثتها المقتول الباقي منه اربع دية واخذت
ما عليها من اولاد كذا كوشهدا اخطا اربعة ثم رجعا ادرهنا قتل الحكم طالت شهادتهما وقتل الرقيب
وان رجعا بعد الحكم فان كان ذلك قبل التخليل مناصف المهر المسمى بالرجوع وان كان بعد التخليل مناصف

يا

سبا مال ابن ادرهنا لان الاصل ردة الذمة وليس رجع المصنف عن ملكه ان رجع له فتمه كما لو اخطا عليه ما
لا فتمه له لم يكن مما ضار اما قبل التخليل فتمه نصف المهر يجب ان يجره له الا انها عروا اياه والاعا
شهادتهما وان السج عن انهما لو شهدا بالطلاق على رجل ما جحدت وترجع ثم دخل بها ثم رجعا جحد
عليهما الخد ومنها المهر للرجوع الثاني ورجع المهر الى الاول جحد الاستبراء جحد من الثاني ومعهود السج
ع بوجوب الخد انما هو التور لشهادتهما بالانقض واما الرجوع الى الاول فليس بجحد واما الزامهما
المهر للثاني فوجوبه على بعض الحكم وليس بجحد وتوقف في المبسوط عدم النصف مع الدخول لان الاصل ردة
الذية وعرضت المسمى ان كان قبله ثم مال ومنهم من مال ان كان انهر مقتبوا لهما كمال المهر وان لم يكن
مقتبوا لهما نصف لانه اذا كان مقتبوا لاسترد منه شيا لا عتراه لهما به ليعايناهما عليه ما
جحدت لهما رجع المجمع عليهما وليس كذلك اذا كان قبل نصف لانه لا يلزم الا اخطا فتمه فلهذا
رجع بالنصف عليهما مال وهذا قوي وعندي في هذه المسائل اكمال ما من كون الرجوع اما بسبب
الاعايناهما قبله شهادتهما ووجوب نصف المهر قتل الدخول ادر المهر جحد لم يصف من الرجوع لان
واجب عليه سوا اطلق او لم يطلق للمحاصل ان سجدت لهما بالطلاق قبل الدخول لم يصف المهر لانه
واجب عليه الاعتد وبعد الدخول لم يصف المهر لاستقراره في دية بالدخول ولما اخطا سجدت
عليه فتمه عليهما امانا وانما في غير امان لم يجب المهر مع الدخول لانهما اخطا على نصفه
قبل الدخول لانهما لم يصف البضع ولهذا لما يجب عليه نصف المهر ويكمل ما ذكرناه او امر يجب
نصف المسمى ان كان قبل الدخول لانهما انما لم يزوج شهادتهما وتزوجا عليه وكان يعرف البقوة
بالرزة والصنف من مملها وعدم النصف ان كان جحد الدخول لان المهر مقترب على الدخول فلم يورث عليه شيا
والنصف عن مقتوم ما بها لو اردت اولا سلمت وسلمت نفسها او منحت كاحها قتل الدخول رضاع
من مسمى به كاحها لم يزم شيا وهذا هو الاقوى عندي وكذا كوشهدا على اربع سكاك يحكم به الحاكم
ع رجعا فان طلقها الرجوع قبل دخوله بالمخراما شيا لانها لم يزوجا عليها شيا وان دخل بها وكان المسمى بعد مهر
المثل ادرهنا منه ورثتها مالا شى عليها لانها ادرت عرف ما تزوا عليها وان كان دون تعليمها ما
بهما وان لم يصل لهما تعليمهما فان مهر سبيلها لانه عرف ما تزوا عليها ان لو شهدا بعق عبد ادرت
يحكم به الحاكم ع رجعا فتمه النصف سوا عايناهما الا اخطا لانهما اخطا رجا قتلها كذا كوشهدا كذا كوشهدا
مان عجز ورده في الرزخ مالا شى عليها ويكمل ان مال عليها فان ارجع منه الجليل له ان سجدت ولما اذى و
مست مالا رجع الرجوع صحيح النصف لان ما ذكرناه من كسب الذي ملكه السيد ولو طلب خواتمها قبل انكسب

نصفه

لعمري
ان الله

والعدل اقرب ولو حكم الحاكم بشهادة ساهدي الفروع علمهما ولم يرجع شاهد الاصل لكن كذا
شاهد الفروع في الشهادة علمها او ما لا يشهد بذلك لم يصف الحكم ولم يعلق الحكم باحد علات
ما لو رجع شاهد الاصل بان لا تشهدنا علطا او بعدنا التزوير كذا لو حكم الحاكم بشهادة رجلين
من حج الا شاهد احدهما ايمان الصف عليه لانه احدى حجتين المذبح والحب المحج لان المن قول الحكم وليس
حجه على حصة وانما هي شرط في حجت محكي مطالب الحاكم بالحكم والان كونهما حجه انما حصل بشهادة
ولهذا لم يجرى بقدرها على الشهادة كذا لو شهد اشترى انفس الحكم من رجوع المعرفان عروما شهد
به الساهد ان لان الحكم بهما وهل يجرى ان يجرى شاهد الاصل لو رجعا في بعض الحجج او يجرى الساهد الواحد
فصحة الصف منه نظر اما لو اكر المعرفان التعريف عند الساهد من ملاحض ان لو شهدا ان ذكرا
اسان حكم الحاكم ثم رجع اشركا ان فمنا ما حكم به الحاكم وهل يجب الجمع او الصف احوال سبق في المعرف
ولو رجع احدهما ضمن بقدر نصيبه ويحكم بعدم الرجوع اذ امكن التفضل بعد الرجوع بغرض ما كذا ان
التعريف يحج اذا رجعا عن الشهادة بعد الحكم وقالوا بعد ما وجب عليهم النصاب في القتل والحج وال
يعزى او لو كانت الشهادة بالعزيز او غيرهما وتضمن عدم العزير ان رجوعهم ثوبه ولو قالوا اخطانا
لم يعزروا وغيرهما سطر لو اكر الساهد ان الشهادة عند الحاكم المعزول لم يؤمرا شادا ولو اكر الشهادة عند
المعزوب عنها لانه كان رجوع ولو رجعا استنوا في الحائض والزوج الحاكم المعزول ان الاصل صحيح حكم ولو رجع
الحاكم عن حكمه بعد الاستيفاء من العمان سوا اعترف بالعد في الحكم بالباطل او اخطا وسوا كان معزول
او لم يكن اما لو ثبت خطأ من الحكم بالنصاب او القتل فان العمان على من المال كذا حكم الحاكم مع الشهادة
فان كانت محقة عند الحكم اخطا وخطا واللا عند ظاهر والاستحج المشهود به ما حكم به الحاكم مع علمه
بالغلط وساح له مع العلم بصحة الشهادة او الحكم علىها كما اذا حكم بشهادة ائمة في قطع او قتل او ائمة
ذلك لم يطر كغيرهما او سقمها لم يجب على الساهد من حمان علات الرجوع عن الشهادة فان الرجوع
معترف بكذبه وبغير الحكم بحكمه شهادة من لا يجوز شهادته والنصاب لانه يخطئ ويجب الدية ومحلها
بمنه مال لانه ما على السان وكلمهم وخطا الوكيل في حق موكله عليه والحب على عاقلة الامام سوا اتول
الحاكم ذلك سيف او امر من غيره وان كان اتول لانه سلطة والول يدعي انه حق كذا لو شهد اربع
ماز ما من كاتم اسان من حج المشهود عليه ثم بان ان الشهود في حق او كره فلا ضمان على الشهود لعدم
المقبول كذا علم ومن ضمن المزكمان او الحاكم منه تردد من كون شهادته المترك شرطا لاسباب
ومن كونهما شهدا بالزور وشهادة اخذت الامل ولو ثبتت بين المزيكين فالعمان على من يمال

شبه

ان السوط من الحكم المانور ط الحاكم في البحث من عدالة الشاهد من اذ عن عدالة من كسر ما ضمان على من مال
ولو جحد الحاكم انما ما شهد به فهو من ان مقسم او كذا من فاعل الامام العمان من من المال المحصل من
اثر الضرب ولو طرقت الساهد من سماع على الشهادة بالمال عد الحكم مع الحاكم ولم يؤم الساهد ان
الحكم لو اذ في المبرود عليه من الساهد من سمعت دعواه قتل الحكم عليه وبعده ولو قال ما سجد بالقبض
سمعت منه سوا كان الحاكم عليه هو المذبح في صفته بالصف او غيره فان الحاكم اذا شهد عليه اسان
يسبق شاهد في الحجت عند غيره بقف حكم ذلك الغير ولو قامت البينة ان الحاكم لا يفرح حكم شهادة
عبد من فان كان الذي شهدا هما بحقد الحكم بشهادة العبد لم يصف حكم لانه حكم ما شهدا به من له
اخذت به وان كان من لا يصدق ذلك بعضه لان الحاكم به بحقد بطلانه كذا شهادة الزور والكبار
الغظام روى عن النبي صلى الله عليه واله ان عدل شهادته الزور الشوك بالله ثلث مرات ثم قرا ما احتسبوا
الدحيين من الزور وان واحسبوا قول الزور وعنه صلى الله عليه واله ان السك ما كبر الكبار لم يمال بارسل
الله مال الا شراك بالله وعقوق الوالدين وكان متكيا فجلس فقال الا وتول الزور وشهادة الزور
فازال كذا رما حتى ملأ لنته سكت ومال على السعفي كلام شاهد الزور بين يدى الحاكم حتى يثبوا
مقتله من النار وكذا كذا كذا الشهادة وعن النافق علم ما من رجل شهد شهادة زور على رجل لم يقطع
ماله الا كتبه الله له كانه كذا حال النار وحب نقر بر شاهد الزور عاراه الامام رادعاه ولغيره
في مستقبل الوقت واسفاره من مسلمة لعرف حاله كان على علم اذا اشد شاهد زور فان كان
غير ما يجب به الى حية وان كان سوتا بحث به الى سوتة ثم يطبقه ثم يجب ايا ما لم يخل بسبيله ومن
النفاق علمه فالشهود الزور محذون جدا لانه وقت ذلك الى الامام بطاف علم حتى يوفوا او يعودوا
مال ثلثت فان باطل واصححو القتل شهادتهم بعد فقال اذا باوا باب الله عليهم وثبتت شهادتهم بعد
اما لو معارضة السمان او طرقت الساهد او غلط في شهادته فلا توبة به ان العاسق قد يضرب
والعارض العلم به كذب احدى السمس حينها والغلط قد يوجب للصادق العدل كذا اذا علم الياقة
شهد بالزور طر سلطان الحكم ووجب مصفه وان كان ما نازد الى صاحبه وان كان الامام فاعل الشاهد
ضانه ولو ثبت ذلك ما نازدا على انفسها من غير موافقة الحاكم كان ذلك رجوعا منهما عن الشهادة وقد
تقدم حكم كذا اذا ابى شاهد الزور ومضت منه بغير منها التوبة والذم وطهر صدقة منها عدالة
سكتت شهادته بعد ذلك كذا اذا اغتر العدل شهادته بحضرة الحاكم فزاد فيها او بقف قتل الحكم شهادته
الاول لصحة ما يبول انها شهادة فعدله عن مقسم لم يرجع عنها مع الحكم بها والتوبة ان كره واقصم

م

والجنان حكم النسيان الشهادة **ب** شرط في الشهود وانما في الشهادة بالعلم لا بالزاد والفرج في
الفرج كالميل في الميل ولو شهد بعض الحائنه بعض الاية والجمع للزاد وكذا لو شهد الزاد لم يحسنوا
الاملاح حدة والفرج ولا احد على الشهود عليه نعم لو لم تشهدوا الزاد لم تشهدوا بالمضاجع او المعانف او
الاصابه دون الفرج سمحت شهادتهم ووجب على المشهود عليه العزير **ك** شرط في شهادتهم ان يقولوا
وطهاس من عن عقد ولا شبهه عقد ولا ملك وكفى ان يقولوا **ا**علم سبب الحمل ولا شرط في شهادتهم
العلم بالنسبة **ك** شرط في اقرار الشهود في الفعل الواحد والريان الواحد والمكان الواحد ولو شهد بعض
لوطن مثلا او في صحوة النهار او في زاده معينه وشهد الباقيون بحالات ذلك لم يثبت وقته والجمع للفرج
ولو شهد اثنان بانه اكرهها والفران بالمطاردعه سقط الحد عنها وهل يثبت على الران وجهان احدهما
اليقوط لعدم كمال البينة على فعل واحد فان فعل المطاوعة غير فعل المكروه فمما يعلان ولم يحل على كل واحد
اربعه والثاني وجوب الحد لان اربعة على زناه والاحلاف اساهو في فعلها لا فعله ولو شهد اثنان بالزنا
في راونه يثبت وشهد اثنان بالزنا في راونيه لفرجه لم يثبت الزنا على ما علمه سراسا عدت الزاوسان او عازتا
وكذا الواحدا في الران للمعارب او المساعدة ولو شهد اثنان انه ذن بهان فبعض نصف واقران في الزنا
او اثنان انه ذن في نوب كان واقران في ثوب خرقه من كمال الشهادة اشكال **هـ** شرط في اقامتهم للشهادة بغيره
او اقامتهم لاداء ما ملوا شهد بعض قتل محبي النافق حدة والنفق ولم يسطر عام الشهادة لانه الاحير
في حدة نعم يجب للحاكم توقيف الشهود في اقامتهم بعد الجهاج وليس داهيا ولا شرط في اقامتهم حال مجيهم
ملوحا وامسفرن واحدا بعد واحد وجميعا في مجلس واحد ثم اقاموا الشهادة ببت الزنا ولا تقيح
عادم الزنا في الشهادة فلو شهدوا زانقدم وحب الحد وكذا الاقرار بالقدم بوجوب الحد ولا تقطع الحد
اذا شهدوا الزنا فصدفهم المشهود عليه ولو اقر من اودون الارح لم يمنع ذلك من اقامة البينة والعمل بها
ولو تمت البينة عليه واقر على نفيه اقرارا امام رجع عن اقراره لم سقط عنه الحد برجوعه وكذا الاقرار
الشهادة سلك به ولو شهد شاهدان واعترف هو من تيب لم يكمل البينة ولم يجب الحد **و** لو تابت
قتل بام البينة سقط عنه الحد ولو تاب بعد قيامها لم سقط جلد كان او جحا ولو تاب بعد الاقرار
بغير الامام في اقامه الحد عليه وعدها رجحا كان او جلد ولو اقر ما وجب الدم لم يكر سقط الدم ولو
بكر حد العزير به غير الدم لم سقط بالانكار **ح** لو شهد اربعة مع عابوا اذ ماتوا حكم الحاكم وامام الحد و
بحوز الشهادة بالحد من غير منع **د** يجب لمن شهد انما عدم الاقامة واذا لم يكمل شهود الزنا وجب عليه الحد
وكذا لو كملوا اربعة عن رضيت كالعنان والفساق ولو رجع واحد منهم عن الشهادة حذافه و **هـ**

سام

عبد على البينة ولو رجعوا اجمع حذافه **ط** لو شهد اربعة الزنا مبلا فاذعت الكاره وشهد لها اربعة بنوه
بها سقط عنها الحد وفي حدة الشهود قولان الا قرب السقوط لكل البعات مع افعال اصدق الامكان بنود الكاره
بعد الوطى مكان ذلك شبهه ولو شهدت انا رتقا او بنت ان الرجل محسوب فالاقرب ثبوت الحد عليهم
للعلم كنعيم ولو شهد اربعة رجلان بامانه وشهد اربعة اخرين على الشهود انهم للذين زنا بها فالاقرب
سوت الحد على الاذن للزنا والنفق **ك** لو شهدوا الزنا بغير اقرار لم يقبل اقل من اربعة ولا يكتفى منه اثنان
امام السوطي في الفرج **ك** لو شهدوا الشهود يشبهه ما وجب العزير فانه كفى منه شاهدان **ل** ما
يجب على الحاكم اقامه حد ودلالة **م** تعلى اما حقوق الناس منقبة اقامتها على المطالبه حدا كان او عزر
ويحكم حمله معها ايضا والسيد امامه الحد على عيبه وحاشية ولا ياب امام الحد على ولد ولزوجه امامه
الحد على زوجته يعلم **ن** لو جلب امرأة للزواج لها الاموال لم يقع عليها الحد والاصل من ذلك فان
سبيلت واذعت **ا** كره او الوطى الشبهة او لم يحضر بانه زنا ملاقة ولو اسباها او لم يعمل شي فزنا
بها او استاجرها لزين بها وتعلل او ربا بامر ثم تزوجها وجب عليها الحد ولو وطئ امرأه لعلمها الصا
وجب عليه الحد **القسيم الثاني الاول** وقمة **س** بما الاذك اما سبب الزنا بالامر اربعة مرات **س**
بلوا اقرارا منها لم يجب الحد ووجب العزير وسترط في الاقرار بلوح المقدر رشده واحتساره وحرمة
ولو كان يعتوره الحنون فاقرب حال افاقته انه ذن وهو منقذ او اقامت عليه منه مذك حذافه ان حال
افاقته ولم يصفه الى حال افاقته او قامت عليه البينة الزنا ولم يصفه الى حال افاقته فلا حد **الاحتمال**
وجوده حال جنونه **ت** التام كالمجنون ملوزا بانه او استدخلت امرأه ذكرا لم يحد عليه ولو
اقرارا بغيره لم ينفذ اليه ولو اقر حال يقضته بانه اذانه الى بومه سقط عنه الحد واما الكران
مان اقرارا سكره لم ينفذ اليه ولو ذن وهو سكران لم يجب الحد **ث** شرط في المقر ان يكون حذافه
الفعل عنه فلو اقر المحبوب بالزنا ملاقة وكذا الوفاة به البينة للعلم كذا بالانكسار او العنين
لو اقرارا فانهما حدان وكذا الشح الكسر لا مكانه في طرفه وان بعد **د** لو اكر على الاقرار باللمس
والاحد اجمعا والآخر شرط بلوا اقرار العبد الزنا لم يقتل منه مع لو صدق مولاه وحب الحد وحب
المدبر وام الولد ومن عتق اكثر حكم الفل البت الزنا ما اقرارهم وبت عليهم اجمع بالبينة **هـ** قال
الشيخ **ي** في الخلاف والمسوط سترط تعدد المحاسن فلو اقر اربعان مجلس واحد لم يقتل وعندى منه
نقل والاقر البتة وسنوى الزجل والماله في كل ما عذر من الاقرار وعدده وكذا الخنثى وانكر
والبيب **و** حشيتا حجة الاقرار ذكر حقيقته الفعل لرد الشبهة فان النسي لم قال لما عذر لعلمك

قبلت او غيرت او قطعت قال لا قال افنكها لا انكفى قال نعم قال حتى عاب ذاك مسك في ذاك منها مال نعم
قال كما يغيب المردود في المحل والدرشان البير قال نعم قال هل تدري مال الزنا مال نعم انت منها حراما
ما انى الزنا من اوله حلالا بعد ذلك ام برجمه والاخرس ان فمت اسارته ماتت معام المطق
وان لم يكن نعم اشارته لم تصور منه اقرار ولو ماتت عليه البينة بالزنا قد لو اقر انه زنا امرأة اربع
مرات وكذا به عليه الحجة وبها ولو اقر انه وطئ امرأة واحدة فبذلك المرأة الزوجه فان لم بعد
المرأة الاولى فلا حد عليه لعدم اقراره بالزنا ولا مهرها الا بالله عنه وان اعترف بوطئه لها او تزنا به
زنا بها مطاوعة فلا مهر عليه ايضا ولا حد على احد مما الا لان بقول اربع مرات وان اذغت الاكرام او استب
عليها فعليه المهر لا غير لانه سببه ولا حد على احد مما ولو مال ريب فعلا لم يثبت الزنا في طرف حتى بعد
اربعة اهل ثبت العقد للمهر فيه اشكال حتى لو اقر بحد ولم يثبت لم يطالب بالسنة وضريح حتى يمت
عن نصف ميل ولا يحاوي المايه ولا يفيض عن مائة وهو جدي في طرف الكثرة لا البقلة وفي الفصل الثاني
في ازار واحد والمعاينة العزير طاعت الحكم التعريف الزوج المأثر اذا لم يوافق في وقتها
فان النفي صلا اعرض عن ما عجز حين اقر عند مع جاهد من الناحية الاخر فاعرض عنه حتى تم اقراره
اربعاء قال لعنك قبل لعنك لست وقال الذي اقر بالبرقة عند ما اذ لك فعلت ذلك لمن علم حاله
ان يحثه على اقراره فعد روى ان النبي صلى الله عليه واله قال لقد كان قال لما عز باذر ال رسول الله صلى الله عليه واله
ان نزل منك قرآن الا يستترته بشوكه كان حيرا كذا في نقل شهادته الاربعه على الزنا والزنا
ولا يصغر في ذلك الا زيادة وكذا قبل شهادته الاربعه على اكثر من اثنتي عشرة حضور اليهود
عند امامه الحجة فان ما توال او عاوا الا في الزنا اقيم الحجة بحسب عمل الشهود الحضور موضع الزوج
بما يتم خلافا للشيخ ما لو شهد اربعة والزوج اعدم منه روايان اعدمهما موت الحد على الزوج
والعانة سقوط عنها وسقوط حد القذف في طرف الشهود ولزوج خاف اسقاط حد العان
وجمع الشيخ بينهما على الاول على ان لم سبق من الزوج مدف من حصول ايق الشرايط والعانة على
ما اذا سبق قذف الزوج او اختل بعض شرائط الشهادته وهو حينئذ اذا شهد اربعة
مردت شهادته بعضهم فان ردت ابر طاهرين طاهرين او كفوا المعنى عن احد حد الاربع
للقوة وان ردت ابر حتى كفي حتى لا يطلع عليه اكثر الناس حد المردود وشهادته خافه
الفصل الثالث في الحد وفيه كتب بحثا الاول كان الحد في اسلام النبي صلى الله عليه واله
وللبكر ان يؤتى عليه ويؤذى بالكلام حتى يتوب ثم يسخ برم النبي صلى الله عليه واله وجلد البكر وامام الحد

جته قتل ورم وجلد ورم وجلد معا وجره وغرب فالعمل بحسب علم من زني بذات مجرم
كالام والبنت وراقت وبنت الابن وبنت الاخ والعم والحال والزنا بالزنا منه والذم اذا زني
بمسلمة والزنا بالزنا مكرها لها سواء كان احد هو لا محصنا او غير محصن وسواء كان مسلما او كافرا وسواء كان
شابا او شيخا وحرا او كان او عبدا ولو اسلم الذي الزنا اسلمه بل ايضا وامام اسلم ما يحد بالزنا وجلد
على ما سبق وقال ابن ادرس ان هو لا كان محصنين جلد وامر حوا وان كانوا غير محصنين جلدوا
ثم ملوا بغر الزنا محصنين الادلة وفي الزنا به ضرب بالسيف وكذا المرأة الا انكسر من الذم خافه
عقب على الثاب والابا اذا كانا محصنين ولو كان احدهما محصنا دون الاخر رجم المحصن دون صاحبه
وقال ابن ادرس بحسب عليه الجلد او الام الذم وهو المشهور واحصاه السيد المرتضى والمفتي والحداد
الشيخ في التبيين والذوق قوله في انها به حد الجلد والرم معا يحسان على السج والسيح اذا كانا محصنين
اوجبا على الجلد او الام الذم والجلد ما به حله ولو كان احدهما محصنا احصى الحد من جلد الاخر
خاف وروى ان من يجب عليه الحد ان يجلد ما به ثم ترك حتى يبرأ جلد ثم رجم كذا ما يجب الذم
على المحصن شرط ان يرضى بالثقة عامله فلو زني البائع المحصن بالصبي غير النافذ او المحنونة
لم يجب الزنا سواء كان سببا او سحبا بل يجلد ما به اما المرأة المحصنة فاذا زني بها الصبي فان يجب عليها الجلد
خاف دون الذم ولو زني المحنون بها وجب عليها الحد اما في سوتة في طرفه المحنون فوالان اقر بها السقوط
ة الجلد خاف بحسب على الزنا من المحصن اذا لم يكن قد امك سوا كان شابا او شيخا وكذا المرأة وقيل
بحسب على الرجل الجلد والعزير وجر الشجر والمشهور الا ذلك والجلد والنوب والجر على البكر
المحر الذك من المحصن والمراد بالبكر هو الذي امك ولم يدخل فانه يجب عليه جلد ما به وعزير راسه
ويؤتى من مصه من غيره سنة ولا جرح على المرأة والنوب بل يجلد ما به العزير والملك للزوجه والنوب
ايضا بل يجلد حتى كذا اذا استمع الجلد والذم يدي الجلد من الزنا وفي تركه حتى راحله نوالا نشا
من نقد الا لاف واكمه الزجر وكذا حد من احتجوا بفوت احد مما الاخر فانه يحد الا ان يفوت
الاخر حتى يجلد الزاني حتى دام ما به وقال الشيخ به يجلد على الحال التي وجد عليها فانما اشد الضرب
وروى متوسطا والاذن اقوى لقوله ولا اناخذكم بما رافه وتوقف الجلد على حد وسق وجهه
وراسه وفروجه اما المرأة فانها تضرب حاليه قد رطبت عليها ثيابا ط يدفن المهرم الحقونه والرا
الصدرها ورم بالحجار الصغار لئلا يلف سريعا من ورانه وسق وجهه الى ان تموت ثم يدفن بعد
الطعن عليه ويوصى بمرجه بالاعتقال في لوف الرجل والمرأة من الحفر فان سب الرا بالسيه

المعصية
المرء لله

عليه الحدود العامة واحدة ما واحد له ملت بالحاربة متى حب عليها الحدود العامة واحدة ما واحد
أخذت لها مال أن الحاربة لب مثل العلم أن الحاربة إذا تزوجت ودخل بها ما واحد ما واحد ما واحد
السم ودفع إليها ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد ما واحد
لا يجوز امر في الشراء السبع والأخرج من السم حتى يطلع جريحه من سمه أو حتى لا يشا أو يبت ويل ذلك
وفي طريقة عبد العزيز العبدى وفيه ضعف وكوه رواء نريد الكنان عن الكاف علم **حاشية**
الزمن اعلم الكبار قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لن يعمل ابن آدم عملا أعظم عند الله عز وجل من رجل قتل سبا أو هدم
الكعبة التي جعلها الله قلة لعباده أو أفترغ ماله في الزنا أو يورث الفقر ويدع
الذي أداره الله وقال علم ما تحت الأرض إلى ربها كجنتها من ثلث من دم حرام فسك عليها أو عيان
من زنا أو النعم عليها قبل طلوع الشمس **فمن الصادق علم** عن ابنه علم قال قال يعقوب الله يوسف علم
ما في الأرض من الخير لو أني لما شئت **ومن الصادق علم** قال كان مما أوحى الله نوحا أن علم ما موسى
من زنا في به ولو في العقب من بعد ما موسى بن عمران عطف اهلك ما موسى بن عمران أن أدت أن
كبر حذر أهل مكة ما ياك وإن ما من عيان كما ندين بدان وصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة
الله يوم القيامة والاسطر العظم والركنهم دلم عذاب الله سحر زان ومكة حجاز ومكة مختار وسأل عبد الله من حدود
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذنب أعظم قال إن جعلت ذنبا وهو حلقك قال قلت أمي قال إن فعلت ذلك محضه أن
يطعم معك قال قلت أمي قال إن ترى تحليل جارك **المصدر الثاني** من حد الواو والحق والفسادة
ومنه أصول الأول في الواو أنه في ما حاشي الأول الواو من اعلم الكبار وهو عند المفسر
من الزنا أنه الله في هذه مواضع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله من عمل قوم لوط لعن الله من عمل قوم لوط
لعن الله من عمل قوم لوط وروى ابن ماجة قال يصب الألبان في القبة على شفر حنم حتى يفرج أن
من حساب الخلق في الجنة في النار معذبه بطقه طقة حتى يرقه إلى أسفلها والأخرج منها وحرمة الذبح
اعلم من حرمة الفرج لأن الله عز وجل اهلك الذبح ولم يهلك أحدكم الفرج **وقد الواو** وهو
وقد الذكوان سواء كان ما عاب أو عمن وهو سمان الأول **الاعاب** ويجب فيه العمل على العامل والمفعول
مع لموعها ورشد ما سواء ما فرت أو عمن ومسلم أو كافرت ومحصين أو غير محصين
أو بالفرق والمان بالسن في الاعاب كالمنجد أو بالسن ومنه قولان أحدهما صلواته مطلقا والثاني
احصاء السج وهو الذي إن كان محصيا وجعل ما به إن لم يكن والأول أن يكون في الاعاب العزم مع
الاحصان والجلد مع عدمه والمهور ما دماء **حاشية** الفرق في معنى الواو من الحزو والعبد واسم والناز
والنحو

والمحصن وغنى حلالا للشيخ من المحصن مع عدم الاعاب ولو لا الاعاب بالحي فادقته قبل البالغ وإذا
الحي وكذا الواو المحصن ولو لا الاعاب قبل الاعاب وجعل مع عدمه سواء كان العبد ملك أو غير ملك
ولو لا في العبد الكراهة يرى عنه الحد دون مولاة **حاشية** الواو المحصن عامل حد العامل ملاح **الاعاب** صلوات
مع عدمه وهل يثبت في طرف المحصن الأقرب من القول في سقوط الواو الذي يملك مثل مطلقا سواء
أوقت أو لم يوقت ولو لا العمل بحد العام من إمام الحد عليهم لموجب شرح الإسلام ومنه نعم إلى أهل
علمهم ليعملوا الحد عليهم ببعض شرعهم **حاشية** الاعاب القتل وتحرر الإمام في قتله ينضبه بالحيث
وتخفيف درجة والعافية من شاقق والعافية عليه ولو قتل غير النازح إقراره بحد ذلك بالنازح
ولا يكون رافع العمل من الواو غير الاعاب محذ من قتل الثالث ويصل في الرابع وهو أقرب ولزم
بحد لم يجب سوى الجلد ما به ولذا يكون منه كثيرا **حاشية** المحصن أن إقراره بحد محذ من ليس بها رجم
يعززان من ثلث سوطا إلى ثلثه وسوطا ما يكون منها ذلك ثلث وثلاث ويحلل النور حذا
في الثالث **حاشية** سب الواو سواء كان ما عاب أو بدون اعاب بالامور أربع مرات أو شهادة بدرجة
رطال المعانيه وسطر في المقر الموع والعقل والحي والاحتساب سواء كان ما عاب أو مفعولا بأن أقر
دون أربع عزز ولم يحد ولو شهد دون أربع رجال صدقوا لونه ولم يثبت على الشهادة حذوا
يعززون ولا ينفقون ثمانية النساء سفوات والاصحات وحكم الحاكم على إماما كان أو غير على الواو
حاشية إذا مات الواو قتل مام البيت سقط الحد وإن باب يعل لم يقط ولو مات بعد إقراره أو عاخر
الإمام في العفو والسنفا ولو مات ثم أقر فلا حد عليه ولا عزم على السبيل العلم شهوة حرام
معد روى أن من قبل علما شهوة لعنه ملائكة السماء وملائكة الأرض وملائكة القبر وملائكة
العقب ولعنه لجهنم وسات مصير وفي حديث آخر من قبل علما شهوة الحة الله يوم القيامة
لحام من نار إذا ثبت هذا فإذا قتل علما لمسه لحم شهوة عزز ركب بإياه الإمام **الفصل**
الثاني في الحق وفيه طمباحة الأول الحق هو ذلك فخرج أو فخرج آخر وهو محصور
بالإجماع كقول من النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا لقت المرأة امرأة لها مني فامسكها وروى هشام وجعفر بن
البحراني أنه دخل منوة على ابن عبد الله صلوات الله عليه وأمره من الحق فقال فخذها حد
الزنان معات أمر ما ذكر الله ذلك في القرآن فقال بل مالت أن هو قال من اعاب الزنا
أن حد الحق جلد مائة خن كان أو اب مسلم كان أو كافر محصنه كانت أو غير محصنه عامل
كان أو مفعولا وقال الشيخ إن كان محصنه رجعت وإن كان غير محصنه حذرت ما به سوطا

والاقراب الاذل، كما اذا كورت المساحقة مع اقامه الحدة لما ملئت في الرابعة ولو تكررت ولم يمت
الحدة فحدة واحدة اذا ما ثبت المساحقة قبل تمام المية سقط الحدة وان مات بعد تمام المية
لم يسقط ولو مات قبل الاقرار سقط ولو مات بعد غير الامام من اقامه الحدة واستقامه في غير الامام
اذا وجد ما في الارز واحد من مقتضى الحدة فان كثر الفعل او العزير سقطت اقيم الحدة على ما في الماشية
فان عاد ما مال السجود سلكوا الاقراب العزير لو دخل رجب فباحقت كراحتي والشرع واجب
على المرأة التجميع على الحارثية اذا وضع جلد ما به والنحن الولد بالرجل والزمى من المهر الحارثية والكرات
ادرس الرجم والحاق الولد لانه عن مولود على نراره والحاج للمهر ان المرأة تطاوعه اما انكار الرجم
محمية لان الاقراب في حد السحق حله ما به مطلقا سواء كان بمحضه او غير محضه واما انكاره للحاق الولد
فليس بمحمية لانه ما عزر لان وقد علق منه الولد فليمن به واما انكاره المهر فليس بمحمية ايضا لانه سبب
في اذهاب العذرة ودفنها مهرها وان كانت كراثة المطاوعة لان الواحدة آذنت في الاضمار بخلاف
هذه في الاعمال في حد ولا تخوفه مع الامكان واستغفار الضرر باقامته والاستغفار في اسقاطه
انما ثبت السحق شهادة اربعة رجال عدول ولا يثبت شهادة النساء مفردات ولا مضاعفات وان كثر
او الاقرار في المألف الشبهة الحقة المختارة اربعة زرات طلو يباحق المرأة جارتها وجعل كل واحدة
منها ما به سوطا والصدق في حق الام لان الحقة والام سوان في حد السحق ولو اذنت الحارثية الاكرام قبل
نرها والمحمونة اذا ساققت لم يجب عليها الحدة سواء كانت فاعله او منعوله وقال الشيخ ٣ حدة الفاعله
المحمونة دون المنعولة المحمونة وليس بمحمية ولو ساققت المسلم الكافر حدة واحدة منها
ولو تبايعت في الذممان بخير الامام في اقامه الحدة علمهما معقضي شرع الاسلام في دفعهما الى
عمل ملتهما ولو ساققت المسلم البالغ الصبيته حدة المألف كمالا واذبت الصبيته ولو ساققت
الصبيته اذ بنا الفصل الثالث في العياد (القواد هو الحاج بين الرجال والنساء الزنا او بين الرجال
والزنا والحد واحد وثلاثة اربع حدة الزنا خمسة وسبعون سوطا والشرع واجب على راسه
وتشهر في البلد وتسمى في غير من الامصار من غير حدة ملته فنه سواء كان حرا او عبدا
مسلما كان كافرا وقال المفيد في ذلك لا ينبغي فان لم يوجهه المذنب الاول بل الثانية اما المرأة
ما اذعت ذلك فابا يوجب العدد المذكور والحد راسها ولا تشهر ولا ينبغي وبسبب شهادة
عدلين او الاقرار في حد وتط في المقر البلوغ والعقل والحرة والاعهار ولو اقرت في حد عذير
ومن رمى عن المعاهرة كان عليه العزير ما دون حد الفرية المصعد الثالث في دمل الاموات

والله اعلم

والله اعلم وما يح ذلك، وفيه مباحث الاول من دمل راسه ميتة فان حكم دمل الحية في دمل الام
والحدة واعتبار الاحسان وعدمه فان كانت احسن ولا شبه هناك وكان الرجل يحضر رجم وان كان
شما جلد او الم رجم وان كان على جلد ما به وصلقت راسه وفي وان لم يكن مملكا جلد حاضا حكمه
حكم الزنا الحية من غير فرق الا ان هنا علق عليه العقوبة لانه كما حرمت الاموات طوارا الامام
ولو كانت الميتة زوجته او امته عزرو سقط الحد للشبهة ثبت الزنا بالميتة باحد من
الاقرار من ثبوت من العاقل انما الحرة مال السجود لا يثبتها على واحد بحالات الزنا الحية واحدا
ان ادرس ان لا يثبت الا شهادة اربعة رجال او الاقرار اربعة مرات لانه زنا او ان شهدا الواحد قد ثبت
طلا مدح الحدة الاستدلال اربعة وهو اقرب حكم الملقوط الاموات حكم الملقوط بالحيات (ان العقوبة
هنا علق فلو حذر العقل عزرو زاده على الحدة طاراه اربعة حدة اذا وطئ بهما وكان العاشر شيدا
عزرو ما يراه الامام وروى انه يقتل في رواية محد وفي اخرى يغرب عنه وعشرين سوطا ثم سطر في الدابة
فان كانت مأكولة اللحم كالثاء والقنص حرم لحمها ولشها لحم سلبها ووجب دبحها وادواها بالادوية فمها
ماكلها ان لم يكن له وان كانت غير مأكولة اللحم العادة كالحيل والبعار والحجيرة ما وان كانت مذكاة (ان المصود
منها الطير او كانت محزمة بالشرع لم يدبح بل يزعم الواطئ منها لصاحبها ان لم يكن له ثم يحج من البلد
الذي وقع منه مكد الحماة وسابع في غرض مال المندوب ثم يصدق بمها الذي سعت به ويقتل
بحد على العارم ولو كانت الذابله سعت في غرض المندوب دفع المذنب اليه عند بعض علماء ما يصدق به
عند اخرين وهو دبح المأكولة بعين او احترار من شباع سلبها وادواها باملا سنة لحمها بالحللة
واما سحر المأكولة فاما بعين او ليللا بغير الواطئ بها وثبت هذا الفعل شهادة رجلين واليتم
شهادة النساء اموذن او انهم ان الزنا واليتم انما الاقرار ولو لم يثبت ان كانت الذابله
وان كانت اغرة شبه التور خاض دون دبح دابة العزير او اعلم من بلدها وادواها باملا سنة لحمها بالحللة
من ثبوت الاقران واحد وليس بمحمية ولو تكررت العزير لم يكررها الفعل بثلث الرابعة وقال ابن ادرس انما
ان لو استبنت الموطوءة غير هاسم ما وقع منه الاستبراء فممن في اقرع سبها فادفع القرعة عليه فتم
من داس سمين واقرع سبها وهكذا لان الاقران لا يوجد ثم يوجد ويضخ بها ما يجب من اقرع اوسع
ولس ذلك على حد العقوبة لها بل لما تقدم من العاقل او لمصلحة الطعن في سب سمين من حتى انزل
عزرو ما يراه الامام وروى ان عليها علق ضرب بلع حتى اجمرت وزوجه من ميت المات وليس كذلك انما
بل هو خاص مكد الفضية لمصلحة راعا علم وشبه الاستبراء شهادة عدلين او الاقرار ولو لم يثبت

في بيت المال وليس بحيد وكومات المحدود بالحد فان شئت ان تاجد كانه الله على بيت المال انه
من خط الحكم ولا تعد الحكم الى اهل حامل الامانة حد فاحضت زعمانه مخرج الجنيين مما فعل الحاكم
الضمان ومحل الضمان قال الشيخ في بيت المال لانه من خط الحكم وماله انما يكون على علمه الامام
والقمار في ماله واستند لعل في كنهه عن خطاب حيث حث الى اهل فاحضت واكمل عليه الحال
فاما ما اورد من على علم موصو - الله على العاقلة والاقل الاقول ان من لم يسجد كما علمه الله في من
ولو ان الحكم بغير المحدود زاده على الحد فان كان الحد زاد جاعلا فاعلم ان الحكم بغير الله
في ماله لانه شبه العود ان كان سهوا فالصنف على بيت المال ولو كان الحد ادعيا لعل عليه العاصي لانه
مباشر للامان ولو ان الحكم بالامانة على الحد مراد الحد عند اصف من وان زاد ساهيا فالصنف
على علمه سواء علق في حيا - الاسواط او لا به يدنيا ان من ساول المسكونه سوا شربه او شرب
في الخمر او اصطيغ او طبخ به لما فاعلم من حقه اولت به سوتا فاكده ولو عت به في مقام خمره احتمل
سقوط الحد ان العار كانت اجزا الخمر نعم حرر ولو قلنا حد كان تواما ولو احقق الخمر عد لانه شرب
ولم يهر ولو لم يقطع به حد لانه وصل الى طه من حلقه ولو شرب ما يكرهه لم يحد وكذا الواضحة ان لم يحد
رافعا الغصه ما جاسواها وكذا الوضائف المات من الغصه والمسلة بدون ما لا يحد في الحد وهو
الواضحة في منه الاحمال المصنعة والاكراه وشرب ما حصل به مثل كذا راحة كرت القناع وكذا حد كونه
اقتضا فاقرب سقوط الحد الاحمال الاكراه او الجمل ولا سب زكركم علم اذا شربوا شربا واحدا
فقدما واداء الحد العدا لانه شرب شيئا واحدا ولا يحاط ان الى ما نزل - والاذا كره الامام او
ذكر على مانه سكر ان الطاهر الاختيار والعلم ان اذا زاد على الحد عليه نصف العمان والاقية
الذية على الاسواط الخ شرب الارب فاما لما فخذ كل ضوئيه حصته من الضرب وسق وجهه ووجه
وراء الابهامات وكثر من الضرب في مواضع الدم كالالبقي والحدوث والامانة والحد والضرب بالوسط
والانفوس معاه الاله في والنعال وضرب المرأة حال قدر بطن عليها ما بالملأ سكف والاعمام
الحد في الساجد ليط اذا العلب الخ جلا حلت سوا العلب بعلاج ارض بل بغيرها وسوا عولجت بالما
شي فيها او سفلها من الشمس الى الظل والعكس كل العور يكون بالضرب او الحيس او التوبخ او با
واه الامام وليس منه قطع شي منه ولا جرحه ولا اذم ماله والعور بها شرع فيه العور واجب والعيب
لعنه حانه لولف الخ الساجد الموضد خامس في حد السرقة وفيه فصول الارب الاولى السرقة في حد السرقة
منه الاول سرقة في السارق البعوض العقل والارواح والشبهة والسرقة وهما السرقة والارواح

ما لا يحد من السرقة
بما لا يحد من السرقة
بما لا يحد من السرقة

سرا واسفا الا بؤة والعبودية فلو سرق الطفل لم يحد وبؤة في ان كبرت سرقة وفان العماية
يعني عنه اذ لم يحد فان عاد اذ ب فان عاد حكت انامله حتى يدمى فان عاد بقطعت امانه فان عاد
وطيح كما تقطع النخل للرواية ولو سرق الخنوخ لم يحد حد يجره الكلف عنه فعل وبؤة **س**
سرت في الحد اربع الشبهة فلو قوتهم الملك في الميراث فان عثر ما كسر سقط الحد وكذا لو كان المال
مستركا فاحذنه ما طغى انه قدر نصيبه فان اذ حد زاده عليه فقد راعى **س** يسترط
ارباع الشربة فلو سرق الشربة كرت المال المسترك فقد نصيبه جمل بل تمه باسدة ولم تقطع وان زاد
بعد راعى تقطع ولو سرق من مال العنقه ما نزل عن نصيبه فقد راعى تقطع والامانة في رواية
لا يطع طلعا **س** كسرط في الحد عندك الحد من سرق او شربا فلو خنك فيه واخرج مو لا يطع على حد سوا
لو لم يكن المالك من المرحب القطع والحوز لم يحد الرابع من خمسة وانما ردم منه الى العوف وكما في قوله
حوز اموال حوز كالمحور فعلى او على او دفن وقال الشيخ لانه كل موضع لم يحد ما كره الدخول اليه الا اذ منه
وهو مختلف احالات الاموال فالذهب والفضة والخواهر محوز في صندوق فعلى او بنت محلى
والا لى الناحية والرحبة شرط ان يكون عليها حائط وغلق والساب في الدار والداران والضايف
وذا كذا فاحذنه من العقل والعقل والذهب **س** خرج من سرت ان خرج المباح **س** او شربا حو
ما شرب الخراج او اخرج البية بان شربا حو من خارج الحوز او وضعه على اية او على خارج طائر
من ثلثة العود اليه او امر صبي اخر من اذ اخرج لانه لاله اما لو كان مبرا فانه سرك لاله فلا يطع
على الامم والاعمال الصبي اعدم المكليف ولو ترك الرضلان في الغيب ودخل احد ما فخرج المباح وجن
او احد راد له الا فر خارجا من الحوز او رمى به الى خارج الحوز فاحذنه الا فر ماله على الدخول وهو سرت
اسفا لانه لا يقطع الا ب او سرق من مال او راد من مال ويطع ولو سرق من مال والدك وكذا اقطع الام
وان عت اذ اسرة من مال او راد والعكس وكذا اخرج الامام ب سب الحد اعلم وان كانا ذوقى دم عثم
سهم الساجد **س** سرت اسفا العبودية للمالك لا يطع على العبد لو سرق من مال ماله والميراث دام الزاد
والملكات المشروطة كما قف وكذا المطلق وان عثر عت ويطع هو الحكم اذا سرت من غير ما كره
ولا يقطع الاول لو سرق من مال مكاتبه **س** سرت ان اخذ سرت فلو سرك الحوز طاهره او اخذ المالك
لم يقطع واما يقطع اذا اخذ المالك على وجه الحنف ولا سب راد قطع المالك من ارضه ولا المحظوظ
والا المستلب والا الخلف والا طاهره العارية والا طاهره او راد من حوائج الامانات **س** اذ سرق من ان يكون
السارق مسلما او كافرا حرا او عبدا ذكر ان ان شئ يقطع كذا حد منقطع اذ اسرق من ارضه

بعد هذا ما اخبرناه من اولى الخوض بالتمسك بالجميع ، وقال الشيخ في الايراد ان كان راعيه محرز هانظر
الواعي اليها من غير ان يكون مل نشر مثلا او على موضع مستوف من الارض ولو كان خلف حبل سطر
الان بعض خاصه لم يكن محرز في ان كان باركه محرز هانظر اما لك اول الذي على في ان الهاد ان لم يكن
ناظر اليها فاما يكون محرز بشرط ان يكون معقوله وان يكون معها وان كان مالم لم يكن معقوله
او كان وليس عند هالم يكن محرز وان كان معقوله فان كان ساعا سطر اليها ففي محرز . وان كان فاما
فاما يكون محرز بشرط كونه بحيث ان العنق اليها شاهد ها اجمع وكثر الاعمال اليها والامارات
بالا وهو موضع على في حرز التمسك اليه فاسماع المحول عليها في حرز ايضا فان سرق المحل وحده قطع وان
كان صاحب تاما عليه فلا قطع لعدم خروج يد المالك منه ، ولو كان معه ثوب معقوث وام عليه
او كان عليه او توسك فهو في حرز في اي موضع كان في بلد او امانة مال الشيخ في ان لا يخرج عن التمسك
زال المحرز وان كان بين يديه محتاج كالسب من يدي البزار محرز هانظر اليها فان سرق من بين يديه
وهو سطر اليه فبغير القطع وان سها او امان عنه زال المحرز وعند في ذلك كذا نظر ، في اذ اضر قبطا ط
او ضمه وشد الطناب وصعل صاع فيها فان لم يكن معها ملبس في حرز وان كان معها اما او عن نام
مال الشيخ هو وما فيها في حرز فان سرق قطع منها ملبس بها مالم سرق من حوزها فبغير القطع ان
الخير حرز لما فيها وكذا ما كان حرزا لما فيه فهو حرز في نفسه وعند في ذلك نظر ، ط قال الشيخ في البيوت
ان كانت في سره او في البساتين او الزايات في الطرق ملبس حرز مالم يكن صاحبها فيها او اعلق
ابوابها او لم يعلق ان الناس العدة ون مثل هذه حرز مع العيبه وان كان صاحبها فيها واعلى الباب
من حوزها مالم يغم وان كان في بلد او في منى حرز مع العدة وان لم يكن صاحبها فيها او اعلق الباب
فان كان باب الدار معلقا فكل ما فيها وفي حوزها في حرز وان كان باب الدار مفتوحا وابواب الخواص
ملا حرز وان كان باب الدار مفتوحا وباب الخزان معلقا فان في حرز وما في الدار في حرز وان
كان المالك فيها وباب الدار مفتوحا فان كان المالك راعيا لما فيها ففي حرز والا فلا واجه الحائط
في حرز وكذا باب الدار المنسوب سوا كان معلقا او مفتوحا وباب الخزان فان كان الدار
معلقه ففي حرز وان كان مفتوحه فان كان باب الخزان معلقا ففي حرز والا فلا وعلق باب
الدار المسمى في حرز فان لم يعلق نصابا عليها العنق هذا خلاصه ما ذكره وسعي ان يسترط عدم
النظام انما على المحر من حفظ السماع والمخوض حين التعريف في العجز ليس محرز اذ كان الماني به
والمحفوظ في ملحه محكم اذ لم يكن المحفوظ من حرز ولو اذ في اراق ان المالك نام وضيع سقط العنق
محرز

محرز دعواه والاعم محرز ما شرف الدار في عند الشيخ وفيه نظر ، في مال الشيخ قطع سارق ستارة
الكعب وفيه نظر لساوي الناس في الانتياب اليها ولو اخرج من البيت ان ضمن لجان شيا قطع الله اجره
من حرز ان يخرج حرز وان كان باب الدار معلقا لا يستر ان الناس في الحرز ولو اخرج من الدار فان كان في بيته ممانات
باب البيت والدار مفتوحا او معلقا او كان باب البيت مفتوحا وباب الدار معلقا فلا قطع ولو
اعكس الاخر قطع ولو علم من راعيه من الحرز ان راعيه القى فلا قطع اما لو اخرج من بيت معلق ال
من اخرج معلق وكان باب الدار التي استقر بها به مفتوحه فالا قرب القطع ولو اخرج من الصندق
المعلق الى البيت المعلق او الدار المعلق فلا قطع ، ما لا قطع على من سرق من الحبيب او المالك الظاهر
ويقطع لو كان باطنه ولو سرق من على ثوبه لم يقطع ولو اخرجت يدها بعد الاور قطع ودون الطائر
علم انه مال لا قطع على من سرق ما كور في عام محام ولو اسحفظ رجل فرساعه في المسجد فسرقة
كان قد فرط في اراماته ونظر اليه عليه العم ان كان قد التزم حفظه وان لم يلمح ولم يحسب الا اياه
لكن سكت عنه لم يلمح غرم والقطع على الارض في الموضع وان حفظ السماع سطر اليه يسرق فلا قطع عليه
وعلى الارض القطع على احصاء الشيخ ولو هدم الحائط فلا قطع على من سرق الا جرمه وكذا لو هدم المارة
الحائط ولم ياكل مالا قطع كما لو الف السماع في الحرز ولو كانت الدار في الحائط الحائط منها لم يكن صاحبها محرز
ولو سرق اب مسجد منقوبا او باب الكعب المنسوب فهي على قول الشيخ في قطع وفيه نظر اذ لا يعدم
لواجر متاعه وسرق مال المتاجر قطع وكذا لو اعدا مبالغته وخذ مال المستقر ولو عيب يا
فاحرز من ماله في بيته منه اجني او انقص منه فلا قطع ، في التباش اذ اسرق الكعب قطع سوا
كان القبر في بركة خاچه او في بيت محروس او من معار البلاد والمطاب القطع الوارث وان كان الكعب
من متبرع الا انه ملك ولهذا لو اكله اكلت سبع اذ اكله سيل كان الكعب للوارث ولا بد من اخرج الكعب ولو
اخرج من المحمد ووضعه في القبر فلا قطع والكعب الذي يقطع سوقه ما كان شرعا وهو حقه الوارث
للزجل وسحب المراق والواجب والذهب فاعاد للوجر والسماع للملح لسان الكعب وكذا اما المصلح
اولا الى زاده على اذ كان مالا قطع ماله وان بلغ نصابا ولو ترك في ابوت يسوق العاقبة او تركه معه
ذهب او ذهب او جواهر لم يقطع شي منها والسماع الحاكم في قطع التباش ان يطالب الوارث ان يملكه ان يقطع
زجرا وعلى سطر الموضع قيمة الكعب المصاب قتل نعم وقتل سطر في المرق الاول دون المانه والماله
وسل الاستطراد في قول اقرب ولو شئ لم يخذل من ان يكون منه العمل وفات المطان جاره على المرق
غرم عن مثل ، لو سرق ما سرق منه انه لا يقطع المصاب وكان الفاق قطع ولو سرق دنانير لم يقطع

طريقه ما فيها ما اقرب ترك قطع الارضين اذا لم يكن لهما الزاوية الا ان لو لم يكن قطع الارضين
تقطع ولو كانت له ما قطع اصبع او اصبعين او لم يكن قطع امان ولا يحدف القطع الى الامام
والا زال في عت الارض ولو لم يكن له الا الكف جعل قول السجده منقول الى السار ^{وكان} ولو لم يكن له
السرى عدا ما قصاص عليه والقطع ناق ولو علق ما اقرب وجوب الذي عليه وفيما الخذ وفي رواية
محمد بن حسن عن ابي جعفر علم ان علماء مال لا يقطع بينه وقد طلعت شماله ولو كان من حرم واحد كان
وطع الاطاح الارضيه الفصل الخامس في اللو لوقت وقته ^{بما} الاول سطر في القطع افراج
من الحوز سواء حمل الى منزله او تركه خارجا من الحوز وسواء اخرج منه او لم يتركه الا خارج الحوز او شد
منه حبل لم يخرج منه به او شد على ستم ساها به او تركه من يجره خارجا به من هذا كله يجب القطع
وسواء دخل الحوز فافرجه او قبله ما دخل اليه له او عصا فاجتذبه سواء كان البيت مغرا او مكنا
دخوله او كسر او كسر في المباح ما طار به الدرع فاحرجه فاعلمه القطع ان امتد الفعل منه كما ان المال
ولو ترك المباح على دابة خرجت منها من سرق او ترك المباح في داره ما فتح في المباح او مل
حائط في الحوز فاطارته الدرع فاقرب سقوط القطع ولو دخل حوزا فاحتجب لسانا ما شيه
وافرجه قطع ولو شرب في الحوز او شرب منه ما سقط النصاب ولا قطع ^{لو} لوقت طرفة النصاب
واحدث منه حدثا سقط به بمنته عن النصاب ثم اخرج ما قطع كما لو سرق العوب او فرج الساة فصعد
القمه عن ربح دينار ولو نقص القمه في الثوب بالش وفي الثاء بالذبح ولم يسقط عن النصاب
ثم افرجها وفتحها بعد الشق والذبح نصاب قطع ولو اسلم حوز من مباح النصاب وعذر اخراجها بعد
خروجه سقط القطع لانه كالمالك ولو خرج حسنه والارسط الصان على المقدرة ولو كان حوزها
ما لا يحذر النظر الى ما دونه قطع لانه كالايدي في الوعاء تطيب في الحوز يطيب وخرج ولم يبق عليه من
الطيب ما اذا جمع كان نصابا لا قطع وان لم يجمع القطع ولو سجد او عمامة او خنجر وخرج
معه الاطاح الحوز وبقى المالك في الحوز فلا قطع سواء كان الخارج بقدر النصاب او اقل ^{كما} لا سطر
افراج النصاب دفعه على الدرع فلو اخرج في دفعات فالاقرب وجوب الحد ان لم يحمل الطلوع المالك
ولم يطل المالك بحيث اسرى سرقه ^{كما} لو اخرج في الليل واخرج البز شيئا مشا على الموال
في حكم النذفة وكذا اخرج المندمل شيئا مشا وكذا اخرج في النذر المشوث في الارض الحوزة ما لم يخطا
تقطع ولو اخرج بها ابن حرمته فلا قطع الا ان كان في دار واحدة ^{او} لو استرك مسان ما زاد في
سرقه ان لم يصيب كل واحد منهم نصابا وجب القطع عليهم جميع ولو قصر المصنع وهو ثوب ثوب

الشح به وفي النهاية اذا سرق نصابا فاعدا ما به ربح دينار وجب عليه القطع ولو سرق الامان الملع
منته نصفه يار قطع ولو كان احدهما قطع عليه كان السرق منه قطع الا في ولو اقرت سارق
فما كان الا في قطع المقر خاصة ^{او} لو سرق الحوز جماعة ودخلوا فافرج بعضهم المباح وخصف الملع ولا قطع
على الاقرت سواء كان يصيب كل واحد نصابا او اقل ولو اخرج احدهما دون النصاب والاكثر من النصاب
فما يصيب الملع على الاقرت خاصة دون من اخرج الا اقل ولو اخرج احدهما دون النصاب والاخرها المالك
على من اخرج المصاحب ^{ولو} ولو دخل دار احدهما في سفلها وجمع المباح وشد حبل الاقرت علوها من
الحبل فزى به ^{ولو} والذرا فاعلم على الحنج خاصة ان كان قد حذر الحوز والارسط قطع عليها وكذا لو قبا
قبا وقرب احدهما من النقب وادخل الخارج له فافرج المصنع على الحنج وكذا لو وضعها الداخل في وسط
النقب وادخلها الخارج فاعلم على الحنج ^{ولو} وقال في الميسرة لا قطع على احدهما لان كل واحد منهما لم يحن من
كما الحوز ولو نقت احدهما وحده ودخل الاقرت وحده فافرج المباح فلا قطع على احدهما لان الاول لم يست
والثاني لم يمتك وكذا لو سرق رجل وامرغ من فافرج المباح وان كان الما مورصيا غير ان لم يكن ميمر قطع
الاقرت ولو استر كان النقب ودخل احدهما فافرج المباح وحده او اخرج ^{ولو} والذرا فافرج الحوز او
ربى به الى خارج الحوز فافرج الاقرت قطع على الذرا احده ^{ولو} وقطع الارض موقوف على سائمة مورو
على موزم ولو سرق مال سرق ملكي سقط القطع المذموم لانه سار حصان في المال فلا قطع على
غيره ولو مال السروق منه هو كفاكره فلا قطع ولو مال الى ارق هو ملكه فخر كل في البوق ولا قطع وان
اكره شركه وقطع المذموم ولو مال العبد السارق هو ملكه سبي ولا قطع وان كذبه السيد ولو اخرج
المال واعاده الى الحوز قبل الايقظ الملع لو غدر السب وفيه نظر من حيث ان القطع موقوف
على المرافعة فاذا دفعه الى صاحبه لم يسق له مطالبه ولو سرق مالا فملكه قبل المرافعة سقط الحد
ولو ملكه بعدها لم سقط اما لو اقرت السروق منه ان العين كانت تلكا للسارق او مات له به بنيه او ان
له به شبهه او ان انكره ان له في احدها لم يقطع ولو اقره العين سقط القطع ان اراد عدل على حذم
ملكه ولو اقر جهاد ميمها النصاب فلم يقطع حتى عت ميمها قطع ^{ولو} على الما ربحه في الما ربحه
لمقت وجب على المالك والفق ان لم يكن الما مثل او كان وعذر ^{ولو} ونقصت فغله ارض المعصان
ولو مات صاحبها دفع الى ورثته وان لم يكن وارث مالي الامام والارسط الغرم بالقطع وكذا الا
سوق السليم الغرم سواء كان الى ارق مورو او ميمرا او سرق مرات كثر وقطع غرم الجمع والافرن
ايضا ولو صبه الى ارق فماتت قمته وجب رده والقطع معا ^{ولو} لو سرق ولم يقد ر عليه

المعصية
الله

سرقة منه مطع بالاولى الابا ائتم واعوم المالكين معا ولو ماتت الخبة بالسرقة ثم استكت حتى تقطع
 ثم شهد عليه بغير مال في الهبة قطعت وجعل بالهبة ومنع من القطع المالكين بعض علمنا وهو
 حين طاست طان الملا الميرورق الحرة ملاطع على من سرقة خي او خروا من سلم اذ في والسيل سارت
 الطينور والملاعي واوان الذهب والفضة الذي يحور كبرها اذا قصد الاذات اخراج الكيسر
 وان قصد السرقة ورضا صاحبها مطع وصدت في قصده ومن الشهد الموشع لمن الارق ملك
 الميرورق او ملك الحور او كون الميرورق ملكه ذلك وليس من الشهد كون الشئ سباح الاصل كالحطب
 والاكونه رطبا كالغواكه والاكونه معقضا الفناد كالمزقة والشع المشغل وان كان حنفيا احمد
 اي اذا نقت او نقت الباب المعلق بعد تحقق السرقة وكذا الوصعد على الحائط المسبح ونزل
 منه الى الارض فان نقت وعاد للاخراج ليله اذ في مطع الا ان طلع المالكه وميل ولو افترج ساه معها
 سحلبها او غير ملاطع في النابع ولو جمل خراومعه مابه ملاطع في الساب ومنه نظر الا ان كور صغفا
 مصعبها ولا مطع لانه ليس سارت ما استون في المطع الحز والجعد والاله والخم والم الذي والجوني
 والمعاهد وستون المطع من الذم فترا اذا سرقت مال سلم وان سرقت مال ذمي فاذا سرقت مالنا
 است سبع للمالك العريف بالاثارة على الارق مالنا انكاره مقول اما الطنك سرقت كح كوسرقت صليبا من
 ذهب او فضة مطع روح ديار مطع وكذا الوسرقت انما تعد الجمل الحز الى الانا الى من منه والماي عليه
 سبه وقطعت فكان كالمسرقت سكبيا معقضا لقطع الطريق ولو سرقت انا من سرقة نمته الصاب قطع
 ونقطع من سرقة من بيت المال بعد لو اختلف الاعدان في الزمان فقال احد ما سرقت يوم الخميس والاخر
 سرقة يوم الجمعة او المكان فقال احد ما سرقت من هذا البيت وقال الاخر من بيت اخر او العين فقال احد ما
 سرقت ثوبا والاخر ابيه ملاطع ولو مال احد ما سرقت بوبال سيف وقال الاخر بوبال سيود او مال احد ما سرقت
 هرويا والاخر مريدا لم تقطع وكذا الومال احد ما سرقت ثورا وقال الاخر بقرة انه لو كان الصاب مشتركا
 بين اثنين فارقا وقطع سارت فلو افترانه سرقت منهما فاقطع احد منهما دون الاخر لم يقطع وان افتراه
 مطع ولو حضر احد ما مطالب ولم مطالب الاخر لم يقطع المعصدا الى دس في الحاربه ومنه كما
 بحثا الاول الحاربه كل من جرد السلاح الاخافه الناس في بزاويهم للمالك ان افترانه في سرقة غيره سواء كان
 في العراق او في البراري والبحاري وعمل كالحال وهل سرت كونه من اهل الذمة الطاهر من ثياب في الهبة
 الاستراحم والوجه المنع اذا عرفت انه قصد الاخافه سواء كان الحاربه ذكرا وانثى حلالا لان ادرس ثم
 رجع الى اطلباء وهل ثبت لمن جرد السلاح مع صغفه عن الاخافه منه نظر اقر به السبوت ولكن في

لو سرقت
 ايه الله

مقتصد والاسبت هذا الحكم للظلم والافرد او ما سبت لمن باشر الفعل بامان كثر او هيب او كان رد
 اوساوا حوزا وحبس ولا يكون محاربا است اللق محارب فاذا دخل دارا متغلبا كان اصحابها محاربة
 فان اذ في الذم الى القتل حاص ومنه ولا يصح الذم ولو حنى اللق عليه ضم وكوز الكف عنه ولو اراد ان ينس
 صاحب المنزل وجب الذم وحرم الاسلام فان عجز عن المعادة وامتن الحرب او الصياح وجب حرم
 سبت المحاربة سهاده وجب على من والاخذ ولو وقع واحد والقبل سهاده الماخوذ من بعضه من بعض
 ومقتل للرفعة ان يقولوا عرضوا لنا واخذوا هولا ولو اضافوا اليهم لم يعقل مثل ان يقولوا اخذوا مال
 مولا ومالنا قد اختلف علماء ان هذا المحارب عما قبله فالمعند به وان اذ في خير الامام من العلم والصله
 والمطع مخالفا والمعنى بطلان الا ان يعقل معجم العمل ومال السج به الفصل وان كان قد قتل قتل
 ولو عفا دل الذم قتله الامام ولو قتل واخذ المال اسجيد منه وقطعت يد اليمنى ورجل اليسرى ثم قتل
 وطلب وان اخذ المال ولم يقتل مطع مخالفا ذمي ولو جرح ولم يخذل المال امسقه منه ذمي ولو اقتصر على
 شرب السلاح والاخافه في الغزى علاما روايات والاصح الا ذلك علاما في القرآن في التحريم ورواية جميل
 دراج الحسنه من الصادق علمه في المحارب ان قتل مسلم سطلعا سواء كان المعتول مكانا او غير مكان كان
 لمسلم الكاف والحق العبد والاب بالولد فان عفا دل الذم مل جدا وطلب المحارب اذا ابحار الامام عليه
 حيا سلا فاذا هب الله من الجحيم وعمل قول الشيخ به صلبه مقتولا ولا تركه على حشيتهم كثر من الله امام ثم
 نزل وعمل وكفن وصل عليه ودفن ومن الصلب لا بعد القتل بوم او قبل قتل القتل لم يعقب عليه
 انما اذا قتل المحارب عنه طلبا للمال يحسم قتله تروا ان كان مكانا او بعد ان لم يكن مكانا او عفا دل
 الذم ولو قتل الطلب المالك فترك كمال العهد الى الولى وسقط قتله عفووه ولو جرح طلبا للمال لا يصح
 الى الولي فان عفا الولي فالارب السقوط في سبي المحارب عن بلد وعن كل بلد يعصده وكذا الى كل
 بلد يدخله المنع من مهاجته ومعاينة الى ان يتوب فان قصد بلاد الشرك لم يكن من الذم قول السها
 فان يكونه مولوا حتى يجره اح اذا اب المحارب قبل العودة عليه سقط الحد دون العصا في سبي
 والحراج ودون اخذ المال ولو ابجد الطفرة لم سقط الحد ولا العصا والحد في المال لا يعتبر
 في مطع المحارب اخذ الصاب حلالا السج في بعض كية والاخذ من جرد وهذا الماظهر فائدة على
 ما ذهب اليه السج اما عند افلا فانه يجوز قطعه وان لم يخذل المال اي سدا في مطع المحارب من المعنى ثم
 تقطع رجل اليسرى حدان حسم به حسم اليسرى اذا ولوم حسم في الوضع جاز وبوال من الطين
 بعد الحسم ولو فقد احد العضوف قطعنا الاخر ولم يمسح الى الخرج مال السج اذا كان الطرفان حدان

ان سبوا من السطحات ولو شهد بعض الصور بما فيه القتل والصله

مطعمنا من البيروى ورجله اليمنى ، ما لومات المحارب بعد ان قتل اعداء الله من ركه وان قتل
جامعا استركوا في قتله فان قتل واحد من كان للاخرين الذي ولو عفا الولد لم يلحقه احد واحد -
الذي من ركه ان احبال المحارب بالصلح عليها والجرح البارن بوجوب قتلا سحتا وليس حتى يبارده
العصا ومنه بالرقعة فذم العصا من لم يلحق حتى يذمل ثم قطع للرقعة ولو اسحق عليه للعصا
ثم قطع الطريق قطع عليه للعصا وطلعت رجله من عنقه **ت** اذا لاحت جرحه من يده
كالعدس والعدس والعدس يدي الجبل ثم القطع ثم العمل ولا سقط ما دون القتل **ت** اذا لاحت جرحه من يده
مسحق الطرف جرحه استوفى الجبل ثم قتل ولو كان الجرح من يده **ت** اذا لاحت جرحه من يده
عمل وسعد منه ما اذ ومن سح غنم او اسكره بشي احتال عليه ثم اذ ماله عوقه واذهب واستعيد
سنة ما اذ من اذ جني البسخ والاسكار عليه من الحماية ولا قطع عليه والاحتال على اموال الناس بالكر والحج
وتزوير الكتب والرسائل الكاذبه وشهادة الزور وعز ذلك بعز وعاقب عايره **ت** الامام اذا غادر غنم
ما اذ به وشعره ولا قطع عليه والمستلب الذي يلب الشئ طاهرا الا ما هو من الطراب رغز اسهارة
سلاح ولا يهرج عاب وصريا وجيحا وسعد منه ما اذ ولا قطع عليه والختيس كذلك **ت** اذا لاحت
في السلاح من السيف وعز ولو لم يكن سلاح لم يكن محاربا ولو عرف للمارة بالعصا والمحارب بالانزب ان يكون
محاربا ولو كان المحاربون جماعة ونعم صبي او مخنون او ولد من ملوه سقط العمل بصاحبه الصبي
والمخنون وبصاحبه خاضع عن الاب ولم سقط القتل في حق الماتق وغنى الصبي والمخنون ما اذ به
من المال ووجه مله على ما علمها **ت** للسان ان يدفع عن نفسه وهو ماله وان لم يلقه
على الدفع عن غنم فاللاتون الوصوب من ان الضرب وجب اعما والايهل فان اندفع الخصم الكلام اقتصر
عليه ولو لم يدفع فله ضربه باسهل ما علم انه يدفع به ويحرم عليه حشد المحطى ان لا يحب فاذا
ذهب مؤليا لم يكن له قتله ولا ضربه ولا اصابه ولو امتنزل الضرب الى العصا سح له ان لم يكن جار
بالسلاح وذهب منه عدا سوا كان جرحا او قتلا وسوا كان الدافع جرحا او عيدا وكذا المدفوع ولو قتل
الدافع كان شهيدا وضمن المدفوع ولو ضرب به الدافع فعطلة لم ينف له ان يثني عليه ولا يده الدافع مالم
يحقق صلا الله وله دفعه ما دام معصلا فاذا اذ بركت عنه ولو ضرب به مقبلا قطع يده فلا يجر عليه
في الجراح والآن السرايه فان ولي مضربه بقطع رجله بالزجل فهو ماله العصا والذية ان اندملت ولو
سوت الاول فلامحان منها ولو اندملت الاول وسوت الثاني بقتل العصا في النفس ولو سرامعا بقتل
العصا يدره نصف الذية فان عاد المدفوع بعد قطع العصور قطع الدافع من الناحية فالدافع

عن معنوش ولو سرى المحج قال ان المسوط عليه لث الذية ان تراضيا وان امسح الولد حازله ذكر اذ اذ
لمش الذية والوجه عندى ان عليه نصف الذية ان الجرح خيس من واحد فصار كما لو رخص واحد ماله والا فم
واحد ام سرى المحج فان الله علمها بالسوية قال الشيخ ولو قطع يده من رجله معصلا ويده الاوى يدر ادرى
المحج فعليه نصف الذية وان طلب الولد العصا كان له ذلك بعد ردة نصف الذية ولو لم يكن الذية الابا
لقتل او خاف ان يدره بالقتل ان لم يقتله فله ضربه على عمل او يقطع طرفه وما الف فهو هدر **ت**
كل من جرح الانسان برمد ماله او ينف محكم ما ذكرنا ثم يرد دخول المنزل في الدفع بالاسهل بالاسهل فان كان
منه ومنهم من كبر او خدعت او حصن القدر دون على افتخامه لم يكن له رصم ولو لم يكن الا لسانه
فله ماله وقيل لم يدره ان يدافع عن نفسه وما الهاد من جرحها وكذا العلام وجب عليها الدافع عن الجرح
وان لا يمكنه من الفعل بها فان خافا على انفسهما القتل ولم يدفع الخصم الا بالمكن سح لما ذكره وكان
لها مل بعد ذلك **ت** لو وجد مع زوجته او مملوكه او علامه من مال ذن الجراح ماله دفعه فان امتنع
فهو هدر ولو وجد رجلا في بائنة فله مله ولو قتل رجلا واذا في انة وجد مع زوجته فمكول الرئي
والقول قول المكرح المسمى بالاقرب الاكتفا بالشاهد من ان الميت شهد على وجوده مع المراه لاصل
الذما ولو مل رجلا ما ذن الهجوم على منزله وعدم المكن من دفعه الا بالقتل فعليه الفود الا مع البينة
فان شهدت البينة اعم راوا المقتول معصلا اليه بيلاج مشهور وفيه هذا فقد هدر منه ولو
شهدوا انه كان داخل داره ولم يذكر ملاحا له ذكره واسلحاه من مشهور لم سقط الفود بذلك ولو
محارب لسان واذا في كل منهما دفع صاحبه عن نفسه حلف كل منهما على ابطال عوى صاحبه وضمن ما حرمه
بسط من اطلع مل من ملهم زجره فان اضركا لم رمية بحصاة او عود فان حنى الذي يندروا لو يدروا
الذي من من زجره صنفه وان كان المطلق رجلا صاحب المنزل كان لم زجره ولو رموه بعد الرجم
ولم يزر جرحه صنفوا الملوكان نصف النسا مخذ جاز رمية مع عدم الزجاء بالزجر لان ليس للمحرم
هذا الاطلاق **ت** لو كان المطلق اعم لم يحرم رمية الله الا ترى شيا ولو كان انسان عاريا من طرف لم
كن له رمي من نظر اليه ولو زجره علم من جرح من هو ان الزمي نظر ولو كان باب المنزل معنوجا فاطلع
منه مطلق حازر جرحه فان لم يزر جرحه صاحب المنزل رمية وكذا لو كان في الباب شعب واسع ولو اطلع
وزجره فلم يزر جرحه ماله فقال لم اقتصد الاطلاق لم يضمنه وليس لصاحب الدار رمي الناطر ما قتله ولو
لم يدفع الناطر فاقبله ولو لم يندفع الناطر بالزمي لمش السرايه يقتل الا ما هو اكبر وهكذا حتى ياتي على
نفسه وسوا كان الناطر في الطريق او مكدره **ت** كذا للسان دفع الدابة الصالية عن نفسه فلو تلف

الذبح ولا فحار ولو لم يندفع الا بالقتل حاز مسلها ولا حان ولو قتل المحرم صيدا احياله لم يضمن ولو قتل
للجحش ضمة ولو قتل الانسان اذ احياله لم يضمن ولو قتل له ماله في المحضة وكان محققون الدم
فعله القصاص ولو عصف يد غيره فحذب المعصوف يده فوقف انسان العاص فلا حان سوا
كان المعصوف طالبا او مظلوما لان العصف محرم الا ان يكون مباحا له مثل ان يسكنه في موضع مضور با
مساكه او عصف يده ويحوزه كما لا يمكن التحلف من ضمة الا بالعصف فيكون الجاذب حاسبا لاسانه
ولو عصف احدهما يد الآخر وامتنع المعصوف في التحلف ان عصف العاص فله عصف ويضطر الطالم سبها
مادون من المظلوم وما لم يضمن الطالم كان حده يجب على المعصوف تحلف به بالاسهل بان اجتاح الى
الاصعب اسهل اليه بان امتنع التحلف او الحرج حاز ولو حذره كحاز ان يحسب سكين او حديد او سبل
الى الاشتراح امكان التحلف بالاسهل كان ضامنا والاقرب يجوز حذب يده وان سقطت الاسنان
مطلعا لان حذب يده يجوز تحلف به ولو حصل من سقوط الاسنان حصل من ضرره التحلف الحار
معه ^{لعله} المصعد الساج في حد الردة ومنه كذا حذا الاول المرتد عن الاسلام هو الراجع عنه الى الكفر وهو
سنان من ولد على فطر الاسلام وهو المرتد عن فطره وهذا الاستناب والاعتبار بوقت لو ابى بل يجب قتله
في الحال وتب منه زوجته حال ارتداده ويعتد على الوفاة ويضمن امواله بين راثته وان لم يجد راثته
الحرب او هرب من العام حيث اعتد عليه او اعتقم ما يحول عنه ومنه الثاني من اسلم عن كفر
ثم ارتد فهذا اسباب فان امتنع من العود الى الاسلام مل وجب اسبابته وفي عدد اسبابته
مولان اصد ما لم يمت امام الرواية والمان العذر الذي يمكن له الرجوع والازول عنه املا كارتداده
والامساعه من التوبة والالتحاق بدار الكفر بل العمل جافه نعم مفتح الكاح عنه دين زوجته
من حين الارتداد واعتد على الطلاق فان انقضت العدة ولم يرجع مات منه وان رجع في اثنا العدة
فموا دلها وعرض دونه من امواله ونودي الحقوق الواجبة عليه كفقه الرواسات والامان
مادام حيا فاذا قتل سقطت النفقة وصيت الدون الباقية عليه ^ب سترطان المرد البلوغ
والعقل والاختيار فلا اعتبار بردة الصبي بل بوزن ولا المخنون والمغني عليه والكفران كالمخنون
والاعتبار بالذكور فلو نطق بالكفر كان لغوا ولو اذعى الاكراه وطهرت الاماره قبل منه ولو
شهد شاهدان على ردة فعال كذا لم يسمع ولو ما كنت سكرها صدق مع الامارات ولو شهد
لفظه فعال صدق ولكن كتمت مكرها قتل لا يكذب منه علات ما اذا شهد بالردة فان الاكراه
سفي الردة دون الفطر كذا المرتد عن الاسلام ^ب القتل سوا ارتدت عن فطره او لا يجرى دمار

تقرب اومات الطلوات ولو ماتت بالوجه فتول ثوبها وسقط ذك عنها وان كان عن مطر ^ب د
المرتد عن فطره اذا قتل اومات كانت تركته لورثته المسلمين فان لم يكن وارث لم يمت فهو الامام واواده ^ب صاغر
حكم المسلمين بان لم يوافقوا على ما عداه وان احساروا الكفر استتيبوا فان ابوا ولا اصلوا اسود لهم قبل
الاسلام اذ جاء اموالهم ولم يمت حال ارتداده فان كانت الام حرة كانوا يحكمها كما ملان للاب وان كانت ثمة
او كافرة والحمل بعد ارتدادها ما لا ولد يحكمها وهل يجوز استرقاقهم بزيادة الشيخة مارة حوزة الام
كفر ولد وان كان من واره منع لان الاب لا يترق ليخبره الاسلام كذلك الولد ^ب اذا اولد
المرتد عن فطره ولد وكان الحمل به حال ارتداد ابوه فقد ملان كافر وان قتل ما لم يمت لم يمت ^ب اما
لو ولد الولد حال اسلام الاب او قبل او كانت الام مسلمة فان الولد كالمسلم فان قتل مسلم قبل رصفه المقتل
قتل به سوا قتل قبل لم يوغه او جعل ^ب ويجوز الحكم على اموال المرتد من فطره للمسلمين فيها
الامان فان رجع فموا حقها وان اخط دار الحرب غنت محفوظه او سح ما عثر عليه فان رجع الى
الاسلام فهو احق بما داران مات اسفلت الى ورثته المسلمين ولا يضمن منهم مادام الاب مائنا ولا يحصل
الحج لم يرد الردة او غضب الحاكم فنه خط ^ب اذا كثر الردة عن فطره قال الشيخ ^ب يقتل في الردة
مال وردى اعيانها انه يقتل في المائنة ^ب الزندق وهو الذي يظهر للانسان وسطن الكفر بفعل الاجماع
ط الكافر ^ب اكر على الاسلام حكم يصبى اسلامه ان كان عن التورع على دمه وان كان من يقرع دمه
لم يصب اسلامه مكرها ^ب قال الشيخ ^ب في المبسوط الكفران حكم بالاسلام ولدتاده دمه نظر والاقرب
المنع اذا لم يكن بميل وهو اختاره من الخلاف ولو جرت جدرة لم يقتل ان حوزة القتل مشروط
امساعه قبوله من التوبة والحكم الامتناع المحذور اما لو كان الارتداد عن فطره بالوجه انه قتل ^ب ما
المرتد اذا لم يفعل مسلم ^ب في دار الحرب اودار الاسلام حال الحرب او بعد اعطى ما خذ والوجه ان
الحرب كذا كذا ولو قتل المرتد مسلما عدا ملول قتل مصاصا وسقط مثل الردة وان عفا على مال اير
منا سطلما على الردة ولو قتل خطا كان الدية في ماله مخفف موجه لانه لا عالم له فان قتل اربا
حلت كالذين الموجل ^ب لو تزوج المرتد مسلم سوا تزوج مسلمة او كافرة وسقط دلالة في
النكاح فلو تزوج نسبه المسلم لم يصبه في سقوط دلالة عن تزوج امته نظرا في عدم البقوة
وله ان تزوجها وان كانت مسلمة على اسكال واذا دخل بزوجته المسلمة عدان بزوجها مرتدا فان كان
حاله النكاح ملامر لها ولا يثبت لها مهر وقتي ^ب لو توثق بالمرتد فعلمه من حقه معايل
الردة ^ب قال الشيخ ^ب بيت التورع لوجود المعصية وهو قتل المسلم طالما وفدا اسكال من حيث عدم العقد الى قتل

اسلم بغيره بعض الذي انعم ولحق بدار الحرب فامواله اقته على الامان وان وصل امواله ورثه
الكافر الذي والحن وان كان الوارث ذميا فماله باق على الامان وان كان حيا بزاز الامان عنه
واولاده الصغار ما فون على الذمة فاذا المغوا خيروا من عقد الحرب لم يردوا الفوات الى ما منهم
م يصرون حيا بكة كلك الاسلام اشهد الا اله الا الله وان محمد رسول الله والحب زاده ابر
من كذا ومن غير الاسلام انه ما كند ولو كان مقر الله بحانه والسنه لكان اعتقد عدم عموم نبوته
بغيره اذ انه لم يوجد جديش له وارشد الى ان يظهر له الحق ان لو اردت المحزون لم يكن الزيادة
بل هو ان على الحامه فلو قتله لم يضمنه ان يقتل الزند بالسيف والحب احراقه النار والقنل
الى الاسلام والاقرب ان لم يول قتل عبد بالردة ولو قتله مسلم اخطا ولا يؤد ولا دية بخ عزات
المرتد من فطه في ماله بايحه والهمه والعنق والمدير باطله اما المرتد عن غير فطه فالاقترب
انه موقوف فان رجع الى الاسلام تبيننا الحق ولو قتل امواله بطلت ذمته اما لو تعف جديش
الحاكم عليه فانه باطل ولو وجد المرتد عن غير فطه بسبب بعض الملك كاحيد والاعشاب و
الاغاب واعماره اعادة خاص او مشتركه ست الملك له واما المرتد عن فطه فلو وجد انه لا دخل
في ملكه وعمل النحول لم يعمل الى الوارث سطر الردة قطع الاسلام من المكلف اما انما كالجود والضم
وعبادته الخمس والعالم المحض في العادوات وكل فعل صحيح في الاستمرار ادا بالقول عماد الوارث
اذا استعاد او كذا من اعتقد حل شي اجمع على تحريمه من شبهه فهو مستعد اما انما علم ان الردة
حتى حوت ذكك وزول عنه الشبهة وسجله حد ذكك فان باب والاقرب بحقه اما لو اخرج خبر
او شبهه او شرب الخ لم يحكم بالردة بخو ذكك لا مكان ان فعله مخزيا ان لو قتل جديش اذ لم يحكم
خوده الى الاسلام بخو ذكك سواء حال ذكك في دار الحرب او الاسلام وسوا حل فمالي (او زاده ادا
سبب ردة بالاسم او غيرها شهدا شاهدتين كفي في الاسلام ولو كان كفرة حرم البهت لم يثبت
اسلامه حتى شهد ان محمد احمل رسول الله الى جميع الخلق او من كذا ذكك غير الاسلام والى مقتد
ان محمد احمل محوث لكن زعم انه غير النبي لم يحكم بكلمة الجاهل بالانقرار بان هذا الميعود
هو رسول الله صلى وان كافر بخو ذكك فم حكم بالاسلام حتى يقر بما جحد ولا يثبت عدم حرم
اعادة الشهادة وكذا ان جحد بيمان انما الله الذي احب الله فمهم او كما من كتب
او ملكا من ملكا كنه او اسما من محكم فلا بد في رجوعه من الانقرار بما جحد واما الكافر بخو
الدين من اصله بان الاسلام حصل بالشهادتين ولو لم يحق التوحيد او مقر الى الشهادتين وان

اعتقد

اعتقد كما ان الشهادتين بالماله ولو مال الكافر انما اسلم او مؤمن والاقترب الاكفا بذلك ولو شهد
الكافر بالشهادتين لم قال لم ارد الاسلام فم حيا بكة بخبر على الاسلام ولا يخل عدم الاحبار
كأن لو كره المسلم على الكفر فان ملكه الكفر لم يحكم بكفره ولا يثبت منه امراته وعمل لومات ^{لعمري}
وخل عليه فاذا زال الاكراه عنه فالوجه عدم تكليفه باظهار اسلامه ولو اظهر الكفر بعد زوال
الاكراه عنه فالوجه انه يحكم بكفره حين زال الاكراه كنه لو وجب على المسلم حذم ان ذم اسلامه
عنه لكانه وكذا جميع الحقوق والحنانات سبت عليه سوا كذا دار الكفر او لا سوا السلم اذ
الحكم سب الله كفر وكذا من استنهر بافاده او باياته او برسوله او كنه سوا فعل ذكك على
سبيل الجدة او الهزل وكذا من سب النبي صلى لو احدث الله علم وحاز ما قتل مالم يحفل بالضرر
نفسه او ماله او بعض الجوارح كذا من اذى النبوة وجب قتل ذكك من عذق من ادعاه وكذا
من مال الاذن محمد بن عبد الله عليه حادق اولاد كان ملطافا على السلام اكل البحر عقدة دني وكلام حرام
به او كنه او جعل سائر في بدن المحرم او قلبه او عقله من غير باشرة وقد يحصل به القتل والموت
والفرق بين الرجل والمرأة ونفس احدهما احاديثه ونجته احد الاخصين للآخر وهذا سبعا
فنه نظر من على العبد ان كان مسلما اذ ان كان كافرا من غير ان يقتل والاقترب ان لا يكره
سجله وحليم محرم ولو استخلفه فالوجه الكفر والتحر الذي يجب به القتل هو ما يؤذي في الوفاء سحرا
كما في الآيات في عازبه ان الجاهلي دعا السواحر من فحيت احليل عماره من الوليد فمالي حيا بوش
فلم يزل بها الى اماره غير الحجاب فاسكه انسان فعال خلقه واللاء فلم يخله مات من ساعته قتل
ان ساحة اخذها عض الامم فحاز وجهها كهايم فعال ثولو لما على مني فمالي (تو ان يحيط وياي
فانها ذكك محليت على الباب وجعلت بعقد فطار بها الباب فلم تقدر واعلمها واعمال ذكك
فاما الله عز وجل على السواحر ورمم انه جمع الحن واسرها فتخيف فلا يخلق به حكم الساحر والادى
على السواحر شي من النور او الذك والادام ملاس به وان كان لا يحرم على اسكان او سبب الردة
سهاده شاهدتين عدلت ذكك من او الاقرار به ولا يثبت سهاده انما انعم او يؤذن ويغني
الحاكم ان يستظهر في جامع الشهادة فلا يقتل فيها الاطلاق بل لابد من اصيل الاصل ان هذا
الكفر انما هو من فعل مخزيا او ترك واجب لا لا مام عزيره مالا يلحق الحد وكنه سطر الاسلام
وعملت احكاما على الحناء ولا يلحق حد الحن في الحن ولا حد العبد في العبد من الحن سوا
الاشعة وسفن وفي العبد الاشعة واربعين وكلما فيه العور من حقوق الله يثبت شهادتين

[illegible]

وإذا

واذ اورد في هذا المقام بعضا من الحجة على ما تقدم لم سقط من الحجة شي وكان للمناقش المطالبة في الحجة على التكاليف ان
 كان الثاني واحدا ولو سقط الجمع او كان المسحق واحدا فعفا سقط الحجة ولو قال انك زان او انا
 او سكر زانه او اب الزانه او اب الزاني فالعذر للولد والنت الاباب فان سبق الابن او
 البنت العفو سقط وان سبق الاب المطالبة بالاب المسحق كان له استغفار الحجة وله العفو وان
 عتقد و يجوز العفو من الحجة من محققه بالبرهان الشرعي بعد واس لحكم المدخل فيه ولا
 عام الحجة الامح مطالبة محققه به ولو عاذف امان سقط الحجة ومن راجع ولو سار الكفار
 الاباب والعسر الا ان في وحشي حدوث فيه حسمها الامام ما يراه ولو قدف العالم لم علم
 الحجة حتى يقدم مطالب ولو قدف عا ولا بحث حدث فيه وبطلان طلبه والاقرب ان لو لم المطالب
 والعفو وكذا لو قدف الصبي بالوجه ان للاب المطالبة بح اذ قال ابو الويثي بح سبل فان مال اردت
 انك من قوم لوط فلا شيء عليه وان مال اردت انك عمل على قوم لوط فهو كعذر الرابح به الحجة وكذا
 لو قدف اربع بالوطي في دبرها او قدف رجلا بوطي اربع في دبرها عليه الحجة ولو مال اردت انك
 عمل من لوط او انك تحت الصبيان او علمهم او سطر العثم شهوة اذ انك محقق احوال قوم لوط
 او انك مهي عن العاشة كمنى لوط قتل مسيره وعذر مما يوجب الاذى ولو قدف ما مال المسهر
 فالاقرب التعذر بخلاف ما لو قدف بالزنا بالصبيبة او المحنونة او الامه ولو قدف بالمباشرة دون
 التعزير او بالوطي الشبه او قدف اربع المساحة او بالوطي مسكره او قدف بالشر او بالظفر
 ملاحظة والضابط ان كل ما لا يحب الحذف فله لا يحب الحذف على العاذف ومحب في ذلك كله التعزير و
 لو مال لرجل ما يحب وقد ان فيه طماع الناس والسبب بالنساء احوال لا اولى بالمحبة وقد اها
 سبب لذلك ملاحظة عليه ولو قدف شي من ذلك الزنا حذ ولو قال انا اجمعت الدار به امكن عزله
بح لو قدف رجلا فلم يتم عليه الحجة حتى زنا المحدث لم سقط الحجة عن العاذف على اثنى العزم
 وعمل سقوطه واعصار استناد الشروط الى اقامة الحجة ولو وجب الحذف على ذي او ترغى
 رار العيب ثم عاظم سقط عنه الحذف ولو مال العاذف كت صفرا حين العذر وقال المودون است
 كسر والقول قول العاذف ولو اقام على غيبته بدعواه فان اطلقت اللسان او اقبل على الخارج
 مما قدف فان وجب احد من الحجة والاخر العذر وان اقبل في الخارج وعارضتا وسقطا وكذا
 لو قدف اربع بين المحدث بح لو قدف على ما خصنا وقال اردت انه زاني وهو من لم استفت
 الى قوله وهذه العاذف وكذا الحذف لو كان عبدا ولو قال لعزيت في كفرك وعبود بك

سنة وصيب انما والاصل في العمدان كون الفاعل عامدا في فعله وقصد وسبب العمدان كون
عامدا في فعله محظيا في قصد والخطا المحض ان يكون محظيا فيما المقصد الاول في العمد وسببها
اربعه الاول في فعله تحقيقه وقته فصول الاول في غير المباشر والسبب والشروط ونحوه مباحث
الاول العمد يقع اما بالمباشرة او بالسبب فالمباشرة كالذبح والحرق والضرب بالسيف والسكن
والسفل والحرق ولو جرح ابرة في المقتل كمن والنفوذ والحاص والصدع واصل اذن سوا الخ في
ادخالها في اذن او انا لو عرذ الاربع في غير القتل فان الخ في ادخالها في البدن فهو كالحرق الكسر
الانه قد يستداه ويقضي الى الموت ولذا كان سببا او جرحه بالكسر جرحا لطيفا كشرط الجرح
بما دون فان من ذلك فضا حتى مات بنب القود وان مات في الحال فالوجه انه سببه العمد على املها
وروي انه وجب للعصام واسا السبب فانه اثر في التوليد كشهادة الزور وتقديم الطعام السموم
الى الضيفات الفعل الذي يحصل الموت عقيب مقتم الشرط وعمل سبب فالشرط هو الذي يحصل
عنده لانه كحرق البيرج التردية فان الموت بالردة كمن الحرق بشرط وكذا الامساك مع القتل
والسحق العصام بالشرط والعلة ما تولد الموت اما ابتداء فخر واسطة كجز الرقبه واما بوسايط
كالزمن فانه تولد الحرق والحرق تولد الوايه والبرايه تولد الموت واما السبب فانه اثر في التوليد
لكن شرطه في فعله كما دللنا في جهاد الزور وشبهها كدوراه يسمي قتلها ادرماه محققا
مثله او خنق محبل ولم يسرح عنه حتى مات او ارسله سقطن النفس او ضا حتى مات فهو عمد
اما وجوبه في غير القتل مثله غالبا بما رسله مات وجب العصام ان قصد العمل والذية
ان لم يقصد واستتبع القصد كد لوض به عصا كسرط مالا يحتل مثله غالبا بالسبب الى البدن وزمانه
مات فهو عمد كما لو ضرب المريف ضرا يقتل المريف دون الصحيح ولو ضرب ضرا لا يقتل مثله يحصل به
مرض واستمى به حتى مات فهو عمد ولو حبيب عن الطعام وجوب حتى مات جوعا وجب العصام
وكذا الوجيبه من عن الشراب لا يحتل مثله البير عنه مات ولو كان به بعض الجرح وجب حتى مات
جوعا فان علم جوعه فالعصام كما لو ضرب مريضا يقتل به المريف دون لم يعلم احتمال العصام وكذا
الذية او السقف على ضعفه كد لوض السبب وقدر العقود عمل دفعه فان كان السبب مهلكا و
الذبح غير موقوف به فالعصام على ما عمل السبب كما لو جرحه وترك محال الجرح مات ان السرايه
من الجرح الموقوف لان ترك المداواة ولو فقد المعنيان فالعصام كما لو قصد فم تعصب حتى يرف
الدم او الغاء في ما طيل حتى سلقنا حتى عرق ولو كان سبب مهلكا كمن انه دفع سبل وجب العصام

سنة

لما لو التي الحاصف بالسباحة في ما عرق فلم يسبح لانه ما ذهل من سباحه وكذا الوالغاه في ما رفق
حتى احترق ان لا اعصا ^{الاول} قد تشيخ غلامه النار محير الحركة ولو عرف انه ترك الخ جرحه
لما تود لان اعان على فعله وللاقترب عدم المذمضا لاسفاله بالمال فيه وسواء الجراح عدا
معونه فلو جرح الكافي ميوت الجراحه الى النفس مات الجرح وجب القود في النفس سوا كان
لجرحه ما يقتل غالبا او لا يقتل صلا اذ اعرف ان الموت حصل بمراته ولو استه ملاقود في النفس
ولا يبي بل في الجرح والاعتبار بقصد الجراح في البرايه فلو لم يقصد الاملاف لم يحصل الجرح المقصود
وجب القود وكذا لو سرت الجراحه الى غير النفس فانها معفونه وجب العصام في العضو الاخر
او الذية سوا كان مالا يمكن مباشرته بالاملاف كما لو هشمته في راسه فذهب فوعينه وجب العصام
فه اجماعا او يمكن مباشرته بالاملاف كما لو قطع اصبعها ما كملت افره وسقطت من مصل رابع
اصبعها فسلت الاخر وجب العصام في العطوبة والارش في الشلا وسراية القود غير معفونه
وهو ان يقطع طرفا بحب القود ففاسنوني منه الخفي عليه بمات الثاني بمرايه الاستفالم لم يزم
المستوفى شي اذ لو اتي فيه من شاهق الى انسان وكان القود جرحا يقتل غالبا اذ نادرا جرح تعد
الملق بغيره الى الاملاف للاسفل فلهذا الاسفل وجب على الملق بغيره القود وان لم يعمل غالبا ولم يقصد
الاملاف فهو سببه عمد ودم الملق بغيره حذر ^ح الذي اعاد السجوه انه لا يعقبه للجرح في
الاطاش ما يدل على ان له حقيقه فعلى ما ورد في الاخبار لو سحره فاسبحه من القود اسكال
وللاقترب الذي لعدم النفس بذلك ولو اقرانه قتل سحره فعليه القود على اقراره وفي الاطاش
قتل الجرح مال السجوه في الاملاف جرحه كذا ذكره على حد ما عمل قول السجوه السبب على الراه وقصام
ولا يبي وان اق انه قتله سحره ولو مال اليه ان سحره فعلى ما دارا ملاصام الا ان اعترف بالقصد
الى القتل ^{الفصل الثاني} في الجراح المباشر والسبب وهو بيان الاول ان يكون السبب اعم
رسا حث الاول الاكرام وجب اعماد دامي في المكرم ان لا يقتل غالبا فعند العصام على المكرم
المباشرة دون الاكرام ولا يحق الاكرام في القتل بحسب على المكرم قتل اخر ولا يعمل المكرم الجرح عوم
الدم ولو اخط الضرر الى القتل مقتل هو ولا يعمل فخر عم يحدد الامر الجرح وقد روي ان يقتل المكرم
وجب بحسب العادل اما والمعتد الاول ولو طلب الول الذي كان على المباشر ايضا وقد اورد بحسب
الاكرام فمرا عدا الفصل هذا اذا كان المقتود اعماما ولو كان من غير كاطع والمخون فالعصام على الاكرام
دون المباشر لانه كالا له سوا في ذلك المباشر الجرح والعبد ولو كان صبييا عن بالغ الا انه يمتنع عازف وهو

عن ملا فود والذنه على ما علمه وان كان مملوكا علقته الخنايه برفقه والا فود وبال في الخائف ان
كان المملوك صغيرا ومحمولا فاذ به والا فود وليس يعتد **ن** لو قال له اسلمني او المملكه لم يسح قتل
فان الخوف لم يرفع بالان فان ماله سقط العصا لانه اسقط حق با الاذن ملاسله الوارث الارث
وعند ذنه نظر لو قال اقبل بيك فان كان ميرا ملاش على المكرم وان كان غير ميرا فعمل الا ان الفود وحل
محقق اكره العامل هنا في السكال **ح** محقق الاكره مبادون النفس اعماما ولو قال اقطع يد هذا فاعا
لعصا على الاذن دون المباشر ولو قال اقطع يد هذا او هذا او اقبلك واصار العاصم يد احد ما اعتد
العصا على المباشر لان الاكره لم يقع على العبيد فهو محير منه والا فود ان على الاذن محقق الاكره وعدم
الا ما صدم **د** شهاده الزور ولد في العاصم داعيه القتل في سبب في اللامات على ما تقدم بقوله السبب
معلق بالعصا بالثا هدم سج الحكم والاسماع والامان على العاصم والحداد ولو علم الولد التورير
وما شر القصاص كان الفود عليه لوجود المقتل بعد العدو ان قصد اراح انتقا ما بينه الزور
هـ لو قدم اليه لهما **س** موما فاكله جاملا به لملول الفود لا سفا حكم المباشرة بالزور ولو كان المساء
عالمه به فهو غير ملا فود وزاد به ولو لم يكن ميرا فاكله لامل ولو جعل اليهم في طعام صاحب المنزل فوجده عليه
و فمات مال الشجر عليه الفود ومنه نظر ولو ترك سمان طعام نفسه وتركه في منزله فدخل ان فاكله
من غير اذنه ملا امان عليه **ع** عاصم واديه سوا فقه بذكر قتل الاكره مثل ان يعلم ان طالما لم يرد هجوم اده
مترك اليهم في طعامه لقتل مكانا كما لو فقه بذكر اذنه لفتح بها اللص ولو دخل اذنه واكلا الطعام
المسموم من غير اذنه ملا امان ايضا ولو كان اليهم ما لا يقتل عاليا فان قصد الملاف بالطعام اناه فهو عد
ولو اطلق اناه ولم يقصد القتل فهو شبهه عد فان احلقت به هل يعمل ماله عاليا ام لا وهل يتيه
على ما وان لم يكن يتيه فالقول قول الباقي الا حاله عدم وجوب العصا ملاسبت بالثا وان ثبت
انه مامل معال لم اعلم انه مامل اقبل الفود لان اليهم من جنس ما يقتل عاليا فاشبهه ما لوجوهه وقال
لم اعلم انه يموت منه وعله خوار خفايه فكان شبهة في سقوط الفود فيجب الذية **و** لو حفر سرائط
او في داره وغطاها ودعا عنده فاحاز به عليها فوقع ماته عليه الفود لانه ما يقتل عاليا وقد قصد
لو حفره بمحرز فادون نفسه بدوا سمي ماته بالخارج ماله عليه الفود ولو لم يكن في الجحيم بمحرز
ما كان اليهم بمحرز فاعا لملول مقتول على الخارج الفاصم في الخرج خانه او الارش منه ان لم يكن منه
قصاص ولو كان اليهم بمحرز والعاصم به السلات وحصل الموت فقد حصل الموت فعمل الخارج والجرح
مستقط ما بل فعمل نفسه وعصر من الخارج في النفس بعدة نصف الذية وكذا لو كان اليهم غير بمحرز

وكان

وكان ان عاصم به السلات وكذا لو خاض الجرح برصه في لحم حتى فسرى منها فعمل الخارج العاصم في النفس
عدو ذنه **ي** **ي** القسم الثاني ان يكون السبب لعلة ذنه **و** سباحث الاذل السبب قد حصلوا **ي**
كما لو العاصم من ساقه مثقلا انا ان نصفه ويطع بعض الجواله في العاصم على المباشر ولاش على الملقى
سوا عرفه كذا امل يعرف املو العاصم في ما فوق فالتقى الموت فالعاصم على الملقى لان فعل الموت اعتبر
منه كعمل منصوب في عمق البرد محتمل عدم العاصم لانه لم يقصد الافه بهذا النوع واحسان الجواله
معجب الذنه املو العاصم الى الموت فالتقى فعمله الفود لانه ما يقتل ماله بالطلع مصاركا لاله **ك** قد
حتدل سبب المباشر كما اكره على القتل فالعاصم على المباشر دون المكرم وعليه الكفارة اذا حرمان
الميراث معلق به ايضا دون الارث ولو اكره انا اعل ان يرمى انا ما طنه الذي جوثوته ملا عاصم على
الرام لهما لته وعمل ثبت على الاذن منه نظر مان او حسنه عليه ملاش على المباشر وان افرصاه من الفعل
الحكيه مثل عامله المباشر الذي لانه بالتمه اليه خطا ولو اكره غير غير ميرا على القتل بالحواله في العاصم
هنا على الاذن لان الصغير كاله ولو اسكه واحد وقيل افرشتا العامل وجيب المسك داما ولو نظر
لها ثالث سمحت عيناه والارحاح اصرم على الولد شي **ح** لو اكرهه على جعود نخل فزلق رجل ماته
بالعاصم على المكرم على السكال والا فود وجوب الذي عليه اما لو اكرهه على قتل ماله فاصم على المكرم
اذ احسن لاله الاكره ولو امره بالزول الى يرفمات فهو كما لو امره بالصعود على الشجر لغير الذنه ولو كان
ذلك لصلح عانه كانه الذي في متالان ولو امره من غير اكره ملاذيه والا فود **س** **س** المقتل المعلوم
من عاداته السطوه عند المخالفه كالاکراه ولو امره سلطان واجب الطاعة يقتل من علم المأمور
انه سطلوم اما لو فرضه بغير الساعدت او نحو ذلك لم يحد بغير لو قال ان الجرح عن طاعه الامام
فباد وظننت ذلك شيحا ما لوجه ان شبهه سقطها القصاص وبسبب الله عليه وساج با
الاكره كذا في الزنا وشرب الخمر والامطار والامان مال الغير وكل الرذة وغرذ كذا **القتل بالاذن**
و وجوب هذه الاشياء مع عدم لواشه حية يقتل ماله عاليا وجوب عليه القصاص ولو كان يعمل اذرا
مان فقد القتل فهو عدو والا فهو شبهه كالارثه ولو اتى عليه حية فامسكها فمات فالفود عليه
العاده بالملف مع ولو جمع بينهما في وقت واحد فالا شيه **ذ** كذا لو اغوى به كلبا فمات فمات فالفود عليه
فالفود عليه لانه كاله وكذا لو العاصم الى اسد فافترسه سوا كان في ضيق او بره اذ المملكه العتصام
منه ولو كف والعاصم ان ارض سبعة فافترسه الايد اعماما بالعاصم وعليه الذية والمخون الضاري
كالسبع **و** لو حفر سرائط الطريق المسلوكة فدمغ ان غرته منها فالحواله في العاصم على الدافع

دون ذلك ولو لم يده احدنا لذي من الحائض الفصل الثالث في بيان المباشرة على المباشرة وقت
تباحث الاول لوجوه خمسة الاول سد وسرا وجه على الخارج القود بعد ان رد عليه المنفق
نصف الذية **ث** اذا كان احد المباشرت اقوى قديم ملوجه الاول وحياته مستقر بعد الجرح قطع
انما رايه فالقود على الثاني سواء كان جرح الاول مما مضى معه الموت عالميا كشق الحوف والماء او
العضى به كفتح اللسان وسحق من الاول في الجرح ولو حصر الاول في حكم الذية في جرح حية لا حيرة
سقوطه فتدله الثاني بصيف فالعصا على الاول - ونعذر الثاني ولا يصح منه ولا اول الحائض فخله
الحائض على السرور حتى لو قطع واحد من الكوع ثم قطعها الثاني من المرفق ثم مات وان كان جرحه الاول
بروات من قطع الثاني فالعصا على الثاني خاصة في الاول فالعصا في له ولو لم يدها فاما مات وجب
العصا على الاول والثاني بعد رد الذية عليهم باليوية وناسق طع سرايه الاول لان اسم المصاحف يعلل
زل بلاجم اليه الما الثاني فصفت النفس عن اسمها لما فز هفت بمما عاتف ما لوتيه واحد ثم
قتله او لا يقطع السران بالعجل وفي الاول نظر والافرت من ان يقطع الثاني عقبت قطع الاول
او حله بحيث ما كلد شرب ثم يقطع الثاني وكذا لو عاش بعد مما حاد وكذا شرب اذا لو طبع واحد
يد او فرج له فانما احدثا وسرى لا فرق في ان يقطع مخرج والافر فالعصا منه بعد رد ذية
الجرح المندمل ولو قطع احد اللثة يد والثاني رجله واوجه الثالث ثم سرى الجرح للقول من اللثة بعد
رد ذية عليهم وله قتل واحد ورد الاخران على ورشه لثي ذية وله قتل اسب ورد الاخرين لثي
الذية ورد ذى المحنى عليه لثي الذي ولو برات حراسه احدثا ومات من الاخرين نصف الولي الذي
براجرت في الجرح ومن الاخرين بعد ان رد عليهم ذية كاملة فبقياها او قتل احدهما ورد الاخر عليه
نصف الذية ولو اذ عن الموجه ان حرجه برا وكذا به الاخران فان صدقة الولي سقط عنه العصا وثلث
الذية وطالبه بالعصا في الموضع او دنها ولا يستل قول الولي في حق السركن لكن ان طلب القود كان
له قتلها بعد ان رد عليهم الذية ولو طلب الذية لم يكن له الواجبا اكثر من اللثي وان كذا به الولي
وله العصا او المطالبه بثلث الذية وان شهد الشريكان بالانكاح لهما الذية كاملة والولي اخذها
مهما ان مدتهما وان لم يصدتهما وعنى الى الذية لم يكن له اث من لثيها لانه لا يدرى اكثر من ذلك وقيل
سهاوتها ان كانا نارا بعد لا يبقيه عنه القصاص وما زاد عن ارش الوضحة لو اخذ المخرج فقطع
يد رجل ثم قطع رجل ثم سرت الحواصن قتل وهل يدخل عصا الطرف في طهر النفس فان لم يصبها
والحالات ثم قطعها وهي رواية ابن عبيد عن الناقول ومن الهيا ان تزقة كدم يدخل وبعض من

الطرف

الطرف والنفس وان ضربه واحد فجنب جنائس لم يكن عليه اكثر من القتل وهو المختار ولو قطع يده
غيرت اليه فالعصا من النفس لان الطرف لان اليرايه بعه الحنايه وقد افق علما وانما ان
ديه الطرف يدخل ن ذية النفس وان احملوا ان العصا على التقدم ولو قتل مرعا مشرا وجب القود
وكذا لو مل من مزج احشاه وهو موت جدي يمين اولته بطعا لان ازهر جيو مستقر على ان حركه
المذبح **ك** ركن الاياهه مشبه في سقوط القود فلو مل رجلان دار الحرب بطر كفه فان اسلمت وجبت
الكفارة والذية ولو مل من عتله من ثدا فظهر روجه في القود اسكال شاشا من عدم القتل ان يذل المسلم
ومن روجه ولايه قتل المرتد الى الاما ومكون عاديا بقتله ولا اقرب الله ولو قتل من لث انما مال انه مخرج
يرى العمد من القود اسكال ولو ضرب من ضا طنه مجيضا ضيا بهك المرفق وجب القود فان طن السجوه
لا ينجح الضرب الفصل الرابع في الاستراك وفيه كى مباحث الاول اذا استر جماعة في قتل واحد ولو
اجمع به ان اخبار الولي ذكر بعد ان رد عليهم ما فضل عن ذية المقتول فذا خذ كذا منهم ما فضل من ذية
من حنايه وان احصا قتل واحد منهم قتل واذى الباقيون ال ورشه قدر جنائسهم ولو مل اكثر من واحد
ونوذي الهم الباقيون قدر جنائسهم وما فضل نوذي الولي ملو قتل لث واحد واحدا والول ملهم اذى الهم
ديت يقتولها بهم باليوية ولو قتل اسب اذى الثالث لث الذية الهم اذى نوذي الولي ملث الذية ولو
قتل واحد اذى الثامات ال ورشه لثي ذية والاخر على الولي ولو طلب الذية كان عليهم السرى الى سوا
على ادائها كسحق الشريكة مان فعل كل منهم ما فضل لو انفرد او ما يكون له شريكة في اليرايه مع القصد
الى الحنايه وليس السوا في السب شرط فلو جرح احدهما ما به جرح والاخر جرحا واحدا وسرى الجرح
الى النفس ما وان العصا فلو ملها الولي رد ال ورشها ذية كاملة بينهما السوى ولو قتل احدهما
رد الاخر على ورشه نصف الذية ولو تراخوا بالذية كان عليهم السوى وكذا لو كان الحواصن خطا كان
الذية عليهم بصيف وكذا لو جرحه احدهما موضحة والاخراته اذ جافته مات من الجرح كوكوا استرك
الحايت في الحنايه على الطرف قصص منهم مرد المحنى عليه ما فضل لكل واحد منهم عن جنائس فلو قطع لثته
يد واحد كان المحنى عليه وطع يد اللثة ورد عليهم ذية يدين عصمونها منهم باليوية وله قطع يد اسب
ورد الثالث عليها لث ذية اليد ورد المحنى عليه عليهم لثي ذية يد ولو قطع يد واحدة ورد الاخران
على المنقص منه لثي ذية يد ولو طلب المحنى عليه الذية كان عليهم الاما وكذا البحث لو كان الحناي اكثر من
لثته وسحق الشريكة صد والنقل عنهم اجمع اما ان شهدوا عليه ما وجب قطع يده ثم رجعوا او كرهوا ان
من قطع او يلقوا صحتة على طرفه فقطع او صعدوا عليه على المنقل وحيدوا منها حيا او مة دها

للعصا
الذية لله

ميتين ولو قطع كل واحد منهم جزء من يده لم يقطع يد احدهم وكذا الوترين كل واحد منهما من جانب واحد
احدهم انبه موزق يده وارزحته به واستدحق النقيلا فلا يقطع عليه يد منهما بل يترك يده للقصاص
في جنائيه الاخر كل واحد منهما جنائيه وكذا النورين بشار على مفصل ثم يده كل واحد منهما من جانب
اليدين ان يرد احد لم يقطع اليدين ولم تترك في قطع المخرج وكل موضع يكن الاصصاص منهم مفردة وجب
لو استرك الاب والابن في قتل الولد وجب العصاص على الابن دون الاب ولا تقطع الفتوة على الابن
مشاركه الاب ثم يرد الاب على الابن نصف الدية وكذا لو استرك الصبي والملاح او المحنون والعامل
او الحر والعبد في قتل العبد فان العصاص لا تقطع عن الملاح والامن والعامل والامن احد مشتركين
او المحنون او الحر وصغر هو المثلثة نصف الدية موزة وبها لا للمعتول مصاحبا ولو عفا الولي عن احد
العاملين لمال الذي لم يقطع القصاص عن الاخر وكذا النورين اسان اورد ما عذر اذا اخطا
فان العصاص يجب على العاقل ويؤدى عاملة المخطي اليه نصف الدية ويصل شركه وشركه
السبع بعد ان رد عليه نصف الدية كذا لو استرك في قتل العبد او امان مسلما به والارث اذا اناضل اليها
عن دية ولو قتل اكثر من اثنين بغير جمع وردت الولي الهنت فاحل دياتهن موزة في المعتول ثلثو
كان العامل ثلث شوية فاحل الولي قتل المخرج مملين واذى الهنت دية اربع مائة مائة مائة مائة
موزة في الناله اليها ثلث دية العبد ولو قتل واحد وردت على ورثتها العاقلان لثقتها ورجع الولي
عليها نصف دية العبد ولو عاوت اربعة من الدية وتطلب الولي اكل لكل واحد دية جدي ورجع
ارث جنائيهما كذا لو استرك رجل وامرأة في قتل رجل مملول مسلما معا ويؤدى ال ورثة الرجل نصف دية ولو
قتل الرجل خاصة فتؤدى المرأة ال ورثة دية ولو قتل الملاح وما عذر من الرجل نصف دية ولو اخطا
على الدية كانت على الرجل والمرأة نصف وقال المحدث لو قتل الولي رد نصف دية الرجل على اوليا
الرجل واوليا المرأة الا انا واما السجدة اذ املوا الرجل خاصة ردت المرأة عليه نصف دية الفدية
ما به درهم وكلما غر موته كذا لو استرك حر وعبد في قتل رجل مملول مسلما معا ان كانت قية العبد
اكثر من نصف الدية رد اوليا المعتول ال مولاها العاقل ما لم يحاوزه مائة دية الحر يرد الهما ويؤدون
ال اوليا الحر نصف دية ولو قتلوا الحر خاصة اذى مول العبد ال ورثة نصف دية او سلم من
العبد اللهم بقدر جنائيه واسترك ورثة الحر ومولاها منه وليس لورثة الحر قتله ولو قتلوا العبد خاصة
كان على الحر نصف الدية ما عذر منها الولي ما فضل له من قية عذبه عن ارث جنائيه والماضي افضل
للولي وان كانت قية العبد اقل من ارث جنائيه وهي نصف الدية او عذرهم احوار والي المعتول
مملها

قتلها قتلها واذى ال ورثة الحر نصف دية وليس له الرجوع على مول العبد العاوت من قية وارث
جنائيه لو كان القية اقل ولو قتل الولي الحر الحر المولى من نكاح العبد بارش جنائيه سئل ال ورثة
الجز ومن دفع العبد ال ورثة الحر لغير قية وان قتل الولي العبد خاصة رجح على ورثة الحر نصف الدية
ان رضى الخاني بالدية هذا الجود ما قبل في هذا الباب وقال في الهما به لو اخطا المولى مسلما واذى ال سيد العبد
منه وان قتل العبد لم يكن لمولاها على الحر سبيل كذا لو استرك عذبه وامرأة في قتل حر مملول مسلما ان
زادت قية العبد على نصف الدية رد الولي الزايد ال مولاها ما لم يحاوزه دية الحر مرد الهما وان لم يرد مائة
العبد على نصف الدية لم يكن لمولاها شي والورثة المرأة ولو قتل المرأة الولي استرق العبد ان يات قية
ارث الجنائيه او استرق ما سواي القية ولو قتل العبد كان قية العبد اكثر من نصف الدية
شي ورجع الولي على المرأة نصف الدية ان رضيت ما دابها وان كانت قية العبد اكثر من نصف الدية
ردت المرأة على مولاها العاقل ما لم يحاوزه دية الحر مرد الهما ولو فضل من ارث جنائيه عن مائة شي كان
العاقل يمول كل موضع يجب الرد على الولي فان عذر ممل على الا شيفاء كذا لو قتل جماعة من العبد
رجلا حرا عذرا بحر الولي في القتل والارث فان قتل المخرج وفضل مائة مائة عن دية رد العاقل ما سواها
في العزم سادوا في الردة ولو اخطوا رد على كل واحد منهم ما فضل من مائة عن ارث جنائيه ولو فضل للعبد
احصاف بالرد دون العاقل كذا لو استرق المخرج ولم يكن هناك فضل ملاشي لمواثيم والامكان لصاحب الفضل
من عذبه بقدر ما فضل من مائة عن ارث جنائيه وكذا التقصيل لو قتلوا امرأة او عذرا ولو اخطا العاقل
ساوت مائة مائة دية الحر او دية المرأة قية العبد كان لمواثيم الرجوع على موال المعتول منهم بقدر نصيبهم
من الارث او سلموا العبد منهم وان قتلوا من قية العبد اكثر من الدية رد الولي العاقل على موالهم وكان
لمواثيم الرجوع على موال الاخر بعد رجائيات عبيدهم وسلموا عزم او ما يقوم مقام ارث جنائيههم كذا لو
وان قتلوا من مائة اقل كان لهم الرجوع بالماضي من الدية على موال العاقل او ما سواي الباق
من الدية اللهم اعلم ان الولي باعور ويجب بالقتل العبد العصاص عينا لا ارضا شي
الفتوة او الدية وانما يجب العصاص بشرط شرطها فصول الفصل الاول في السادي في الحرب شرط في
العصاص اوقته كذا محمدا اذ قتل الحر بالحر مولا كان العاقل مجدي الا ان كان معدوم الخواص و
المعتول صحيح او اعاكس لعموم الية وكذا ان عاوا في السلم والشرط والعني والعمور والحي والمزور في
الشرط به على الملاك والفتوة والضعف والكبر والصغر وان ولد في الحاني والسلطان والسوء والشرط
في وجوب العصاص كون القتلية دار الاسلام بل متى قتل في دار الحرب مسلما عايدا عالما ناسلا وجب

لعبد
الدية

المعاني

أقيل الأبرص من ثلثي القيمة أو ثلثي الذية ولو كانت الحرة أربعة واحد في البق وثلثي الحرة وست
الحنائيات مائة من أحد الوصين أو ثلثي الحنات الثلث أو ثلثه أربع الدية وفي الأثر
الذي من ثلثه أربع القيمة أو ثلثه أربع الذي إذا حرر العاص من العبد في الأثران كما حرر
العاص من ثلثي القيمة أو ثلثي الذية لا يقتل الكافر الحر العبد المسلم بل يجب عليه مائة لولاه ويقتل
بغيره العهد ولو قتل عبد مسلم حراً كان لم يعمل به بل لو شته المطالبة بدينه الذي كان دفعها
المولى والأثر قول العبد أن كانوا مسلمين وسحب على المسلمين أن كانوا كافراً ولو قتل من نفعه حر
عبد لم يعمل به وكذا لو قتل حر لم يعمل به ولو قتل مسلم قتل ولو استرق المكات المشروط أياه
أقيل أصل العاص وعده ولو قتل مائة من عبيد ولا عاص ولو كان المكات سلباً أو
أعقب حصه (عقب من الأب) مائة ولا يعمل به أيضاً عاصراً أصيب من مائة الفصل الثاني في
في الذمة ومنه ما يشاء الأول شرط في المعصية مساواة الختان أو كونه أخص منه
المسلم والكافر مثله وإن كانا حراً قتل على الكال والمسلم ولا يقتل المسلم بالكافر سواء كان دينياً
أو حراً مستأثراً أو عن كثر عزرو وعزرو دية الذي قتل أن اعتاد قبل أهل الذمة (مقتضيه
حد رد فاضل دية ومنع أن أدرسه ذلك) يقتل الذي مثله وبالذمية حد رد فاضل دية والذمية
الذمية وبالذمية والمرجع عليها الأصل وسواء أعتق العاقل أو اعتقل في أصله أو اختلعا معقل العاقل
المصريان والجوسى والعكس إذا قتل مسلماً بعد ادفع هو دية إلى أولياء المستولى عليه الخنزير
قتله واسترقاقه والفرق في ملكه أمواله من ما سقل منها وما لا سقل ولا من العن والدية هل
سزف الألبا والأداه (الأصغر مال شيء نعم ومنعه أن أدرسه وإذا أضرار دية الأصل حول
ذلك معهم السلطان مال من أدرسه وإذا أضرار وقتله لم يكن لم عمل مال سبيل لأنه الدخاني حكم
الأما مصاريم استرقاقه ولو لم كان قتل الاسترقاق لم يكن لم عمل مال دية سبيل وليس ثم استرقاق
بهم قتله كما لو قتل دية وإن كان جد الاسترقاق لم يقطع عنه شيء من الأحكام وكذا في الاسترقاق
أضرار الأولى رقة وإن لم يكن حاكم إذا لو قتل كافر أم سلم العالم أو جرح الكافر ثلثه أم سلم الخارج
وسرت جراحه الكافر لم يقتل به كما لو كان مومناً حال مسلم والعوم قوله علم العمل مومن كما فرغ من حب
الدية على العاقل (أن كان المقتول ذاديه) كوجه سلم دية فاسلم المخرج ثم سرت الحناية إلى النفس
ولا عاص ولا مرد وكذا لو قطع دية من استرقاق الحناية وكذا أصح لو قطع دية من الخلع
الحنان وسرت بعد ذلك حنانية لأن المساواة غير صالحة في الحناية فلم يوجب قصاصاً حال

سوها وبنت في جميع ذلك وفي النفس الكامل لم يلزم لان الحنايه وقت معونه وكان الاعتبار بارشها
حين الاستقرار لما لو قطع يد حربي او مرتد فاسلم لم يرت فلا تؤد ولا ديه لان الحنايه وقت معونه
فلم يغير سراتها ولورم ذميا بسهم فاسلم لم احابه مات فلا تؤد وعليه ديه السليم وكذا الورم بعد فاعتق
لم احابه وكذا الورم حربي او مرتدا فاسلم قبل الاصابه لم احابه مات فغلبه ديه السليم لان الاصابه حصلت
في محقون الدم لم يلزم لو قطع يده لم يمتل فارتد مات باليرايه فلا تقاص في النفس والديه لها
والانصاره وكذا الوطع يرد في نصار حراتها مات الحنايه ويظهر اليه فان كان يديهم وصية العاصي
وستوفيه وارثه السليم فان لم يكن مسلم استوفاه الامام وقال في المبسوط الذي يقتضيه مذهبا استغنا
العصام والديه لان الطرف يدخل في النفس قاصا وديه النفس هنا غير معونه وفيه نظر من حيث
لان الحنايه وقت معونه فلا سقط باعراف الارتداد واللام من دخول في همان النفس سقوطه عند
سقوط حيا في النفس باعتبار سائر عرض جده لا محقق فيه وان عاد الى الاسلام لم مات باليرايه وان
اسلم قتل ان يحصل سرية بنت العصام في النفس وان حصلت سرية وهو مرتد لم يمتل اليرايه وهو
مسلم قبل القصاص في النفس ان وجوبه مستند للحنايه وكذا اليرايه واليرايه هنا سقط حكم بعضها
والاوتوب وجوب العصام في النفس لان الاعتبار في الحنايه المعونه حال الاستقرار وان كان الحنايه خطا
بنته اليه لان الحنايه حادثة محقون الدم مكانه معونه في الاصل اذا عرفت هذا فان نظر للعطوي باقل
الارث من ديه اوديه النفس ولو قطع يديه ورصليه لم ارتد ومات فعنه ديه السرقة ان لو لم يرتد
لم يحجب اكثر من الذي في فوج الرده اولى ويحمل ضامه بهيه المقطوع بمحب وثبات لان الرده قطعت حكم اليرايه
ما شئت (مطالع حكمها بانها لو قتل الرده ولذا لا اوتوب ان لو قطع يديه يهودي) فنقضت فان لم لا يرد
عليه ديه ونحوه الذي على من قتل الرده وان لم يلقه وقت وجبت ديه يديها في ولو قطع يديه لم يرد لم يرد
رجله ثم اسلم وبيع القطع الى الغير قبل الاذ القصاص ان قلنا ان اوتوب من اوتوب غير موت
في وجوب القصاص واذا اقتب منه في النفس وجب رد نصف الذي اليه ولا فعله ديه يديها في ولو
العصام في اليد او اسطابه يديها ولما لم يلزم القصاص عليه في القصاص لان الرجل يديه منها الخ لا
يعمل الذي بالحق في قتل المرتد لانه محقون الدم بالنسبه اليه ولو قتل مرتدا ذميا في القود اسكاه تشا
من تخم المرتد الاسلام من التاوي في الكفر والاقرب القتل في لو ربح الى الاسلام لم يرد اليه وعليه
دته ولو ربح مسلم نصرا لم يرتد الخايع وروى الحواشي فلا تؤد لعدم التاوي حال الحنايه وعليه
الذي طرأ على مسلم من اصابته والاقرب انه لا ديه عليه ايضا وان اصابته فان امره

الامام ولو وجب على من قاصم فعله غير الول وجب عليه القود ولو وجب قتله بزا ولو اوط
فعله غير الامام فلا تؤد ولا ديه لان عليا عليه السلام الرجل قتل رجلا اذ في اذ وجب حرامه عليك القود
الان ان يتيه ونخصيص الحكم بذلك نظر والاقرب انما لا تؤد مطلقا لانه مباح الدم ومنه وجب
نصار كالحق ولا يوجب ذلك كله كباره فاديه في قتل المرتد السليم وبالمرتد وعدم العاصي على ما في
ولو عفا اولى الى ان ديه ورضي الحان مقتل الرده اخذت الدية من تركته لا لو قتل بعد لم يعد سلبا
لكن من قبل القود ان كان ثلثا من لساوه الوجوب للمكافؤ في الدما ومن كون السحق كافرا او مشركا
عدم العاصي وله المعافاة بالنقد او بالقتل مسلم ولما لا وارث له سوى الكاف كان المعافاة بالمعوض
لان الكافر لا يرث المسلم استقبل وارث الردة بولد الزنيه حيا وميتا ان يولد له وعند من يرت ان وارثا
كافرا لا يقتل به المسلم والمعتد ما عليه الفصل الثالث اسفالات الرده وفيه تسامحت الاقل الاعفان
بجوده لم يحجب على الاب الزنيه لورثه الوارثين وعجز بمحب عليه كفاه الجمع وكذا القتل بالرد
وان عفا اولى وان ثلث من قتل الولد الاب ولحقه وان عفا والام ومثل الام واباؤها واجدادهم
الذكور والاثاث بالرد وكذا العاصي سواء كان معتوبا بالاب كالاخوة والاعمام او الامام او غيرهم
الاجداد من قتل الاب وقتل الجدات من قتل الاب بالولد كما قتل الام به ولا يرد في الولد من غير الاب
وكذا لا يقتل الجد للاب ما بين منه ولا نسب ائمه ولا نسب منه وسواء ملحد فبالسيف اذ
دعيه است افرقت من كون الاب مبيدا في الدين والحرب اذ في العا فلا يقتل الاب الكافر في
المسلم ولا الاب احيد بولد الحق لان المانع من العاصي شرف الابوة ولا يقتل الولد المسلم بالاب الكافر
عدم الكافر ولا الولد الحر بالاب العبد الخ لو ادعى امان ففر من محو لا قتل لم يقتل بالاب الكافر
في طرقت من داهمه منها فلا يجمع على الدم مع الشهده والعلم بالفرقة اما لو لحق باحد من قبل القود
ثم قتلاه قبل الاخر وكذا لو قتل الاخر ولو قبله من الحق لم يقتل به الاصلان ان يكون هو الاب او غيره
عن اقرارهما لم يقتل ردهما لان النسب حق الاراء وقد اقرت به ولا يقتل ردهما كما لو اقرت به
واحد والحق به ثم رجع عنه احدهما خاف من ردهما وبنت نسبه من الاقران او اقرت به
خافه ورده عليه نصف الذي من الاقران ومثل ذلك واحد كفاية العمل بالعد ولو قتل الراعي خافه
قتل به ولو قتل الاخر لم يعمل به وانغم الرده لورثه الوارثين ولو استرك انسان في وطن اطلق بالشبهه
في طرقت واحد وارثه بولد وتبين عفا ثم قتلاه قبل القود لم يقتل بالاب ولا احد من الاحمال الابوه ومن
واحد منها ولو رجع احدهما ثم قتلاه (وقتل الراعي لو اقرت بالفرقة او اقرت بالفرقة والفرقة

لحصوله
الله

ويعود القتل من كونه عدا او خطا قتل نفع ملو اجل واذا في القتل معلما لم يسمع وقاتل بسفله العاض
في كونه عدا او خطا وسفود اقل او ساركا ولم يرد كذا لم يقبل بل كصفتا للدعوى وهو الاقرب ولو
اذ في عليه انه قتل مع جماعة العوف عددهم سمعت دعواه والاعض بالقود والا بالديه لعدم الاجل
مخضه المذنب عليه منها ونقض بالعلم حقا للذم **د** لو اذ في القتل ولم يمتن العدا او خطا ما اقرب
السامع وسفله للعد ولو لم يمتن بل طرحت دعواه وسقطت اليه بذلك لو اقامها على الدعوى
اذ الحكم ما سجد لعدم حمل ما يحكم به ومنه نظره **هـ** ستره كونه الله حمله مكلفا لمكان سفيها
صح بما عمل اقرار السفيه فله وان لم يمتن اقراره صح لاجل انكاه حتى سمع اليه وجوز في حقه
اذ لم يمتن سفيه ميمية **و** ستره عدم ساقف الدعوى ولو اذ في على شخص انه ستره القتل لم اذ في
على عن الشكره لم يسمع الدعوى العانه لان الاول كذا **هـ** لو اقر الاول او شكره ولو اقر الثاني كان
له الزام عدا باقراره **ز** لو اذ في العدم بغيره بالخطا او بالعكس لم يمتن اصل الدعوى ولو اقر طرقت
بأخذ المال وفيه بانه كذب في الدعوى استرد منه المال ولو قيل بانه حتى لا يرى القيات لم ستره لان
الاعتبار في العاض لا في المقتول **ح** ثبت العمل او لم يمتن الاقراره بالسهاده والاسباب الفصل الثاني
الاقراره وقعه **د** مباحثه **هـ** اعتباره الاقراره صدوره من بالغ عامل مجازا قاعه فلا يقتل اقراره
ولا المحنون ولا السكران ولا المكره ولا العبد ولا المذنب ولا الكاثر المشروط ولا الطلق الذي لم يود شيئا
والاقر الولد ولو اقرت نصف قتل في نصيب الحريه دون الرقه ثم لا يحب به القود نفع لولم يود الدية
حتى يحضر وجه القود ولا سجد اقراره بالنام واليا **و** الخافيل **ز** قبل اقرار المحرم عليه لعلي
اوسفه لما يوجب العاصم كاللحد وستوفى منه الفصاح وان كان الاقراره بالمعنى ولو اقر بغيره
بوجه **ح** كالمخطا والمأمومة ثبت كمن لا شاركة الغرض **د** الاقرب الاكتفاء في الاقراره بالمرء الواحد
والسمع بان ما لم يترق اقراره ان ادرسن والمعتد الاول **هـ** لو اقر ولده انه قتل عددا واقر اخر
بانه الذي قتله خطأ خير الاول في تصديقهما شائسا وليس له على الاخر سبيل ولو اقر رجل القتل فاقربه
ثم جازا فاقترانه هو جائز ورجع الاول عن اقراره **و** في منها القود والذية واحدة **ز** الذية او لها
المستوفى من بيت زنا **ح** وهي نصيب الخن **د** زحيا **هـ** علم **و** الفصل الثالث في البينة ومقتضاها
الاول لا يثبت القتل المحجب للقصاص بشهادة ابيامفودات والاصهارات واعانت شاهدين
عدين والابن اثنان عدا واحد ومن المذنب وسيت بانكاه والتم والهاد والتم ما يوجب الله
كعدا خطا والخطا المحض والمباشرة والمقتله والمأمومة وكبير العظام والمخاض ولو سجد ما ينفوا
الان

حر

الان لم يثبت الا بالعدلين ويقتل الاهد والمان والاهد والنسب على قتل الاب ولده عدا ولو كان القتل
موجب القود عند السهاده ثم رجح الالمان لم يقتل الا بالكان باطله ولو شهد رجل اقرارا على هامشه
مسيوقه باسحاب لم يقتل في الهامشه في حق الارسن ولو شهد وانه رضى عدا ان زيد عزو السهم والهاب
على خطا ثبت الخطا لان قتل عدا معصلي من زيد مغيان اما الهشم ملاخص من الاخراج مكان السهاد
واصله رتد سته بعضها مسقة المات على اسكانه وما استشهدانه او فخره عدا بعد ذكره شتم اذ
اذ في قتل عدا خطا مشهدها وذكر ذلك كلفه مبلتة لا يثبت الموجه والا لعدم السفيه **ز** شرط
في السهاد خلوصه عن الاحمال سبل ان يقولوا فيه بالسيف فمات من الغربة اوفيه بعمل اوفيه
فانه رده موات في الحال من ذلك اوفيه فمات من الغربة حتى مات وان طالت الله فان اكره الله
عليه الموت يجر الحنايه فالقول قول مع ميمية ولو اكره ما شهدت به اليه لم يمتن اليه اما لو فاته
اليه سهدانه جرح وانهر الذم لم يمتن مالم يشهد واسل القتل ولو شهد بان جرحه وانه رده وما
الحجرج لم يقتل مالم يمتن له الاحمال الموت سبب اذ عقت الحنايه فان استعاد الموت لالحجرج
اما لو تقرر حقة فلا بد من ذكر القتل تحتها ليعلم ان السهاده على اليد والظرف في
الملك والوجه الاول ولو مالوا او صح لانه لم يمتن حتى يحضر الحواج والاضاح انعم ولو شهدوا با
الجرح والاضاح وعجزوا عن تعيين محل الموضع لوجود موهجات متخذه **د** في راب سقط القصاص
لو عذر موفيه محل الاستعفاء وسيت الارسن **هـ** لو شهد وانه قتل بالحر لم يقتل لعدم الرد مع لو
شهد واسليه باقراره بذلك قتل ولو مال اليها حرصت بالحر ككن مات سبب اذ لم يمتن اقراره بالاراض
لوثا ثبت مع اللوارث العاصم منه نظر وكذا لو اقر انه جرحه ومات سبب اذ لو اقرب ان ليس لوثا **د**
لو مال الشاهد عن به فادفعه قتل في الموضع ولو مال احتجما لم اقر فاد هو مخرج اوفيه فوجد ما يشجوا
لم يقتل الاحمال ان كوفه فذلك من غير وكذا لو مال مجرى دمه ولو مال مجرى دمه قتل ولو مال اسال دمه
مات في الدامية دون الزايد ولو مال قطع يد ووجدناه مقطوع اليد من وجها ان هدم العين سقط
القصاص وسبب الذية **و** لا يمتن قول الشاهد جرحه فادفعه حتى يقول هذه الموضع الاحمال **ز** ماله
ستره ان لا يسمع الشهاده جازا ولا دفعا ولو شهد على جرح الموروث قبل الاندمال لم يقتل وبعبيل بعد
الاندمال ولو اقام نيل الاندمال من ذم عدا ما جده قبله ولو شهد به من او غير موره المرمي يمتن
ولو شهد اسل الجرح وما يجوز ان مات الحاصب فالاقرب القبول دون العكس ولو شهدت العاصم قتل
بنيه الخطا لم يقتل وان كانا من مقترا العاصم وان كانا من الابعد الذين لا يعلم احقيل من رجوع

الغريب مملكت ولو شهد اثنان على رجلين بالقتل المشهود عليهما على الاحدث بالقتل لمن شهد الا
لان عمله على عز وجه التبرع لم يقتل قول الاقرن الامداد اعان فان صدق الولي الاذنين حكم له وطقت الشهادة
المانه وان صدق الاقرن او المصحح سقط المصحح ولو شهد احدهما على الاحدث بالقتل على وجه التبرع
كان للقول الاقرن الشهادة ارادوا سواه المصحح او شرط اعان الاحدث على العمل الا انه ولو شهد احدهما
انه قتله غدوة او بالسكر او في الدار والاقرانه قتله عتبه او بالسيف او في البيوت لم يثبت دعوى بقتل
اللوث قال الشيخ في المسوط ثم دفعه الى كمال سامر بكاهما ولو شهد احدهما على الاقرن بالقتل المطلق وشهد
الاخر على الاقرن بالقتل العمد يثبت اصل القتل والقول قول المدعي عليه في نفي العمدية ولو انكر العمل لم يثبت عليه
لانه اذا لم يبينه ولو اعترف بالعمد حكم عليه وان مال خطأ وصدقه الولي وجب الذية في ماله ولو كان كذب
ما القول قول الثاني مع اليمين ولو شهد احدهما انه اقرب لعمل عمد وشهد الاخر عليه انه اقرب لقتل خطأ مملكت
الشهادة مطلق القتل والسبب العمد ولو شهد احدهما انه قتل عمد وشهد الاخر بالخطا في بيوت اصل
العمل اكمال نعم يكون شهادة الواحد منها لو اقرت بالبينة الولي دعواه بالمانه معها ولو شهد اثنان على رجل
القتل وشهد الاخر بالبينة سقط العمل وجب الذية عليه ولو شهد احدهما على الاقرن بالقتل المطلق والشهادة عادم
القتل وفي الشيخ السجى لو ادعى بمقتل بغير الولي في صدق ايماءا كما لو اقر اثنان كل واحد بعمل مفردا وطقت
ان ادرى ومنع من الشريك بينهما في الذية ولو كان القتل خطأ كانت الذية على كل واحد منهما مع لو شهد اثنان
على زيدا انه قتل عمدا واقترانه الذي قتل بغير المشهود عليه بغير الولي في الاقرن بالبينة والمقر قال
الشيخ به مطلق قتل المشهود عليه ورق المقرصف ذية وله قتل المقر ولا اقراره بالانوار ذية لها
بعد ان روى على المشهود عليه نصف الذية دون المقر ولو طلب الذية كانت عليها نصف ذيل ذلك
رواه زارة عن الساخر علم ومنع ان ادرى من سلبها معا او اراهما بالذية الا ان شهد البينة بالشريك
ومقر المقر اياهما مع الشهادة المفرد وادار المقر به فلا شريك والقرن بغير الولي في الزام ايماءا شائس
له على الاقرن سبيل ولا يخفى بعد ما قيل الا ان الرواية مضمومة من الاحتجاب اطوارا من الاقرن فادام
شاهدوا اياهم مع عفا في الشيخ ٦ لا يخفى لانه عفا عالم يثبت له ووجه العفو ان العفو لا يثبت
الثبوت عند عفاكم بل عفا قتل ان شهد له احد مع عفو العفيل الناح في اقسامه والاصل في ذلك
الاوّل في مطبوعه ونفسه وشاكت الاوّل انما يثبت اقسامه في العمل والحق مع اللوث فلا يثبت في المال
والاخر اسفا اللوث والارادة في قومه طال بدل على صدق المدعي طالما لا يطعوا كقتل رجل بماله منهم عداوة
او قتل دخل صفا وسرق منه جماعة محصورون او قتل في صف الختم المعامل او قتل في الصحرا

وعلى راسه رجل مع سكين او قتل في قومه مطرقة او حمله من حلال الحرب او حمل مفردة مطرقة
شرط العداوة في ذلك كله فان اسفقت ملاوثة امواله وجد في محل مفردة عن البلد ادخلها بغير اهلها
او في دار قوم او وجد متشظيا بدمه وعينه ذو سلاح عليه الذم فانه لوث وان لم يكن هناك عداوة
ت لو وجد قسلايس قريبت فاللوث لاقرنهما اليه فان ساديا في القرب ساديا في القوت ولو وجد
في زحام على قطعة او جبر او مصنع او سوق او جامع عظيم او شارع ولم يعرف ماله بالذية على سبيل
المال وكذا لو وجد في ماله والاخر عنده احتسبت اللوث شهادة الواحد العداوة وباحضار جماعة
منهم الواطاه منهم مطعوا او طمان السات او السات ولو اضر جماعة من صبيها او الكبار فان يده
اللوث يثبت الذموى والا فلا ولو قيل ان افاذ حرمهم الظن كان لو اقرت بالبينة اللوث بالقتل ولو
وان كان ايماءا في علمته والفاحق المفرد والاصحى ولا المرأة اذا ارفعتم ائتمه ملا ساء
المولد اعان المتكر مينا واحده كقرها من الذم والعب الحايط ولو نكل في علمه لم يثبت في اول
عنده من احاطت المدعي سنا واحدة على راي اقرت به قول الذيل المخرج مملكتي بلان ليس لوث
ولو ادعى القتل من غير وجود قتل والعداوة يحكمها حكم ساير الدعاوى وكذا ان وجد العمل واسفت
التمه فان حلف المتكر والارادة في اللين الواحد على المدعي وبيد ما يدعيه من ثودان كان القتل
علا اذ يثبت ان خطأ ولو وجد قسلايس في قومه على علمه من اراوه فادقم ليلما فان وجد ملا لوث
وان وجد ملا لوث اللوث ولو وجد قسلايس في داره ومهاجده كان لو اقرت بالبينة العداوة العداوة
العمل ان مكاة الحماة من الزحف او سقط اللوث بامور احدها حذر اطاره عند العاين
طهر عند العاين على جماعة مملدعي ان عين ملو مال العاين واحد منهم محلفوا وبكل واحد فله العاين
على ذلك الواحد لان كوا لوث ولو نكلوا جميعا فعلى طرلى الان عين وقد يثبت منه دعوى الجمل
احتمل مكاة من القسامه وعدمه ايمان اذسا الثاني الغيب اذا حلف سقط عييه اثر اللوث فاذا
اذى الولي اراهم من اهل الدار التي وجد القتل فيها قتله حازا ساء دعواه بالمانه فان اراهم
الغريم كونه ضاوت القتل والقول قوله مع غيب ولم يثبت اللوث لان طرق اللوث اما هو ان
من في الدار وذلك لا يثبت الا البينة او اقراره ولو اقام على الغيب يثبت بعد الحكم بالمانه بعضكم
ولو كان وقت القتل مجوسا او مريضا واستجد كونه مالا ما الاقرن سقوط اللوث في طرفه الثاني
لو شهد الاقرن ملا ما قتل احدهما لم يثبت لو اقرت بالبينة هذا العمل احدهما فلو لوث
لغيره عين العاين ويحكم اسفا اللوث منهما الواجح عدم حلوص اللوث عن الشك بالغريب

فقد

من القتل ذر للاح ملط بالذم مع سبع من شانه القتل مل اللوث الخامس كذب - احد الورثه
فان عارض اللوث في حق المكذب خافه على الاقوى ولو قال احد ما يزيد مع الالف في العالم زيدا
فاللوث - اسفا اللوث في حق المكذب خافه ولو قال احد ما يزيد في العالم زيدا والالف في العالم
غيره واذا العرفه فلا كاذب مل على اجله هذا عنه ذاك مع بعض ريد معرفه بالاسمي عليه حلف
الذيه وحصته منه الذبح ملاطاب الا الذبح وكذا السبعين غير ذكس من طلات اللوث والالف
على القتل اخرج وخفيق والعدم لم يورث القتل ملوطر اللوث في اصل القتل دون كونه في العالم
ملو القسامه على اعيه ولو قال احد في حق العالم زيدا وقال الا في العالم زيدا في حق اللوث في حق
وكذا لو كان احد الولدين غايبا ناذي العاصي دون الغايب او اذ عيا حيا وكذا احد سائر العاصيه او مال
احد مما مل هذا او مال اخر قبله هذا ملاك محلان في هذه الحريه مل من العاصيه وسمايه
الذيه او نصف النفس والعجب اقر نصف الذي عليه لا احد ما كذب الا في الاصف الا في حق
اللوث في حق في نصف الذنه الذي انقعا عليه ولم يثبت في النصف الذي كذبه اخوه في العلف الا في
على الا في كذب احنه له في دعواه عليه ولو شورت البينه بخفيه المذني عليه يوم الشايع الا في
الصل طال اللوث فان شهدت البينه انه لم يقتل لم يقتل لاهما شهاده على الذي ولو قال امل هذا
بل هذا تحت الناس شهدت بامات هجره في وكذا لو مالوا ما قبله الا انه كان في الجدي النظر الا في
في كفه العاصيه وفتة يا عشا الا في اذ - اللوث حلف المذني حيا او قومه ان يقر حيا
حلف كل واحد سنا واحده وان يقر كررت الايمان عليهم حتى يموتوا الحين ولو لم يحلف مع الول احد
من حوث اولم يكن له قوم كررت عليه حيون فينا وهل يجب الموالاة فيه نظر فان ملابيه تلوجت م امان
في لعدو ولو عزل العاصي استناف وكذا الوثام في اسايه اسناف الوارث في المرحون في العود
والخطا المحض والشبه بالعدو وقتا اما في الخطا المحض والشبه بالعدو حيا او قومه فينا والا
احوط لو كان المذنون جاعه قتمت عليهم الحيون ما يويه ويحتمل القتمه المحض ومع موت الكبر
بم المكبر العن كامله ولو بكل العلف او كان عايبا حلف الحاض مل بدر حصه حين فينا ولم يجب
الارباب فان كانوا ثلثه حلف الاول حين واحد للثا فاذا حلف الثاني حلف نصف الحين واذا
الثلث فاذا حلف الثالث حلف ثلث الايمان واذا للث وكذا لو كان خبرا وكذا كذب احد الولدين
ما حبه لم يقدح في اللوث وحلف البات حقه حين فينا ولو حلف اخا حنثي اب واذا الام حلف
الحنثي حن اسداس الايمان اصمال الذكوريه وحلف الراج ربع الايمان اصمال الرد هذا مع

عيب

غيبه احد ما حنه اذا حلف ولو مات الول قام ورثه معاف وحلف كل واحد منهم بدر نصيبه من الايمان
فلو حلف الميت ذكر من مات احد ما حلف ذكر من حلف الثاني من الذكرين نصف العاصيه وكذا واحد
من ولدي الولد الذبح ولو مات الول في اثنا الايمان مال السبع استناف الورثه الايمان ان الورثه لو اعموا
لا يثبتوا حقتهم من غيرهم وكذا لو ادم اللوث ساهدا او ادم اللوث حلف حين فينا وان شهد بالعمل والاف
ان كان العمل عدل وان كان خطأ او شبه العدم يثبت مع البين الواحد كفر هان الدعوى في الاقرب عدم
استراط حضور المذني عليه وقت العاصيه فان الحكم عند ما يثبت على العايب ولا اعاص الايمان في علم واحد
ملو حلف في علس او محاسن متعده جازاة الاستحلف الحاكم ولو حلف من غير ان يحلف الحاكم وقتا فينا
لا عنه ولو كان المذني عليهم اكثر من واحد في الاقرب ان عمل رد حين فينا كما لو اورد ان كذا واحد منهم
يتوق عليه دعوى بائنه فان اذ يثبت اللوث كايه العاصيه على المذني او لا يحلف حين فينا مل المذني
عليه انه مله ولو كان له قوم يحلفون مع حلف كذا واحد فينا واحد ان يلعوا حين في الاكثرت عليهم
الايمان ما يويه ولو لم يحلفوا اصلا حلف هو الحين ولا بد احوال المنكر فان امتنع المذني وقومه من
العاصيه لحلف المنكر وقومه حين فينا انه لم يقتل فان لم يبلغ قومه حين كدرت عليهم الايمان ما يويه
فان نكر قومه اولم يكن له قوم حلف هو حين فينا براته فان نكر من الايمان او بعضه ان لم يذعوى وقتل
له رد البين مل المذني وليس يجيد ان الرد هنا من المذني فلا يعود اليه ح اذا حلف المنكر العاصيه
لم يجب عليه الذيه اسقاط الدعوى عنه الا الايمان ولو لم يحلف المذنون ولم يرضوا عن المذني عليه ما لا
سقوط دعوى ويحتمل الغدام بيت المال وقد رواه السج في الصحيح عن ابن ابينه عن زراره قال سالت
ابا عبد الله علم عن العاصيه فقال هي حق ان رحل من الانصار وجد قتيلا في ملب من قلب اليهود
ما نثر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله اما وجد ارحلنا قتيلا في ملب من قلب اليهود فقال اسوي
بشا حدثت من غيركم فقال رسول الله ما لما شاهدان من غير افعال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حيون
رحلا مل على جدر مدق الاكم ما لو ارادوا ان لا يذعوى عنهم ولا يذعوى عن اليهود قالوا ما لو ارادوا
الله وكلف زفر اليهود وما هم من الشراكه احسن موداه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى هذا القول كذا في الاقرب
المعمود به ولو بعد فداؤه من ثلث المال لم يجب على المذني عليه شي ولو امتنع المذني عليهم من الحين
لم يجبوا حنثي محلفوا بل يثبت الدعوى عليهم ويثبت العاصيه ان كان العمل عدلا والذيه ان كان
خطا يثبت العاصيه في الاعضاء كما يثبت في المذني اللوث وفي مدرها هنا خلاف مل يثبت
ست ايمان منها منه الذيه وان قص من الذيه سقط من البيت بالبينه في اليد الواضحة

مقد

لها ايات ولو كان العضو اقل من اليدين كالاصبع وجبت بين واحد ومثل ان كان فيه الذب
حسب كالفن وان قص من الذي فالتنه من الحس وهو احوط في شرط ان العامة ذكر العالم
المعتول والذبح فيهما ما يزيل الاضطرار لمحض الفل انفراد او الشريك والنوع من كونه عدا
او ضل او شبه عدا وان كان من اهل الاعراب كلف البيان به والا كفاه ما يوف به فقهه والشرط في
العامة ان البيه يثبت المذبح حلا او التوم ولو اذبح على ايبها بعد التسمي وبث التودعها وكذا
لو اقيم على اكثر من اثنين وشخص ما قبل الحامه ولكن العامة الواحدة علمها ولو اذبح على ايب واحد
لوث حلف حسن مينا وثبت دعواه على ذي اللوث وكان على الآخر مني واحد كالتعوي في غير الذم
فان قل ذل اللوث رذ عليه نصف الذي استحق الاستظهار في ايمان العامة باللفظ مقول
والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب العادل العادل المانع ان هذا
ابن ولوا وحزبه من العاط المالكه طاز ولو اذبح على ليط والله او الله ان تالله بحرف الجاء او
وقد لحن واظرا لعدم تغير المعنى في وسن الحاكم وعط الحامف وخوفه الطريف الثالث في اللوث
وقته ومباحته اهل حلف العامة على من حلف الله في ولا قصاصه او من حلف الله او من
احد ما معه يحكمه وعلى ما علف عليه ملازمة الاضطرار في لوطه المذبح في اللوث
من فوث حتى رحلا حلف كل واحد مينا بسبب العمل وسحب الول العاص دون باقي العيامة
وكذا ان طرف الملك حلف هو او هو ومن يقوم معه من يقوم مع ايات التيم عليه العامة
الحوز للمذبح والامومة الحلف لاح العلم ولا يفي اللوث فذ ك وان كان ما بالاقارب البيه
القيم الصبي ولا العا به اذ لم يحصل اهل ولا المحزون وحلف المرأة ولو كان اهل البيت حيا
او غائبا حلف الحاضر البالغ على قدر نصيبه واستوفى الدين ان اسما عليها او كانت الذنوب
بالخطا وان لم ينفق الحصان على الدين وكان العمل عدا كان له العاص ايضا اذ دفع نصيب
العايب او الصبي من الذي ذل السلم العامة على الكاف اجماعا على ان الكاف على السلم العامة
ما لا يخرج الا على ذل التوم الاضطرار على ان لا يثبت بذل نصيب بل الذية فاذا دفع الكافر
على السلم قبل ايه الكاف وبث اللوث كان للكاف ان يحلف للعامة واخذ الذي ولو كان
المعتول مسلما والوارث كاف لم يرثه عند ما وكان ميراثه للامام وليس للامام ان يحلف العامة ولو
محل المانع من عيامة الكاف على السلم كان وصاية لول العيب ان يقيم مع اللوث وان كان المذبح
عليه حرا وبث الذي لا ينفذ ان كان الحان حرا والكتابة ان يسم على عيبه كالحق وان يجوز حلف

والكول حلف البيه وان كان بعد الكول لم حلف ما حلف الوارث ثم كحل الموروث ولو لم يبر
لان ما ومن يصحبه الام والده ومات المورث ان قسموا وان كان القسم المورث ان لم حيا ان ينفذ البيه
كما لو اقام الوارث احدى من مورثه مع ثبوت ذنب عليه مستوعب فان اقر الوارث واخذ حلف البيه
وكذا انما ان يكون اولى الشئ عدم اطلاق ام الوارث كما حلف عليه الذم هناك او اذ اراد
الول منع العيامة مال البيه على عدمه على الميراث كما ذبه كاتبا على الرد فان حلفت وان من الرد
مال منع موقعها عموم الاعضاء وقال ادم الحزب لا يقع موقولا لا من اهل العامة واذا هو
غلط لانه نوع من الاكتاب والتميز لا يمنع من الاكتاب في هذه الاستجابة وهو سبيل ما ان الارتداد
منع الارتداد يخرج من الولاية فلا قسب ولو كان الارتداد قبل العمل لم يتم فان عاد واره الى الاسلام
ورث ان كان قبل القسم والاملا ولو كان الارتداد عن فقه لم يمت له ان يسم بخوجه عليه الملك
واذا كان عن غرض فقه يحلف العامة حلال رقه على اخذاره السج به اسحق الذي ووقف الحال بان
قتل رقة استلقت الى ورثه المملوك وان عاد ملكا رذا اهل من الوارث له ولا عيامة اذ اراد ان
الامام عزه فكن الطرقت الرابع في الاعصام وقته ومباحته الاول اذ ايت اللوث وحلف من
العامة فان كان القتل عدا ودفع القصاص سوا كان المذبح عليه واذا اكره وقتل المحرم جدي
ما قبل يصح من الذات وان كان القتل غلطا يستلزمه على القاتل اهل العامة فان اقر له
نصف الذي يبع البيه اربع العامة في كمال الول بعد العيامة ملطت في حق هذا المذبح العام
غير ملطت العامة ولزمه رد ما اذبحه عليه وان مال ما اخذته حرام سيل عن حناء فان يبر لكذا
في الذنوب ملطت قيسه ورد المال وان يبراه حنفي لا يرى ايم في طرف المذبح لم ملطت العامة
لانما سبب اجماع الحاكم مع عدم اعتقاده وان يبر ان االك محسوب وحين اياك ان المذبح
ايه وليس له يجوز على التوم وان لم يبره اقر في بيه اكره استوفى بالعامة معال اذ اقر ايم
فان في الخلاف حنيفة رد اقال والخرج على الفرض ومن البقاء على العامة وفي المسوط السبيل في ذلك
الا لا قسم الرابع اعلم وهو وجود ولو قل ان كره الول لم ملطت العامة ولم يلزم المعترض لانه يقر
الذم وان صدقة رد ما اذبحه ملطت دعواه على الاذله لانه جري مجرى الاقراس سلطان الذم
وليس له مطالبة المقتول بها كذا اذ اقر مع المذبح من العامة مع اللوث حلف المذبح العامة فان
نكح المذبح المذموم بها كان اذ ذيه ولو حلف مع اللوث واستوفى الذي سجد اسان ان المذبح
عليه كان غاييا حال القتل عنه لم يسم بها القتل ملطت العامة ولا سجدت الذية لولا قسم

المقتل وقام المثلث من اذ اطلب الولد ذلك حتى يحضره لرواية الكون في العادة يعلم ان النمل كان
يحسب في يوم الدم ستة ايام فان جاء الاوليا سبه والاخر سبه **المطلب الرابع** في كنه الاستيعا
وقته كبر حشا اراة آل الارب غفل امر الود وان العاصم لا الله ولا احد الا من تلوهم الزوا
ملا بال لم يقط الا نود من ان رضى الحان سبه الذي ولا ملا ووصفا ولم يسمه الما سبه قط الصانع ولا
ديه ولا اذ اطلب الولد الذي ما ان اخبر الحان دفعا جارا ولا لم يحسب سوي بدل ليه فان بدل
الغود لم يكن الولد مطالبته شي ولو بذل الحان الذي لم يحسب مل الولد الغول فان فادى بغير باصا
الذي لم يحسب ايضا وان رضى بالزايد على الذي واصفا عليها جارا **باب** انما يحسب العاصم في النفس
مع سقن التلف بالجناية فان استبه انصرف على العاصم في الجناية دون النفس والعصم بالباي
وعتبر لما يكون مسموما حصوما في الطرف فان انصف في الطرف بالمعصوم ورضي السم ضمن المقتل والعصم
بالا الكالة للما سبه فان فعل اساء ولا شيء عليه والحق للول التمسك الحان والاصله بغير ضرب العنق
بالسيف وان كان هو قد فعل خذك من العروق والخرق والدمج والعمل السقن حذ لو لم يقطع الحان
مضرب عنقه معقول ان اشبهها ان ان فرت ذك ان ضرب به مقطع عضوا مضربه بقله فعمل به ذك
وقبل مدخله صاح الطرف في صاح النفس وان فرت به على ما احتراه لم يصح الولد في العنق فان
الحان مذك وقع ذك وقصا من النفس وان مات من ذك كان حكم الحان اذ مات في الاستيعا
منه ولو احضر الولد الاوصار على ضرب العنق فله ذك وان قطع اعضاءه التي يطلعها او سبها لم يقطع
قتله ال الذي ليس له ذك لان جميع ما فعله بولاه السحق به سوت ديه واحده لان ديه الطرف فخل
في ديه النفس اجماعا وان من الذي شي بعد قطع العصف كان لا استفاده وان قطع ما عجب به اكثر
من الذي لم يعمى احتمال الزجوع عليه الزيادة لانه السحق اكثر من الذي واحتمل عده لانه على
بعض ما فعل بوليه وعمل القول بدول وقصا الطرف في النفس لو فعل الحان كما فعل بوليه اساء ولا
شي عليه **باب** لا ينفي المقتل سرية العاصم سواء بورت ال النفس او غيرها فان انصرف اصبح
ميرت ال الكلف الا ان سوت ي فان اعترف به عدا انصف منه في الزايد وان قال اخطأت اخذت
منه ديه الزاده والقول قوله لو عالما في العدمع التمسك لانه اصيبته وتضمن جرم العاصم ثم
في النفس بجري في الطرف ومن العصف له في النفس الاستيف له في الطرف **باب** لو تعدى المقتل في
جره موضع وكان سحق باضه فعليه ما ان الزايد فان اذ في الزايدة حصلت باضطراب الحان
او من حيث ما تقول قوله اجماعا ذك وهو المسكر ولو اعترف بالحد في ثم سري الاستيعا الذي
حصل

مصلحته الزيادة فعليه نصف الذي ان اقطار ان عدا انصف منه بعد رؤيه عليه ان السراي
حصلت في سباج ويحرم ولو فعل الحان بالياف فزاد العصف القصاص ان قطع اعضاءه او سبها
ما زينا جذا ذك اذ في الحان في الطرف لان قطع عرق فوصف حانه كما لو عفا م قطع وعده
لان قطع طرف من جمل سحق الما انما يصح كما لو قطع اربعة من يد سحق قطعها او سبها العاصم
ان كان داهيا ان في المبادره الى الاستيعا وهل يحرم من دون اذن الام الاول الكراهية فله الاستيعا
بدون اذن وقيل يحرم ويحذر لو اذنه وساك الكراهية في الطرف وسقن الامام احضار شاهد على
الاستيعا بالابحج المحقق عليه الاستيعا وعين الاله لظا يكون كال ارسموت وللولى الاستيعا سفيه
ان احضر وان لم يحضر اربعة في كل فقه وان حذر ولا العوض كان في العوض من بيت المال فان لم يكن
او ان هناك ما يحرم منه كانت الاجرة على الحان ان عليه في المقتل حاضرا كاجرة الكمال وحمل جرمها
على العصف لانه وكله وكان الاجرة على موكله كغيره والذي على الحان يمكن دون الفعل ولهذا الواراد
ان نصف من سبه لم يكتف ولو قال الحان لا اؤقف كد من نفسي لم يحسب ليكنه وهل يجوز بحمل المنع لعله
لا يعملوا فيكم والذين في القصاص ان فعله كما فعل **باب** سقن العاصم ان كان اكثر من واحد
لم يحسب الاستيعا **باب** الاجد الاصعاج اما بالدكاه الحسنى او الاحد ام او بالاذن ان يادروا مقتل اياهم
حصى السابقين الذي ولا عاصم عليه ولم يحسب ان يولاه جميعهم لانه من القدر مال الشئ
عوز لكل ستم المبادره ال الاستيعا ولا توقف على اذن الا ان كان من السابق حصص من الما
الحسنى العاصم ورثه كد من رث المال عدل الذبح والزوج ما بها الاستيعا في العاصم شي
نعم لما يصيبها من الذي ان كان القتل خطا وكذا ان كان عدلا ورض الورثة بالذي ولا اعلاشي لما و
ملا ما رث العاصم العصبة دون من سقن بالام من الاقوة والاخوات والاخوال والجداد
من سبها وليس للنفس عفو ولا ديه ولا اقرب ما يملكه ولا وكذا ارث الله من رث المال والحق فله كالا
لان الزوج والزوج يصيبها منها المقتلات **باب** لو كان سبها الاوليا عابا او صبيا مال السري
لما من المانع استيعا العاصم جدهما حصص العاد والخوار من الذي لم مال لو كان الصبي
اب لوليه لم يكن لوليه استيعا العاصم حتى يلع سواء كان العاصم في النفس او الطرف ولو لم
له الاستيعا كان حينما لم مال وعيسى العالم حتى يلع الصبي او سقن المقتل شي لو احضر الزايد
العاصم والناق الذي ما دفعا المال بملا اجاره وعمل سقن القود المشهوره في سقن وفي رواه
ان يقطع والوجه الاول مكيول لطالب العاصم القود بعد ان ردوا على الحان يصيب من ماله

ولم يرز الحان على طالب الذي شارة طالب القود على طالب الذي يصيب منها واقف ولو غفا العف
عن العصا والذي كان للماين القود بعد ان يردوا يصيب العاني على العاني اما لو قيل احد
الاوليا من غراون العاقب اساو ومن وعمل برص الناق على المعتف او على تركه العاني نصيبهم فاصح
من حيث ان المعتف المقتل محل حقه فله الرجوع بالرجوع كما لو ابلغ الودعه ومن حيث ان محل
القود لمقتل مخرج في تركه بالذية كما لو ابلغ احبني او كما لو غفا تركه عن القصاص بخلاف الوجه
فانما ملك لها والحان ليس ملكا وانما عليه حق فاشبه ما لو قتل عوف مع امرأته في داره فله الرجوع
ورجح ورثة الحان على ماله بدته الا بعد حقه اذا ثبت هذا لمكان الحان اذ ذية من ماله كما لو قتل
رجلا له اسان فسلها احد بها فخراس الاخر فملا فصف فيه ابيه من تركه المرأة ورجح ورثتها
ديتها على ماله على الاول مخرج الولد على اخيه نصف ذية المرأة الا ان القدر الذي موته على اخيه
ملا مخرج على ورثة المرأة شي لان اخاه لمقتل جمع الحق وعمل الاول ابرار تركه في الارواح لم يكن ورثة
الحان الرجوع عليه شي وعمل الحان لو ابرار ورثة الحان شي ومكروا الرجوع على تركه يصيب العاني
ان عفوا الاوليا لا سقط العصا والناس القود بعد رد نصيب من عفوا الحان والعصا عليه
وان حكم الحاكم عدم القصاص ثم لو كان العاني هو العاني وجب عليه العصا سواء عفوا او لم عفوا
ورجح به الحان واذا عفوا عن العاني سقط عنه العصا والقود والنجس منه ولا نصيب واذا القود
احد الوليين ان تركه عفوا لم يسقط اثران في حق شركه والسقط حق اعدا من القود
ولمقتل ان يسل لكن بعد رد نصيب شركه من الذية فان صدقة الشركه ماله له واما كان الحان
وحق الشركه من العصا ما في على حاله ولو سلب الاب والاحبني الولد فعمل الاحبني القود وولي الاب
ورثة الاب عليه نصف الذية وكذا العامد مع الحان في السلم مع الذي في الذم وشركه في حقه
رد نصف الذية على الحان المحجور عليه للفلس او الفسح سحبت اسففا العصا ولو غفا على مال
ورضى العاني مع وقيم المال على العزم ولو اصابا العصا لم يكن للعزم مانع ولو ارث المقتل استيفاء
العصا فان اخذ الذية صحت الذنون والوصايا وحق اللوارث استيفاء العصا من ذن خات
ما عليه من الذنون الوجه ذلك للايه ومثل الدوايه ولو جالح المقتل او السففة ماله العمد على اهل
من الذية فالوجه الجواز ولو غفا المقتل على غزال او على اهل من الذية صح سوا جرح من المثلث او ان
الوابب العصا عينا اما لو كان العمل فطان الوجه اعتبار المثلث ولو قتل من لا وارث له كان وارثه
الا امام ماله العفو على مال واستففا القصاص وعمل له العفو من غراشي لا اولى لولي المقتل
العفو

العفو على غزال وعمل يجوز له العفو على مال مع كفايه الصبي الوجه الجواز ويحتمل المنع لما فيه من عفو حقه
من غراجه ولو لم ينجح العفو على مال الا ماله او لغيره الوكيل استيفاء العصا وان ذل الحان
الذية ولو كان لا يلحق اخذ الذية فند لها الحان من منع الوكيل من العصا اكمال لم يولد جرحا على الحان
ملول كل واحد القود ولا يعلق حق بعضهم بعض فان سبق الاذن الى القنا استوفى حقه وسقط حق
العاقب الا ان بدل وان ابادر الماقر فعليه اسفا وسقط حق العاقب وبشكل مساوي الجميع في سبب العمل
ولو قيل ان اسبق الوكيلان على قتله مثل مما لو ابادر احد بها القود والاخر الذية اصحيل وصوب القود لطالبه
واخذ الذية من تركه سواء كان محسرا القود الثاني او الاول وسواء ماله دفعه او على العاقب ولو ابادر احد
القتله استوفى والاخر الذية في ماله كان وجها لمو طلب كل ولي قتله بولييه مستعلا من غرا تركه
مقدم الاول لسبق حقه فان عفوا على الاول ملول الثاني العمل بان طلب ولي الثاني القتل اعلم الحاكم والاول
فان سبق الثاني مقتل ايا واستوفى حقه ولو لم الاول الذية وان عفوا الاوليا الى الذات ورفض العالم مع
ولو سلم دفعه اقترح في استدم في الاستففا وكان للماين الذية في حق التوكيد في اسففا العصا
فان وكل مهاب وعفا عن العصا بعد اسففا الوكيل بطل العفو وان كان قتله وعلم الوكيل امس من
الوكيل ولو لم علم المالك ولا عصا اسففا الحد وان على الوكيل الذية انما يشترط من سحقت قبله ورجح
بما على الموكل ان حاراما لو كان العفو الى الذية ملا حان على الوكيل اياها البتة الاصلح ولو ابادر الحان
ولم علم الوكيل وامسقت اخذت الذية من الوكيل ورثة الحان ورجح الموكل على ورثة الحان بالذية ورجح
الوكيل على الموكل ما اداه ويطهر ماله احد الورثة من الوكيل ثم دفعهم الى الموكل ثم دفع الموكل الى
الوكيل فما اذا كان احد المعتول رجلا والاخر امة فماخذ ورثة الحان دية من الوكيل ودمغوا
الوكيل ودية ولية ثم رد الموكل الى الوكيل قدر ما غرمة ولو دكته في اسففا العصا بغيره ثم قتل العصا
ثم استوفى فان كان الوكيل قد علم بالعزل فعليه العصا لو رث الحان والموكل الرجوع على الورثة بدية
وليه ولو لم علم ولا عصا ولا ذية ابطالان العزل ان علم ان الوكيل اما سحران ما العلم وان ولدانه سحران
ما العزل فان لم علم ولا عصا على الوكيل وختم الذية ما شترته الا بالذات ورجح بما على الموكل ورجح
الموكل على الورثة ان لو قطع يدا عفوا المقتول ثم قتله العاني ملول العصا في اسففا جدره
ديه البية وكذا لو قتل مقطوع اليد قتل جدره ودية البية عليه ان كان الحان عليه اخذ ديةها او طعت
في نصا وان كانت قطعت من غرا حياه ولا اخذ لها دية على العاني من غرا وكذا لو قطع كما غير اصابع
قطعت كفه بعد رد ذية الاصابع ولو امسقت الولي من العاني وترك طاموته وكان به رفق معالج نفسه

اللازمة ان رض الحان ولو بالحقوت عند فالان - وهو ان العاصم وعمل الصبح الى فيه واليه
 المتسار الى بايع في استعفاء العاصم - وعقود في اصبح في اسقاط النية - كل كذا الذي في القطع والعمل بالاديه
 منه وان كان صحيح اذ لا مانع القتل بالاذن والسقط القادر وبمع العفو بعد القطع قبل الراس الماض
 ولو قطع يد معفى الحني عليه قبل الاذمال فان اذملت فلا تقاص ولا دية ولو قال عفو عن الجنايه سقط
 العاصم الذي لو سرت فلول القصاص في النفس بعد دواعي عنه ولو عفا عن الجنايه والرايه فالوجه
 حقه العفو عن الجنايه خافه لان العفو عن السرايه ابراهم لم يحب ويحمل الصحة ماله الخلاف في العفو
 عن الجنايه وما يحدث عنها لو سرت حقه العفو من الثلث لانه وصيته ان العفو وان كان قبل الاذمه
 الا انه بعد سببه كما لو كان الحان عبدا فعلى الحني عليه ابراهم لم يحب وان كان الجنايه معلوم رتبته
 لان ملك السيد ولو ابراهم السيد حقه ومنه نظر من حيث ان ابراهم السقاء ما في الذمه ولو قال عفو عن
 معلن الجنايه حقه ولو كان القتل خطا فابرا العالم لم يحب ولو ابراهم العالم حقه وكذا الذي لو قال عفو عن
 ارش الجنايه ولو كان العمل شبه العبد فابرا العالم حقه وكذا الذي لو عفو عن هذا السرايه او ابراهم
 ولو ابراهم العالم لم يبر العالم كس عفو الارش صحيح وان سعى الطرف والنفس معفو عن درهما
 لا سقط اللغو ولو عفا عن سببه سبب الاستعفاء بطل كما اذا عفا عن الجنايه بعد الذي قبل الاعايب
 المقصد الثاني في قصاص الطرف - وهو كس ما الاكل حب العاصم في الطرف حقه المرافه حقه
 دون الخطا المحض وسببه الحر ومحقو العبد منه ما يحق في النفس الجنايه عليه ما سلف على
 او القصد الى المرافه بما سلف به نادرا وسقط منه العاوي في الارلام والحريه او كونه المعصيه حقه
 وانما الابوه فلا تقص من الاب وان عمل للابن سقط للابن من المراه والارذ وان تجاوزت الذمه
 والمراه من الذمه والارذ مما قصر عن السات وما لمعه شرط رة العاوت وعقود الذي من مثله
 ومن الكافر طلقا العتق لم يحجر العبد ولا عصى العبد من الحن - استرط في قصاص الطرف امرئيه
 المساوي في المحل والصفات - والعدد في قطع الحني - اما الا ليسرى والا باعكس والا يساويه
 لعدلي ولا زلله اذ به ولا باعكس ولا زلله براءه مع تعابر المحل وان سا وان الحكومه
 دامسا الصعاب والارذ في المصحه بالثلاثا وان رض الحان نعم بقطع الثلثا منها والصحة (ا)
 ان حكم هذا الحرف عدم الحميم سببت الذمه حد راس السرايه ولا نعم الى الثلثا ارش وكذا اذ كد
 الاشتر وهو الذي لا يتلف في رد واليستريل في حقه ولا قطع الصحيح ذكر العتق بقطع ذمه
 صحيح المانع انك الصبي والحضر وذكر الباب بالصح والاعناف والمختون سواء على العتق

والا ان كان قد رض به بالنسب له الاعتصام به لم يكن له العاصم في العتق بقطع
 في الحراره والا كان له قتل كما لو رض به في عتقه وطن الابانه فظهر خلاها فله القصاص والعقود
 ان فعل جابر تزلو قطع يد رجل عم مثل اذ مطعنا به او لام مملوءه بالمان وكذا لو بدأ بقتل المطع
 تزلو صلا الى استعفاء الحق ولو سرت القطع في الحني عليه فقتل العاصم ما وان اسحق العتق عا ر كما لو سرت
 وقد سبق حكمه اما لو سرت بعد قطع يد صاحبا كان الولي اذ نصف الذي من تركه الحان ان قطع اليد
 تدل عن نصف الذمه ومثل الحب شي لان ذمه العبد اما بقت حله والا قرب عندي انه رض بالديه اجمع
 لان النفس ذمه على افرادها والذم استوناها وتنع مصاحبا ملا داخل ولو سرت في اذمه ما سرت
 حراجه الحني عليه فله العاصم في النفس ولو قطع يد مطع فاصف لم يبره حراجه الحني
 بلوليه قبل الذي ولو طلب الذمه كان له ذمه الحنم وهو سقط منها ذمه بدل الذي سلف والوجه بالماله
 ولو قطعت اوزه يد رجل فاصف لم سرت حراجه بلوليه العاصم - ولو طلب الرية فله ذمه بالماله
 على اقرباه ومثل ذمه ارباع الذمه ولو قطعت يد رجل فاصف لم سرت حراجه بلوليه العاصم
 في النفس وحاله الذمه قبل الا انه استوز ما تقوم مقام الذمه والوجه ان لا يترك ما تقدم ولو قطع
 يده رجل فاصف لم مات الحني عليه بالسرايه لم الحان بها ومع العاصم بالسرايه من الحان موقعه وكذا لو قطع
 يد رجل فاصف لم يقطع الولي يد حان لم سرت الحنم ولو سرت الحان اولاهم سرت الحني لم ينع
 سرايه الحان مصاحبا لانه صحت - قال سرايه الحني له عدا ولو سرت الحان بالعد سقط الصلاه وهو سقط
 الذي قال في المسوط نعم وتردد في الخلاف وفي ذميه ان يصير اذ اهرق فلم يقد رعليه حتى مات اهرق
 - والافق الاقرب - فالاقرب - صحيح العقصه الحامل في اصغ ولو تعدد الجمل بعد الحمايه فان
 اشقت الحبل مشدود لها العقول بقت وان تجزئت دعواها قبل لا اغت بها الا با مدح عند الخطا
 الفصل والاحوط العمل بقولها فان طهر الذم - اصغ منها ولا يصح حتى صغ وهو ان يصح من سفل ولو
 الاغترقا قيل في الوجه ذكرك ان لم يكن الولد ما مشر به عن لئلا الام والاملا ولو سرت المراه فاصحا
 مطر انا صا لم بالذمه على النسا ولو جعل النسا شرعيا الحاكم فحق الحاكم ولو سلف الحاكم عن سلفه اذ الذي
 عملت المال والاخر العاصم - في غير المال من المال الى الحيم صيق عليه في المظلم والمشر - اخرج وصحة
 ولو اوقع الجنايه في المظلم اصغ منه منه بطا اذ اعما سحت العبد عن العاصم والمسا فق حقه عتق
 ولو عفا الذي لم يصح عفو ذم له القصاص - لا با الا بقت الاصلح ولو عفا عن سببه ما لا يصح من تحت
 وسقوط القود به نظر ولو عفا عنها سقط القود ولا دية ولو عفا عن الذمه لم سرت العاصم والوجه
 ال

بهذا الصحيح ويطع اذن الاذن والسمع والعكس والاعمال عاملة والعكس وانما المخدم بالصحيح
 اذ لم يسقط منه شيء والاذن الصحيح بالاذن المستوفى اذ لم يكن مستوفيا والسمع الصحيح بالسمع المستوفى
 برؤية الخدم والامتنع الحد الخدم وما خذ به الباقي واسا الحد من طبعه انما كانا بالامتنع
 اصبح ولو قطع يد اكله وله ناقصه اصبحا للمعنى على قطع الماقتضى وردوا في الخدمية الصحيح
 ما وجبه في الخلاف ومنع منه في المبدوء لان كون قد اقدد بها على المطالبه عند والاذن به عند
 ما ذكر الصحيح في الخلاف ولو كانت يراد ان كانا على طبعه قطع الاعمال الرابع والمطالبة المستوفى ان
 لو قطع بين غرض والميزان قطعت يراه ولو لم يكن له يار قطعت يراه والرداءه واد قطع ايدي
 جماعة قطعت يده ورحله الاول بالاذن ومع قطع الاعمال الرابع بوضوئه لا يمانع من العمل
 اليقين وساركا الاذن والمخبر الجيب واليدن والاعمال الرابع بوضوئه لا يمانع من العمل
 عملها بالرداءه في البدن فلا يحلها الازميا وكذا ما اقيم الى العمل واسفل كالجيبين والاضيقين
 لا يوضد العمل بالاسفل ولا بالعكس وكذا لا يوضد انما عليها يقطع ولا بالعكس والوضد اليسر باليمن
 لان ان يعان الموضع والاسم والوضد اصلية بزيادة ولا بالعكس وانما في الموضع وبوضوئه الزمان
 سارا مع الاعمال في العمل لا يحلها اسارا في المساه في الخولج طولا وعرضا ولا يجزى ولا يردى
 الاسم لسعوت الاعضا بالسمن والزال ولو كان اسارا في اصوا استوعبها راسه ولم يكر بالافتقار
 والاحجب بل اوقف على العمل العضو واخذ للرداءه من الحلف الى اصل الخولج والرداءه بوضوئه
 ما يحمله الراس من الشج وبنيب الباقي الى الخولج فان كان بقدر الثلث على يشارش الموضع
 وعلى هذا الحجاب ولو كان المحنى مغر العضو فاستوعبته الفناء لم يستوعب في العصب بل
 اوقف على قدر الفناء به مساحه ولو زاد للمقتضى على استحقاقها فاعلمه ارض كامل كذلك الزاده
 لانه ما في الحكم ما في حكم وحمل ان عليه في الاصل الصحيح بوضوئه واحد في شرط والعضو
 في الشجاج والاعضا اسفا للحدود والاصحاب فبما فيه خذرب النفس كالمأمومه والحامه وشرط
 ايضا انما كانا استمان من خذرب الازاده ولا تصاحب في الباشخه والقتل والاقرب شيء من
 العظام انما للحدود في النفس او لعدم ضبط الشتم كحت لا يزيد ولا يسقط وبسبب في الشجاج
 في الموضه اجسادا في المخرج يهيى الى العمل فيما سوى الراس كما لا يساعد والاضد والابا
 والفخذ وبسبب ايضا في الخارجة والناضحة والتمحاق وفي كدريج الاثرون وقيل في الناحية
 من غير زاده ولا يمانع والعصب في الشجاج بالسيف والابا له الاثرون بها اسفا ما اراد على الخ
 ولا

على سخطا

والابا له المسمومة بل يوقف بالكفى الحاده او الموى وانما يوقف العارف العاصم والابا له
 هو ان كان سمومه او لا ولو كان المسموم حارنا بالاستعانة منه واصل يقول الصحيح في الاستعانة
 قتل الاند مال مجوزة في الخلاف مع استحباب الصبر ومنع منه في المسموم لحدود الرأيه والمحنى عليه
 ضد خذرب العاصم الطان في السن الوجه ما انه في الخلاف اما لو قيل بانه لا يمانع من العمل اليدين
 خطأ وطلب الدماء قبل الاند مال امضى بل يديه النفس مان اندلت استوفى الباقي والاسقط الوايد
 ان يديه الطراف مدخله يديه النفس اجامعا واذ امضى من الخراج وكان على الموضع سرحلقت
 وبعد موضع السعى من الراس معلوما محيطا وشبهه وضوئه بل اس المخرج وما خذرب
 عرضها كعرض السعى مصعها في اول الاعمال ويخرج الى ارضها واخذ من الشج طولا وعرضا
 عمقها بالاسم على طوله ولو شق ذلك من الخان حار ان استوفى ذلك منه في اكثر من دفع والامتنع
 في الطرف في شدة الحق والبرد بل في اعتدال النهار والامتنع الاخذ منه ولو امتنع العين ارضها
 خذرب موجه نحو بوضوئه الاذن اجامعا وسوى الكثرة والصفه واذن الاذن والسمع ان
 ذهب السمع مضم في الراس لانه محله الاذن والصحة المشقوبة في عمل القلب في من عمله
 والامتنع منه بل يوقف الى حد الخدم والسمع بوضوئه ما يحلف وما يثبت العاصم في الاذن
 اجمع فكذلك في الاذن اجمع فكذلك ان اجامعا من المساحة بوضوئه الاذن الاذن يوقف
 الصغرى ولو اوقف المحنى عليه الصغرى كان الخان ارادها الحق الممانه والوجه وهو بذكر انما
 يحجب ما لم يحف الغزير بانها ولو قطع عرضها وجب العاصم منه وكان الحكم في الصاقه كالاذن
 بدونهما مسقط ما يثبت العاصم لا مكان الممانه فان اصغر المحنى ما لم يكن الخان ارادها
 لم يثبت الحق ملت يحب وعلى قول من اوجب الاراه هناك للممانه مع احبابه فانا ولو الصغرى
 المحنى عليه قتل الاسفاط المسقط وسبب من وجوب العاصم كمال مسامحه بالامان وحصلت
 ومن عدم الامان على الذوق فلا يحق انما اذن الخان على الدولام اما لو سقطت بعد ذلك فربما ارجعها
 على العاصم والاقر بوجوب العاصم مطلقا وان ملها بعد ذلك الارش ولو وقع المحنى على اذن
 الخان ما اصعها الخان لم يكن المحنى عليه ان ارادها الاذن اجامعا الا انما قد حصلت ولو كان المحنى له
 لم يقطع جميع الاذن والامتنع العصب فاعلمه الخان كان المحنى قطع جميعها لانه يحى انما المخرج ولم
 من امانه ما يثبت العاصم في العين اجامعا وسوى في الباب والشج والصغرى والكبر والسمع
 والصحة والعمى والسلمى والوضوئه عانده ولو كان الخان اعور حلقه ملت عينه بالصحة

الواحد الصحيح مع سائر أهل وان على ما الحق اجماع ولا اشارة الى ولولم يصحح صحة الصحيح غير
من اذ الذي في الشارح ومن ملحق عين اذ اظهر من الحان د على ما ذكر في ذلك نصف الذي في موالا اجماعا
بحر وهو احصاء في العباءة والمان ليس له ذلك وهو احصاء في الحان د على ما ذكر في ذلك نصف الذي في موالا اجماعا
كان العور حلقه اما لو كان عفاه حان سوا كان اذ اشرتها اذ اصفه ولم اصفه من عيب الصحة في اية
ديار ولولم يصحح العور عين قتله ملحق عين ولا اشارة ولو اظهر الحان الحل محل الحان الذي كامله الف دينار
واذا ان ملحقا خطأ ولولم يصحح العور عين في صحة الصحيح غير الحان عليه في اخذ عيبه الصحيح بحسنه لانه اذ طالب
لمحج البصر كجنايته وان احصاء اخذ في كامله وليس له ملحق عيب الصحة باحدى عيبه اذ اشره
من القوي وان احتمل ذلك احصاء الاقرب ما ولولم يصحح خوعب دون العين وصل في الماله ما ذكر
الصود دون العصور ما ان نوحه مرة بحماه بالماربوع ان نوحه على اصفاهه قطب متبول لم يستعمل على السب
يعينيه ويؤوب الماه منها ويكلف البطر الهما مان الصود وب وسق العريانة ووضد الجف الجف
مع السادي في الحل ويوجد جف البصر عصف مثله وبالصوير وحسن الصود جف البصر لسا دهما
في الدامة والنقش في العين **في** ثبت القصاص في العاجين وشعر الرأس والحيي مان يثبت القصاص
بما ثبت في الارش وكذا ان الشعر ثبت منه الارش **في** القصاص **في** الذكر انما
يستون ذكر العور والكبر والشاب والشح والعظم والصغر والصحيح والمريض والمجرب والانس والخصي
والسلم والاعاء الصحيح والعين بل يجب منه مثل الذي يمثله ويوجد بعض الذكر مثله وذلك بالاداء والمساواة
فيوجد الصف بالصنف والربع بالربع والاعتبار بسا دهما في المساواة ويثبت في الجصين القصاص وفي
احد عبا مع السادي في الحل **ان** ان يحكم اهل الموف مذهاب منفعه الا في يقطع القصاص ويثبت الذي
يستون الشفون القصاص كما ثبت في الفتيق ولو كان الحان رجلا ملها الذي ولو كان الحان عليه حنثي فان
ظهرت الذكورية منه وهي عليه رجل احق منه في الذكر والاشيئ وكان له في الشفون الحكومة ولو حنثي عليه
اراء كان عليها في الشفون الحكومة وفي المذاكر الذي ولو ستن انه اراء وهي عليه رجل وجب عليه في
الشفون الذي وفي المذاكر الحكومة لانها زالة وان حنثي عليه اراء كان عليها في الشفون القصاص وفي
المذاكر الحكومة ولو طلب القصاص بعد ظهور حاله لم يكن له ذلك وان طلب الذي اعطى ان الذي هو في
الشفون مان ظهرت الذكورية بعد ذلك اكمل له منه الذكر والانس الحكومة في الشفون ولو طهر انه انثى
اعطى الحكومة في المان ولو طلب ديه عصور بيا القصاص في السابق لم يكن له ذلك فان طلب الحكومة في الشفون
مع نساء القصاص في الفراهيب اليه واعطى اهل الحكومة ثانيا طهر انه ذكر اصف في المذاكر وان طهر

ان اني اكمله بكونه المذاكر او اصف في الشفون ولولم اصفه واييس منه لم يثبت له قصاص
على الرجل ولا على المرأة في ثمن الاعضاء وعلى نصف ديه الذكر والاشيئ ونصف ديه الشفون وحكومة في
نصف ذلك وبثبت القصاص في الانس وبما التامان بين الخمد والعابس بجاني الذكر **في** ثبت
القصاص في الانف اجماعا ويستون الكسر مع الصغر والافق مع الاطلس ولا شتم مع فاقده لان ذلك اهل في
الذماخ والانس صحيح وان كان بانف جذام اخذ به الف الصحيح مالم سقط حنثي لان ذلك مرفع ولو سقط
من ثمن لم يصحح الصحيح الا ان يكون من احد حانته موقوف من الصحيح مثل ما سبق والذي يجب فيه القصاص
هو المارت وهو ما لان منه والعصب ايضا ولو قطع للانس كل مع القصب وعصب القصاص في المحج وما في
المسوط الذي نوحه قودا ويجب فيه كمال الذي هو المارت من الف وهو ما لان منه فزول عن قصبه
الحياشيم التي في العلم من قصبه للاف كاليد من الساعد ولو قطع مع قصبه للاف مكا لو قطع اليد
مع نصف الساعد فتغير الحان عليه من العفوال الذي في المارت والحكومة في العصب كما لو قطع يد من
نصف الساعد ومن اخذ القصاص في المارت والحكومة في القصب وغنذي فانه ولو قطع بعض الف
نسيبنا المقطوع واخذ من الحان سلك السهم بالا امان كان المقطوع نصف اخذ نصف الف الحان ولو
كان ثلثا ثلثا ولا يعتبر الماحه لئلا يتوعد الف الحان لو كان حنثي الف وبثبت القصاص في احد المخرن
شروط السادي في الحل فالان بالان والاييد بالاييد ويؤخذ الحاجر بالحاجر **في** ثبت القصاص في اليس
شروط السادي في الحل ويؤخذ الصحة عليها والكسور والصحة والاقرب ان له **في** السابق مان ملحق من شفر
وهو العلم الذي قد سقطت سن اليس وبثت مكابها معال لمن سقطت ووافقه وهي سن اليس شعر متوجر
ما ذاببت قيل اشفر وانقر لمان مان مال اهل الحنثي ان هذه الاعداد ابد المان القصاص وان يحكم امان من
عودها بعد ذلك مان اعصت المدة ولم يوجب القصاص اعادة وان عادت في تلك المدة لم يثبت القصاص وبثت
الارش ولو عادت بعد الياس من عودها والحكم من اهل الحنثي انها لا تقود احتل ان معال هذه العائنه هي
ان **في** حجة دة محمد ان كان الحان عليه قد اصف له اخذ الذي استون حقه والا كان له القصاص والذي
ويحتمل ان معال ان هذه العائنه هي الارل مان كان الحان اخذ الذي استعبد منه الذي لا الارش وان كان
قد اصف اخذ منه الذي لا الارش ايضا لا انا دة علما انه اخذ مالا سقي ولا ينقص منه لعدم القصد في الحدود
وان لم يكن اصف ولا اخذ الذي يثبت له الارش وقتل الارش له وليس يجرده وان كان الصبي من متو لا قاص
في الحال والاديه امكن العود وسقطت فان عادت معها الحكومة والا كان فيها القصاص ولو عادت مائة
او متغير عليه ارش السانط وارش يعان العائنه ومن في سن الصبي مائة غير ولوات الصبي ثلثا لياس

كما قلنا في الاصل الوسطي احاجها اخذها مع العليا بعدة في العليا ولو كان فيهما المحس عليه
زاوية وضاب الحان اصلي بعد قلنا ان الاعتصم من الحان بل يفتقر من الاربع وما ذكره من الكف
وديه الرابع وعلمت ديه الاصلي ولو لم يكن قطعا كانت الاربع من الكف على عاذا انا
امتنع منه وكان ثلث ديه الاصلي عن الرابع وصكوه مما احكام الكف خاصة ان توفد العاقبة
بالعاقبة اذا ساول محل العقب لايح الاحكام ولو كان المقطوع من احد هما للاهام ومن الافرى
السما به ملاصق من الخلف واخذ حاصبه الذي والقصاص والثلث لانه وورث العاقبة
بالكامل مع ردة ديه الفاي من العاقبة على الاقوى واذا قطع الملقى بمحصن تقدم الاول في الاصل
فان ادر العاني في سوا ولا شيء عليه وللأول في اقلته ولو قطع العاني له من سواها في
لم يفتح قضاها وبسبب لظنهما الذي على الاول والحان العاص من وسط الحن عليه ان لم يرد
مخرج وما اورد اخص قضاها على لور انما على فلو انما على على احدى اليدين صاحبها معلوم
العقب اقل من قوط التود في الاول ما قاططه في الناحية اذن صاحبها قطعها ود معاها ديه
وعمل حوب الوصل الاول لان حقل من قضاها موقوف اذا اطلع عوضا مستحق في العاصم الثاني
الذي به والاساس له ولو مال العقب لمان اخرج عند القطع ما خرج بباره معلوم من علم
قال في السوط بعض المذهب قوط التود وفي نظر ان الواجب قطع الحن يكون القصاص في الحن
ما قبل بعد الاند مال توقان اليه بتوارد العقب والمان الحان فان كان قد سمح الاصل يخرج الحن
ما خرج السوي ح على عدم الاجر وقصد الاصل ما لا يرد له ولو قطعها الحق ح العلم بالان السوط
سقط التود الالدي لانه اذا قطع فمات شربه في قوط التود ويحتمل ثمة لعدم الحان في الاول
وقد موضح لمن ديه السوي ح رتبا وما افلا ولو اصلها فقال في الحان العلم بالان ما كثر انما
ما القول قول الثاني لانه اعرف منه ولو كان العقب حوا فبذل الحان في العقب موقوف في
الاسفاد الاله الاسفاد من الحنوت ويكون قضاها المحنوت بايا وبسبب له الذي لانها الحن لان الثاني اقل
حق منه ولو ادر المحنوت الاصل من عن بدل قيل مع الاصل ما فوق وتسل الاصل في العقب
من المحنوت ويكون قضاها المحنوت اقلما وقد مات على حله الذي وعمل عاقبات الاله مما استوفاه
ميد بطاوة قضاها ما حاب اليه الا من العقب ومقطت من المعصل بيت القصاص الكف فاني ادر
حاجها بقطعها من الكوع لما يرون الالدي في انما فعل الحان العاص في الاصل والحكوب حان
من الكف الثاني فما قطع الحن عليه ولو لم يندل ومات من ذلك الحان شركه في حبه على العاص

والا
الاول

في النفس بعد ردة نصف الذي عليه ولو قطع الحن عليه موضع الاكل خاصة بان قطع الحن الميت اليه
عبرت الحناية بالقصاص من الثاني لانه سوايه حوصه وان اذن من الحن مات الحان شركه كسبت
القصاص في الثاني احكاما شرط السادس في الحن ملاصق الصحيح بالافرى ووفد الافرى بالصحيح
ووفد بعض الصحيح بعقب وبعتبر التقدير الاجرا بالماصة ووفد النسب ووفد النصف بالشفعة
مع السادس في الحن كما لو قطع من رجل رجله خطا مان سوت الالف فانه كامل الا ان يرد
بعت دمان ولو مات واخذ نصف الولد الحان ما ذبح الولد موته جمل الاندال واذا في الحان مته بالاول
فان كان الزمان مصيرا لا عمل الاندال منه ما اتوا بها بالان وان لم يكن الاندال ما اتوا بها بالان
الاصلين والاصل وحوب الذئب فان اصلها في المذم ما القول قول الحان ولو قطع يد اهل فمات
المقطوع ما ذبح الولد مته باليسارية واذا في الحان الاندال مان حقت منه يمكن الا ان ما القول
قول الحان والاما القول قول الولد ولو اصلها في المذم ما اتوا بها بالان والاول اسأل ولو اذن الحان ارضى
تاما ما ذبح الولد مته باليسارية سوا من الاصل انما صرح قول الحان ان الاصل عدم الحان وكذا لو
قد الملقوف في الكيا بنصف واذا في الولد حوته والحان موته فالاصل عدم القصاص من حان واستمر
الحيوه من حان الملقوف مخرج قول الحان وفيه نظر ولولاه في معان يد الحن عليه باصبع اصيل تقدم
قوله ملا اجماع عدم القصاص وقول الحن عليه اذا ارضى الملقوف في الملقوف في الملقوف في الملقوف
اذ في رواية طارما الا ان ان القول قول الحن عليه لانه لو كان على الثاني انما حان حان
لمن ما ادر الحن عليه اذ حن الحان ويطلب حن ديه اليد ويحتمل في الاجتهاد لان حن حان
استوفاه كان في حوته حن وان كان فمات اريد بالقطع والتيسر على اهل الصفة ملاصق للملا
مرفد الزاد اصلي مان ادر واخذ حان يوم صق ولا ارضى حن وان اصيل ان يكون الزاد
من المستوفاه ولو كان اصبح اربع اهل قطع صاحبها الله من مقلد اخذت واحد وطوبى يا ايها النوح
والثلث والثلث اربع اهل قطع صاحبها الله من مقلد اخذت واحد وطوبى يا ايها النوح
ما بين الا والثلث اربع اهل قطع صاحبها الله من مقلد اخذت واحد وطوبى يا ايها النوح
والثلث حنوت حصول الاول في الموجب اوفى حان الاول الحان حوب بالان
ساخرة اوسبيا وخايل المباشرة الاما من مرقصه كن من مرقصا فاجاب اني يا اوسب
للسايب صفق الموت والاسبب فمات على الملقف عند الاله كغير البيروني الكين والاف
الحجوسان بعصير ذلك ان شاء الله في الطبيب بعض ما يلقون بخلافه ان كان فاصل او ما يلقون

ميد

لو نحو ما من اذن الول او الفاعل الم اذن ولو كان الطبيب عارفا وما كان العارضا بالاذن فالأصل
 المقتضى قتل الاضاح للحاجة وتبوين شرعا خصوصا مع الاذن وقتل بضرة لحصول التلف فغلبه وهو الوقت
 وحج بغيره ماله ولو اراد المقتضى من العالج مثل عرج لانه لو كان من الصادق لم يما بالايدي الوتر من
 من تطيب او يسطر لما خذ بالبراة من وليه والافقوا ضار ولانه ما عيش الحاجة اليه ولو لا يتوف
 لحصل الضرر وقيل الصحيح لانه ابراهم لم يمت وروى السكوني عن الصادق علم ان عليا علم ختم ختنا
 رطخ حشفة غلام وهذا الرواية مناسبة للذهب والوقت من انما خذ البراة من وليه او الا انه قطع
 المأمور ان المام اذا اعلب على عنق مائة قتل يضر في ماله وقتل العتات على العالم وهو اقوى
 اضطرار ان ادرسنا ولو اعلبت الطير على الطفل بمصلحة فان كانت طلبت المظالم الفخر لها الذي
 ان ماله وان كانت طلبت ذلك للحاجة والضرورة فالذي على العالم وسند في هذا الحديث ان المام
 ان كان ضطا فالذي على العالم على القدرين وان كان شعبة العدم الذي في ماله على القدرين فالحاصل
 ووجه اذ الخلف بوجهه جامع في بل اودر او خواتم من الذي وكذا المام او غلبه ان وجهه قد ختمت
 وقال الصحيح ان كانا مامون لم يكن عليهما شيء وفي الرواية ضعف انه اذا جعل على راسه ساعا فكتبه او احاب
 به انما لم يحن عليا في معنى اوطاف او جرح من المباح وما حناه في ماله وكذا لو صاح بصي او يحنون او بالغ كامل
 ربح لو اغتفل الرشيد المايح او فاجاه بالصبي من ولو صاح بالمال العاقل من غرائع والافجاء فاما
 طاحان الا ان سبب الصبي وكذا الوذهب قتل المايح او الصبي الصحيح والايح وهو في العالم
 ومنه نظير حيث ان الصايح قصد الاضاح فهو عند الخطا وكذا الوجه سببا في وجهه ان اوداه من
 ساهق مات خوفا او ذهب عقله من الما يطلب انما سبب مشهور فغرفا القاتل في نير او اواروا
 او اليبس فاقتربه الايد او الخيف الطح الذي القاف عليه ونحوه مات بالاشج والاعان انه الحياه
 الالهوب الا ان الوقوع من الما شرا الهلاك منه مقتوى اثره على السبب وكذا الوصاد في وجهه سبب فاكه
 ولو قتل الضار كان وجهها ولو كان المطلوب لحي عن الطالب دية انه سبب ملحي وكذا ان لو كان مصلح
 فوقع في نير مخطاه او اضطرر الى الصيق فاقتربه الايد لانه يعرس في المصيق عالبا ان اذ ادم انما
 مات المصدم فدية على الصادق في ماله فان قصد به الاكلاف وجه القصاص ولو مات المصدم ذهب هذا
 سوا قصد الاكلاف المصدم او الا هذا اذا كان المصدم في ملكه او مخرج مباح او في طريقه ولو كان في طريق
 ضيق وكان المصدم واقعا على المصدم دية الصادق اذ لم يقصد المصدم لانه قد اوجبت في موضع
 ليس له الوقوف منه كما اذا جلس في الطريق الضيق وعمره ان ولو قصد المصدم ذهب دية هذا
 من

الموت الم

5

على كل تقدير ومن دية المصدم حج اذا اصابه حوان فاما ماله واحد شرك في قتل صاحب
 من ركة كذا واحد منها كياران وعليها ماله كل واحد نصف دية صاحبه ان كان خطأ محض او واجب
 نصف الدية في التركة الا كمال الذي وسقط النصف الا ان الصادق ولو كان اكرت ونصف الدية انما
 معناه ان يتركه كل واحد منهما جان نصف ذاببه الا ان يقع القصاص في الدية ولو كان احدهما مائسا
 والافر راجلا من الراجل نصف دية الفارس ونصف قية الفرس وفي الفارس نصف دية الراجل والوقت
 من ان يكونا مصلين او مدرين او لعدما معلا والافقود بال ولو كان احدهما سبي من يدي الاخر فادركه الثاني
 نصف دية مات الثاني مالا ان كان في الصادق والافقود الماصي ان لو اصاب الماصي في الدية ركة
 نصف دية كذا واحد منهما على عامل الاخر ولو اركبها ولهما ماله كذا ولو اركبها اخفى ضمان كذا واحد
 منها سلبه تمام الدية لانه لو كانا عبيد سقطت جبايتها لان مصيب كل واحد منهما دية
 وما على صاحبه مات لونه والافقود المول وان مات احدهما بعقلته بمته بركة التي فان هلك قبل استيعا
 القى سقطت نفقات المولى ولو كان احدهما حرا والافر عبدا فما بعقلته نصف دية التي برفقة العبد
 ام اسقط ال قيمة وبعقلته نصف دية العبد من ركة التي سقاها حرا ولو مات العبد وحده بعقلته بمته
 المرح ولها ما على بعقلته بمته العبد دية فان قتله اخفى ماله بمته وبجول كان معلما بمته
 ال قيمة ولو مات احدهما من الصادق من الثاني نصف دية الثالث وفي رواية من كان مام على المام
 دية الميت وهو شاذ ولو تقادم حاملان من ركة واحد نصف دية الاخر ونصف حمله ونصف
 حمله لو بعقلته الذي اسان الا كسر على اعداد الما به احواله على الدواب واعسارها احواله
 على الدواب كذا لو اصابته سحمان فان كان سوط القتم من ان كانا مامون على الضبط او الافر
 من الاخر او العبد ولها المام لم يملح او لم يملح الا ان سبب الرجال والعيال فان كانا مامين من كل واحد
 لصاحبه نصف ماله وكذا الما ان لو اصابته ماله المام نصف دية ولو كان من كل واحد واحد
 نصف الضيف وما بينهما ماله مامو كان النالف مالا او نفا ولو لم يوطا بان عليهما الدراج العوة
 ملاعين وقيل ماله الملاح في عدم التوطيح الحية ولو نوطا احدهما خاتمة حمله ماله نصف في ضيف
 وسفنه الاخر وكذا البحث في المصادمين ولو كانت احدى السعيت واقعة والاولى سائر وقعت
 الاربعة على الواقفة سوط القتم لم يكن على صاحب الواقفة ضمان ماله في الاربعة وعلى ثم الاربعة
 طان المارة والواقفة وان لم يوطا ملاعان الما من سوط القتم معروف الا انها من عدا وهو ما يوجب
 على الما يوز من منها لكونهم في البجة او لعدم معرفتهم بالساعة معلية العظماء فان السعيت

مقتضى

والأموال وإن كان خطأ عليه فإن الأموال والسفينة والعبد من ماله وأما الأثر فمصلحة ما لم يكن
عند الخطأ إن أراد إصلاح موضع مصلح لوصا أو أراد إصلاح شيئا رخصت موصفا وكانت السفينة سايرة
موصفات من ماله ما سلف من مال وفض ولو صف على السفينة الوقت فالتى نصف الوكيلان مضاف لنصف
وسلم من الوقت لم يصف أحد ولو ألقى مباح عن غير إذن صفة وصدق وإن مال العزم لم يمسك فصل
منه لم يصفه لأن لم يكن حانه ولو مال القه وانما ضمت له أو عمل صحت له حانه له ولو مال القه وعمل
وعمل وكيلان السفينة حانه فالعاه فان قصد أن يعمل على المال المحرم ذلك أصل الوكيلان خمس المحرم وإن قصد التزك
لزمه ما سلف ولا يلزم غيره من الوكيلان شيء وإن مال القه عمل إن أحسنه كذا ما ذكرنا السفينة فقد أدنا إلى
في ذلك فالعاه ثم أكره والأذن عن المحرم ولو مال القه ساعي ووصف على فعال ثم فالعاه حنه وإن مال الخلف عمل
أدغم القه مصلحك عمل حانه لزم وإن كان ملحق المباح انما يحملها على مصلح سقوط مدرجها كما يكون أنوا
عشر سقط العشر منه ضعف ولو كان المحتاج هو مالكه فقط فالتى بها من مصلح الأثر جاز له الأثر وإن كان
ولو لم يكن خوف فعال القه مصلحك عمل حانه فالأثر ب عدم العاه وكذا من ترك ثوبك وعمل حانه أوجب
نفيك لأنه حان ما لم يجب من غير ضرورة إن أذا من بين النية فأجاب بهم فالذية على حاله تعالى ولو شمله
مال حذر فالحامح إيجاب لما رد أن جبتا بخط رابعه صاحب مخرج ال امر الموصى على ما قام السينة
أنه مال حذر مدرج عنه العاصم فعال قد أخذ من حذر ولو قدم إيا مال الهدى بربيه لباس فأجاب به
سهم عن غير تعد فالصان عمل من تقدمه العمل الدائم لأن الدائم كالمحرف والمقرب كالذافع ولو رد المال بالصان
عليه وإن لم تقدمه أحد بالصان عمل الدائم إن كان عدوا ولا دخل مصلحتك إن كان ذوقا من مصلحتك غير ذرا
مصلحة من عهد إن كان ما يقتل ماليا وإن كان ما لا يقتل ماليا فهو بسببه العمد وإن دفعه سطر الال الوقوع
أو قصد الوقوع لغيره كذا فهو خطأ والذية على العاصم ولو أوقعه العواذ لزم ولا مانع من دفع الذية
بیت المال والوانع حذر على التقديرات ولو دفعه ذافع فذية المدفع على الذافع وكذا ذية الأسفل وفي الهاية
ذية الأسفل على الواقع وصرح بما عمل الذافع لرداية عبد الله من سان الصحيح والظاهر في علم أنك الذافعان
والعاديان غير كل منهما باحب على الآخر ولو كنت أحدهما فعال الأثر بقصد الكاف الذافع لم يكن عليه ضمان
إذا أوقف على المصلح به الذافع بصر الأثر ولو حارح أسان وإذا في كل منهما بقصد الذية عنه حله للمكر
وغير الحارح ولو أوقف نائب الإمام بالصعود إلى الخلل أو النزول في مرفاة مان الره فله الذية وإن كان المصلحة
المطهر فالذية في بيت المال ولو لم يكن به ملاذية أصلا ولو أوقف زوجته بالشرع ماتت قال الشيخ بوضف
الذية لأنه مشروط بالنكاح ولفظ أن من حل المعبر بال الناحي ملاحان بسببه ولو أوقف العبي

ابو اوجده اليه مات عليه الذي في زمانه ولو ان ذلك السبع الطيب قطعها مات ملاذيه من العاطح
ولو كان مول عليه ماله على العاطح ان كان ابا اوجده للاب وان كان اعني بابا الاقرب اليه في زمانه القود له
نقصد القول انه من دماغه للزمانه من منزله قوله ضامن حتى يروح اليه يد علم المذبح علم في وقت
المضود وفعله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان فقد ضمني الذي ولو وجد سمعوا لافادني قلبه على عمره واهل بيته
مولى والزم العامل وان فقد البيعة فالوجه سقوط القود وحجب الذي في زمانه وان وجد جيتنا في يوم الذي
نظر والارب عدت حال ان ادريس ان لم يكن منهم عداده ملاذيه وان كان منهم عداده كان لا وليا له
على ان اوجده ان اراد اوجده حلفوا على العهد فان لم القود ان القود والارجح لو ان قود اوجده
الطير ثم اوجده ابي فالحق اهدى ما القول قول الطير ما لم علم لذلما انما ما سونه فان ثبت كذا انما
الذي او اوجده الولد بعينه او من يخل له هو ولو اساجرت الطير اخرى ودعت الهام من غرض اوجده
فخل خرم فمخت الذي هو كدوى عبد الله بن طلحة عن الصادق علم مال سالت من رجل سارق دخل
على اوجده السرق فتعاقبا فلما مع العاصب اوجده يفي فثار عامل امسها فواجها سحر كانهما دام
مقتله فلعن كان معه فلما خرج من العاصب فذهب لخرج حملت عليه لافاس فلعنه فجا اوجده
مطلوب من يد من العند ما اوجده وان علم اقصى من هذا كما وصف لك فقال اوجده الذي
يد منه دية العلم وخرج الى اوجده فماتت ك اوجده الف درهم فكل ما علم من اوجده اوجده دية
غرامة وليس علمها ان اوجده شي لان سارق وبعده الله ان طلحة فطلي ماله ضعف فكله
الردايه على ان اوجده اوجده اوجده وهو يدل على ان السعد رحمن ديار في منزله اوجده
امسها بها لخرج واوجده الذي لغوات حمل العاصب لا اوجده دفاعا للبال لا اوجده اوجده
ادريس هذه الردايه ولم يوجب الذي لغوات حمل العاصب ولا وجب مهر المثل في تركه فخرج روى
عبد الله بن ابي عبد الله الصادق علم مال سالت رجل روى اوجده انما كان عليه النبا عده المارة
ال رجل صدق لها فادخله الحبل فلما دخل الرجل يباضع اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده
معلم ال زوج الصدق ومانت الى اوجده فماتت اوجده مريه معلم بالصدق مال بفر المارة اوجده الصدق
ووصل الى اوجده وفي نصيحت دية الصدق نظرمه ان ادريس ان اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده
من منزله ليلا فكانت فاسه لفته على مقدم الفصل الثاني ان الاستياج وبقية كل عتلا اوجده
العب ما لولا لالا حصل التلف لكن التلف بعد ال من كسر البير وبطل كسر العا لوجده
فان اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده اوجده

[illegible][illegible]

انما مال السج بغيره والاقرب عندى ذلك ان وقف بها والا فلا ولو وضع تحتها او عن يمينها
حاطة او على منبسط الارض ان كان مصلدا او لم يبق شيء به لم يصح اذ لم يوطأ الوضوء ان اقصى عنه
غيره وان امكن الوضوء ان وضعها ما يله او مترلة مستوحدة للمقطوع وان يصح ان كان الحائط الملايل
تحت لو سلم ذلك الصغر الى العلم السباحة فوق غير العلم في ماله الذي سلم اليه العلم لم يخط ولم يوطأ
المعلم من العمان نظر وكذا لو كان الولد محنوا بالوالد كان العار شيدا فانه الصحنه اذ الرضوخ ان القبر
في يمينه طأ اذا اضمم يار في ملكه غير غير ما سلف من الاموال والانس مع قدر الثمن في ماله وان
تقد الاموال النفس ونوعا مدح عليه القود في النفس والعمان في المال وان تقد اخلاص الفاضل
اوقات المنزل والمال خاصة وعقد الاموال الى النفس من غير تعدد في المال في ماله وكان فيه النفس
مثل ما علمه لانه محظون اهلها وان لم يقدد الاوقات بل اضمم في الحاجة صعدت النار باصال
الاصطحاب الى ملكه غير غير ما سلف من الاموال في ماله ومن الاموال على ما علمه ان محظون وان اضمم
النار في مكان له التفتت منه تحت كذا اذا جاره مان عدى في ذلك مان راضى قدر الحاجة مع علمه
طنه بالعدى كما في امام الامور عز وان لم سعد مان اضمم قدر الحاجة من غير اصال ملكه العير او
محظية وكان على الوجه المعين في ملكها الدوح او سرب الى ملكه غير او اعصفت الامور بغيره محظية
ما علمت فلا حاشه وكذا البحث في ماله الماء كى محظ صفت الدابة الصائبة كالبعير والغنم والكلب
العقور والدابة العقامة فلو اقبلت على حيا قتلها ولو جهل حالها او علم ولم يوطأ لم يوطأ ولو لم يوطأ
على الصائبة جاز مان كان للدفع ملاصقان وان كان لغرض غير ولو جنب الهزم المملوكه مال السج بغيره
الملك بالتبذير في حفظها ح الصراوة وفي اسكان حيث ان العادة لم يحى بوطأها وغور سلطانها
والاقوى ما ذكره الشيخ ومن ربط الحيوانات المؤذية بالاعمال اصابه كالمسح والشمع غير ما سلف
سحبها وان دخل داره من معق كلك مان كان الدخول ما ذن ملك الدار غير غير الكلب والا فلا
ولو حصل الكلب العقور او السور الضاري عند ان من من اقتناء ولا احتساره فان لم يوطأ لم يوطأ ولو
الملك الكلب غير العقور سئل ان بلغ في اناس ان اذ مال لم يوطأ فثبت ان لا يحصى بالكلب العقور ولو
امضى سنورا ما كمل مراح الناس بغير ما سلفه وان لم يكن له عادة لم يوطأ في ذلك الليل والنهار ولو
اقتنى طاما او عن من الطير فارسله فلقط حيا لم يوطأ لانه كالحيوان والعادة ارسله بالالوان
دابة على الفري محظ الداخل غير صاحبها ان فوط وحفظها ولو غفلت الدخول عليها كان عدوا وهي
مضيه على علم في من رسول الله صلى الله عليه وآله ان ثورا ممل حيا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فرفع ذلك

وهو من الناس من يحب ان يوطأ في مالها انفق منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله منعتهم ما علمها
فقال انفق منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله منعتهم ما علمها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله منعتهم ما علمها
على الحمار في من من اصحاب الثور وان كان الثور دخل في الثور في من من اصحاب الثور في من من اصحاب الثور في من من اصحاب الثور
رسول الله صلى الله عليه وآله فقال الحمد لله الذي جعل من من من بعض البيت كى راكب الدابة بغير
ما يحسن مد بها ورأسها والامان عليه فيما عنه برجلها وكذا العايد الملو وقف بها ارض بها غير ما يحسنه
مد بها ورأسها ولو في ما عن غير الصاربه خاسها ارجع وان ايق كالواقف ولو ركها انسانا وان كان
مان كان الا ان اضر او مضى كان المول الامرها هو البان فالصان عليه ولو كان صاحب الدابة حيا
غير ما يحسنه مد بها ورأسها دون الواكب ولو اقلت الواكب مان كان صغير المالكه من والا فلا ولو كان مع
الدابة قاييد وسائق في ان الصان والجل للقطوع على الجمل الذي علمه راكب بغير حيايته الله في حكم العايد
له علات اجل المالك انه لا يمكن من حفظه من حيايته ولو كان مع الدابة او من غير ما لم يوطأ حيايته الله
لا يمكن حفظه وحكم الدابة مما يملكها حكم ما يملكها من العوال والحجر والحال وغيرها سواء كان الواكب
مملوك دابة من الموال حيايته وبعض الاصحاب شرط صغير المملوك وهو حيد ولو كان بالعايد علق الحيايه
برقبته ان كان على غير اذ في ولو كان على الجمل لم يوطأ المولى ولا يستحق العبد بل يتبع به بعد العتق كذا
اذ احسن الماشى على الذرع ليل اضر صاحبها لان عليه حفظ الماشى بالليل وان حنت بهار لم يوطأ لان على
صاحب الذرع حفظ بالهار وعلى ذلك رواية الكون وهو ضعف والوجه استراط القريظ في الضمان
مان تحقق من صاحب الماشى من سوا كان ليل او نهارا وكذا لو كان يد المالك او غرق عليها ما لم يوطأ
ذوا اليد ولو ضرها المالك فانه حيايته من المخرج واد الماشى الهيم غير الذرع لم يوطأ بالكلية ما لم يوطأ
ان يكون مع عليها سوا كان ليل او نهارا كذا في رواية ابو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله في من من اصحاب الثور
خروج في يرقايس ان من الثور كاحضه لا يحفظه وصنعوا كذا او املت دان من صاحبها
فرمحت ان ما مصلته او كبرت شيا من عصبه او املت شيا من ماله لم يكن على صاحبها حان وهي
قصية على علم في من رسول الله صلى الله عليه وآله قال لما قرع على نعت رسول الله صلى الله عليه وآله علم على الفري فابلى فوس
لوجر من اهل الفري وهو حيد فانه برجله من حيد مصله بجاء او ليا للقتول الى الرجل فاخذوه
في من من اصحاب الثور ان موت املت من داره وحي الرجل باطل على علمه من من من
قال فما اولى العقول من ان رسول الله صلى الله عليه وآله ان علم على علمه او املت من صاحبها فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله ان علم على علمه ان الوالد علم من بعدت والحكم على ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله

والله وقوله وحكمه الاكابر والارض واليه وقوله وحكم الامم ملأ سمع النعمان قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله رضى بك حكم على وقوله وقال صلى الله عليه وسلم هو توبكم ما علمتم ثم اذا غشمه
دابة مخافة ان يبطا فزجرها عن نفسه تحت على الراكب او على غيره لم يكن عليه شيء الا ان يقدد الذئب
من نفسه واذا اسفل العر او الدابة يحملها كان صاحبها اصناما ثم لو خوف حمار او جمل عليه دابة
احسنه لو مات السراة فزعا وجبت الدية لها ولو استخذل على الحامل بالثمن او بالعتق او بالدية
عن من المستخذى ان كان طالما احضارها عند الحاكم وكلما يطير كونه سببا وكذا لو حصل الهلاك
بغير منوكتية العر اذا قصد وما سكر كونه سببا احتمل ان يقال الاصل راء الذمة او الحول على السبب
الظاهر تعالى لو اخذ طعام انسان او شرابه في ربه او مكان الا فقد من على طعام وشرابه ملكه ذلك
فقلت دامت فيه ولو اضطر الى طعام وشراب اغرم وطلب منه بغير الا مع مناديه في حال
مات من المطلوب منه الا باضطراره اليه حارص من المالك وله اخذ من ثمنه او ثمنه الا ثمنه
منه ما سبقت ولو لم يطلبه من نفسه وكذا ان كان في ملكه فلم يبيعها مع قدرته على
ذلك لم يلزمه ان المصل الثالث في افعال الموحشات وفيه في جاحث الاول اذا اقع المباشرة
والسبب تقدم المباشرة في الهان والعجب على السبب الا مع ضعف المباشرة ولو عجز في طريق ما وقع
ان ان غرم فيها الهان على الدافع دون الحافز ولو اسكر واصدا فذبح اخر اقصى الدافع دون المسكر
ولو وضع حجرا في كفة المحينق فخر الحاد به وانه اما مع ضعف المباشرة في الهان على السبب كمن غطي
برا حفرها عن غرضه فذبح غرم بالمانع من علم الهان على الحافز وكذا لو ارض خوف اذا ربح في راء العلم
ولو حفر من مكلفه بيرا وسترها ودعا غرم في سقوط المباشرة مع الغزو ولو وضع سببا في سببه
فامتنع سببه وجب العار الثاني اذا اصبح سمان ودم السبق في الهان ولو حفر بيرا ونصب اخر
حجرا معثره ان ان موقع في السير فالهان على واضع الحجر هذا اذا اصاب العودان ولو كان العودان محصا
ما حدهما فخر من صاحب كمن حفر في مكلف بيرا ووضع احصى حوافه ولو نصب كسا في بئر فخر في
ان ان على ملك الكس الهان على الحافز ما دام في العودان ولو حفر بيرا قرب الحق بعقها
غرم فالهان على الاول ويحمل ما دما لسبب الحاسف ولو عثر بحجر في الطريق فالهان على واضع
ولو عثر بماء فالهان على القاعد ولو عثر بماء مالا في حدره ومانع العلم على الماشي ان لو وقع في حفر
المشي دون القعود ولو وقع في حفرة انسان ملكه كمنها بوقوع الا في الهان على الحافز لان كالمشي في
روي ابو حنيفة عن حد الاسكاف عن الاصبغ قال مضي امير المؤمنين علم في حاربه ركب ارضي مني بها

بالب

بالب فعمت المركبة وضعت الدابة فماتت ان دنتها على الحاجب والمخوب بالسوي وان جعل حفيفه
ومال للمعدية على الحاجب والقاصدة لما الذي وسقط اللث لكونها عتبا وهو حديد ومال ان
ادرس ان كان الحاجب ملحقا للقاصدة والهان عليها والاعطى القاصدة وهو حرس والمهوير الاحباب
ما يصنع الرواية الثاني روي محمد بن قيس عن ابن جعفر علم عن امير المؤمنين علم في اربعة اشهر المكركم عرج انسان وقيل
انسان فغرم في المعتول على المجذعين بعد ان ربح جراحه المجذعين من الذية وان مات احد المجذعين وليس
على احد من اولياء المعتولين شيء في رواية الكوفي عن ابن عبد الله علم انه جعل له المعتول على مايل الارب
واحد دية جراحه العاقر من دية المعتولين وقال ابن ادرس يقتل العاقران بالمعتولين وان اضطر لم ينجح
على الذية احدثت كذا من عرصان الثالث روي الكوفي عن الصادق علم روي محمد بن قيس عن الصادق علم عن الصادق علم
ان ست عمان كانوا في الغزاة معقروا واحدا منهم مشهد لثمة منهم على اسنما عزاه وشهدا سائر
الثلثة انهم عرقوه بعض بالذية لثمة اغراس على الاثني ومان على الثلثة وهذه قضية في واقعة عرفت
على علم الحكم بها ذلك بحصو حية الاسدي اعزها الرابع اذا رزق لثمة بالمحينق فقتل الجراحه سبقت
ما بالير فعل من الذية وهو الثلث وحب الهان لثمة الذية لورثته وسقط للحبائه من لثمة الجبال
دون مك الحث او لما بعد لثمة ولو قصدوا احسنا بالذي هو غدر ولو لم يقصدوه كان خطأ وقال
الشيخ لو استركت لثمة في هدم حايط فوقع على احد من فعله من الافرنج دت لان كذا واحد فامتنع
والوجه عندى انما يصحان لثمة الخامس روي الحسن بن سعيد عن الصادق علم عن محمد بن مسعر عن ابن جعفر
علم قال يضي امير المؤمنين علم في اربعة نفر اطلعوا في زبية الاسد فجرحوا احدهم فاسمى كالبان واستمك
والثاني الثالث واسمى الثالث الرابع بعض ان الاول فزى السيد وغرم اهل لما الذية اهل الثاني
وغرم البان اهل الثالث ثلثي الذية وغرم الثالث اهل الرابع دية كاملة وعن مسعر بن عبد الملك عن
ابن عبد الله علم ان قوما احضروا زبية للاسد بالثمن فوقع فيها الايد فاردم الناس عليها سطوا الى
الايد فوقع رجل مصعلق باخر مصعلق الا فرافوا والا فرافوا محرمهم الايد فممن من مات من جراحه
الايد ومنهم من خرج مات مساجروا في ذلك حتى اخذوا السيوف فقال امير المؤمنين علم هلوا افعى
بعض ان الاول دية والده والثاني لثمة الذية والثالث نصف الدية والرابع الذية كاملة وجعل ذلك
على ثلثي الدية ان اردوا فخر في بعض القوم رخصا بعض من رخص ذكرا الى النبي صلى الله عليه وسلم واضر بعض القوم
فاحازوه وفي طريق هذه الرواية ان سمع ضعف الاول مشهور من الاحباب والوجه عندى ان على الاول
الذية كاملة لاسقطاله ما لاف البان وعلى الثاني دية الثالث وعلى الثالث دية الرابع وان شتر كما من مباشر

[illegible]

3

يعقل حاله ولو كان دون العشر حتى التثاقل عند اصلاح الخول والعناء عند اصلاح الثاني ولو كان
الكثرة الذرية كقطع بدن رجلين وكان العنق حتى لكلا عند اصلاح الخول الثاني الذرية وان كان لواحد
حتى لمثل من كل خاتمة الدرس وفي جميع ذلك اكمال مرجح اصل الحقان العاجل الذرية دون الارش
ولو كان الواحد دون الموضع لم يحل العاقلة لا بالاجل مادون الموضع ومحب حلالا كاللوات ومحب الذرية العاقلة
كذية المراء والذي والعبد في مثل سيب أي ذية المراء الخول على النصف من ذية الرجل من جميع النصف
وساوي حراج المراء والذرية المراء فما ان لم يلح في الذرية ماذا النصف الثالث نصت المراء الى النصف واما
مثل المراء الثالث ماذا اعادت رجعت الى النصف والاذل المراء الى المراء اناس تحت المحمي والعاقد
ملوكة ذرية جميل بن ذريح الصبي عنه علم ما ذية الذي من اليهود والصارف والمخوس فان ما به درسم و
نر وايه ذية المراء من اولى اربعة الالف درسم وحملها المراء على المراء المراء مغلط الامام مائرا حسا
المراء عليهم وذية سابعهم على النصف وجراهم من داتم كمراد المراء من داتم من العسلط المراء
به على المراء والاقرب ساوي دات المراء من دات المراء ديات رجاله الى اسفلوا الثالث ثم
سقط المراء الى النصف والذرية لغرض الاصناف الثالث من الكمار كعداد الامان وعزيم سوا كانوا ذرية
اولاد من المصنم الدعوة اولاد ذلك الذرية اذ المراء الامام ذية كذية المراء وصلد ذرية دات من ذرية
ذية العبد ممتة المراء ذرية المراء اعادت ذرية المراء بوجه من الثاني ان كان عدا اوسيعه عدو
من عاقلة ان كان ضا و ذية الامة ممتة المراء ذرية المراء ورد المراء اعادت ذرية العبد الذي
ذية مراء ولا تقم مملوكه الذرية ذية السيد من المراء عبد الذي نزل ذية ذية اعطاء العبد والامة
جراهما تمتا حتمت به ذية المراء والامة ممتة من العبد والامة ممتة كاللوات والذرية
والعدن والذرية المراء اذ احسن عليه مائة كال ممتة لم يكن لولاء المطالبة شي الا ان يدفعه الى الجاد
وماض قيمه لم يملكه خشي وكل ما في المراء ممتة وفوق العبد كذلك بالنسبة لقيمة ممتة من المراء
القيمة وليس للجاني ارض ودفع القيمة لم المراء المطالبة مارش الحمايه مما نصت عن القيمة من اماكن العبد
وكذلك المراء ذرية في الحق ممتة الارش ونص العبد بنص المراء عبد سلم المراء الحمايه ويقوم بنص
عبد اعطاء الحمايه ويقوم بنص المراء الى العتق الى الافك بنص من الذرية منه العاقلة
ما لعبد اصل الحق ممتة كما ان الحق اصل له مائة ممتة انه لو جنى العبد على الخط المراء
المراء لم يملكه ذرية العبد او غديه ايش لانه المراء في ذك الامة وقيل فيه اصل الارش من تمام العبد
اولدش الحمايه والاحار المراء عليه ولو كان الحمايه لا استوعب القيمة غير المراء ممتة مارش الحمايه

او من اسفل عند الشخ او من اوسط او من اسفله الاذن وهو ثلثها لمباديه الاذن ونوعها ثلثها
 الثلث نذرت السفتين معا والذية كالملة اجماعا وحده الفيل عرضا ما يحاكي عن الانسان واللثة ما
 ارفع عن حلقه الذوق وهذا العليا عرضا ما يحاكي عن الانسان واللثة الى افعاله المخبر والخارج
 وحدهما في الطول من الفم الى حاشية الشرفين وليست حاشية الشرفين منها وسواء ما على طين
 او دفتين او مختلفين وسواء كانا طولين او قصيرين واحصى على اربعين بعد رده كل
 واحدة فقال ان ان عقله (بما سوا رايه عبد الله من سنان الحنفية عن الصادق عليه السلام ما كان
 في الحيد منه) سنان منه نصف الذية وعن هشام بن سالم قال كلي كان في ارجل من نصف الذية
 وفي احد من نصف الذية وان لم يستند الى الامام الا ان هشام ثقه والطاهر انه سمع من الامام علي
 عن سماعة قال سالت الى ان قال والسنان العليا والسفل سوان الذي وقال - المحدث في العليا
 ثلث الذية وفي السفل سنان لان السنفه ما اكثر وما سمن من الوجود على وقال - الشيخ في النهاية
 وطوبى من كماله في السفل ستمائة دينار وفي العليا اربع مائة لمارواه الحسن بن محبوب - عن ابي حمزة عن ابي
 غلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال في ثلثه السفل ثلثه الا في وفي العليا اربع الف ان السفل بيك الى احوال
 في المبسوط يقول المحدث في ان حمله ضعف وقال - ان ما في في العليا ثلثه وفي السفل سنان وهو
 سقوا من طرف واحد ما في من الاعايد نعت الدابة - ما اتي به ان ان عقله في ثلثه نصف الثقب
 مباحها ولو حصر عليها مفاصلها لم يسطع على الانسان قال الشيخ - كان عليه الذية في الارش ولو
 استرخا فلما الذية فان قطعها في ثلثها فان فاصلة بعض العقول بالحكومة فان
 شئ الخفت - في ذب الا - سنان وجب عليه ثلث الذية وان راو على محس الذية ولو كان احد ما كان
 فيه ثلث ذتها فان رأت محس ذتها - في النجيب معا الذية كالملة ومما اعطاه الذان حال السنان
 الذوق ونسب بينهما الانسان السفل ويصل طرف كل واحد بالاذن هذا اذا لم يفسد من عن الانسان
 حكى الصبي اومر - انسان له بان ملعاج الانسان قد كان في ثقب المصح الحماة عليها وصلها
 الارش وفي كذا واحد منها نصف الذية - في النجيب - معا نصف الذية وفي كذا واحد من الذية
 سنان وهو نذرت ان ادرى عليه الاجماع وما
 في المبسوط فانما النجيب وشعر الواس والمخايف فانه
 منها والاصل ما ذكر ان كان الحيد الدال على
 من في الذوق كل واحد النص

ذلكم

الذي من الكف والذراع فلو تطلعت ح الاصابع فذية واحدة حسنه دينار وان ملع الاصابع موزة
 معها حسنه دينار ولو ملع كما الاصابع له بالحكومة سوا ذهبت الاصابع بخنايه جان او قيل
 الله ٢ ولو ملع ح اليد نصف الزند في اليد حسنه دينار وفي الراية حكومة ولو قطع اليد غ
 ملع نصف الزند فذية اليد حسنه وفي الزند حكومة سوا كان العطار من واحد او من اثنان ولو ملع
 اليد من المرفق والمكب فان ايدى الكوع منه حكومة قال الشيخ - اليد التي يجب نصف الذية منها
 هي الكف الى الكوع وهو ان يعطها من الفضل الذي منها من الذراع فان ملع اكثر من ذلك كان فيها
 ذية وحكومة بقدر ما قطع فان كان من نصف الذراع او المرفق او العضد او المكب في الزايد
 حكومة وكل ما كان الزايد اكثر كانت الحكومة اكثر وعندنا ان جميع ذلك في مقدار ذكرا - في
 كتاب تنذيب الاحكام وهو يعطى ان الحكومة ليست من ذهابه ولما سئل عن المخالف وقال - المحدث
 في اليد ان اذا استوصلت الذية كالملة وكذلك الذراع والذراع من العضد والعضد من
 يعطى ان في الذراع موزة الذية وكذلك في العضد وقال - ان الصلاح في السنان الذية وفي احد
 نصف الذية وفي بعض كذا يحاسبه ناس ويوفد ذية ما قطع بحساب ذية السنان والعضد وهو
 موافق للمحدث وبعض ما دلت الروايات عليه من ان كل ما في الانسان عنه الانسان نصفه الذية عليه
 اعتد / بالويلع اليد من المرفق او المكب فذية اليد خاصة ولو كان له كنان في ذراع او ذراعين على عضد
 واحد بها باطنة دون الاخرى واحد بها اكثر بطش او في سميت الذراع والاخرى محوفة عنه او احدهما
 والاخرى اقصة اصبعها بالاول اصيله والاخرى زائد ما الارض يجب منها نصف الذية والعضد ملعها
 عدا في الاخرى حكومة وقال في المبسوط في الزايد ثلث ذية اليد الاصيله فان زاد ان الشخ في الام
 والسمت فاحدهما زائد لا عينها مان كانا غير باطنت فعلى ثلث ذية اليد وحكومة ولا يجب ذية
 اليد الكامل لانه لا يقع فيها كما ليد اكلا وان كانا باطنت فعلى جميعا ذية يد وحكومة
 وما في الشخ به منها ذية يد وثلث فان ملع احدهما ملائمة الاحتمال ان يكون على المرفق ومنها
 منها اذا ملعها وهي نصف ذية يد وحكومة ولو ملع اصبعها من احدهما وجب ارش نصف اصبع
 وحكومة وان ملع ذال اليد الا الاصله المرفق نال الا في عدم العصار ان احدهما الاصيله
 غير ملحومة يجب الذية
 كانت اصيله احات لاهما
 وتقدم الاصبع ذية اليد الصحيح
 م الصحيح ان العيسم
 نسخ ولحق في النصف

واعلن الله يقولون ان الثغور حاشه الاسكن كما ان الثغور حاشه الاسكن
 هي الحاشه التي تحت منها اعداب العين فاما اسكن كالايمان والثغوران نعم الشئ كثر في العين
 وفي كذا واحد منهما نصف الذي وسوى في الذي السلي والرتقاء والكبر والبيت والعض والافترس
 ان يكونا عليهما او قنص او صيرت او طولين فان حتى عليهما فثلا مليا الذي ان طعما باليه
 فان ابدل المكان محوت في موضع الايمان على الجارح حكومه وفي الركب وهو موضع الحاشه من الرجل
 وهو الجلد الثاني فوق الجرح الحكومه كمال السج في السوط والحلاف في الرقبتين يزدورهما
 ولكن ان شئ بذلك الى اسفل عن طريق وهو ان في الرقوه اذا كبرت مجرت على غريب ارجون
 دسار كذا في الايمان الاربعه الذي لا خلاف واحلف في بقدر كل حفت في السوط في كل
 حفت ربح الذي قال وروي اصحابا ان في الفل ثلث دنها وفي العلما ثلثها وبه في الحلاف وفي
 موضع اخر في الاعلى ثلث الذي وفي الاسفل نصف ايمان في الهاميه وهو قول المعتمد وهو رايه
 طريف وسقط عليها سدس الذي وفي الحمايه على بعضها حجاب دنها ولو طوت مع العين فدمان
 كذا في اعداب العين الاربعه وهو الشعر المات على الايمان اذا ذهب مفردا فاعدم انبائها الله
 قال السج في السوط والحلاف وفيهما ح الايمان دسان وقال ابن ادرس فيها الحكوم ان ملعت
 مفردا وان ملعت مع الايمان فلا شئ فيها احلا ووجبت الذي للايمان وكان شعر اعداب كثر
 اليد فان لم يقطعها لا شئ فيه ولا يسن هذا القول وساعد شعر الراس والجب والحاشه والاعمال
 فلا شئ مقدرفه بل في الحكومه ان يملح مفردا وان يملح مضيا الى العضو الباب عليه لا في كثر
 الى اعداب واليات وعزما كذا في اصابع البدن العشرة الذي وكذا في العشر من الرجلين
 اجماعا واحلف في بقدر كل اصبع فعمل في كل اصبع من اصابع البدن عشر الذي ماله دينار وكذا
 في اصابع الرجلين ومثل في الايمان ثلث ديه اليد وكذا في ايمان الرجل ثلث ديهما وفي الشئ نعم على
 الاصابع الاربع والاول اقوى له اربعه الله رسنان الصحيحه عن ابي عبد الله علم ورواه الحلبي الحسنه
 عنه سلم وعزما ان الاولات يوده كل اصبع مقومه على ثلثه ايمان بالسوء الا ايمان ما اضم
 على اسر السوء وفي الاصابع التي ان ثلث ديه الاصليه وفي شئ كل اصبع ملها دها في طعما باليه
 ثلث دها سوا كانا لثلا حلق ايمانها وان في الطور اذا
 وان سب اسف كان فيه حفت دمان والرواه وان كان
 عبد الله سنان في دمان والافترس من

والاصابع من الايمان والمحفز دها والاصابع من الايمان والمحفز دها والاصابع من الايمان
 الذي كمالها اجماعا وسم على ثلثه وعشر من ثلثه ايمانها عشر معادهم وسته عشر ماخر فاما دها
 سنان وراعيان ومانان في الاعلى وكذا في الاسفل والماخر فاحك دهاه اضرار من كل حاشه في كذا
 واحد من المعادهم حوت دها ان قد كست ماله دينار وفي الماخر في الكل اربع ماله دينار نصف كل حاشه في
 وعشر دينار ماله كذا الف دينار والافترس من ان يملح المحفز دفع او على العاقب والافترس من السن السطا
 والسود احلقه والصفر او ان كان الصفر بجنايه حلاف السود او دها او على ثلثه وعشر من الاسنان
 ثلث ديه الاصليه ان ملعت مفردا ولو ملعت مضيه الى البواق لم يكن فيها شئ ومثلها الحكومه لو ملعت مفردا
 وعبر الزاين المحل فان كان في المعادهم ثلث ديه السن من المعادهم وان كان في الماخر ثلث ديه الضرس
 فان ابرقت الحمايه ولم سقط او صدع ولم سقط ملها دها فان سقط جدد دها والثلث الباقي والذي
 المقدرة في كذا سن تامة اصليه متغوره وبقي المدهوره الباب بعد سقوط سن اللب من ابدل اسنانه
 وبلغ حدا اذا ملعت سنه لم يعد لها وقد لا سقط سن اللب نصير اصليه اذا بلغ الحد الذي سقطت السن
 وسبب عوضها ما سبب الصبي لم يخر ما يحب ملها في الحال شئ ايضا العاده بعد سنه لكن سطر سنه
 لانه الغالب فان ثبت عرف ان ال قطع سن اللب مله الارش وان لم يثبت فده سن المعز وبعث
 اوجب فيها بعير ولم يوصل والوله ضعف ولو عادت فصير او مشوخته فالحكوم ان الطاهر ان ذكر سبب
 الحمايه وكذا ان كان منها ثلثه لا يمكن عدوها وان لم يكن فقد رها معها بقدر ما ذهب منها كما لو كبر سنه
 وكذا العدر وان سقط الطول من ارجوا فاعيا حكوم ايضا لان ذكر عيب وان سب ماله نصف الاسنان
 بحسب لا ينفع بها الا ان يترك الحكومه وكذا ان كان ينفع بها وان مات الصبي قبل العاشر من عودها احمل الله انه
 يملح سنن الايس من عودها والحكوم لعدم الناس بالبيع لو بقى ولو يملح من متفر وجبت دها في الحال لان
 الطاهر اهل العود فان عادت قال السج لو الاقوى عدم استرداد الذي لان العائد حبه من الله
 محدة ولو يملح سن من لم يفر غصت من يسن من عودها وحكم بموجب الذي ففادت بعد ذلك سقط
 الذي وردت والاعوان انها استرد كما في سن الكبير ولو يملح سننا مضطرب لكبر او ضعف وكما ينفعا
 اقمه من المضع وحفظ ال
 ان حاشاها وبعض ما نفعا ما
 وفيها اكل او دأ ولم يذهب
 الذي بعدد ولو عني على
 وطالت عن الاربع
 به سقوطها ولو قتل

كما ان العاصف وعمل الناس ثلث دية العين فان اذني الاذن عودها وانكوا انما بالقول قول الباني
 ح التمس فان صدق المحنى عليه الاذن سقط عنه ولم يقتل بول على الباني ولو عاد وقد رجع عوده
 ان في مضبوطة استعملت الذية العاصف من الحكومة واذا اذني ذهاب بصع وعنه فانه احلف
 القاسم وقيل له وفي رواية يعاين الشمس فان يعيا معتوج حتى صدق او اذني معان صدق عند
 اغترضا اعتراها بالسمع واخبر ما قيل في ما روي في نفس الحسن العادق علماء محمد بن موسى في الصحيح
 من الباقية ما لم يصر في المومن مثلا اذ اصاب الرجل في احدى عينه ان يوضعه تحت تحتها ولا يعمل
 عنه المصايب ثم يمشي بها ونظرا ما سمى عنه الصحيح ثم يعطى عن الصحيح ونظرا ما سمى عنه المصايب
 الصحيح معطى دية من حساب ذلك ما لم يعلم عنده وطرق ذلك ان يد من المصايب واخذ رجل المصايب
 وسود حتى يقول ما نعت ايدي ما لم يعلم عنده فافدا المصايب وعبرته المصايب الاربع فان ساءت فزقم تيد
 المصايب وطلو الصحيح وعبرته المصايب الاربع فان ساءت فزقم تيد
 مدى عينه الصحيح وعينه المصايب ما عطي ذتها حيا ب ذلك ولو اذني العاصف في العصب ما اعتبرت
 المصايب الاربع مدى نظره فان ساءت المصايب صدق وان احلف كذب ثم سطر ح صدق فبما بين
 بين مدى نظره المصايب ونظره هو في انما سمى معطى حيا ب من الذي بعد الاستظهار بالانان ولا
 يناسب عين في يوم غم ولا في ارض مختلف المصايب ولو اذني بالغ العين ذهاب بصع ما لم يعلم وكذا
 المحنى والقول قول المحنى عليه لا لو اذني الحان عدم البص من الاصل والقول قول المحنى
 في التمس الذي كماله ولو اذني ذهاب بعينه الحنا اعتراها الاثنا الطينة والمنته واستعمل
 ما روي في الحان لم يستعمل عليه الا انان وبقي له ب وروي انه يحق له ضراقة فان دعوت عساه في
 انف فهو كاذب والا فهو صادق ولو اذني النقص حلف لغير الامتحان ومضى له الحكم ما رآه ولو اذني
 دية التمس ثم ما لم يعد الذية ولو قطع الاثنا ذهب التمس فذمان في الذوق الذية انه منفع
 واحد في الاثنا فندخل تحت عموم قوله علم كل ما في الاثنا منه واحد بعينه الذية وبحرف
 بالاشا المدة المغزاة ورجع تحت ح الاستمارة عقب الحناية الى قول المحنى عليه ح الاستظهار
 بالانان ومع العاصف بعض الحكم ما رآه مقربا في الصورة ان يملح حوك الباني ذية و
 لما دية الباني ان يملح حوك الشك في المضغ الذية اذ
 المضغ به كمال الارش ^{لولا} حيب معوز عليه الا
 كمال الذية معها وفي كونه وانما الابداد
 فاعلم ان امكن كمال الذية وكذا لو

ارتقت سفد الطعام الحماة على العنق وبقى بقية فوه حصوص يستقره فحيز من رفته كمال الذية
 وفي الاضياء الذية من الدوح والوان على ساه ولو لم تكن الوط الا بالاضياء فالوط عرس حصوص طي صنف
 البطش والمشي كمال الذية فلو سب حلبة بطل مشي ما لذية ولو ذهب ح ذك حاص فذمان في سلب
 البول الذية وقيل ان دام الى الليل معذ الذية وان كان الى الطول فبطل ما لذية والاربع النهار ثلث الذية وروي
 هذا المصنف في حصار عن الصادق علم مال ان كان البول لم الى الليل فبطل ما لذية لانه قد منع
 البعث وان كان الى اربعة النهار فعليه الذية وان كان الى نصف النهار فبطل ما لذية وان كان الى اربعة
 النهار فعليه لثلاثة ذية وفي الحق قول وفي الطرق اليه حاص من عفته وقد ذكر في كتاب حاص الحوال
 والكتاب الكبير في الرجال انه كذا ابغال لا بلغت الى روايته ان صدق الرجل اذ اصاب فم يطلع
 ان لمع ال ما يحرف نصف الذية حصره دسار وهي رواية ابن مهنا عن الزعامه في ان يطلع
 النفس الذية كماله وفي بعض بحسب اراء الامام **الطرف الثالث** في الشجاج والخراج كل
 جرح في الراس او الوجه يسمى سحاحا وفي الذن يسمى جراحا والشجاج ما كان الحارص والذمان هو الملام
 والشجاج والموضحة والهاشمية والسعلة والماسومة **مهما سالت** **الاول** الجارح هو الذي يقطع
 الجبله ومنها جرح وهو من الذمان مال السج ثم والاكتر عمل ان الذمان معارض من الذمان اذ جرحه
 وهو الذي يقطع الجبله واخذ في اللحم سيرا والناصف هو الذي ياقض في اللحم كثيرا ولا يقطع الشجاج ومنها
 ثلثة ابعون وهو الملام ايضا وعند السج انما معاربان ثم الشجاج هو الذي يقطع الشجاج في
 الحلقه الرفقة المغشيه للعظم ومهما اربع ابعون ثم الموضحة وهو الذي كشف عن وضع العظم وهو
 ساض ومهما اربع ابعون ثم الهاشمية وهو الذي يمشي العظم ومهما عشرة ابعون ارباعا ان كان خطا الى
 ان كان شدة العود والعاصف بها ثم المنقله وهو الذي يحرك ال فغل العظم ومنها جرح عشرة ابعون ثم الملام
 وهي التي يقطع الراس وهي الحلقه التي جمع الذمان كالحلطة ومنها ثلث الذية ثلثة وثلثون جرح والذمان
 التي تعقت الحلقه وسعد معها اللامه ولم يزل علما ما دنها بعد اللامه معها ما ان فرضت معها
 ما في الماسومة وحكومتها حلقه الذمانع لوامسا الحافه فله التي تضر الحرف في اى المصايب
 كان ولو من ثور الخ وفيها **العاصف في الهاشمية والسعلة والماسومة والحافه لما**
 منها من العصب وله ان ذية
 واحد دية الزائد لا مكان الذية
 حصر من الابل ما ان رجل الحافه
 حصة او سوتا
 حصة او سوتا
 حصة او سوتا

